

جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الواقع السياسي في المغرب الأقصى من الاستقلال وحتى انتفاضة 23 مارس 1965 1956-1965

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر

تحت إشراف :
الأستاذ الدكتور مصطفى نويصر

إعداد الباحث:
قادة دين

لجنة المناقشة

رئيسا	أ. د عبد الرحمن أولاد سيد الشيخ
مشرفا ومقررا	أ. د مصطفى نويصر
عضوا	أ. د فريد حاجي
عضوا	د محمد بلقاسم
عضوا	د عبد القادر قوبع
عضوا	د محمد حواس

2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وإلى زوجتي وشقيقتي،
وإلى أقماري الثلاثة إسلام وزكريا وصهيب، وإلى شمسي
مارية، ، وإلى روح صديقي وأخي المرحوم عيسى مقبول، وإلى
جميع الأصدقاء والإخوة والأحباب الذين عرفتهم وسعدت
برفقتهم بدون استثناء.

شكر وعرفان

أقدم بشكري وامتناني وعرفاني للأستاذ الفاضل الدكتور مصطفى نويصر، على رعاية العمل وعلى المساعدة والتوجيهات القيمة التي جاد بها، وعلى جهود التصحيح والتنقيح والنصح، وعلى طيب معاملته وكريم خلقه وسعة صدره، وعلى كل ما قدمه من أجل أن يرى هذا البحث النور، وأدعو الله القدير أن يكافئه خير المكافئة عن كل جهد بذله في سبيل خدمة التاريخ والعلم والتعلم.

فهرس المحتويات

الإهداء.....	03
شكر وعرفان.....	04
فهرس المحتويات.....	05
قائمة الرموز والمختصرات.....	10
مقدمة.....	11
مدخل: الوضع السياسي في المغرب الأقصى خلال عهد الحماية.....	22
المبحث الأول: تأثير الحماية في تطور البنى السياسية والاقتصادية المغربية.....	23
- البنية السياسية التاريخية للدولة المغربية.....	24
- تأثير الحماية في تطور الوضع السياسي في المغرب.....	27
- تأثير الحماية في تطور الجانب الاقتصادي بالمغرب.....	33
المبحث الثاني: ظهور وتطور الوطنية المغربية.....	35
- الحماية وميلاد الوعي الوطني.....	35
- جذور الوطنية المغربية.....	38
- تأثير الحرب العالمية الثانية في تطور الحركة الوطنية المغربية.....	44
المبحث الثالث: الوضع السياسي المغربي من سنة 1950 وحتى سنة 1955.....	50
- اندلاع موجة الرفض للوجود الفرنسي.....	50
- عزل السلطان محمد بن يوسف.....	54
- رفض المغاربة الانقلاب على السلطان محمد بن يوسف.....	57
- المفاوضات وعودة السلطان محمد بن يوسف.....	59
المبحث الرابع: الخريطة السياسية للمغرب عشية الاستقلال.....	68
- القصر.....	68
- الوطنيون.....	72
- المقاومة وجيش تحرير المغرب العربي.....	80
- النقابات والنشاط العمالي.....	86
- القوى التقليدية.....	88
الفصل الأول: التعايش بين القوى السياسية والبحث عن التوقيع، (1956-1957).....	91
المبحث الأول: من عودة السلطان إلى إعلان الاستقلال.....	92

92.....	- ما بعد عودة السلطان
104.....	- تشكيل الحكومة المغربية الأولى
109.....	- المفاوضات والاستقلال
110.....	- استرجاع المنطقة الشمالية التي كانت تحت النفوذ الإسباني (المنطقة الخليفية)
115.....	المبحث الثاني: أزمة القيادة داخل حزب الاستقلال
115.....	- غنائم الاستقلال تكشف التناقضات داخل الحزب
122.....	- دور علال الفاسي في أزمة الحزب
125.....	- سيطرة الشباب (الجيل الجديد) على الحزب
129.....	- سنتان من الوحدة الهشة داخل الحزب
132.....	- مشروعان سياسيان متناقضان داخل الحزب
135.....	المبحث الثالث: مصير مشروع الكفاح المسلح
135.....	- إيكس ليبان تجهض خيار الكفاح المسلح
137.....	- دور حزب الاستقلال في إفشال الكفاح المسلح، والقطيعة بين السياسي والعسكري
145.....	- نداءات التهدة بعد عودة السلطان
147.....	- التصعيد العسكري من أجل التعجيل بالاستقلال
151.....	- الوضع بعد توقيع اتفاق الاستقلال
153.....	المبحث الرابع: الصراع على احتكار القوة العسكرية
154.....	- معركة بسط النفوذ الأمني والسياسي
160.....	- تأسيس القوات المسلحة الملكية
164.....	- تقسيم جيش التحرير
169.....	- جيش التحرير في الجنوب
177.....	المبحث الخامس: التنافس على مؤسسات الدولة
177.....	- معضلة تحديد هيكل الدولة
181.....	- بروز القوة الثالثة
194.....	- مطالب الاستقلاليون بحكومة منسجمة
196.....	- المجلس الوطني الاستشاري
201.....	- مشروع طريق الوحدة المغربية أحد مظاهر الصراع
208.....	الفصل الثاني: مرحلة حكومات الوطنيين (1958 إلى منتصف 1960)
208.....	المبحث الأول: معضلة السلطة والحكومة

210.....	- سقوط حكومة البكاي الثانية ونهاية المرحلة الانتقالية.
216.....	- تأليف حكومة بلافريج
217.....	- أزمات حكومة بلافريج
224.....	- تأليف حكومة عبد الله إبراهيم
228.....	- مهام حكومة عبد الله إبراهيم
242.....	المبحث الثاني: انقسام حزب الاستقلال
244.....	- الأسباب المباشرة لانفجار أزمة الحزب
253.....	- حركة 25 يناير 1959 وانشقاق الحزب
259.....	- تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
267.....	- انشقاق النقابة
271.....	- مؤتمر حزب الاستقلال الثالث، (08 - 10 يناير 1960)
274.....	المبحث الثالث: الصراع بين مكونات الساحة السياسية
274.....	- توحيد جميع القوى ضد حزب الاستقلال
278.....	- حملة التطهير تفاقم المخاوف من حزب الاستقلال
280.....	- اندلاع انتفاضة الريف (1958)
291.....	- محاكمة عدي ويهي
294.....	- حل الحزب الشيوعي واعتماد الحركة الشعبية
305.....	- انتخابات الغرف التجارية
299.....	المبحث الرابع: اندلاع النزاع بين القصر واليسار
300.....	- جذور الصراع الثنائي
208.....	- المؤامرة على ولي العهد
312.....	- تصفية جيش التحرير في الجنوب
321.....	- تمرد القائد البشير
325.....	الفصل الثالث: مرحلة الاستحقاقات الكبرى، (مايو 1960 - مايو 1963)
326.....	المبحث الأول: حكومة محمد الخامس
326.....	- تشكيل حكومة الملك
330.....	- الانتخابات المحلية (29 مايو 1960)
335.....	- سياسات العهد الجديد
340.....	- معارضة الاتحاد الوطني والأزمات السياسية

350.....	- وفاة محمد الخامس.....
353.....	المبحث الثاني: تنصيب الحسن الثاني وبدايات عهده.....
353.....	- مواقف الطبقة السياسية من تنصيب الملك الجديد.....
356.....	- حكومة الوحدة الوطنية.....
361.....	- تكريس الحكم الفردي.....
366.....	- تصعيد اليسار.....
381.....	- مؤتمر حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية.....
383.....	المبحث الثالث: أزمة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.....
384.....	- معضلة النقابي والحزبي.....
388.....	- الصراع بين التيار الحزبي والنقابي داخل حزب الاتحاد (1961- 1963).....
391.....	- عودة المهدي بن بركة إلى المغرب.....
398.....	- المؤتمر الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية(مايو 1962).....
402.....	- ما بعد المؤتمر الثاني.....
407.....	المبحث الرابع: الدستور والانتخابات التشريعية.....
408.....	- المسألة الدستورية.....
412.....	- المجلس الدستوري المعين.....
416.....	- دستور الحسن الثاني.....
427.....	- الانتخابات التشريعية الأولى.....
444.....	الفصل الرابع: مرحلة المواجهة بين القصر و المعارضة، (1963- 1965).....
444.....	المبحث الأول: أزمة صائفة 1963، انفجار الوضع بين السلطة والمعارضة.....
444.....	- ما بعد انتخابات (مايو 1963).....
451.....	- الحملة على حزب الاتحاد (جويلية 1963).....
456.....	- حقيقة المؤامرة.....
460.....	- الاستنطاق الأمني وأحداث دار المقرري.....
463.....	المبحث الثاني: القطيعة النهائية بين اليسار والقصر.....
464.....	- مساهمة حرب الرمال في تعقيد الموقف.....
470.....	- محاكمات قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.....
477.....	- مشروع الثورة والخيار المسلح.....

المبحث الثالث: الوضع السياسي العام من (جويلية 1963 وحتى مارس 1965).....	482
- الانتخابات البلدية والقروية.....	482
- البرلمان والحكومة.....	487
- أبرز المواجهات السياسية بين المعارضة والسلطة خلال هذه الفترة.....	492
- الحياة الحزبية من الانتخابات التشريعية إلى حل البرلمان (1963 - 1965).....	500
المبحث الرابع: انتفاضة (23 مارس 1965) ونتائجها على الوضع السياسي الداخلي.....	505
- الوضع السياسي الذي مهد لأحداث (23 مارس 1965).....	505
- انفجار انتفاضة (23 مارس 1965).....	509
- ما بعد أحداث (23 مارس 1965).....	515
- فشل مشروع الوحدة الوطنية وإعلان حالة الاستثناء ونهاية مرحلة سياسية.....	520
خاتمة.....	528
ملاحق.....	533
قائمة المصادر والمراجع.....	546
فهرس الأعلام.....	574
فهرس الأماكن.....	588

قائمة الرموز والاختصارات والمصطلحات

- جريدة العلم المغربية.
- جريدة التحرير المغربية.
- جريدة الرأي العام المغربية.
- جريدة El Istiqlal المغربية.
- جريدة les Phares المغربية.
- جريدة السعادة المغربية.
- جريدة المحرر المغربية.
- جريدة الشعب الجزائرية.
- جريدة Le Monde الفرنسية.
- الإتحاد الوطني لقوات الشعبية UNFP
- الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية USFP
- جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية FDIC
- مكتب القضايا السرية رقم: 1، CAB 1
- الاتحاد المغربي للشغل UMT
- الاتحاد العام للشغالين المغاربة UGMT
- الفيدراليات المستقلة لحزب الاستقلال FAPI
- لجنة العمل المغربية CAM
- القوات المسلحة المغربية FAR

مقدمة

مقدمة:

بدأ عهد جديد من تاريخ المغرب الأقصى السياسي، بحصوله على استقلاله سنة 1956، وإن كان هذا التاريخ مجرد استرجاع لسيادة الدولة المغربية على أراضيها، لكنه مثل بداية بناء دولة جديدة على أسس غير تلك التي عرفها التاريخ المغربي والتقاليد السياسية المغربية، حيث تميزت الساحة السياسية بمعطيات وعناصر جديدة ومختلفة كلياً.

لقد استهل المغاربة هاته الحقبة، بعد عقود من العيش والتدافع تحت نظام الحماية، وما زخر به من أحداث وتحاذبات وتغييرات وشخص، وبما أوقعه من إختلالات في جوهر البنية السياسية والاجتماعية المغربية التاريخية، وبما كشف عنه من نقائص وعيوب في تلك المنظومة.

فلم يغب عن ذهن البعض الدور الذي لعبه ترهل المؤسسة الحاكمة في جلب الاستعمار للمغرب، وفي تأخير البلاد عن اللحاق بركب التطور والحضارة، وكان يرى في الاستقلال فرصة لبدأ مرحلة جديدة مختلفة كلياً في الشكل والمضمون، وكان جزء من الطبقة السياسية المغربية أو من الشعب يرى أن المؤسسة التقليدية التي كانت تحكم البلاد هي من حفظت وحدة المغرب وهويتها وكيانها، ورأى أنه كان لها نصيب في استرجاع السيادة مع كل تلك الظروف التي رافقت وأحاطت بتحقيق الاستقلال، ولعبت فيها تلك المؤسسة دوراً ملحوظاً، لذا يجب أن تكون لها كلمة في حاضر البلاد، وتنطلق مسيرة البناء في ظل وجودها واستمرارها.

كما كان لظروف مقارعة نظام الحماية، والنضال الذي خاضه الشعب المغربي بأطرافه، أيضاً حضوراً، فتلك الكيانات التي تشكلت كنتيجة مباشرة للعمل الوطني المجابه للاستعمار، وتلك التيارات السياسية التي لعبت دوراً في العملية السياسية الوطنية، يجب أن يكون لها التأثير البالغ في عملية انبعاث الدولة الجديدة، ورأياً في التوجهات الجديدة للدولة.

وقد خلفت هاته الفترة من تاريخ المغرب واقعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، سيكون له حضوره، فمستوى الوعي الذي أضحى عليه المغاربة والحقائق الجديدة التي تطبعوا بها عن مفهوم الدولة الحديثة والنتائج عن احتكاكهم بنظام الحماية وعن الصدمة التي شكلها سقوطهم تحت الاستعمار وأيضاً ظروف الحرب العالمية الثانية، كلها ستؤثر في طبيعة النظام وعملية التدافع السياسي لما بعد الاستقلال.

وأهم تحليلات مرحلة الحماية على المغاربة وآثارها خاصة في الجانب الثقافي والسياسي، هي وصول الأفكار السياسية الحديثة بكل اختلافاتها وتنوعها، فالمدارس الأوروبية التي فتحت في المغرب، والنخبة الأوروبية التي كانت متواجدة واحتك بها المغاربة، كلها تركت أثرا بارزا، تمثل في تشكل نخبة سياسية وثقافية مغربية، تنوعت مشاربها وفهومها وتوجهاتها، من يسار ويمين رأس مالي مضاف إليه العنصر التقليدي الذي ينهل من تاريخ المغرب لكنه تأثر بالتغيرات الثقافية القادمة من الشرق والغرب، فغدا المغرب يحوز طبقة سياسية مختلفة في نظرتها لطبيعة النظام الواجب تحكيمه ولطريقة تسيير المغرب وقيادته. كانت المؤسسة المغربية التقليدية الحاكمة ترى في نفسها تسترجع حقا تاريخيا شرعيا، تملك في سبيله الكثير من المبررات، فهي من أقامت هذه الدولة منذ تاريخ بعيد، وهي من استمرت رغم الكثير من الصعوبات، وهي من أحسنت قراءة اللحظة التاريخية المناسبة في تاريخ المغرب المعاصر لتثبيت ولاءها للشعب والأرض وليس للمحتل، وأيضا هي من لا تزال رمز وحدة الشعب والمؤسسة التي تحظى بالاتفاق والالتفاف.

كما اعتبر الوطنيون المغاربة أنفسهم أنهم الطرف الذي تحمل وزر وتبعات النضال ضد المحتل، وهذه شرعية كفيلة أن تجعل لهم الكلمة العليا في تحديد مستقبل المغرب كدولة ناشئة، مع كثير من الأسباب الموضوعية والتي منها التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية الكبيرة التي عرفها المجتمع المغربي، والتي بات معها استمرار الشكل القديم للنظام السياسي منافيا للتضحيات الشعب وتطلعات جزء منه ولظروف المرحلة.

ولعبت التغيرات التي عرفها العالم بانتشار النظم الجديدة وظهور قوى تقليدية جديدة تحكم العالم، وأفكار مختلفة عن طرق تسيير الدول وأشكال الحكومات الحديثة، وانتشار الوعي والثقافة عن قيمة الإنسان المواطن، كلها عوامل ستطبع توجهات المغاربة في الفترة المقبلة، وتميز نضالهم من أجل بناء دولتهم الحديثة.

شهدت السنوات الأخيرة لوجود نظام الحماية ظهور بوادر خلافات سياسية بين الوطنيين المغاربة فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المؤسسة الملكية من جهة ثانية، لكن تم القفز على تلك الخلافات وتقديم مطلب الاستقلال على أي نظرة حزبية أو فتوية ضيقة، وتم ترحيل أي نوع من الأزمة لفترة ما

بعد الاستقلال، وبالفعل لم يمر وقت طويل بعد تحصيله حتى بدأت الاصطفافات السياسية والتجاذبات والصراعات، التي أسست للواقع السياسي المغربي المستقبلي، وأبرزت التوجهات السياسية القادمة للمغاربة، في سنوات الاستقلال الأولى، في الفترة الممتدة من 1956 وحتى 1965 تاريخ أحداث الدار البيضاء والتي تؤرخ لنهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى حسب العديد من المؤرخين، فكانت هذه السنوات مرحلة متميزة وفترة مفصلية في التاريخ المغربي.

وقد سعى هذا البحث، ليجد إجابة لإشكالية الأطروحة؛ المتمثلة في: من يتولى عملية إعادة بناء الدولة المغرب المستقلة، وعلى أي أساس وخلفية وتوجه تتم تلك العملية ؟
وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح العديد من الأسئلة الجزئية، التي تلائم طبيعة البحث وتفاصيله:

كيف كان الواقع السياسي الذي عاشه المغرب في العشرية الأولى للاستقلال؟ ما الذي ميز هذه الفترة ؟ ما طبيعة الصراع الذي شهدته هذه المرحلة ؟ وما أطرافه وأسبابه ومظاهره ونتائجه ؟
هناك العديد من العوامل والأسباب التي تقف خلف اختيار هذا الموضوع، أهمها التعريف بفترة مهمة من تاريخ المغرب الأقصى، غنية بالأحداث السياسية الهامة، والتي تعتبر المرحلة التي أسست لمسيرة المغرب المستقل، والتي نشأت فيها الدولة المغربية الحالية، من أجل فهم كثير من تفاصيل الحاضر السياسي للبلاد وللمنطقة، فجدور كثير من قضايا الحاضر كانت نتاج هذه المرحلة .

أيضا هناك العديد من الأحداث التي تحتاج لإمالة اللثام عن تفاصيلها، باعتبار القرب الزماني للفترة وعدم إيفائها حقها من الدراسة والتحقيق، فالعديد من تلك القضايا لا زالت تحتفظ بغموضها وغياب التفسير النهائي لمجرياتها، بل لا زالت تفتقر للتحليل اللازم وللتمحيص من أجل ضبط سياقها والوقوف على أسبابها واستخراج نتائجها.

يدخل موضوع من هذا القبيل في التأريخ لمرحلة ومنطقة مهمتين، خاصة أن مراحل ما بعد الاستقلال لدول إفريقيا والعالم العربي لا زالت بحاجة لدراسة، في ظل الاهتمام الكبير الذي تحظى به مراحل الكفاح والنضال ضد المستعمر، وتوجه جل الدراسات والبحوث إليها، فإن مراحل البناء التي تلت الحصول على الاستقلال، وما شهدته من تدافع وتفاصيل وتأثيرات داخلية وخارجية تبقى في

حاجة لمزيد من الاهتمام والعناية، من أجل البحث عن خلفيات أحداثها وتعليقات وقوعها، خصوصا مع بداية توفر معلومات عنها عن طريق الأرشيف أو عن طريق الشهادات الحية والكتابات.

هناك سبب آخر هو ارتباط هذه المرحلة من تاريخ المغرب الأقصى في بعض جوانبها بالجزائر، وتشابك بعض الأحداث ووجود علاقة مباشرة بين كثير من التفاصيل، فالتأريخ عنها يعطي تفسيراً ولحمة عن العديد من المواقف التي تتصل اتصالاً مباشراً بتاريخ الجزائر نفسه.

كما أن البحث في هذه الفترة سيكون حتماً تتبع لمسار العديد من الشخصيات السياسية التي تركت تأثيراً بارزاً في تاريخ المغرب المعاصر، فهو بالضرورة جمع لسير هؤلاء والتعريف بهم، خصوصا أن المرحلة غنية من حيث الشخصيات والفاعلين، وجزء منهم لا يزال مجهولاً، فدراسة المرحلة سيتمكن من أخذ فكرة وافية عن أحداثها وعن من صنعوا تلك الأحداث

اعتمد هذا البحث على بعض الوثائق والكتابات والشهادات التي وفرت المعلومات اللازمة لبناء محتواه وتركيب مضمونه، وقد اشتملت على عدة مستويات:

- الوثائق الأرشيفية من تلك الفترة من بلاغات وبيانات ومراسيم رسمية وظهائر وخطابات مكتوبة، عن المؤسسة الملكية ومختلف الأحزاب والمنظمات والشخصيات، والتي نشرت في وقتها عبر الصحف الوطنية والحزبية، والتي تضمنت معلومات مباشرة وحقيقية، وبشكلها الأولي.

- الجرائد الحزبية والوطنية التي تخص تلك الفترة، مثل جريدة "العلم"، التابعة لحزب الاستقلال، وجريدتي "التحرير والمحرر" التابعتان لحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وجريدة "les Phares"، التابعة للسياسي أحمد رضا قديرة، وجريدة "الرأي العام" التابعة لحزب الشورى والاستقلال، وجريدة "الطليلة"، التابعة للإتحاد المغربي للشغل، وجريدة "le Monde"، الفرنسية، حيث احتوت على التفاصيل السياسية للأحداث اليومية، ونقلت حيثياتها في سياق خدمة نقل الخبر، كما هي من دون تدخل لعنصر التحليل أو التركيب أو لرأي الكاتب والشاهد، كما يحدث مع المذكرات والكتب.

- الوثائق الرسمية المطبوعة، التي نشرت في الكتب والدراسات بعد فترة من الزمن، مثل بعض المحاضر الرسمية للاجتماعات والاتفاقات ولمشاريع القوانين ومواثيق الدولة والأحزاب ومثل بعض خطابات الملك ومراسيم تشكيل حكوماته، ومثل قرارات التنظيمات الفاعلة وبياناتها عن نشاطاتها الرسمية، وكذلك مثل

تدخلات ورسائل والمشاريع السياسية لعدد من الزعماء البارزين، كما هو الحال مع دستور سنة 1962، وميثاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واتفاق الجزائر المغرب سنة 1963.

وكما ما هو الحال مع رسائل علال الفاسي المنشورة في كتاب: الزعيم علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ، ومحاضرات ورسائل ومشاريع المهدي بن بركة، كتقريره للمؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني سنة 1962، المنشور في كتاب "الاختيار الثوري في المغرب"، الصادر عن دار الطليعة اللبنانية سنة 1966، ومحاضراته "نحو مجتمع جديد" و"مسؤوليتنا"، المنشورتان ضمن سلسلة مواقف للمفكر عابد الجابري، الصادرة عن الدار المغربية للنشر سنة 2002، وتقاريره عن دور إسرائيل في إفريقيا، وذلك المقدم لمنظمة التضامن الأفرو-أسيوي سنة 1960، المنشورة كملاحق في كتاب الاختيار الثوري، ومثل وثائق جيش التحرير في الجنوب للقيادي محمد بن سعيد آيت إيدر، المنشورة في كتاب "وثائق جيش التحرير في الجنوب"، الصادر عن مركز محمد بن سعيد آيت إيدر سنة 2011.

ومثل بعض وثائق السياسي عبد الرحيم بوعبيد، ووثائق أخرى مثل: بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية رقم: 03، يوم: 17 مايو 1963، وبيانه بمناسبة انتخابات مجلس النواب، 02 مايو 1963، وميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والقانون الأساسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبعض قرارات حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكلها وثائق مطبوعة ومنشورة في ملحق وثيقة الاختيار الثوري.

وهناك بعض الوثائق باللغة الفرنسية، مثل تلك التقارير السرية التي نشرها ضابط الاستخبارات المغربي أحمد البخاري في كتابه "السر"، وتقرير بن بركة إلى الرئيس أحمد بن بلة سنة 1965، والمنشورة في المؤلف الذي اشتمل على مداخلات المشاركين في ملتقى: "المهدي بن بركة من الاستقلال وحتى حركة القارات الثلاث"، المنظم سنة 1997، في جامعة باريس 8.

إن تلك الوثائق التي أعيد نشرها من جديد، تمثل أيضا مصدرا مهما لأخبار وتفاصيل تلك الحقبة، وتحوز على أهمية قصوى في إعادة تركيب الأحداث نظرا لمصداقيتها العالية، مقارنة بالمصادر الثانوية الأخرى، التي لا ترقى لدرجتها وموضوعيتها.

- وهناك أيضا الشهادات الشفهية الموثقة للعديد من المناضلين والمؤرخين والصحفيين، وتتواجد في مجموع الأعمال المسجلة التي تطرقت لأحداث تلك الفترة مثل الحصص التلفزيونية المصورة، وما يمكن أن يتوفر كتسجيلات شخصية لدى البعض من السياسيين أو المؤرخين، مثل:

محمد بن سعيد آيت إيدر والهاشمي الطود وأحمد بن بلة والمهدي بن بركة وأحمد بوشتا وعثمان بناني، (صهر بن بركة)، وحמיד برادة وأحمد البخاري والفقهاء البصري ومحمد اليازغي وعبد اللطيف جبرو وزكي مبارك، في برامج تلفزيونية عديدة.

وهذه الشهادات تحوز على مرتبة دون المصادر السابقة، نظرا لكونها جاءت بعد فترة زمنية معينة من الأحداث، ولكونها تخضع لشيء من الذاتية وتأثير ما يطرأ على النفس البشرية من نسيان وتأثر، لكنها تبقى ذات دور مهم في سد ما يوجد من ثغرات.

- وبعد هاته المستويات تأتي المذكرات والسير والشهادات المكتوبة، التي احتوت على وجهات النظر الشخصية، للرجال الذين تواجدوا في المرحلة سواء كفاعلين ومؤثرين أو كشهود عليها مثل: مذكرات محمد عابد الجابري، "في غمار السياسة فكري وممارسة"، ومذكرات عبد الرحيم بوعبيد، "شهادات وتأملات" ومذكرات عبد الرحمن اليوسفي "أحاديث في ما جرى"، ومذكرات القيادي محمد بن سعيد آيت أيدر، "هكذا تكلم محمد بن سعيد"، ومذكرات كل من الحسن العرائشي والغالي العراقي ومحمد الحسن الوزان، وشهادة الحسن الثاني في كتابي: "ذاكرة ملك والتحدي"، وشهادة فاطمة أوفقي في كتاب "حدايق الملك"، وشهادة الحاج أحمد معنيو، "المجلس الوطني الاستشاري ومعارضة حزب الشورى والاستقلال 1956-1959".

ومراجع أخرى كثيرة مهمة لمؤرخين وفاعلين في الأحداث مثل مؤلفات الصحفي والسياسي عبد اللطيف جبرو، وكذا أعمال المؤرخ عبد الرحيم الوردغي الشاملة، وكتاب المؤرخين زكية داود ومعطي منجب المهن عن المهدي بن بركة، وأعمال: قاسم الزهيري، وعبد الكريم غلاب وعبد الكريم الفيلاي وعيسى بابانا العلوي وعبد الله الرداد، وكتب روم لاندو وستيفان برنارد وشارل أونديري جوليان، ومن أكثر تلك الشهادات أهمية ما كتبه كل من جون واتروري وريمي لوفو وبيير فيرمورين، والتي اتسمت إلى

جانب ما زخرت به من معلومات على تحليل ممنهج للأحداث وخلفياتها، والتي مثلت مرجعا لا غنى عنه في فهم كثير من الأحداث والمسارات التي أخذتها والنتائج التي ترتبت عنها.

لقد اشتملت الرسالة على مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة، حاولنا من خلالها تقديم دراسة شاملة وماسحة للفترة المعنية بالبحث، وتشريح الوضع فيها من كل جوانبه، والوقوف على تفاصيل الحياة السياسية التي شهدتها المغرب، والتعريف بأطراف الساحة السياسية وبحيثيات الصراع بينها، وقد كانت الدراسة على الشكل التالي:

- **مدخل:** أعطى نظرة عن أوضاع المغرب في عهد الحماية، من أجل التمهيد لفهم وضعية ما بعد الاستقلال، وحاول أن يقدم أكبر قدر من المعلومات عن نوعية القوى التي احتوتها الخريطة السياسية المغربية، وطبيعة العلاقات التي جمعتها، وتعرض لحيثيات صراعتها وتدافعها، الذي كان من نتائجه ظهور الحركة الوطنية، والعديد من القوى التي ستكون هي العناصر الرئيسية للفترة المعنية بالدراسة، وقد احتوى هذا المدخل على أربعة مباحث: - المبحث الأول أعطى لمحة على وضع المغرب خلال فترة الحماية، وتحدث المبحث الثاني عن ميلاد الوعي الوطني المغربي، والمبحث الثالث ركز على فترة المخاض السياسي 1950 - 1955، أما المبحث الرابع فشرح الخريطة السياسية للمغرب عشية الاستقلال.

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان: "التعايش بين القوى السياسية والبحث عن التموّج، (1956-1957)"، وتطرق لتفاصيل المرحلة السياسية الممتدة من عودة السلطان محمد بن يوسف وحتى نهاية سنة 1957، والتي تمثل مرحلة انتقالية ميزها التعايش والتدافع الهادئ من أجل التموّج، وأولوية بناء مؤسسات الدولة، وقد احتوى هذا الفصل على خمسة مباحث.

المبحث الأول: "من عودة السلطان إلى إعلان الاستقلال"، تعرض لما شهدته الفترة من خطوات مستعجلة من أجل وضع لبنات الدولة الحديثة وبناء أول مؤسساتها، تمهيدا للإعلان الرسمي عن الاستقلال، والمبحث الثاني: "أزمة القيادة داخل حزب الاستقلال"، فصّل في الأزمة وأبرز أولى مظاهر الصراع السياسي داخل صف الوطنيين، والذي طفا على السطح مباشرة بعد الانتهاء من خطر نظام الحماية وبداية استرجاع السيادة الوطنية، فيما تطرق المبحث الثالث: "مصير مشروع الكفاح المسلح"، للحديث عن مصير المشروع العسكري المسلح الذي بدأ بعد نفي محمد الخامس، في ظل التطورات

الجديدة، وأبرز الخلافات والرؤى التي ظهرت بهذا الصدد، أما المبحث الرابع: "الصراع على احتكار القوة العسكرية"، فكان للتفصيل في أولى نتائج استرجاع السيادة وانسحاب المحتلين، وهو التنافس على السيطرة على المؤسسات العسكرية واحتكار السلاح، وفرض الأمن والاستحواذ على القوة الميدانية، وتحييد المجموعات المسلحة المناوئة، وكانت أطراف هذا الصراع الصامت هي القصر وحزب الاستقلال وخصومهما من الشوريين والشيوعيين والزعماء البربر، وبالنسبة للمبحث الخامس: "التنافس على مؤسسات الدولة"، فقد تناول التدافع للسيطرة على مؤسسات الدولة الوليدة، بين القوى السياسية الرئيسة، ممثلة في القصر ومحيطه والوطنيين، بشكل رئيسي.

- الفصل الثاني: الذي حمل عنوان: "مرحلة حكومات الوطنيين (1958 إلى منتصف 1960)"، شرح تفاصيل المرحلة الثانية، الممتدة من بداية سنة 1958 وحتى مايو 1960، وهي الفترة التي شهدت نهاية عهد التعايش وبداية الصراع السياسي، ويمكن أن يطلق عليها فترة انطلاق الأزمات المختلفة، وقد تشكل هذا الفصل من أربعة مباحث جاءت كالتالي: المبحث الأول: "معضلة السلطة والحكومة"، عالج أزمة الناتجة عن التنافس على السلطة، ومظاهرها التي نجمت عن سعي كل من القصر والوطنيين للسيطرة على الأدوات التنفيذية في البلاد، والمبحث الثاني: "انقسام حزب الاستقلال"، والذي شرح تفاصيل الأزمة التي ظهرت في صفوف حزب الاستقلال، وانتهت بانقسامه وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أما المبحث الثالث: "الصراع بين مكونات الساحة السياسية"، وتعرض لمظاهر الصراع بين القوى السياسية الحزبية على السلطة والنفوذ، المبحث الرابع: "اندلاع النزاع بين القصر واليسار"، وبحث في حيثيات الأزمة السياسية الوطنية، التي بدأت تظهر وستطغى على مستقبل البلاد، وهي النزاع بين النظام الرسمي والتيار التقدمي، الذي انفصل عن حزب الاستقلال.

- الفصل الثالث: بعنوان: "مرحلة الاستحقاقات الكبرى، (مايو 1960 - مايو 1963)"، وتناول المرحلة التي شهدت أغلب الانتخابات المصيرية من حياة المغرب الجديد، وشهدت وضع الدستور وتشكيل المؤسسات الدستورية السياسية للبلاد، وقد تشكل من أربعة مباحث.

- المبحث الأول: "حكومة محمد الخامس"، وخصص لنهاية التوافق السياسي بين القصر والوطنيين واستئثار القصر بالسلطة التنفيذية، مجسدا في رئاسة الملك محمد الخامس نفسه للحكومة، والمبحث

الثاني: "تنصيب الحسن الثاني وبدايات عهده"، تناول هذا المبحث وفاة الملك محمد الخامس وخلافته من قبل ابنه الحسن، ومظاهر ذلك الانتقال التاريخي للسلطة في المغرب وما صاحبه، أما المبحث الثالث: "أزمة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وخصص للمشاكل التنظيمية والسياسية، حول التوجه والخيارات، التي أخذت في الظهور وسط حزب اليسار الرئيسي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وما سينجم عنها من آثار، وكان المبحث الثالث: "الدستور والانتخابات التشريعية"، ففصل في عملية إخراج أول دستور للمغرب، وكذلك في أول انتخابات تشريعية ستخرج أول برلمان منتخب للبلاد، وكل ما صاحب ذلك من تدافع وشد وجذب.

- الفصل الرابع: تحت عنوان: "مرحلة المواجهة بين القصر والطبقة السياسية المعارضة، (1963-1965)"، ووثق هذا الفصل لآخر مرحلة من الفترة المعنية بالدراسة وهي العشرية الأولى للاستقلال، والتي تمتد من نهاية أولى انتخابات تشريعية وحتى انتفاضة 23 مارس 1965 وإعلان حالة الاستثناء في البلاد، واحتوت على أربعة مباحث.

- المبحث الأول: "أزمة صائفة 1963، انفجار الوضع بين السلطة والمعارضة"، وعالج بدايات الصراع بين النظام المغربي الرسمي وبين القوى السياسية الرئيسية في البلاد، وبحث في ملابسات انفجار الأزمة بين الطرفين، وانطلاق حملة القمع الكبرى في حق اليسار، المبحث الثاني: "القطيعة النهائية بين اليسار والقصر"، وعالج تطورات الأزمة المشتعلة بين الطرفين، والتعقيدات التي طرأت بسبب حرب الرمال بين المغرب والجزائر، والنتائج التي ترتبت عن ذلك الصراع، من محاكمات قاسية في حق قادة اليسار، ونزوع جزء من الأخير نحو الخيار المسلح، وتناول المبحث الثالث: "الوضع السياسي العام من جويلية 1963 وحتى مارس 1965"، تفاصيل الحياة السياسية في البلاد، وما تبقى من مظاهر التدافع السياسي والعمل الحزبي المشروع، بمعزل عن أزمة اليسار، والمبحث الرابع والأخير: "انتفاضة 23 مارس 1965"، يتناول ما شهدته المغرب في بداية سنة 1965، من انفجار للوضع الاجتماعي، واندلاع أحداث شغب واسعة رافضة للنظام، كان لها تأثير بالغ في مسار الحياة السياسية للبلاد، وتركت نتائج بارزة في راهن ومستقبل الوضع السياسي المغربي، وأعدت توزيع الأدوار، ورسم الخارطة السياسية بالبلاد.

وكان هذا العنصر هو خاتمة هذا العمل، نظرا لكونه يمثل منعطفًا تاريخيًا في حياة البلاد السياسية، ويفصل بين مرحلتين متميزتين، ولأنه أنهى حقبة تاريخية لها خصائصها التي لا تشبه ما بعدها، فتصبح بذلك مرحلة 1955 وحتى منتصف 1965، عهدًا متجانسًا خاصًا، وفترة معينة قابلة للدراسة والبحث.

- **خاتمة:** حوصلت للعمل، واشتملت على ملخص مختصر للمرحلة كلها، وكذلك احتوت على أبرز النتائج المحصلة من العمل.

مدخل:

الوضع السياسي في المغرب الأقصى خلال عهد الحماية.

- المبحث الأول: تأثير الحماية في تطور البنى السياسية والاقتصادية المغربية.
- المبحث الثاني: ظهور وتطور الوطنية المغربية.
- المبحث الثالث: المغرب من سنة 1950 إلى سنة 1955.
- المبحث الرابع: الخريطة السياسية للمغرب عشية الاستقلال.

مدخل:

الوضع السياسي في المغرب الأقصى خلال عهد الحماية.

لم يكن الوضع السياسي بالمغرب بعد الحصول على الاستقلال وما عرفه من تفاصيل وأحداث ولید لحظة الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية، لكنه كان تطورا طبيعيا لمرحلة طويلة من التدافع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري، سبقت عهد الاستقلال وساهمت كلها في بلورة وصياغة واقع ما بعده، ولا نستطيع فصل مرحلة ما بعد الاستقلال عما سبقها، أو تناولها بمعزل عن أوضاع عهد الحماية وفترة الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال وبعث الدولة الوطنية.

كانت مرحلة الحماية هي الفترة التي عرف فيها المغرب الأقصى، حدوده الحالية وعلمه المعاصر، وشكله السياسي الحديث، حيث تراجع الطابع التقليدي الذي ميز الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحل مكانه نمط جديد في أسلوب وشكل الحكم، نتيجة كثير من التأثيرات والعوامل الموضوعية التي أملت ظروف الوقوع تحت الاستعمار، وصدمة الهزيمة الحضارية، ونتيجة مخرجات فترة الحماية نفسها وعمل القوى الاستعمارية وممارساتها وأساليبها المطبقة بالمغرب.

المبحث الأول: تأثير الحماية في تطور البنى السياسية والاقتصادية المغربية.

وقع المغرب سنة 1912 في براثن الاستعمار الفرنسي، والذي اتخذ شكل الحماية، بعد أن ظل محتفظا بسيادته واستقلاله خلال قرون عديدة، وجاء استعمار المغرب نتيجة عوامل داخلية وخارجية كثيرة أهمها ترهل الدولة وضعفها في الوقت الذي تعاظمت قوة الدول الأوروبية المحيطة بها، وازدياد التضامن الاستعماري بينها على ضم المغرب، وهو ما عجل بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، والذي بموجبه أضحي احتلال فرنسا للمغرب قضية وقت، ثم جاءت الأزمة المالية التي أدخل المغرب فيها السلطان عبد العزيز بمجموعة القروض التي استدأها من البنوك الفرنسية، واضطر في مقابلها للتنازل لفرنسا عن مراقبة الجمرك لتعويض مستحقاتها المترتبة على المغرب⁽¹⁾.

¹ - ستيفان برنار، تاريخ الصراع الفرنسي المغربي، 1943-1956، تر: حسان المعروني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014، ص-ص: 42-45.

وعمدت فرنسا لإعادة تهيئة ميناء الدار البيضاء وبعض خطوط سكك الحديد لتنشيط التجارة، فتعرض بعض مهندسيها للقتل، فتدخل جيشها لقصف مدينة الدار البيضاء، الأمر الذي دفع لقيام ثورة شعبية ردا على ذلك، ولأن السلطان عبد العزيز قام بإدانتها ووقف في صف الفرنسيين، فقد خلعه علماء فاس ونصبوا شقيقه عبد الحفيظ، لكن الأخير بدوره انقلب على موقفه ووقع طلبا رسميا لتدخل الجيش الفرنسي لحمايته وقمع التمرد سنة 1912، مما أدى إلى توقيع معاهدة الحماية في فاس في 30 مارس 1912⁽¹⁾.

1 - البنية السياسية التاريخية للدولة المغربية:

— **المخزن :** وهو التوصيف الذي ظل ملاصقا للنظام السياسي المغربي أو الدولة، وهو مجموعة بنايات سياسية تقليدية، ونمط عتيق من الحكم متوارث في المغرب منذ فترة قديمة، وضعت قواعده ومرتكزاته على ثلاث أسس، هي: تنظيم الجيش من أجل الغزو، وتأمين الاستقرار بالقوة والعنف، وتطويع القبائل وقمعها بهدف فرض الضرائب والمكوس وفروض الطاعة والسخرة⁽²⁾.

والمخزن بقيادة السلطان هو الذي أمد المغرب خلال تاريخه الحديث بالعنصر الأساسي للرابطة الوطنية وحال دون الانحلال الذي تعرض له المغرب أكثر من مرة، فالمخزن يمكن أن يعتبر إقرار القبائل بالخضوع للسلطان واستعدادهم للدفاع عنه والحفاظ على حقوقه، فقبائل المخزن إنما هي الأساس النظري للسلطة الشريفة والدفاع عن الأسرة، وتزويد المدن الملكية بالحمايات وتزويد الحكومة بحاجتها من الموظفين⁽³⁾.

ومع أن المخزن أصبح في القرن العشرين يعني "الحكومة الشريفة" فإنه في واقع الحال كان يعني الفئة الحاكمة كافة من السلطان إلى أصغر مخازني، وقد كانت للمخزن حياته الخاصة البعيدة عن الشعب، فالجيش يقيم في قراه الخاصة "دار المخزن" على مقربة من السلطان وحكومته⁽⁴⁾.

1 - المرجع نفسه، ص - ص: 42-45.

2 - الهادي الهروي، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014، ص: 100.

3 - روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1980، ص: 39.

4 - المرجع نفسه، ص: 40.

ويتكون المخزن من مصلحتين أو قسمين: قسم البلاط وقسم الدولة، فكان السلطان ينفق على البلاط من ماله الخاص وكان الحاجب يتأمر التنظيم الداخلي للبلاط⁽¹⁾، مما أعطى لبلاط السلطان دوما صفة الاستقلالية عن الدولة أو التميز والانعزال، وعرف المخزن في مطلع القرن العشرين إدارة معينة تأخذ الترتيب التالي: السلطان هو رأس الإدارة، ويليه الوزير الأكبر وهو وزير الداخلية ثم وزراء الحرب والشؤون الخارجية والعدل والمالية والحبوس⁽²⁾.

فالسلطان الذي يرأس هرم السلطة أو المخزن ويهيمن عليه، هو الذي يتخذ كل القرارات، ورغم أنه ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق لمعالم سلطته ومدى نفوذها، لكن موافقته كانت شرطا ضروريا لتطبيق أي قرار أو إجراء في مناطق سلطته، وحسب البعض فإن مهمته الأساسية كانت السهر على احترام الدين والقيام بأمور الجماعة الدنيوية، والالتزام بتطبيق أحكام القضاء واحترام القوانين والدفاع عن الأشخاص والممتلكات⁽³⁾.

ويعود إطلاق لقب أمير المؤمنين على سلاطين المغرب إلى أيام المرابطين، فقد كان من حقه أن يأمر الناس بالصلاة، مستفيدا ومتكئا في ذلك على أصله الشريف، الذي يورثه البركة، فالمغربي يعتقد أن هذه البركة التي يرثها السلطان هي هبة من السماء تقدر شخصه، وهذه القداسة والقوة الروحية حق له وحده لا يشاركه فيه أحد سوى خليفته الشريف أيضا⁽⁴⁾.

وقد شكلت الظاهرة "القائدية"⁽⁵⁾ مرتكزا من مرتكزات النمط السياسي المخزني في نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهي ظاهرة متجذرة في السياق السياسي المغربي وآلية من آليات تديره لشؤون الرعايا، فالمخزن ومنذ عهد المولى إسماعيل نهج سياسة الاعتماد على فئة من رجاله

1 - جون واتروري، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط: 3، مؤسسة الغني، الرباط، 2013، ص: 62.

2 - لاندو، مرجع سابق، ص: 40.

3 - عبد الله ابن المليح، التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار، البنيات السياسية، تر: محمد ناجي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014، ص- ص: 112-114.

4 - لاندو، مرجع سابق، ص، ص: 38، 39.

5 - ظاهرة القيادة، ومفرداتها قائد، زعيم تقليدي محلي، في المناطق القروية.

المتميزين، ومن المقربين لمراقبة القبائل وضرب وتكسير كل أشكال تحالفاتها، وكان القائد يعين بظهير سلطاني، ويجب أن ينحدر من أعيان القبائل أو من أسرة أو عشيرة شريفة⁽¹⁾.

وقد كانت القبائل تطلب من المخزن الحصول على هذا المنصب أو تبدي رأيها فيمن سيتولاه، حيث كان يمنح في الغالب لمن يدفع للسلطان أكبر قدر من الأموال، وكانت مهمته الرئيسية تنحصر في جباية الضرائب وتعبئة الرجال لحساب السلطان، وكان في مقابل هذا يحتفظ بجزء من الضرائب التي يجبيها من منطقته، بل يسمح له في كثير من الأحيان بنهب القبائل والاستحواذ على أجود الأراضي وتسخير الناس لاستغلالها⁽²⁾.

وهناك طائفة ثانية كان لها الحضور البارز في البنية الهيكلية للدولة المخزنية، وهي طائفة الشرفاء والأولياء، ففي ما يخص الشرفاء فإنهم مجموعة تنقسم لقسمين: الأدارسة والفلاليون أو العلويون، ويعتبر الشرفاء هم العمود الفقري للإقطاع المغربي، نتيجة استفادتهم من كثير من العقارات الهامة من قبل السلطان مباشرة، فالشرف يعطي صاحبه مكانة اجتماعية تقوم على الهيبة والامتيازات الاقتصادية، كما يخوله القيام بوظائف اجتماعية تتلخص في تكريس شرعية النظام القائم⁽³⁾.

أما الأولياء فبالرغم من دورهم المهم في الحياة الاجتماعية، عبر تعلق الناس بهم واعتبارهم سنداً قوياً للمخزن في فرض التبعية وكسب ود القبائل وحل كثير من الخلافات والمشاكل، فقد كانوا سبباً في التخلف العام الذي ألمّ بالمغرب، وساهموا في نشر الخرافات والدجل والشعوذة وكثير من المظاهر السلبية⁽⁴⁾.

- السبية :

ظلت السبية هي المفرد المقابل للمخزن بالمغرب، منذ عهد دولة الموحدين، وتعني المناطق التي كانت ترفض الاعتراف بسلطة المخزن، وإن اختلف في تحديد مكانها بالضبط لكثرة التمردات وعدم اختصاصها بمكان واحد، ففي الغالب كانت القبائل الأمازيغية هي من تشكل بلاد السبية، وإن كان

1 - الهروي، مرجع سابق، ص: 102، 103.

2 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 64. / الهروي، مرجع سابق ص: 103.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 66.

4 - ابن مليح، مرجع سابق، ص: 101، 102.

هناك دوما قبائل وفية للمخزن وداخلية في ولائه وحمايته في السهول الغربية والشاوية ودكالة والحوز، فإن قبائل الجبال بقيت في عصيان مستمر⁽¹⁾.

وتلخص الظاهرة في وجود قبائل بربرية تقطن جبال الأطلس ومنطقة الريف والجنوب والمناطق الوعرة، بقيت متمسكة باستقلالها وترفض رفضا قاطعا دفع الضرائب للدولة أو الاعتراف بسلطتها عليها أو إمداد الجيش الشريف بالرجال، ولم تكن هذه المناطق تمثل وحدة هيكلية في وجه المخزن رغم اتساع رقعتها أحيانا لتصل ثلث البلاد، لكن أقصى ما كان يجمعها أنها أمازيغية وأنها متمردة⁽²⁾، ولم تكن قادرة بأي شكل على الانقطاع عن الاتصال الحيوي بمناطق المخزن من أجل المعيشة، لذلك كانت تمرداتها مؤقتة ونادرا ما استهدفت عزل السلطان بل كانت ثوراتها متوجهة إزاء قواده وجباة ضرائبه، وكانت كثيرا ما تميز بين السلطان والمخزن⁽³⁾.

2- تأثير الحماية في تطور الوضع السياسي في المغرب:

كما ذكر المهدي بن بركة: "انتهى الأمر بإمضاء المغرب معاهدة الحماية، والتي صورها الفرنسيون حماية للسلطان من شعبه السائب، ولم تكن سوى اسم جديد للاستعمار مع المحافظة على سيادة اسمية"⁽⁴⁾، فقد أدرك الملك، رغم أنه هو من طلب تدخل الجيش الفرنسي، أن الفرنسيين دخلوا للمغرب بحد السيف، وأن سيادة بلاده قد انتهت فحاول التمرد لكن سلطات الحماية بقيادة الجنرال ليوتي (Hubert LYAUTE)⁽⁵⁾، التي احتاجت وجود السلطان غداة توقيع اتفاق الحماية لشرعنة مشروعها، لم تعد في حاجة إليه خصوصا بعد إظهار عدم تعاونها، فسارعت للتخلص منه⁽⁶⁾.

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 66، 67.

2 - لاندو، مرجع سابق، ص: 41.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 67.

4 - المهدي بن بركة، مقال، جريدة التحرير، عدد: 893، (07 ديسمبر 1962).

5 - هوبير ليوتي (1854-1934)، مارشال فرنسي، وأول حاكم فرنسي للمغرب بعد فرض الحماية عليه، من 1912 وحتى 1925، وهو من تولى عملية إخضاع المغرب، ومواجهة أولى المقاومات التي تصدت للاحتلال. ينظر:

Jacques BENOIST-Méchin PERRIN, *Lyautey l'africain ou le rêve immolé: (1854 - 1934)*, Paris, (S.E), 1998.

6 - لاندو، مرجع سابق، ص: 108، 109.

استبعد آخر سلطان مغربي يحظى بشيء من الاستقلالية في 12 أوت 1912، وحل مكانه أخاه الأصغر بإرادة واضحة من سلطة الحماية⁽¹⁾، وبدأ توسع الفرنسيين وترسيخ الاحتلال ومرحلة تغيير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وقد تم الاحتلال على أربعة مراحل:

- الأولى: من 1912 إلى 1914، حيث تم إخضاع بلاد المخزن التي كانت تحت يد السلطان، - الثانية من 1914 حتى 1916، والتي عرفت إخضاع الأطلس المتوسط، - الثالثة من 1920 وحتى 1926، كانت مرحلة مواجهة ثورة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في الريف، - الرابعة من 1930 وحتى 1934 وقد شهدت آخر الأعمال القتالية للقضاء على آخر بؤر ومعاقل المقاومة الرفضة للوجود الفرنسي عبر الأطلس الكبير والصغير بتخوم الصحراء، وقد كان ما سمي بعمليات التهدة غزوا حقيقيا، جابهه رد فعل شعبي قمع بوسائل الحرب الفرنسية المتطورة⁽²⁾.

وقد سار النشاط الاستعماري موازيا للعمل العسكري، فبمجرد ما تم تحديد الوضع القانوني للمغرب، جرى تنظيم البلاد اقتصاديا وسياسيا بخطط حثيثة، وما إن تم القضاء على المقاومة حتى أخذ المستوطنون الفرنسيون في تكريس جهودهم لاستغلال المغرب وفق أنماط الاقتصاد الاستعماري، فشرع في تأسيس البنية التحتية من موانئ وسكك حديد ورافق ذلك وضع بنية سياسية فوقية وهياكل إدارية ومالية⁽³⁾.

لقد قلبت مرحلة التهدة التي استمرت من 1912 وحتى 1934 النظام السياسي المغربي التقليدي وأصبحت سلطة المخزن مجرد عنصر زخرفي لإدارة عصرية غير مغربية، ولم تعد القبائل قادرة على التمرد أو التملص من السلطة المركزية، كما كان يحدث سابقا نظرا لاختلال ميزان القوى بينها وبين سلطة الاستعمار، كما أن رجال الزوايا والطرق قد تقلص دورهم كوسطاء في الصراعات المحلية عندما تحكممت الحماية في تنظيم الإدارة في مناطق بلاد "السيبة"، وقد نجح نظام الحماية في تقليص مفعول العناصر الأساسية التي كان يقوم عليها النظام التقليدي، أي القبائل ورجال الزوايا والطرق⁽⁴⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص: 109.

² - برنار، مرجع سابق، ص، ص: 46، 47.

³ - برنار، مرجع سابق، ص، ص: 45، 46.

⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 75.

عملت فرنسا إبان فترة احتلالها للمغرب على تثبيت جهاز إداري مركزي، وتحديث بعض القطاعات مثل الفلاحة والصناعة والتجارة، غير أن المغاربة لم يشاركوا في هذه العملية بشكل مباشر⁽¹⁾، لقد حطم الفرنسيون المؤسسات القديمة وأنشأوا نظاما ثنائي السلطة، يعتمد شبكتين من الإدارة، سلطة البلد المحمي، مصدر التشريعات ويدها السلطة التنفيذية والقضائية، وشبكة نظام الحماية وتشكل مجموع الهيئات الإدارية التي تسهر على تنفيذ قرارات السلطة الحامية ومراقبة السلطة الأولى⁽²⁾.

كانت معاهدة الحماية تقضي أن يتم الإبقاء على السلطان، احتراماً لتقاليد البلد في تعيين حاكمه وخليفته، كما يجب أن يستمر في التمتع بكل مزاياه كحاكم، ويعتبر مالكا للسلطات التشريعية وتنتهي سلطته عند مصالح دولة الحماية، وبوجود حكم فرنسي في البلاد فإن السلطان بالرغم من بقاءه من الناحية القانونية صاحب السيادة إلا أنه في واقع الأمر كان يقتسم هذه السيادة مع المقيم العام الفرنسي، ورغم ما كان الجنرال ليوتي يحاول أن يظهره من احترام لصلاحيات السلطان، إلا أنه اتضح بعد مدة قصيرة أن سيادة الأخير أصبحت رمزية، بينما أصبحت سيادة المقيم العام حقيقية ونافذة⁽³⁾.

فحسب ما نصت عليه معاهدة الحماية وباعتبار المقيم ممثلاً للسلطان، فله الحق في القيام بكل الإصلاحات التي يراها ضرورية طالما أنها في صالح رعايا السلطان، كما خولت له المعاهدة مسؤولية العلاقات الخارجية والدفاع والشؤون المالية، وطبقاً للبند الرابع سلمت السلطة القانونية للوزير الأعظم، لكن سرعان ما تخلى هذا الأخير عن صلاحياته لمختلف السلطات الإدارية الفرنسية⁽⁴⁾.

لقد قامت السلطات الفرنسية بحذف مناصب وزير البحر وأمين الأمناء والعلاف الأكبر، وأحدثت وزارتين جديدتين هما: وزارة الأحباس والمكلفة بإدارة الشؤون والممتلكات الدينية، ووزارة العدل، وكذلك منصب الوزير المكلف بالتعليم الرسمي، وتولت الحماية تعيين جميع الوزراء⁽⁵⁾.

1 - المرجع نفسه، ص: 75.

2 - ابن مليح، مرجع سابق، ص: 146.

3 - المرجع نفسه. / لاندو، مرجع سابق، ص: 125.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 80.

5 - المرجع نفسه، ص: 81.

وخلت سنة 1932 مصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة محل لجنة التشريع التي تكونت سنة 1913، وكان أعضاء الهيئتين من الفرنسيين، الذين كان لهم الحق في وضع وتدوين المراسيم المقترحة من لدن مختلف المصالح، وتقديمها للسلطان للتوقيع عليها، وأسست كذلك مديرية للشؤون الشرفية، على رأسها مستشار فرنسي، مهمته الإشراف على المصالح القضائية والتعليمية⁽¹⁾.

وكان هناك حرص كبير للاحتفاظ بالمظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخزني، مثل جلوس الوزراء على الأرض وطريقة لباسهم، في محاولة للإبقاء على ولاء طبقة القياد والأعيان ورجال الدين، وخلال السنوات اللاحقة ظلت التشكيلة الإدارية تنفرع لقسمين: جهاز يرعى مصالح المخزن، وجهاز في خدمة مصالح الحماية⁽²⁾.

وفي سعيه لبسط سلطة الحماية على كامل تراب المغرب والتمكين للاستعمار لم يمانع الجنرال ليوتي، في الارتكاز على الهيكل التقليدي المغربي، ممثلا في القياد والأعيان وشيوخ الطرق، وإن كان هذا ينطلق أيضا من عقلية الرجل المناصر لإيديولوجيات عهد الإقطاع الأوروبي، وهذا ما دفعه للقول: "المخزن الثري، الزعماء بالوراثة والباشاوات يلتفون حوله كتاج مرصع بالجواهر الثمينة، إنكم لتعرفون الحرص الذي سأعمل به دائما، أنا والمتعاونين معي، على أن تبقى المراتب والترتيبات على ما هي عليه، وتحظى بالاحترام، علي إبقاء الناس والأشياء في مكانهم القديم، على أن يحكم أصحاب الحكم الطبيعيون ويطيعهم الآخرون"⁽³⁾.

أدركت السلطة الفرنسية أنه من الأفضل للحماية اقتصاديا أن تتم مراقبة البلاد بواسطة عدد من محدود من الرؤساء المحليين بدلا من الإشراف المباشر⁽⁴⁾، فظهرت سياسة القواد الكبار، وهذا الاختيار الذي أملتته ظروف خاصة سرعان ما تحول إلى سياسة واعية مقصودة، وكان التبرير الرسمي لوجودها هو

¹ - واتريوري، مرجع سابق، ص: 81.

² - المرجع نفسه، ص: 82.

³ - ابن مليح، مرجع سابق، ص: 157.

⁴ - Andre LAUBADER , *Reformes des Pouvoir publiques au Maroc*, Paris, 1949, P: 49.

الحفاظ على مؤسسات السكان الأصلية، فلم يمانع الجنرال ليوتي في تسليم (التهامي الفلاوي)⁽¹⁾ و(عبد المالك المتوكي) و(الطيب القنذافي) مسؤولية المناطق الجنوبية، لافتقاره من جهة لمساعدتين في المجال العسكري والإداري، ومن جهة أخرى ليضمن ويؤمن مساندتهم له، خاصة ضد ثورة أحمد الهبية⁽²⁾.

ورغم أن البعض حاول أن يفلسف سياسة الجنرال ليوتي في تقوية مركز القياذ المحليين، ويردها إلى إعجابه بدورهم وشجاعتهم وكرمهم، لكن الحقيقة أن ليوتي كان هدفه الرئيسي هو ترسيخ الاستعمار ومرجعته مصلحة فرنسا وبقائها في المغرب، لذا لجأ لتقوية نفوذ الحكام المحليين على حساب سلطة السلطان، لأنه أعلم بقدرتهم على قمع أي تمرد وأعلم بقسوتهم في التعامل، يضاف لذلك ولائهم المطلق لمصالحهم وللحماية التي ضمنت لهم تلك المصالح، فليوتي كان متأثراً بسياسة بريطانيا في الهند والتي قوت من نفوذ الأمراء المحليين على حساب القوى المركزية أو الشعبية، وهو ما انعكس لاحقاً في إضعاف موقف السلطان محمد بن يوسف والوطنيين، وراكم قوة كبيرة في يد القوى الرجعية الإقطاعية ممثلة في شخص التهامي الكلاوي على سبيل المثال⁽³⁾.

لقد فهم الفرنسيون أثناء احتلالهم للجزائر أنه من الضروري لهم أن يفوزوا بعطف الطرق الدينية واستمالتها إلى جانبهم، ولا شك في أن المستوى الفكري الذي كانت عليه بعض الطرق خدم الاستعمار ومكّن من تدجين كثير منها، وبفضل خبرة الفرنسيين في هذا المجال وعلاقتهم بطريقة كالتيجانية مثلاً⁽⁴⁾، وهو ما تظهره وثائق تحوي مراسلات بين الجنرال (بيجو) وشيخ التيجانية، فقد نجحوا في كسب كثير من مشايخ طرق المغرب في صفهم⁽⁵⁾.

¹ - الحاج التهامي الفلاوي المزوري (1878-1956)، باشا مراكش وزعيم قبيلة فلاوة بالأطلس الكبير، تجمعته علاقات سياسية ومصاهرة مع العائلة العلوية الحاكمة بالمغرب، أحد أبرز الزعماء التقليديين المحليين، وأحد أهم أعوان المخزن، ورأس المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي ومن قادة تمرد سنة 1953 ضد السلطان محمد بن يوسف. أنظر: عبد الصادق الفلاوي، أبي الحاج التهامي الفلاوي، الأوبة، منشورات مرسم، الرباط، 2004.

² - واتربوري، مرجع سابق، ص: 78.

³ - لاندو، مرجع سابق، ص، ص: 110، 111.

⁴ - جريدة الفتح، "اعترافات خطيرة، صاحب السجادة الكبرى يلقي بين يدي فرنسا خطبة الإخلاص"، عدد: 257، (01 جويلية 1931/02 صفر 1350 هـ)، ص: 01.

⁵ - لاندو، مرجع سابق، ص، ص: 139، 140.

تنبه الفرنسيون لتعطش شيوخ الدين للمال والنفوذ، فلم ييخلوا عليهم بالثروات، رغم أنها كانت تحتكر في خزائن الزعماء ولا تصل لمجموع الإخوان، وهذا جعل من هؤلاء أتباعا مخلصين، وهو ما تجلّى في رسالة موثقة بعث بها خليفة التيجانية (محمد الكبير بن البشير) إلى الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، يدعو فيه لمؤازرة الدولة المسيحية، ويقول فيها بالحرف: "إن فرنسا تكافئ على الخدمات التي تقدم لها، وفرنسا انتصرت مؤخرا على واحدة من أقوى دول أوروبا، بفضل الله الذي ينصر من يشاء"⁽¹⁾. وبنجاح الفرنسيين في كسب الشيوخ إلى جانبهم، تبعهم الأتباع المخلصون بفضل تبريرات زعمائهم، الذين أكدوا لهم أن انتصارات فرنسا جاءت بفضل الدعم الرباني لها، لذا فإنه من مصلحة المسلم دينيا أن يؤيد الفرنسيين، حتى أن الطرق التي تبعت هذا المنهج قد نجحت في زيادة عدد أتباعها⁽²⁾.

وتمكنت فرنسا من حشد تأييد بعض الطرق مثل الدرقاوية والوزانية والتيجانية كما ذكر ذلك أندري جوليان: "لقد عرفت فرنسا كيف تجمع المتصوفة الذين مولتهم وحمتهم"⁽³⁾ وتعتبر الكتانية المثال الأبرز لطريقة صوفية تخلت كلياً عن غاية تأسيسها، وتحولت للانغماس في السياسة وموالاة دولة أجنبية محتلة⁽⁴⁾.

كان شيخ الطريقة الكتانية (عبد الحي الكتاني)⁽⁵⁾ من ألمع الشخصيات السياسية خلال فترة الحماية، ليس لعلمه أو ورعه، لكن لنفوذه الواسع انطلاقاً من منصبه الذي وهبته إياه سلطات الحماية

¹ - Paul ODINOT, *role politique des confréries religieuses et des zaouias au Maroc*, le fouque, Oran, 1930, p:34.

² - لاندو، مرجع سابق، ص: 141. / ODINOT, op-cit , p:25.

³ - Charles-André JULIEN, *l'Afrique du nord en marche*, René julliard, Paris, 1952, p: 15.

⁴ - لاندو، مرجع سابق، ص: 143.

⁵ - عبد الحي الكتاني (1873-1962)، عالم ومحدث ومؤرخ وصوفي مغربي، سليل عائلة علم وتصوف مغربية شهيرة، له كثير من المؤلفات في التراجم والفقه والتصوف، وكانت له مكتبة عامرة زاخرة، كان لعائلته أدوار سياسية مشهودة، حيث شارك أخاه أبو الفيض الكتاني في محاولة عزل السلطان عبد الحفيظ، فتعرض للقتل وتعرض على ثر ذلك عبد الحي للسجن والتعذيب، تقرب عبد الحي من سلطات الحماية فعينه باشا على فاس، وقد شارك رفقة الكلاوي في عزل السلطان محمد بن يوسف سنة 1953، فتعرض بعد عودة

وهو باشا فاس، وتمتعه بسلطان معنوي مباشر على كثير من الأتباع، واعتباره منسقا عاما للطرق الصوفية بالمغرب⁽¹⁾.

لقد أنشأت الكتانية منتصف القرن التاسع عشر، وكان أخ عبد الحي قد عوقب بالموت في عهد السلطان عبد الحفيظ نتيجة مشاركته في التمرد على السلطان، مما دفع شقيقه لإبقاء حنقه على العائلة السلطانية والارتقاء كليا في يد الفرنسيين، حتى أصبح أكبر دعاة وحلفائهم بالمغرب، ولم يتأخر لاحقا في الوقوف مع المشروع الفرنسي في عزل السلطان محمد بن يوسف وتعويضه بآخر⁽²⁾.

3- تأثير الحماية في تطور الجانب الاقتصادي بالمغرب:

بانهاء عملية التهدة امتدت السلطة المركزية على كامل تراب البلاد⁽³⁾، وشرعت إدارة الحماية في تهيئة الأجواء لجعل المغرب قبلة للمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين⁽⁴⁾، فبدأت عملية شق الطرق وإقامة سكك الحديد وانتزاع الأراضي في السهول "المغرب المفيد"، وكما تذكر بعض المصادر لم يتحمس الجنرال ليوتي لسياسة تدفق المعمرين على المغرب، ولم يكن موافقا على الطرق المتبعة في الحصول على الأراضي، حيث قال سنة 1916: "إن المفوضية الفرنسية كانت تعمل على تشجيع جماعة من الفرنسيين على امتلاك الأراضي من دون التدقيق فيما إذا كان لهم الحق القانوني في ذلك"⁽⁵⁾، ولكن بالرغم من هذا فإن السلطات الفرنسية كانت تثابر على سيطرة المعمرين على الفلاحة في المغرب.

وجاء للمغرب جموع كثيرة من كبار وصغار الموظفين، من فرنسا خاصة في فترة المقيم ستيغ (Théodore STEEG)⁽⁶⁾ الذي كان يشجع هذا التوجه، مما زاد في أعباء ميزانية الحماية وساهم في

السلطان والاستقلال للنفي وصودرت مكتبته وأملاكه، فتوفي غريبا في مدينة نيس الفرنسية. أنظر، خالد الغالي، "عبد الحي الكتاني رجل التناقضات"، مجلة زمان، العدد: 20، (09 جوان 2015).

¹ - لاندو، مرجع سابق، ص: 143، 144.

² - المرجع نفسه، ص: 143، 144.

³ - على كامل الرقعة التي تم إخضاعها، والتي رسمت حدودها، وأضحت تمثل المغرب المعاصر.

⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 80.

⁵ - لاندو، مرجع سابق، ص: 165.

⁶ - تيودور ستيغ (1868-1950)، سياسي فرنسي، مقيم عام بالمغرب من أكتوبر 1925 وحتى جانفي 1929. أنظر:

Simon Epstein, *Les Dreyfusards sous l'Occupation*, éd. Albin Michel, Paris, 2001.

سيطرة المعمرين على الهيكل الإداري للمغرب، ولما كان هذا الأخير متشعبا بآراء "المدرسة الجزائرية"⁽¹⁾ فقد كان يعتقد أن الأساس الوحيد للحكم الأجنبي لأي بلد آخر وراء بحار يقوم على استعمار الأوربيين للأرض، ورغم معارضة سلفه ليوتي كما سبق ذكره ، والذي كان يرى في ذلك مخاطر كبرى تهدد بقاء نظام الحماية في حد ذاته، لكنه هو نفسه اضطر تحت ضغط باريس لوضع مساحات واسعة تحت تصرف المستوطنين الفرنسيين، بل ذهب إلى التصريح في أحد خطبه بالقول: "أنه خلال عشر سنوات من الحماية استطعنا أن نؤمن أربعمئة ألف هكتار من الأرض لألف من المستوطنين "بينما بلغ عدد المستوطنين في عهد ستيفغ أضعاف هذا العدد"⁽²⁾.

كان استقرار المهاجرين الفرنسيين بالمغرب يتم على حساب المغاربة، فكان أمام الإدارة أمران إما: مصادرة الأرض أو ابتياعها بأسعار تحددها السلطات، ولما كان الفلاح المغربي معتادا على تحصيل معاشه من استغلال الأرض، ولا يحسن الاستفادة من النقود فقد وجد نفسه من دون أرض ومن دون مال، واضطر للرحيل نحو المدن مثل الدار البيضاء، وهو ما سيساهم في خلق واقع جديد هناك، سيكون له تأثير كبير لاحقا⁽³⁾.

بلغ عدد السكان الأجانب في أواخر عهد الحماية حوالي أربعمئة ألف نسمة أي 5 % من مجموع السكان، وكان 99 % منهم أوروبيون، و80 % منهم فرنسيون، وكانوا متركزين في المدن بنسبة 81 %، لقد كان المغرب في مواجهة عملية تطور اجتماعي على مستويين؛ تطور المجتمع الأوروبي في اتجاه تعزيز وجوده ومواقفه ووسائله، وتراجع المجتمع المغربي وانزوائه نحو التهميش والفقر⁽⁴⁾.

أسست إدارة الحماية سنة 1919 غرضا تجارية وفلاحية وصناعية، على غرار المؤسسات التي أنشأت في أوروبا سنة 1913، وكان الهدف من هذه الغرف التي يشرف عليها مجلس حكومي، يتجلى

¹ - نزعة بدأت مع ثاني حاكم فرنسي للجزائر، برتراند كلوزيل، جعلت من اغتصاب الأرض وتوطين الفرنسيين أهم ركيزة لاستمرار الاستعمار، ثم توسعت وتكرست في عهد الحاكم بييجو، الذي وضع قاعدة توطيد الاستعمار عبر إحلال العنصر الأوروبي وربطه بالأرض، من خلال سياسة السيف والمحراث، والأرض المحروقة، من أجل فرنسة الجزائر والقضاء على العنصر المحلي. أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط: 01، دار الغربي الإسلامي، بيروت، 1992، ج: 01، ص- ص: 37- 217.

² - لاندو، مرجع سابق، ص، ص: 165، 166.

³ - المرجع نفسه، ص: 166.

⁴ - ابن مليح، مرجع سابق، ص، ص: 304، 305.

في إنعاش الفئة الجديدة من الملاكين والمقاولين بالمغرب، وقد استفادت الجالية الأوروبية من هذه الهيئات ومن البنية التحتية الجديدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، بينما تزعزع المجتمع المغربي جراء ذلك⁽¹⁾.

كان الهم الشاغل للنخبة الاستعمارية هو احتلال مراكز القرار وضمان تعاون إدارة الإقامة العامة، والهدف هو إيجاد الظروف المواتية لنجاح مشروعها وحماية نفسها، وقد تم احتلال مراكز القرار بطرق مختلفة، وإن كان نظام الحماية والوضع المدني للأوروبيين قد أغلق أمامهم باب المؤسسات، وهو ما يفسر اللجوء للاستراتيجيات التي تعتمد على التأثير خارج المؤسسات وعبر المنظمات المهنية كغرف التجارة والفلاحة والصناعة، وعبر سياسة الضغط من خلال اللوبيات في فرنسا والجزائر⁽²⁾.

وحاولت سلطات الحماية على استحياء إشراك بعض رجال الأعمال المغاربة في النشاطات الاقتصادية، إلا أن هذه المحاولات كانت محدودة، وفي بعض المرافق فقط، ومع ذلك بقي نشاط الرأسمالية المغربية الناشئة محدودا في عمليات المضاربة التي توفر الربح السريع نظرا لافتقارها للإمكانيات المالية، ونتيجة ما سببه تدفق الرساميل الأوروبية على المغرب من اختناق، بالإضافة إلى أن كل العقود والرخص كانت تمنح بصفة آلية للمستثمرين الفرنسيين، ووضع هذا الواقع البورجوازية المغربية على الهامش وسيدفعها لمنح مساندتها المطلقة للحركة الوطنية الناشئة⁽³⁾.

المبحث الثاني: ظهور وتطور الوطنية المغربية:

رغم نجاح الاحتلال الفرنسي في التغلب على مقاومة الشعب المغربي بداية، وترسيخ أقدامه وإنشاء مؤسساته وفرض نظام الحماية، لكن سرعان ما ظهر رفض المغاربة له ولمشروعه، وباءت بالفشل كل الجهود الرامية إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال، باستغلال وتوظيف صورة المخزن العتيق⁽⁴⁾.

1- الحماية وميلاد الوعي الوطني.

رغم نظرة الكثير، خاصة من الغربيين، إلى الاستعمار كعامل أساسي في تطور المجتمع المغربي وإرساء معالم دولة حديثة، عبر ترسيخ نظم الإدارة وقواعد البيروقراطية الغربية، وإدماج المؤسسات المالية

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 85.

2 - ابن مليح، مرجع سابق، ص، ص: 310، 311.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 85.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 81.

المغربية في المنظومة الرأسمالية واستصلاح الأراضي، وتطوير التجارة وإنشاء الموانئ ، ، إلخ ، إلا أن الاستعمار كان نزيها جارفا لكل أنواع الخيرات الطبيعية والبشرية، ولقد حال دون النمو الطبيعي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما أوجده من آليات عرقلت هذا النمو، ومنها تعزيزه للسلطة التقليدية للمخزن العتيق، وخلقه لفئة أوليغارشية محلية متحالفة معه مقابل تنصيبها على حكم منطقتها والسيطرة على أهاليها وانتزاع أراضيها ودفعهم للهجرة⁽¹⁾.

كان نظام الحماية ردة حقيقية إلى الوراء على المستوى السياسي والإداري، فقد شوه تنظيم المغرب الحكومي وأفسده، فعلى المستوى الدستوري قضى على جنين التمثيل الوطني، فالسلطان كان يمارس سلطته بمقتضى تفويض من الأمة، وتوليته كانت بمثابة عقد، يصبح بعدها متمتعاً بحقوق ومحاطاً بواجبات محددة، فيختار مساعديه الوزراء ليعهد إليهم بسلطات معينة، دون أن يتخلى أبداً عن حقه في القرار والمراقبة، وعندما جاءت الحماية تبدل كل شيء، ففُقد السلطان كملك مطلق يجمع كل السلطات بما فيها تلك التي تعود إلى الأمة، مثل السلطة التشريعية، ويفوض هذه السلطات إلى أي كان حتى إلى الأجنبي، ونتيجة للتوسع التعسفي في مفهوم التفويض تم الوصول إلى الإدارة المباشرة وإلى نوع من دكتاتورية "الإقامة"، التي بحثت عن تبرير لوجودها، في نفس الوقت على صعيد الفقه الإسلامي وعلى صعيد التقاليد الغربية⁽²⁾.

فقبل الحماية كانت للحياة الديمقراطية حيويتها في البوادي والسهول أو في الجبال، وظل محور الجماعة القروية هو القبيلة أو قرابة الدم أو الصلات العائلية، وقد عجل عهد الحماية بانحيار الجماعة وقلص ظلها لفائدة رجل واحد، عبارة عن عون إداري، هو القايد⁽³⁾، ونتيجة كل هذا أصبح الشعب المغربي محروماً من استقلاله القومي ومن حقوقه الأولية، وحرياته الأساسية، حيث لا ضمانات لحقوق

¹ - المهروي، مرجع سابق، ص، ص: 101، 102.

² - Mehdi BEN BARKA, préface, Mohamed LAHBABI, **Le gouvernement marocain a` l'aube du XXe sie`cle**, préface de Mehdi BEN BARKA, Editions techniques nord-africaines, Rabat, 1957, p-p: 03-06.

³ - المهدي بن بركة، "الجماعة القروية"، محاضرة، أمام أعوان وزارة الداخلية، أكادال، الرباط، 1957. نشر محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد: 06، أوت 2002، دار النشر المغربية، 2002، ص - ص: 63-65.

الإنسان في المغرب، إن نظام الطغيان المنافي للديمقراطية الذي أسسته فرنسا في المغرب وواظبت عليه، وضع المواطنين المغاربة في خوف مدني وسياسي واجتماعي واقتصادي، وهو خوف لا يتوقف⁽¹⁾.

وإن تكن هناك سيئات كثيرة لنظام الحماية وسقوط المغرب فريسة للاستعمار، فقد كانت هناك بعض الإيجابيات على صعيد بعث الوعي الوطني، وحالة الصدمة التي أحدثتها في الركود العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي، بل في حالة التخلف المزري، فكما يصف المهدي بن بركة: "ففي السنوات الأولى من عهد الاستعمار اكتشفنا أن مجتمعنا لم يكن مجتمعاً نادر المثال كما كنا نعتقد، لأنه لو كان كذلك فعلاً لما تمكن الاستعمار الفرنسي والإسباني، الذين كنا ننظر إليهما وإلى جميع الأوروبيين بعين الاحتقار، من جعلنا عبيداً ولما استطاعت وسائلهم العلمية والفنية والحضارية من التغلب على وسائلنا، فعندما اقتحم علينا الاستعمار ذلك الستار الكثيف أحدث في نفوسنا وأفكارنا هزة عنيفة جعلتنا نستيقظ من سباتنا ونخرج من عزلتنا، ندرك أنه يوجد عالم واسع غير ذلك العالم الضيق الذي كنا نعيش فيه، منغلقيين، متخلفين عن الركب"⁽²⁾.

وحتى وجود المعمرين الأوروبيين، بما له من عيوب وتأثير سلبي على وضع المغاربة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ورغم عدم ذوبانهم في بوتقة المحيط، فقد كان مفيداً، إذا أن احتكاك هؤلاء الأوروبيين بالمغاربة جعل هؤلاء على صلة بلون آخر من الحياة الاجتماعية⁽³⁾.

ساهم فرض الحماية على المغرب بشكل كبير في ميلاد القومية المغربية والعمل الوطني، الذي يستهدف بعث أمته وأمجادها التاريخية، بداية بحركة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، التي جاءت كرفض صارخ للاستعمار ولنموذجه الذي يريد فرضه على المغاربة سياسياً واجتماعياً، وستظل ثورة الأمير الخطابي معلماً بارزاً ونموذجاً يحتذى به لكل من سيأتون فيما بعد لمنازعة نظام الحماية ولمن يريدون استرجاع السيادة وبناء الدولة.

¹ -Rapport du Mehdi BEN BARKA, aux ONU, 08 Octobre 1948, colloque Mehdi Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale, karthala, paris, 1997.

² - بن بركة، "نحو مجتمع جديد"، محاضرة، تطوان، 31 جويلية 1958، نشر الجابري، سلسلة مواقف، مرجع سابق، ص: 74

³ - المهدي بن بركة، "كيان المجتمع المغربي"، محاضرة، مركز الدراسات الإسلامية، 28، 11، 1959.

2- جذور الوطنية المغربية:

تعود الجذور الأولى للوطنية المغربية لبداية القرن العشرين، متخذة شكل تمردات على مخزن السلطان عبد العزيز بسبب رضوخه للأطماع الأوروبية، ثم تلك المقاومة التي واجهت تدخل الجيش الفرنسي بالمغرب سنة 1912، وتصدت لما سمي بالتهدة، والتي كانت في الحقيقة احتلال وبسطا لنفوذ الفرنسيين على المغرب، كما يشهد عليها أحد جنرالات فرنسا الذين رسخوا أقدام الاحتلال، الجنرال كاترو (CATROUX)⁽¹⁾: "لقد رفض الشعب المغربي بأكمله معاهدة الحماية وقامت في الحال ثورات دامية قتل خلالها في فاس وحدها مئات الجنود الفرنسيين، واجتاح المغرب موجة من الفوضى اتجهت ضد الفرنسيين وضد السلطان عبد الحفيظ، بسبب تعاونه مع الفرنسيين وأعتبر خائنا للإسلام ولبلادته"⁽²⁾.

ولم تتمكن فرنسا من بسط سلطتها نتيجة المقاومة إلا بفضل تفوقها العسكري، واستغرق الأمر عشرين سنة، كما يذكر الجنرال غيوم (GUILLAUME)⁽³⁾: "لم تخضع أي من القبائل دون مقاومة، والبعض لم يخضع إلا بعد أن استنزف آخر وسيلة للمقاومة، ولم تأتي قط قبيلة إلا بعد هزيمتها في ميدان القتال، كل مرحلة من مراحل التقدم كانت نهاية معركة، وكل حركة كانت توجد حدا جديدا كان يجب أن يدافع عنه بخط من الحصون يحرسها رجالنا لسنوات طويلة وهم معرضون للخطر"⁽⁴⁾.

¹ - الجنرال جورج كاترو (1877-1969)، عسكري وسياسي ودبلوماسي فرنسي، خدم في الجزائر والمغرب والشام والهند الصينية، ساهم في احتلال سوريا ولبنان، انضم إلى ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية، فعين بعد الحرب وزيرا ثم سفيرا في روسيا، عمل في بداياته مساعدا للجنرال ليوتي في المغرب، وأعيد إلى المغرب سنة 1934، ليرقى لرتبة جنرال ويشرف على إنهاء سياسة التهدة واحتلال المغرب، وأنهى مشواره السياسي مبعوثا لحكومة فرنسا في المغرب والجزائر خلال فترة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال. أنظر:

Général CATROUX, *Deux missions en Moyen-Orient*, 1919-1922, Plon, Paris, 1958, p: 241.

² - General CATROUX, *Lyauty le Marocain*, Hachette, Paris, 1952, p,p: 131, 132.

³ - الجنرال أوغستين غيوم (1895-1983)، جنرال فرنسي، شارك في الحربين العالميتين، وعمل طويلا في المغرب، قاد فرق الفومية، ساهم في إخمد ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي ومختلف التمردات والمقاومات، وعين مقيما عاما بالمغرب سنة 1951. أنظر:

General. A. Guillaume, *le Général Guillaume- homme de guerre*, Editions France-Empire, paris, 1977.

⁴ - General. A. Guillaume, *les berbers Marocains et la pacification dans l'atlas central*, Paris, Jullard, 1946, p:73.

كان المثال الأبرز للمقاومة هو الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي تعد ثورته أبرز صدام مع قوى الاستعمار، مع الإسبان ثم مع الفرنسيين، فظل يمثل رمزا لرفض نظام الحماية ومثالا للحرية وللعمل الوطني المخلص من أجل بعث المغرب المستقل السيد على أرضه، خاصة بعد نجاحه في هزيمة الإسبان والفرنسيين وتأسيس جمهورية مستقلة، ستبقى مطمحا للمغاربة لزمان طويل⁽¹⁾.

وفي الفترة بين 1920 و1930 بدأت بوادر حركة وطنية حديثة تتبلور شيئا فشيئا، استهلت بمجموعة تكونت بالرباط سميت "أنصار الحق"، أكثر نزوعا نحو الحداثة والتأسيس وأقل ميولا دينية، يقودها شباب حديث التكوين والثقافة⁽²⁾، درس في مدارس الحماية على رأسهم أحمد بلافريج ومجموعة أخرى بمدينة فاس ذات ميول إصلاحية دينية يقودها علال الفاسي⁽³⁾.

في سنة 1927 اتحدت الحركتان، وجاء الظهير البربري ليعتد الروح في هذا الكيان الوطني الوليد، ويمثل انطلاقة لمسيرة استمرت في التطور والنمو، قادتها بداية أسماء وطنية مثل: علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني⁽⁴⁾ وأحمد بلافريج⁽⁵⁾ وعمر بن عبد الجليل⁽¹⁾ ومحمد اليزيدي⁽²⁾، ثم انضمت لها أجيال جديدة واتسع حجمها⁽³⁾.

1 - واتريوري، مرجع سابق، ص، ص: 79، 80.

2 - مجموعة طلبة من الرباط وتطوان وسلا، كانت تجتمع في الرباط بهدف القيام بعمل سياسي لإنقاذ البلاد، منطلقة من فشل حركة الأمير بن عبد الكريم الخطابي، اتفقت على تأسيس جمعية وفروع لها في جل المدن من أجل بث الوعي والشعور الوطني ونشر التعليم وتأسيس الفرق المسرحية والرياضة ومحاربة الانحرافات والخرافات، وهو ظاهر العمل وباطنه محاربة الاستعمار، كان من بين أعضائها أحمد بلافريج، المكي الناصري، محمد قباج، محمد بنونة. أنظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ج: 1، ص: 38.

3 - المرجع نفسه./

Romain FANJAS, *Alerte en Afrique du nord*, J.pyronet, 1953, p:93.

4 - محمد بن الحسن الوزاني (1910-1978)، أحد رواد ورموز الحركة الوطنية المغربية، سياسي وصحفي، ذو ثقافة مختلطة عربية وغربية، وميول ديمقراطية ليبرالية، رفض زعامة علال الفاسي للحركة الوطنية سنة 1937، فأسس الحركة القومية، ثم حزب الشورى والاستقلال، بعد استرجاع السيادة دخل في خصومة كبير مع حزب الاستقلال، وتقرب من القصر، ليصبح نائبا ووزيرا. أنظر: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية - مرحلة الانطلاق والكفاح 1930-1934، مؤسسة محمد حسن الوزان، الطبعة الأولى، 1984.

5 - أحمد بلافريج (1908-1990)، أحد مؤسسي حزب الاستقلال والأمين العام التاريخي له، وأول وزير خارجية للمغرب المستقل، وأول رئيس استقلالي للحكومة، ينظر: بيبير فيرموريين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا للنشر، الدار البيضاء، ط: 2، 2014، ص: 22.

ومثلت هذه المرحلة حتى سنة 1934، مرحلة بناء داخلي للحركة الوطنية، ويمكن تلخيص أهم محاور هذا البناء في توحيد الحركة، التوسع في إنشاء الخلايا، القيام بدروس عامة بهدف التكوين، العمل في الخارج "فرنسا، المشرق العربي"، إصدار الجرائد، بذر مفهوم المقاومة السلمية، اللقاءات الشعبية مع الملك ، إنشاء المدارس⁽⁴⁾.

وعلى غرار النموذج الوطني الجزائري، توجه الوطنيون المغاربة لهيكله عملهم في تنظيم سياسي، وأمام تعنت الإدارة الفرنسية ورفضها، تم اللجوء بداية إلى العمل السري، فنُظِّم الأعضاء في جماعات صغيرة تتوزع حسب نوع المهن والأحياء، وكانت الخلية الأبرز في هذا التنظيم تحمل اسم (الزاوية)، والتي لم يكن عدد أفرادها يتجاوز العشرين، وقد تأسست سنة 1931، وكانت بمثابة اللجنة العليا للعمل وضمت أبرز القياديين مثل الفاسي، بلافريج، بن عبد الجليل، الحسن الوزاني، محمد اليزيدي، أحمد الديوري، عبد السلام بنونة، وشكلت خلية ثانية سميت (الطائفة)، كانت بمثابة مجلس تعرض عليه قرارات الزاوية ثم شكلت لجنة (سافر) بمثابة لجنة تنفيذية⁽⁵⁾.

وبداية منذ سنة 1933 تأسست كتلة العمل المغربية، (Comité Marocaine d'Action)، والتي كانت تسعى لقيادة مسار المطالب الإصلاحية، وضمت: علال الفاسي، عمر بن عبد الجليل، عبد

¹ - عمر بن عبد الجليل، أصله من تلمسان الجزائرية، من رواد الحركة الوطنية المغربية، أحد الموقعين على وثيقة الاستقلال، وأول مهندس فلاحه مغربي، شغل بعد الاستقلال منصب وزير للفلاحة ثم وزير التربية. أنظر: أبو بكر القادري، الحاج عمر بن عبد الجليل، صور من حياته ومواقف من جهاده، دار الرسالة للطبع والنشر والإعلام، الدار البيضاء، 1988.

² - محمد اليزيدي المدعو بوشعيب أحد أبرز قادة العمل الوطني المغربي، قاد حملة الاحتجاج على الظهير البربري سنة 1930، استقال من إدارة المحافظة العقارية احتجاجا، فأعتقل ونفي إلى قلعة السراغنة، وبعد عودته إلى الرباط كلف في قيادة الحركة الوطنية بمهام عديدة، كان إلى جانب الزعيم علال الفاسي وأحمد الديوري، ممن قدم للإقامة في شهر نوفمبر ما عرف بمطالب الشعب المغربي، ظل في واجهة الأحداث حتى نهاية الحماية. أنظر: عبد اللطيف جبرو، المهدي بن بركة، الرياضيات مدرسة للوطنية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط: 2، 1986، ص، ص: 67، 68.

³ - غلاب، مرجع سابق، ص، ص: 38، 39.

⁴ - Mostafa BOUAZIZ, aux origines de la koutla démocratique ,edit : faculté des lettres, Casablanca ,1997, p: 52.

⁵ -Moumen DIOURI, réalités marocaines-la dynastie allaouite de l'usurpation a l'impasse, Harmattan, paris,1987, p, p: 66, 67.

العزیز بن ادريس، أحمد الشرقاوي، أحمد الديوري، محمد غازي، أبوبكر القادري، محمد اليزيدي، مكّي الناصري، محمد الحسن الوزاني، وقد اقترحت مطالب إصلاحية معتدلة⁽¹⁾.

وقامت بإصدار منشورات تعريفية وإصلاحية، بداية بجريدة (المغرب)، التي كانت تصدر من باريس، وكانت ممنوعة في المنطقة السلطانية، ولتجاوز المنع تم طبع جريدة (عمل الشعب، L'Action du peuple) بفاس، ولما منعت جاءت جريدة (إرادة الشعب، La Volonté du Peuple)⁽²⁾.

بعد دخول المغرب عهد الكتلة الوطنية وعودة علال الفاسي من أول جولة أوروبية له، ولقاء شكيب أرسلان، التقى بمحمد بن يوسف سلطان المغرب، فشرح له أهداف الحراك والعمل السياسي، فكان هناك توافق كبير أعقبته زيارة السلطان لمدينة فاس يوم 08 مايو 1934، والتي كانت فرصة للاحتفال بلقاء القيادة الشرعية بالقيادة الشعبية⁽³⁾.

كان تأسيس الكتلة الوطنية فرصة لإيجاد حزب سياسي منظم، حتى وإن قيل عنها أنها مجرد جماعة من دون برنامج، لذا سعت قيادة العمل لتبني برنامج إصلاحي على عجل يتعلق بمطالب العدل والحريات العامة والحياة الديمقراطية⁽⁴⁾، وتم تقديم هاته المطالب بتاريخ 18 نوفمبر 1934، باسم الشعب المغربي إلى السلطان وإلى سلطات الحماية، فتكفل بالمهمة لدى سلطان البلاد بقصره بالدار البيضاء: محمد غازي وأحمد الشرقاوي وعبد العزيز بن إدريس أو أبو بكر القادري، وقدمها إلى الإقامة كل من علال الفاسي ومحمد اليزيدي وأحمد الديوري ولدى الحكومة الفرنسية كل من عمر بن عبد الجليل ومحمد بن الحسن الوزاني⁽⁵⁾.

¹ - Ibid, p: 70.

² - Attilio GAUDIO, Allal Elfassi ou l'histoire de l'istiqllal, edit :Alain moreau,1972, p: 34.

³ - غلاب، مرجع سابق، ص: 81. / GAUDIO , op-cit, p: 93.

⁴ - L'Action Du Peuple, "le peuple marocaine revendique", (01 Juillet 1937), p : 01. /FANJAS, op-cit, p: 93.

⁵ - أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ج: 2، ص: 59.

BOUAZIZ, op-cit, p-p: 54-56.

كانت خطوة الحركة الوطنية قفزة نوعية بمقياس ذلك الزمن، فقد غدا في إمكانها تقديم البديل للحكم الاستعماري في المغرب، وإعلان نقد واضح لنظام الحماية وإظهار مخالفته للقانون الدولي وفشله في تحقيق أي تطور اقتصادي واجتماعي، وعجزه عن ضمان وجود ديمقراطية وحرية، كما مثل هذا الحدث استمرارية نهج مقاومة الوجود الفرنسي، والتي انتقلت من الشكل العسكري إلى الشكل السياسي⁽¹⁾.

عقدت الكتلة الوطنية مؤتمرا صحفيا في الدار البيضاء يوم 17 نوفمبر 1936م، الأمر الذي أدى لاعتقال علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد بلحسن الوزاني مدة شهر⁽²⁾، فقد نظمت الكتلة مهرجانا خطايا بسلا وتغاضت الإدارة عنه لكن مع موعد الاجتماع الثاني بالدار البيضاء تقرّر منعه، فحدثت مظاهرة خطب فيها الفاسي وتم الاعتقال، وكان هذا دافعا لانطلاق موجة جديدة من الاحتجاجات شبيهة بتلك التي أعقبت صدور الظهير البربري سنة 1930، تبعثها موجة قمع واعتقالات ملأت السجون، لكن أمام إصرار الحشود تراجعت الإدارة الفرنسية وتم الإفراج عن الزعماء وإلغاء جميع الأحكام التي صدرت بحق الوطنيين وأعتبر ذلك انتصارا كبيرا للكتلة الوطنية⁽³⁾.

كان للانفراج الذي حدث تأثير في سير الكتلة نحو خطوة جديدة، فكانت عملية تنظيم نفسها والخروج للعلن كحزب سياسي دون حتى إن تطلب إذنا رسميا من السلطات الفرنسية، فوضعت قوانينها وأجرت انتخابات للجنة التنفيذية يوم 27 فبراير 1937، والتي أفرزت: علال الفاسي رئيسا، محمد بن الحسن الوزاني أمينا عاما، أحمد مكوار أمينا للمال، وأعضاء كل من: محمد اليزيدي، عمر بن عبد الجليل، عبد العزيز العمراوي، محمد غازي، وفتحت مركزها الرئيسي في مدينة فاس وشرعت في تسجيل المنخرطين⁽⁴⁾.

¹ - L'Action Du Peuple, op-cit.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 105.

³ - غلاب، مرجع سابق، ص: 131-137. / عبد الله الجباري، من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، ط: 1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، ج: 2، ص: 237.

⁴ - غلاب، مرجع سابق، ص: 131-137.

بجول سنة 1937 شهدت المغرب أحداثا مؤثرة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، كانت بدايتها بجوادر تحويل مياه بعض الأنهر والوديان لصالح المعمرين الفرنسيين، مثل ما حدث في قبيلة آيت عمور بمراكش، حيث حاولت الإدارة احتكار مياه السد، فنظم الوطنيون في الجنوب حركة احتجاج هائلة، وأرسلوا وفدا يضم 700 فلاح إلى مراكش فاعتقلوا من قبل المراقب المدني للمدينة وحكم عليهم بالسجن⁽¹⁾.

وكان الحادث الثاني هو الذي عرف بقضية (بوفكران) بنواحي مكناس حيث حاولت الإدارة تحويل نهر بوفكران لصالح بضعة معمرين وأراضيهم الشاسعة في الإقليم وحرمان الآلاف من المواطنين وعائلاتهم من الشرب والسقي، فنظم الوطنيون في المدينة مظاهرة يوم 01 سبتمبر 1937 وبعد انتهاءها عمدت الإدارة إلى اعتقال خمسة قيادات، وعلى إثر ذلك ثارت المدينة وأضربت عن العمل وأقفلت المتاجر وتظاهر سكانها وتدخل الجيش وحدثت مشادات انتهت باستشهاد إحدى عشر مواطنا وجرح تسعة عشر، واعتبرت قضية بوفكران من أوجه التصعيد الذي مارسته الحركة الوطنية ضد الوجود الاستعماري⁽²⁾.

ردت الإدارة الفرنسية على تحركات الوطنيين بمنع النشاطات، ورفض اعتماد النوادي والجمعيات، وانتهى الأمر بحل كتلة العمل الوطنية، حينما استقبل الجنرال نوجاس⁽³⁾ يوم 18 مارس 1937 وفدا عن لجنة العمل الوطني وأخبرهم أن وجودها يعتبر مخالفا للقانون وخروجها عن سلطة السلطان ومعاداة للحكومة الفرنسية، وتوجه الوطنيون لتأسيس حزب آخر، وفي انتظار ذلك أطلقوا على الكتلة اسم الحركة الوطنية لتحقيق المطالب، وأرسلوا وفدا إلى باريس للتفاوض مع الحكومة والأوساط الديمقراطية ولما لم يفلح الحوار مع الفرنسيين من أجل الحصول على ترخيص لحزب آخر عقدت الحركة الوطنية مؤتمرا في 22 جويلية 1937 أعلنت فيه تأسيس الحزب الوطني من أجل تحقيق المطالب⁽⁴⁾.

¹ - المرجع نفسه.

² - غلاب، مرجع سابق، ص- ص: 134، 144. / FAJANS, op-cit, p: 93.

³ - شارل نوغاس (Charles Noguès) (1876-1971)، جنرال فرنسي، والمقيم العام الفرنسي في المغرب، من سبتمبر 1936 إلى جوان 1943. أنظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Charles_Nogu%C3%A8s

⁴ - BOUAZIZ, op-cit, p,p :56, 57.

ازدادت الأوضاع حدة، ففي يوم 24 سبتمبر 1937م، اندلعت أحداث عنيفة في مراكش احتجاجا من المواطنين البؤساء على زيارة أحد الوزراء الفرنسيين، فكان الرد الفرنسي قاسيا، فهاجم المتظاهرون وأعتقل مسؤولو الحراك، وخلال يومي 22 و 23 أكتوبر 1937 اندلعت مواجهات عنيفة بمدينة الخميسات ردا على سياسية التبشير الذي تمارسه الأوساط الفرنسية بين البربر وانتهت برد عنيف وسقوط عشرات الضحايا، وفي هذا الجو المشحون وردا على تصرفات الإدارة الفرنسية عقد الحزب الوطني يوم 13 أكتوبر مؤتمرا عاما لدراسة الموقف، انتهى إلى توجيه الوطنيين نحو العداء الصريح للوجود الفرنسي وخرج بوثيقة من ثمانية نقاط وديباجة كانت ميثاق الحزب، وقد ندد النص بتكسيم الصحافة وحظر التجمعات وندد بالرجعية السائدة في نمط الحماية، وتحدث صراحة في بنده الخامس على مقاومة السياسة القمعية للسلطات، وترك لقادة الحزب حرية تقدير طبيعة المواجهة⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك شنت حملة مضادة من سلطت الحماية، حل بمقتضاها الحزب واعتقل الزعماء الرئيسيون يوم 25 أكتوبر 1937م، علال الفاسي، محمد اليزيدي، عمر بن عبد الجليل، أحمد مكوار، و نقلوا إلى ميدلت بالجنوب ثم إلى السجن العسكري بقصر السوق، وبعدها تم نفي الفاسي إلى الغابون، حيث سيبقى تسع سنوات بمنفاه، حتى يوم 26 جوان 1946، ونتيجة لهذه الأحداث انطلقت موجة ثالثة من المظاهرات العنيفة والإضرابات كانت نتيجتها آلاف من المعتقلين وحملة من الإرهاب والاضطهاد والقمع والتعذيب⁽²⁾.

03- تأثير الحرب العالمية الثانية في تطور الحركة الوطنية المغربية

ساهمت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير في تطور الحركة الوطنية في شمال إفريقيا، خاصة على مستوى الوعي، وبالنسبة للمغرب انبعث شعور لدى الوطنيين بإمكانية الحديث عن الاستقلال والحصول عليه، وكانت هناك أربعة أحداث هامة ساهمت في تكون هذا الوعي وسيادة هذا الشعور: هزيمة فرنسا تلك الهزيمة المدوية التي حررت المغاربة من عقدة التفوق الفرنسي خاصة بعد انتصاراتها على المقاومة في حرب الريف، ونزول الحلفاء بالمغرب سنة 1942 مما جعل المغاربة يعلقون آمالا كبيرة على الأمريكان في

¹ - غلاب، مرجع سابق، ص: 150.

² - DIOURI, op-cit, p:75. / GAUDIO, op-cit, p:38./ BOUAZIZ, op-cit, p:58.

صراعهم مع فرنسا، والإحساس باقتراب نهاية الحرب، وهي ساعة حاسمة واستحقاق ضروري لا بد للمغاربة من الجاهزية معه لأي قرار مصيري، وأخيرا المقابلة التي حدثت بين السلطان محمد بن يوسف والرئيس روزفلت في مؤتمر الدار البيضاء في 05 جويلية 1943⁽¹⁾، وهناك أيضا حدث خارجي آخر دفع باتجاه المطالبة بالاستقلال هو حصول سوريا والعراق على استقلالهما بعد معارك دامية ومواجهات عنيفة. في ديسمبر 1943 اجتمع أعضاء ومناضلين من لجنة العمل المغربية (CAM) القديمة والعديد من الشخصيات المستقلة الفاعلة وتم الاتفاق على تأسيس حزب باسم الاستقلال، ومن أجل التحضير الجيد للخطوة قبل الإعلان عنها، سواء على الصعيد التنظيمي أو الشعبي والرسمي، لم يدخر هؤلاء جهدا في ذلك وتحركوا للتبشير بالفكرة بين الخلايا وبين أفراد الشعب والتحضير لمواجهة رد فعل سلطات الاحتلال، ونجحوا في الحشد حول الفكرة، كما تم الاتصال بالهيئات السياسية الموجودة مثل الحركة القومية للوزاني⁽²⁾.

وتتويجا لعملية الاتصال والحشد، اتصل المؤسسون بالسلطان محمد بن يوسف، فاجتمع الأخير بقيادة الحزب الجديد وهم أحمد بلافريج، عمر بن عبد الجليل، محمد اليزيدي، محمد غازي، محمد الفاسي، وقد أشرف على إقامة الاجتماع ونسق بين الطرفين أحمد بن سعود أمين سر السلطان وأحد الوطنيين، واستمر الاتصال والتنسيق في الشؤون السياسية حتى استقر رأي الوطنيين والحزب على إصدار وثيقة المطالبة بالاستقلال فاستشير السلطان وتحمس للقضية وأعطى الضوء الأخضر⁽³⁾، وبعد إقرار مبدأ المطلب حررت عريضة من قبل لجنة من الحزب وأعيد النظر في التحرير حتى انتهت إلى صيغتها النهائية، وعرضت على السلطان فوافق عليها، وأتفق معه على موعد الخروج بها، يوم: 11 جانفي 1944م⁽⁴⁾.

وقدمت الحركة القومية بقيادة الوزاني وثيقة مماثلة إلى السلطان بنفس المطالب في تأييد واضح لخطوة حزب الاستقلال وإن كن البعض يشير إلى اتصال قادة الاستقلال بالحركة القومية للتنسيق حول

¹ – Maurice BUTTIN, Ben Barka, Hassan II, De Gaulle: ce que je sais d'eux, Karthala, paris, 2010, p: 33.

² – غلاب، مرجع سابق، ص: 220.

³ – المرجع نفسه، ص: 222.

⁴ – BOUAZIZ, op-cit, p,p: 60, 61./ GAUDIO ,op-cit, p: 38

العريضة، لكن رفقاء الوزاني لم يشاركوا في الإمضاء عليها وقدموا وثيقة موازية، ولم يتخلف من الساحة السياسية إلا الحزب الشيوعي الذي عارض الخطوة واعتبرها مؤامرة فاشستية هتلية⁽¹⁾.

لقي مطلب الاستقلال ترحيب الشعب المغربي بكل شرائحه، وبدأت العرائض المماثلة تملأ من مختلف الطبقات، من العلماء والطلبة والتجار والحرفيون والعمال، وانطلقت في أرجاء البلاد مظاهر التعبير عن الفرحة الغامرة والاستعداد للاستقلال المنتظر، وبالنسبة للسلطان محمد بن يوسف فرغم زيارة المقيم العام غبريل بيو (Gabriel PUAUX)⁽²⁾ له وحملة الضغوطات التي انطلقت عليه من أجل التبرؤ من الخطوة الخطيرة، فقد واجه الأمر بشجاعة كبيرة وتبنى العريضة، وبالنسبة لقيادات حزب الاستقلال فقد كان هناك وعي أكثر بحقيقة الوضع وبطبيعة الرد الفرنسي، الذي لن يكون بعيدا عن عاداته في البطش والرفض⁽³⁾.

كان الاعتقاد السائد لدى الفرنسيين أن جهات أمريكية وبريطانية تقف خلف خطوة الوطنيين، فهذه مؤامرة ضد فرنسا الحرة من أجل قص أجنحة ديغول قبل عبور الحلفاء إلى أوروبا، وحاولت الحكومة الفرنسية تدارك الوضع، فبعثت من الجزائر بمفوض الشؤون الخارجية ماسيجيلي (René Massigli)⁽⁴⁾، وقابل السلطان وأعلن المسؤولين الفرنسيين عن إمكانية القيام ببعض الإصلاحات لكن الاستقلال مرفوض، واستمرت الجهود بين 11 و12 جانفي من أجل استبيان الرأي والتباحث والسعي لثني قيادة حزب الاستقلال عن مطالبتها، وأرسلت الإقامة⁽⁵⁾ وفدا ليحاوّر الحزب وأعلن الوزير المعمري⁽⁶⁾ أن الإقامة ترغب في حذف كلمة استقلال مقابل المساواة بين المغاربة والفرنسيين.

1 - غلاب، مرجع سابق، ص: 236.

2 - غابرييل بيو (1883-1970)، سياسي ودبلوماسي وعسكري فرنسي، عمل في سوريا وتونس، وعين سفيرا في بعض دول شرق أوروبا، وانتخب في مجلس الشيوخ الفرنسي لفترة، عين مقيما عاما في المغرب سنة 1943 خلفا للمقيم شارل نوجاس، وبقي في المنصب حتى سنة 1946. ينظر: عبد الله ابن المليح، مرجع سابق.

3 - غلاب، مرجع سابق، ص، ص: 234، 235.

4 - ريني ماسيجيلي (1888-1988)، دبلوماسي فرنسي، عمل سفيرا في تركيا وبريطانيا، وسكرتيرا عاما في وزارة الخارجية، ومفوضا للشؤون الخارجية في حكومة فرنسا الحرة. أنظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Ren%C3%A9_Massigli.

5 - جبرو، مرجع سابق، ص، ص: 131، 132.

6 - الفقيه محمد المعمري، من منطقة القبائل بالجزائر، عم الأديب مولود معمري، انتقل إلى المغرب سنة 1907، اشتغل مع الصدر الأعظم المقري، ثم أصبح أستاذا خاصا لمحمد بن يوسف، ولما اعتلى الأخير العرش سنة 1927، أصبح وزيرا ومقربا منه، وبقي ملازما

سارع السلطان إلى إلقاء خطاب عبر الإذاعة لإظهار أن هذه الخطوة ليست ضد الجهود الحربية للحلفاء⁽¹⁾، ثم أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بيانا توضيحيا يوم 19 جانفي ردا على حملة الإقامة المشككة في الخطوة وفي نوايا أصحابها، وجاء في هذا البيان تذكير بظروف تقديم عريضة الاستقلال وطبيعة الوسائل المتبعة: "إننا لا ننوي تحقيق آمالنا باستعمال وسائل العنف والقوة وكفاحنا دليل على مشروعية أهدافنا، وما حصلنا عليه من تأييد وتعضيد من طرف مواطنينا، ولن يجرأ أحد على مؤاخذتنا لمطالبنا بحق وحرية لم تتسلح إلا بالقوة وبالإيمان"⁽²⁾.

مثلت عملية تقديم العريضة انطلاقة جديدة وقوية للحركة الوطنية المغربية، وعدت الحدث الأبرز في تاريخ النضال الوطني المغربي، وجاءت وفود إلى الرباط من جميع أنحاء المغرب وتغير وجه العاصمة بمواكب الحافلات والشاحنات والسيارات والعربات والحشود التي تحتفي بالحدث وتدعم خطوة الوطنيين، وبدأت أصوات المتعاونين مع نظام الحماية تتصاعد بالتخويف من الخطوة، وفي يوم الجمعة 28 يناير انتهت الأفراح والأعراس لتنتقل في اليوم الموالي عملية الهجوم على حزب الاستقلال، فتم اعتقال جميع قياداته البارزة، وبدأت موجة من الاحتجاجات والإضرابات⁽³⁾.

انطلقت تظاهرات شعبية ضخمة في الرباط وسلا وامتدت إلى فاس حيث سقط أربعون قتيلا ومئات الجرحى وأغلقت الأماكن التعليمية⁽⁴⁾، واعتقل الآلاف في عموم المغرب وحكم بالسجن على 1063 شخص من بينهم 450 في فاس وحدها ووصل القمع إلى درجات غير مسبقة وحوصرت المدن خاصة الرباط وترك المجال للمجموعات الفرنسية لممارسة القمع والإهانة والاعتداء على المغاربة⁽⁵⁾، وأبعد

ووفيا له حتى وفاته، وكان أول وزير للتشريعات والقصور الملكية بعد الاستقلال، ولعب دورا كبيرا في التواصل بين المخزن والإدارة الفرنسية. أنظر: سعيد الريحاني، "الأخوة المنسية، مواطن جزائري رسم العلم المغربي وآخر هو صاحب فكرة عيد العرش"، مجلة الأسبوع الصحفي، (01 أفريل 2016).

¹ - غلاب، مرجع سابق، ص: 237.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 130.

³ - BOUZIZ, op-cit, p: 63. / 130. ص: مرجع سابق، ص: 130.

⁴ - Zakya DAOUD- Maati MONDJIB, Ben Barka, édition Michalon, Paris, 1996, p: 85.

⁵ - جيل بيرو، صديقنا الملك، تر: ميشيل خوري، دار الطباعة للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص: 23.

بلافريج إلى كورسيكا وأعتقل اليزيدي من جديد ثم عبد الرحيم بوعبيد⁽¹⁾ والمهدي بن بركة⁽²⁾، حيث سيقوا لسجن لعلو بالرباط في فبراير 1944، وسيبقون في هذا السجن حتى 08 مايو 1945، باستثناء بن بركة الذي سيبقى حتى نوفمبر 1945⁽³⁾.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد نشاط الوطنيين وحزب الاستقلال الذي أعيدت هيكلته بشكل فاعل، فوضع على رأسه لجنة تنفيذية مكونة من أربعة أعضاء: اليزيدي، بن عبد الجليل، عبد الكريم بن جلول، محمد لغزاوي لاحقاً، وتعمل اللجنة التنفيذية تحت إمرة لجنة مركزية من إثني عشر عضواً، وكانت الاجتماعات تعقد تارة في الرباط وتارة في فاس، وبدأ انفتاح الحزب على عموم الشعب وخاصة الشباب، وتم تأسيس فرق الكشف، التي سميت تيمناً بالأمير الحسن "الحسنية" أو "الحسنيون"⁽⁴⁾.

وقد توطدت علاقة السلطان بالوطنيين، حيث ساهمت دروس المهدي بن بركة أحد قادة حزب الاستقلال، داخل القصر لمجموعة من أبناء النخبة وعلى رأسهم الأمير الحسن في ربط العلاقة بين الحزب والقصر، ويشار إلى أن المهدي قام بتشكيل خلايا الحزب داخل ثانوية القصر، وهو ما يؤكد الحسن لاحقاً: "كانت بيننا علاقة صداقة وبفضله كنت أقرأ المنشورات وبيانات الحزب وكل ما كان يتم"⁽⁵⁾.

بمناسبة نهاية الحرب العالمية الثانية، استقبل الجنرال ديغول يوم 18 جوان 1945، السلطان بن يوسف تكريماً له على جهوده والمغاربة في الحرب، فاغتنم السلطان بن يوسف الفرصة ليطلب من الجنرال ديغول إنهاء معاهدة الحماية، ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين من زعماء الحركة الوطنية⁽⁶⁾.

¹ - عبد الرحيم بوعبيد (1922-1992)، محام ومناضل وطني من أجل الاستقلال، أحد مؤسسي حزب الاستقلال والموقعين على بيان الاستقلال التاريخي سنة 1944، تولى بعد الاستقلال منصب وزير الاقتصاد في عدة حكومات، أحد مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأحد قيادات اليسار المغربي. أنظر: فيرمورين، مرجع سابق، ص: 97، 98

² - المهدي بن بركة (1920-1965)، أحد رموز الحركة الوطنية وحزب الاستقلال، ورأس الحركة التقدمية واليسار بعد الاستقلال في المغرب، وأحد أهم مؤسسي حزب الاتحاد الوطني لقوات الشعب، اختطف وصفي في باريس يوم 29 أكتوبر 1965، أنظر: جبرو، مرجع سابق.

³ - DAOUD – MONDJIB, op-cit, p: 88.

⁴ - جبرو، مرجع سابق، ص: 143. / DAOUD – MONDJIB, op-cit, p: 96.

⁵ - HASSANE II, la mémoire d'un roi, entretiens avec Eric laurent, Plon, Paris, 1993, p,p: 48,108./ Jean LACOUTURE, Profils perdus, éditions A.M.Métailié, Paris,1983, p: 40.

⁶ - غلاب، مرجع سابق، ص: 296، 297.

في هذا الوقت كان حزب الاستقلال يراقب الوضع بحذر في الرباط، وفي باريس حيث كان يوجد عبد الرحيم بوعبيد منذ إطلاق سراحه، ومولاي أحمد العلوي (عميد طلبة الطب المغاربة) وعبد الله إبراهيم طالب الأدب⁽¹⁾، والذين كانوا يناضلون في فرنسا وسط الطلاب، وقاموا بتشكيل مكتب إعلامي لتحسيس المثقفين الفرنسيين بمطالب المغاربة، وحيث أن هذه النشاطات هي التي كانت وراء البيان الفرنسي المغربي في 13 فيفري 1946، والذي اعترف أن معاهدة الحماية قد تجاوزها الزمن، وطالب بمنح الحريات الرقابية والصحفية وحرية التجمع، ووقع من قبل شخصيات فرنسية معروفة⁽²⁾.

بدأت صفحة جديدة من التعامل الفرنسي مع المغرب، كان عمادها الإصلاحات الاقتصادية التي حملها المقيم العام الجديد إريك لابون (Eirik LABONNE)⁽³⁾، مع تخفيف في القبضة الأمنية وانفتاح على الحريات العامة، فتم إطلاق سراح أمين عام حزب الاستقلال أحمد بلافيج الذي كان منفيًا إلى جزيرة كورسيكا منذ فبراير 1944، ومحمد بلحسن الوزاني الذي كان مبعداً إلى إتزر بالجنوب المغربي منذ 1937، ثم عاد الزعيم علال الفاسي المبعد إلى الغابون منذ تسع سنوات وأفرج عن بقية أفراد الحزب المسجونين، فمثل انفراجا في الوضع المغربي والعلاقة بين الوطنيين والإقامة⁽⁴⁾.

أسس حزب الاستقلال في هذه الفترة، مستفيداً من ارتفاع سقف الحريات، جريدة خاصة به كلسان للحزب، هي جريدة (العلم) التي صدر منها أول عدد يوم 11 سبتمبر 1946، ثم اتبعت بصحيفة ناطقة باللغة الفرنسية سميت (رأي الشعب)، لكن ظلت الرقابة مفروضة على الصحف، فكانت كثيراً ما تصدر وبعض أعمدتها بيضاء تحمل عنوان حذفته الرقابة، فكان يحذف كل ما يمس بالحماية أو بفرنسا، أو ما يحمل لفظ استقلال أو ولي العهد أو اسم لوطني ما أو زعيم مغربي⁽⁵⁾.

¹ - عبد الله إبراهيم (1918-2005)، وطني ونقابي، شارك في تأسيس حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل، رأس حكومة سنة 1958، أحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأحد رموز اليسار بالمغرب، أنظر: فيرموريين، مرجع سابق، ص: 54.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 99، 100.

³ - إريك لابون (1888-1971)، سياسي ودبلوماسي فرنسي، عمل كسكرتير عام لنظام الحماية في المغرب بين 1928 و1932، ثم سفيراً بإسبانيا ثم مقيماً عاماً بتونس بين 1938 و1940، ثم سفيراً ببروسيا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم مقيماً عاماً بالمغرب، من مارس 1946 وحتى مايو 1947. أنظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Eirik_Labonne

⁴ - غلاب، مرجع سابق، ص: 301، 302.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 303.

تزايد اهتمام حزب الاستقلال في هذه المرحلة في سياق الاندفاع الوطني ببناء المدارس الحرة بهدف تدعيم اللغة العربية والثقافة الوطنية والتربية الدينية، كما أن الحزب عمل على الاستثمار في كامل التراب المغربي وفي مختلف الطبقات، من البرجوازية التجارية بقلب المدن الكبرى إلى الريفيين البسطاء ومن الطلبة إلى العمال الذين بدأت تعج بهم مدينة الدار البيضاء⁽¹⁾.

المبحث الثالث: الوضع السياسي المغربي من سنة 1950 إلى سنة 1955.

مثلت المرحلة بين سنتي 1950 و 1955 فترة المخاض السياسي، الذي قاد المغرب نحو الاستقلال واسترجاع السيادة، نتيجة مجموعة الأحداث الكبرى والمفصلية التي وقعت خلال هذه السنوات، وتمكنت أثناءها الحركة المغربية من الانتقال إلى طور جديد من الكفاح والمواجهة.

1- اندلاع موجة الرفض للوجود الفرنسي:

كان الماريشال ليوتي، أول مقيم عام بالمغرب، قد اتخذ قرارا يوم 18 مارس 1919 بإنشاء مجلس شوري للحكومة، يناقش القضايا التي تتعلق بسير أعمال الجهاز التنفيذي الذي يسهر على شؤون المغرب، مثل مسألة الميزانية والتمويل والأشغال الكبرى، ويتشكل من قسم فرنسي وآخر مغربي، حيث تجتمع الهيئة الأولى برئاسة المقيم والمديرين الفرنسيين، والهيئة الثانية يحضرها المقيم والمديرين ومعهم الصدر الأعظم والوزراء⁽²⁾.

لم تكن لمجلس شوري الحكومة أي قيمة تمثيلية، ولكن الحركة الوطنية قررت سنة 1950 أن ترشح ممثلين عنها لعضوية الغرف التجارية من أجل خوض تجربة جديدة في معركة الكفاح ضد المستعمر، ففاز المرشحون الوطنيون فوزا ساحقا مما أعطى الحزب قاعدة انتخابية لتعيين أحد عشر عضوا في مجلس شوري الحكومة، كان هؤلاء الفائزون والذين مثلوا حزب الاستقلال في مجلس شوري الحكومة هم: محمد الغزاوي، أحمد اليزيدي، عباس القباج، العباس بن جلول، الجيلالي نباقي، محمد الحبيب، عبد السلام أكديرة، المهدي زنيبر، محمد عمور، محمد الزيدي، محمد العراقي⁽³⁾، كان يشرف على عمل هذا الفريق

¹ - جبرو، مرجع سابق، ص: 153. / الجباري، مرجع سابق، ص- ص: 54- 60.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 163.

³ - DAOUD -MONDJIB, op-cit, p :105.

كل من عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة، حيث كانت تدخلات وردود النواب تنطلق أساسا من التقارير التي يعدّها⁽¹⁾.

في يوم 10 ديسمبر 1950، وحينما كان السيد محمد الغزاوي⁽²⁾ يعرض تقريرا حول الأشغال العمومية، اعترض عليه مدير الأشغال (المسيو جيرار)، معتبرا ما جاء في التقرير قذفا في حق فرنسا، فتدخل المقيم العام الجنرال جوان (Alphonse JUIN)⁽³⁾ وطلب من الغزاوي مغادرة القاعة فتضامن معه الأعضاء الوطنيون وغادروا جميعا، ثم توجهوا إلى السلطان محمد بن يوسف الذي استقبلهم وقدموا له تفصيلا عما حدث واحتجاجا، فتضامن معهم ضد الجنرال جوان⁽⁴⁾، فظهر للأخير مدى التحالف الذي أضحي بين القصر والوطنيين ولم يعد أمامه خيارات عديدة إما القضاء على حزب الاستقلال أو القضاء على السلطان، فالظروف ليست نفسها وفرنسا لم تعد تستطيع أن تفعل ما تشاء وقت ما تشاء في ظل بروز قوة دولية جديدة وما بات يحظى به محمد بن يوسف نفسه، لذا وجب اتخاذ طريق آخر يعتمد على القوى المغربية التقليدية الموالية للاستعمار، التي تشكل قوام المخزن من باشاغات وقياد⁽⁵⁾.

¹ - Abdelkader BEN BARKA, El mehdi ben Benbarka mon frère, Robert Lafont, paris, 1966, p:62.

² - محمد الغزاوي (1906-1998)، من عائلة فاسية برجوازية، كان من مؤسسي حزب الاستقلال، وكان واسطة بين الحزب والوطنيين وبين القصر في كثير من الأحيان لقربه من محمد بن يوسف، نجح في تأسيس شركة مواصلات في العهد الحماية، فكان على رأس رجال الأعمال المغاربة، مما أهله ليكون على رأس ممثليهم في الغرف التجارية، عين بعد الاستقلال مدير للأمن الوطني بظهير من محمد بن يوسف، وبقي في منصبه من سنة 1956 وحتى سنة 1960، أمسك لفترة قصيرة وزارة الصناعة والمناجم والسياحة، ثم عين على رأس المكتب الشريف للفوسفات، يتحدث كثيرون عن التعسف التي وقع في عهد قيادته للأمن الوطني من قبل مليشيات حربه الاستقلال وبتواطؤ منه. أنظر: عبد الكريم الفيلاي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ج: 10، ص- ص: 371-472.

³ - ألفونس جوان (1888-1967)، ولد بعناية بالجزائر، عسكري واستراتيجي فرنسي زامل شارل ديغول في الكلية العسكرية بسان سير، شارك في حملة إخضاع المغرب، وشارك في الحرب العالمية الثانية، حيث كان أبرز قادة غزو إيطاليا، عين مقيما عاما على المغرب من 14 مايو 1947 حتى 1951. أنظر:

<https://www.achac.com/memoires-combattantes/alphonse-juin-1888-1967/>

أطلع عليه بتاريخ: 05 جويلية 2019.

⁴ - غلاب، مرجع سابق، ص: 477.

⁵ - بيرو، مرجع سابق، ص: 24.

بعد هذا الحادث جاء باشا مراکش التهامي الكلاوي إلى القصر يوم 21 ديسمبر، وتحلل من كل لياقة وأدب سابق وأعراف التعامل مع السلطان وخاطبه قائلاً: "أنت لم تعد سلطان المغرب أنت سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد"⁽¹⁾، فطرده السلطان وطلب منه عدم العودة للقصر ثانية، ولم يتأخر الدعم السياسي والإعلامي للكلاوي من الفرنسيين، وانطلقت الصحافة الفرنسية تصور الصراع على أنه خلاف مغربي - مغربي، فتدخل الجنرال جوان في هذا الصراع الداخلي المزعوم، مدعياً حفظ الأمن والدين الإسلامي، ووقف في صف القواد والباشاوات التقليديين في خصومتهم مع الملك⁽²⁾.

قدم الجنرال جوان إلى السلطان يوم 26 جانفي 1951 مجموعة طلبات كان أهمها: - التوقيع على 37 ظهيراً لإنشاء نظام السيادة المزدوج. - إعادة تشكيل ديوان السلطان وصرف الوزراء المقربين من الحركة الوطنية وخاصة أحمد بكداش، وطلب منه الاختيار بين التنكر لحزب الاستقلال أو التنحي عن العرش⁽³⁾.

رفض السلطان محمد بن يوسف الرضوخ للضغوط والتهديدات، وطالب بتدخل الحكومة الفرنسية التي ردت ببيان إلى الصحف تتضامن فيها مع جنرالها وتستنكر مواقف حزب الاستقلال، لكنها لم تسمح بالمساس بالسلطان⁽⁴⁾، وأمام تواصل رفض الأخير للرضوخ حركت الإقامة أعوانها من القبائل لحصار القصر وأرسلت نائب المقيم ليضغط على السلطان للقبول بطلبات الجنرال جوان، وأرسل رئيس الجمهورية الفرنسية السيد (فانسن أوريول) أيضاً للسلطان يدعوه للاستجابة، فوقع يوم 26 فيفري 1951، مؤكداً أنه استسلم للقوة ليس إلا⁽⁵⁾.

اعتبر الجنرال جوان توقيع السلطان انتصاراً، وسحبت الإقامة فرسان القبائل الذين عسكروا في ضواحي الرباط وسلا وفاس والذين لم يعرفوا أصلاً لما أتوا، والتفت الجنرال لينتقم من الوطنيين على كل ما

¹ - DAOUD – MONDJIB, op-cit, p, p:112, 113.

² - Ibid.

³ - برنارد، مرجع سابق، ص: 130. / غلاب، مرجع سابق، ص: 481

⁴ - غلاب، مرجع نفسه، ص: 481.

⁵ - Charles-André JULIEN, le Maroc face aux impérialisme 1415-1956, Edition J.A , Paris, 1978, p,p: 238, 239.

جرى، وبدأت عملية الاعتقالات عبر كامل التراب المغربي، بدء باللجنة التنفيذية حيث كان أول من أعتقل عبد العزيز بن إدريس ممثل اللجنة في فاس والمهدي بن بركة ممثل اللجنة في الرباط ثم أعتقل اليزيدي وعمر بن عبد الجليل ومحمد غازي وعبد الكريم بن جلون⁽¹⁾.

وفي 05 ديسمبر 1952 انطلقت شرارة موجة أخرى من الأحداث، على إثر مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد على يد مجموعة فرنسية متطرفة تعرف باليد الحمراء⁽²⁾، فتضامن حزب الاستقلال مع الأشقاء في تونس بإعلان الإضراب الشامل، وجاء هذا القرار أيضا كرد من اللجنة التنفيذية على تصرفات الفرنسيين بالمغرب، ولتأكيد قوة الحزب وظهيره الشعبي بعد موجة الاعتقالات⁽³⁾.

وجاء الانتقام الفرنسي وحشي وعنيف، فدوريات المعمرين والشرطة أطلقت النار على جموع العمال يومي 07 و08 ديسمبر وكانت الحصيلة عشرات القتلى والجرحى، (33) قتيلا بمنطقة المحاجر المعروفة (بكاريار سونترال) في ضواحي الدار البيضاء الفقيرة، وشنت عمليات تنكيل بالعزل والأبرياء أمام أنظار الشرطة وبتواطؤ منها، تبعثها محاكمات ظالمة متعسفة طالت العشرات بحكم الإعدام والسجن⁽⁴⁾، ولم تجد السلطات الفرنسية غير اتهام الشيوعيين والنقابيات المتحالفة مع حزب الاستقلال بأنها محركة من الاتحاد السوفياتي والقاهرة⁽⁵⁾، وتحملت وزر هذه الأحداث الأحياء الشعبية في الدار البيضاء والرباط، وواجهت القمع الدموي بشجاعة حيث كانت تردد شعارات حزب الاستقلال، وفي ليلة 09 ديسمبر 1952 أوقف جميع مسؤولي حزب الاستقلال على كامل التراب المغربي ومنعت الصحافة الوطنية⁽⁶⁾.

لقد مثلت هذه الأحداث بداية بروز الطبقة الشعبية كعامل مهم في الصراع السياسي مع المحتل، بعد أن كانت البرجوازية المغربية التقليدية ذات الجذور الدينية أو القبلية هي المحرك الرئيسي في

¹ - غلاب، مرجع سابق، ص: 510.

² - François MAURIAC, " la drame marocaine", Témoignage chrétien, N°: 465, 27 mars 1953, p: 63.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p :258.

⁴ - Georges OVED, la gauche française et le nationalisme Marocain 1905-1955, l'harmattan, tome 2, p:273.

⁵ - MAURIAC, op-cit, p- p: 63-69.

⁶ - BUTTIN, op-cit, p,p: 37, 38.

الساحة السياسية، لقد بدأ العمال المكдسون في مدن الصفيح في ضواحي كبريات المدن المغربية - الدار البيضاء - يشكلون دافعة جديدة في الحراك الوطني، وأدركت القيادة الشابة ذلك جيدا، وبات في نظرها التعويل على هؤلاء هو الحل، مستفيدين من أفكار النخبة الفرنسية اليسارية في التنظيم النقابي، وصارت قوة الحزب الرئيسية هي النقابة الموازية التي تضم آلاف العمال.

بعد عملية الاعتقال التي لم تستثن أي مسؤول معروفا في حزب الاستقلال، جمع المعتقلون الوطنيون في النهاية في معتقل أغبالو نكدوس⁽¹⁾، وهو عبارة عن مقر ضيافة يقع في المنطقة الصحراوية المنعزلة على سفح جبل حمدون الممتد على شمال كلميمة، وهو ما جعل فرنسا تختاره كمعتقل للرموز الوطنية، ولأنه بعيد عن الطرق والمناطق الآهلة⁽²⁾، وقد تحدث المهدي بن بركة لاحقا عن الوضع في معتقل أغبالو نكدوس في هذا الظرف قائلا: "في أغبالو نكدوس كنا نشكل جماعة من أربعين فردا وكانت هذه الجماعة تضم المدني والبدوي والناطق بالشلحة والمتكلم بتمازيغت والتازي والفاسي والرباطي، كنا جميعا متحدين في الكفاح"⁽³⁾.

2- عزل السلطان محمد بن يوسف:

بعد اعتقال قيادة حزب الاستقلال وحملة القمع الكبيرة التي سلطت على مناضليه بمناسبة أحداث الدار البيضاء في ديسمبر 1952 التفتت الإقامة وأعوانها نحو السلطان محمد بن يوسف فبدأت الحملة عليه بتحريض المقيم العام الجنرال غيوم الرئيس الفرنسي فنسنت أوريول ضده بالقول: "إن موقف السلطان منذ وقوع الحوادث الأخيرة من أقبح ما يتصور"⁽⁴⁾، وكانت أولى خطوة عملية هي الرسالة التي قدمها المنتفعون من المغرب، أعضاء مجلس شورى الحكومة من المعمرين ورجال الأعمال، إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يطالبون فيها بمنع حزب الاستقلال وخلع السلطان⁽⁵⁾.

1 - تواصل، نشرية تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، عدد: 09، (يناير 2009)، ص: 94.

2 - مختار السوسي، معتقل الصحراء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2011، ص: 218.

3 - المهدي بن بركة، محاضرة مسؤوليتنا، الدار البيضاء، 19 مايو 1957، نشرها محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، مرجع سابق، ص- ص: 47-56.

4 - غلاب، مرجع سابق، ص: 548.

5 - المرجع نفسه، ص: 549.

ثم تلا هذا تحرك الجانب المغربي من معارضة السلطان محمد بن يوسف، ففي 5 فبراير 1953 ترأس أحد شرفاء الطريقة الدرقاوية في مكناس اجتماعا حضره عدد من القواد في سياق الدعوة لخلع السلطان، وفي الـ 23 من فبراير حل بمراكش بعض شيوخ الزوايا لتجديد تعلقهم بالكلاوي، ويوم 09 مارس اندلعت مظاهرة مساندة له⁽¹⁾.

عقد يوم 20 مارس 1953 في مدينة مراكش اجتماعا ضم نحو عشرين قائدا من أتباع الكلاوي، وبحضور عبد الحى الكتاني، انتهى بتوقيع عريضة تطالب بتنحية السلطان عن العرش، وتتهمه بالخروج عن جميع العهود الدينية، وبالاختراط في لعبة الأحزاب السياسية المتطرفة وغير المشروعة وبقيادة المغرب نحو الدمار والتحول إلى عدو لرجال المغرب العاملين⁽²⁾.

وبقيت مجموعة قليلة من القياد وفية لشرعية السلطان محمد بن يوسف، إلى جانب عدد من العلماء المساندين للعمل الوطني، وأخذت احتجاجاتهم المضادة تزداد مع بداية شهر جوان، فأصدر عدد من القواد من فاس وسلا بتحريض من البكاي⁽³⁾، في يوم 03 جوان بيانا مشتركا يستنكر تصريحات الكلاوي، وفي الخامس جوان وجه ثلاثمائة وثمانية عشر عالما مناصرا للسلطان محمد بن يوسف نداء إلى كل الشعب المغربي والعالم العربي والإسلامي منددين بالعريضة، واصفين الموقعين عليها بـ "الأدوات"، وفي الثلاثين جوان وجه خمسة عشر من القواد والباشاوات والخلفاء، الذين أبعد بعضهم من مناصبهم سنة 1951 وآخرون سنة 1953، بسبب رفضهم الامتثال لأوامر المراقبة المدنية، رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية، يحتجون فيها على العريضة بصفتهم موظفين موقوفين بطريقة غير قانونية، ومن أشهر من بقي مع شرعية بن يوسف من الأعيان في هذه الأحداث⁽⁴⁾: مبارك البكاي محمد الخطيب والقايد السابق المحجوبي أحرضان⁽⁵⁾.

1 - برنار، مرجع سابق، ص: 200، 201.

2 - غلاب، مرجع سابق، ص: 550 / برنار، مرجع سابق، ص: 201.

3 - مبارك البكاي (1907-1961)، باشا مدينة صفرو، أحد قدماء الضباط المغاربة في الجيش الفرنسي، وأحد القواد الذين وقفوا إلى جانب محمد بن يوسف في أحداث سنة 1953، وأول رئيس حكومة في عهد الاستقلال، أنظر: روم لاندو، مرجع سابق.

4 - برنار، مرجع سابق، ص: 231، 232.

5 - المحجوبي أحرضان، (1924)، ينحدر من قبيلة والماس الأمازيغية بالأطلس المتوسط، انضم للجيش الفرنسي وخرج منه برتبة ضابط، فتم تعيينه قائدا محليا في منطقته، انخرط في جيش التحرير المغربي، وكان أحد القواد القلائل الذين ساندوا محمد بن يوسف

استمر الكلاوي وأتباعه حتى منتصف أوت 1953، بتوجيه من الإقامة، الحملة الرامية إلى عزل السلطان، عبر الرسائل والعرائض الموجهة إلى السلطات الفرنسية وعبر جولات الحشد، في المناطق الداخلية، والخارجية لتهيئة الرأي الدولي وتحصيل المساندة⁽¹⁾، وباشتداد الأزمة وجه السلطان رسالة إلى الرئيس الفرنسي ينبهه إلى النتائج الوخيمة، التي ستترتب على استمرار الأعمال الهدامة التي يروج لها أشخاص من ذوي السلطة في المغرب⁽²⁾.

وجه الجنرال غيوم فور عودته إلى المغرب يوم 13 أوت، إنذارا إلى السلطان، كي يوقع جميع المراسيم الغير موقعة، مثل مرسوم يفوض فيه سلطاته ويتنازل عن حقوقه السياسية⁽³⁾، وأمهل السلطان ساعتين للإمضاء أو يتم خلع، وتحت ظروف حصار القوات الفرنسية للمباني الملكية ومنع الدخول والخروج، رضخ بن يوسف للأمر ووقع المراسيم⁽⁴⁾.

وصدرت الصحف الفرنسية يوم 14 أوت في الدار البيضاء، وحتى قبل أن يلتقي المقيم العام غيوم بالبasha الكلاوي، وتتحرك الجموع المحتشدة في مراكش ضد السلطان، تتحدث عن تنصيب سلطان جديد في مراكش من قبل حلفاء الكلاوي من القياد و شيوخ الزوايا⁽⁵⁾.

ثم جاء اجتماع الحكومة الفرنسية يوم 19 أوت والذي تقرر فيه خلع السلطان محمد بن يوسف وتكليف الرؤساء التقليديون باختيار خليفة له من العائلة العلوية، وفي يوم 20 أوت نفذت الإقامة القرار ونقل الجنرال غيوم خبر العزل للسلطان، ونتيجة ذلك رُحِّل رفقة عائلته إلى كورسيكا ومنها إلى مدغشقر⁽⁶⁾.

غداة نفيه سنة 1953، وبعد الاستقلال تمرد على سلطة حزب الاستقلال، وانخرط في أطروحات جهوية عرقية، حيث أسس الحركة الشعبية ذات النزعة البربرية رفقة صديقه عبد الكريم الخطيب، لكنه بقي مقربا من القصر، فعين وزيرا للدفاع في حكومة الحسن الثاني سنة 1961، وبقي يتقلب في منصب الوزارة حتى منتصف الثمانينات. أنظر: محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، نشر المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، دار الاعتصام، الدار البيضاء، 2001.

¹ - المرجع نفسه، ص، ص: 201-209.

² - غلاب، مرجع سابق، ص: 555 / لاندو، مرجع سابق، ص: 392.

³ - برنارد، مرجع سابق، ص: 208 / غلاب، مرجع سابق، ص: 559 / لاندو، مرجع سابق، ص: 393.

⁴ - برنارد، مرجع سابق، ص: 208 / غلاب، مرجع سابق، ص: 559 / لاندو، مرجع سابق، ص: 393.

⁵ - غلاب، مرجع سابق، ص: 561.

⁶ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p-p: 281-306./

وزحف رجال القبائل من أتباع الكلاوي على الرباط، وأعلن الصدر الأعظم⁽¹⁾ مساء ذلك اليوم، 20 أوت شغور منصب السلطان وبعث إلى مختلف المدن المغربية رسائل يحثهم على تقديم التبعة للسلطان الجديد محمد بن عرفة وكانت أول مدينة بايع علماءها وأشرافها هي فاس باستثناء عالم واحد هو محمد بن العربي العلوي⁽²⁾، وفي الـ 22 من أوت نزل السلطان الجديد بن عرفة بالقصر الملكي في الرباط وكان في استقباله رجال القبائل والوزير الأعظم وكان إلى جانبه كل من الكلاوي والكتاني⁽³⁾.

3- رفض المغاربة الانقلاب على السلطان محمد بن يوسف:

رغم أن قادة العمل الوطني كانوا جلهم وراء القضبان، لم يسكت الشعب المغربي والمناضلون الوطنيون عن هاته المناورة، وحتى قبل تاريخ 20 أوت بدأت الجماهير تخرج عن صمتها وتحركت الوفود من كامل أرجاء المغرب ومعها العرائض الممضاة لتعبر عن ولائها وتحديد بيعتها للسلطان، وفي آخر خمسة أيام بدأت المظاهرات تعم المدن الرئيسية، ففي صباح يوم 16 أوت اندلعت مظاهرات بالرباط، وفي مراكش لقي ثمانية أشخاص من حزب الاستقلال حتفهم في مظاهرة نظمها الحزب، ثم تلا ذلك اضطرابات متفرقة في مدينة مكناس و الدار البيضاء⁽⁴⁾.

وفي وجدة لم تترك المظاهرة للتلقائية والحماس المندفع أو لقراءة اللطيف في المساجد أو في الشوارع، بل تم قيادة هجوم منظم على المناطق السكنية للأوروبيين المتعاطفين مع مخطط الإقامة، بما فيهم (برونو)

لاندو، مرجع سابق، ص: 400

¹ - محمد بن عبد السلام المقرري (1845-1957)، الصدر الأعظم ورئيس الهيئة المخزنية التي كانت تشرف على الشؤون المحلية للمغاربة، وأحد خلاء الاستعمار الفرنسي، والمشاركين في مؤامرة عزل السلطان محمد بن يوسف سنة 1953، ينظر: ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1997، ج: 2، ص: 564.

² - محمد بن العربي العلوي (1880-1964)، أبرز رواد الإصلاح والوطنية في المغرب المعاصر، له مواقف مشهودة في مواجهة التصوف الزائغ والشعوذة، وكذلك له صولات وجولات في مواجهة الاستعمار وأعوانه، مما عرضه مرارا للسجن والنفي، كان أحد العلماء القلائل الذين دعموا السلطان محمد بن يوسف سنة 1953، فعين بعد الاستقلال وزيرا شرفيا، لكنه سرعان ما انسحب من المنصب، احتجاجا على أوضاع البلاد وعلى نظام الحكم، وتحالف مع المعارضة اليسارية. أنظر: عبد الرحيم الوردغي، المناضل شيخ محمد بن العربي العلوي، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1996.

³ - لاندو، مرجع سابق، ص: 400، 401. / برنار، مرجع سابق، ص: 214.

⁴ - لاندو، مرجع سابق، ص: 211.

حاكم الناحية وحليفه (الحجوي) باشا المدينة، وبلغت الأحداث ذروتها يوم 16 أوت حيث اصطدمت الحشود الساخطة بالشرطة ومع المستوطنين الأجانب في معارك بالسلاح الأبيض وسقط العديد من القتلى، وبعد مجزرة كبيرة تمكنت قوات الجيش من السيطرة على الوضع، وتم اعتقال جميع الوطنيين وقدموا للمحاكمة العسكرية، وتدخل السلطان محمد بن يوسف ليوجه نداء لحقن الدماء وتجنب الفوضى⁽¹⁾.

وقد مثلت تنحية السلطان محمد بن يوسف البداية الفعلية للأحداث المسلحة، فقد تجرأت باريس على آخر الخطوط الحمراء وهو عزل السلطان، وبعثه إلى المنفى الإجباري في مدغشقر، مستندة في ذلك على تركية آلاف الأعوان من المنظومة التقليدية، فتملصت بذلك من أي مسؤولية أمام وثيقة الحماية الموقعة وأمام سيادة الأمة المغربية ورمزها السلطان، وباتت الأبواب مشرعة على كل التطورات ولم يعد أمام الحركة الوطنية بد من المواجهة⁽²⁾.

وخطب علال الفاسي من إذاعة صوت العرب بالقاهرة معلنا مواصلة الكفاح ضد المستعمر، ومواصلة اعتبار محمد بن يوسف السلطان الشرعي، فكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة التي أطلقت سلسلة من العمليات المسلحة والفدائية، فهاجم المناضل (علال بن عبد الله) يوم 11 سبتمبر 1953 موكب السلطان المنصب محمد بن عرفة، ورغم فشله في قتله فقد شكلت عملياته مثالا في التضحية والشجاعة وأعلنت رفض المغاربة لبن عرفة وللوجود الاستعماري، ثم جاءت عملية تفجير مسجد (بريمة) بمراكش والتي جرح فيها بن عرفة والكلاوي يوم 04 مارس 1954، ثم جاء تفجير السوق المركزي بالدار البيضاء والذي خلف سبعة عشر قتيلا وثمانية وعشرين جريحا⁽³⁾، ثم توالى عمليات تفجير خطوط سكة الحديد بين الدار البيضاء ووجدة وبين وجدة والجزائر وبين مراكش والدار البيضاء، ثم تبعتها عمليات استهدفت المسؤولين الفرنسيين مثل الجنرال غيوم يوم 25 مايو 1954 و(بونيفاس) حاكم الدار البيضاء يوم 10 مارس 1955 وآخرون⁽⁴⁾.

¹ - غلاب، مرجع سابق، ص: 562.

² - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p :338.

³ - VINCENT MONTEIL, Maroc, edit: petit planete, s a, p: 162.

⁴ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p, p: 334- 337.

وتم إيقاف المناضل (محمد الزرقطوني)⁽¹⁾، مسؤول (المنظمة السرية) التي بدأت أعمال المقاومة المسلحة، في يوم 18 جوان 1954، فأقدم على الانتحار بابتلاع كبسولة سيانير⁽²⁾، من أجل تجنب كشف أي تفاصيل عن هذا التنظيم تحت التعذيب وخلفه على رأسها (محمد البصري)⁽³⁾، وعبر كامل تراب البلاد لم يعد هناك صوت يعلو على صوت العمل المسلح والذي بلغ ذروته بمدينة الدار البيضاء⁽⁴⁾، حيث التخريب والحرق والهجمات على المقاهي والحافلات والسينما وأماكن الشرطة، وبالمقابل كان هناك إرهاب مضاد، فتأسس منذ سبتمبر 1953 تنظيم إرهابي يدعى (اليد الحمراء) على يد الطبيب إيروود (EYRAUD)، والذي صفي يوم 30 جوان 1954 من قبل المقاومة⁽⁵⁾

4- المفاوضات وعودة السلطان محمد بن يوسف:

في ظل تواصل الأعمال المسلحة، وتزايدها يوما بعد يوم، وحالة الرعب وانعدام الأمن التي بات يعيشها المعمرون الأوروبيون وحالة الانسداد السياسي في البلاد، حاول المقيم العام فرنسيس لاقوست (Francis LACOSTE)⁽⁶⁾ أن يتواصل مع الوطنيين من أجل البحث عن بعض التهدئة وبغرض عرض برنامجه عليهم، فاتصل بحزب الاستقلال وعندما لم يجد صدق لمساعدته توجه لأعضاء حزب الشورى

¹ - محمد الزرقطوني (1927-1954)، مناضل وطني مغربي، كون مجموعة فدائية سنة 1947، وكان هو من أسس المنظمة السرية التي حملت لواء المقاومة ضد الفرنسيين بين سنتي 1951 و1955، ونفذت عدة عمليات ضد المصالح الفرنسية، منها عملية السوق المركزي بالدار البيضاء، يوم 25 ديسمبر 1953، استشهد لحظة توقيفه بابتلاعه كبسولة سيانير يوم 18 جوان 1954. أنظر: غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق.

² - السيانير، مادة كيميائية سريعة الفتك بحياة الإنسان تستخدم في الانتحار السريع، تحفظ في شكل كبسولة زجاجية صغيرة، يتم تحطيمها بالأسنان لتتسرب منها المادة القاتلة.

³ - محمد البصري (1927-2003)، المعروف بالفقيه البصري، مناضل وطني في صفوف حزب الاستقلال، من منطقة دهنات، زاول دراسته ب ثانوية بن يوسف بمراكش ذو خلفية يسارية، لكنه كان ذو ثقافة وميول عربية، طرده الكلاوي من مراكش نتيجة نشاطه السياسي فانتقل إلى الدار البيضاء، خلف الزرقطوني على رأس المنظمة السرية، ويعتبر الزعيم التاريخي للمقاومة المغربية بين سنتي 1953 و1955، أحد مؤسسي جيش التحرير المغربي، ثم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأحد أهم رموز اليسار والمعارضة المغربية، جيل بيرو، مرجع سابق، ص- ص: 65-67.

⁴ - جريدة السعادة، (21 يناير 1955)، ص: 01.

⁵ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, 341- 345.

⁶ - فرانسيس لاقوست، (1905-1993)، دبلوماسي فرنسي، لعب دورا بارزا في المقاومة الفرنسية، خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب عمل في مناصب دبلوماسية في أمريكا وممثلا لفرنسا في مجلس الأمن، عين مقيما عاما في المغرب من 20 مايو 1954 إلى 20 جوان 1955.

والاستقلال والوطنيين المعتدلين، لكنه لم يصل لأي نجاح نتيجة حالة الوعي والرفض للوجود الفرنسي التي تفشت⁽¹⁾.

في هذه الفترة كان عضو حزب الاستقلال عبد الرحيم بوعبيد مقيما بباريس وممثلا للحزب هناك⁽²⁾، وكانت الحركة الوطنية المغربية تعتمد سياسة التواصل بالشخصيات المثقفة من أجل ممارسة الضغط على السياسيين⁽³⁾ وعندما أضحى إدغار فور (Edgar FAUR)⁽⁴⁾ رئيسا للحكومة وهو يساري كان متأثرا كثيرا بميول زوجته المدافعة عن حقوق المستعمرات، انطلقت بعض الاتصالات بينه وبين الوطنيين المغاربة⁽⁵⁾.

كان إدغار فور يحاول كسب الوقت⁽⁶⁾ فاقترح اجتماعا استعلاميا مع مختلف أطراف الساحة السياسية وأطياها لتوضيح وجهات النظر⁽⁷⁾، ووافق وزير الخارجية أنطوان بيناي (Antoine PINAY)⁽⁸⁾، فجاء اقتراح لقاء إيكس ليبان، ورفض حزب الاستقلال الجلوس في طاولة واحدة مع خصومه السياسيين وخصوم السلطان من المغاربة وأي ممثل من طرف محمد بن عرفة، وانتهى الأمر بجلوس الفرنسيين مع كل طرف على حدة⁽⁹⁾.

¹ - مذكرة جوابية من علال الفاسي إلى السيد الطيب بن هيمة، وثيقة منشورة، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ، تنسيق وتقديم شبيبة ماء العينين، ط: 2، مطبعة الرسالة، 2006، ج1، ص: 159.

² - برنارد، مرجع سابق، ص 278.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 376.

⁴ - إدغار فور (1908-1988)، محامي وسياسي يساري فرنسي، رأس الحكومة مرتين، الأولى سنة 1952، والثانية من فبراير 1955 وحتى فبراير 1956، ورأس الجمعية الوطنية من سنة 1973 وحتى سنة 1978، انتخب سنة 1978 عضوا في الأكاديمية الفرنسية. أنظر: إدغار فور، مذكرات إدغار فور، ترجمة: حافظ الجمالي، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1986.

⁵ - غلاب، مرجع سابق، ص: 684.

⁶ - برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 334، 335.

⁷ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 431.

⁸ - أنطوان بيناي (1891-1994)، صناعي وسياسي فرنسي محافظ، ترأس الحكومة سنتي 1952 - 1953، تولى حقيبة الخارجية بين سنتي 1953 و1955، وفي عهد الجمهورية الخامسة أمسك وزارة المالية، ومثل فرنسا في البرلمان الأوروبي لاحقا.

⁹ - جبرو، مرجع سابق، ص: 229. https://fr.wikipedia.org/wiki/Antoine_Pinay، استرجع بتاريخ: 2020/11/24

انعقدت لقاءات إيكس لبيان في الأيام الممتدة من 22 وحتى 27 أوت 1955، وقد حضر من الجانب الفرنسي اللجنة الوزارية لمتابعة القضية المغربية: فور، بيناي، كونيغ، شرمان، جولي⁽¹⁾، وحضر من الجانب المغربي سبع وثلاثون شخصية من حزب الاستقلال والشورى والاستقلال وشخصيات وطنية مستقلة مثل: مبارك البكاي، والفاطمي بن سليمان⁽²⁾، وحلفاء الاستعمار مثل الكلاوي والكتاني، وبعض القياد والباشاوات⁽³⁾.

كانت مندوبية حزب الاستقلال تضم بالإضافة إلى عبد الرحيم بوعبيد الذي كان يومها مقيما في باريس، كل من المهدي بن بركة ومحمد اليزيدي⁽⁴⁾، وقد حرص شيوخ الحزب على حضور الأعضاء الشباب الراديكاليون اتجاه طروحات التفاوض وداعمي العمل المسلح في الوفد المفوض، فجرت محاولات عديدة لإقناع المهدي بن بركة بالمشاركة، وقد انتظرت الطائرة القادمة من فرنسا ست وثلاثون ساعة في مطار سلا، ولم تنقطع الحركة عن بيته في الأيام التي سبقت انتقال الوفد المفوض إلى فرنسا، فقد كان حضوره هو بوعبيد ذو أهمية خاصة⁽⁵⁾.

كان الفرنسيون يريدون تأسيس مجلس عرش كبداية لحل الأزمة التي انطلقت يوم 20 أوت 1953، وتأسيس حكومة مغربية بدلا من نظام المخزن، ومجيء محمد بن يوسف إلى فرنسا والامتناع عن أي نشاط سياسي، فادغار فور كان يريد من وراء تأسيس مجلس العرش هذا ربح الوقت حتى تهدأ الأوضاع، وقبل الذهاب إلى إيكس لبيان عقدت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اجتماعا موسعا في مدريد لبحث الوضع⁽⁶⁾، حضره الفاسي وبلافريج وبوعبيد وزعماء آخرون ونقابيون⁽⁷⁾.

¹ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p, p: 431, 437.

² - الفاطمي بن سليمان، باشا مدينة فاس، والمكلف بتشكيل أول حكومة مغربية في عهد الاستقلال، ينظر: لاندو، مرجع سابق.

³ - Stephane BERNARD, Franco-Marocaine conflit 1943-1956, new haven and london, yale university press, 1968, p: 289.

⁴ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p, p: 431, 437.

⁵ - Abdelkader BEN BARKA, op-cit, p: 100. / الملاحق. إلى إيكس لبيان،

⁶ - وهو اللقاء الذي طالب فيه علال الفاسي بوضع منظمات الحزب تحت قيادته، لكن اللجنة التنفيذية رفضت واكتفي بزعامته الرمزية، أنظر: جبرو، مرجع سابق، ص: 231. / محمد بنسعيد آيت إيدر، هكذا تكلم محمد بن سعيد، منشورات محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، 2018، ج: 1، ص: 83.

⁷ - المرجع نفسه. / JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 476.

بدأ النقاش في إيكس ليان حول التمسك بمحمد بن يوسف من عدمه، وبدأ إدغار فور يناور حول طبيعة الوضعية السياسية في المغرب في المرحلة القادمة والمدة التي سيبقى فيها محمد بن يوسف بعيدا ولم يجد غير الرفض التام من حزب الاستقلال، وكان يوم 27 أوت حاسما، فتمسك ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال بعودة محمد بن يوسف وتحت ضغط العمليات المسلحة للمقاومة لم يكن أمام الفرنسيين سوى الرضوخ، وكان وفد الاستقلال آخر وفد يستقبل، ليؤكد بوعبيد أن الحزب لا يقبل سوى شرعية السلطان⁽¹⁾.

كانت فكرة مجلس العرش الذي سيضطلع بصلاحيات السلطان صدرت منذ سنة 1954 من باريس عن فريق من الباحثين من ذوي النزعة الليبرالية، واقترحت أن يتكون من ثلاث شخصيات على الأقل، واحدة تمثل محمد بن يوسف، البكاي مثلا، وأخرى تمثل مولاي بن عرفة، وثالثة عن الدوائر التقليدية، وكلف المحامي جورج إتزار مستشار السلطان محمد بن يوسف بتبليغ هذا الطرح له في مدغشقر في سبتمبر 1954⁽²⁾.

وقابل السلطان هذا القرار بنوع من التحفظ وعارض وجود ممثل لبن عرفة ثم عاد ليعطي موافقته بشرط موافقة حزب الاستقلال، وأمر محاميه بالتفاوض مع الحزب في هذه الشأن، وبدأ المفاوض باسم السلطان فور عودته اتصالاته مع زعماء حزب الاستقلال، الذي تم الإفراج عنهم في ذلك الوقت، وتواصلت المفاوضات طيلة خريف 1954، وتمت مناقشة تفاصيل مجلس العرش وصلاحياته وعمله وعلاقته مع محمد بن يوسف وبن عرفة، وتشكيل حكومة مؤقتة للمغرب تتولى تسوية القضايا العالقة بين المغرب وفرنسا، وتم التوصل لاتفاق مبدئي على إنشاء ملكية دستورية⁽³⁾.

ورغم معارضة حزب الاستقلال لتنازل محمد بن يوسف عن العرش ورفض الشروع في أي مفاوضات قبل انسحاب مولاي بن عرفة، فإنه عاد ليقبل بحل تدريجي يتضمن نقل السلطان إلى فرنسا وإحداث مجلس وصاية مؤلف من ممثل عن السلطان وممثلين عن حزب الاستقلال وحزب الشورى

1 - أحمد بوشتا، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.

2 - برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 285، 286.

3 - مذكرة جوايية من علال الفاسي للطبيب بن هيمة، مصدر سابق، ص-ص: 163-171.

والاستقلال والعلماء والدوائر التقليدية، باستثناء الكلاوي والكتاني، كما وافق على تشكيل حكومة مؤقتة من وطنيين مغاربة من الحزبيين والمستقلين⁽¹⁾.

كانت المسألة الوحيدة العالقة في ديسمبر 1954، هي مكان الإعلان عن موافقة السلطان على الصيغة التي تم التوافق عليها، حيث كانت الحكومة الفرنسية تريد ذلك بمدغشقر، بينما السلطان أصر على أن يتم ذلك في فرنسا، فاقترح محامي السلطان إتزار حلا وسطا، وهو أن يستوفي كل شيء بمدغشقر ويكون التوقيع في باريس بعد وصول محمد بن يوسف إليها⁽²⁾.

وحدد السلطان موقفه النهائي يوم 26 ديسمبر، في رسالة وجهها إلى المحامي إتزار، مثلت منعظا في تاريخ المغرب، عبر فيها عن موافقته على صيغة مجلس العرش وحكومة التفاوض المؤقتة المتفق عليها مع الزعماء الوطنيين، والتي تضع ترتيبات الاستقلال المتداخل بين المغرب وفرنسا، ومهدت للاتفاق على عودة السلطان محمد بن يوسف إلى فرنسا، وفي سياق الاتفاق الأولي مع السلطان جاءت مهمة إتزار الثانية منذ فيفري 1955 والتي انتهت بعزل لأكوست ومجيء كرانفال في شهر جوان⁽³⁾.

ورغم انغماس الحكومة الفرنسية في الأزمة الجزائرية والتونسية والتفاتها كليا عما يجري في المغرب، فقد عقد يومي 07 و08 مايو 1955 مؤتمرا في باريس حول المشكل المغربي، نظمه بعض الليبراليين الفرنسيين وأنصار السلطان من المغاربة، انتهى بمجموعة توصيات بخصوص مستقبل الوضع في المغرب⁽⁴⁾. وجرى لقاء حاسم يوم 14 جوان 1955، بين ممثل إدغار فور والسلطان، فنقل له عزم رئيس الحكومة الفرنسية على عزل فرانسيس لأكوست وأعرب له عن تأييده للصيغة التي طرحها (السلطان) في ديسمبر 1954، وفي يوم 20 جوان 1955 تكرر اللقاء وعلى إثره وباتفاق مع قيادة حزب الاستقلال قدّم إتزار المشروع إلى الحكومة على أساس أنه مبادرة شخصية⁽⁵⁾.

¹ - برنارد، مرجع سابق، ص: 287.

² - المرجع نفسه، ص: 290.

³ - نفسه، ص - ص: 290-312.

⁴ - نفسه، ص - ص: 302-303.

⁵ - نفسه، ص: 307.

ناور إدغار فور خلال شهر جوان وجويلية ضد المقيم العام الجديد كرانفال، وضد المتطرفين الفرنسيين في المغرب وضد حلفاء الاستعمار من المغاربة مثل الكلاوي وابن عرفة ليصل إلى طاولة المفاوضات في إيكس ليان يومي 26 و 27 أوت 1955، مع الوطنيين وممثلين آخرين للساحة السياسية المغربية، وكانت أبرز القرارات التي تم الاتفاق عليها هي ضرورة انسحاب السلطان المعين ابن عرفة وجاء اقتراح من الصدر الأعظم يقضي بأن يجتمع المخزن ويعلن عجز السلطان عن ممارسة مهامه ولكن بشرط التخلص من رؤساء النواحي ومن تأثير الكلاوي، ونوقش في القسم الثاني من المفاوضات تركيبة العرش والحكومة المزمع تشكيلها⁽¹⁾.

وبعد القبول بعودة محمد بن يوسف إلى باريس، توجه الزبيدي ومحمد الفاسي إلى القاهرة لوضع علال الفاسي في صورة التطورات، وتوجه البكاي والفاطمي بن سليمان باشا فاس السابق والأمير الحسن بن ادريس صهر الملك إلى مدغشقر للقاء الملك محمد بن يوسف، ثم تبعه وفد منتصف شهر سبتمبر يضم عبد الرحيم بوعبيد وعمر بن عبد الجليل من حزب الاستقلال وعبد الهادي بوطالب وعبد القادر بن جلون من حزب الشورى والاستقلال⁽²⁾.

كان من المفروض أن يغادر ابن عرفة يوم 29 أوت لتبدأ ترتيبات حل مسألة مجلس العرش، لكن تغيير المقيم العام أجل ذلك، وفي الأخير وبعد أن رأى محمد بن يوسف في صيغة عمل وتشكيلة مجلس العرش ما يضمن له حقوقه الشرعية، أرسل إلى البكاي للموافقة على تشكيلة المجلس يوم 12 أكتوبر 1955، وطلب منه حث الوطنيين على القبول بها⁽³⁾.

فتم قبول فكرة تمثيل السلطان الشرعي من خلال شخص أمبارك البكاي، والتقليديين من قبل شخص الصدر الأعظم الحاج محمد المقرئ⁽⁴⁾، وفي يوم 15 أكتوبر 1955 صدر بيانا عن الصدر الأعظم وبلاغاً من رئاسة الحكومة يعلنان معا تشكيل مجلس العرش⁽⁵⁾، الذي جاء مكوناً من محمد المقرئ

¹ - نفسه، ص - ص: 347 - 348.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 238.

³ - برنارد، مرجع سابق، ص: 388.

⁴ - BERNARD, op-cit, p: 343.

⁵ - Le Monde, N°: (18 Octobre 1955).

عن التقليديين وأمبارك البكاي ممثلاً لمحمد بن يوسف وضابطاً سابقاً "وطني معتدل" هو القايد (الطاهر أوعسو)، وباشا سلا (الحاج محمد الصبيحي)، وقد جاء تعيين العضو الرابع لموازنة تعيين أوعسو الموالي للإقامة، ولدفع حزب الاستقلال للقبول بالمجلس، وأستبعد كل التقليديين المتورطين في انقلاب 1953 ومنهم أنصار الكلاوي، ولم يكن حضور الصدر الأعظم في المجلس إلا شكلياً بعد أن جاوز المائة سنة⁽¹⁾، وتم تنصيب هذا المجلس يوم 17 أكتوبر 1955 بتزكية حزب الشورى والاستقلال واعتراض حزب الاستقلال⁽²⁾، ورفض علال الفاسي مقررات إيكس لبيان من الأصل⁽³⁾.

وافق حزب الشورى والاستقلال على الفور على هذه الصيغة لتمييز عن حزب الاستقلال، ففي 20 أكتوبر أصدر عبد القادر بن جلون الكاتب العام بالنيابة لحزب الشورى والاستقلال بلاغاً من مدينة الدار البيضاء أعلن فيه عن قبول الحزب بالمجلس في صيغته تلك رغم النقائص لتفضيل السلطان لها من جهة ومن جهة أخرى للتعجيل بإرساء المؤسسات التي من شأنها أن تمكن من تلبية طموحات الشعب المغربي المشروعة⁽⁴⁾.

وفي اليوم التالي لإعلان حزب الشورى والاستقلال، أعلنت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بعد اجتماع لها في الرباط عن رفض الحزب لتشكيلة المجلس وعن عدم مشاركتها في تأليف الحكومة المغربية، وبرر حزب الاستقلال هذا القرار بكون مجلس العرش جاء غير مطابقاً للمجلس المقترح في إيكس لبيان الذي وافق عليه محمد بن يوسف أثناء المفاوضات مع الوطنيين، وجاء في بيان الحزب: "إن التعديلات العميقة التي أجريت فيما بعد وكذا كل أنواع التماطل والتردد والمناورة، قد أدت كما هو منتظر إلى إثارة السخط لدى المغاربة"⁽⁵⁾، ووصف المهدي بن بركة ما يجري قائلاً: "كل هذا لا زال فاقداً للشرعية"⁽⁶⁾، والحقيقة أن حزب الاستقلال كان يعترض على أمران، الأول: موافقة محمد بن يوسف على مجلس العرش

¹ - برنارد، مرجع سابق، ص: 388.

² - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 471.

³ - عبد العزيز بلقزيز، العربي مفضل، أمينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، م د و ع، بيروت، 1992، ص: 70.

⁴ - جريدة السعادة، (26 أكتوبر 1955)، ص: 01.

⁵ - المصدر نفسه.

⁶ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 471.

في صيغته تلك قبل أن يعود إلى فرنسا، والثاني: تأكيد التصريح الحكومي في 10 أكتوبر على عدم قابلية المس بمعاهدة فاس 1912⁽¹⁾.

وصرح أمبارك البكاي يوم 22 أكتوبر 1955، معبرا عن موقفه بصفته عضوا في مجلس العرش⁽²⁾، مذكرا بشروط تسوية إيكس لبيان، وأكد أن إحداث مجلس العرش بأربعة أعضاء قد تم بقبول وتصديق من السلطان محمد بن يوسف، وأن ما قام به بن عرفة من تفويض مولاي عبد الله بن عبد الحفيظ لاغيا، وأبدى أسفه على عدم تنقل محمد بن يوسف إلى فرنسا، وأكد أن ما ذكر في تصريح 10 أكتوبر عن معاهدة فاس أمر لا يلزم إلا أصحابه، ووضح أن مهمة الحكومة الجديدة ستكون البحث مع فرنسا عن صيغة جديدة للعلاقات بين الدولتين، وقد كان لهذا التصريح من البكاي الممثل الشخصي للسلطان أثارا إيجابية على الرأي العام المغربي، بعد تلك السلبية التي تركها تصريح حزب الاستقلال قبله بيومين⁽³⁾.

وجاءت هذه التصريحات الثلاث المتوالية لحزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال وممثل السلطان بن يوسف، لتبرز بجلاء خصوصية التيارات السياسية التي أفرزتها الأزمة المغربية، فقد أخذ التنافس يتبلور بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، بينما أخذ التيار الممثل للملك، والذي جسده أمبارك البكاي والفاطمي بن سليمان، يستحوذ على المؤسسات الانتقالية التي بدأت تتشكل بالمغرب⁽⁴⁾.

وفي خضم هذه الأحداث أعلن علال الفاسي من القاهرة يوم 04 أكتوبر 55، الحرب على فرنسا قائلا: "إن الثورة في المغرب والجزائر هي من الآن فصاعدا تحت قيادة واحدة"⁽⁵⁾، وقد خلط هذا التصريح الأوراق وأظهر الخلافات داخل حزب الاستقلال، وأدى لحشد القوات الفرنسية في منطقة الريف

¹ - برنارد، مرجع سابق، ص: 389.

² - Le Monde, (25 Octobre 1955).

³ - برنارد، مرجع سابق، ص: 389.

⁴ - جريدة السعادة، (26 أكتوبر 1955)، مصدر سابق.

⁵ - أنظر: بيان جيش تحرير المغرب العربي، في (رسائل تشهد على التاريخ) لمؤسسة علال الفاسي، مصدر سابق، ص- ص: 239-241.

وإخلاء باقي المناطق الأخرى التي باتت مهددة بالوقوع تحت الاضطرابات، ودفع هذا الحكومة الفرنسية للتسريع في إجراءات عودة محمد بن يوسف⁽¹⁾.

وفي يوم 25 أكتوبر 1955 حدث تحول مفاجئ في موقف التهامي الكلاوي⁽²⁾، الذي قاوم لآخر لحظة من أجل بقاء بن عرفة سلطانا وعدم عودة محمد بن يوسف، حيث صرح ابنه والناطق باسمه عن أمنيته في عودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب، وكانت هذه إشارة قوية عن توجه الموقف الفرنسي وإقرارا بالهزيمة، وقد جاء إلى الرباط في نفس اليوم ليلتقي بمجلس العرش، وفي أعقاب خروجه من القصر الملكي سلم لابنه بيانا لقراءته، وقد جاء فيه: "وإني أشعر بنفس الابتهاج الذي يغمر الشعب المغربي من جراء الإعلان عن عودة جلالته سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا، وإني أعتبر أن رغبة الأمة المغربية هي نفس رغبتني في التعجيل بعودة سيدي محمد بن يوسف للجلوس على العرش لأن ذلك وحده خليق بتوحيد الآراء والقلوب ضمن النظام"⁽³⁾.

انطلقت حملة هستيرية لإعادة محمد بن يوسف للعرش، فأعلن في 28 أكتوبر الشريف الكتاني عن توبته على المألأ، وفي اليوم الموالي كتب بن عرفة إلى الرئيس الفرنسي يخبره عن تنازله عن حقوقه ويحث الناس على الالتفاف حول محمد بن يوسف، ومن يوم 27 إلى 31 اشتعل الوضع فانطلقت المظاهرات في المدن المغربية، وتهاطل على الحكومة وابل من الرسائل والعرائض تلح على عودة السلطان الشرعي، ومع تلاشي أي معارضة لذلك بات من المستحيل تأجيل عودته⁽⁴⁾.

وبعد أسبوع وصلت طائرة محمد بن يوسف إلى نيس، وعقد عبد الرحيم بوعبيد لقاء مع ولي العهد لبحث تصريح عرضته الحكومة على السلطان، وتبين أنه ليس في المستوى فتم إعداد بيان ثان، وبناء على ذلك زار السيد أنطوان بيناي السلطان في مقر إقامته بقصر (لاسيل سان كلود) وجاء تصريح 06 نوفمبر 1955 كتمهيد للاستقلال، ولم تبق إلا ترتيبات العودة⁽⁵⁾.

1 - غلاب، مرجع سابق، ص: 676 / المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، دار الطليعة بيروت، 1966، ص: 41.

2 - جريدة السعادة، (26 أكتوبر 1955)، مصدر سابق.

3 - المصدر نفسه.

4 - برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 392، 393.

5 - جبرو، مرجع سابق، ص - ص: 249-252.

أمضى السلطان عشرة أيام في فرنسا يستقبل الوفود والمثقفين والصحافة، وكانت هذه المدة مناسبة لفرنسا لترتيب أوراقها، فأقبل المقيم العام دولاتور (Pierre BOYER DE LATOUR)⁽¹⁾ يوم 11 نوفمبر، وعين مكانه أندري دوبوا (André DUBOIS)⁽²⁾ كمندوب سام، فتغيرت صلاحياته وارتبطت بالفترة الانتقالية، وعاد السلطان يوم 16 نوفمبر 1955 ليجد جموع المغاربة تملأ شوارع الرباط في استقباله، وليمثل هذا اليوم علامة فارقة في تاريخ المغرب المعاصر، وفي 18 نوفمبر 1955، ألقى السلطان خطاب العرش، فتحدث فيه عن كثير من القضايا التي تهم مستقبل المغرب⁽³⁾.

المبحث الرابع : الخريطة السياسية للمغرب عشية الاستقلال.

عرف المغرب عشية حصوله على الاستقلال، وجود مجموعة قوى أثرت في ساحته السياسية وتقاسمت المشهد الوطني، البعض منها كان موجودا من قبل وجود الحماية، والبعض الآخر كان أحد نتائج وجود الاستعمار أو نتائج مواجهته، لكن ساهمت كل الظروف والحديث التي مر بها المغرب في الأربعين سنة التي مثلت وجود الحماية في صياغة تفاصيل المنظومة السياسية، وصناعة الواقع السياسي لهاته الفترة، وقد تميزت بوجود مجموعة تيارات أو قوى سياسية رئيسية.

1- القصر:

أدت الأحداث التي شهدتها المغرب في سنوات ما قبل الاستقلال لتحول السلطان محمد بن يوسف، أو الملك محمد الخامس فيما بعد، والعائلة المالكة لرمز لا يقل أهمية عن رمزية الوطن نفسه، فقد ولدت عملية نفيه، وطريقة تعامل الفرنسيين معه والمؤامرة التي شارك فيها رموز الإقطاع وأعوان فرنسا سنة 1953 لإبعاده، تعاطفا غير مسبوق معه، تحول لتعلق كبير ودفاع مستميت عن وجود الملكية، واعتبارها الحامي الأول لوحدة واستقلال المغرب، وهو ما عبّر عنه بشعار: "ثورة ملك وشعب".

¹ - بيار بواي دولاتور (1896-1976)، جنرال فرنسي، شارك في حملة إخضاع المغرب، عمل في الجهاز الإداري للمقيم نوجاس، وخلال الحرب العالمية الثانية قادة كتيبة من المغاربة، عمل مقيما عاما في تونس حتى استقلالها، ثم مقيما عاما في المغرب من نوفمبر 1955 وحتى جانفي 1956. أنظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_Boyer_de_Latour_du_Moulin

² - أندري لويس دوبوا (1903-1998)، موظف فرنسي سامي، مدير مصالح الشرطة العامة في وزارة الداخلية، آخر مقيم عام فرنسي في المغرب منذ 09 نوفمبر 1955 وحتى 02 مارس 1956، ثم سفيراً فرنسياً في المغرب. أنظر:

https://data.bnf.fr/fr/11900770/andre-louis_dubois استرجع بتاريخ: 2020/11/24.

³ - غلاب، مرجع سابق، ص: 739.

وفي طول البلاد وعرضها كان المغاربة يتجمعون ينظرون إلى القمر، حيث كانت تتراءى لهم صورة السلطان، أو ما حُيِّل إليهم أنه كذلك نتيجة تأثير الموقف العاطفي الكبير، فلقد أدى تغييره لتعاطف مكائنته، فأضحى نقطة ارتكاز للشعور الوطني، وقد كتب فرنسوا مورياك (François MAURIAC)⁽¹⁾ بعد بضعة أشهر قائلاً: "لم يكن سيدي محمد بن يوسف أقوى منه اليوم، نحن أكثر اعتماداً عليه مما هو علينا، إن جسمه فقط أسير بين أيدينا، أما هو فقد أسر نفوس الملايين من المغاربة وقلوبهم، أولئك الملايين الذين يمتنعون عن أداء فريضة الصلاة لأنه لا يسمح لهم بذكر اسمه على المنابر"⁽²⁾.

لقد أكسب التحالف مع الحركة الوطنية محمد بن يوسف، شعبية لم يحصل عليها أي سلطان من الأسرة العلوية، حتى وصل الأمر أن تلقبه السلطات الاستعمارية بـ "سلطان الكاريار سونطرال"، وهي منطقة المقالع الحجرية بالقرب من الدار البيضاء، حيث يتكدس ألوف المحرومين من العمال الفقراء، والتي كانت تنطلق منها أعنف المظاهرات، وإن كانت تهدف للتقليل من شأنه لكن الأمر كان يتجاوز هذا إلى حقيقة ومضمون المثال، والتي تجعل من الملك مرتبطاً بالأوساط الشعبية الأكثر تواضعاً"⁽³⁾.

والحقيقة أن علاقة السلطان محمد بن يوسف بالوطنيين تعود لبدايات العمل النضالي الوطني، فقد اكتشف الملك المعزول والمحروم من وسائل وصلاحيات ممارسة سلطاته نتيجة القيود التي فرضها نظام الحماية، أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه واستعادة سيادة عرشه، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في السلطان ليس فقط رمزاً للسيادة المغربية ولكن هو شخصية لها القدرة لضمان الدعم الشعبي وتحريك الحشود"⁽⁴⁾.

قبل الطرفان التحالف لأسباب مرحلية، إلا أن هذا النوع من التحالف خدم بشكل أساسي موقع السلطان بفضل جهود الوطنيين وتوجيهات قادتهم، ولم يكن هؤلاء القادة يدركون أنهم حينما خاضوا نضالاً تحت اسم محمد بن يوسف وتحت شرعيته قد نصبوه في موقع غير قابل للنقاش أو

¹ - فرنسوا مورياك (1885-1970)، صحفي وكاتب وأديب فرنسي، كان من أنصار استقلال الجزائر والمغرب، نال جائزة نوبل في الآداب سنة 1952. أنظر:

André DURAND, François MAURIAC (France) (1885-1970), *comptoir littéraire*, (S D).

² - لاندو، مرجع سابق، ص، ص: 411، 412.

³ - بيرو، مرجع سابق، ص: 26.

⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 91.

النقد أو حتى المشاركة، وجعلوه المتصرف الرئيسي في مستقبل البلاد، وهو ما دفعه ليعتبر نفسه فوق الأحزاب والتكتلات السياسية، ومن بينها الحزب الذي طالما ناضل من أجل استرجاع الكرسي الذي يجلس عليه السلطان نفسه⁽¹⁾.

لم تشهد الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية لقاءات كثيرة بين القصر والوطنيين، لكن بعد نزول الحلفاء بالمغرب وبداية تحرك الوطنيين الجاد، بدأ هؤلاء يولون أهمية لموقف السلطان، وبدأ التواصل حين توسط أستاذ ولي العهد الأمير الحسن؛ (محمد الفاسي) بين السلطان وأبرز قادة العمل الوطني، بلافريج، اليزيدي، وبن عبد الجليل، وكانت النتيجة لهذا التنسيق هو تعهد السلطان باتخاذ كافة السبل لمنع ملاحقة الوطنيين، رغم رفضه مساندة المطالب الوطنية علانية⁽²⁾.

وبدأت في هذا الوقت النقاشات بين السلطان وقادة الحراك الوطني حول مسألة النظام السياسي بعد الاستقلال، وقضية الملكية الدستورية، وصرح السلطان أنه من مؤيدي ديمقراطية النظام الملكي، إلا أنه كان يرى ضرورة الحذر من استخدام كلمة "الملكية الدستورية" في أي نص علي لأنها تحمل مفهوما ثوريا يرفضه رجال المخزن التقليديون، خصوصا في ظل الحاجة للوحدة بين المغاربة في المرحلة السياسية القادمة، وانطلاقا من هذه المحادثات ومن الوعد بالمساندة من قبل السلطان، أسس الوطنيون حزب الاستقلال سنة 1944، ونزولا عند رغبة السلطان نفسه لم يتحدث بيان التأسيس عن شكل النظام ونوع الملكية، "وترك حزب الاستقلال لجلالته أمر تدبير إقامة نظام ديمقراطي شبيه بنظام حكومي حسب ما تبنته دول إسلامية بالشرق، يضمن حقوق كل العناصر وكل طبقات المجتمع المغربي"⁽³⁾.

وبعد الحرب تضاعف ارتباط محمد بن يوسف بحزب الاستقلال، وطراً تغيير على مضامين خطبه، حيث صار يتحدث عن مستقبل المغرب، من دون ذكر فضل فرنسا والتتويه بدورها، وأضحت أهداف السلطان والحزب متطابقة مع بداية سنة 1951⁽⁴⁾.

¹ - بيرو، مرجع سابق، ص: 42.

² - واتريوري، مرجع سابق، ص: 91.

³ - Parti de l'istiqlal, document 1944-1946, librairie bal chambery, Paris, 1946, p,p: 131.

⁴ - واتريوري، مرجع سابق، ص: 92.

وأثناء سنوات الصراع السياسي المحتدم بين نظام الحماية وفرنسا من جهة والوطنيين المغاربة من جهة ثانية انحاز السلطان محمد بن يوسف إلى صف الحركة الوطنية، وعمل بنصائح قيادة حزب الاستقلال، وتجلى هذا فيما عرف بـ"إضراب الظهائر" والذي أدى إلى نفي السلطان بن يوسف وإبعاده، وكان لأحداث وحيثيات سنوات الأزمة وقع كبير على السلطان محمد بن يوسف، ظهرت آثارها في فترة ما بعد الاستقلال، وباعتراف الاستقاليين أنفسهم كما عبر عنها أحدهم: "كان حتميا أن تتكون لدى محمد بن يوسف نزعة استبدادية، لأننا لم نتوقف طيلة سنوات عن التردد على مسامعه أنه رجل عظيم، كما اعتاد الفرنسيون التردد أمامه وعلى مسامعه أنه الوحيد القادر على التصدي لحزب الاستقلال"⁽¹⁾.

لقد ارتبط الفصل الأخير من النضال الوطني بقضية العرش، كما ارتبطت قضية العرش بالاستقلال، وأضحى التفكير فيهما والعمل لهما شيء واحد، سواء عند الوطنيين أو بالنسبة للفرنسيين، وأضحى حل الأزمة يتمثل أساسا في عودة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه⁽²⁾، وقد أصر المغاربة على اعتبار محمد بن يوسف ممثل شرعي وناطق وحيد باسمهم⁽³⁾.

وإضافة لكل الدعم الشعبي الذي تم الحديث عنه والذي استقى منه السلطان محمد بن يوسف شرعيته وتمثيله للمغرب كسلطة غداة الاستقلال، فإن اعتباره المفاوض الرئيسي مع الفرنسيين وباقي الحراك الوطني مجرد وسيط وداعم، ساهم في هذا الأمر، وهو ما يظهر جليا في بيان (لاسيل سان كلود)⁽⁴⁾ المشترك والذي توج محادثات إيكس - ليان، والذي جاء فيه: "لقد اجتمع جلاله سلطان مراکش سيدي محمد بن يوسف، والسيد انطوان بيناي وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في شهر نوفمبر 1955"⁽⁵⁾، حيث الخطاب ينحصر بين السلطان وفرنسا.

1 - المرجع نفسه، ص: 93.

2 - غلاب، مرجع سابق، ص، ص: 713، 714.

3 - لاندو، مرجع سابق، ص: 460.

4 - القصر الذي أقام فيه السلطان محمد بن يوسف بعد عودته من منفاه بمدغشقر وسبق رجوعه إلى المغرب، وتم فيه التصريح الشهير الذي كرس استقلال المغرب.

5 - بيان لا سيل سان كلود، ملحق 09، لاندو، مرجع سابق، ص: 528.

وأكد هذا الكلام محمد بن يوسف في خطابه للعرش يوم 18 نوفمبر 1955 والذي جاء فيه "وقد جرت ونحن في ضيافة فرنسا مذكرات بيننا وبين حكومتها حول القضية المغربية في جو من الود والتفاهم وحسن الاستعداد أفضت إلى اتفاق على المبادئ العليا"⁽¹⁾.

لقد اضطلع السلطان محمد بن يوسف بمهمة تشكيل أول حكومة مغربية مستقلة تشرف على إجراءات استقلال المغرب، والتي لم تأتي نتيجة اختيار شعبي حر أو نتيجة توافق مع الوطنيين، بل نتيجة مشاورات واختيارات ممثل السلطان الشخصي، السيد الفاطمي بن سليمان⁽²⁾، كما أن إعلان الاستقلال قد منح محمد بن يوسف مرة أخرى صفة الطرف المقابل للدولة الفرنسية والممثل الوحيد للدولة وشعب المغرب، كما منحه البروتوكول المرفق لإعلان الاستقلال صلاحية إنشاء جيش وطني بمساعدة الدولة الفرنسية⁽³⁾.

لقد سلم الجميع أن المهندس الحقيقي للنصر الذي أدى إلى الاستقلال هو محمد بن يوسف الذي تخلّى عن لقبه كسلطان بعد عودته، وأضحى لقبه الملك محمد الخامس، وإن كان قد وعد بتطبيق الديمقراطية، فهذا الوضع أهله ليلعب دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة من حياة المغرب، ومنحه كثير من النفوذ والصلاحيات.

2- الوطنيون:

بدأ المغرب يعرف أوضاعاً جديدة وتطورات اجتماعية واقتصادية مع تدفق رؤوس الأموال الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية وإقامة بعض الصناعات وهجرة الآلاف من الفلاحين من البوادي هرباً من الفقر والظلم ونزع الأراضي، فتشكل حول المدن حزاماً أسوداً من أحياء الصفيح التي سكنها المهاجرون المحرومون، وكذلك انتشار التعليم والوعي إلى مناطق خارج المدن التاريخية التقليدية، فكانت هذه عوامل جديدة خلقت ظروفاً موضوعية لتحولات اجتماعية سيعرفها الشعب المغربي، وجعلت مهمة الحركة الوطنية تزداد صعوبة مع كل هذا الاتساع والتغيرات، على قدر ما جلبت من أتباع ومنخرطين⁽⁴⁾.

¹ - خطاب العرش، 18 نوفمبر 1955، ملحق 10، لاندو، مرجع سابق، ص- ص: 529-533.

² - جريدة السعادة، (26 أكتوبر 1955)، مصدر سابق.

³ - البروتوكول المرفق لإعلان الاستقلال، ملحق 11، لاندو، مرجع سابق، ص: 534، 535.

⁴ - الجراي، مرجع سابق، ص: 153. / برنار، مرجع سابق، ص: 128.

وإضافة لمشاكل وضغوط المحتل، فقد كانت هناك عقبات جمة تواجه قيادة حزب الاستقلال ميدانيا وفي مناطق عديدة من المغرب، منها المشاكل التنظيمية الداخلية التي بدأت تبرز بين مكونات الحزب، ومنها ما يتعلق بسياسة الحزب وخياراته، فمثلا في الأطلس برزت معضلة العنصر البربري وتمرده، حيث كان إدريس المحمدي، يعتبر نفسه وصيا على التنظيمات التابعة للحزب هناك، ويعرقل قرارات القيادة إذا لم تمر عبره بمدينة مكناس، وفي الدار البيضاء طرحت مشاكل من نوع آخر بسبب الانفجار السكاني الناتج عن الهجرة⁽¹⁾.

حاولت القيادة الشابة في الحزب القريبة من المناضلين الميدانيين مثل عبد الرحمن اليوسفي⁽²⁾ والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد التغلب على هاته الصعوبات، وعملت بكد للاستفادة من الجموع الهائلة، فلعبد عبد الرحمن اليوسفي دورا جبارا في غرس جذور الحزب في الأوساط العمالية بمدينة الدار البيضاء، واستفاد عن طريقه حزب الاستقلال من أكثر من مئة ألف منخرط عمالي في المدينة وحدها، وهو ما سيكون له تأثير بالغ لاحقا في الحراك النقابي وفي الأحداث السياسية، كما لعب المهدي بن بركة دورا مهما في تشكيل الخلايا وتأسيس الاتحادات الجهوية، والاهتمام بالشباب والطلبة⁽³⁾.

وابتداء من هذه الفترة توثقت العلاقة بين القيادات الشبانية في حزب الاستقلال المشرفة على العمل الميداني، عبد الرحمن اليوسفي، المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، الذي جمعه سجن لعلو رفقة المهدي بن بركة في أحداث سنة 1944، وكذا محمد البصري المناضل الثوري الذي كان يحتبئ في مراكز تحت اسم الفقيه⁽⁴⁾، وحيث لم تكن لأفراد القيادة السياسية من الجيل الأول الذين كان جلهم في إقامات

1 - جبرو، مرجع سابق، ص، ص: 155، 156.

2 - عبد الرحمن اليوسفي (1924)، صحفي ومحامي، مناضل وطني تاريخي ينحدر من مدينة طنجة، انضم للحركة الوطنية سنة 1944، وفي تلك السنة وهو في سن العشرين طرد من ثانوية مولاي يوسف بسبب نشاطه الوطني وبدأت مطاردته، فاختفى في مدينة الدار البيضاء، ونشط وسط المقاومة وفي توعية العمال والكادحين، فكان له الفضل في انفتاح حزب الاستقلال على مئات آلاف المنخرطين من البسطاء، انتقل بداية من سنة 1949 لفرنسا ليدرس الحقوق ويعود لطنجة محاميا، أحد مؤسسي حزب الاستقلال ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، سجن مرتين بعد الاستقلال وحكم عليه بالإعدام سنة 1963، وتعرض للنفي الإجباري مدة 15 سنة، وبعد العفو عنه عاد للمغرب سنة 1980، رأس حكومة سنة 1998، ينظر: فيرمورين، مرجع سابق، ص: 193.

3 - Abdelkader BEN BARKA, op-cit, p, p: 58, 62./156, 155, ص: ص: 156, 155.

4 - Abdelkader BEN BARKA, op-cit, p, p: 60, 62.

هادئة ما بين حي (ديور الجامع) وحي (الليمون) بالرباط، بالضرورة نفس النظرة للأشياء كما هو الحال للكادر السياسي المحتك بالمجتمع والطبقات الشعبية خاصة بأحياء الدار البيضاء⁽¹⁾، وهو ما سيكون سببا مباشرا في ميلاد معضلة ثنائية القيادة التقليدية والشبانية.

وجاءت بعض أحداث سنة 1947 لتؤكد وجود اختلافات داخل حزب الاستقلال، وفي اللجنة التنفيذية بين الجيل الأول من السياسيين البرجوازيين والجيل الجديد المشتغل في عمق الأحياء الشعبية وبتنظيمات الحزب بالدار البيضاء مثل: إبراهيم الروداني وأحميدو الوطني وعبد الرحمان اليوسفي، ففي يوم 07 أبريل 1947 حدثت مأساة درب الكبير ودرب العفو بالدار البيضاء نتيجة خلاف بسيط بين الأهالي وجنود سنغاليين⁽²⁾، أدى إلى وقوع مجزرة كبيرة نفذها هؤلاء الجنود تحت سمع وبصر أفراد وقيادات الجيش الفرنسي المتواطئين، أوقعت عددا مروعاً من القتلى بلغ (63) ضحية من المواطنين العزل⁽³⁾.

نتيجة هذا الحدث المروع جاء عبد الرحمن اليوسفي من الدار البيضاء لمقابلة الأمين العام المساعد اليزيدي يوم 08 أبريل 1947 يحمل معه روبرتاجا مصورا عن جرائم الاستعمار بالدار البيضاء، بهدف أن تخصص جريدة العلم صفحة للمأساة، لكن اليزيدي أفهم اليوسفي أن نشر هذه الصور من شأنه تأجيج المشاعر الشعبية ويضفي جوا متوترا على رحلة السلطان إلى طنجة التي أولتها الحركة الوطنية اهتماما بالغا، فالقيادة السياسية كانت تراهن على الرحلة وتراها خطوة في طريق التعريف بالقضية المغربية في المحافل الدولية، في حين كان المناضلين البسطاء المنغمسون في صفوف الطبقات الشعبية يرون في فضح أساليب الاستعمار والانتصار للضعفاء أولى من أي شيء آخر⁽⁴⁾.

وبدء من يوم 14 مايو 1947 تم عزل إريك لابون وجاء الجنرال ألفونس جوان كمقيم عام بالمغرب يحمل معه العداء الصريح للوطنيين، فاحتد صراع الحركة الوطنية المتحالفة مع السلطان في مواجهة الإقامة والاستعماريون وأعوانهم المحليين، وفي هذه الظرف تزايد نفوذ شباب الحزب في القيادة، حيث عاد عبد الرحيم بوعبيد من فرنسا ليشكل مع المهدي بن بركة قوة إضافية في قيادة الحركة الوطنية، وفي نفس

¹ - جبرو، مرجع سابق، ص: 155.

² - جريدة الرأي العام، عدد: 01، (16 أبريل 1947)، ص، ص: 01، 05.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p :199.

⁴ - جبرو، مرجع سابق، ص: 158.

الوقت غادر علال الفاسي المنطقة السلطانية ليستقر مؤقتا بطنجة قبل اللجوء إلى القاهرة، ويتبعه أحمد بلافريج الذي سيستقر هو أيضا مؤقتا بطنجة قبل مدريد ونيويورك⁽¹⁾.

خلال الأزمة والصراع الذي امتد من 1952 إلى 1954، وأثناء وجود جل قيادات حزب الاستقلال في المعتقلات، وجدت الجماهير الشعبية في المغرب نفسها تخوض غمار معركة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، من دون أن يوجد من يوطر نضالها ويعبر عن مطامحها بل حتى من يحرر لها المناشير السرية، في هذه الفترة انخرط جزء من قاعدة حزب الاستقلال في المقاومة، وبعد خروج قيادات الحزب الشابة غادر عبد الرحيم بوعبيد نحو فرنسا، بينما انخرط آخرون في العمل المسلح ومنهم الفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي⁽²⁾.

كانت هناك حالة من انعدام الثقة بين أعضاء القاعدة والقيادة في حزب الاستقلال، فالتجاء يدفع نحو الحل السياسي والتسوية والمفاوضات والتجاء يدفع نحو المواجهة العسكرية والعمل المسلح متمثل في قواعد الحزب، وقد رفض كثير من المناضلين منهج قيادة الحزب وتشكلت لدى البعض خيبة كبرى خاصة من أعضاء المقاومة⁽³⁾، فأعلن جزء ولاءه للسلطان والبعض أعلن تضامنه مع الثوار الجزائريين⁽⁴⁾، فلقني هذا النهج المعادي للحزب هوى لدى البعض الفاعلين في ساحة المواجهة مثل عباس المسيعدي⁽⁵⁾،

¹ - غلاب، مرجع سابق، ص: 475. / جبرو، مرجع سابق، ص: 161.

² - Mehdi BEN BARKA, *problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb*, 4 entretiens avec Ben barka, Tribune libre, recueillis par Raymond Jean, Plon, paris, 1959, p:28./ Aek BENBARKA, *op-cit*, p: 90, 91.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 234.

⁴ - عبد الرحمن اليوسفي، أحاديث في ما جرى، شذرات من سيري كما رويتها لبودركة، إعداد مبارك بودركة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2018، ج: 1، ص: 68، 69. / عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراة، جامعة قسنطينة 2008/2007، ص: 142.

⁵ - محمد ناصري الطويل (1925-1956)، المعروف باسم عباس المسيعدي، ينحدر من منطقة تدارت التابعة لوارزازات بالجنوب، انضم لحزب الاستقلال ونشط في المقاومة بالدار البيضاء إلى جانب الزرقطوني، اعتقل سنة 1953، حاول بعد خروجه من السجن التحضير لإطلاق الثورة المسلحة، لكنه أصيب بخيبة من قيادة حزب الاستقلال، اتجه إلى القاهرة حيث التقى بالأمر الخطابي، كما تأثر كثيرا بثورة الضباط الأحرار، وكانت له علاقة بالمناضلين الجزائريين الذين استفاد منهم، عاد إلى الريف لينظم العمل المسلح وسط القبائل، وليصبح له دور بارز في المنطقة، وكان من ضمن رواد العمل المسلح وجيش التحرير، وبعد الاستقلال دخل في خصومة علنية مع حزب الاستقلال، حتى صفى في جوان 1956م. DAUD –MONDJIB, *op-cit*, p:127.

ومثل عبد الكريم الخطيب الذي اختير نتيجة مجموعة ظروف وحيثيات لقيادة مشروع العمل المسلح في الشمال، والذي اكتسب صفة جيش التحرير⁽¹⁾.

أدان المناضلون الشباب عقب خروجهم من المعتقل موقف برجوازيي الحزب الذين كانوا يؤثرون المفاوضات والمطالب السياسية على الكفاح المسلح، ومنهم اليزيدي وبلافريج باستثناء الفاسي الذي كان يخطط من القاهرة بدعم من عبد الناصر وبالتنسيق مع المناضلين الجزائريين لإرسال الأسلحة للمقاتلين المغاربة، لكن من دون سلطة على الحزب، وتحمل الشباب مسؤولية تنظيم العمل المقاوم، خاصة من كان منهم يتمتع بمكانة جيدة لدى مختلف الأطراف ولديه علاقات وثيقة مثل الفقيه البصري - الذي كان منفيا خلال هاته الفترة بالمنطقة الإسبانية - وكذا المهدي بن بركة⁽²⁾.

لقد بات المناضلون الشاب يضطلعون بمهمة صعبة وهي إعادة بعث وإنعاش دور حزب الاستقلال الذي دخل في سبات منذ سنوات، كانوا على وعي تام بخطورة تخلف الحزب عن اللحظة التاريخية المهمة إذا استمر في تجاهل الحركات العميقة المسلحة، فجرى الاتصال بالمقاتلين الريفين المرتبطين بالثوار الجزائريين، فتمت عدة لقاءات مع المناضلين والمجموعات المسلحة⁽³⁾، ثم تم ربط الاتصال بجيش التحرير وأمضى المهدي بن بركة والفقيه البصري سنة 1955 ينتقلون عبر منطقة الريف في حضان الجيش الوليد، فبدلاً جهوداً مضيئة لربط الاتصال وتحقيق التنسيق، وكللت الجهود بنشوء شيء من التنسيق ونمو للثقة، وأضحت العلاقات أكثر انتظاماً وسلاسة، وحيث كانت الرسائل تمر عبر بيت المهدي بن بركة بالرباط⁽⁴⁾.

¹ - عبد الكريم الخطيب (1921-2008)، مغربي من أصول جزائرية، درس الطب بالجزائر ثم بفرنسا، حاز خلال فترة دراسته بالجزائر نيابة رئاسة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ونشط بأوروبا لصالح القضية المغربية، وترأس جمعية دار السلطان، التي عرفت به، وجعلت السلطان محمد بن يوسف يوشحه بوسام فارس، وكان الطالب المغربي الوحيد الذي حصل على ذلك، وكان أول طبيب جراح في تاريخ المغرب، كما كان له دور بارز في أوروبا في جمع المال والسلاح لصالح المقاومة المغربية حيث كان مقرباً من عبد الكبير الفاسي، وبعد انطلاق العمل المسلح بالمغرب، عين بتوجيه من علال الفاسي على رأس جيش التحرير المغربي، وبعد الاستقلال أسس رفقة أحرضان الحركة الشعبية، وكان أول رئيس للبرلمان المغربي، كما أمسك بعدة وزارات خلال مساره السياسي. أنظر: خباش حميد، الدكتور عبد الكريم الخطيب: مسار كفاح، منتدى الحوار، 2006.

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 213.

³ - LACOUTUR, op-cit, p, p: 40, 41./ DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 136.

⁴ - Aek BENBARKA, op-cit, p: 136./ LACOUTUR, op-cit, p, p: 40, 41.

أدى الدور الذي لعبه شباب حزب الاستقلال في المقاومة لربطهم العديد من العلاقات المتشعبة، وجعل نشاطهم من الحزب أهم قوة سياسية واجتماعية في المغرب، وجنبوه مصير حزب الشورى والاستقلال، حيث فتح الباب بينه وبين العمل المقاوم المسلح، فاقترب بذلك من طموحات وتطلعات الشعب، وبات القوة الرئيسية بالمغرب التي تحابه فرنسا⁽¹⁾، كما أن هذا النشاط عزز دور هؤلاء الشباب داخل الحزب، باعتبارهم أصحاب الكلمة المسموعة لدى المقاومة، وبات اليوسفي وابن بركة والبصري يمثلون تيارا له خصائصه وسيكون لذلك بالغ الأثر في المستقبل السياسي للمغرب⁽²⁾.

وبالنسبة لخيارات الحزب وسياسته وموقفه من السلطان والنظام التقليدي القائم، فقد تحدث البعض عن ضغط التيار الشبابي الراديكالي في الحزب لتأخير عودة السلطان محمد بن يوسف بهدف تشكيل مجلس تأسيسي وفرض الملكية الدستورية، ورغم أن هؤلاء لم يعارضوا أبدا فكرة المجلس التأسيسي كضمان للنظام الديمقراطي، لكن الحزب خضع في هذه الفترة لضغوط مناضلي المقاومة وجيش التحرير وضغوط جموع الشعب المغربي، وكان في مقدمة المطالبين بعودة السلطان⁽³⁾.

ولعب موقف حزب الاستقلال من المنظومة التقليدية، التي باتت في الضفة المعادية للسلطان، أيضا دورا مهما في تمسك قيادة الحزب بعودة السلطان وبشرعيته، فقد أعلن حزب الاستقلال يوم 26 أكتوبر 1955، أن اتفاقات إيكس لبيان قد أصبحت متجاوزة، وطالب بعودة السلطان محمد بن يوسف للجلوس على العرش، وقد تراجع عن موقفه بدعم المؤسسات الانتقالية وعاد لتشدده الأصلي عندما أدرك أن الحكومة الفرنسية والإقامة لا تمارسان سوى المناورة والتشويش لدعم صف الأعيان وتكريس قوة وسلطة حلفائها من العناصر التقليدية حتى في التوجه الجديد، فلم يعد هناك والحال كذلك سوى التسريع في عودة محمد بن يوسف إلى عرشه مع بقاء المؤسسات الانتقالية⁽⁴⁾.

كان موقف حزب الاستقلال هو رأس الحربة في كل الأحداث التي وقعت بين سنتي 1950 و1955، وكان على رأس المتشددين المطالبين بعودة السلطان بن يوسف كحل للقضية المغربية، وكان

¹ - برنارد، مرجع سابق، ص: 238.

² - Aek BENBARKA, op-cit, p,p: 93, 94.

³ - Stephan SMITH, Oufkir un destin Marocain, levy, Paris, 1999, p: 173.

⁴ - جريدة السعادة، (26 أكتوبر 1955)، مصدر سابق.

عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة من أهم المشاركين في اتفاقية إيكس ليبان، وقد تعجب إدغار فور من إصرار هؤلاء على عودة السلطان أولا، وخاطب بوعبيد قائلا: "أنا لا أفهمكم، خذوا استقلالكم وانتخبوا مجلسا تأسيسيا"⁽¹⁾، وكان قصده هو أن يتوجه السياسيون المغاربة لتأسيس نظام ديمقراطي، بدل التمسك بالشكل القديم والعتيق لنظام الحكم، خاصة بعد هذه المساعدة الجليلة التي قدمتها لهم فرنسا بإبعاد السلطان، فهل كان هؤلاء الشباب المثقفين ضد الديمقراطية وملكيين أكثر من الملك ؟

إن كثيرا ممن عايشوا الحدث ويعرفون بوعبيد وبن بركة وعبد الله إبراهيم، يقولون أنهم لم يكونوا تقليديين، على النقيض كانوا أقرب إلى فرنسا بفكرهم وثقافتهم من أي قائد تقليدي بورجوازي معتدل⁽²⁾. لقد كان موقف هؤلاء من السلطان مبدئي وحقيقي، فبالرجوع لبعض الكتابات اللاحقة ومنها كتابات المهدي بن بركة حيث يعبر عن مرارته من موقف حزب الاستقلال والوطنيين الداعم آنذاك لهذا التوجه ولاتفاقية إيكس ليبان، "لقد وقعنا فخ الاستعمار، وحدنا عن الهدف الرئيسي للكفاح"، ويظهر في توصيفه في مراجعاته لما حدث بالتسويات السياسية الظالمة⁽³⁾ والاستقلال المزيف، ويبرز أيضا في هذا المقتطف من خطابه يوم عودة السلطان في 18 نوفمبر 1955 : "هذا التصميم الذي أظهره الشعب المغربي في نيل آماله في الحرية والاستقلال هو وحده الذي دفع بالقضية المغربية إلى الأمام وهو وحده الذي أرغم خصومنا أن يسمعوا صوت الأمة ويستجيبوا لإرادة الشعب، فحققوا إحدى غايتنا الكبرى وهي عودة جلاله ملكنا المفدى إلى عرشه"⁽⁴⁾.

ورغم الخلاف في وجهات النظر في هذه الفترة، لكن على العموم كانت هناك علاقات جيدة بين قيادة حزب الاستقلال الشبابية وبين السلطان والأمير الحسن ومختلف التيارات بما فيها محمد أوفقي⁽⁵⁾

¹ - Paul BALTA , **le Grand Magreb, des indépendance a l'an 2000**, laphomic, paris, Alger, 1990, p: 112-114./ Aek BENBARKA, **op-cit**, p: 103.

² - Aek BENBARKA, **op-cit**, p: 91.

³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 42، 43.

⁴ - المهدي بن بركة، "الاستعمار الجديد والاستقلال المزيف"، مقال، جريدة الشعب، 06 أفريل 1963./ جبرو ، مرجع سابق، ص: 252.

⁵ - محمد أوفقي (1920-1972)، انخرط في الجيش الفرنسي وأبلى جيدا خلال الحرب العالمية الثانية، فألحق بالإقامة العامة، حيث أضحى مرافقا للمقيم العام، وعشية الاستقلال أصبح مرافقا للسلطان، ونتيجة ذلك تقرب من الأمير الحسن وأضحى يده اليمنى، ليتحول بعد سنوات إلى وزير للداخلية ثم الدفاع، ويصبح أداة الملك الحسن الثاني فيما بعد للبطش بالمعارضة، وقد لقي حتفه بعد الانقلاب الفاشل سنة 1972.

أنظر: SMITH, **op-cit**.

النافذ في الإقامة⁽¹⁾، وسهر شباب حزب الاستقلال وتنظيماته مثل (الكشافة الحسنية) طيلة أسبوع في الرباط للتنسيق بين مختلف الجهات لتنظيم استقبال السلطان، وكانوا يشرفون على تحركاته ويتابعون بدقة كل التفاصيل المتعلقة بسير موكبه، ويراقبون ويفحصون السيارات والأسقف والأزقة، وكانت هناك مليشيات وفرق للحزب تؤمن العاصمة من أجل سلامة السلطان⁽²⁾.

وفي مقابل الحشود الجديدة من الطبقات الشعبية في قاعدة حزب الاستقلال، فالبرجوازية التقليدية، التي قامت على أكتافها الحركة الوطنية عموما وحزب الاستقلال خصوصا، والأثرياء الذين كان لهم دور كبير في تمويل نشاطات الحزب والوطنيين⁽³⁾ من أمثال (الإخوة سبتي، محمد الغزاوي، اليزيدي)، والذين دفعهم التهميش الذي مارسه رأس المال الفرنسي المهيمن إلى التحالف مع الحركة الوطنية ودعمها بل الانخراط فيها، أخذت مواقفها غداة الاستقلال واسترجاع السيادة وانسحاب رجال الأعمال الفرنسيين من المغرب تتغير وتتوجه نحو الاعتدال نزولا عند أحكام وضرورات المال الذي يؤثر السلامة والهدوء⁽⁴⁾.

فكان المغرب المقبل على الاستقلال مقدم على بزوغ نجم البرجوازية التقليدية من جديد، والتي تتكون في الغالب من أثرياء مدينة فاس من التجار الذين يحسنون المضاربة في كل شيء، والذين سيستفيدون من دعم الإدارة نظير خدماتهم الجليلة التي قدموها أثناء حقبة الكفاح الوطني ومقابل بعض مواقفهم السياسية القريبة، لكن لن تكون الساحة لهؤلاء وحدهم، فسيعرف مغرب ما بعد الاستقلال ظهور عنصر اقتصادي جديد يعرف بالبرجوازية المتوسطة من تجار التجزئة الذين ينحدر جلهم من الجنوب وتحديدا من منطقة واد سوس، وهؤلاء سيشكلون طبقة مهمة في الصراع القادم وسيكون لها تأثير ملحوظ في المستقبل السياسي للمغرب، وتلعب دور الموازن ضد البرجوازية الفاسية التقليدية، وبين مختلف المعسكرات السياسية القادمة⁽⁵⁾.

¹ - فاطمة أوفقي، حداث الملك، تر: حسن عمر، ط: 3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2010، ص: 50.

² - Aek BENBARKA, op-cit, p: 111.

³ - مذكرة من علال الفاسي لأعضاء مكتب حزب الاستقلال، وثيقة منشورة، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ، مصدر سابق، ص: 155.

⁴ - واتروري، مرجع سابق، ص: 155، 156.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 190.

3- المقاومة وجيش تحرير المغرب العربي:

كانت فكرة العمل المشترك لبث عملية تحرير المغرب العربي الشغل الشاغل لرواد الحركة الوطنية في الأقطار الثلاث، وقد سعى الأمير الخطابي لوضع ميثاق التحرير والدفع بالعملية منذ سنة 1947، عبر توفير آليات عمل جيش مغربي موحد لتفجير الصراع في الوقت المناسب، وكانت الفكرة تتمر في كل جزء من الأقطار عبر حراكه الوطني⁽¹⁾.

بدأت أوضاع المغرب المشحونة منذ سنة 1950 تؤثر في تطور الأحداث، وشيئا فشيئا أخذت الحوادث المسلحة تظهر للوجود، ويمكن اعتبار معركة آيت سعيد بتادلة فاتحة المواجهة، والتي نشبت بين جموع الفلاحين القبليين والمعمرين، حيث استخدم السكان السلاح ورد الجيش الفرنسي بعنف وطوق المنطقة واستشهد العديد، ثم جاء تمرد أحمد الحنصالي بناحية أفورار بتادلة ردا على إهانات الإدارة الفرنسية وتعسفها في حق المواطنين، فقد قام يوم 09 مايو 1951 بغنم بندقية وبضع رصاصات من أحد المخازنية، وتمركز بجبال المنطقة ليمارس عمليات قنص في حق المعمرين، فجندت الإقامة آلاف الجنود لتصفيته وهو ما تم بعد انتشار حالة من الرعب في صفوف الفرنسيين خشية عموم الظاهرة⁽²⁾.

فلم تكن المقاومة المسلحة وليدة عزل السلطان، بل كان لها زمن من الوجود، فكثير من الخلايا التي كان ظاهرها رياضي وثقافي واجتماعي أخذت في التحول لخلايا مقاومة، لكنها بقيت منفصلة وتعمل بشكل انفرادي وسري واجتهادي، وبعيدة عن تسيير وتوجيه قيادة حزب الاستقلال، فقد بادر كثير من المناضلين لتأسيس خلايا مسلحة شرعت في العمل المباشر، وأخذت على عاتقها تسليح نفسها والقيام بعمليات ضد المعمرين الفرنسيين والمتعاونين معهم، فقد جاءت المقاومة كرد فعل عفوي وطبيعي من الشعب⁽³⁾.

غير أن تلك الأعمال بقيت يتيمة، بل إنها أحيانا ووجهت بالتنديد من قبل قادة حزب الاستقلال التقليديين فلم يكن موقف الحزب بداية واضحا، وكثيرا ما أسست لجان تأديبية تهتم بمتابعة

¹ - Zaki M'BAREK, "Resistance et armée de libération marocaine," Al-assas, N°: 08, (27 janvier 1977), p- p : 6- 14.

² - غلاب، مرجع سابق، ص: 516.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p- p : 336 -338.

المناضلين الذين يشتهر أن لهم نشاطات فدائية، وسيكون لهذه المرحلة دور مهم في الحقد الذي نشأ بين القادة السياسيين وزعماء المقاومة⁽¹⁾.

لقد وقع حزب الاستقلال ضحية شعبيته وقوته، وبقي رهين كونه حزبا قادرا على إزعاج الحماية من دون المرور للعمل على الإطاحة بها، لقد افتقد زعماء الحزب الجرأة للانتقال إلى العمل المسلح، واقتصروا على التنديد بالقمع، وبعد سنة 1953 بدأت المقاومة تفرض تغيرا في الواقع الميداني السياسي وفي تكتيكات العمل⁽²⁾.

فيما يذهب البعض لنفي أي علاقة لحزب الاستقلال بالعمل المسلح وجيش التحرير، لا من حيث التنظير ولا من حيث التحضير، بل يستندون إلى موقف الحزب الرسمي المسجل الذي يزدري العمليات المسلحة ويصنفها في خانة العنف والإرهاب، ويستدلون بموقف القيادة التقليدية التي كانت تعول على المفاوضات مثل ما يورده كثير من أعضاء جيش التحرير في شهاداتهم كعبد الله الصنهاجي الذي يتحدث عن مرافقته لعلال الفاسي في هاته الفترة المشتعلة إلى الشمال وإحجامة عن الحديث عما يحدث أو حتى عن السؤال عن أحوال المجاهدين هناك⁽³⁾.

ويروي الهاشمي الطود⁽⁴⁾ أنهم عندما قرروا خوض الكفاح المسلح سنة 1952 ذهب رفقة عبد الحميد الوجدي وحمادي العزيز الريفي لعلال الفاسي⁽⁵⁾، ولما أخبروه بنيتهم إطلاق الكفاح المسلح عبر

¹ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 95.

² - واتربوري، مرجع سابق، ص: 94.

³ - نقلا عن. DIOURI, op-cit, p: 130.

⁴ - الهاشمي الطود، (1930-2016)، مقاوم مغربي من مساعدي الأمير عبد الكريم الخطابي، من مدينة القصر الكبير، تدرب في العراق وشارك في حرب فلسطين سنة 1948، أحد مؤسسي جيش تحرير المغرب العربي، ساهم في تدريب مناضلي دول المغرب، حارب في صفوف الثورة الجزائرية وانتمى للولاية الثالثة، جرح سنة 1955 وتم أسره وبقي معتقلا حتى سنة 1962، حيث أطلق سراحه، لينتقل إلى المغرب، ويدخل في خصومة مع حزب الاستقلال المغربي وينحاز للقصر، وينخرط في القوات المسلحة الملكية حتى تقاعد منها سنة 1995. أنظر: **مذكرات المجاهد والدبلوماسي رابح محشود**، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ج: 01، ص، ص: 35، 36.

⁵ - عبد الحميد الوجدي، وحماد العزيز الريفي، مناضلان مغربيان في لجنة تحرير المغرب العربي، أرسلهم الخطابي للتدريب في العراق، وبعد عودتهم للقاهرة، كلفهم رفقة مناضلين جزائريين ومغاربة بالإعداد للعمل المسلح في شمال المغرب، وتدريب مناضلي دول المغرب على السلاح. أنظر: محمد حمادي العزيز الريفي، **جيوش تحرير المغرب العربي، هكذا كانت قصة البداية**، 2004.

دول المغرب العربي، قال لهم: "الحزب تحت تصرفكم"، ويضيف: "وفي يوم 18 نوفمبر 1952 الذي صادف عيد العرش، وهي ذكرى كانت لجنة المغرب العربي تحتفل بها، استطعنا أن نعرف من القيادات الجزائرية والتونسية أن حزب الاستقلال المغربي لن يشاركنا في العمل المسلح عكس ما كان وعد به علال الفاسي، وهو ما يعني أن الأخير لم يكن يملك القرار داخل الحزب"⁽¹⁾.

لكن رغم كل تلك الشهادات، ورغم تأكيد وجود معارضة من القيادة التقليدية لحزب الاستقلال للعنف ولاستخدام السلاح⁽²⁾، وتفضيلها الأسلوب السياسي، فقد كانت هناك رغبة حقيقية ودعم من علال الفاسي للعمل المقاوم تجلّى في دعوته القيادة التقليدية، "عدم عرقلة أعمال الذين يضحون بأنفسهم في سبيل الوطن"⁽³⁾، وكان هناك دور لشباب الحزب مثل الصنهاجي، البصري، اليوسفي، عبد الكبير الفاسي⁽⁴⁾، وغيرهم في إطلاق عملية المقاومة⁽⁵⁾، كما ذكر بن بركة لاحقا "المقاومة نبعت من قاعدة حزب الاستقلال، ومن خلايا الدار البيضاء، الرباط، مراكش ووجدة"⁽⁶⁾.

فبدايات التفكير في إنشاء تنظيم عسكري والقيام بأعمال مسلحة جاءت مباشرة عقب مجزرة الدار البيضاء سنة 1947، حيث تفشى شعور بعدم جدوى العمل السياسي وضرورة النزوع نحو

¹ - الهاشمي الطود، حوار جريدة المساء الأسبوعي، 02 أبريل 2012.

² - ويؤكد هذا التوجه الصحفي الفرنسي بول بالطا (Paul BALTA) (1929-2019)، الذي عمل طويلا مراسلا لجريدة (لموند) الفرنسية بالجزائر، وكان صديقا مقربا من الرئيس هواري بومدين، في كتابه "المغرب الكبير" حيث ينقل أنه سمع من بومدين أن القيادة السياسية المغربية خشيت أن تكنس في هرج حرب شاملة من طرف عناصر جيش التحرير المغربي، وقلقت من بروز وسيطرة عناصر ذات نزعة راديكالية في حزب الاستقلال. أنظر: BALTA, op-cit, p: 22. للتعريف بالصحفي بوب بالطا، أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، (31 جانفي 2019).

³ - رسالة من علال الفاسي لأحمد بلافريج، وثيقة منشورة، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ، مصدر سابق، ص: 151.

⁴ - عبد الكبير الفاسي، ابن عم علال الفاسي، عضو حزب الاستقلال، وأحد مؤسسي جيش التحرير المغربي، كان من جماعة حركة التحرير المغاربية بالقاهرة، وأحد أبرز الناشطين في أوروبا وإسبانيا في دعم العمل المسلح، كان على تواصل دائم وتنسيق محكم مع بن بلة. أنظر: حسن العرائشي، انطلاق المقاومة المغربية وتطورها، مطبعة الرسالة، الرباط، 1982، ص- ص: 121-129.

⁵ - الجابري، مواقف، مرجع سابق، ص: 15. / واطروري، مرجع سابق، ص: 273.

⁶ - Mehdi BENBARKA, problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb, op-cit, p: 30.

استخدام السلاح⁽¹⁾، فتحولت إحدى اللجان التي أنشأها حزب الاستقلال لتشرف على تزيين المدن بالرايات في المناسبات إلى اقتناء السلاح والعمل العسكري، متأثرة بأجواء الحزن على الضحايا، وقد تشكلت هذه الخلية تحت قيادة المناضل محمد الزرقطوني، ووضعت قانونا خاصا بها ونزعت نحو السرية، واستمدت شيئا من التشجيع من كلام بعض قادة حزب الاستقلال مثل عمر بن عبد الجليل، ثم جاءت نكبة فلسطين لتزيد في حنق وغضب المناضلين وتدفعهم نحو هذا الاتجاه، وقد بدأت هذه الخلية في تنفيذ أولى عملياتها سنة 1951، حيث نسفت ثلاثة منازل لبعض العملاء المتواطئين مع الاستعمار⁽²⁾.

وهناك رواية مختلفة لتشكيل أولى خلايا المقاومة، يوردها المقاوم (عبد الله الصنهاجي)⁽³⁾، فقد قامت قيادة حزب الاستقلال بتكليف المناضل محمد الزرقطوني بالتحقيق في بعض الأعمال المسلحة، فشرع في تتبع فروع المنظمة المسماة (المنظمة السرية)، وفي خضم البحث تعرف على المسؤول الأول عن المنظمة وهو المناضل الصنهاجي الذي كان يختفي بمدينة الدار البيضاء، فكان ميلاد العمل المسلح في قلب خلايا حزب الاستقلال، عندما نجح بعض المناضلين البسطاء في إقناع القيادي الزرقطوني بأهمية وجود (المنظمة السرية) فأصبح هو قائدها حتى من دون الرجوع للقيادة العليا⁽⁴⁾.

وهناك من يقول أن المقاومة تأسست بفضل مجموعة من شباب الجنوب، اعتقلهم الكلاوي باشا مراکش، نتيجة أعمالهم الوطنية وقام بنفيهم إلى الدار البيضاء وآخرون هاجروا إلى المدينة، وهم: محمد

¹ - آيت إيدر، مصدر سابق، ص: 65.

² - غلاب، مرجع سابق، ص - ص: 597 - 599.

³ - عبد الرحمان بن عبد الله الصنهاجي (1918 - 1985)، من عائلة وطنية بإقليم طاطا، عمل في المناجم وقاد العمال في مواجهة تعسف الإدارة فسجن سنة 1937، ثم انتقل إلى مدينة الدار البيضاء، لينخرط في حزب الاستقلال، كان له الفضل رفقة الزرقطوني في تأسيس أولى خلايا المقاومة حيث كان ينشط تحت اسم عبد الرحمن البيضاوي، وبعد انكشاف أمرهم واستشهاد الزرقطوني، حكم عليه بالإعدام غيابيا، فانتقل إلى المنطقة الشمالية فكان في طليعة مؤسسي جيش التحرير، وكان له دور بارز في العمل المسلح في إقليم الناظور، بعد الاستقلال عين كأول عامل على إقليم الناظور، وساهم في إدماج عناصر جيش التحرير في الجيش الملكي، كان من مؤسسي الحركة الشعبية ثم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تعرض لبعض المضايقات فانتقل إلى الجزائر، ثم عاد من جديد للمغرب ليؤسس حزب العمل ويواصل نضاله، حتى وفاته في حادث مرور سنة 1985، ويدفن في مقبرة الشهداء. أنظر: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، مطابع سلا، ج: 25، ملحق: 02، ص: 177، 178.

⁴ - عبد الله الصنهاجي، مذكراتي في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير 1947 - 1956، مطبعة فضالة، 1987، ص - ص: 99 - 102.

البصري، عمر البيضاوي، بوشعيب الدكالي، الفقيه الفجيجي، عبد السلام الجبلي، بوشعيب البيضاوي، محمد بن سعيد آيت يدر، فشكّلوا نواة المقاومة، رفقة عناصر أخرى مثل: التهامي النعمان، سليمان العرايشي، والحسن العرايشي، إضافة طبعاً إلى محمد الزرقطوني، وبعد بعض العمليات الفدائية السرية المرتجلة، وعقب استشهاد الزرقطوني وانكشاف التنظيم، انتقل البقية إلى المنطقة الإسبانية، حيث كان عبد الرحمن اليوسفي ينسق ويشرف على العمل⁽¹⁾، وعلال الفاسي يقوم بدور الوساطة بين الحزب والمقاومين، وبين سنتي 1953 و1955 سيطرت المقاومة على المشهد وفرضت منطقتها عبر الرعب الذي زرعه وسط الفرنسيين وأعوأهم⁽²⁾.

ومن جانب آخر كان هناك سعي حثيث في القاهرة لبعث العمل المسلح بين مناضلي الحركات الوطنية الجزائرية والمغربية، حيث كان متواجداً بن بلة وخيضر وعلال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، بتحفيز ودعم مصري⁽³⁾، فعقد لقاء بين القيادات المذكورة والجانب المصري يوم 11 يناير 1955 بالقاهرة، اتفق فيه على تنسيق العمل وعلى الكفاح المسلح وعلى طرق التمويل بشحنات الأسلحة⁽⁴⁾. وفي المنطقة الشمالية بالمغرب كانت هناك مجموعة معتبرة من شباب المقاومة الفارين من المنطقة السلطانية، يتطلعون لإطلاق الكفاح المسلح بأي شكل عنوة عن قيادة العمل السياسي، التحقت بهم عناصر استقطبها الأمير الخطابي وابتعثها لتتلقى تكويناً عسكرياً في العراق وسوريا ومصر، فشكّلت منهم النواة الأولى لجيش التحرير، وأنشأت معاقلاً وإيواء وتدريب في مدينتي تطوان والناظور، لتخريج الإطارات العسكرية، أشهرها (جنان الرهوني)⁽⁵⁾، تحت إشراف الضابط الجزائري نذير بوزار، الذي عاد من القاهرة لهذا الغرض، والتي كونت عشرات المناضلين على استعمال السلاح وعلى حرب العصابات⁽⁶⁾.

1 - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 65، 67. / جبرو، مرجع سابق، ص: 216، 217. / آيت إيدر، مصدر سابق، ص - ص: 73-75. / Aek BENBARKA, op-cit, p: 98.

2 - واترپوري، مرجع سابق، ص: 95، 96.

3 - وهو ما يؤكد الحسن الثاني نفسه: "المصريون دخلوا على الخط في فترة نفينا، ومولوا جيش التحرير، فقد كان الملحق العسكري المصري في إسبانيا نشيط"، أنظر: HASSAN II, op-cit, p: 55.

4 - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط: 02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص: 73.

5 - آيت إيدر، مصدر سابق، ص: 75-79. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 69، 70.

6 - نذير بوزار، المدعو عبد القادر، جزائري من منطقة مليانة، ضابط سابق بالجيش الفرنسي، وموظف بإدارة الإقامة بالمغرب، فر إلى القاهرة سنة 1953، التحق بحركة التحرر المغاربية، وعين بدعم من علال الفاسي رفقة الخطيب على رأس جيش التحرير المغربي، وكان له دور في تنظيم

كان الهدف هو إطلاق الثورة في الجبال المغربية بموازاة الثورة الجزائرية بداية من الفاتح أكتوبر 1955، فشكلت لجنة تنسيق لتشرف على توجيه جيش تحرير المغرب العربي ضمت: عبد الله الصنهاجي، عباس المسيعدي، محمد بوضياف والعربي بن مهيدي⁽¹⁾، وتكفل بعملية التنسيق مع القاهرة والخارج كل من عبد الكبير الفاسي واليوسفي والمهدي بن عبود، وزار علال الفاسي المنطقة ليضمن تنسيق وتعاون المندوب الإسباني رفايل كارسيا فالينو (Valino Raphael Garcia)، كما حفز أعضاء الجيش في مواجهة خذلان القيادة السياسية التاريخية لحزب الاستقلال⁽²⁾، وتم توفير السلاح من مصر فوصلت أول دفعة على متن اليخت (دينا)⁽³⁾ إلى الناظور تحت قيادة نذير بوزار⁽⁴⁾، وقد كان في استقبالها على الشاطئ كل من محمد بوضياف والسعيد بونعيلات⁽⁵⁾.

وعقد في ربيع 1955 بتطوان اجتماع مهم بين عدد من الأفراد بعضهم استقلاليون وبعضهم حياديون، هم: علال الفاسي، حسن صفي الدين، عبد اللطيف بن جلول، عبد الرحمن اليوسفي، سليمان العرايشي، الحسين برادة، عبد الكبير الفاسي، عبد الكريم الخطيب، سعد ولد الحاج عبد الله، السعيد بونعيلات، محمد المكناسي، الناصري الطويل، أحمد الدغمومي، أحمد شنطر، الغالي العراقي، بالحاج القايي، عبد العزيز الماسي، المدني الأعور، عبد الله الصنهاجي، محمد بن موسى، بوشعيب الدكالي،

وتدريب المقاومين المغاربة، وأشرف على نقل أول شحنة سلاح لثوار دول المغرب. أنظر: نذير بوزار، التاريخ الحقيقي لجيش التحرير الوطني المغربي 1955-1956، تر: وتحقيق: عبد الرحيم الوردغي، دار أبي رقرق، الرباط، 2008.

¹ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 461.

² - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 67./بوزار، مصدر سابق، ص: 32./العرايشي، مصدر سابق، ص: 127، 128.

³ - سفينة سياحية ملكة للأميرة المصرية دينا، زوجة الملك الأردني الحسين، قادها الربان اليوغسلافي (ميلان باتشيش)، استخدمها المناضلون الجزائريون والمغاربة لنقل أول حمولة سلاح، تحت إشراف نذير بوزار وهواري بومدين. اليوسفي، مصدر سابق، ص: 73.

⁴ - بوزار، مصدر سابق، ص: 27./الديب، مصدر سابق، ص: 80-86.

⁵ - محمد أوحامد أجار (1920-2017)، المعروف باسم السعيد بونعيلات، من الرعيل الأول للوطنية والمقاومة، ينحدر من قبيلة أمانوز بمنطقة تافروات بإقليم سوس، انتقل إلى الدار البيضاء صغيراً، انضم في بداية الأربعينات إلى الحركة الوطنية وشارك في أبرز نشاطاتها وأحداثها، كان من مؤسسي حزب الاستقلال، ومن الرواد الأوائل الذين أطلقوا المقاومة، انتقل إلى الشمال بعد عملية السوق المركزي، ليكون في طليعة القيادة التي حضرت لإطلاق جيش التحرير، بعد الاستقلال انخرط في الحركة التقدمية، وكان من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كان أحد أبرز المتهمين في مؤامرة جويلية 1963، لينتقل إلى الجزائر في منفى إجباري، ويصبح كأحد قادة المعارضة اليسارية في الخارج، وقد حكم عليه خلال هذه الفترة ثلاث مرات بحكم الإعدام، حتى تم اختطافه من قبل النظام المغربي سنة 1970 من إسبانيا وقدم للمحاكمة في المغرب، ليخرج بعفو ملكي بعد انقلاب سنة 1972. أنظر: محمد لومة، السعيد بونعيلات، مكافح مغربي يتذكر، سلسلة منتدى الأمة للدراسات، 2013.

محمد البصري، عبد السلام الجبلي، محمد بنسعيد، فهؤلاء سيمثلون القيادة العليا للعمل العسكري، وسيعرفون لاحقا بالمجلس الوطني للمقاومة⁽¹⁾.

وأعلن عن تأسيس جيش التحرير في أواخر سنة 1955، وأوكلت مهمة قيادته والتنسيق بين أفرادهِ وبين الخارج، إلى الطبيب عبد الكريم الخطيب الذي كان يقيم في فرنسا وينتقل عبرها وإسبانيا ليجمع المال ويدبر السلاح، فكلفه علال الفاسي بقيادة الجيش وأذيع البيان الأول من القاهرة يوم: 13 أكتوبر 1955، وجاءت انطلاقة الكفاح المسلح في شكل عمليات ضد المصالح الاستعمارية في الريف والأطلس المتوسط، بتازا وتيزي وسلي، بوزنياد، إيموزار مرموشة، بركبة، وأعلنت الإقامة أن الحركة المسلحة التي شهدتها المغرب من تدبير لجنة تحرير المغرب العربي⁽²⁾، فانطلاقة جيش التحرير كانت بجهد ومساهمة من عناصر مستقلة مرتبطة بلجنة تحرير المغرب العربي وكذلك بعناصر استقلالية متمردة على نهج الحزب. وعلى النقيض من حزب الاستقلال كانت العلاقة بين جيش التحرير والسلطان بن يوسف جيدة، وولاء كثير من قادة الجيش كان للسلطان، وأيضا كان موقفهم من الثورة الجزائرية، حيث كان جزء مهم منهم ينادي بعدم وقف العمل المسلح حتى حصول الجزائر على استقلالها، ولهذا السبب رفض مسلحو جيش التحرير وضع السلاح بعد عودة السلطان، واستمرت العمليات المسلحة لأشهر عديدة⁽³⁾.

4- النقابات والنشاط العمالي:

منذ سنة 1936، سنة وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، تم الاعتراف للمغاربة بحق ممارسة العمل النقابي، وفي نهاية 1936 وبداية سنة 1937 فتحت في المغرب فروعاً للنقابات الفرنسية المركزية من قبل المناضلين الشيوعيين، والذين قبلوا بدخول المغاربة في التنظيمات المخصصة للأوروبيين، وبدأت نتائج ذلك تلمس في الميدان، حيث بدأت الإضرابات تنظم من قبل العمال المغاربة، لكن سقوط الجبهة الشعبية واندلاع الحرب العالمية الثانية أدى لحظر العمل النقابي في المغرب من جديد⁽⁴⁾.

¹ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 461.

² - غلاب، مرجع سابق، ص: 676. / بوزار، مصدر سابق: ص، ص: 27، 28. / أنظر: بيان جيش تحرير المغرب العربي، في (رسائل تشهد على التاريخ)، مصدر سابق، ص- ص: 239- 241.

³ - DAOUD -MONDJIB, op-cit, p:127.

⁴ -Ibid, p: 83.

لقد أدت التغييرات السياسية والاقتصادية التي ألمت بالمغرب طيلة عقود إلى تكديس آلاف العمال في مدينة الدار البيضاء وبعض المدن الكبرى، وكان لقيادات حزب الاستقلال الشابة مثل اليوسفي وعبد الله إبراهيم وبن بركة دور في تجنيد عشرات الآلاف من هؤلاء، وبنهاية 1952 كان الحزب يتوفر على قوة ضاربة في قاعدته، عمادها جموع العمال الكادحين بالمدن، ليظهر دورها وتأثيرها في الأحداث السياسية التي شهدتها المغرب في تلك الفترة، وتشارك بقوة في الإضرابات والمظاهرات⁽¹⁾.

وبدأ بعض المناضلين من صفوف حزب الاستقلال يركزون على النشاط العمالي، ويبدلون كثير من الجهد والوقت لتنظيم صفوف العمال، وفي سبتمبر 1954 قام كل من المحجوب بن الصديق⁽²⁾ والطيب بن بوعزة⁽³⁾ بعد إطلاق سراحهما بتأسيس نقابة مغربية مستقلة، حيث بادرا بتأسيس لجنة تنظيمية لتطوير العمل النقابي الحر بالمغرب حتى من دون الحصول على إذن رسمي، وفي 20 مارس 1955 أعلن عن تأسيس (الاتحاد المغربي للشغل) وبعد ستة أشهر اعترفت سلطات الحماية به⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من وحدة الهدف والاشتراك في المسار النضالي فقد كان الاتحاد المغربي للشغل يمثل تيارا جديدا داخل حزب الاستقلال، تزعمه مناضلون لم يكونوا على وفاق كبير مع شيوخ الحزب من القيادة التقليدية، التي لم يسبق لها أبدا أن أولت أهمية لمشاكل العمال ولا عولت عليهم في النضال⁽⁵⁾.

1 - جبرو، مرجع سابق، ص: 230.

2 - المحجوب بن الصديق (1920-2010)، الزعيم التاريخي للاتحاد المغربي للشغل، منذ تأسيسه سنة 1955 وحتى وفاته سنة 2010. أنظر: العربي الصقلي وآخرون، مذكرات من التراث المغربي، نورد أوجانيزاسيون، الرباط، 1986، ج: 6، ص: 222.

3 - الطيب بن بوعزة (1923-2015)، ولد ودرس الابتدائية ببركان، ثم بثانوية مولاي يوسف بالرباط، عمل في البريد ثم في مكتب محام بوجدة، ثم التحق بإدارة مناجم الفحم بجرادة، التحق سنة 1944 بالحركة الوطنية وساهم في الأحداث التي صاحبت بيان الاستقلال، وقام سنة 1946 بتأسيس أول فرع نقابي بمناجم جرادة، انضم سنة 1947 للحزب الشيوعي المغربي، لكن عاد سنة 1948 من جديد لحزب الاستقلال وأصبح الكاتب العام لفيدرالية عمال المناجم في المغرب، أعتقل سنة 1948، وبعد إطلاق سراحه نفى من المنطقة فانتقل إلى الدار البيضاء، رسخ خلال سنوات 1950-1952 رفقة نقابيين آخرين مثل محمد التباري وصالح المسكيني والمحجوب بن الصديق أسس العمل النقابي ضمن الاتحاد العام للنقابات المتحدة، أعتقل سنة 1952 عقب انتفاضة مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد، وأطلق سراحه في سبتمبر 1954، أسس في 05 يناير 1955 لجنة تنظيم من أجل إرساء وتطوير حركة نقابية حرة بالمغرب، لينتخب في 20 مارس 1955 كاتباً عاما للاتحاد الشغل المغربي، ثم تنازل عن الكتابة العامة لصالح المحجوب بن الصديق تحت ضغط قيادة حزب الاستقلال، وبقي نائبا له حتى سنة 1959، حيث التحق بالسلك الدبلوماسي، وعين سفيرا في يوغسلافيا ثم في الدول الأسكندنافية ثم بعض الدول الإفريقية. أنظر: الطيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، تقديم: محمد اليازغي، ترجمة: عبد الله رشد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1992.

4 - واتروري، مرجع سابق، ص: 97.

5 - المرجع نفسه، ص: 97.

5- القوى التقليدية:

مثلت نهاية باشا مراكش التهامي الكلاوي نهاية الهيكل التقليدي من القياد والباشاوات، والذين كانوا يشكلون القاعدة التي استند إليها نظام الحماية لإخضاع القبائل وتسيير شؤون المغرب، فكانوا يتمتعون جراء ذلك بصلاحيات واسعة تصل حد ممارسة الاعتقال والسجن والعقاب، كما كان الكلاوي يفعل مع الوطنيين في مراكش⁽¹⁾.

لقد كان تحريك القواد والباشاوات هو الرصاصة الأخيرة التي استخدمتها فرنسا للقضاء على الحراك الوطني المغربي، والذي بلغ ذروته في أحداث 1953 لعزل السلطان حين نشط عبد الحفي الكتاني والتهامي الكلاوي في قيادة المئات منهم والآلاف من الأتباع لحصار الرباط، والضغط على الحكومة الفرنسية، لكن تسارع الأحداث ونجاح الوطنيين والمقاومة في فرض واقع آخر انتهى بعودة السلطان ضرب جهود الكلاوي وحلفائه في مقتل، وأنهى أي دور سياسي لهم في مستقبل المغرب.

فيذكر نجل الكلاوي عبد الصادق أن والده شعر في مؤتمر إكس لبيان أن الفرنسيين قد تخلوا عنه، وأحس بأزمة نفسية حادة لم يعد للحكم معها طعم عنده، ولم يعد يقوى على القيام بوظيفته كباشا، وبالأخص فيما يتعلق بقضية الأمن الذي صار يتركه للفرنسيين، رغم أنه كان يصر من قبل على ممارسته بنفسه، وتبعاً لهذا التحول وفقدان شهية الحكم لم يعد يرغب أن تطلعه الإقامة العامة على كل شيء، ولهذا لم يعلم بذهاب ابن عرفة في الفاتح من أكتوبر إلا من الصحف⁽²⁾.

يضاف إلى ذلك أنه كان تحت تأثير مرض السرطان، لكن كان للهزيمة النفسية الأثر البالغ عليه بعد قيامه برحلة إلى فندق هنري الرابع مقر إقامة السلطان بفرنسا، وما تعرض له من إهانة هناك، حيث أجبر على الانتظار لأول مرة في حياته، وتحت مراقبة الصحافة والمصورون زحف على يديه ورأسه منكس وقبل ثوب وقدمي السلطان محمد بن يوسف، وطلب العفو والمغفرة فأجابه السلطان "لا تحدثني عن الماضي، ، ، المهم الآن هو المستقبل"⁽³⁾.

1 - جبرو، مرجع سابق، ص، ص : 216، 217. / غلاب، مرجع سابق، ص: 745.

2 - غلاب مرجع سابق، ص، ص: 742، 743.

3 - لاندو، مرجع سابق، ص: 486.

لكن الهيكل التقليدي لم يقف كله في المعسكر المعادي للسلطان محمد بن يوسف، فقد بقي كما سبق ذكره عددا منهم وفيما للسلطان، منهم: القايد الأمازيغي المحجوب أحرسان ومبارك البكاي والفاطمي بن سليمان وبضعة عشرات ممن القياد⁽¹⁾.

تشكل مناخ جديد كلية فطالت هذه الطبقة مجموعة من الأعمال الانتقامية ردا على مواقفهم السابقة، ومن تلك الأعمال التي توضح بشكل كبير العلاقة التي تكرست بين الجهاز التقليدي والسلطان نفسه، ما حدث في بداية سنة 1956، فبمناسبة عيد الفطر حضر مجموعة من الأعيان والقياد لتهنئة السلطان بالمناسبة، وقد استشاروا مدير داخلية الإقامة (الكولونيل ميريك) والذي استشار المكلف بتشكيل الحكومة الفاطمي بن سليمان، ولما وصل هؤلاء الأعيان لقصر المشور بالرباط وجدوا أنفسهم وسط حشود غاضبة، فتم قتل اثنين منهم وإصابة البعض بجراح خطيرة، وجاء رد السلطان صادما عندما قال: "إن هؤلاء القياد لم يكونوا مدعويين للقصر وأنه غير قادر على منع الأعمال الانتقامية"⁽²⁾.

وكان السلطان قبيل عودته قد أقال أعضاء المخزن ومنعهم من حضور مراسيم الاحتفال بعودته، وبالنسبة للقياد والباشاوات فقد عزل منهم أول الأمر عشرون من مجموع أربعمئة تورطوا في أحداث أوت 1955، ثم أتبعهم بثلاثين، وإن كان العدد المعزول قليلا، لكن البقية وجدت نفسها محرومة من كل سلطة نتيجة حملة الكراهية والبغض التي كان يديرها إزاءها سكان المدن والبوادي، مما أدى إلى تنحي الكثيرين، وإلى نشوء فراغ إداري واسع على المستوى المحلي، ومن جهته بات جهاز المراقبة الفرنسية يمسك بسلطة الاسمية فقط وانتقلت السلطة الفعلية لأفراد محليين من المقاومة وحزب الاستقلال، والذين كانوا أيضا عاجزين عم ممارسة الحكم رغم الدعم الشعبي نتيجة غياب الأطر والوسائل التقنية⁽³⁾.

كان تصدع الهيكل التقليدي دليلا على الانتصار السياسي الذي أحرزه الوطنيون، وأحد أبرز علامات تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة، نظرا لكونه صفة ملازمة للعهد السابق، ومهد لتشكيل هيكل جديد وظهور وزراء وموظفين ينتسبون للمغرب الجديد، ويجوزون ثقة الشعب⁽⁴⁾، ولم يمنع هذا من

1 - برنارد، مرجع سابق، ص: 232.

2 - المرجع نفسه، ص: 416، 417.

3 - نفسه، ص: 418، 419.

4 - نفسه، ص: 419.

أن يصبح بعض الأعيان التقليديين مسؤولين ومن الشخصيات الرسمية بعد الاستقلال، مثل: (الحسن اليوسي)⁽¹⁾ أول وزير داخلية في عهد المغرب المستقل، و(عدي ويهي)⁽²⁾ أول عامل على إقليم تافيلالت، لكن هاتين الحالتين استثنائيتين، لأن معظم الأعيان فقدوا كل نفوذهم⁽³⁾.

وجد المغرب نفسه سنة 1956 خاضعا لإرث مزدوج، البنيات والتيارات التقليدية التاريخية، ومخلفات الحماية مجسدة في التغييرات التي وقعت والتنظيمات التي طرأت، في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسيكون ما بعد 1956 مبنيا على التوفيق بين الإرثين، وسيكون جانب كبير من تفاصيل بداية تشكل واقع المغرب الجديد منطلقا من هذا التناقض وهذا الازدواجية.

إن تاريخ استرجاع السيادة وظهور المغرب المستقل كدولة ذات كيان، يمثل لحظة فارقة وخطا بارزا بين مرحلتين متباينتين، وبين واقعين سياسيين مختلفين، لكن سيكون لكل القوى التي تواجدت في مرحلة ما قبل الاستقلال وسجلت حضورها في معركة استرجاع السيادة أثرا كبيرا في رسم معالم ما بعد الاستقلال، لذا تعتبر مرحلة ما قبل 1956 بشكل ما تمهيدا وقاعدة لما سيكون بعد ذلك.

ما يمكن أن يميز مرحلة ما قبل الاستقلال في المغرب هو أنها كانت خاضعة بشكل كبير للمعطيات الداخلية، وحكرا على ثنائية المغرب والمحتل، وكانت بعيدة نسبيا عن التأثيرات الأخرى من المحيط والجوار ومن شتى القوى، لكن مثلت لحظة الاستقلال في نفس الوقت تخلصا من قيد الاحتلال وكذا من كثير من القيود الداخلية التاريخية في شتى المجالات.

إن الصدمة التي شكلها الوقوع تحت نير الاحتلال هي التي دفعت لتشكيل الوعي، ولقيام الحس الوطني ورفض التبعية وللمقاومة، لكن الأمر لم ينتهي بطرد المحتل واسترجاع السيادة، بل استمر تأثيره لما بعد الاستقلال، وسيدفع كثيرين للتفكير في منظومة سياسية واجتماعية تكون حصنا دائما في وجه الضعف والهزيمة والاحتلال، وهذا سيفتح بابا كبيرا للتدافع القادم بين الإيديولوجيات والسياسات.

¹ - الحسن اليوسي (1903 - 1970)، زعيم أمازيغي محلي، وأحد القواد الذين ساندوا محمد بن يوسف سنة 1953، أول وزير داخلية في تاريخ المغرب المستقل، ينظر: واتروري، مرجع سابق، ص: 165.

² - عدي ويهي، زعيم أمازيغي محلي، وأحد من ساندوا محمد بن يوسف أثناء خلع من العرش، عين بعد الاستقلال عاملا على تافيلالت، فتمرد بسبب رفضه لسلطة حزب الاستقلال، ينظر: الزاكي عبد الصمد، عدي ويهي: العامل المتمرد، مطابع الرباط نت، الرباط، (د، ط)، 2015.

³ - واتروري، مرجع سابق، ص: 165.

الفصل الأول:

التعايش بين القوى السياسية والبحث عن التموقع، (1956-
1957).

المبحث الأول: من عودة السلطان إلى إعلان الاستقلال.

المبحث الثاني: أزمة القيادة داخل حزب الاستقلال.

المبحث الثالث: مصير مشروع الكفاح المسلح.

المبحث الرابع: الصراع على احتكار القوة العسكرية.

المبحث الخامس: التنافس على مؤسسات الدولة.

الفصل الأول:

التعايش بين القوى السياسية والبحث عن التوقيع، (1956-1957).

بعودة السلطان محمد بن يوسف في نوفمبر 1955 من منفاه، أضحت مسألة استقلال المغرب الأقصى عن فرنسا واسترجاع سيادته، أمرا واقعا، ولم يعد هناك بد من السير في الإجراءات الشكلية لتجسيد هذا الاستقلال، بيد أن هذا كان فقط الخطوة الأولى في مسيرة طويلة ستستمر سنوات من أجل جعل السيادة أمرا ملموسا، تركز إلى مؤسسات قائمة وإلى نظام سياسي موحد يسيطر نفوذه على كامل تراب المغرب ويمارس صلاحياته بشكل كامل، وحتى يتحقق ذلك كان على المغاربة خوض العديد من المعارك على الصعيد السياسي والعسكري.

إن معركة البناء لن تكون مثل معركة التحرير، وتتطلب تضحيات أكثر إيلا، بسبب أن هدف البناء لن يحقق نفس الإجماع الذي حققه هدف التحرير، وستجد الصراعات الأيديولوجية التي أجلت وكتمت تحت ذريعة مواجهة العدو، طريقها للظهور والطفو على السطح.

المبحث الأول: من عودة السلطان إلى إعلان الاستقلال.

منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها قدم محمد بن يوسف أرض المغرب يوم 16 نوفمبر 1955، والتي بشرت بقرب تحقيق الاستقلال، ظهر جليا أن هناك قوتين رئيسيتين تتقاسمان المشهد السياسي المغربي، هما: القصر، بالثقل الجماهيري الذي اصطف خلفه نتيجة الأحداث التي توالى خلال السنتين المنصرمتين، وحزب الاستقلال بما أضحى يحوزه من مكانة بين الحشود نتيجة دوره في الوصول لهذا اليوم، وقد جسد ذلك هتافات الجماهير التي نادى بحياة محمد بن يوسف وحزب الاستقلال⁽¹⁾، وستكون باقي القوى السياسية والعسكرية مجبرة على الاصطفاف مع إحدى هاتين القوتين.

أظهرت الحشود الكبيرة التي خرجت لاستقبال بن يوسف يوم 18 نوفمبر 1955، وغصت بها شوارع الرباط وسلا، المكانة الكبيرة التي احتلها السلطان العائد في قلوب الشعب المغربي⁽²⁾، وسيكون

¹ - جريدة العلم، عدد: 1995، (18 نوفمبر 1955)، ص: 01.

² - المصدر نفسه.

لهذه المكانة الروحية التي وصلت حد القداسة، أثرها في قادم تفاصيل الحياة السياسية، وفي تحديد بوصلة نظام الحكم، وستجعل منه الممثل الأوحد للشعب في عملية استعادة السيادة على الأرض.

1 - ما بعد عودة السلطان.

في كلمته حين استقبل من قبل المقيم العام، بعد "استواءه على العرش" كما وصفت جريدة العلم، أكد محمد بن يوسف أنه يريد دولة عصرية ديمقراطية مستقلة تقاد بملكية دستورية⁽¹⁾، وفي خطاب العرش الذي جاء مساء ذلك اليوم 18 نوفمبر 1955، حدد الملك بوضوح؛ الأهداف السياسية للمرحلة المقبلة:

- انتهاء الحماية وبزوغ فجر الاستقلال.
- التجديد في المؤسسات ونظم الحكم.
- حرية الفرد وأمنه على نفسه.
- الاستقلال وسيلة تمكن الشعب من المساهمة في الحضارة العصرية.
- الاستقلال يمكن من التحرر القومي وتعميم الحريات الديمقراطية .
- تأسيس حكومة مغربية مسؤولة عن تدبير شؤون البلاد، ووضع الأنظمة الديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل المؤسسات.

● الاستقلال في إطار الملكية الدستورية والروابط الروحية والثقافية مع المشرق الإسلامي⁽²⁾. وفي الكلمة التي ألقيت باسم حزب الاستقلال في كافة فروعها في أنحاء المغرب، تلي على الحشود أن الاحتفال يتم بعيد ملك عاد من منفاه ليتربع على عرش مستقل، وعاد إلى بلاده ليقود شعبه نحو الاستقلال والحرية والعدالة⁽³⁾.

وبعد أسبوع من عودة السلطان محمد بن يوسف للمغرب، صرح: "إنّ الطور الأول من المشكلة المغربية والذي هو تسوية قضية العرش قد انتهى، وبدأ الطور الثاني، والذي هو المشكلة الحقيقية، مشكلة

1 - نفسه.

2 - جريدة العلم، "الخطوط الرئيسية لخطاب العرش"، عدد: 1996، (20 نوفمبر 1955)، ص: 01.

3 - المصدر نفسه.

شعب يتوق للاستقلال ولإصلاح وتسيير شؤونه بنفسه"، ومن أجل هذا قدّم أعضاء مجلس العرش وكذلك رئيس المكلف بتشكيل الحكومة، الفاطمي بن سليمان، استقالتهم للسلطان يوم 22 نوفمبر 1955، وشرع الأخير في استشارات واسعة النطاق مع الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، بغية تعيين رئيس للمجلس الوزاري يعهد له بتشكيل الحكومة المقبلة، بالاتفاق مع السلطان، المؤتمن وحده على السيادة المغربية في الوقت الحاضر⁽¹⁾.

في هذه الأثناء انعقدت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بمدينة مدريد الإسبانية يومي 20 و21 نوفمبر 1955، بحضور كل من: علال الفاسي وأحمد بلافريج ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد، فيما لم يتمكن محمد الفاسي والمهدي بن بركة من الحضور لانشغالهما في الإشراف على عودة الملك وتسيير الاحتفالات التي أقيمت بالمناسبة⁽²⁾.

وقد اتفق المجتمعون على أهداف المرحلة المقبلة، والتي تمثلت في تحرير السيادة المغربية من جميع القيود الاستعمارية في الداخل والخارج عبر: تشكيل حكومة مغربية محضة، يعينها السلطان من حزب الأغلبية في مجلس نواب منتخب انتخابا حرا، وتكون مسؤولة أمام ذلك المجلس، ولها سلطاتها الداخلية التي تشمل الأمن والإدارة والمالية والخارجية، وبتكوين جيش قوي مقتدر، أما الوسائل فقد اتفق على أنها كثيرة منها الوسيلة السياسية عبر المفاوضات، التي سيكون هدفها تحقيق الاستقلال ووحدة الأراضي المغربية⁽³⁾.

ومباشرة بعد نزوله من الطائرة قادما من مدريد عقب نهاية المؤتمر، صرح الأمين العام للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال السيد أحمد بلافريج قائلا: "إن المسألة الأساسية في الراهن هي تحقيق استقلال المغرب، إن هدف المفاوضات الرئيسي مع فرنسا هو تحديد تاريخ استقلال المغرب"⁽⁴⁾.

ووفق هذه الشروط حددت اللجنة التنفيذية مشاركتها في الحكومة القادمة، حيث سيتأكد الحزب أولا أنّ المرشح لمنصب رئيس الحكومة سيعلن هذه الغاية، وأن الوزراء جميعا مستعدين للمضي إليها،

1 - جريدة العلم، عدد: 1998، (22 نوفمبر 1955)، ص: 01.

2 - محضر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وثيقة منشورة، الزعيم علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ، ص: 200.

3 - محضر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، مصدر سابق.

4 - جريدة العلم، العدد: 1998، مصدر سابق.

وستنحصر مهمة هذه الحكومة في المفاوضات على: - إلغاء الحماية والمعاهدة القائمة باسمها، - نقل تفاصيل السيادة للحكومة والدولة المغربية، ووضعت اللجنة التنفيذية شرطا ثانيا للمشاركة في الحكومة المزمع تشكيلها، وهو حصول الحزب على نسبة 40 % من مجموع الوزارات على الأقل في هذه المرحلة⁽¹⁾.

وكما كان مقررا، قدم أعضاء مجلس حفظة العرش، يوم 22 نوفمبر 1955، إلى القصر الملكي بالرباط ووضعوا استقالتهم في يد السلطان، الذي وجه إليهم كلامه قائلا: "إنه في هذا اليوم قد انمحي التصريح الذي قيل في نفس هذا المكان سنة 1953، وجاء فيه أن محمد بن يوسف أصبح عاجزا وغير قادر من الناحية الشرعية على القيام بأعباء الملك"، وكان محمد بن يوسف يقصد بهذا الكلام الصادر الأعظم محمد المقرري، الذي أزيح رسميا من منصبه في هذا اليوم، بعد ثمانون سنة من ممارسة السلطة والحكم⁽²⁾.

وأعلن يوم الـ 25 من نوفمبر 1955 عن نهاية مرحلة الاستشارات الملكية بعد أيام من جلسات النقاش والحوار مع وفود أحزاب الاستقلال والشورى والاستقلال والاتحاد المغربي للشغل والعديد من الشخصيات المغربية السياسية والدينية والوطنية المستقلة والقواد الإقطاعيون مثل الحسن اليوسي ومبارك البكاي، وأعلن أنه سيتم تعيين الحكومة الأسبوع المقبل⁽³⁾.

ومما سجل خلال هذه الأيام، ذلك التصريح الذي أدلى به أمين عام حزب الاستقلال، بعد خروج وفد الحزب من لقاء السلطان محمد بن يوسف في جلسات الاستشارات بخصوص الحكومة، حيث قال: أن زيارة اللجنة التنفيذية للملك كانت بهدف تقديم التحية فقط، بحكم أن أكثر أعضاء اللجنة لم يحظوا بالحضور في حفلات الاستقبال وعيد العرش لارتباطهم بمؤتمر الحزب بمديرد⁽⁴⁾، وهو ما حمل إشارة ضمنية على تدمير ما وسط قيادة الحزب.

1 - محضر اجتماع اللجنة التنفيذية، مصدر سابق، ص: 203.

2 - جريدة العلم، العدد 1998، مصدر سابق.

3 - جريدة العلم، عدد: 2000، (25 نوفمبر 1955)، ص: 01. عدد: 1999، (24 نوفمبر 1955)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 1999، مصدر سابق.

وفي يوم 26 نوفمبر تحدث الصحافة عن احتمال تكليف السيد مبارك البكاي بتشكيل الحكومة، وفي اليوم الموالي 27 نوفمبر؛ جاءت الأخبار تتحدث عن مقابلة بين السلطان محمد بن يوسف والسيد البكاي من أجل إسناد تشكيل الحكومة له⁽¹⁾.

وقد استقبل السلطان في هذا اليوم أولا اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، والتي قدمت إليه مذكرة تجيب على تساؤلاته بخصوص تشكيل الحكومة، وتعطي رؤيتها حول المحددات الرئيسية التي ستقوم عليها هذه الحكومة، وقد جاءت الخطوط الأساسية في مذكرة حزب الاستقلال، والتي على أساسها ستكون مشاركة الحزب كالتالي⁽²⁾:

- اقتراح إسناد الحكومة للسيد البكاي.
- مهام الحكومة: التسيير والإصلاح والمقاومة.
- تأليف الحكومة من 17 وزيرا.
- السلطة التشريعية تبقى بيد السلطان إلى حين تأسيس مجلس نيابي.
- الاعتناء بتحضير مشروع عاجل لإصلاح الأحوال في البادية.
- المفاوضات على أساس استقلال المغرب.
- وضع أسس نظام ملكي دستوري.
- في فترة الانتقال يجب إعلان الحريات وتأكيد التساوي وإنشاء مجالس محلية ومجلس وطني استشاري مؤقت.
- المطالبة بتحرير كافة المساجين.

وبعد لقاء السلطان بوفد حزب الاستقلال، أشار السكرتير الإداري للحزب السيد المهدي بن بركة أن الحزب يمكن أن يقبل المشاركة في حكومة وحدة وطنية برئاسة السيد مبارك البكاي⁽³⁾، ومباشرة عقب خروج وفد الاستقلال، استقبل السلطان مبارك البكاي، والذي امتنع عقب نهاية الزيارة عن

¹ - جريدة العلم، عدد: 2001، (26 نوفمبر 1955)، ص: 01./ عدد: 2002، (27 نوفمبر 1955)، ص: 01.

² - جريدة العلم، عدد: 2002، مصدر سابق.

³ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 148.

التصريح، واكتفى بالقول أنه تشرف بالدعوة من قبل السلطان للتباحث في الشأن السياسي المغربي كما يحدث دائما⁽¹⁾.

ورغم هذا الكلام، فمباشرة عقب حصوله على الإذن الرسمي شرع السيد البكاي في لقاءاته مع الأحزاب السياسية والهيئات الوطنية، فقابل أعضاء حزب الاستقلال والحركة النقابية وكذا أعضاء حزب الشورى والاستقلال⁽²⁾.

وجاء رأي حزب الاستقلال، بخصوص تكليف البكاي واستشارات تشكيل الحكومة، عبر لسان حاله جريدة العلم كالآتي: "وقع الاختيار على السيد البكاي لتأليف الحكومة المغربية، ومن شأن هذه الشخصية المستقلة أن تحرز على ثقة الحركات الوطنية وباقي الهيئات التمثيلية في الظروف الحاضرة، ولم يجادل أحد في الاختيار، ، ، وغير خاف أن الحكومة المقبلة ينبغي أن تكون تمثيلية، بمعنى أن تتمثل فيها إرادة الأغلبية الساحقة للرأي العام المغربي وإلا كانت موسومة بالضعف من الأساس"⁽³⁾.

والأغلبية الساحقة في نظر قيادة حزب الاستقلال هي طبعاً الحزب ذاته، والقوة الرئيسة في البلاد، التي تحملت الوزر الأكبر في مواجهة الاستعمار، ومن حقها اليوم أن تجني نظير مواقفها، ونسبة المشاركة المرضية في نظرها في الحكومة القادمة تتراوح بين الـ 40% والـ 50%⁽⁴⁾، وكما عبر عن ذلك علال الفاسي، فالعادي والبادي والعدو والصديق يعرف قوة حزب الاستقلال ويعرف الخدمات التي قدّمها أعضاؤه للأمة، فوجب أن تكون نسبة مساهمة الحزب في الحكم تقارب نسبة أعماله وخدماته، وهذا فقط ما يجعله يطمئن أن سير الحكومة المقبلة يوافق برنامجه ومبادئه التي قام عليها⁽⁵⁾.

وفي رأي زعيم حزب الاستقلال التاريخي، لا تكون المساهمة في الحكومة كفيلاً بتحقيق مطامح الشعب المغربي إلا إذا كانت على أساس برنامج واضح ومحدد الأغراض، ولهذا ورعاية للمصلحة الوطنية العليا، فالحزب لن يساهم في الحكومة إلا إذا قبل برنامجه الذي يرمي إلى إلغاء عقد فاس وتحرير السيادة

1 - جريدة العلم، عدد: 2002، مصدر سابق.

2 - جبرو، مرجع سابق، ص: 253. / جريدة العلم، عدد: 2003، (29 نوفمبر 1955)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2003، مصدر سابق.

4 - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p : 151.

5 - جريدة العلم، عدد: 2003، مصدر سابق.

الوطنية وتحقيق الاستقلال التام، وإطلاق سراح المعتقلين، ولم تخفي هذه التصريحات موقف زعيم الحزب ومعه القيادة المتدمرة من تردد الملك في تعيين شخصية من الحزب على رأس الحكومة القادمة⁽¹⁾.

وفي خضم الجدل حول تشكيل الحكومة ومشاركة حزب الاستقلال فيها، أصدر القصر الملكي يوم 26 نوفمبر 1955؛ قرار تعيين القبطان محمد أوفقيير في منصب المرافق العسكري للسلطان⁽²⁾، ويذهب البعض ممن تابعوا المرحلة إلى أنّ بروز أوفقيير وانتقاله من العمل مع الإقامة إلى جانب السلطان قد جاء بمحض الصدفة، فقد استغل الفراغ الذي أعقب عودة محمد بن يوسف ونقص الخبرة لدى الجهاز الوطني الذي حضر لاستقباله، والتخوف من أي اعتداء عليه في تلك الظروف، فاستعار مسدس أحد رجال الشرطة وقفز إلى جانب السلطان في السيارة مطمئنه أنه لن يصيبه أي مكروه⁽³⁾.

والواقع أن هذا الكلام أقرب للخيال والدراما منه للحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يسمح لشخص غير معروف بمرافقة السلطان في هذا اليوم الحساس، لكن يظهر أن السلطان قد عيّنه اعتبارا لماضيه العسكري أو نزولا عند رأي الإقامة، وهذا ما يؤكد الحسن الثاني لاحقا: "لقد كان أوفقيير معدا، لم يكن هو الضابط المغربي الوحيد المنتمي للجيش الفرنسي، لكن عند عودتنا إلى المغرب يوم 16 نوفمبر 1955، قام أوفقيير، الذي كان تابعا للإقامة، بتحيتنا وجلس بجانب السائق كمعاون، وفي اليوم الموالي وجدناه في الحراسة الملكية وهكذا"⁽⁴⁾.

وبينما واصل البكاي استشاراته واتصالاته بمختلف القوى السياسية الوطنية، والتقى للمرة الثالثة باللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، فقد واصل أيضا تحفظه حول المهمة المكلف بها، وانتظر حتى اليوم الأخير من شهر نوفمبر، حين أصدر القصر بلاغا بتعيينه مكلفا بتشكيل الحكومة، ليعلن عن قبوله هذا التشريف الملكي بتقلد مهمة تشكيل أول حكومة مغربية في عهد السيادة⁽⁵⁾.

¹ - المصدر نفسه. / محمد عابد الجابري، في غمار السياسة، ط: 01، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ج: 01، ص: 183. / op-cit, p: 147. DAOUD-MONDJIB,

² - جريدة العلم، عدد: 2001، مصدر سابق.

³ - بيرو، مرجع سابق، ص: 31، 32.

⁴ - HASSANE II, op-cit, p: 55.

⁵ - جريدة العلم، "البكاي يقبل تشكيل الحكومة المغربية"، عدد: 2005، (01 ديسمبر 1955)، ص: 01.

ولم يكن السيد مبارك البكاي ليمضي في تحركه لتشكيل الحكومة من دون انتظار ما سيؤول إليه مؤتمر حزب الاستقلال، والخطوط العريضة التي ستقف عندها قيادة الحزب في تعاملها مع القصر والهيئات السياسية القادمة، ومنها الحكومة على وجه الخصوص.

وقد كانت مسألة تشكيل الحكومة ومشاركة الحزب فيها، القضية الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر الحزب الاستثنائي، الذي انعقد بالرباط في بداية ديسمبر 1955، وظهر جليا من غياب بعض الشخصيات القيادية المؤثرة أنه كان هناك خلاف داخل الحزب حول المشاركة في الحكومة من دون الحصول على رئاستها⁽¹⁾.

وجاء تدخل عبد الرحيم بوعبيد خلال هذا المؤتمر ليوضح موقف حزب الاستقلال من مسألة المشاركة في الحكومة التي كُلف بتشكيلها السيد مبارك البكاي، حيث خاطب بوعبيد الحضور قائلا: "لقد قبلنا برئاسة البكاي للحكومة لموقفه النبيل في أوت 1953، ، وأكثر مسيري الحزب وأعضاؤه لا يقبلون ذلك إلا على مضض"⁽²⁾، بينما تضمّن المحور الثاني من تقرير بوعبيد؛ رأي الحزب في مهام الحكومة، وهي التي ستكون مقصورة على المفاوضة مع فرنسا حول طبيعة العلاقات التي يجب أن تبنى بينها وبين المغرب المستقل، أو مفاوضات إنهاء الحكم الفرنسي المباشر، أما فيما يخص الشأن الداخلي في المغرب ومسألة الديمقراطية والدستور، فذلك يخص المغاربة وحدهم وهو لا يدرج في حيثيات المفاوضات⁽³⁾.

وما دامت رئاسة الحكومة لن تسند لحزب الاستقلال، وما دامت مناصب مهمة في هذه الحكومة ستسند إلى شخصيات من أطراف أخرى، فيجب أن تنحصر مهمة الحكومة في المفاوضات مع فرنسا، ولا خوف من هذه النقطة لأن ملفها كليا هو في يد الحزب، من خلال عبد الرحيم بوعبيد، وسيكون لرأي الحزب الكلمة العليا في توجيهها وسيرها⁽⁴⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183. / واتريوري، مرجع سابق، ص: 238.

² - جريدة العلم، عدد: 2008، (04 ديسمبر 1955)، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183.

⁴ - المصدر نفسه، ص، ص: 183، 184.

وقد كان رأي الحزب أن تسند مهمة ممارسة السلطة وهيكل الدولة لشخص السلطان في هذه المرحلة، ولا تختص بها الحكومة، بل يسلمها فقط لمجلس وطني منتخب كامل السيادة، وكان الحرص الكبير أن يقتصر دور الحكومة الانتقالية في إصدار القرارات التطبيقية الخاصة بالنصوص التشريعية الصادرة عن السلطان، مع إمكان اقتراح مشروعات قوانين⁽¹⁾.

وبموازاة انعقاد مؤتمر حزب الاستقلال؛ تواصلت مشاورات مبارك البكاي من أجل تشكيل الحكومة، واستمرت اتصالاته بمختلف القوى السياسية غير حزب الاستقلال، وفي هذه الأثناء أيضا كان هناك حدث شغل الناس وهو التمرد الذي حدث بسجن الدار البيضاء بسبب أوضاع السجناء المزرية والتعسف في حقهم، وأدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وجرح العديدين، ونتجت عنه تظاهرات وأحداث عنف، عقب تدخل الشرطة العنيف ضد السجناء⁽²⁾.

2- تشكيل الحكومة المغربية الأولى:

انتهت استشارات مبارك البكاي، والتي استمرت من يوم الـ 23 من نوفمبر 1955 وإلى غاية يوم الـ 06 من ديسمبر، ليعلن يوم 07 ديسمبر عن تشكيل الحكومة المغربية الأولى، وكانت حكومة ائتلافية، تم توزيعها على الشكل التالي⁽³⁾: تسعة وزراء من حزب الاستقلال، هم: عبد الرحيم بوعبيد، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد بن منصور النجاعي، محمد الدويري، أحمد اليزيدي، المختار السوسي، محمد الفاسي، عبد الله إبراهيم، وستة وزراء من حزب الشورى والاستقلال هم: محمد الشرقاوي، عبد القادر بن جلون، التهامي الوزاني، أحمد بن سودة⁽⁴⁾، محمد بن بوشعيب، عبد الهادي

¹ - نفسه، ص: 184.

² - جريدة العلم، عدد: 2009، (05 ديسمبر 1955)، ص: 01. الفيلاي، مرجع سابق، ج: 12، ص: 318. DIOURI, op-cit, p: 125.

³ - الفيلاي، مرجع سابق، ص: 321. /جريدة العلم، "السيد البكاي يؤلف الحكومة"، عدد: 2012، (08 ديسمبر 1955)، ص: 1.

⁴ - أحمد بن سودة، (1920-2008)، صحفي وسياسي ودبلوماسي مغربي، من أسرة فاسية أندلسية، من رواد الحركة الوطنية ومن مؤسسي وقيادات حزب الشورى والاستقلال التاريخية، أسس سنة 1947 جريدة (الرأي العام)، عين كوزير للشبيبة والرياضة في أول حكومة مغربية، ثم كان من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عين سفيرا في بيروت، وشغل منصب مدير الديوان الملكي للملك الحسن الثاني لفترة طويلة. أنظر: محمد فاروق النبهان، الأستاذ أحمد بن سودة، 12 فيفري 2012،

<http://www.dr-mfalnbhan.com/الاستاذ-احمد-بنسودة/>، أطلع عليه بتاريخ: 14 جويلية 2019.

وجاء امتحان تشكيل أول حكومة مغربية في عهد الاستقلال ليكرس مجموعة حقائق ويكشف عن بعض النتائج:

ترسيخ سلطة السلطان كمتصرف رئيسي وأوحد في الساحة السياسية المغربية، من خلال احتكاره صلاحية اختيار من يشكل ويرأس الحكومة واحتفاظه بحق التشريع، مستفيدا في ذلك من التحالف غير المشروط لحزب الاستقلال ودعمه⁽¹⁾، ويذكر محمد عابد الجابري⁽²⁾ نقلا عن محمد البصري أن البكاي قد أسر له مشتريا من قيادة حزب الاستقلال التي جردته من كل صلاحياته وسلطاته ومنحتها للسلطان، وأنهم سيندمون على ذلك في المستقبل⁽³⁾.

ظهور القوة الثالثة على الساحة السياسية المغربية، مكونة من عناصر المخزن التقليدي والقريبة من نظام الحماية، التي تخندقت في صف السلطان في أحداث صيف 1953، فأصبحت تنعت بالوطنيين المعتدلين أو بالمستقلين الأحرار، مثل: مبارك البكاي، الفاطمي بن سليمان، الحسن اليوسي، محمد رشيد ملين⁽⁴⁾، أحمد رضا قديرة، أحمد الزغاري، حيث ولاؤهم كله لشخص محمد بن يوسف⁽⁵⁾، وستقع قيادة حزب الاستقلال في خطأ جسيم حين تقبل بوجودهم في الحكومة والعمل معهم، مما يؤدي لبروزهم كقوة سياسية، ويتحولوا لكيان سياسي ثالث مهم يقع بين القصر والقوة الشعبية ممثلة في حزب الاستقلال، وسيوظفها القصر في ترتيب أوراق المشهد وفي صراعه السياسي المقبل⁽⁶⁾.

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص، ص: 185، 186. / DIOURI, op-cit, p : 125. - 1

2 - محمد عابد الجابري (1935-2010)، سياسي وصحفي ومفكر وفيلسوف مغربي، ينحدر من مدينة فيجيج الصحراوية الحدودية، انخرط وهو في مرحلة الشباب في الحركة الوطنية، وبعد الاستقلال انضم للحركة التقدمية بقيادة بن بركة، وكان من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عمل في جريدة العلم ثم جريدة التحرير، اعتقل سنة 1963 بتهمة المشاركة في مؤامرة اليسار ضد الملك، تدرج في التعليم من الابتدائي إلى الثانوي، وبعد حصوله على الدكتوراه في الفلسفة سنة 1970 عمل أستاذا للفلسفة والفكر العربي الإسلامي بجامعة محمد الخامس، له مؤلفات مهمة مثل: نقد العقل العربي، وبنية العقل العربي، والعقل السياسي العربي والعقل الأخلاقي العربي. أنظر: الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق.

3 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 184.

4 - محمد رشيد ملين (1918)، سياسي مغربي من مواليد الرباط، مؤسس حزب الأحرار المستقلين ذو النزعة الليبرالية والمناوئ لحزب الاستقلال سنة 1937، كان من أنصار سيادة وتجزد الملكية، عين وزيرا للوظيفة العمومية في حكومة البكاي الثانية، أنظر: مصطفى جوهري، المناضل الأستاذ محمد الرشيد ملين: أصالة فكر متجدد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 2002.

5 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 185.

6 - المصدر نفسه.

أما النتيجة الثالثة فكانت ذلك الخلاف السياسي الذي ظهر في قلب حزب الاستقلال، فجعل كل من علال الفاسي ومحمد اليزيدي يمتنعان عن حضور مؤتمره الاستثنائي، ودفع علال الفاسي لمعارضة خيار الحزب في قبول مشاركة عناصر خارجة عن الحزب في أول حكومة⁽¹⁾، فيما سارعت القيادات الشابة، بوعبيد وبن بركة للقبول بالمضي في مشروع تشكيل الحكومة والمفاوضات⁽²⁾. وقد أعقب تشكيل الحكومة تعيين ثلاثة عشر عاملا يوم: 17 ديسمبر 1955، والتحق الباشاوات والقواد الجدد بمراكزهم في البوادي والمدن، فأخذت تقوم مقابل الإدارة الفرنسية، وفي جميع المستويات، إدارة مغربية جديدة، ومع أن نظام الحماية لم يكن قد ألغي بعد ونظريا لا زالت فرنسا هي من تمسك بزمام التسيير وفق معاهدة 1912، فقد تزايدت ضغوطات الكيان المغربي الوليد، وبات يطالب بحقه في ممارسة السيادة الداخلية وتنظيم شؤون البلد في انتظار ما تسفر عنه المفاوضات النهائية، ولم تعد الحكومة الناشئة أو الطبقة السياسية تنتظر من الوجود الفرنسي سوى المساعدة في إدارة شؤون البلد⁽³⁾.

وتم افتتاح المفاوضات الخاصة باستلام التسيير، بالرباط بتاريخ 08 ديسمبر 1955، وكان الهدف إيجاد صيغة لتطبيق معاهدة 1912، خلال المرحلة الانتقالية، الممتدة حتى الاتفاق النهائي، وفي يوم الـ 11 من فبراير 1956، وقّع المقيم العام أندري دبوا والبكاي على بروتوكول مؤقت في ختام المفاوضات، قضى باحتفاظ السلطان بحق التشريع، فيما يقسم حق اقتراح القوانين بين الحكومة المغربية والمقيم العام، وبقي الأخير ممسكا بالعلاقات الخارجية والأمن والشؤون المالية وإدارة مصالح الجالية الفرنسية والأجنبية، وتحول بمقتضى هذا البروتوكول المديرون الفرنسيون السابقون في الإدارة الشريفة إلى كتاب عامّون في الوزارات المستحدثة⁽⁴⁾.

¹ - الفيلاي، مرجع سابق، ص: 321./ DAOUD- MONDJIB, op-cit, p, p: 148, 149.

² - JULIEN, Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 474./

DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 148.

³ - برنارد، مرجع سابق، ص: 405.

⁴ - المرجع نفسه، ص، ص: 407، 408.

3- المفاوضات والاستقلال:

بعيدا عن الحثثيات، فقد باشرت الحكومة المعينة عملها، من خلال التصريح الوزاري الذي أصدره البكاي، يوم 13 ديسمبر 1955، وجاء فيه: "الحكومة التي أنيط بي شرف رئاستها وتحمل أعباءها حكومة مفاوضة وتسيير وتصرف، بل السر في وجود هذه الحكومة هو القيام قبل كل شيء بالتفاوض مع فرنسا لتحديد نص اتفاق جديد"، وقد تعهد تصريح (لاسيل سان كلو) في السادس نوفمبر 1955، بالوصول إلى دولة مغربية مستقلة تربطها بفرنسا روابط مستمرة⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار التقى الأمين العام لحزب الاستقلال بلافريج يوم 21 ديسمبر 1955، بوزير خارجية فرنسا (بيناي)، ثم صرح أنّ موضوع اللقاء كان حول المبادئ العامة للمفاوضات المقبلة بين المغرب وفرنسا⁽²⁾، وفي اليوم الموالي صرح علال الفاسي لوكالة رويترز أكد فيه استعداد الحزب للتعاون مع فرنسا من أجل بناء صرح المغرب إذا فتحت فرنسا المجال وحصل المغرب على استقلاله التام⁽³⁾.

وفي يوم ال 30 من ديسمبر 1955 وجه السلطان رسالة إلى الرئيس الفرنسي (م روني كوتي)، من أجل تحديد تاريخ بداية مفاوضات الاستقلال، فوعد الرئيس الفرنسي بانطلاق المفاوضات عقب إجراء الانتخابات التشريعية الفرنسية ليوم 02 يناير 1956، وتشكيل الحكومة الجديدة⁽⁴⁾.

وبدأت مع استهلال سنة 1956، الأصوات تتعالى بإلغاء الحكم المباشر واستلام الحكومة لمقالييد البلد، وبدأت الجرائد تتحدث عن اغتصاب السيادة من قبل إدارة الحماية، وفي يوم 08 يناير نقلت صحيفة العلم عن السيد البكاي أنه على الشعب أن يكون واثقا من أن الحكومة الوطنية الأولى جادة في تجسيد رغبته في تحقيق الاستقلال، وبعد يومين من هذا صرح السلطان محمد بن يوسف خلال استقباله أعضاء القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة، أن استقلال المغرب حق طبيعي لا يقبل مناقشة وأن الروابط بين فرنسا والمغرب ستكون على قدم المساواة⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2018، (14 ديسمبر 1955)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "بيني يقابل بلافريج"، عدد: 2026، (22 ديسمبر 1955)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2027، (23 ديسمبر 1955)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، "الملك يوجه رسالة لرئيس الجمهورية في شأن المفاوضات"، عدد: 2035، (31 ديسمبر 1955)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، "إلغاء الحكم المباشر من الآن"، عدد: 2037، (02 يناير 1956)، ص: 01. عدد: 2042، (08 يناير 1956)، ص: 01. عدد: 2043، (10 يناير 1956)، ص: 01.

استقبل رئيس الجمهورية الفرنسي يوم 17 يناير 1956، كل من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الشرقاوي، وزيري الدولة المقيمين في باريس لتحضير المفاوضات، وأعلن السلطان محمد بن يوسف أنه سيحضر افتتاح المفاوضات بباريس لبيان أهمية القضية للمغاربة وللرأي العالمي⁽¹⁾، وفي غرة شهر فبراير صرح بوعبيد أنه متفائل بخصوص نية السلطات الفرنسية في إطلاق المفاوضات وأعلن أنها ستكون في منتصف الشهر (فبراير)، وأضاف أن التفاوض يهدف إلى تحديد نطاق التعاون بين فرنسا والمغرب في دائرة الاستقلال التام⁽²⁾.

وفي الخامس من نفس الشهر نشرت الصحافة تقريراً للسيد (روبيرت رودز)، رئيس مكتب الاستعلامات الأمريكي بالمغرب، تطرق للمسألة الاقتصادية وعلاقتها بالمفاوضات المزمع إطلاقها من أجل استقلال المغرب، ودعا لضرورة أن تحترم أي معاهدة قادمة مبادئ عقد الجزيرة الثلاث، وهي: سيادة السلطان، واستقلال المغرب ووحدة ترابه، والحرية الاقتصادية دون أي إجحاف، وفي هذا الكلام إشارة واضحة لمساعي ونية الولايات المتحدة الأمريكية، التي يهتمها الجانب الاقتصادي، في نهاية الوصاية الفرنسية على المغرب، خصوصاً أن السيد رودز قد بذل مساعي كبيرة لدفع بلاده لمساعدة المغرب من أجل الحصول على استقلاله، وفي هذا اليوم أعلن القصر الملكي أن التاريخ الرسمي لبداية المفاوضات الفرنسية سيكون يوم 15 فبراير 1956⁽³⁾.

سافر السلطان محمد بن يوسف يوم 13 فبراير صوب باريس ليشرف بنفسه على الجزء الأول من المفاوضات، ملتحقاً بالوفد الوزاري الذي سبقه، وضم كل من مبارك البكاي ونائبه الزغاري، ووزراء الدولة: بوعبيد، والمحمدي، الشرقاوي، رضا قديرة، ورافق الوفد كل من الأمير الحسن، وحارس السلطان الخاص محمد أوفقي⁽⁴⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2049، (17 يناير 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2068، (02 فبراير 1956)، ص: 04.

3 - جريدة العلم، "كل معاهدة بين المغرب وفرنسا يجب أن تحترم مبادئ عقد الجزيرة الثلاثة"، عدد: 2071، (05 فبراير 1956)، ص: 1، 4.

4 - جريدة العلم، عدد: 2076، (10 فبراير 1956)، ص: 01.

وبوم الأربعاء 15 فبراير 1956 انطلقت فعليا المفاوضات حول استقلال المغرب، في قلب قصر الإليزي، وكان التركيز ظاهر من قبل المفاوضين المغاربة على إلغاء عقد الحماية أولا⁽¹⁾، كما صرح بذلك السيد إدريس المحمدي: "اتفاق الحماية قد مات، وإنما سنتفاوض الآن حول طريقة دفنه"⁽²⁾، بينما كان الجانب الفرنسي متخوفا على مستقبل المصالح الفرنسية بالمغرب، وكان يرمي إلى الحصول على ضمانات أكيدة وتوقيع اتفاقيات تحفظ حقوق فرنسا التاريخية ورعاياها الموجودين بالمغرب⁽³⁾، وهذا ما جاب عنه السلطان محمد بن يوسف في خطابه بمناسبة افتتاح المفاوضات بقضية الاستقلال والارتباط⁽⁴⁾.

توقفت المفاوضات مباشرة بعد انطلاقها ثم استأنفت يوم 22 فبراير 1956، فقدّم الوفد المغربي مذكرة لإلغاء معاهدة الحماية مع بقاء النظام القائم بالمغرب حتى نهاية المفاوضات، والقصد كان أن يتم الاعتراف بالاستقلال لكن لا يدخل حيز التنفيذ حتى يتم التوقيع على الاتفاق النهائي بما يضمن مصالح الطرفين⁽⁵⁾.

وردّ رئيس الحكومة الفرنسية كريستيان بينو (Christian PINEAU)⁽⁶⁾ في الاجتماع الذي عقد بوزارة الخارجية، أن هناك عزم لدى فرنسا من أجل إرضاء المطامح الوطنية التي عبّر عنها الشعب المغربي، وأن الاعتراف بالاستقلال سيفتح الطريق في وجه مجموعة من الإصلاحات العميقة، ويتوجب على الدولة المغربية أن تتوفر على الضمانات الديمقراطية التي تتطلبها وضعيتها الجديدة، وعليها أن تضمن لسائر طبقات السكان احترام حقوقهم ومطالبهم المشروعة⁽⁷⁾.

ومع تواصل جلسات المفاوضات واللقاءات الداخلية الموازية للوفد المغربي، وتمسكه بوجهة نظره، أصبح الخلاف حول ترتيب نقاط المفاوضات وأولوية الاستقلال، وارتفع مطلب (الاستقلال أولا)⁽⁸⁾،

1 - جريدة العلم، عدد: 2081، (15 فبراير 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2078، (12 فبراير 1956)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2081، مصدر سابق.

4 - جريدة العلم، عدد: 2083، (17 فبراير 1956)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 2087، (21 فبراير 1956)، ص: 01.

6 - كريستيان بينو (1904-1995)، سياسي ونقابي فرنسي من اليسار، كانت له أدوار مهمة في المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية، استوزر بعد الحرب عدة مرات، وترأس مجلس الوزراء بدء من فيفري 1955 لفترة قصيرة.

7 - جريدة العلم، "استئناف المفاوضات المغربية الفرنسي مساء أمس" عدد: 2089، (23 فبراير 1956)، ص: 01.

8 - جريدة العلم، عدد: 2091، (25 فبراير 1956)، ص: 01.

وفي يوم 25 فبراير عبرت صحيفة العلم عن تنامي القلق لدى الوفد المغربي المفاوض من خطاب وزير الخارجية الفرنسي، وتحدثت عن تمسك الوفد بمطلب إعلان الاستقلال قبل التفاوض⁽¹⁾.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية، أنه في الوقت الذي يتمسك الوفد المغربي بشرط إلغاء معاهدة الحماية، ويجعل التفاوض على العلاقة فيما بعد الاستقلال أو ما سمي بالارتباط، منوطا بدولة مستقلة ولا يمكن أن يصدر إلا عن دولة ذات سيادة، فإن رئيس الحكومة السيد بينو قد أجاب أن الحكومة ليس في استطاعتها إلغاء معاهدة الحماية دون موافقة البرلمان، والبرلمان لا يمكن أن يوافق على ذلك إلا إذا اطلع على نوع الارتباط الذي سيقع بين البلدين، ولهذا فإن مسألة الاستقلال والترابط مرتبطتان ولا يمكن فصلهما⁽²⁾.

وأبان يوم الـ 25 فبراير عن تقارب في وجهات النظر وتفاهم يلوح في الأفق، عبّر عنه عضو الوفد المغربي، أحمد رضا قديرة، بقوله أن الأمل يقوى شيئا فشيئا في إمكانية الوصول إلى اتفاق، وأكد على وجهة النظر المغربية، التي تتلخص في إعلان الاستقلال وإلغاء معاهدة فاس لسنة 1912، حتى يكون التفاوض من قبل وفد يمثل أمة ذات سيادة⁽³⁾.

وبينما كانت الأخبار حتى يوم 28 فبراير كلها متشائمة بخصوص التوصل إلى توافق، وتحدثت عن استمرار الخلاف بين المتفاوضين الفرنسيين والمغاربة طيلة أسبوع من الجلسات⁽⁴⁾، فقد تغير الوضع فجأة صبيحة 29 فبراير، ونشرت أخبار عن تطور في سير المفاوضات وأن العقدة الأولى في طريق الحل، ونقلت أيضا أنه يرتقب صدور بيان مشترك يرضي الطرفين⁽⁵⁾.

كان التصريح محل التفاوض والنقاش بين الطرفين يومي 28 و 29 فبراير يحتوي على قسمين، الأول: يعترف بنهاية معاهدة سنة 1912 ويقر بالاعتراف المبدئي من قبل الحكومة الفرنسية باستقلال المغرب، ويجعل ذلك رهن موافقة البرلمان الفرنسي، والثاني: يتعلق بالارتباط، وفيما أوردت الصحافة

1 - المصدر نفسه.

2 - جريدة العلم، عدد: 2091، مصدر سابق.

3 - جريدة العلم، "حديث صحفي للسيد رضى قديرة"، عدد: 2092، (26 فبراير 1956)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2094، (28 فبراير 1956)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، "تطور جديد في سير المفاوضات المغربية الفرنسية"، عدد: 2095، (29 فبراير 1956)، ص: 01.

الفرنسية بعض التفاصيل بخصوصه فقد تحدثت الصحافة المغربية عن إرجاع بحث تفاصيله حين تحقيق الاستقلال ليكون التفاوض بشأنه بين حكومتين مستقلتين⁽¹⁾.

وتم استعجال إصدار البيان المشترك، حتى يتسنى للسلطان محمد بن يوسف الاطلاع عليه وإبداء رأيه فيه، قبل عودته للمغرب نزولا عند بعض الظروف الداخلية، وحتى قبل عرضه على مجلس الوزراء الفرنسي، وقد وجدت فرنسا نفسها مرغمة على الخضوع للأمر الواقع تحت ضغط تصلب موقف الوفد المغربي، وتحت تأثير استمرار أعمال المقاومة المغربية، وأكثر من ذلك نتيجة ازدياد زخم الثورة الجزائرية وغرق فرنسا في وحلها، فقبلت بالاعتراف باستقلال المغرب، وتأجيل البحث في مسائل الارتباط، وانتهى الطور الأول من المفاوضات يوم 02 مارس 1956 بإصدار بيان مشترك رسّم استقلال المغرب⁽²⁾.

وجاء في البيان المشترك الموقع بين الطرفين: "إنّ صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف ملك المغرب وحكومة الجمهورية الفرنسية، يعلنان عزمهما على تطبيق كل ما يتضمنه تصريح (لاسيل سان كلود) المؤرخ في 06 نوفمبر 1956، تطبيقا كاملا، وقد تحقق لديهما، لما اجتازه المغرب من التطور في ميدان الرقي، أن عقد الحماية المبرم في فاس بتاريخ 30 مارس 1912، قد أصبح لا يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية، وأنه لا يمكن من الآن فصاعدا للعلاق المغربية أن تبقى خاضعة لمقتضيات بنوده، وبناء على ذلك فحكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد عزمها على أن تحترم وحدة تراب المغرب المضمونة بحكم المعاهدات الدولية وتعمل على احترامها"⁽³⁾.

وبناء على هذا البيان، وهذا الإقرار بسيادة المغرب، صرحت الحكومة الفرنسية وسلطان المغرب، أن المفاوضات التي استهلّت بباريس بين المغرب وفرنسا، الدولتان المتساويتان والسيدتان، هدفت إلى إبرام اتفاق جديد يحدد الاستقلال المتداخل بين البلدين في الميادين ذات المصالح المشتركة، وقد اتفق الطرفان على أن العلاقات الجديدة ستقوم على مقتضيات البروتوكول الملحق بهذا التصريح المشترك⁽⁴⁾.

1 - المصدر نفسه، ص: 04.

2 - جريدة العلم، عدد: 2095، مصدر سابق./ غلاب، مرجع سابق، ج: 2، ص: 768.

3 - المرجع نفسه.

4 - برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 409، 410.

وطبقا لهذا الاتفاق فقد تم الاعتراف للسلطان فوراً بحق ممارسة السلطة التشريعية التامة، وبالمقابل حصل ممثل فرنسا الذي أصبح يحمل لقب المندوب السامي على حق الاطلاع على مشاريع الظهائر والقرارات وإبداء ملاحظاته، إذ كان في مضمونها ما يمس بمصالح فرنسا أو الفرنسيين الأجانب في المغرب، لكن هذا خلال الفترة الانتقالية فقط، وبحصول فرنسا على حق عرض الاتفاقية على البرلمان، فإنها رجحت بعض الوقت لإجراء مباحثات الاستقلال المتداخل أو اتفاقيات ضمان المصالح الفرنسية⁽¹⁾.

وواجه تطبيق تصريح 02 مارس العديد من العقبات الميدانية، فقد تراجعت السلطات الفرنسية عن تسليم بعض الصلاحيات إلى السلطات المغربية، وهو ما أثار أزمة، وعادت فرنسا لتتمسك بالموافقة المسبقة للمندوب السامي في تعيين موظفي الأمن العمومي الفرنسيين، وكذا الاختصاص بحماية التراب المغربي، وعاد الجدل حول المسألة الأمنية بعد رفض مدير الأمن الوطني المغربي؛ محمد الغزاوي استلام مهامه دون أن تكون جميع الصلاحيات المرتبطة بالمرفق بيده، ونتج عن هذه الوضعية المتداخلة وتشابك الصلاحيات الكثير من الفوضى والأعمال المضادة على الأرض، فحدث كثير من الصدام بين عناصر جيش التحرير والقوات الفرنسية، واستمر الحال كذلك إلى نهاية شهر أبريل 1956⁽²⁾.

وقد صدر بلاغا من الديوان الملكي يوم 22 مارس، بعد عقد السلطان لقاء مع اللجنة العسكرية المكونة من الجنرال الكتاني والكموندار أوفقيير والكموندار إدريس بن عمر والقبطان النمشي، وحضور كل من البكاي ونائبه محمد الزغاري، ووزراء الدولة الأربع؛ بوعبيد، والمحمدي، والشرقاوي وقديرة، وعلى إثر هذا الاجتماع عين السلطان، أحمد رضا قديرة وزيرا للدفاع، ومحمد الغزاوي مديرا للأمن الوطني، وهو ما يعني أن السلطان وحكومته خطوا خطوات نحو تجسيد الاستقلال الفعلي⁽³⁾.

ثم تم في العاصمة الفرنسية باريس يوم الـ 25 أبريل التوقيع على اتفاقية إنشاء جيش مغربي، مؤلف من اثني عشر ألف رجل⁽⁴⁾، وفي الـ 26 أبريل سلم الفرنسيون في الرباط مصالح الأمن لحكومة

¹ - المرجع نفسه، ص: 411.

² - برنارد، مرجع سابق، ص: 413.

³ - بلاغ الديوان الملكي، ليوم 22 مارس 1956، جريدة العلم، عدد: 2118، (23 مارس 1956)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، "المحادثات المغربية الفرنسية لتكوين الجيش المغربي"، عدد: 2150، (24 أبريل 1956)، ص: 01.

السلطان، وفي السادس مايو أصدر تصريح عقب لقاء بين غي مولي (Guy MOLLET)⁽¹⁾ والبكاي، أكد العزم الحكومتين على إتمام المفاوضات الجارية عاجلا⁽²⁾.

وهكذا لم يعد ينقص سوى المصادقة على الاتفاق المحدد للاستقلال المتداخل، وفي يوم 19 مايو تم التوقيع على الاتفاقية الدبلوماسية في الرباط ثم يوم 28 مايو بباريس⁽³⁾، فحصل المغرب على سيادته الخارجية، وأضحى المندوب السامي الفرنسي سفيرا فوق العادة بالرباط وعميدا للسلك الدبلوماسي، ووفقا لاتفاق يوم 02 مارس فيجب أن ينتظر هذا أيضا موافقة البرلمان الفرنسي، ليدخل حيز التنفيذ، لكن الحكومة المغربية استبقت الأحداث وكرست الوضع وعينت أحمد بلافريج وزيرا للخارجية يوم 26 أبريل ، وفي يوم 05 جوان 1956 صادق البرلمان الفرنسي على اتفاقات حكومة غي مولي، فجعل ذلك نهاية لتبعية المغرب لفرنسا وأضحى دولة مستقلة مكتملة السيادة⁽⁴⁾.

4- استرجاع المنطقة الشمالية التي كانت تحت النفوذ الإسباني (المنطقة الخليفية):

شهدت المرحلة السابقة لعودة السلطان بن يوسف إلى المغرب، علاقات حسنة بين الوطنيين المغاربة والسلطات الإسبانية، تجلت في غض نظام الجنرال فرنكو نظره عن تحركات المناضلين المغاربة وعناصر المقاومة في المنطقة الخليفية التابعة له، والذين التحق عدد كبير منهم بالإقليم الخاضع لإسبانيا هاربين من مطاردة فرنسا بمنطقة الحماية السلطانية، وأيضا اتخاذ جيش التحرير من المنطقة قاعدة له. ومعروف أن المنطقة الخليفية التي كانت تحت حكم إسبانيا شهدت وجود حزب الإصلاح بقيادة المناضل الوطني، عبد الخالق الطريس، وهو الحزب الموازي لحزب الاستقلال، والذي لعب دورا وطنيا لا يقل عن ذلك الذي لعبه نظيره بالمنطقة السلطانية، فغرس روح التعلق بالسيادة الوطنية وبالتاريخ المغربي بين مغاربة الشمال.

¹ - غي مولي (1905 - 1975)، سياسي اشتراكي فرنسي، زعيم حزب (SFIO)، القطاع الفرنسي للأمية العمالية، من سنة 1946 إلى سنة 1969، وهي السنة التي تحول فيها الحزب ليصبح الحزب الاشتراكي الفرنسي، رأس الحكومة الفرنسية بين سنتي: 1956 و 1957.

² - برنارد، مرجع سابق، ص: 414.

³ - جريدة العلم، عدد: 2177، (21 مايو 1956)، ص: 01. / عدد: 2185، (29 مايو 1956)، ص: 01.

⁴ - برنارد، مرجع سابق، ص: 414.

وبعد عودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب وما رافقها من التهاب في المشاعر الوطنية، وانتشار جو من الحماس والعاطفة الجياشة، تمدد هذا المناخ شمالا، ودفع أهل المنطقة الخليفية خاصة المناضلين للعمل بالموازاة من أجل إيجاد السبل لتحقيق الاستقلال والوحدة الترابية.

فعقد زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي، الذي كان متواجدا خلال هذه الفترة بالمنطقة، وكذا زعيم حزب الإصلاح عبد الخالق الطريس، يوم 10 ديسمبر 1955، لقاء وأدليا بتصريح مشترك جاء فيه: "لقد اتصل السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال خلال الأسبوعين اللذين أمضاها في المنطقة الخليفية من المغرب، بمختلف طبقات هذه المنطقة ودرس بصفة مدققة مع أصدقائه قادة حزب الإصلاح الوطني، ، مختلف عناصر المشكلة المغربية، وقد تبين من هذا الاتصال بحزب الإصلاح أن الشعور الوطني في هذا المنطقة قد بلغ ذروته وأن الوثام والاتفاق بين وجهات النظر، ، ما انقطعا أبدا"(1).

كما تعرض التصريح لأهم النقاط التي انتهى إليها الاجتماع: الاستقلال الداخلي والخارجي للمغرب، تطبيق نظام ملكي دستوري، التأمل في اتخاذ الحكومة الإسبانية التدابير الضرورية لتسهيل استقلال المغرب ووحدة أراضيه، والذي سيجعلها تفوز ولا شك باحترام وامتنان المغرب والعرب والمسلمين(2)، وقد عكس سلوك القيادة الوطنية السلمي اتجاه إسبانيا توجه جميع المغاربة، نتيجة الموقف الجيد لحكومتها خلال الأزمة المغربية الفرنسية، وهو ما جعل استرجاع القسم الشمالي يمر عبر طريق المفاوضات(3).

وبعد أيام من هذا التصريح كتبت صحيفة (البابيس) الإسبانية ناصحة الوطنيين المغاربة بعدم الاستعجال: "نرجو أن يوقف هذا الاستعجال المتصاعد عند البعض عند حده وأن يسود الصفاء من جديد، وأن تحتفظ الأحزاب الوطنية بثقتها في إسبانيا"(4)، وفي الفاتح من يناير 1956 صرح وزير

¹ - جريدة العلم، عدد: 2015، (11 ديسمبر 1955)، ص: 04.

² - المصدر نفسه، ص، ص: 01، 04.

³ - جريدة العلم، "وحدة المغرب"، عدد: 2016، (12 ديسمبر 1955)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، "الصحف الإسبانية تنصح الوطنيين بعدم الاستعجال"، عدد: 2034، (30 ديسمبر 1955)، ص: 01.

خارجية إسبانيا السيد أرتاخو (Alberto Martín Artajo)⁽¹⁾؛ أن رجوع السلطان محمد بن يوسف للمغرب وإقرار الشرعية في المنطقة السلطانية أمر في غاية الأهمية⁽²⁾.

ثم تم عقد اجتماع بين الخليفة مولاي الحسن بن المهدي⁽³⁾ وبين الجنرال قارسيا فالينيو (GarcíaValiño)⁽⁴⁾ المندوب السامي الإسباني، في الرابع من نفس الشهر، تضمن مناقشة برنامج الإصلاحات الإدارية الواجبة التطبيق⁽⁵⁾، وبعد يوم واحد من هذا اللقاء أدلى الجنرال فالينيو، بحديث لجريدة (البائيس)، جاء فيه: "إن الحكومة المغربية نفسها هي التي يرجع إليها بطبيعة الحال، بعد أن يكون المغرب قد أحرز استقلاله، أمر اختيار النظام السياسي الذي يلائم طبيعة المغاربة وتكوينهم الوطني، وأما الأمم الحامية فيقتصر دورها على تقديم النصح إذا ما طلب منها ذلك"⁽⁶⁾، وقد أشار المندوب السامي لإمكانية عقد مؤتمر ثلاثي بشأن المغرب، بل ذكر أنه ضرورة ملحة تسبق أي تغيير لنظام المغرب، فإذا كانت فرنسا وإسبانيا ترغبان بصدق في استقلال المغرب، فعليهما أن تحققا ذلك بحذر وتبصر⁽⁷⁾.

وتحدث في هذا السياق الأمين العام لحزب الاستقلال أحمد بلافريج في السابع من يناير لصحيفة (ماروك براس) مؤكدا أن مبدأ الوحدة المغربية مبدأ مطلق، وأن تخوفات إسبانيا فيما يتعلق باستقلال المنطقة الشمالية مبالغ فيها، وأبدى تفهمه لمنح إسبانيا بعض الفوائد، والتي في استطاعتها أن تنالها بفتح

¹ - مارتين أرتاخو (1905-1979)، سياسي إسباني وأحد رجالات عهد فرنكو، ووزير خارجية إسبانيا من سنة 1945 وحتى سنة 1957.

² - جريدة العلم، عدد: 2037، مصدر سابق، ص: 01.

³ - الحسن بن المهدي (1911-1984)، ينحدر من الأسرة العلوية الحاكمة، ووالده المهدي ابن عم السلطان يوسف، عين بموجب اتفاق فرض الحماية على المغرب خليفة على المنطقة المحمية إسبانيا في الشمال والجنوب سنة 1913، حيث كان مقره بمدينة تطوان، وخلف ابنه الحسن سنة 1925، وظل في المنصب حتى استقلال المغرب، حيث عين سفيرا في لندن ثم في روما، وانتهى به الأمر حاكما عاما لبنك المغرب حتى وفاته. أنظر: نبذة موجزة عن الخليفة مولاي الحسن بن المهدي،

<https://jjkhmhbm.skyrock.com/2925756025-posted-on-2010-09-08.html>

أطلع عليه بتاريخ: 04 جويلية 2019.

⁴ - قارسيا فالينيو (1898-1972)، جنرال إسباني كانت له مساهمة قوية في الحرب الأهلية الإسبانية في صفوف قوات فرانكو، عين سنة 1951 مندوبا إسبانيا ساميا على المنطقة المغربية المحمية من قبل إسبانيا.

⁵ - جريدة العلم، "اجتماع بين الخليفة والجنرال فالينيو"، العدد: 2039، (05 يناير 1956)، ص: 01.

⁶ - جريدة العلم، "الجنرال فالينيو يصرح"، عدد: 2040، (06 يناير 1956)، ص: 01.

⁷ - المصدر نفسه.

مفاوضات مع الحكومة المغربية كما تفعل فرنسا، وأن تدرس مع الحكومة أسس اتفاق يحفظ مصالحها، وعقبت جريدة العلم على هذا الكلام قائلة: "أن رأي أحمد بلافريج هو رأي الشعب المغربي كله"⁽¹⁾.

وجاء اللقاء الذي عقد بين المندوب السامي الإسباني فالينيو، والمقيم العام الفرنسي في المغرب أندري دوبوا ليخلط الأوراق ويثير قلق المغاربة، خصوصا بعد التصريح الذي صدر عنه وذكر أن الحكومة الإسبانية في نيتها أن تدخل في المنطقة الشمالية لإصلاحات سياسية تسمح بفضل تطور موازي، بتحقيق استقلال المغرب في دائرة احترام المصالح المشروعة للدولتين⁽²⁾، حيث لم يتطرق بتاتا لقضية الوحدة الترابية المغربية، وخصوصا أنه سبق باستقالة كل من الوزيرين في الحكومة الخليفية، عبد الحالق الطريس وعبد الله كنون⁽³⁾، احتجاجا على تصرفات السلطات الإسبانية ضد المغاربة في مدينة أصيلا⁽⁴⁾.

غير أن الاعتراف الذي صدر رسميا عن مجلس الوزراء الإسباني، بمبدأ استقلال المغرب ووحدة أراضيه، وجه رسالة طمأنة إلى المغاربة، فقد انعقد هذا المجلس بمديرية تحت رئاسة الجنرال فرنكو، وأصدر بيانا يحدد موقف الحكومة الإسبانية من الحالة المغربية جاء فيه: "بعد أن درست الحكومة الإسبانية الحالة العامة في المغرب فقد اتخذت الإجراءات التالية: - عزمها على الدفاع عن الوحدة المغربية واستقلال المغرب، وذلك ببذل المساعدة التامة لسلطان المغرب الشرعي جلالة محمد بن يوسف، - منح المنطقة الشمالية حكما ذاتيا بالتعاون مع السلطات المغربية، يمكن أبناء البلد من مباشرة الحكم"⁽⁵⁾.

ونتيجة هذا الموقف، بدأ الحديث في نهاية شهر مارس عن سفر السلطان محمد بن يوسف إلى إسبانيا والاستعدادات التي تجري هناك لاستقباله، وفي يوم 28 مارس 1956 التقى رئيس الحكومة

1 - جريدة العلم، عدد: 2042، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "في الوحدة المغربية"، عدد: 2047، (12 يناير 1956)، ص: 01.

3 - عبد الله كنون (1908-1989)، فقيه وشاعر ومؤرخ وصحفي وأكاديمي مغربي، ينحدر من فاس، نشأ ودرس بطنجة، من رواد النهضة الأدبية والعلمية المغربية المعاصرة، له مؤلفات كثيرة من أشهرها (النبوغ المغربي في الأدب العربي)، انتمى للعديد من المجالس العلمية العربية والإسلامية، كان له دور في الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية، وشغل منصب وزير العدل في الحكومة الخليفية بالشمال بين سنتي 1954 و1956. أنظر: محمد بن الفاطمي السلمي الشهير بابن الحاج، إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، تقديم: عبد الله كنون، ط: 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص- ص: 402-408.

4 - جريدة العلم، عدد: 2043، مصدر سابق، ص، ص: 01، 04.

5 - جريدة العلم، "اعتراف إسبانيا بمبدأ استقلال المغرب"، عدد: 2050، (15 يناير 1956)، ص: 01.

المغربية، السيد البكاي مرفوقا بكل من الزغاري والمحمدي، بالسيد (الكويبر)، وزير إسبانيا المفوض في الرباط، من أجل دراسة تفاصيل الزيارة⁽¹⁾.

وأعلن السلطان محمد بن يوسف في الفاتح من شهر أبريل، أن رحلته إلى إسبانيا ستكون فاتحة عهد جديد في العلاقات بين البلدين، وبعد تبادل مجموعة رسائل بينه وبين الجنرال فرنكو، وتلقيه دعوة رسمية لزيارة إسبانيا، ولقائه بالوزير الإسباني المفوض في المغرب، تقرر أن تكون الزيارة يوم 04 أبريل 1956، لتشهد بداية المحادثات الرسمية بين المغرب وإسبانيا⁽²⁾.

وتماما كما حصل في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، فقد استمرت اللقاءات بين الوفد المغربي والإسباني من يوم 04 أبريل حتى يوم 07 أبريل 1956، ومرت المفاوضات الثنائية بكثير من الصعوبات، كان أبرزها الخشية التي أبداهها الإسبان من الاتفاق المبرم مع الفرنسيين، والذي ضمن وجود ترابط بين المغرب وفرنسا فيما بعد الاستقلال، وتخوف الإسبان من أن تصبح فرنسا هي المتحكمة في المغرب وحتى في المنطقة الشمالية، إذا ما أدمجت في المغرب المستقل⁽³⁾.

ولكن تصريح الجنرال فرنكو في بداية المحادثات، في الخطاب الذي جاء ردا على خطاب السلطان بن يوسف، أبان عن حسن نية الحكومة الإسبانية وعن تعاون كبير لتحقيق وحدة التراب المغربي وضممان استقلاله، والذي كان من ضمنه: "إن الأمة الإسبانية مصممة كل التصميم، وراغبة رغبة أكيدة في السعي لجعل هذا الاستقلال حقيقيا، ولهذا فإن الحكومة الإسبانية ترى واجبا عليها، إعطاء الحكومة المغربية كل المساعدة والتسهيلات الضرورية، لتصبح الوحدة والسيادة حقائق وافية كاملة"⁽⁴⁾.

وقد حرص الإسبان على الحصول على تعهد بارتباط مثل ذلك الذي حدث مع الفرنسيين، وكان رد البكاي، بأن المغرب أصبح دولة مستقلة، وتخوف إسبانيا وعدم تنازلها عما بيدها من نفوذ إلا بشروط، يمس بكرامة الحكومة المغربية، التي أصبحت تمارس سيادتها وتشرف على شؤونها⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2124، (29 مارس 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "جلالة الملك: رحلتنا إلى إسبانيا ستكون فاتحة عهد جديد"، عدد: 2127، (01 أبريل 1956)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2133، (07 أبريل 1956)، ص: 01.

4 - المصدر نفسه.

5 - نفسه.

وفي الأخير رضي الإسبان بكلمة تعاون بدل كلمة ترابط، وتم التوصل إلى تصريح مشترك يوم 07 أبريل 1956، وقّع عليه الطرفان، اعترفت بموجبه إسبانيا باستقلال المغرب ووحدة ترابه، واختار السلطان محمد بن يوسف مدينة تطوان ليعلن منها نبأ استرجاع الشطر الشمالي المغربي، وقد عاد إليها يوم 09 أبريل 1956، ليجد نصف مليون شخص في استقباله، فخطب فيهم مبتهجا بما تم تحقيقه: "وقد أفضنا والشكر لله، من هذه الرحلة كسابقتها، والبشائر على لساننا، ويطيب لنا أن ننهي إلى شعبنا ما استقبلنا به شعب إسبانيا ورئيس دولتها"⁽¹⁾.

ومن تطوان توجه السلطان محمد بن يوسف برا نحو الرباط، وسط الآلاف من المواطنين الذين احتشدوا على امتداد الطريق، ليدلل على نهاية عهد الفصل ونهاية المنطقتين والحدود المقسمة، وعند الخط الفاصل قام السلطان بقطع شريط رمزي، في إشارة لتوحد المغرب، وأقيم احتفال ابتهاجا بالحدث⁽²⁾، وبذلك تحققت وحدة المغرب الترابية واستقلاله والتفت لمعارك أخرى.

المبحث الثاني: أزمة القيادة داخل حزب الاستقلال.

غطت عودة محمد بن يوسف إلى المغرب مظفرا على كل شيء، وأهمك الجميع سريعا في حيثيات استرجاع السيادة، إلا أن الاستقلال الذي وحد الجميع، هو ذاته مصحوبا بغنائمه ولوازمه ومتطلباته، عجل في ظهور كثير من الخلافات المستترة، ودفع بكثير من المعارك للسطح، بمجرد ما مرت أيام النشوة والفرحة، وسيساهم في ترسيخ التباين في وجهات النظر حول كيفية قيادة الدولة والحزب.

1 - غنائم الاستقلال تكشف التناقضات داخل الحزب.

في الوقت الذي كان قادة فروع حزب الاستقلال ومسؤوليه من الطبقة الوسطى والدنيا يستعرضون قوة الحزب في الميدان ويحشدون الجماهير للاحتفال بعودة السلطان محمد بن يوسف من منفاه، ويقىمون المهرجانات في كل مكان⁽³⁾، ويشرفون على تسيير شؤون البلد في مختلف الأقاليم⁽⁴⁾،

1 - خطاب الملك، يوم 09 أبريل 1956 بتطوان، جريدة العلم، عدد: 2136، (10 أبريل 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2137، (11 أبريل 1956)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 1995، مصدر سابق، ص: 04.

4 - Moumen DIOURI, *réquisitoire contre un despote, pour une république au Maroc*, edit Albatros, Paris, s a, p: 40.

كانت اللجنة التنفيذية للحزب تعقد اجتماعا في مدريد مع الزعيم التاريخي للحزب علال الفاسي⁽¹⁾، من أجل تدارس الوضع، وإعداد الخطة السياسية للمرحلة المقبلة، وعادت اللجنة إلى المغرب يوم 17 نوفمبر 1955⁽²⁾.

يتحدث بوعبيد عن أهمية وأسباب هذا اللقاء قائلا: "استأذنا من محمد الخامس ومن ولي العهد، يوم 15 نوفمبر ونحن نلح على أهمية هذه الدورة من اللجنة التنفيذية لحزبنا، عشية المفاوضات القريبة مع الحكومة الفرنسية، حيث أن الافتراق لمدة سنين عديدة، وغياب التواصل المنتظم مع رفاقنا في القاهرة، خلق سوء فهم وتأويلات مغلوطة للأحداث المتعاقبة التي طبعته هذه الفترة، وعليه كان من الضروري أن نقوم بتحليل شامل للوضع وتحديد الخط الذي يجب اعتماده"⁽³⁾.

كان لقاء مدريد فرصة لبحث تفاصيل ما تم في مفاوضات عودة محمد بن يوسف ولقاءات إيكس ليان وتصريح لاسيل سان كلو، وكذلك وضعية الكفاح المشترك الذي من المفروض أنه أطلق رفقة الشعب الجزائري، بالإضافة لتفاصيل الترتيبات القادمة داخليا ومع فرنسا⁽⁴⁾.

وشرح عبد الرحيم بوعبيد مباشرة بعد نزول أعضاء اللجنة بالمغرب، أنّ ما يروج عن وجود خلافات بين أعضاء الحزب، ليس سوى دعايات مغرضة، وأن اللجنة التنفيذية للحزب متفقة على الخطة السياسية التي ينبغي أن تتبع⁽⁵⁾، لكن تصريح بوعبيد هذا لم يخف حقيقة الخلاف الذي طفا إلى السطح حول تفاصيل ما تم في لقاءات إيكس ليان، وحول تمثيل الحزب في الحكومة، فبينما أظهر علال الفاسي رفضه للاتفاقات، رفض اليزيدي تهميش الحزب من خلال حرمانه من رئاسة الحكومة، وسارع القياديون الشباب للقبول بمشاركة الحزب، والانغماس في الهياكل الناشئة بكل حماس⁽⁶⁾.

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 182.

2 - جريدة العلم، عدد: 1995، مصدر سابق، ص: 01.

3 - عبد الرحيم بوعبيد، شهادات وتأملات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2018، ص: 179.

4 - بوعبيد، مصدر سابق، ص- ص: 181-198.

5 - جريدة العلم، عدد: 1995، مصدر سابق، ص: 01.

6 - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 181، 193. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص، ص: 183،

184. / DAUD- MONDJIB, op-cit, p: 148.

وعلاوة على ذلك كانت هناك كثير من الخلافات الناتجة عن الترسبات التاريخية، مثل ذلك الجفاء المستديم الذي كان بين علال الفاسي وأحمد بلافريج، كما يحكي عنه بوعبيد: "استقلنا القطار إلى مدريد، الحاج عمر بن عبد الجليل وأنا، ليلة 17 نوفمبر، كان الحاج عمر بن عبد الجليل منشغل البال، وأسّر لي بأن هذا الاجتماع على الرغم من أهميته يكدره ويقلقه أيما قلق، فقد كان يخشى أن يتحول إلى مأساة، لأن علال الفاسي وأحمد بلافريج كانا على جفاء"، ويشرح بوعبيد كيف كان اللقاء على رصيف القطار بارداً، وتطور بسبب أمور تافهة مثل نوع السيارة الفارغة التي كان يستقلها بلافريج، إلى ملاسنة بين الطرفين، أقسم بعدها بلافريج أن لا يضع رجله مع الفاسي في سيارة واحدة مستقبلاً⁽¹⁾. ورغم حقيقة وجود الانقسام داخل الحزب، لكن لم تكن تفاصيله وحدوده ظاهرة بداية جيداً، وكانت أطرافه متداخلة، فالقادة التقليديون، الذين وقفوا ضد العمل المسلح وفضلوا طريق المفاوضات مثل: بلافريج واليزيدي وابن عبد الجليل، استمالوا إليهم بوعبيد وابن بركة، اللذين يعتبران من الجيل الشاب، وشاركا معهم في إيكس ليان، بينما علال الفاسي الذي يعتبر من التقليديين عارض إيكس ليان ومقرراتها بقوة، واندفع يحشد الدعم للعمل العسكري من القاهرة، وتوافق مع قادة المقاومة⁽²⁾. فالخلاف الذي بدأ بين أنصار الطرح المسلح وطرح المفاوضات، توجه شيئاً فشيئاً ليتحول إلى انفصام بين القيادة التقليدية والقيادة الشابة، فالعناصر الشابة داخل الحزب استغلت حيويتها الزائدة وعلاقتها المباشرة مع القاعدة، لتحكم السيطرة على هيكل الحزب، فمنذ اليوم الأول لعودة محمد بن يوسف للمغرب، أشرف المهدي بن بركة من خلال المليشيات المكونة من شباب الحزب على أمن العاصمة الرباط في غياب الشرطة⁽³⁾، ثم انتقل ليمسك بمناصب أخرى حساسة في الدولة بالإضافة لمنصبه في الحزب كسكرتير تنفيذي منذ زمن، والذي جعله يتحكم في تسييره، بينما أمسك صديقه ورفيقه المقرب بوعبيد بملف المفاوضات، ولاحقاً سيمسك بالملف الاقتصادي⁽⁴⁾.

¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 179، 181.

² - DIOURI, *réalités marocaines*, op-cit, p, p: 120, 122./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 127./ 237. / الفيلالي، مرجع سابق، ص، ص: 258، 327. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 237.

³ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 144.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص، ص: 183، 184. / ابن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44.

وإذا جئنا لبسط وضعية الحزب في هذه الفترة، والبحث عن خلفية ظهور الشقاق بين طبقات الحزب، والوقوف على أسباب الخلاف، والتي تعرضنا لجزء منها سابقا، وهو تراكمات سنوات الكفاح، فيمكن أن نعدد أساسا الاختلاف الأيديولوجي وصراع الأجيال⁽¹⁾، كما وصف ذلك المهدي بن بركة: "لم تكن التناقضات الاجتماعية سنة 1955، أي قبل إعلان الاستقلال السياسي قد برزت حدثها في شكل صراع طبقي، لكنها ما فتئت بعد ذلك أن تبلورت"⁽²⁾.

وكذلك النزاعات الشخصية والأحداث العارضة، وسعي كل طرف خاصة علال الفاسي من جهة والمهدي بن بركة من جهة أخرى للسيطرة على الحزب⁽³⁾، كما أن هناك عاملا مهما ساهم في بروز الصراع وهو أن الجيل القديم من قيادة الحزب لم يكونوا في مستوى تحديات الاستقلال، ولم يكن لهم برنامجا واضحا حقيقيا أو تصورا لنظام الحكم بعد الاستقلال أو أي نوع من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾، فلم يكن تفكيرهم يتجاوز الحصول على الاستقلال⁽⁵⁾.

وقد اندلع صراع خفي منذ سنة 1955 بين علال الفاسي والمهدي بن بركة بشكل رئيسي حول الإشراف على الحزب، وتبلورت داخل الحزب مجموعتين سياسيتين، الأولى ضمت المؤسسين التاريخيين: (أحمد بلافريج، عمر بن عبد الجليل، أحمد مكوار، محمد اليزيدي، محمد الفاسي)، والثانية: ضمت: (محمد الفقيه البصري، عبد الرحمان اليوسفي، المحجوب بن الصديق، محمد عبد الرزاق)، وفيما كان المهدي بن بركة خلال السنتين الفارطتين أقرب إلى المجموعة الأولى، والفاسي أقرب من الثانية، فإن المنطق التاريخي والسياسي والاجتماعي، حكم أن يكون المهدي بن بركة إلى جانب المجموعة الثانية والفاسي إلى جانب الأولى⁽⁶⁾.

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 235.

2 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 31.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 235.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 235.

5 - DIOURI, réalités marocaines, op-cit, p : 120.

6 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 43. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 236.

وساهم القصر في تأزيم الوضع، فقد انتبه جيدا لوضعية الحزب الداخلية ولما هو موجود من خلاف ومن تيارات، وهو ما ظهر حين تشكلت أول حكومة في عهد الاستقلال باختيار السلطان محمد بن يوسف، ضمت عناصر من الطيفين التقليدي: (اليزيدي، المحمدي، الفاسي، ولاحقا أحمد بلافريج)، والشبابي: (عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله إبراهيم)، ولم يكن الوضع الداخلي للحزب بحاجة لدور القصر هذا، فالخلاف سابق على تحصيل الاستقلال، لكن ساعد ذلك العامل في تكريس الشقاق وترسيخه⁽¹⁾.

• مؤتمر حزب الاستقلال الاستثنائي (ديسمبر 1955):

عاد علال الفاسي يوم 27 نوفمبر 1955 إلى المغرب، وفضل أن يقيم بداية في مدينة تطوان في ضيافة عبد الخالق الطريس⁽²⁾ زعيم حزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفية، التي كانت تحت سلطة إسبانيا، وشرع في مجموعة اتصالات واجتماعات مع بعض قادة العمل الوطني المتواجدين بالمنطقة، وجاءت عودة الفاسي للمغرب عشية مؤتمر الحزب الاستثنائي الذي تقرر أن يكون في الأيام الأولى من شهر ديسمبر، وبرمج أن يحضره 900 مندوب من مختلف أنحاء المغرب، وسيكون أول مؤتمر موسع للحزب بعد التضييق الذي كان يمارس ضده في عهد الحماية، وأتفق أن يكون الهدف الرئيس له هو مناقشة الوضع السياسي العام في المغرب، ورسم سياسة الحزب للمرحلة القادمة الحساسة⁽³⁾.

وقد وصفت جريدة العلم لسان حال الحزب هذا المؤتمر بمؤتمر البناء، واكتسى في نظرها ونظر المغاربة وجميع المراقبين، صبغة خاصة لما قد يترتب عن أعماله من تأثير في سير الأحداث السياسية، فقد

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص: 187. / DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 127.

2 - عبد الخالق الطريس (1910-1970)، من رواد الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية، صحفي وسياسي ودبلوماسي مغربي من أصول أندلسية، درس بالقرويين والقاهرة وبالسربون بباريس، شارك في النشاط الطلابي بباريس، وعاد إلى المغرب لبدء نضاله الوطني، فأصدر أول جريدة ناطقة بالعربية في المغرب، (الحياة الأسبوعية) سنة 1934، ارتبط بصلات وثيقة برائد الوطنية العربية الأمير شكيب أرسلان، أسس حزب الإصلاح الوطني بالشمال سنة 1936، حكم عليه بالإعدام سنة 1944 لدوره الوطني، كانت له مساهمة في تأسيس ونشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة، قاد المظاهرات في المنطقة الشمالية ضد نفي السلطان، بعد الاستقلال دمج حزب الإصلاح في حزب الاستقلال والتحق باللجنة التنفيذية للأخير، عين سفيرا في مدريد ثم القاهرة، عين سنة 1960 وزيرا للعدل، وبعدها دخل البرلمان عن حزب الاستقلال. أنظر: جان وولف، ملحمة عبد الخالق الطريس، حقيقة نظام الحماية الفرنسية الإسبانية في المغرب، تر: محمد الشريف، مراجعة: جعفر ابن الحاج السلمي، ط: 1، نشر جمعية تطاوين أسمى، تطوان، 2003.

3 - جريدة العلم، "مؤتمر بناء"، عدد: 2004، (30 نوفمبر 1955)، ص: 01. / عدد: 2002، مصدر سابق.

رَكَزَ جدول أعماله على القضايا الحساسة التي تشغل الرأي العام، وهدف لدراسة الخطة السياسية وتحديد موقف حزب الاستقلال من الشروط التي يجب أن تتوفر لمشاركته في الحكومة والأسس التي ينبغي أن تسير عليها المفاوضات بين المغرب وفرنسا والإصلاحات التي يتعين إدخالها على المؤسسات المغربية⁽¹⁾.

وتظهر جليا أهمية وحساسية التوقيت الذي اختير لتنظيم هذا المؤتمر، فقد كان حزب الاستقلال بعد سنوات من النضال أثناء العمل الوطني الموجه لمكافحة الاستعمار والذي كان محط اتفاق الجميع، بحاجة لوقف واسعة يحدد فيها آلياته ووسائله وأهدافه، ويحدد خطوط سياسته للتعامل مع القادم، وهذا ما أكدت عليه جريدة الحزب: "فيتجلى من الأغراض المزمع دراستها أن المؤتمر سيكون موجها بالأخص نحو المستقبل المباشر، ومن الطبيعي أن ينصرف اهتمام قادة الحزب الذين وجهوا سياسة الشعب المغربي نحو المرحلة الراهنة إلى الاتصال بمسيري الفروع في كافة أنحاء المغرب ليطلعوهم على أعمالهم ويستشيروا رأيهم في علاج المشاكل الناشئة عن تطور الموقف السياسي"⁽²⁾.

دارت أشغال المؤتمر تحت قيادة عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة، وافتتحت الفعاليات بكلمة الأمين العام أحمد بلافريج، ثم قدم عبد الرحيم بوعبيد التقرير السياسي للحزب وكذا البرنامج المستقبلي⁽³⁾.

وفي تدخلاتهم الافتتاحية عبّر كل من بلافريج وبوعبيد عن أهمية هذا المؤتمر، الذي يعتبر أول لقاء عام للحزب يعقد في أجواء الحرية والعلنية، اتجه أوضاع الحزب الداخلية واتجاه البلاد قاطبة، واشتمل تقرير بوعبيد على ثلاثة محاور: قضية المساهمة في الحكومة، ومسألة المفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية، وقضية الإصلاحات المنتظرة على هيكل الدولة الناشئة⁽⁴⁾.

لقد سعى المؤتمر لجعل الحزب يتأقلم مع الوضع الجديد، ويجد له مكانا في الواقع السياسي الآخذ في التشكل، ويحافظ على مكانته كقوة سياسية رئيسية، وإن كان التقرير المقدم يقبل بالوضع ويقدم تنازلات لكنه في نفس الوقت يمكن أن يوصف بالذكي، حيث أحسن رغم الظروف التعامل مع

1 - جريدة العلم، عدد: 2004، مصدر سابق.

2 - المصدر نفسه.

3 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 183. /جريدة العلم، عدد: 2007، (03 ديسمبر 1955)، ص: 1.

4 - المصدر نفسه. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183.

المستجدات، فدور الحكومة التي سيشترك فيها لن يتجاوز الإشراف على المفاوضات، وستكون للحزب القدرة على توجيهها وإدارتها، بحكم سبق أعضائه (بوعبيد)، واضطلاعهم بهذا الدور منذ لقاءات إيكس ليان، والعلاقات القوية التي تجمعهم مع الحكومة الفرنسية، وبالنسبة للتشريع فقد سعى الحزب ليحرم الحكومة منه ويسنده للسلطان محمد الخامس، وهو في ذلك يعود بالأمر للإرادة الشعبية، التي باتت مرتبطة بالقصر، وثقة في التحالف التاريخي الذي يجمع الحزب بالسلطان منذ بيان الاستقلال في يناير 1944⁽¹⁾.

وانتهت أشغال المؤتمر الاستثنائي للحزب يوم 05 ديسمبر 1955 بمناقشة قضايا الاقتصاد وحقوق الإنسان والمرأة والمعتقلين السياسيين والتعليم والنقابات، وختم بالتوصل إلى مجموعة قرارات: عزم الحزب على تحقيق وحدة المغرب واستقلاله، الموافقة على الملكية الدستورية والنظام الديمقراطي، المساهمة في الحكومة على نسبة أهمية الحزب، المفاوضات مع فرنسا على أساس المساواة، الاستقلال التام للمغرب وتحرير سيادته، الثقة في اللجنة التنفيذية⁽²⁾.

ورغم مساعي احتواء الخلافات وتلك التصريحات الإعلامية المتفائلة عن وضع الحزب وتوحد صفوفه وتكذيب وجود أي نزاع داخلي بين القيادة، لكن غياب علال الفاسي ومحمد اليزيدي المتعمد عن مؤتمر ديسمبر 1955، دحض كل تلك الجهود وذلك الكلام⁽³⁾.

وجاء مؤتمر الحزب الاستثنائي أيضا ليكشف حقيقة أخرى، هي تنفيذ العناصر الشابة داخل الحزب، فباستثناء أحمد بلافريج، فإن الكلمة الطولة كانت للشئاني المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، فالأول أشرف على تنظيم المؤتمر وتابع كل صغيرة وكبيرة، والثاني قدم التقرير السياسي للحزب وبرنامج المستقبل⁽⁴⁾، وهذا بشهادة أحمد بلافريج نفسه في نهاية أشغال المؤتمر⁽⁵⁾.

2- دور علال الفاسي في أزمة الحزب:

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183.

² - جريدة العلم، عدد: 2009، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 2010، (06 ديسمبر 1955)، ص: 1.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 183.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 2007، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 2008، مصدر سابق، ص: 01.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2010، مصدر سابق.

بذل علال الفاسي منذ نهاية سنة 1955 كثير من الجهود ليعترف به كرئيس وزعيم
أوحد على الحزب والمقاومة والنقابة⁽¹⁾، لكن موقف الزعيم الهش داخل الحزب لم يكن يؤهله لذلك⁽²⁾،
فقد لعبت كثير من الظروف التاريخية والسياسية لغير صالحه، فرغم أسبقيته في إطلاق شرارة العمل
الوطني إلا أنه إبان لحظة تأسيس الحزب كان بالمنفى بالغابون والذي استمر حتى سنة 1946، فعين
بلافريج كاتباً عاماً للحزب، وبقي هو زعيماً شرفياً، ولا يملك إلا حضوراً رمزياً⁽³⁾.

وبعد عودته من المنفى قضى فترة طويلة من حياته خارج البلاد، فقد استقر في القاهرة، ويكون
السبب في ابتعاده عن المغرب والحزب لشعوره أن رفاق النضال الوطني قد وجهوا له إهانة بالغة بعدم
جعله القائد الحقيقي للحزب، ونتيجة ذلك الابتعاد أيضاً نشأت بينه وبين القيادة التقليدية نفسها هوة
كبيرة، ساهم فيها ووسّعها نزوعه بعد سنة 1952 نحو دعم الحل المسلح، واقتربه أكثر من طروحات
الأمير الخطابي، وهو ما جعل المقاومة تعينه رئيساً شرفياً لها⁽⁴⁾.

وكما يروي بوعبيد نقلاً عن المهدي بن بركة، فإن علال الفاسي لم يغفر لرفاقه أنهم اختاروا، في
فترة منفاه بالغابون، أحمد بلافريج أميناً عاماً، ورأى في ذلك مؤامرة ضد شخصه ومسا بهالته، وبدأ يلمح
بعد عودته سنة 1947 إلى حقه في ترأس الحزب، لكن ذلك جوبه برفض بلافريج، وحتى بعدم ارتياح
القصر ومصالح الحماية، فكان أن طلبت اللجنة التنفيذية منه أن يذهب في مهمة إلى باريس ثم إلى
القاهرة دفاعاً على القضية الوطنية، لكن الحقيقة أن هذا كان إبعاداً للفاسي من شؤون المغرب الداخلية،
الذي ناسب كثير من الأطراف⁽⁵⁾.

رغم تهميشه من قبل الحزب، لكن اقتراب علال الفاسي من المقاومة في هذه الفترة، وتبنيه طرح
الحسم المسلح، عبر تلك التصريحات النارية التي كان يطلقها من القاهرة، ووقوف القيادة المصرية خلفه،

¹ - واتروري، مرجع سابق، ص: 238. / آيت إيدر، مصدر سابق، ص: 82.

² - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 476.

³ - واتروري، مرجع سابق، ص: 238.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - بوعبيد مصدر سابق، ص: 180.

والدور الذي لعبه قريبه عبد الكبير الفاسي في تزويد المقاومة بالسلاح، جعله يحتفظ بقدر ودور في التأثير في تأسيس جيش التحرير وسيره، فهو من عين عبد الكريم الخطيب على رأس هذا الجيش⁽¹⁾.

وإذا كان هناك من يعطي لهذا التعيين سياقاً عادياً، بعد المراسلات التي كانت تتم بين الفاسي وبين القيادة التنفيذية للحزب، ويرجعه لعوامل موضوعية أهمها وجود الخطيب خارج المغرب ودوره النشط في دعم الحراك الوطني من هناك⁽²⁾، فهناك من يعطي تفسيراً آخر، فقد كان المرشح لهذا المنصب كل من عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد، لكن علال الفاسي نجح في إقصائهما وتعيين الخطيب الذي كان مقرباً منه ومساعداً له في أوروبا، عندما التقاه في مايو 1955 بالقاهرة، فقدمه للمصريين ونصبه ممثلاً له في المغرب رفقة المناضل الجزائري نذير بوزار، فنجح بهذا في إقصاء نشاط الحزب من السيطرة على جيش التحرير، وأبقى على مسافة بينه وبين الحزب، وهذا تصرف بعيد عن الصدفة⁽³⁾، وهذا ما يؤكد بوزار، الذي يتحدث عن الثقة والعلاقة الكبيرة التي كانت تجمعهم رفقة الخطيب بعالل الفاسي، حيث زارهم في تطوان وساند بكل قوة مساعيهم التحرري المسلح ضد طروحات حزب الاستقلال⁽⁴⁾.

وقد تحدث بوعبيد عن دهشته في (شهادات وتأملات) من اختيار علال الفاسي عبد الكريم الخطيب ليكون رئيساً لجيش التحرير، وأبلغ شكوكه لعبد الكبير الفاسي في قدرة الخطيب على القيام بتلك المسؤولية، فلم يكن له تكوين سياسي أو عسكري أو حتى علاقات سابقة مع زعماء المقاومة من حزب الاستقلال، لكن القرار كان قد اتخذ ولم يعد هناك مجال للاستدراك، حسب رأيه⁽⁵⁾.

وضععت مكانة الزعيم وتأثيره، حتى وسط المقاومة، أسباب كثيرة منها سعيه المحموم للسيطرة عليها⁽⁶⁾، وعلاقته بالمصريين، الذين بدرت منهم مناورات لم يستسغها بعض القادة في المقاومة⁽⁷⁾، وكذا اعتدال موقفه اتجاه إيكس لبيان بعد أن كان راديكالياً، تحت تأثير رفاقه القدامى في اللجنة التنفيذية

1 - العرائشي، مصدر سابق، ص: 139.

2 - المصدر نفسه. / اليوسفي، مصدر سابق، ص، ص: 68، 69.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 238. / الفيلاي، مرجع سابق، ج: 12، ص: 196.

4 - بوزار، مصدر سابق، ص، ص: 31، 33.

5 - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 140، 141.

6 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 238.

7 - العرائشي، مصدر سابق، ص: 128.

للحزب، مما حدا ببعض رموز المقاومة للسعي لطرده من لقاء (مجلس المقاومة) في مدريد في يناير 1956، لولا رفض الفقيه البصري⁽¹⁾.

لكن هناك من يقول العكس، وهو أن بقاء ارتباط الفاسي بحزب الاستقلال هو من أثر على موقعه في المقاومة وجيش التحرير، حيث أنه كان يستطيع أن يحتفظ بسلطة على التنظيمات المسلحة، عبر الانسحاب من الحزب الاستقلال وتأسيس حزب مستقل، لكنه لم يجرؤ على القيام بهذه الخطوة، فبقي في نظر المصريين وهو بالقاهرة مجرد زعيم سياسي تقليدي، فعمل النظام المصري على تهميشه والحد من صلاحياته، من خلال تجاوزه وتقديم الدعم مباشرة للممثل العسكري لجيش التحرير⁽²⁾.

لقد كان علال الفاسي، عندما وقعت القيادة التقليدية في مأزق حصار شباب الحزب، هو فرس الرهان، فشرعيته التاريخية رغم كل شيء منحته بعض السند، لكن مواقفه المتذبذبة إزاء كثير من القضايا الهامة زعزعت مكانته⁽³⁾، فهو عارض اتفاقية إيكس لبيان بشدة وعارض المفاوضات مع فرنسا⁽⁴⁾، ثم عاد بعد ذلك ليمجد الحصول على الاستقلال، فخلال مهرجان نظمه الحزب لاستقباله عند عودته لطنجة يوم: 18 مارس 1956، صرح قائلاً: "لقد أصبح هذا الاستقلال الذي كان أمنية يشك الكثيرون من الناس في إمكان تحقيقها، أصبح حقيقة واقعية"⁽⁵⁾، كما أنه ناقض نفسه أيضاً وخالف موقفه المبدئي من طريقة فض الاشتباك مع فرنسا، عندما قبل بالانخراط في نفس الإجراء مع إسبانيا⁽⁶⁾.

كما أن سياسة الكرسي الشاغر التي تبناها علال الفاسي كتعبير عن معارضته لكثير من التوجهات السياسية للحزب، لعبت دوراً كبيراً أيضاً في تنفيذ خصومه من تيار الشباب، فكما سبق فقد قاطع مؤتمر الحزب الاستثنائي الذي عقد في ديسمبر 1955، بعد أيام قليلة على عودة محمد بن يوسف، وباستثناء زيارتين قصيرتين لطنجة، فهو لم يعد للمغرب قبل 1956⁽⁷⁾.

¹ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 147, 148.

² - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 144.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 239.

⁴ - الفيلاي، مرجع سابق، ص: 327. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 238.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2115، (20 مارس 1956)، ص: 01.

⁶ - جريدة العلم، عدد: 2125، (30 مارس 1956)، ص: 01.

⁷ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 238.

فسر البعض ذلك التصرف من قبل علال الفاسي، بتقمصه دور الفدائي المظلوم، تماما كالذي قام به صالح بن يوسف في تونس، في مناوأة الحبيب بورقيبة، وكذلك عشقه للمواقف التي لها صدى إعلامي، ومحاولته بعث رسائل لرفاقه القدامى أنه لا زال مهما، وهو فوق الحزب، وقد جلبت له تصريحاته تلك مزيدا من العزلة، فحتى المتعاطفين معه من قيادة الحزب لم يقبلوا منه تلك الخطابات ورأوا فيها قلة تركيز، ورفضوا تبنيها باسم الحزب، واتفق في ذلك بلافريج وبوعبيد وابن بركة⁽¹⁾.

لقد ساهمت مواقف وتصرفات الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال في جزء مهم من أزمته التنظيمية، عبر عدم لعبه الدور المناسب لمكانته للحفاظ على وحدة الحزب، بل ومساهمته في الفجوة الحاصلة، وربما هذا ما دفع بوعبيد ليقول: "وشخصيا لم أكن أعرف علال الفاسي إلا عن طريق ما أسمع عنه، ولم أتعرف إليه عن قرب سوى عند الإقامة في باريس، وقد قدرت فيه ميزاته التي لا غبار عليها، وميزات المناضل ونشاطه الفياض، فقد كان الفعل عنده يسبق التفكير، ومن هنا كانت تتأتى أحيانا بعض الأخطاء في التقدير، وبعض التحليلات غير الكاملة، ونوعا ما مرتجلة"⁽²⁾

3- سيطرة الشباب (الجيل الجديد) على الحزب:

أمام أخطاء القيادة القديمة وعجزها عن مجاراة التطور والأساليب الحديثة في التسيير وانسحاب جزء منها (الفاسي واليزيدي)، فتحت أبواب الحزب أمام القيادة الشابة (بن بركة، بوعبيد، البصري، اليوسفي، عبد الله إبراهيم)⁽³⁾، وتمكن بن بركة من بسط نفوذه على الحزب نتيجة مجموعة أسباب: حركيته ونشاطه الزائد، فخلال السنوات الأولى للاستقلال لم يكن هناك من يملك حيوية المهدي داخل الحزب أو خارجه، حتى سمي بدينامو حزب الاستقلال، فكما وصف: "في سن السادسة والثلاثين كان هناك المهدي بن بركة، القيادي الاستقلالي، رئيس المجلس الاستشاري الوطني، أستاذ الرياضيات، مدير أسبوعية الاستقلال، المحاضر، كان شعلة من اللهب"، وكان منفتحا جدا على الشباب وقريبا منهم، وكان يشجع فتح أبواب المسؤوليات أمامهم والاستفادة من الإطارات مهما كان توجهها⁽⁴⁾.

1 - الفيلاي، مرجع سابق، ص: 328.

2 - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 180.

3 - لاندو، مرجع سابق، ص: 494.

4 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 02، ص: 115، 116.

إشرافه على اللجنة الإدارية للحزب، حيث كان بوصفه السكرتير التنفيذي للحزب يمسك بمقاليد الجهاز التنفيذي فيه، والذي يقوم على المفتشين الجهويين السبعة عشر، الذين كانوا يقومون على تطبيق أوامر الحزب في قطاعاتهم، لقد كان تحت يد المهدي هيكل حزبي قوي ومنظم، يعد مليون ونصف المليون عضو، وكان له ممثلون في كل قرية وحي ودوار، ولم تكن السلطة المحلية التابعة للدولة تجرؤ على فعل أي شيء من دون الرجوع للمثلي حزب الاستقلال⁽¹⁾.

أشار البعض إلى استفادة بن بركة من هذا الهيكل، ومن وجود المفتشين رغم معارضة كثير من المناضلين التقدميين لوجودهم، بسبب تصرفاتهم وتسلطهم، فقد أضحوا أشبه ببارونات إقطاعيين، يضطهدون السكان ويسببون إلى سمعة الحزب، ففي غمار الفوضى التي أعقبت الحصول على الاستقلال حدث تماه بين إدارات الحزب وموظفي الدولة ولم يستطع المغاربة التمييز بين الاثنين، فاستغل هؤلاء ذلك ليتربحوا من صفتهم الحزبية، ويتدخلوا في كل شيء، حتى في دور القضاء والشرطة، وفي توقيع محاضر الميزانيات المحلية، ومارسوا التجارة في بطاقات الحزب⁽²⁾.

• مؤتمر حزب الاستقلال، (19- 20 أوت 1956):

اجتمع يومي 19 و 20 أوت 1956 المجلس الوطني لحزب الاستقلال⁽³⁾، والمجلس الوطني للمقاومة ومجلس الاتحاد المغربي للشغل⁽⁴⁾، ومن أجل هذا وصل علال الفاسي إلى الرباط يوم 19 أوت 1956⁽⁵⁾، وكان برنامج المؤتمر يبدو عاديا، بدأه الأمين العام للجنة التنفيذية للحزب أحمد بلافريج بإلقاء خطابه ثم خطاب الزعيم التاريخي علال الفاسي، ثم قُدم رفع حال عن الوضع الراهن، وتم المرور لموضوع المؤتمر الرئيسي⁽⁶⁾.

Aek BEN BARKA, op-cit, p: 151./ DAOUD- MONDJIB, op-cit, p,p: 96, 155.

¹ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p, p : 40, 41.

² - واتروري، مرجع سابق، ص: 240.

³ - جريدة العلم، عدد: 2267، (20 أوت 1956)، ص: 01

⁴ - واتروري، مرجع سابق، ص: 238./ جريدة العلم، عدد: 2265، (18 أوت 1956)، ص: 01

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2263، (16 أوت 1956)، ص: 01

⁶ - جريدة العلم، عدد: 2266، (19 أوت 1956)، ص: 01

وإن كان أحمد بلافريج قد تكلم بشكل عام، اشتمل على التذكير بما حقق حتى انعقاد المؤتمر على الصعيد السياسي، ودور الحزب في ذلك، فقد تحدث علال الفاسي عن ضرورة تطور الحزب ومسايرة تغيير الأجواء، ثم توجه ليلامس عمق المشكل ويشير لصلب الأزمة التي يتملص فيها الحزب: "وإن العلاقة بين قيادة هذا الحزب وبين سائر أعضائه وأنصاره لم تكن إلا علاقة الأخوة الصادقة والتعايش والطيب المبني على التفاهم وتبادل المشورة وعدم الاستبداد في أخذ الرأي، فإذا كان لنا فضل نحن الذين تشرفنا بقيادة الحركة الوطنية طيلة ثلاثين سنة فهي أننا لا نحاول أن ندعو لأنفسنا ولا أن نطالب بشيء لأشخاصنا، لقد كنّا دائما ضد عقلية التقديس المطلق للأشخاص وإن كلا منكم يعلم ما هي الدروس والتوجيهات التي يتلقاها في خلايا الحزب الرسمية، وما هي المبادئ العليا التي تملي عليه دائما"⁽¹⁾، وقد كان هذا ما تقتضيه أعراف ودبلوماسية الخطاب الرسمي العلني، لكن خلال تفاصيل الجلسات كان هناك كلام آخر.

صدرت في النهاية القرارات الطبيعية التي كانت منتظرة من المؤتمر، والتي تمثلت أساسا المطالبة بحكومة منسجمة وقوية أو بحكومة استقلالية، تماشيا مع مطالب القاعدة العريضة وأمال كثير من المغاربة الذين استشعروا تهميش الحزب الذي ساهم مساهمة فعالة في استرجاع الاستقلال، وقُدّم ذلك المطلب للسلطان حين استقبل اللجنة التنفيذية يوم 23 أوت 1956، وصرح به عمر بن عبد الجليل حين خرج من اللقاء: "أما فيما يخص الحزب فإننا لم نأتي ليقدم أعضاء الحكومة من حزبنا استقالتهم إلى جلالة الملك، إنما جئنا لنعرض على جلالته المشكل كي يتخذ منه الحل الذي يراه صالحا"⁽²⁾.

وقد أُستحدث أمر مهم خلال هذا المؤتمر، كان له تأثير بالغ في هيكلية الحزب وسيره، هو تشكيل اللجنة السياسية العليا للحزب، والتي ستكون أفضل تعبير عن تطورات عهد الاستقلال، بفتح الباب أمام الكتلة الشعبية وتحجيم البرجوازية التقليدية في قيادة الحزب، لقد تشكلت اللجنة في غالبيتها من أعضاء من المقاومة واتحاد الشغل، في إشارة إلى تنفيذ تيار الشباب وبسط نفوذهم على الحزب⁽³⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 2267، مصدر سابق.

² - المصدر نفسه، ص: 01. / عدد: 2271، (24 أوت 1956)، ص: 01

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 240. / DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 144.

• تحالف تيار بن بركة مع المقاومة واتحاد الشغل داخل الحزب:

كان المهدي بن بركة يتضابق من الأسلوب التقليدي الذي كان ينهجه الحرس القديم، وقد التقى هذا الشعور مع المناضلين الشباب في المقاومة وفي الاتحاد المغربي للشغل، ورغم أن علال الفاسي هو أول من طرح فكرة كارتل يجمع المقاومة واتحاد الشغل والحزب تحت يده⁽¹⁾، لكن بن بركة هو أول من جسدها على الواقع، ففي مؤتمر أوت 1956 اقترح إعادة هيكلة الحزب في سعي لجعل الكلمة الأولى داخل الحزب بيد الشباب من المقاومين والعمال أو كما سماهم: الطبقات الشعبية والتقدمية، فنهوض الحزب وسيطرته تمر حتما عبر تنفيذ الطبقات الحية داخله⁽²⁾.

إنّ التحالف الذي نشأ بين القيادات الشابة، هو تحالف طبيعي أملت خصائصها وظروفها، وموقفها من القيادات القديمة، فقد حدث الالتحام بين قيادات الحزب التي خرجت من الطبقات الكادحة، ولم تنشأ في الأسر الميسورة في فاس والرباط وسلا، لقد كانوا في الغالب أبناء المناطق الفقيرة من الدار البيضاء أو الجنوب باستثناء بن بركة وبوعبيد، أبناء الرباط وسلا، لكن من أسرتين فقيرتين⁽³⁾.

من جهة أخرى كان هذا التكتل ضرورة وحاجة، فليس للقيادات الشابة، التي لم تتفق مع أسلوب الحرس القديم في تسيير الحزب ولا توافقت معه على السياسة الواجبة التطبيق في البلاد بالإضافة للخييات السابقة أثناء الكفاح الوطني، سوى الاعتماد على الهيكلين القويين المتوفرين، وهما المقاومة واتحاد الشغل⁽⁴⁾.

كان طريق المهدي نحو الاستفادة من الكتلة الشعبية الهائلة داخل اتحاد الشغل وداخل المقاومة يمر عبر اليوسفي والبصري وعبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، وهم أصدقاء المهدي المقربين منذ الأربعينات حين كانوا يناضلون جميعا في صفوف الحركة الوطنية المغربية⁽⁵⁾.

¹ - لاندو، مرجع سابق، ص: 494. / واتريوري، مرجع سابق، ص-ص: 238 - 240.

² - Mehdi BEN BARKA, **problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb**, op-cit, p: 29.

³ -Kamal-Eddine MOURAD, **le Maroc a la recherche d'une révolution**, sindibad, paris, 1972, p: 62./ Aek Ben Barka, op-cit, p:10./ BALTA, op-cit, p: 122.

⁴ - MOURAD, op-cit, p : 62.

⁵ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 155.

ومنذ وصل الطيب بوعزة للكتابة العامة للاتحاد العام للنقابات الفيدرالية، قبل أن تتحول سنة 1955 إلى الاتحاد المغربي للشغل، وبفضل حركيته وجهوده انضم الآلاف من العمال الذين تعج بهم مدينة الدار البيضاء والآلاف غيرهم من الفلاحين من شتى بقاع المغرب، فأضحى اتحاد الشغل أكبر وعاء شعبي يضم حشدا هائلا جاهزا ليرجح كفة أي جهة، قدر عدد منخرطيه غداة الاستقلال بـ 600 ألف عضو، ومثل هذا ورقة رابحة في يد المحجوب بن الصديق وحليفه عبد الله إبراهيم وبالتالي بن بركة، وكذلك مثلت المقاومة حاضنة شعبية قوية، حيث فاق عدد أفرادها على اختلاف تنظيماتهم ومناطقهم الآلاف، وتمثلت أهمية المقاومة في كونها تحوز قوة الميدان والسلاح ومعهما شرعية التاريخ⁽¹⁾.

ومن أجل أن يضمن المهدي ولاء المقاومة، خاض حربا ضد المناوئين له ولمشروعه، واندرج تحت تلك الحرب أغلب حوادث التصفية والعديد من عمليات الاشتباك والاقتتال، وقد تمكن من فرض سيطرته وتحييد الكثير ممن لم يوافقوا على طروحاته بجعل المقاومة تحت سيطرة حزب الاستقلال⁽²⁾.

وساعد المهدي في مشروع بسط هيمنته على الحزب في هذه الفترة، أنه لم يكلف بمنصب وزاري يستغرقه ويصرفه عن متابعة شؤون الحزب، فلم يعينه السلطان محمد بن يوسف في الوزارة الأولى ولا الثانية، ورغم أن ذلك شكل له خيبة، لكن دفعه ليركز كل جهوده ليتفرغ للحزب وحتى عندما عين على رأس المجلس الوطني الاستشاري، لم يكن ذلك سوى منصب شرفي لم يتطلب جهدا كبيرا، بل ساعده كثيرا في خدمة وجوده في الحزب وفي مد شبكة علاقاته، ووفر له مكانا لعقد اجتماعاته⁽³⁾.

4- سنتان من الوحدة الهشة داخل الحزب:

إن الحزب الذي ظل يمثل تجمعا لمجموعة تيارات سياسية مختلفة الجذور والأفكار، جمعها الهدف المشترك وهو مجابهة الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية، عرف مباشرة بعد الاستقلال عملية شد وجذب بين قياداته وبين مختلف القوى التي شكلت تركيبته المعقدة، وشهد عملية تدافع كبير صامت⁽⁴⁾.

¹ - بن بوعزة، مصدر سابق، ص - ص: 31 - 98. / واتروري، مرجع سابق: ص - ص: 266 - 278.

² - واتروري، مرجع سابق: ص: 239.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p,p: 476, 477. / DAOUD-MONDJIB, op-cit, p - p: 156 - 158. / 109. مصدر سابق، ص: 109.

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 43.

ورغم أن الحزب كان يبدو قويا ظاهريا عشية الاستقلال وبدايته، ورغم ذلك الإحياء عن تجاوزه رواسب خلافات الكفاح، لكن استحقاقات الاستقلال ومن وراءها أيدي القصر، نجحت في تحريك النزاع وبث الفرقة بين قيادته، في أولى الامتحانات التي واجهت الطبقة السياسية المغربية في عهد الاستقلال، وسيحافظ قادة الحزب على وحدة هشة ملغمة، نتجت أساسا عن اتفاقهم على مطلب مهم، وهو حصول الحزب على الحكومة، ونتيجة جهود بعض عناصر قيادته⁽¹⁾.

وسيلعب بن بركة وبوعبيد وعمر بن عبد الجليل، دورا مهما في استمرار الوحدة وبقاء الحزب مجتمعا، فقد كانت مناورات المهدي لبسط نفوذه على الحزب تتم في هدوء، وتحاول أن تستغل وسائل الحزب نفسها، بالاعتماد على التيار العريض الذي يناصره، وتوظيف الديمقراطية، وسيبقى بوعبيد يمارس دور حكيم الحزب، بهدوئه وعقلانيته ليجمع بين طرفي الحزب المتناقضين، التقليديين والراديكاليين، وسيناور هو والمهدي بين الطرفين حتى سنة 1958، عندما يحشر المهدي في الزاوية ويجرد من كل شيء، وسيستمر بن عبد الجليل يلعب دورا مهما في تسوية الخلافات بين القيادات التقليدية نفسها⁽²⁾.

وقد وصف بوعبيد هذا الوضع وهذه الجهود قائلا: "المهدي، كان يعرف الكثير عن الزعيم، ، غير أن القاعدة السارية كانت هي الصمت المطلق بحيث أن مشاكلنا الصغرى الداخلية لا يجب أن تتسرب إلى المناضلين في القاعدة، ولا بد من الحفاظ على واجهة الإجماع"⁽³⁾.

لقد كان المهدي ينطلق في تمسكه بخيار وحدة الحزب، من ضرورة بقائه كأداة لمواصلة معركة البناء، ووفاء للصرح الذي كان أحد مؤسسيه، كما يستشف من كلامه في إحدى محاضراته، التي ألقاها في مايو سنة 1957، بالدار البيضاء: "لن تحل مشاكلنا إلا بالشعور المشترك بالمسؤولية، من طرف الحكومة ومن طرف العنصر الواعي من الشعب، هذا العنصر الذي كان بالأمس شاعرا بالمسؤولية وبأعبائها، هو الذي يجب عليه أن يبقى في الميدان ويستمر في العمل"⁽⁴⁾، فيظهر جليا حرصه الكبير على التوحد والتكتل: "إن جميع منظماتنا تفرعت من ينبوع واحد، ويجب أن تظل سائرة في طريق موحدة

¹ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 234. / بوعبيد مصدر سابق، ص، ص: 180، 181.

² - واتربوري، مرجع سابق، ص: 239. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 181.

³ - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 180، 181.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 128.

كي لا نضلل شعبنا ونفرك شمله ونشتت رأيه، نحن الآن في وقت التجمع ويلزمنا أن نعمل على تقوية هذا التجمع"⁽¹⁾.

ورغم دعواته الصريحة منذ هذه الفترة للثورة كسبيل لتغيير الأوضاع المزرية الفاسدة، والنهوض بحالة البلاد، والقضاء على العوائق الكثيرة، لكن تلك الثورة لن يقودوها سوى ثوريين يخرجون من نفس البوتقة التي أخرجت ثوريو الأمس، ولن يكون عمادها سوى شيئين: الزحف السياسي وهو رأسمال الحركة الوطنية الأول الذي لا زال موجودا ومهيئا، والرأسمال الثاني، هو التنظيم، والتفريط فيه معناه ضياع رأس المال الأول⁽²⁾.

ومن الواجب من أجل المحافظة على التنظيم وتفعيله، قيام جميع منظمات الحزب وجمعياته وهيئاته، سواء كانت نقابية أم تجارية، فلاحية أم ثقافية واجتماعية، على قدم وساق بتجنيد الناس وتنظيمهم، من أجل تشغيل الرأسمال البشري، في عملية البناء، وفي نفس الوقت محاربة جميع الأدواء والمثبطات، وكل الصفات المقيتة التي تسبب النفور والاستياء، وتجلب التفرقة والشقاق، ومحاربة روح الأرستقراطية التي تكونت في صفوف الحزب، وتسملت لأنفس كتاب فروع ومسيريه وأعضاء لجانه، وذلك عن طريق النقد الذاتي وليس عن طريق التحطيم⁽³⁾.

لكن عبقرية المهدي ومشروعه السياسي الصامت، سيصطدم بتعصب جزء مهم من رفاقه الراديكاليين وعلى رأسهم جماعة اتحاد الشغل، وبدرجة أقل جماعة المقاومة، فهؤلاء سيحملونه لاحقا، المسؤولية عن استمرار المهادنة خلال هاتين السنتين، بحكم وجوده على رأس المجلس الاستشاري وخاصة إمساكه بسدة تسيير الحزب، ففي عهده وعبر المجلس الاستشاري تم ترسيم ولاية العهد للأمير الحسن⁽⁴⁾، كما اتهم أنه كان وراء منح وزارة الداخلية للقائد الإقطاعي السابق الحسن اليوسي، كما أنه أيضا كان عضوا في وفد المفاوضات في إيكس ليبان⁽⁵⁾.

1 - المصدر نفسه، ص: 130.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص- ص: 128 - 130.

3 - المصدر نفسه، ج: 2، ص: 130.

4 - شارل سان برو، محمد الخامس أو الملكية الشعبية، ترجمة: دار مرسوم، منشورات مرسوم، الرباط، 2015، ص: 160.

5 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 238.

ومما يشير إلى موقف المهدي خلال هذه الفترة من رفاقه الراديكاليين، وسعيه الحثيث للحفاظ على وحدة الحزب، ما رواه الجابري نقلا عن مصدر حضر اجتماعا في حي التماره⁽¹⁾ بين المهدي والمحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، أثناء الصراع الثنائي، لمناقشة الخطة التي يجب سلوكها إزاء اللجنة التنفيذية، وقد كان كل من المحجوب وإبراهيم لا يريان غير الانفصال سبيلا، بينما كان المهدي غير مقتنع بذلك، ومع أن فكره وعواطفه كانت مع تيار النقايبين والمقاومين، فقد كان يحاول الإبقاء على الحزب موحدا والعمل على انتقال القيادة فيه إلى التيار الجديد من دون الانفصال، ومن أجل هذا الهدف، حاول أن يوظف حضوره المزدوج في الضغط على أعضاء اللجنة التنفيذية من القدماء، فقام بتبنيهم إلى ما يفكر فيه المحجوب وعبد الله إبراهيم، من نية الانفصال، وإلى ما سترتب عن انسحاب المقاومة والعمال على الحزب ومستقبله، وقد بلغ الخبر إلى المحجوب فاعتبر ذلك خيانة، وصار كلما اختلف مع المهدي لاحقا في مسألة من المسائل أثناء اللقاءات، يذكره باجتماع التماره⁽²⁾.

5- مشروعان سياسيان متناقضان داخل الحزب:

كما سبق ذكره، فإن أحد أهم أسباب الشقاق والصراع داخل حزب الاستقلال هو الخلاف الأيديولوجي، بين مكونات الحزب، بين البرجوازية التقليدية وبين الطبقة الشعبية، بين المثقفين ثقافة تقليدية وبين الثوريين اليساريين، بين الجامدون الذي يرفضون التغيير الجوهري في منظومة الحكم، وبين دعاة التغيير الكلي والشامل⁽³⁾.

كان الشباب متعطشون للتغيير، يضعون برنامجا متكاملا في الزراعة والصناعة والتعليم، لإحداث نقلة معتبرة في المغرب⁽⁴⁾، بينما التقليديون يسعون للحفاظ على المكاسب المحققة فقط، ودوما حديثهم عن دور الحزب في الحصول على الاستقلال وعن الوفاء للقصر، حتى بات الشباب يتهمون أساطين اللجنة التنفيذية بالعجز والوقوع في شرك الملكية الإقطاعية⁽⁵⁾.

¹ - من أحياء مدينة الرباط.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 164.

³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 31. / لاندو، مرجع سابق، ص: 494.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص-ص: 144-162.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2267، مصدر سابق، ص: 01. / واتروري، مرجع سابق، ص: 242.

ويظهر جليا موقف التيار الشبابي الراديكالي من التيار التقليدي ورميه بالفشل والعجز، الانتقاد الموجه لعمل الحكومتين الأوليتين والثتين كانتا تقريبا في الغالبية من حزب الاستقلال، فحين تحدث بن بركة سنة 1957، عن الشروط الواجب توفرها في الدول المستقلة حديثا، ذكر التوفر على حكومة شعبية مخلصه قوية حكيمة تفرض احترامها على المواطنين بإخلاصها ونزاهتها وكفاءتها، وعندما طرح السؤال في نفس المداخلة هل تتوفر هذه الشروط لدينا، أجاب: ففي ما يتعلق بالقيادة أعتقد أننا لا زلنا لم نتوفر عليها حتى الآن، لأن الحكومتين الأوليتين كانتا مبنيتين على أساس صوري⁽¹⁾.

ولم تقف القيادات التقليدية مكتوفة الأيدي ضد مساعي الشباب، بل سعت لكبح جماحهم عبر وسائلها الخاصة، كما يذكر بن بركة: "وهكذا في المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية أو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال حتى 25 يناير 1959، فإن انزلاق بعض القادة في طريق المساومات الانتهازية، بل ومساهمتهم في المؤامرات الخسيسة ضد جيش التحرير والمقاومة والنقابات العمالية كان منشأ اصطدامات عنيفة، لو أعلن عنها في إبانها لوفرت علينا الكثير من الوقت وخيبة الأمل والمزيد من التضحيات"⁽²⁾.

لقد أطلق على زعماء المعارضة الجديدة وصف اليساريين، وهذا في مقابل وصف التقليديين: الفاسي وبلافريج وبن عبد الجليل والإخوة اليزيدي، بالرجعيين، والمتأمل للبرنامج الذي كان يطرحه المعسكر الراديكالي من الشباب سيجده فعلا يستمد خطوطه العريضة من طروحات اليسار العالمي، وإن كان الحديث خلال هذه الفترة لم يخرج عن إطار التلميح مع حرص رموز التيار لنفي أي علاقة له بالاشتراكية أو باليسار⁽³⁾.

لكن كان هناك فعلا توجه لتبني نفس شعارات وأسس اليسار عبر العالم، مثل تطوير الفلاحة والصناعة، وأولوية محاربة الفقر، واقتراح إتباع نفس النظم اليسارية، مثل التعاونيات الفلاحية، كما بين المهدي بن بركة في محاضراته "نحو مجتمع جديد": "وإن الأهداف التي نريد الوصول إليها من وراء عملية

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 164.

² - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 45.

³ - لاندو، مرجع سابق، ص: 45. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 112، 113.

جماعية الحرث هو تعويد الفلاحين على التعاون ونسيان نظرتهم المتعصبة إلى الحدود المحيطة بضيعتهم، ولتتمكن الدولة خلال خمس سنوات من إمداد كل جماعة من الملاكين الصغار بجرار، وتكوين جمعية تعاونية تقوم بتوحيد التكاليف وتخفيفها وتكوين ميزانية عامة لهذه التعاونية، ذلك مما يساعد على خلق مجتمع متعاون ومتضامن⁽¹⁾.

ونفس الشيء ينطبق على الصناعة، فيتحدث المهدي بن بركة عن ضرورة أن يشمل نظام التعاونيات الميدان الصناعي، من أجل تطوير وتوسيع التصنيع بالبلاد، فيجب خلق روح التوفير وتشجيع التعاونيات الصناعية التي تجعل المواطنين المغاربة يساهمون بأموالهم في تأسيس المعامل، فينشأ عن ذلك التعاون قوة صناعية تدفع نحو تحسين المعيشة ومواجهة الفقر⁽²⁾.

ورغم وضوح الإلهام الاشتراكي في مشروع الراديكاليين، سواء في الأفكار التي كان يطرحها بن بركة ويجسدها بوعبيد، أو من خلال النهج الذي اتبعه المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم والفقهاء البصري، بتوظيف الطبقات الشعبية الكادحة في النضال، لكن منظر المجموعة ظل طيلة هذه الفترة يتهرب من التصريح بحقيقة التوجه، فعندما طرح فكرة التوزيع العادل، شرح المفهوم قائلا: "وليس معنى التوزيع العادل، أن نزيل للمالك أملاكه لنسلمها لجيرانه الفقراء، ولا أن نزيل لأرباب المصانع معاملهم"، لكن فسر معنى التوزيع العادل بقيام الحكومة بفرض ضرائب مناسبة على الأرباح والدخل الفردي، فتتوفر الدولة من جراء ذلك على أموال يمكن أن توسع الخدمات لفائدة المواطنين، مثل العلاج الطبي الذي سيصبح متاحا لطبقات شعبية أوسع، فهذه الطريقة مشروعة ومنطقية لإحداث توازن نسبي بين أموال الأغنياء وحاجيات الفقراء، فلهذا فالتوزيع العادل لا يعني أبدا القضاء على الملكية الفردية، وإنما يعني فقط أن تتدخل الدولة للحد من السيطرة الإقطاعية والاحتكارات الخاصة⁽³⁾.

كان لابد أن يؤدي الخلاف والنزاع الموجود على مستوى الأفكار والمشاريع والتوجهات والوسائل إلى صدام عاجل داخل الحزب، ولابد أن تنتهي الوحدة الهشة المصلحية عند أول منعطف تطرح فيه

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 155.

2 - المصدر نفسه.

3 - نفسه، ص - ص: 154 - 155.

مسألة تحديد هياكل الحزب، حيث سيكون ذلك امتحانا حقيقيا لقوة كل طرف ولقبول الاستمرار في لعبة التعايش السياسي التي استمرت خلال السنتين الأوليتين من الاستقلال.

المبحث الثالث: مصير مشروع الكفاح المسلح.

مثّل العمل المسلح سواء في شكله الأولي الحضري الذي اصطلح على تسميته بالمقاومة أو في شكله النهائي المنظم الريفي وهو جيش التحرير، قمة تطور الحركة الوطنية المغربية، رغم أن هناك من يفتد بكل قوة وجود أي رابط بين العمل الوطني والعمل العسكري، ويجعل الأخير تحول عقدي من فئة مخلصّة من الشعب دفعها ما جرى في أوت 1953 لتنهج دربا غير ذلك الذي سلكته الحركة الوطنية عبر تاريخها، والقائم على إتباع الوسائل السياسية والمنحى الإصلاحية، وبعيدا عن هذا، فلا يمكن إنكار شيئين: الأول هو ارتباط العمل العسكري بشكل أو آخر بالعمل الوطني، فإن لم يكن بقيادته، فمن دون شك كان للقاعدة حضور معتبر فيه، والثاني: هو الدور الحاسم والفعال لهذا التحرك العسكري وللغنف في توجيه القضية المغربية للوجهة التي انتهت إليها الأحداث في نهاية سنة 1955، لكن إذا كان للعمل المسلح كلمة خلال سنوات المخاض المؤدي للاستقلال فإنه في السنتين اللتين أعقبتا الاستقلال بقي الشغل الشاغل للطبقة السياسية المغربية.

1- إيكس لبيان تجهض مشروع الكفاح المسلح:

جاء إعلان (لا سيل سان كلو) وعودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب في ظرف حساس من تاريخ البلاد، خاصة فيما اتصل بالعمل المسلح ضد الوجود الفرنسي، ليخلط جميع الأوراق، فلقد مثل هذا سحبا لسبب مهم انطلق من أجله الكفاح المسلح، وفي نفس الوقت لم يكن الحل النهائي الذي يأتي معه الاستقرار و يؤدي لاختفاء العنف والعمل العسكري من المغرب.

لقد قدم بن بركة لاحقا شرحا للفكرة: "لقد تمت إيكس لبيان عند هذه المرحلة بالذات، أي عند نهاية تطور، طرحت فيه موضوعا قضائيا جوهرية بالنسبة لمعركتنا، وهي دور الجماهير الكادحة الحضرية، مع ضرورة ارتباطها بالجماهير القروية، ومسألة اللجوء للعنف"⁽¹⁾.

¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 40.

شهدت المرحلة منذ نفي محمد بن يوسف، علاوة على الحراك السياسي الوطني الممتد منذ بداية الثلاثينات، زخما عسكريا مهما، فلم تتوقف عمليات المقاومة في المدن ضد الأهداف الفرنسية والمتعاونين معها، كما عرفت بداية أكتوبر 1955 انطلاق عمليات جيش تحرير المغرب العربي، التي تجلت في هجومات مسلحة ومعارك ضارية مع الجيش الفرنسي في المناطق الريفية⁽¹⁾.

وجاء انطلاق الثورة الجزائرية في قلب الصراع الفرنسي المغربي، ليخلط كل الأوراق وليشوش على فرنسا كلية، ويدفعها دفعا لتقرر بسرعة سياستها بخصوص المغرب، فلم يعد في مصلحتها خوض المعركة في كامل شمال إفريقيا ولا تأجيل الحسم، الذي قد يؤدي إلى توحيد المشروع الثوري بين البلدان الثلاث، وهو ما قد يسفر عن نتائج خطيرة على الوجود الفرنسي ونفوذه⁽²⁾.

فكانت الثورة الجزائرية إلى جانب العمل المسلح، الذي اندلع بالمغرب هما أهم العوامل التي دفعت إدغار فور إلى المناورة والاتصال بمحمد بن يوسف في منفاه لإيجاد حل سياسي للقضية المغربية، رغم معارضة فرنسيي المغرب والمقيمين العائمين به⁽³⁾، كما يؤكد عليه بن بركة، فاقتران الحركتين التحرريتين الجزائرية والمغربية، وما كان سيترتب عليه من نتائج، لعب دورا مهما في التحول المفاجئ للسياسة الفرنسية، فليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي بدأ فيه المناضلون يدركون المعنى العميق للنضال الوطني، وظف المستعمر الرمزية العاطفية لعودة الملك من منفاه⁽⁴⁾.

لقد تزامنت إيكس لبيان مع أكثر عمليات المقاومة ضراوة في وادي زم، وآيت عمار وفي خنيفرة وخريبكة والخميسات والدار البيضاء، وفي الفاتح من أكتوبر 1955، أطلقت شرارة الكفاح المسلح عبر القيادة العليا لجيش تحرير المغرب العربي، ففي الليلة الواقعة بين الأول والثاني من أكتوبر شنت ثلاثة فرق مغربية تدرت في المنطقة الإسبانية، هجوما على المراكز الفرنسية الواقعة في شرق تازة بالريف المغربي، في ما أصبح يسمى بمثلث الموت، الواقع بين أكنول وتيزي وسلي وبورد، وفي الليلة الموالية تم شن هجوم

¹ - العرائشي، مصدر سابق، ص: 139. / بوزار، مصدر سابق: ص - ص: 27 - 30.

² - برنارد، مرجع سابق، ص: 282.

³ - لاندو، مرجع سابق، ص: 466. / برنارد، مرجع سابق، ص: 300. / شهادة الهادي البكوش رئيس الحكومة التونسي السابق،

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 41، 42. <https://www.youtube.com/watch?v=m0gzHUF1-PE>، استرجعت بتاريخ: 20 مارس 2018.

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 41، 42.

على مرصد بوزنيب شمال تازة، وبالموازاة حدثت عدة عمليات على محور فاس وجدة، بمنطقة إيموزار مرموشة في الأطلس المتوسط، ورغم أن الطيران الذي تدخل أنقذ الموقف لكن غنم الثوار مئات البنادق والرشاشات والمدافع والذخيرة، وعرف شرق المغرب أيضا أحداثا مماثلة⁽¹⁾.

واشتعلت الحرب في نهاية شهر أكتوبر على امتداد جبهة بطول 150 كلم عبر الريف، ضمت آلاف المقاتلين الوطنيين، الذين رغم التسليح السيئ لكن بفضل دعم الأهالي والقبائل ربطوا الصلات بالثوار الجزائريين، ونقلوا الحرب إلى منطقة بني يزناسن وشنوا الكثير من الهجمات على المراكز الفرنسية وباتوا يقلقون الجيش الفرنسي، وكل هذا ساهم في تراجع فرنسا عن إبقاء السلطان في المنفى⁽²⁾.

ورغم الآثار التي تركها انطلاق العمل المسلح المنظم، والنتائج التي خلّفها، وحالة الذعر التي بثها وسط المسؤولين الفرنسيين والمعمرين على السواء، فقد أدت نتائج لقاء إيكس لبيان وعودة السلطان مضاف إليهم موقف قيادة حزب الاستقلال الرمادي المتذبذب المنقسم على نفسه، إلى حالة من الإرباك والتشويش على الأهداف واستمرارية الحل العسكري، واعتبر بعض قادة الحراك ذلك طعنة وجهت لظهر مشروع التحرير المسلح⁽³⁾.

وعلى أهمية دور العمل المسلح في عودة السلطان واستقلال المغرب، لكن هناك شبه اتفاق على أن اتفاق إيكس لبيان وجه له ضربة كبرى، ومنعه من التطور بل رجح كفة الحل السياسي، مثل ما يؤكد عليه علال الفاسي: "وحين أيقنت فرنسا أنها مضطرة للاعتراف بالاستقلال أرادت أن تلعب أدوارا من شأنها أن تفسد علينا ثورتنا، وتتيح لها الإبقاء على نوع من الهيمنة المعنوية تحمي به استعمارها الاقتصادي"⁽⁴⁾.

2- دور حزب الاستقلال في إفشال الكفاح المسلح، والقطيعة بين السياسي والعسكري.

كان أكثر طرف أثر في تطوّر الأحداث وغلبة الجانب السياسي على العسكري هو حزب الاستقلال وقيادته التقليدية على وجه الخصوص، فرغم كما سبق ذكره، وجود عناصر بارزة من شباب

¹ - بوزار، مصدر سابق، ص: 28. / بن بوعزة، مصدر سابق، ص: 84 - 86. / برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 341 - 378.

² - DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 127.

³ - العرائشي، مصدر سابق، ص: 14. / الفيلاي، مرجع سابق، ج: 12، ص: 172.

⁴ - نقلا عن الفيلاي، مرجع سابق، ج: 12، ص: 200.

الحزب في طليعة مؤسسي العمل العسكري ومطلقه مثل عبد الرحمن اليوسفي والفقير محمد البصري وعبد الكبير الفاسي، لكن القيادة التاريخية المسككة بزمام الأمر قادت الحزب بعيدا عن المواجهة الميدانية وفضلت المفاوضات والموائد المستديرة في الصالات المغلقة⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي احتد العمل المقاوم في صيف 1954 وتلقت المصالح الفرنسية ضربات موجعة في مدن مراكش والدار البيضاء، وتعرض المئات من أعوان الاستعمار والخونة للتصفية، لم تجد السلطات الفرنسية بد من الاتصال بالوطنيين لفتح النقاش حول الوضع السياسي وآفاقه، ثم التفاوض مع السلطان محمد بن يوسف نفسه عبر المحامي جورج إزار، وقد حصلت فرنسا على تجاوب السلطان وموافقته على التفاوض المشروط بموافقة حزب الاستقلال⁽²⁾.

وبدأ التنسيق بين السلطان وقادة حزب الاستقلال، اللذين تم الإفراج عنهم سنة 1954، وطيلة خريف تلك السنة تم التباحث حول كل شيء من تفاصيل مجلس العرش واختصاصه وعمله، وإنشاء حكومة مؤقتة، وتم الاتفاق على إقامة ملكية دستورية، وقبل الحزب الانخراط في حل تدريجي يشمل نقل السلطان إلى فرنسا وإحداث مجلس الوصاية، وجاءت رسالة محمد بن يوسف يوم 26 ديسمبر 1954 تعلن موافقته على ما تم التفاوض بشأنه وتكون خريطة طريق لما هو آت، والذي تمثل في مجلس العرش وحكومة تفاوض مؤقتة من أجل الوصول إلى اتفاقية تكرر السيادة المغربية⁽³⁾.

وجاءت إيكس ليبان كتتويج لما سبق من مفاوضات، فكانت العقد الذي رسم الاتفاق السابق، وكان حضور حزب الاستقلال فيها طاغيا ومؤثرا، فريادة على القيادة التقليدية؛ اليزيدي وابن عبد الجليل حضر من القيادة الشابة؛ عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان الناطق الرسمي باسم الوفد وأكثر عضو متحمس للحل السلمي⁽⁴⁾، وابن بركة الذي كان حضوره مفاجئا نظرا لعلاقته الوطيدة بتيار المقاومة ممثلا في اليوسفي والبصري، وقد حدث ذلك تحت ضغط كبير من صديقه المقرب بوعبيد⁽⁵⁾.

¹ - واتربري، مرجع سابق، ص: 273. / العرائشي، مصدر سابق، ص، ص: 128، 142. / بن بركة، مصدر سابق، ص: 43.

² - برنارد، مرجع سابق، ص - ص: 269 - 287.

³ - المرجع نفسه، ص - ص: 287 - 290.

⁴ - العرائشي، مصدر سابق، ص: 139.

⁵ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p, p: 139, 140.

مع تسجيل معارضة رموز أخرى من الحزب، على رأسها علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، لمسار إيكس لبيان، والتمسك بخيار الكفاح المسلح كحل وحيد، وكل ما دون ذلك هو مجرد طعنات في الظهر وتآمر على المشروع التحرري الوحدوي الذي يمثل كل المغرب العربي⁽¹⁾.

وجاء النزوع للمفاوضات والتسويات السلمية، ليضاف للخلاف التاريخي الذي نشأ بين قادة العمل المسلح وبين قيادة حزب الاستقلال في أثناء فترة نفي السلطان محمد بن يوسف نفسها، كما سبق التطرق له، فرغم أنه لا يوجد من يجادل في أن المقاومة ظهرت على يد حزب الاستقلال، وأن جيش التحرير نفسه خرج من رحم المقاومة وأسس بالكامل من عناصرها، ورغم أنه خلال جل السنتين الحاسمتين من تاريخ المغرب بين 1953 و1955، كانت قيادات حزب الاستقلال التقليدية في المنافي والسجون⁽²⁾، لكن منذ نهاية سنة 1954، أي بعد إطلاق سراح هؤلاء القادة، فباستثناء العلاقة بعلال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، بقي القادة الآخرون في حكم المتفرجين على العمل المقاوم المسلح، والقصد هنا أعضاء اللجنة التنفيذية، بينما لعب المناضلون البسطاء مثل البصري واليوسفي وعبد الكبير الفاسي والحسن العرائشي دورا هاما وحاسما في الميدان⁽³⁾.

وأدى غياب القيادة التقليدية لحزب الاستقلال عن العمل المسلح، بسبب الاعتقال بداية ثم بسبب التوجه السياسي، وكذا اعتقال المقاومين المنتمين للحزب مثل البصري وعبد السلام الجبلي ومغادرة آخرين للمغرب مثل عبد الكبير الفاسي⁽⁴⁾، لوصول عناصر لا ترتبط بالحزب مباشرة مثل: عباس المسيعدي، أو لها مواقف معادية أصلا للحزب مثل عبد الكريم الخطيب وأحرضان والصنهاجي، لقيادة جيش التحرير⁽⁵⁾، ولنشوء شرح كبير بين السياسيين والمقاومين⁽⁶⁾.

¹ - العرائشي، مصدر سابق، ص، ص: 139، 140.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 173. / العرائشي، مصدر سابق، ص، ص: 128، 138.

³ - Mehdi BEN BARKA, problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb, op-cit, p: 28. / 138 - 128. ص - ص: 138 - 128. / العرائشي، مصدر سابق، ص - ص: 138 - 128.

⁴ - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 141، 144. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 173. / العرائشي، مصدر سابق، ص، ص: 127، 128.

⁵ - واتروري، مرجع سابق، ص: 273.

⁶ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 141.

ومن الحجب التي تستحضر في سياق خذلان الحزب لمشروع العمل المسلح، وتبرير أسباب الخلاف والشقاق بين قيادة جيش التحرير وقيادة حزب الاستقلال فيما بعد عودة محمد بن يوسف، ذلك الذي حدث في لقاء المهدي بن بركة وعباس المسيعدي في نوفمبر 1954، حين قصد الأخير الأول من أجل تمويل المقاومة، فرد عليه قائلاً: "إننا سياسيون ولسنا ثوريون"⁽¹⁾، ومثل ما أورده بوعبيد عن تأثير مواقف وقرارات بلافريج، التي نتج عنها جفاء كبير احتاج إلى كثير من الجهد عشية عودة السلطان لرأب الصدع، ومثل ما أورده بوزار عن مساعي أعضاء حزب الاستقلال المخربة للعمل العسكري ولتأسيس جيش التحرير⁽²⁾.

والحقيقة أن القطيعة بين قيادة الحزب وقيادة العمل المسلح، لم تكن نتيجة المواقف السياسية للطرفين فقط، بل هناك أسباب أخرى، فدخل مصر على الخط ودعمها للثوار في بلدان المغرب العربي، وإصرارها على التحرير الشامل عبر جيش مغاربي مشترك، كان له تأثيره الأيديولوجي، فالنظام المصري كان معادياً مبدئياً للحزبية والأحزاب، ودفع حلفاءه من العناصر الثورية التي تؤمن بالكفاح المسلح لرفض وجود الأحزاب، وهو ما تجلّى في موقف العناصر التي أطلقت الثورة الجزائرية من حزب الشعب، وكذلك موقف عناصر جيش التحرير المغربي من حزب الاستقلال، وهو ما تظهره مبررات فتحي الديب للأمير الخطابي في مارس 1954، في تجاوز الأحزاب إلى المناضلين الثوريين، والسبب "فشل الأحزاب السياسية القائمة بداخل وخارج أقطار شمال إفريقيا في توحيد صفوفها، وعدم قيامها بأي عمل نضالي إيجابي"، ووصف قياداتها بالزعامات الجوفاء الباحثة عن المغانم الشخصية على حساب الشعب⁽³⁾.

ويستشف دور مصر ومخابراتها، في الضغط على قيادة جيش التحرير من أجل النأي عن حزب الاستقلال، مستغلة المساعدات التي كانت تقدمها، من حديث عبد الرحيم بوعبيد مع العقيد عبد المنعم الملحق العسكري المصري في إسبانيا، حين أبلغه قلقه من الشرخ الحاصل بين الحزب والكفاح المسلح، ووضح له أن حزب الاستقلال ليس حزب الوفد، ولا المقاومة هي الضباط الأحرار⁽⁴⁾.

¹ - نقلاً عن الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 173.

² - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 139، 142. / بوزار، مصدر سابق، ص: 23-32.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 178. / الديب، مصدر سابق، ص: 23، 54.

⁴ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 143.

ويذكر عبد الكبير الفاسي أنه لما توجه إلى القاهرة بتكليف من القيادة، من أجل صناعة شارات لجيش التحرير، وكان يحمل معه شعار: (الله، الوطن، الملك)، لم يرق ذلك للمصريين، وقاموا بنزع كلمة الملك، وأضاف الفاسي أن المصريين كانوا يفضلون بقاء السلطان في المنفى وإقامة جمهورية مغربية، وأنهم قاموا بمجموعة مناورات ضد المقاومة المغربية، وربما يقصد ما قام به المواليون لهم مثل المسيعدي⁽¹⁾.

ويذهب عبد الرحيم بوعبيد وآيت إيدر إلى تبرير القطيعة بين حزب الاستقلال وجيش التحرير، بدور زعماء الثورة الجزائرية المتأثرين بالطرح المصري، فقد ازداد ضغط المناضلين الجزائريين، بعد لقاء إيكس ليان وإحساسهم بقرب انسحاب المغرب من مشروع التحرير المسلح المشترك وبقائهم لوحدهم، على قادة جيش التحرير المغربي من أجل اتخاذ مسافة من الذين أقدموا على تلك الخطوة، فقد سعت جبهة التحرير الجزائرية إلى استمالة جيش التحرير ودفعه ليفك الارتباط بالسياسيين، ونجح بوضياف وابن مهدي في إقناع المسيعدي بالطرح المصري⁽²⁾، وربما هذا ما يبرر وصول عناصر مثل: عبد الكريم الخطيب ونذير بوزار لقيادة الجيش، وبعد عودة السلطان، سعى وزير الداخلية الحسن اليوسي عن طريق بوزار ليجر جيش التحرير نحو التحالف مع القصر، وهو ما زاد في تعميق الخلاف، رغم أن ما قام به اليوسي كان من تدبير الأمير الحسن⁽³⁾.

وهناك من يرجع سبب ذلك الخلاف بالأساس إلى أمور شخصية، تتعلق بإبراهيم الروداني⁽⁴⁾ وتلميذه عباس المسيعدي، وعقدة الكراهية والنفور من البرجوازية الفاسية التقليدية، بسبب الأصل السوسي الفقير⁽⁵⁾.

1 - العراشي، مصدر سابق، ص: 128.

2 - بوعبيد، مصدر سابق، ص - ص: 150 - 154. آيت إيدر، هكذا تكلم محمد بنسعيد، مصدر سابق، ص: 83.

3 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص، ص: 196، 197. بوزار، مصدر سابق، ص، ص: 155، 188.

4 - إبراهيم الروداني (1912 - 1956)، مقاوم ونقابي من تارودانت بجنوب المغرب، انتقل سنة 1932 إلى الدار البيضاء، حيث نجح في إقامة أعمال صناعية وتجارية، من الرعي الأول للعمل الوطني ولحزب الاستقلال، ومن قيادات المقاومة والمنظمة السرية، وأحد أبرز مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل، كان من الذين أبدوا السخط على قيادة حزب الاستقلال بعد مواقفها المخيبة اتجاه العمل المقاوم، سقط في جويلية 1956 برصاص (منظمة الهلال الأسود)، حينما كان يقود جهودا لوقف التطاحن بينها وبين المنظمة السرية. أنظر:

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص، ص: 196. بن بوعزة، مصدر سابق، ص - ص: 94 - 98.

5 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 175.

ستكون إيكس ليان وموقف القيادة التقليدية منها مرجعا في نشوء القطيعة بين جيش التحرير وبين حزب الاستقلال، حيث بقيت العلاقة يشوبها الشك والاتهام والتخوين⁽¹⁾، رغم مساعي التواصل وجهود نزع سوء التفاهم، بين القيادة السياسية للحزب وبين قيادة العمل المسلح⁽²⁾، مثل ما أورد بوعبيد عن انتقاله من باريس إلى مدريد في سبتمبر 1955، من أجل ربط الاتصال بين بلافريج وقيادة المقاومة، وبغية إعادة مناخ الثقة وتوطيد التفاهم، فتواصل مع عبد الكبير الفاسي، ثم انتقل إلى طنجة حيث التقى بعبد اللطيف بن جلون، عضو حركة المقاومة والمناضل السابق في الحزب⁽³⁾.

ويورد الغالي العراقي عضو قيادة جيش التحرير سياقا مغايرا، فقبيل سفر وفد حزب الاستقلال إلى إيكس ليان للتفاوض مع فرنسا بشأن عودة السلطان وتفاصيل الاستقلال، وصل المهدي بن بركة إلى طنجة واتصل بعبد اللطيف بن جلون، وطلب منه أن يرتب له لقاء مع القيادة المركزية لجيش التحرير لبحث تطورات الوضع، بعد أن عقد لقاء مماثلا مع قيادة المقاومة بالمنطقة السلطانية، وعقد هذا اللقاء بمدينة تطوان في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر، أي بعد الانتهاء من المفاوضات، وحضره قادة جيش التحرير الخمسة: "الخطيب، برادة، صفى الدين، بونعيلات، العراقي"، وقدم المهدي عرضا شاملا عن الأوضاع والتطورات وبحث معهم قضية المفاوضات التي تمت في إيكس ليان، وخلص الاجتماع إلى نوع من التفاهم بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وأنفق على عدم قطع الاتصال إلى أن يطلع المهدي جماعة السياسيين المفاوضين على ما جرى في هذا اللقاء، وتقرر عقد لقاء آخر في إيطاليا⁽⁴⁾.

يضيف العراقي: "وبعد اتصالات علال الفاسي تم إلغاء اجتماع إيطاليا وعوض باجتماع مدريد، في منزل عبد الكبير الفاسي، تحت رئاسة علال الفاسي نفسه، وبحضور جل مسؤولي المقاومة بالداخل والقيادة المركزية لجيش التحرير والقيادة الجهوية في الناظور ممثلة في شخص عباس المسيعدي"⁽⁵⁾.

¹ -DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, 127./

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 175، 176.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 175.

³ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 139، 143.

⁴ - نقلا عن الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، 175.

⁵ - المصدر نفسه، ج: 2، 175.

وشهد اللقاء الثاني مشادّات وخلافات بين بن بركة وعبد الكبير الفاسي من جهة وبين المسيعدي من جهة أخرى، حيث رفض الأخير حضور ممثلين عن حزب الاستقلال في لقاءات قيادة جيش التحرير والمقاومة، وطلب مغادرتهم مكان اللقاء، لكن علال الفاسي تدخل ورفض حدوث ذلك وبين أن حضور المهدي بن بركة جاء أساسا ليطلعهم على المستجدات، وأنه يملك ما يفيدهم به، وأن حضور عبد الكبير الفاسي لا غبار عليه لأنه عضو أصيل في المقاومة ومن مؤسسي جيش التحرير، وكان نفس الكلام من الخطيب فيما يخص عبد الكبير الفاسي⁽¹⁾.

وبينما يوجد من يبرر ذلك التصرف من عباس المسيعدي بتبرمه من قيادة حزب الاستقلال وموقفها من العمل العسكري، وتفضيلها طريق المفاوضات والنهج السلمي السياسي⁽²⁾، يشير آخرون للحادثة التي ذكرت سابقا بين المسيعدي وبن بركة، غير أن هناك من يفند هذه الحادثة ويربط تصرف المسيعدي فقط بموقف أعضاء جيش التحرير عموما من الحزب⁽³⁾.

وقد وصف الغالي العراقي نتيجة ذلك الاجتماع والتي ستكون هي الطابع الذي سيميز العلاقة بين الحزب وجزء مهم من جيش التحرير قائلا: "ظاهريا انتهى الاجتماع بالتفاهم والتراضي، أما عمليا فلم يكن أحد راضيا ولا مقتنعا بما جرى ولا موافقا على مسار وتصرف بعض الإخوة من مسؤولي الداخل بمساندة عضوين من القيادة المركزية، تغلبت عليهم الانتماءات الضيقة في اختياراتهما، كما اتضح أن لكل واحد حسابات وخلفيات، وتلك المسألة إذا توقفنا عندها فلن نخرج من خندقها الذي اسود بياضه وذبلت نصاعته"⁽⁴⁾.

وأكد بوعبيد هو الآخر على فشل مساعي ربط الاتصال وتلطيف الأجواء وإعادة التفاهم، وحمل علال الفاسي المسؤولية: "وإلى حدود شهر سبتمبر من العام 1955، بعد لقاء إيكس ليان، كانت الفرصة لا تزال سائحة من أجل إصلاح الوضع وتقويمه، فقد كان اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال مع أعضاء من المجلس الوطني للمقاومة، الذين كانوا سيرافقون علال الفاسي، يسعى إلى رفع

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 175، 176.

² - آيت إيدر، مصدر سابق، ص: 83.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 173 - 178.

⁴ - نقلا عن الجابري، المصدر السابق، ص: 177.

سوء التفاهم وحل الأزمة عن طريق المكاشفة، ثم الاتفاق على إستراتيجية سياسية موحدة وبرنامج عمل، لكن زعيم الحزب رفض الدعوة، محدثا بذلك مفاجأة كبيرة، ، عدت إلى باريس حاملا معي خيبة أمل عميقة من مقامي في مدريد"⁽¹⁾.

إذن ترسّخ الشقاق بين قيادة حزب الاستقلال وبين قيادة العمل المسلح، وسيكون له تداعيات خطيرة على الحياة السياسية في المغرب المستقل لسنوات⁽²⁾، حيث وصل الأمر في مارس 1956 أن تصدى جيش التحرير لفتح مكاتب للحزب في منطقة الريف⁽³⁾، بل قام المسيعدي باعتقال المهدي بن بركة أثناء قيامه بجولة في المنطقة الشمالية وحاول قتله لكن البصري ومحمد بن سعيد آيت إيدر تدخلوا ومنعوا حصول ذلك، وحاول في مرات أخرى تصفية البصري نفسه وحسن صفي الدين، ورد حزب الاستقلال بالمثل⁽⁴⁾.

ولم يؤثر الخلاف الذي كان بين قادة جيش التحرير وحزب الاستقلال على علاقة الجيش بالسلطان محمد بن يوسف، بل كان هناك توافق كبير بينهما، ربما ترجع أسباب ذلك إلى علاقة بعض قادة جيش التحرير مثل عبد الكريم الخطيب وبوزار والصنهاجي الشخصية بالسلطان⁽⁵⁾، وربما ترجع إلى اختيار المعسكر المعادي لحزب الاستقلال وكفى، بعد الخيبة التي شعر بها هؤلاء، وبسبب أعمال العناصر الاستقلالية التي سعت لتحتوي جيش التحرير⁽⁶⁾.

أما فيما يخص المقاومة فقد كانت علاقتها جيدة بقواعد الحزب والمناضلين الشباب، بحكم أن جل قادتها وحتى العناصر البسيطة فيها منضوية تحت راية الحزب⁽⁷⁾، ولعب البصري دورا مهما في تأطير المقاومين وإبقاء ولائهم للحزب⁽⁸⁾، فقد كان أنشط العناصر وتجمعه صلات قوية بالمقاومين المنحدرين

¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 144.

² - المصدر نفسه. / بوزار، مصدر سابق، ص: 32.

³ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p : 128.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 178، 197.

⁵ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 127. / 140. مصدر سابق، ص: 140.

⁶ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p-p: 131- 134.

⁷ - العرائشي، مصدر سابق، ص: 134.

⁸ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p : 132.

من مناطق الجنوب ومن الطبقة الفقيرة، تعود بدايتها لأيام الكفاح بالدار البيضاء، وهروبه في أيلول 1955 مع 37 مقاوما من السجن، كما جمعته علاقة قوية أيضا مع عبد الرحمن اليوسفي وبوعبيد وبن بركة، لذا تحكم حزب الاستقلال عبره بجزء مهم من المقاومة⁽¹⁾.

3- نداءات التهدة بعد عودة السلطان محمد بن يوسف:

بعودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب يوم 16 نوفمبر 1955، وبداية الحديث سريعا عن حل مجلس العرش في غضون أيام قليلة، وانطلاق استشارات ملكية لتشكيل حكومة مغربية صرفة، ظهر أن هناك تغييرا جذريا قد حصل في الموقف السياسي المغربي، بات معه واجبا على المقاومة وجيش التحرير أن يعيدا حساباتهما، ويقررا وسائل وسبل التعامل مع الموقف الجديد، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطان وحزب الاستقلال، فهناك التزامات سياسية عليهما، بعد الاتفاقية التي أفضت إلى عودة السلطان واستعادة العرش⁽²⁾.

كتبت جريدة العلم يوم 22 نوفمبر 1955 تحت عنوان، "ضحايا الأزمة منذ نفي جلالة الملك إلى عودته" ما يلي: "يظهر حسب الإحصاءات الرسمية أن ما يزيد على ستة آلاف حادثة اغتيال وقعت بالمغرب بين يومي 20 أوت 1953، يوم إبعاد الملك عن عرشه، ويوم عودته الميمونة، وقد أسفرت هذه الحوادث عن موت 715 منهم 103 أورييون، وألف من الجرحى بينهم 460 أورييون"⁽³⁾.

وقد أصدر السلطان بن يوسف في اليوم السابق أي يوم 21 نوفمبر 1955، نداء للشعب؛ شكر فيه جو الهدوء والوقار الذي مرت فيه الاحتفالات، وأبدى إعجابه بامثال الشعب للتعليمات والنظام، وفي ختام هذا البيان جاء التالي: "وإن المهمة التي تنتظرنا لنبيلة ولا يتأتى نجاحها التام إلا في دائرة المحافظة على النظام وملازمة السكينة وحسن الامثال، ولذلك كله يجب في المغرب الجديد أن تتطهر القلوب من الأضغان والانتقام"⁽⁴⁾.

¹ - بيرو، مرجع سابق، ص: 66.

² - جريدة العلم، عدد: 1998، مصدر سابق، ص: 01.

³ - المصدر نفسه.

⁴ - نفسه.

كان هذا أول نداء يوجهه السلطان محمد بن يوسف بشكل مضمّر لمجموع الشعب بضرورة التزام الهدوء، وتوفير شروط انجاز المهمة المقبلة، وإن كان لا يبدو فيه دعوة صريحة لوضع السلاح لكنه كان مقدمة فعلية لذلك.

وجاء في محضر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال يومي 20 و 21 نوفمبر 1955 بمدريد، والذي كتب بخط علال الفاسي نفسه، في ما يتعلق بالأهداف والوسائل: "أما الوسائل فقد اتفق على أنها كثيرة، يواجه الحزب منها الآن الوسيلة السياسية عن طريق المفاوضات"⁽¹⁾، وهو الذي كان في نفس الوقت على علاقة وطيدة بالمقاومة، وهو من أطلق منذ أيام قليلة (04 أكتوبر 1955) من القاهرة نداء الجهاد باسم جيش تحرير المغرب العربي، وحرّض على الكفاح حتى النهاية، في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، وعودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه بالرباط، وكذا عدم التقيّد بأي اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلاً لا تحقق الهدف الأول كاملاً⁽²⁾.

وبالنسبة لموقف القيادة الرسمية لحزب الاستقلال فحتى قبل انعقاد لقاء مدريد، أعلن أحمد اليزيدي يوم 07 أكتوبر 1955 عن استعداده لتوجيه نداء باسم الحزب إلى المجاهدين للكف عن القتال، بمجرد إعلان مجلس الوصاية على العرش⁽³⁾، وأثناء المؤتمر الاستثنائي للحزب في بداية ديسمبر 1955، أعطى بوعبيد إشارات تفيد بضرورة تهدئة الأجواء وانتهاء العمل المسلح، وتوجيه الشكر والامتنان لمن قدموا تضحيات من أجل عودة السلطان وتحقيق الاستقلال⁽⁴⁾، وعقب المؤتمر كتبت صحيفة العلم يوم 07 ديسمبر 1955: "ولهذا كان من الطبيعي ونحن في مفترق طرق أن نعرف حقوقنا وواجباتنا فنتشبث بالأولى في دائرة القانون المعمول به، وإن كثير من هذه القوانين جائرة ولكن حفظاً للنظام وعدم الفوضى فيجب تنفيذ هذه الإجراءات حتى لا تعرقل المساعي التي يجب أن تقوم بها

¹ - مؤسسة علال الفاسي، مصدر سابق، ص: 201.

² - الفيلاي، مرجع سابق، ص، ص: 221، 222. / مؤسسة علال الفاسي، مصدر سابق، ص: 239.

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 123.

³ - الفيلاي، مرجع سابق، ص: 220.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 2008، مصدر سابق، ص: 04.

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 122.

الحكومة المغربية، ، والذي يجب أن يعمل على تغيير الوضعية القائمة هي الحكومة المغربية، ويجب أن نتحلى بالصبر وان نقوم بواجباتنا إلى أن نعطي حقوقنا، ولا تحدث فوضى ولا اضطراب"⁽¹⁾.

ووجه الأمير الحسن نداء للتهدة في منتصف ديسمبر 1955، كما أدان السلطان محمد بن يوسف أعمال العنف⁽²⁾، وبمناسبة استقباله بعض المقاومين المحرّرين من السجون يوم 23 ديسمبر، طلب السلطان منهم أن يعودوا إلى أهاليهم وإلى أعمالهم العامة، لأن المسؤولية الآن ملقاة على عاتقه هو، وفي نهاية ذلك الشهر أدلى علال الفاسي بحوار لوكالة رويترز قال فيه إن حزب الاستقلال مستعد للتعاون مع فرنسا إذا هي فسحت المجال للجميع⁽³⁾.

4- التصعيد العسكري من أجل التعجيل بالاستقلال.

واصل أعضاء المقاومة وجيش التحرير تحركهم رغم كل دعوات التهدة التي أطلقت، مستندين على فتوى شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، الذي حرّم الالتزام بمقررات إيكس ليان وصنفها في خانة الخذلان، وردّه بالرفض على كل تلك الإجراءات، بعد أن اتصل به الفاطمي بن سليمان لطلب رأيه في مجلس العرش والحكومة المؤقتة المزمع تشكيلها⁽⁴⁾.

وعقب سحب ورقة إبعاد محمد بن يوسف على إثر رجوعه، لجأ أفراد جيش التحرير والمقاومة إلى تبرير تحركاتهم بالضغط على فرنسا لتعجيل الاعتراف بالاستقلال التام للمغرب، والمضي في انسحابها الكلي من البلاد، ومن أجل هذا الدافع فلا مانع من إنهاك الجيش الفرنسي بتوجيه مزيد من الضربات له وإدخاله في حرب استنزاف⁽⁵⁾.

وقد وقع اصطدام عنيف يوم 26 نوفمبر 1955، و فقط بعد أيام قليلة من عودة السلطان، في منطقة الريف بالقرب من أكنول⁽⁶⁾، على إثر كمين نصبه رجال الثورة لقافلة من الجيش الفرنسي فسقط

¹ - جريدة العلم، عدد: 2011، (07 ديسمبر 1955)، ص: 01.

² - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 127.

³ - جريدة العلم، عدد: 2028، (24 ديسمبر 1955)، ص: 01. / عدد: 2027، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - الفيلاي، مرجع سابق، ص- ص: 225-227.

⁵ - واتروري، مرجع سابق، ص: 275. / بوزار، مصدر سابق، ص، ص: 55، 171.

⁶ - مدينة مغربية، تقع في إقليم الريف على بعد 60 كلم من تازة، تتبع هذه الأخيرة إداريا.

27 جنديا فرنسا بين قتل وجريح وتعرضت النجدة التي هربت للمكان أيضا لكمين آخر، مما دفع القوات الفرنسية للاستنجاد بالمدفعية والطيران⁽¹⁾.

وتصاعدت الكمائن والغارات على الدوريات والمراكز بشكل مضطرب، من يوم 16 نوفمبر وحتى يوم 7 ديسمبر 1955، وأصبحت طقسا يوميا في المنطقة الشرقية، فأضحت منطقة وجدة توصف بأنها دائمة الاضطراب، وأدت هاته الأعمال من يوم عودة السلطان وحتى يوم 02 ديسمبر فقط، لسقوط (101) قتيلًا و(173) جريحًا⁽²⁾.

وشن هجوم كبير في نهاية ديسمبر، ووسعت الجبهة أكثر نحو الغرب والجنوب من أجل إهلاك الجيش الفرنسي⁽³⁾، وأخذ مئات المسلحين يقومون بالغارات على الطرق والممرات ولا يكتفون بتأزاة والمنطقة الشرقية، بل نقلوا المعارك إلى محيط مكناس والأطلس المتوسط⁽⁴⁾.

وفي ظل الزخم المتصاعد للعمل المسلح، الذي لم تضعفه عودة محمد بن يوسف بل زادته اشتعالا، بسبب منسوب الثقة الذي منحه للثوار في تأثير الخيار المسلح في مجريات الأحداث، والذي كان سببا مهما في رضوخ فرنسا وقبولها بعودة السلطان، انتقلت العدوى لما يسمى بالقوات المساعدة، وهم المسلحون التابعون للمخزن وفرق (القومية)، بعد أن وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه في مواجهة مواطنيها وأفراد شعبها⁽⁵⁾.

فاعتصم مخازنية منطقة فاس يوم 13 ديسمبر 1955، بإحدى دور المدينة، في أعقاب اغتيال أحد عناصرهم، وأعلنوا إضرابهم التام عن العمل إلى أن يصدر لهم السلطان بن يوسف أوامره، وتلا ذلك استيلاء المقاومين على مركز للمخازنية في ضواحي فاس يوم 18 ديسمبر 1955، فبدأت على إثره عمليات الفرار ورفض الامتثال للأوامر وسرقة الأسلحة، ولتصبح وحدات المخازنية غير مأمونة الجانب للجيش الفرنسي، فعند تعرضهم للهجوم يسلمون أسلحتهم دون مقاومة أو يلتحقون بخصوم الفرنسيين،

¹ - جريدة العلم، عدد: 2002، مصدر سابق، ص: 01.

² - برنارد، مرجع سابق، ص: 420.

³ - DIOURI, *Réalités Marocaines*, op-cit, p: 127

⁴ - برنارد، مرجع سابق، ص: 420، 421. / بوزار، مصدر سابق، ص: 50-77.

⁵ - برنارد، مرجع سابق، ص: 421.

وبات الجيش الفرنسي الذي كان قوامه مئة ألف جندي في المغرب يستشعر حالة من الهزيمة في مواجهة الثوار المغاربة بعد تعطيل مواصلاته وقطع خطوط إمداده، وكذا تجميد عمل كل التشكيلات المغربية المساعدة⁽¹⁾.

وتضاعفت في شهر يناير 1956 ومع اقتراب موعد المفاوضات الفرنسية - المغربية، الأعمال المسلحة والهجمات على أراضي المعمرين وعلى القوات الفرنسية على السواء⁽²⁾، خصوصا بعد حدوث أمرين مهمين، الأول: رفض السلطان استقبال قادة القوات المساعدة يوم 07 يناير 1956، مما جعلهم في موقف المغضوب عليهم وزاد في دفعهم نحو الحياء أكثر بل التمرد⁽³⁾، والثاني: الاجتماع الذي عقد بين قادة المقاومة وجيش التحرير في مدريد، وتقرر فيه عدم وضع السلاح حتى يتم استرجاع كل الأراضي المغربية المعتصبة في الصحراء وموريطانيا وتحقيق الوحدة الترابية وكذا تحرير الجزائر⁽⁴⁾.

واستمرت الحوادث المتقطعة وتواصلت حالة التذبذب والشد والجذب، ففي يوم 16 يناير 1956 تحدثت الصحافة عن منشورات سرية تم توزيعها، ببعض المدن المغربية مثل الرباط ومكناس وأكادير ومدن أخرى تدعو الناس إلى ملازمة الهدوء والمحافظة على النظام وعدم القيام بأي عمل يعكر صفو الأمن في نواحي المغرب كلها، امثالاً لأوامر السلطان الذي أوصى بذلك في كثير من الخطب التي ألقاها في شتى المناسبات منذ رجوعه إلى عرشه، وحملت هذه المنشورات اسم (الحركة السرية المنتمية لجيش التحرير)، وأعلن أصحابها عن نيتهم متابعة الذين يريدون الصيد في المياه العكرة بخلقهم فتناً وتديبرهم مؤامرات ليست في صالح البلاد⁽⁵⁾.

ووقعت اشتباكات في منطقة الريف بين الثوار والجيش الفرنسي، في نهاية شهر يناير وفي نفس اليوم الذي استقبل فيه الأمير الحسن عدداً من فدائيي الدار البيضاء المفرج عنهم من سجن القنيطرة،

1 - برنارد، مرجع سابق، ص، ص: 421، 422.

2 - واتربوري، ص: 275. / بوزار، مصدر سابق: ص- ص: 50 - 80.

3 - ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة: محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الرباط، 2011، ص: 22. / برنارد، مرجع سابق، ص: 422.

4 - محمد بن سعيد آيت إيدر، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، نشر مركز محمد بن سعيد آيت إيدر، الدار البيضاء،

2011، ص: 14. / DIOURI, *Réalités Marocaines*, op-cit, p: 127.

5 - جريدة العلم، عدد: 2051، (16 يناير 1956)، ص: 01.

اعترافاً منه بفضلهم ودورهم في إرغام فرنسا على الإذعان لمطالب الشعب المغربي، كما استمرت حوادث المقاومة في الدار البيضاء⁽¹⁾.

وتفاقم الهجمات المسلحة مع اقتراب ساعة الحسم وبداية الاستعداد لسفر السلطان إلى فرنسا لإطلاق مفاوضات الاستقلال، وفي الأيام الأولى لشهر فبراير وحتى التوقيع على بروتوكول الاتفاق المؤقت حول صلاحيات التسيير يوم 11 فبراير 1956، تعرض الجيش الفرنسي لعدة ضربات كما حدث في جبل تاركاي قرب تازة من قبل أعضاء جيش التحرير⁽²⁾، في الوقت الذي لم تتوقف الاغتيالات في مدينة الدار البيضاء وتواصل الإرهاب المضاد، والذي دفع عامل المدينة لتوجيه نداء لعموم المواطنين بالمدينة جاء فيه: "أيها الشعب البيضاءي إن صاحب الجلالة أيدى الله ونصره كان ولا يزال يدعو سائر عناصر السكان بإيالته الشريفة إلى ملازمة الهدوء والسكينة ويحثهم على احترام الأنظمة والقوانين"⁽³⁾.

وقد أدى التطور السياسي السريع المندفع نحو الاستقلال وإضعاف سلطة الحماية إلى تفكك الوحدات المغربية العسكرية الموالية⁽⁴⁾، وعزل الجيش الفرنسي الذي أصبح في موقف دفاع عن النفس وحسب، وكذلك أدى إلى تدفق السلاح على الثوار والمتمردين والفوضويين من لدن الجنود الفارين⁽⁵⁾. وبلغ الوضع ذروته مع انطلاق المفاوضات الرسمية بين الوفد المغربي والوفد الفرنسي بباريس لمناقشة مستقبل المغرب وعلاقته مع فرنسا، فقرر زعماء المقاومة الضغط على الفرنسيين عبر التهديد بشن حرب شاملة، فوزعت منظمة (الهلال الأسود)⁽⁶⁾ اليسارية يوم 15 فبراير 1956 منشورات أعلنت فيها الحرب

1 - جريدة العلم، عدد: 2063، (28 يناير 1956)، ص: 04.

2 - جريدة العلم، عدد: 2071، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2069، (03 فبراير 1956)، ص: 01. عدد: 2070، (04 فبراير 1956)، ص: 01.

4 - لوفو، مرجع سابق، ص: 22.

5 - برنارد، مرجع سابق، ص: 422، 423. بوزار، مصدر سابق، ص: 164.

6 - منظمة الهلال الأسود، منظمة مسلحة مقاومة ظهرت سنة 1953 في مدينة الدار البيضاء، كبديل عن منظمة اليد السوداء، تأسست على يد الحسن الكلاوي وعبد الله الحداوي، كان توجهها شيوعياً، رفضت مقررات إيكس ليبان، ودخلت في حرب طاحنة مع حزب الاستقلال والمنظمة السرية. أنظر: محمد وحيد، الهلال الأسود (1953-1956) التأسيس والاستئصال، محاولة لإثراء تاريخ المقاومة الوطنية المغربية، سوماكرام، الدار البيضاء، 2013.

على الجيش الفرنسي⁽¹⁾، وفي الأيام التي تلت ذلك تزامنا مع بداية المفاوضات، انطلقت موجة هجمات ضد جنود الجيش الفرنسي وألقيت القنابل في المدن الرئيسية⁽²⁾، ويوم 18 فبراير وزع جيش التحرير منشورات أعلن فيها عزمه على شن حرب شاملة إذا باءت المفاوضات بالفشل⁽³⁾، وفي كامل مدن المغرب وخاصة في الشمال لم تتوقف عمليات قتل الأوروبيين وإطلاق النار واختطاف الجنود والاشتباكات المسلحة⁽⁴⁾.

5- الوضع بعد توقيع اتفاق الاستقلال.

لم يدفع اتفاق الاستقلال الموقع يوم 02 مارس 1956 الثوار المقاومين إلى وقف نشاطهم واستمرت العمليات المسلحة واستمرت فوضى السلاح والقتل⁽⁵⁾، لكن كان لابد أن يكون هناك تأثير وصدى لذلك الاتفاق، فأدان الملك عبر خطاب بث يوم 07 مارس عبر الإذاعة كل محاولة تعدي على الأمن العام⁽⁶⁾، من غير أن يشير إلى جيش التحرير أو إلى المقاومة بالاسم أو أنكر دورهما في كل ما تحقق⁽⁷⁾.

وكتبت صحيفة العلم يوم الـ 18 مارس 1956 أنّ أسبوعا سياسيا حافلا يبدأ بوصول زعيم حزب الاستقلال وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية إلى طنجة من أجل عقد مجموعة اجتماعات هامة لقادة الحزب بخصوص المسائل الجوهرية، وفي مقدمتها تمهيد السبيل لوضع حد لمعارك الريف مع صيانة كرامة المكافحين الذين اعتصموا بالجبال دفاعا عن بلادهم⁽⁸⁾.

1 - برنار، مرجع سابق، ص: 423. / واتروري، مرجع سابق، ص: 275.

2 - جريدة العلم، عدد: 2084، (18 فبراير 1956)، ص: 01. / عدد: 2090، (24 فبراير 1956)، ص: 01.

3 - برنارد، مرجع سابق، ص: 423. / بوزار، مصدر سابق، ص: 167، 168.

4 - جريدة العلم، العدد: 2090، مصدر سابق، ص: 04.

5 - برنارد، مرجع سابق، ص: 424.

6 - جريدة العلم، عدد: 2102، (07 مارس 1956)، ص: 01. / عدد: 2103، (08 مارس 1956)، ص: 01. / عدد:

2104، (09 مارس 1956)، ص: 01. / DIOURI, *Réalités Marocaines*, op-cit, p: 128.

7 - آيت يدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 14.

DIOURI, *Réalités Marocaines*, op-cit, p: 128.

8 - جريدة العلم، "من كفاح إلى آخر"، عدد: 2113، (18 مارس 1956)، ص: 01.

وأطلق علال الفاسي في نفس اليوم، نداء يؤيد فيه نداء الملك ويدعو إلى التهدئة، قائلا: "إن المقاومين في الريف وجيش التحرير سيلبون نداء الملك، لكنهم سيقفون يقظين"⁽¹⁾، وتبعه عبد الرحيم بوعبيد معلنا أن قضية الريف قد تمت تسويتها⁽²⁾.

وأعلن في الـ 26 من مارس عن وقف العمليات المسلحة لجيش التحرير في جبهة الريف، وعن بدء تجميع عناصره بمنطقة تازة، وقد قدر عددهم بألف وخمسمائة رجل، وأعلن عن عزمهم الاندماج في مشروع الجيش الملكي المزمع تشكيله، ومن أجل ذلك تخلّوا مبدئيا عن لباسهم العسكري الذي عرفوا به⁽³⁾.

وأكد جيش التحرير بنفسه بعد يومين من ذلك، في الـ 28 من مارس 1956، موافقته على نهج الملك وعن تلبية دعوته عبر منشور جاء فيه: "استجابة لرغبة الملك في التزام الهدوء وإلى أن يتم تحديد توجه فرنسا، قررت القيادة العليا لجيش التحرير المغربي باتفاق مع حركة المقاومة وقف العمليات العسكرية مؤقتا، على أن جيش التحرير سيحتفظ بمواقفه إلى أن يتم تحرير السيادة المغربية تحريرا كاملا بدون قيد أو شرط"⁽⁴⁾.

وقبل أن ينتهي شهر مارس، استقبل الملك وفدا من قادة المقاومة، وتحدثت صحيفة العلم، عن استقبال المقاوم الأول، الملك محمد الخامس لثلاثين مقاوما من جيش التحرير، من أجل تقديم الولاء والطاعة وإعلامه رسميا بوقف إطلاق النار⁽⁵⁾.

وخطب الملك جموع المقاومين بكلام دبلوماسي، حاول فيه امتصاص حماسهم لمواصلة حمل السلاح، وفي نفس الوقت حفظ كرامتهم وحققهم في الاعتزاز والافتخار بما فعلوه سابقا والاعتراف بفضلهم: "رعايانا الأوفياء المخلصين، إنا نشكركم شكرا جزيلًا على جهودكم نحو الوطن والعرش، والآن وقد تحقق استقلال الوطن وأخذ الكل يتشوف إلى الهدوء والاستقرار واللذين لا تستقيم الأمور بدونهما،

1 - جريدة العلم، "ندوة صحفية للزعيم علال"، عدد: 2114، (19 مارس 1956)، ص: 01.

2 - برنارد، مرجع سابق، ص: 424.

3 - جريدة العلم، عدد: 2121، (26 مارس 1956)، ص: 01.

4 - برنارد، مرجع سابق، ص: 424.

5 - جريدة العلم، عدد: 2126، (31 مارس 1956)، ص: 01. / بوزار، مرجع سابق، ص: 189.

ويسر ملككم الذي كافح ونافح وضحى من أجله شعبه أن يستقبلكم يا رجال النضال في هذا اليوم السعيد، حيث جئتم ملبين دعوته مستمعين لندائه حريصين على نصائحه"⁽¹⁾.

وبعد خطاب الملك في الوفد الحاضر، تلا الناطق باسم جيش التحرير كلمة في حضور وزير الدفاع، أحمد رضا قديرة، أكد فيها أن قدوم قواد جيش التحرير إلى الرباط جاء بهدف التقدم أمام صاحب الجلالة القائد الأكبر محمد الخامس، تلبية لندائه وطاعة لأوامره المسجلة في خطاب يوم 07 مارس، وأعلن أن رجال جيش التحرير يضعون كامل ثقتهم في الملك محمد الخامس⁽²⁾.

وأثناء هذا الاستقبال عبّر قادة المقاومة وجيش التحرير، للملك عن رغبتهم في مواصلة الكفاح لتحرير ما تبقى من أجزاء لم يشملها الاستقلال من الوطن، فاستجاب الملك لهذه الرغبة، مشيراً على أعضاء الوفد بالتوجه إلى تلك المناطق بهدف تحريرها، كما اتصل الوفد بالأمير الحسن وبأمر من الملك، بصفته رئيساً لأركان حرب الجيش الملكي، فقد زودهم بتوجيهات حول ما يجب القيام به من طرفهم، كما وعدهم بإمداد جيش التحرير بكل مستلزماته لاستكمال التحرير التام⁽³⁾.

فانتقلت الوحدات المسلحة التي كانت بالأطلس المتوسط والأطلس الكبير، استجابة لتوجيهات الملك، من مناطق الخميسات ومراكش ووارززات، نحو الجنوب إلى مناطق أكادير وآيت با عمران وإيفني، لمواصلة الأعمال المسلحة في هذا الإقليم بينما بدأ الهدوء يشمل باقي مناطق المغرب، وتوقف الاضطراب بكل من الأطلس الكبير والمتوسط⁽⁴⁾.

المبحث الرابع: الصراع على احتكار القوة العسكرية.

كان العمل المسلح هو من لعب الدور الأهم في توجه المغرب نحو السياق الذي عرفه، وله الفضل الكبير في عودة السلطان وتحقيق الاستقلال، غير أن السلاح والجهة التي تحمله سرعان ما أضحى مصدر قلق بالغ، لطرفين أساسيين في الساحة السياسية المغربية بعد الخطوات الأولى لاسترجاع

1 - جريدة العلم، عدد: 2126، مصدر سابق، ص: 01.

2 - المصدر نفسه.

3 - آيت يدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 16.

4 - المصدر نفسه.

السيادة وطيلة السنتين الأولتين بعد الاستقلال، وهما القصر الملكي الذي يمثل الجهة التي تحمل صفة القيادة الشرعية وحزب الاستقلال الذي يحمل شرعية التاريخ النضالي وفضل التضحية.

1- معركة بسط النفوذ الأمني والسياسي:

ومثل ما كان السلاح هو سبب الحسم، فقد مثل معضلة حقيقية بعد الاستقلال، فشككت مجموعات المقاومة الحضرية وتلك التي كانت تتحرك باسم جيش التحرير، خطرا حقيقيا على الأمن العام، فقد كانت كثيرا منها تحت قيادة عناصر مجهولة، مما أثار قلق القصر وحزب الاستقلال معا⁽¹⁾.

تفاقمت الأحداث الخطيرة وتكاثرت الاعتداءات، وتوجهت نحو شخصيات مهمة لها مكانتها في المجتمع ولها نشاطها العملي، مثل الطبيب الإدريسي⁽²⁾ أو مثل الدكتور الجهاضم، وشخصيات وطنية مثل عمر السلاوي والطاهر السبتي وعبد الكريم الديوري، ووصل البعض ليرى في تلك الأعمال مؤامرة مدروسة لبث الفوضى⁽³⁾، ولم يأتي تنصيب السيد محمد الغزاوي مديرا للأمن الوطني يوم 28 أبريل 1956 وتحول مسؤولية الأمن للسلطات المغربية، بأي جديد، واستمر سقوط الضحايا⁽⁴⁾.

ولم تنتظر الأطراف الفاعلة في المغرب، الأمير الحسن من جهة والجناح الفعال الممسك بمقاليد حزب الاستقلال (بن بركة) من جهة أخرى، قيام الأجهزة الرسمية بدورها بل انخرطت في معارك حقيقية من أجل استتباب الأمن والقضاء على المجموعات المسلحة وكذلك من أجل فرض الهيمنة⁽⁵⁾.

لقد كان الصراع في جانب منه موجه ضد حملة السلاح والمجموعات الفوضوية التي نشرت القلاقل⁽⁶⁾، ومن جهة أخرى كان من أجل تصفية الخصوم وبسط السيطرة، كان بركة يهدف إلى إزاحة

¹ - واتروري، مرجع سابق، ص: 275.

² - يقال أنه سقط بالخطأ، مكان المستهدف الحقيقي، الدكتور عبد الهادي مسواك، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي، <https://www.maghress.com/almassae/22105> استرجعت بتاريخ، 29 أبريل 2018.

³ - جريدة العلم، "الأمن العام مشكلة الساعة في المغرب"، عدد: 2149، (23 أبريل 1956)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 2154، (28 أبريل 1956)، ص: 01. / عدد: 2155، (29 أبريل 1956)، ص: 01.

⁵ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p:41./DAOUD-MONDJIB, *op-cit*, p: 170.

⁶ - وصل عدد التنظيمات المسلحة التي كانت تبني المقاومة إلى حوالي 36 مجموعة، بعضها ذو توجه يساري. محمد بن سعيد آيت إيدر، شهادة شفوية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.

كل من يقف في طريق مشروع حزب الاستقلال للهيمنة على الدولة والساحة السياسية، وكذلك أراد الأمير الحسن تصفية كل الخصوم ومن يمكن أن يكونوا عقبة في طريق احتواء جيش التحرير وبسط السيطرة الأمنية⁽¹⁾.

سعت قيادة جيش التحرير والمقاومة لنزع الغطاء عن الذين يستغلون الوضع، فأصدرت منشورا يوم 17 مايو 1956، يتبرأ من كل من يطلب المال باسم جيش التحرير والمقاومة ورد فيه: "إن قادة حركة المقاومة وجيش التحرير الوطني يتابعون تطور الحالة بكامل الاهتمام ويرون أن أكبر خطر يهدد استقلالنا ويعرقل مسيرتنا نحو استكمال سيادتنا هو إظهار العجز عن ضبط شؤون بلادنا وعن المحافظة على الأمن فيها، وهم يشاهدون أن الهم الوحيد لأعداء المغرب هو خلق الاضطرابات التي تقيم الحجة من أجل إرجاع البلاد تحت السيطرة الاستعمارية"⁽²⁾، وأياما بعد هذا البيان صدرت قرارات بمنع حمل السلاح حتى على عناصر جيش التحرير والمقاومة خارج مناطقهم، وكل من سيوجد بحوزته سلاحا سيطبق عليه القانون العام⁽³⁾.

امتدت المواجهة بين مجموعات بن بركة والبصري وخصومهم لعدة أسابيع، ومع بداية صيف 1956 بدأ شيء من الأمن يعود للمدن، وتحدث بن بركة خلال اجتماع بالدار البيضاء في مايو 1956 لخلايا الحزب عن استتباب الأمن ودور الحزب في ذلك: "نستطيع أن نقول أن التطور السريع للأحداث المسجلة في كل المجالات التي تحاك ضد البلاد جعلنا نتخذ موقفا فاعلا من أجل إنقاذ الوضع، السحب التي تلبد الأفق ستبدد شيئا فشيئا لتترك المكان للنظام والأمن"⁽⁴⁾

ولا يتوانى كثيرون في التذكير بالدور القبيح الذي قام به كل من الأمير الحسن والمهدي بن بركة ضد خصومهم من أعضاء المقاومة والوطنيين من أجل الاحتواء والتشتيت، موظفين عناصر من المقاومة نفسها من الذين انخرطوا في الشرطة الجديدة أو من عناصر الشرطة القديمة، أو من مجموعات الحزب⁽⁵⁾.

¹ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p : 132.

² - جريدة العلم، عدد: 2174، (18 مايو 1956)، ص: 01.

³ - جريدة العلم، عدد: 2186، (30 مايو 1956)، ص: 01.

⁴ - بوزار، مصدر سابق، ص، ص: 14، 157./170. DAUD-MONDJIB, op-cit, p:

⁵ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 41./

لقد سقط في ظروف غامضة أسماء مثل: عبد الكريم بن عبد الله زعيم تنظيم الهلال الأسود الشيوعي، وسقط مبارك الطويل، ومناضلون آخرون: (الشرايبي والعراقي، يحيى العبار، إبراهيم الروداني، حسين الصغير، السيكني)، ويعدد البعض أكثر من خمسين من قيادات جيش التحرير والمقاومة، من دون أن ننسى أسماء مشهورة مثل: المسيعدي ومحمد بن الحاج بوبو⁽¹⁾.

بالنسبة لبعض المناضلين مثل مومن الديوري⁽²⁾، ما حدث هو جرائم حرب سياسية بمعنى الكلمة، وتصرفات مكيفيلية من قبل قيادة حزب الاستقلال لإشباع نهمها للسلطة⁽³⁾: "العشرات من إخواننا قتلوا بوحشية وآخرون غادروا على عجل نحو فرنسا وإسبانيا"⁽⁴⁾، فتم إعدام كثير من قادة المقاومة وجيش التحرير على يد عناصر من فرق خاصة من الشرطة تتبع الأمير الحسن وتواطؤ من حزب الاستقلال، بل هناك تأكيد على أن اجتماعات للهيئات القيادية للحزب كانت تسبق حوادث الإعدام، ومن ثمة تصدر الأوامر بالتنفيذ للغزوي مدير الأمن الوطني⁽⁵⁾، ويتحدث الهاشمي طود الاسم البارز في الكفاح المسلح، عن اختطاف والده من أجل تهديده، وتصفية خاله وكثير من الوطنيين⁽⁶⁾.

لقد تم تبرير هذا التصرفات البشعة بالحاجة لتحقيق الوحدة الوطنية تحت قيادة حزب الاستقلال وفي ظل سلطة محمد بن يوسف، وكما وصف الديوري، وفي سبيل ذلك وصلوا لحد نزع سلاح الشعب المغربي المادي والسياسي والأيدولوجي⁽⁷⁾.

واتريوري، مرجع سابق، ص، ص: 275، 276.

¹ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 133./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 177./ 2012. قناة الجزيرة، زكي مبارك، شهادة شفوية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.

² - مومن الديوري: ابن المناضل الاستقلالي الكبير أحمد الديوري، قتلت جل عائلته في حادث مرور مشبوه في فترة الوجود الفرنسي، انتسب لحزب الاستقلال لكنه كان يعيب على قيادته السلبية وخيانة المقاومة مما استدعى مثوله أمام لجنة انضباط برئاسة بن بركة، أكمل دراسته في فرنسا وانظم لجهة التحرير في الجزائر، كان لا يؤمن بالملكية، وعاد بعد نهاية الثورة الجزائرية إلى المغرب يحمل معه حلم الجمهورية المغربية، كان أشهر معتقلي قضية مؤامرة 1963. بيرو، مرجع سابق، ص، ص: 67، 68.

³ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 134.

⁴ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 41.

⁵ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 134./ 2012. برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.

⁶ - الهاشمي الطود، شهادة شفوية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.

⁷ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 134.

حدثت تلك التجاوزات ونفذت تلك التصفيات باسم حزب الاستقلال، وكان بن بركة الرجل المفتاح في القضية بمساعدة الأمير الحسن، الذي استغل الموقف لصناعة معارضة تخدم مصالحه، ودخل بن بركة في لعبته وأضحى دوره هو إعطاء الأوامر لتصفية خصوم الحزب من قادة المقاومة وجيش التحرير الأكثر عنادا وتمردا، لقد وقع في الفخ القاتل كما وصف البعض⁽¹⁾.

وعلاوة على خصوم حزب الاستقلال من الأمازيغ ومن أعضاء جيش التحرير، كان أعضاء حزب الشورى والاستقلال هم أبرز ضحايا حملة الإخضاع وبسط هيمنة حزب الاستقلال، فكما يحكي أحد ضحايا تلك المأساة، كانت مسألة القضاء على خصوم حزب الاستقلال هي أبرز نقطة في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد يوم رجوع السلطان محمد بن يوسف من منفاه، وليس هناك ساعتها من خصوم سياسيين في الساحة سوى حزب الشورى والاستقلال⁽²⁾.

لقد كان الخلاف بين الحزبين يمتد في عمق سنوات العمل الوطني ضد الاستعمار، لكنه كان خلافا سياسيا عاديا حول الوسائل غير أن استرجاع الاستقلال قد حمل واقعا جديدا، كما يشرح نفس المصدر: "ما عرف بين الشوريين والإستقلاليين من خلاف حزبي، حسبناه وحسب طويتنا السليمة، ومواجهتنا جميعا للاستعمار، خلافا لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في الوسائل والطرق، ولكن سرعان ما تبددت أحلامنا واستيقظنا غداة الحصول على الاستقلال، على عهد جديد حسبناه وضاء كما كنا نترقبه، استيقظنا ولنعيش مع إخواننا الاستقلاليين إبان انفوانهم، أيام الاستعمار الحالكة"⁽³⁾.

غدت نزعة السيطرة والهيمنة تصرفات قيادة حزب الاستقلال، وتقاسم علال الفاسي والمهدي بن بركة تزعم النزعة والتنظير لها⁽⁴⁾، وفي هذا السبيل لم تدخر وسيلة لقمع الشوريين، وسقط العشرات من قادة ومناضلي الحزب قتلى وتعرض آخرون للتعذيب والاعتقال، ففي يوم 23 يناير 1956، وقعت

¹ - زكي مبارك، شهادة شفوية، مرجع سابق./

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 132-134.

² - المهدي المومني التجكاني، دار بريشة أو قصة مختطف، تقديم وتعليق: الحاج أحمد معنيو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1987، ص: 29.

³ - المصدر نفسه، ص: 26.

⁴ - نفسه، ص: 30./ رسالة الحاج السلام أمزيان إلى زكي مبارك، وثيقة منشورة، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديبرانت، الرباط، 2003، ص: 337، 338.

محجرة بمدينة سوق أربعاء الغرب⁽¹⁾ ذهب ضحيتها عدة عناصر من الشوريين بخناجر الاستقلايين، في تظاهرة علنية للحزب بالمدينة⁽²⁾.

وتم اغتيال الكثير من قادة حزب الشورى ومناضلوه مثل العربي السفياي مسؤول الحزب في سوق الأربعاء في يناير 1956⁽³⁾، وعبد الواحد العراقي مسؤول الحزب بفاس وعضو جيش التحرير والمشارك في إيكس لبنان في أبريل 1956⁽⁴⁾، ومحمد الشرقاوي المقاوم البارز ورفيق المقاوم الرمز علال بن عبد الله في محاولة إغتيال السلطان المنصب بن عرفة في عهد الحماية⁽⁵⁾.

ونشطت إلى جانب موجة التصفيات الجسدية، موجة اختطافات فردية وجماعية لرموز حزب الوزاني، مثل الوطنيين إبراهيم الوزاني وعبد السلام الطود، والمقاوم عبد القادر برادة⁽⁶⁾، وكثير من المناضلين والناشطين مثل عبد الحميد بوسليخين ومثل المهدي المومني التجكاني⁽⁷⁾، وفي هذا الإطار سجل تاريخ المرحلة مأساة أخرى، تمثلت في ظاهرة التعذيب والاستنطاق التي مورست بأبشع صورها عن سابق قصد وتعتمد من قيادة حزب الاستقلال في حق رموز حزب الوزاني، والتي مثلت دار بريشة بتطوان رمزها الأكبر⁽⁸⁾.

ويتحدث أحد الذي مروا عبر تلك الدار وتعرضوا للاختطاف والتعذيب فيها: "لقد تحولت دار بريشة إلى معتقل لم يشهد المظلومون مثله حتى في عصور الوحشية، ، أما التعذيب فقد اشتمل على التعذيب البدني وفاقه من حيث أنه كان تعذيبا ماديا وروحيا، لأن معذب دار بريشة كان يحاول قتل فكرة"⁽⁹⁾، لكن ولئن باءت دار بريشة بالشهرة في موجة القمع تلك، فالضحايا يؤكدون أنها لم تكن الدار

1 - مدينة في الجهة الشمالية تتبع إقليم القنيطرة.

2 - جريدة الرأي العام، عدد: 271، (29 يناير 1956)، ص: 01.

3 - المصدر نفسه.

4 - جريدة الرأي العام، عدد: (16 مايو 1956)، ص: 01.

5 - التجكاني، مصدر سابق، ص: 07.

6 - جريدة الرأي العام، عدد: 565، (06 أوت 1957)، ص: 01.

7 - التجكاني، مصدر سابق، ص: 10.

8 - عبد الله الرداد، من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية، تقديم وتحقيق أحمد معنيو، مطابع سلا، سلا، 1990.

9 - التجكاني، مصدر سابق، ص: 27.

الوحيدة، بل كانت نموذجا من مجموعة دور سخرها الحزبيون المتزمتون في الشمال، مثل دار القائد المفضل الزروالي في مدينة شفشاون، ودار الريسوني بتطوان ودار أخرى بمدينة القصر الكبير⁽¹⁾.

ويذهب البعض حتى للحديث عن حضور علال الفاسي لجلسات التعذيب التي كانت تجري، فيذكر التجكاني في شهادته ملمحا: "ثم إن المتفرج في دار بريشة لم يكن إنسانا عصور الظلام، بل كان إنسان أطلق على نفسه اسم السلفية والدين والإيمان والوطنية، ، كان إنسانا ربما عرفناه، ربما صفقنا له، وهتفنا باسمه بل ربما ضحينا من أجله بشبابنا ومالنا وراحتنا"⁽²⁾، ويؤكد هذا الكلام المحجوبي أحرضان تصريحاً، فينقل عن عبد الكريم الخطيب أنه شاهد علال الفاسي في دار بريشة يستمع للموسيقى الأندلسية أثناء تعذيب المعتقلين، فاستنكر الخطيب منه الاستماع للموسيقى بينما يتم تعذيب أناس بجواره، فكان رد علال الفاسي، أنهم إذا كانوا سيموتون فمن الأفضل أن يموتوا على إيقاع الآلة⁽³⁾.

وإن كان المغرب كله في هذه السنوات مسرحاً لهذه الظواهر، لكن يتفق كثيرون على أن منطقة الشمال كانت أكثر تضرراً من هذه التصرفات، بحكم أن الريف لم يعرف حضوراً قويا لحزب الاستقلال وبالمقابل فتح أبوابه لمنافسه حزب الشورى والاستقلال وللعلماء الأمازيغ التقليديين، فكانت غاية قيادة حزب الاستقلال هي بسط هيمنة الحزب ولو بالقوة⁽⁴⁾، ومن أجل هذه الغاية لم تتوانى مليشيات الحزب المدججة بالسلاح التي تتجول علنا في سيارات مكشوفة في فرض منطقتها على المواطنين⁽⁵⁾.

ورداً على هذه التصرفات تشكل في أواخر سنة 1956، وفداً من سكان الشمال لتقديم شكوى إلى السلطان محمد بن يوسف، وطلب رئيس الحكومة البكاي من المناضل الشوري موحا الحاج السلام أمزيان برفع تقرير عن حقيقة ما يجري فتقدم بمجموعة تقارير، وهو ما لم يرق لمدير الأمن الوطني الاستقلالي الغزاوي، فتم اعتقال أمزيان في أكتوبر 1956 وسيبقى ينتقل بين السجون والمخافر

¹ - المصدر نفسه، ص: 28.

² - نفسه، ص: 27.

³ - Tel Quel, N°: 603, (21 Janvier 2014).

⁴ - الحسن الثاني، التحدي، المطبعة الملكية، الرباط، 1983، ص: 114.

⁵ - التجكاني، مصدر سابق، ص: 27.

الاستنطاق لمدة سنتين، وسيكون لكل ذلك تأثير في تشكل مواقفه اللاحقة، وقيادة تمرد سكان الشمال على سلطة الدولة⁽¹⁾.

وبموازاة حملات الهيمنة التي قاد بعضها الأمير الحسن، وبعضها قيادة حزب الاستقلال، دارت أيضا حربا صامتة بين الطرفين من أجل السيطرة على الأجهزة المسلحة واحتواء جيش التحرير، فعندما شكل الأمير الحسن القوات الملكية وتمكن بن بركة والبصري من السيطرة على جيش التحرير للجنوب صار الصراع على أشده وبلغت المعركة نقطة اللا عودة.

2- تأسيس القوات المسلحة الملكية:

رافق إعلان الاستقلال الذي وقع يوم 02 مارس 1956، البروتوكول الملحق الذي صدر ليحدد بعض تفاصيل العلاقة بين المغرب وفرنسا خلال المرحلة الانتقالية، والتي لم تبين في الإعلان نفسه، وجاء في أحد بنود هذا البروتوكول: "لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن ينشئ جيشا وطنيا وتقدم فرنسا مساعدتها للمغرب لإنشاء هذا الجيش"⁽²⁾.

وعلاوة على ما جاء في هذا الاتفاق، فقد كانت الحاجة والواقع السياسي الميداني يدفع دفعا المؤسسة الملكية لاتخاذ هذه الخطوة، وتأسيس جيش رسمي للدولة الناشئة، فلم تمضي أياما على إعلان الاستقلال حتى أصدر الديوان الملكي يوم 22 مارس 1956 بلاغا بخصوص جلسة العمل التي تمت مع اللجنة العسكرية التي أمر الملك بتأليفها، وضمت كما سبق تفصيله، الجنرال الكتاني، الكومندار أوفقيير، الكومندار إدريس بن عمر، القبطان النمشي، بحضور مجموعة من الوزراء، وقد نتج عن هذا الاجتماع تسمية الملك محمد الخامس قائدا أعلى للقوات المسلحة وتعيين الأمير الحسن رئيسا لمجلس أركان الحرب، وتعيين رضا قديرة وزيرا للدفاع ومحمد الغزاوي؛ مديرا للأمن الوطني⁽³⁾.

وبعد أربعة أيام من هذا الاجتماع بدأت التحركات وسط جيش التحرير بالريف تحضيرا لتأسيس جيش نظامي في القريب، بعد تقديم جزء من أفراد جيش التحرير ولاءهم للملك بصفة رسمية، وخلال

1 - جمال سلام أمزيان، "محمد سلام أمزيان، والذي كما سمعت عنه وعرفته"، جريدة المساء، (08 أبريل 2013).

2 - البروتوكول المرفق لإعلان الاستقلال، مصدر سابق.

3 - بلاغ الديوان الملكي، 22 مارس 1956، مصدر سابق.

مهرجان الشبيبة الاستقلالية، تحدث الأمير الحسن عن الأمر: "ومن ذلك أن صاحب الجلالة قد أمر بتكوين جيش مغربي يدعى الجيش الملكي، ولقد حملني مولانا عبئا ثقيلا إذ عينني رئيسا لأركان الحرب، وهذا منصب ذو أهمية كبيرة ومسؤولية خطيرة"⁽¹⁾.

وقبل نهاية شهر مارس عقدت اللجنة المكلفة بدراسة مسائل الدفاع والجيش أول اجتماعاتها بمقر وزارة خارجية فرنسا، تطبيقا للبند الذي ورد في البروتوكول الملحق ليوم: 02 مارس 1956، الذي تتعهد فيه فرنسا بمساعدة المغرب في إنشاء جيش وطني، وحضر هذا الاجتماع وزير الدفاع المعين حديثا أحمد رضا قديرة⁽²⁾.

وكما سبق ذكره فقد استقبل الملك محمد الخامس في الـ 30 من مارس، وفدا من قيادات جيش التحرير والمقاومة لتقديم الولاء لشخصه وتحدثوا جنبا إلى جنب مع وزير الدفاع قديرة وبحضور الأمير الحسن والكموندار أوفقي⁽³⁾، وفي منتصف أبريل 1956 ظهر الأخير ببذلة عسكرية أشير أنها هي الزي الرسمي الذي اختير للجيش المغربي القادم⁽⁴⁾.

ومن أجل مواصلة بحث قضية تأسيس الجيش سافر وفد مغربي برئاسة الأمير الحسن، إلى باريس يوم 19 أبريل وضم كل من وزير الدفاع قديرة والجنرال الكتاني والكموندار إدريس بن عمر والقبطان الشرقاوي، وعند الوصول صرح قديرة للصحافة الفرنسية بخصوص المباحثات التي ستجري مع الحكومة الفرنسية، أنها من أجل دراسة المشاريع التي ستسمح بتكوين جيش مغربي، وأضاف: أن عناصر من جيش التحرير ستصبح في إمكانها الانضمام للجيش الملكي، وستكون النواة الأولى للجيش الملكي رفقة الجنود المغاربة الذين كانوا ضمن الجيش الفرنسي، والدعوة موجهة للإطارات الفرنسية العسكرية من أجل تدريب الجيش المغربي المنتظر، وفي هذا السياق ذكرت صحيفة فرنسية أن اللجنة العسكرية المغربية قدمت لفرنسا لتطلب مدربين عسكريين فرنسيين ومائتي مقعد لتدريب الضباط المغاربة في المدرسة العسكرية⁽⁵⁾.

1 - كلمة الأمير الحسن في مهرجان الشبيبة الاستقلالية، جريدة العلم، عدد: 2121، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2124، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2126، مصدر سابق، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2141، (15 أبريل 1956)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 2146، (20 أبريل 1956)، ص: 01 / عدد: 2147، (21 أبريل 1956)، ص: 01.

وتم الاتفاق بعد خمسة أيام من المباحثات، على أن يكون تعداد الجيش بداية بين اثنا عشر ألف وخمس عشر ألف جندي، وذلك لضيق الوقت الذي يفصل عن اليوم الاستعراض، ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك هو الاقتصار بداية على تكوين نواة الجيش، في بضعة فرق خفيفة من الجنود الذين عملوا في الجيش الفرنسي، وعندما يتم إنشاء النواة الصلبة للقوات المسلحة فسيكون في الإمكان المرور لاحقا لضم الجنود المغاربة الذين عملوا سابقا في الجيش الإسباني⁽¹⁾ أو لجنود جيش التحرير⁽²⁾.

وهكذا كانت العقبة الوحيدة الباقية، التي تركت لمزيد من التباحث، هي الضباط الذين سيديرون هذا الجيش، فتم الاعتماد على المتوفر من الإطارات المغربية، مع سد العجز سواء بالنسبة للضباط الكبار أو الصغار، بضباط الجيش الفرنسي ريثما يتم تأهيل عدد كاف من المغاربة، وسيستمر أيضا التباحث حول وضعية الجيش الفرنسي المتبقي بالمغرب في انتظار اتفاق نهائي للعلاقة العسكرية بين البلدين⁽³⁾.

وأثناء عودته للمغرب يوم 26 أبريل 1956، بعد نهاية المباحثات أعلن الأمير الحسن، أن المهمة التي كلفه بها الملك هو والسيد قديرة قد انتهت على أحسن ما يرام لفائدة الشعب المغربي، وأنه يفكر في تقديم الجزء الأول من القوات المسلحة الملكية أثناء حفلات عيد الفطر⁽⁴⁾.

وفي اليوم الموالي لعودته من فرنسا استقبل الأمير الحسن الضباط المغاربة، الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي من أجل دمجهم في مناصبهم القيادية في الجيش المغربي القادم، فتكفل مدير الديوان العسكري للملك، محمد أوفقيير بتقديم مجموعة الضباط للأمير، وكانوا عقيدا وثلاثة رواد و27 ملازما، في انتظار قدوم ضباط مغاربة آخرون يعملون في القوات الفرنسية خارج المغرب⁽⁵⁾.

ومنذ استهلال شهر مايو بدأت الاستعدادات لاستعراض وحدات الجيش المشكل وإخراجه للعلن، وبذل الأمير الحسن خلال هذه الأيام جهودا جبارة لإنجاح الحدث⁽⁶⁾، فسافر من جديد إلى

1 - جريدة العلم، "المحادثات المغربية الفرنسية لتكوين الجيش المغربي"، عدد: 2150، مصدر سابق، ص: 01.

2 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 276.

3 - جريدة العلم، "النواة الأولى للجيش المغربي"، عدد: 2152، (26 أبريل 1956)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2153، (27 أبريل 1956)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 2154، مصدر سابق، ص: 01.

6 - جريدة العلم، "رئيس أركان القوات الملكية المسلحة"، عدد: 2157، (01 مايو 1956)، ص: 01.

فرنسا لمواصلة التشاور والتباحث⁽¹⁾، فحصل على كميات من البدلات التي ستكون الزي الرسمي للجيش، نقلت لمستودع الثكنة العسكرية بسلا، كما التحق أيضا ألفين ضابط من المنطقة الشمالية لدعم تركيبة الجيش، وقامت السلطات المدنية ممثلة في بلدية الرباط بإعداد وتنظيم الشوارع التي سيمر عبرها الاستعراض وتسلكها وحدات الجيش⁽²⁾.

قدّم الملك محمد الخامس إلى جموع المغاربة، في الـ 13 من مايو الموافق ليوم عيد الفطر، عبر بلاغ ملكي نبأ تأسيس الجيش الوطني: "في يوم هذا العيد المبارك الذي هو أول عيد تلوح بشائره على المغرب المستقل سيسرنا أن نثلج صدرك نبأ تأسيس جيش وطني، تشرف عليه قيادة مغربية صرفة، وبعد يومين بحول الله نستعرض القوات الأولى منه"⁽³⁾.

وخرج الجيش المغربي رسميا للعلن، يوم الـ 14 من مايو 1956، عبر استعراض ضخم لوحده في طرق العاصمة الرباط، ثم تجمعت فرقه في ساحة القصر الملكي لتأدية قسم اليمين للملك، وقدم الأمير الحسن، الذي أضحى رسميا قائدا لأركان هذا الجيش وفق الظهير الملكي الذي صدر يوم 02 أبريل 1956، خطابا بالمناسبة أكد فيه على رغبته في أن يدرك كل فرد من الشعب مغزى إنشاء الجيش المغربي، وأنه لا مناص للمغرب من أن يكون دولة ملكية دستورية ديمقراطية، والأمر لا يقتضي أن تكون القوات المسلحة المحور أو الوسيلة التي تستند عليها حكومة البلاد الفتية في سياستها⁽⁴⁾.

واستقبل الملك، في نفس يوم الاستعراض، ضباط الجيش الجديد من المغاربة والفرنسيين والإسبان، ووجه لهم شكره وتهانيه، وتوجه بالخطاب للضباط الفرنسيين: "مرحبا بكم في أحضان القوات المسلحة الملكية، وإن ضباطنا المغاربة قد عملوا إلى عهد قريب تحت الراية الفرنسية، وها أنتم اليوم تعملون تحت الراية المغربية وهي راية شريفة مثل رايتكم"، وفي نفس اللقاء صرح وزير الدفاع قديرة، أن نفقة تكوين وتجهيز الجيش ستتراوح بين 45 و50 مليارا وأن فرنسا ستساهم في هذه الميزانية⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2164، (09 مايو 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2162، (06 مايو 1956)، ص: 01.

3 - بلاغ الديوان الملكي، 12 مايو 1956، جريدة العلم، عدد: 2268، (13 مايو 1956)، ص: 01.

4 - خطاب الأمير الحسن، 14 مايو 1956، جريدة العلم، عدد: 2169، (14 مايو 1956)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، "جلالة الملك يهنئ ضباط الجيش ويحثهم على العمل"، عدد: 2171، (16 مايو 1956)، ص: 01.

وبعد شهر من خروج الجيش الملكي للعلن، تقدم العقيد (الداودي) أحد قادة الجيش ببناء للشباب المغربي الحاصل على شهادات عليا من أجل الالتحاق بصفوفه، ليتجمع المئات من الذين لبوا النداء يوم 07 جوان 1956، بثكنة باب زعير، حيث قام الملك بزيارتهم وخطب فيهم⁽¹⁾.

وجاء يوم 03 يوليو بنجر اندماج فرق جيش التحرير الشمالية في القوات الملكية، بعد ثلاثة أيام من لقاء الأمير الحسن بالخطيب وأحرسان بمنطقة فاس، وبعد أيام قليلة على مقتل القيادي في جيش التحرير عباس المسيعدي، وأعلن أن كل قائد مسلح يتمكن من إقناع مائة من أتباعه بوضع السلاح سيتمنح صفة ضابط وأتباعه صفة جنود، فانضم عشرة آلاف مسلح للجيش الملكي دفعة واحدة⁽²⁾.

3- تقسيم جيش التحرير:

بعد عودة السلطان، وفي ظل تواصل عمليات جيش التحرير، كان لا بد أن تجتمع قيادة العمل المسلح لبحث كيفية التعامل مع المستجدات، فجاء لقاء مدريد 1956 الذي جمع قادة المقاومة وجيش التحرير، وخلال هذا اللقاء قرر قادة جيش التحرير الاستمرار في الكفاح المسلح، طالما هناك أجزاء من المغرب في الشمال والجنوب تحت الاحتلال⁽³⁾، وطالما لم تحصل الجزائر على استقلالها⁽⁴⁾، ثم جاء لقاء القاهرة بين قيادات الكفاح المغربي يوم 25 فيفري، والذي انتهى لنفس القرارات⁽⁵⁾.

ومن أجل هذا الهدف تم تقسيم جيش التحرير إلى ثلاثة أقسام، لكل قسم قيادة خاصة، جيش الريف بقيادة عباس المسيعدي، جيش الأطلس بقيادة ابن الميلودي ونذير بوزار، وجيش الجنوب وضع تحت قيادة ابن حمو المسفوي⁽⁶⁾ وشيخ العرب⁽⁷⁾ والإخوة المانوزي، وبينما عين البصري مشرفا على المقاومة

¹ - جريدة العلم، عدد: 2195، (08 جوان 1956)، ص: 01.

² - جريدة العلم، عدد: 2217، (30 جوان 1956)، ص: 01. عدد: 2218، (01 جويلية 1956)، ص: 01. عدد: 2220، (03 جويلية 1956)، ص: 01. بيرو، مرجع سابق، ص: 41.

³ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 13.

⁴ - MOURAD, op-cit, p: 54./ DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 128.

⁵ - الديب، مصدر سابق، ص: 170 - 174. آيت إيدر، هكذا تملككم محمد بن سعيد، مصدر سابق، ص: 87.

⁶ - مناضل استقلالي وأحد عناصر جيش التحرير، لجأ إلى تطوان سنة 1953 من مراكش، تدرب على يد الجزائري بوزار، أنظر: آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق. / بوزار، مصدر سابق.

⁷ - اسمه الحقيقي سيدي أحمد أو براهيم أكوليز، من جنوب المغرب، لقب بداية بشيخ الإسلام لتدينه ثم تحول لشيخ العرب في عهد المد العروبي، من الرعيل الأول للمقاومة المغربية، سجن في عهد الاحتلال وفي عهد الاستقلال، كان من مؤسسي جيش التحرير

في المدن، فقد عين الخطيب منسقا ومسؤولا أعلى على تلك المجموعات الثلاث التي تمثل جيش التحرير⁽¹⁾.

لقد كان هناك صراعا خفيا من أجل السيطرة على مجموعات جيش التحرير، بدأ خلال الأشهر الأولى التي أعقبت عودة السلطان وإعلان الاستقلال، كنا طرفاها الأمير الحسن وجزء من قيادة حزب الاستقلال ممثلا في المهدي بن بركة والفقير البصري⁽²⁾.

فقد سعى الأمير الحسن بداية لضمان وجود هيكل مسلح تحت يده، فحقق ذلك عن طريق الفرنسيين الذين ساعدوه في تكوين نواة جيش نظامي رسمي، القوات المسلحة الملكية (FAR)، لكن بقاء جيش التحرير قويا ومنسجما كان يمثل مصدر خطر كبير، خصوصا مع وجود قوى سياسية تملك مشاريع قد لا تتوافق مع طروحات ونهج القصر، من دون أن ننسى تعيين أحمد رضا قديرة وزيرا للدفاع، وهو صديق الأمير الحسن المقرب، وذو التاريخ المعروف⁽³⁾.

ولعبت الخلافات بين قادة جيش التحرير لصالح الأمير الحسن، فسعى باكرا ومنذ كان الجيش موحدا، ليربط الاتصال بالمناوئين لحزب الاستقلال من قادة جيش التحرير مثل: بوزار وأحرضان عبر الحسن اليوسي، ليدفعهم لوضع السلاح لكن الأمر لم ينجح⁽⁴⁾، وبعد انقسام جيش التحرير لجيش شمال ووسط وجنوب، تمكن الملك من استمالة الجيش الذي كان ناشطا في منطقة الريف بعد ندائه للتهدة يوم 07 مارس وإعلان علال الفاسي يوم 18 مارس⁽⁵⁾، ولم يتأخر أعضاء هذا الجيش في الرد بالالتزام بالهدوء المؤقت⁽⁶⁾.

الجنوبي، تعرض للمطاردة فانخرط في الحياة السرية والمواجهة مع الأمن المغربي، عارض بشدة النظام الملكي وتبنى الخيار المسلح، كانت له علاقة قوية بالجزائر والتي لجأ إليها فترة من الزمن، قتل يوم 15 جوان 1964 في مواجهة مع رجال أوفقيير وسلاحه بيده. عثمان أشقرا، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية 1959-1999، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001، ص: 76، 77.

¹ - DIouri, *réalités Marocaines*, op-cit, p : 132. / 274. ص: مرجع سابق، ص: 274.

² - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 165.

³ - Ibid, p: 166. / 01. ص: مرجع سابق، ص: 166.

⁴ - DIouri, *réalités Marocaines*, op-cit, p: 132.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2102، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 2114، مصدر سابق، ص: 01.

⁶ - برنارد، مرجع سابق، ص: 424.

وجاء لقاء الملك بوفد المقاومين يوم 30 مارس 1956 وإعلانهم البيعة له، وظهورهم مع وزير الدفاع قديرة، وتذكيرهم أنهم حملوا السلاح دفاعا عن شرعية السلطان محمد بن يوسف، وتجديدهم الثقة فيه والتعلق به، ليظهر أن جزء من جيش التحرير قد تم احتواءه فعليا من قبل مصالح القصر⁽¹⁾، ويعتبر ذلك التصرف نتيجة مباشرة لتحركات الأمير الحسن في الميدان، حيث أعلن يوم 26 مارس 1956 عن تجمع كبير لجيش التحرير في جهة الريف، وفسر ذلك بعزم قيادة تلك المنطقة على دمج أولئك العناصر في القوات المسلحة الملكية المزمع تشكيلها في الأيام المقبلة⁽²⁾.

ورغم أن عبد الكريم الخطيب صرح للصحافة بعد خروج الجيش الملكي الرسمي للعلن منتصف مايو، بصفته القائد الأعلى لجيش التحرير، أن مهمة الجيش لم تنتهي وسوف لا تنتهي إلا بتحرير شمال إفريقيا ومن ضمنها الجزائر، وهذا ما منع جيش التحرير حسبه من المشاركة في الاستعراض العسكري الرسمي، لكن بعد وقت قصير من تأسيس القوات المسلحة الملكية بدأت مساعي ولي العهد لضم أفراد جيش التحرير كافة، وحتى المجموعة التي كانت بالأطلس الكبير والمتوسط، فبدأت تحركات المسيعدي في هذا الإطار، فقصد منطقة فاس للتفاوض من أجل دمج مسلحي جيش التحرير في المؤسسة الرسمية⁽³⁾. وقد كانت هناك مساع معارضة لدمج جيش التحرير في القوات الرسمية تبناها بعض قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم جناح بن بركة والبصري بل وحتى علال الفاسي، الذي صرح يوم 16 مايو 1956 من القاهرة قائلا: "إن جيش التحرير لن يقع حله، فصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس لم يطلب من جيش التحرير أن ينضم إلى الجيش النظامي بالمغرب، لكن طلب فقط أن نوقف العمليات"⁽⁴⁾، وكان مبرر هؤلاء لرفض حل جيش التحرير، هو انتقال هذا الجيش لباقي المناطق المحتلة من أجل مواصلة مهمة التحرير⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2126، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2121، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2171، مصدر سابق، ص: 01 / واتروري، مرجع سابق، ص: 276.

4 - جريدة العلم، عدد: 2173، (17 مايو 1956)، ص: 01.

5 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 14، 15.

● مقتل عباس المسيعدي يدفع لانخراط جيش التحرير في الشمال في القوات الملكية:

لقد مثّل عباس المسيعدي عقبة كأداء في طريق تطلعات أعضاء حزب الاستقلال لضمان ولاء جيش التحرير⁽¹⁾، ولم يخفي أبدا خصومته معهم، وعمل جاهدا ليبقي جيش التحرير بعيدا عن الوقوع تحت تأثيرهم، وما لبث الخلاف أن تطور إلى أعمال عدوانية تستهدف بن بركة وقيادة المقاومة⁽²⁾، فقامت قيادة المقاومة بالاتفاق مع بن بركة ببعث المقاوم حجاج من أجل المجيء بعباس المسيعدي إلى فاس بهدف التباحث حول تسوية ما، ورغم أن حجاج تجمععه علاقة سابقة بالمسيعدي، فقد أعطيت له أوامر بجلبه حيا أو ميتا، وحدث الأسوأ أثناء هذه العملية، فلم يكن المسيعدي بالذي يسهل اقتياده، وتعرض لإطلاق الرصاص وسقط ميتا، فتحدث البعض عن نية مبيتة من بركة ومجموعته وعن جريمة سياسية متكاملة الأركان، وتحدث آخرون عن خطأ فقط حدث في خضم مشادة داخل السيارة، أثناء المضي نحو منزل الحاج بن علال بفاس حيث كان اللقاء مبرمجا⁽³⁾.

وبغض النظر عن الطريقة والنية، فقد اغتيل عباس المسيعدي يوم 27 جوان 1956، وحضر جنازته ولي العهد الأمير الحسن، الذي تحدث لاحقا أن قتله جاء بسبب صراع بن بركة المحموم للسيطرة على جيش التحرير⁽⁴⁾، لكن وفاته أثارت زوبعة سياسية كبرى، وستستغل من قبل القصر وحلفاؤه من قيادة جيش التحرير المناوئين لحزب الاستقلال، أحرضان والخطيب وكذا الصنهاجي، لتوجيه ضربات لخصومهم⁽⁵⁾.

¹ - هناك من يتحدث عن ولاء عباس المسيعدي الكلي للمصريين، وسعيه نزولا عند مطالبهم لعزل جيش التحرير عن حزب الاستقلال، أنظر: محمد لخوجة، عباس المسيعدي الشجرة التي تخفي غابة جيش التحرير، دار أبي رقرق، الرباط، 2012.

² - الجابري، في غمار السياسة، مرجع سابق، ج:1، ص: 197. /

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 130.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 481./

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 133./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 175.

⁴ -HASSANE II, op-cit, p -p: 55- 58.

⁵ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص: 197. / جريدة العلم، عدد: 2217، مصدر سابق، ص: 01.

DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 173.

فبعد على إثر ذلك اجتماعا طارئا في الرباط برئاسة الملك والأمير الحسن ورئيس الوزراء البكاي ووزير الداخلية المحمدي ووزير الدفاع قديرة ومدير الأمن الوطني محمد الغزاوي، وتقرر ابتعاث الأمير الحسن رفقة المحمدي وأحضران لمتابعة الوضع والوقوف على ما جرى في مكان الحدث بفاس⁽¹⁾.

أصدر محمد الخامس تعليمات صارمة بالبحث عن مرتكبي هذا الاختطاف الجبان كما وصف ومعاقبته، فتم يوم 29 جوان استنطاق المتهمين في عملية اختطاف المسيعدي، بحضور الوفد القادم من الرباط رفقة عامل الدار البيضاء ووكيل الدولة في المنطقة، وبعد ذلك قام الأمير الحسن بجولة إلى تاونات وأكنول وبوريد، وقضى تلك الأيام متنقلا بين فاس وأماكن تواجد جيش التحرير شرق تازة، من أجل الاجتماع بالقيادات الجهوية لجيش التحرير وبأفراده من قدماء المقاومين⁽²⁾.

والواقع أن كثير من الشكوك في هذه القضية بقيت تحوم حول بن بركة، فيروي المؤرخ شارل أوندرى جوليان، أنه سأل ذات يوم بن بركة عن مقتل المسيعدي فلم يستطع الإجابة بشكل واضح وحاول التهرب من السؤال وطلب منه عدم الخوض في الموضوع⁽³⁾، وأيضا ما رواه بعض المقرين منه عن موقفه عندما سئل ذات يوم من سنة 1959 بمدينة سلا، عن مقتل المسيعدي، فأجاب بأن ذلك خضع لقوانين السرية⁽⁴⁾.

وهناك من أشار لدور القصر وولي العهد في هذه القضية⁽⁵⁾، خصوصا أنهم أكثر جهة استفادت وخرجت فائزة بعد الحادث، فقد استغلت الحادثة على أكمل وجه من قبل ولي العهد وحلفائه، وتم تسريع الاتصالات بالمرتدين من جيش التحرير وحثهم لأجل الانضمام للقوات المسلحة الرسمية، فمباشرة بعد الذي حدث، أعلن يوم 03 جويلية 1956 عن اندماج جيش التحرير في القوات المسلحة الملكية، بعد تلك التحركات التي أشير إليها، وبعد زيارة الأمير الحسن لمدينة الناظور يوم 02 جويلية 1956،

¹ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 173.

² - جريدة العلم، عدد: 2217، مصدر سابق، ص، ص: 01، / عدد: 2218، مصدر سابق، ص: 01.

³ - JULIEN, le Maroc face aux impérialisme, op-cit, p: 481.

⁴ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 173.

⁵ - عثمان بناني، صهر بن بركة، شهادة شفوية، برنامج بن بركة للغز، الجزيرة الوثائقية، 2012.

رفقة الغزاوي والمحمدي وأحرضان، وإلى بلدة (تلا مغير) أين التقى بجوالي ألف من أعضاء جيش التحرير، يمثلون مناطق الشمال، فقدموا له وللملك الولاء عبر رسالة سلموها له⁽¹⁾.

وعاد ولي العهد في اليوم الموالي ترافقه قيادة جيش التحرير ومعهم المئات من الجنود والضباط، لتقديم البيعة للملك محمد الخامس وأداء قسم الولاء له، وأعلن عن الاندماج النهائي لجيش التحرير الشمالي في القوات الرسمية، ويوم 15 جويلية 1956 أدى الملك زيارة إلى مناطق المقاومة في الشمال (الناظور، تيزي وسلي) والتقى بالمقاومين وأهاليهم ووعدهم بالالتفات للمنطقة وتقديم المساعدات للمنكوبين والعمل على إخراجها من واقعها المزري⁽²⁾.

4- جيش التحرير في الجنوب:

بعد لقاء مدريد الذي قسم جيش التحرير إلى ثلاثة مجموعات، والاختلاف حول الموقف من استمرار العمل المسلح ورفض جزء مهم من قيادة المقاومة وجيش التحرير وضع السلاح حتى استكمال تحرير كل المناطق المحتلة، وبعد اتفاق 02 مارس الذي اعتبر كاتفاق نهائي بين الفرنسيين والمغاربة، ونداءات الملك وزعماء آخرون من أجل التهدئة ووقف كل عمل عدائي ضد الفرنسيين، لم يجد قادة الجزء الذي يصر على مواصلة الكفاح من الجيش سوى نقل ميدان المعركة نحو الجنوب، حيث سيكون الاحتفاظ بالسلاح مبررا في ظل وجود قوات إسبانية وفرنسية أجنبية على أراضي مغربية⁽³⁾.

اتخذ القرار من قبل القيادات الراديكالية الموالية لحزب الاستقلال، (بن بركة، البصري، شيخ العرب، آيت إيدر)⁽⁴⁾، واستجاب له المقاومون الذين عارضوا إدماج جيش التحرير في القوات المسلحة الملكية، وقوبل هذا بموافقة الملك محمد الخامس⁽¹⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 197. / جريدة العلم، عدد: 2220، مصدر سابق، ص: 01.

² - جريدة العلم، عدد: 2221، (04 جويلية 1956)، ص: 01. / عدد: 2233، (16 جويلية 1956)، ص: 01.

³ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 13.

⁴ - محمد بن سعيد آيت إيدر (1925)، ينحدر من قبيلة شتوكا آيت بها بإقليم سوس جنوب المغرب، زاول تعليمه ب ثانوية ابن يوسف بمراكش حيث تعرف على العديد من الرموز الوطنية، انخرط في الحركة الوطنية وكان من مؤسسي العمل المقاوم ورموزه، بعد الاستقلال انحاز لليسار، وكان من قيادات جيش التحرير الجنوبي ومن مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عارض النظام الملكي طويلا، حكم بالإعدام ولجأ للجزائر ثم فرنسا فترة، من مؤسسي منظمة 23 مارس، وبعد عودته للمغرب أسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ثم الحزب الاشتراكي الموحد. أنظر: آيت إيدر، هكذا تكلم محمد بن سعيد، مصدر سابق.

وبينما يفسر البعض أن استجابة الملك لرغبة المقاومين جاءت للتخفيف من حدة القلق الذي أثاره إدماج فرق جيش التحرير في صفوف الجيش الملكي في ظرف كانت القوات الفرنسية ما تزال مرابطة في ثكناتها بمختلف جهات المغرب، بل تقوم بنشاطها بشكل عادي وتنفذ مناورات وتدخلات بدعوى حفظ الأمن⁽²⁾، فإن آخرون جزموا أن الأمير الحسن هو من يقف وراء فكرة سحب المجموعات التي كانت تنشط في الأطلس المتوسط والكبير نحو الجنوب حتى تبتعد عن المواجهة مع الجيش الفرنسي ويتحقق الهدوء، فلا يستبعد أنّ الأخير لعب دورا مهما في إخراج العناصر المتشددة من اللعبة حتى يتمكن من احتواء الجزء الغير متطرف أو الموالي، ربما للوقت وتقوية لعضد جيشه الوليد ولتجنب أي صدام مع فرنسا في الشمال⁽³⁾.

ومثل الكومندوس الذي كان ناشطا في الجنوب والجنوب الشرقي والذي كان يتبع بعض قيادات الاستقلال مثل بن بركة والبصري، ويقوده محمد بن الحاج بوبو نواة جيش التحرير للجنوب، وقد لعبت هذه المجموعة التي كانت تتخذ من فيجيج مركزا لها بعيدا عن تأثير الرباط دورا مهما في تأسيسه، رغم الحدث الذي وقع حين استبعد بوبو واستبدل بالمقاوم الفقيه الفجيجي، والذي أدى إلى انضمام بوبو إلى القوات المسلحة الملكية قبل تعرضه للتصفية⁽⁴⁾.

تدفقت جموع المقاومين من الخميسات ومراكش ووارززات إلى أغادير وباعمران بالجنوب، والهدف كان تحرير الصحراء المحتلة من فرنسا في أجواء حماسية من دون تخطيط مسبق، فأقدم هؤلاء المقاومون على احتلال قصور القياد وخلفاء الباشا وأعوان الاستعمار وجعلوا منها مراكزا لإيوائهم ومنطلقا لتحركاتهم، ومثلت الأشياء التي صادروها من ثروات هؤلاء موردا أساسيا لتغطية مصاريف الجيش بداية، بما فيها الأسلحة التي عثر عليها في مخازنهم⁽⁵⁾.

¹ - آيت أيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 14./177. op-cit, DAOUD-MONDJIB

² - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 14.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 276.

⁴ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 177.

⁵ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص - ص: 16 - 17.

ومن أجل تجنب الاحتكاك بالجيش الفرنسي أثناء التنقل لجأ المقاومون إلى تعبئة الجماهير بتوظيف حزب الاستقلال في المدن للتظاهر وحصار ثكنات الجيش الفرنسي، وكذلك تهديد الضباط الفرنسيين بالقتل والاختطاف كما حصل مع الضابط (مورو)⁽¹⁾، وكما في الاضطرابات التي فجرها حزب الاستقلال بمدن الجنوب، والتي شابهت تحركات الوطنيين ضد نظام الحماية قبل الاستقلال، فقد تحدثت الصحف يوم 16 أبريل 1956 عن احتجاجات عارمة وصدامات ومواجهات دامية أدت إلى حشد قوات إسبانية كبيرة من جزر الخالدات ومن إسبانيا نفسها⁽²⁾.

ونتيجة هذه الأحداث استقبل الملك يوم 04 جوان 56، عددا من ممثلي قبائل الصحراء وأعطاهم وعودا بالعمل على جلاء الاحتلال بالمفاوضات مقابل الهدوء والسكينة⁽³⁾، وفي أواخر الشهر نفسه أدلى أحد قادة جيش التحرير بتصريح لموفد صحيفة (لموند) الفرنسية جاء فيه: "جيش التحرير وحزب الاستقلال شيئا واحدا، ولم يسبق أن اختلفا، فهما متحdan يشتركان في المطامح"⁽⁴⁾، ولا شك أن هذا القائد كان يعبر عن نظرة جيش التحرير الجنوبي، ويبحث برسالة عن خلفية التحرك.

وبمجرد وصول مجموعات جيش التحرير إلى الصحراء نشطت في ربط الصلات مع القبائل، وعملت على استمالة زعمائها وأقنعتهم بضرورة دعم جهود المقاومين في مواجهة فرنسا، وحثتهم القيادة على التدريب والتزود بالسلاح، كما قدمت عناصر جيش التحرير كثير من الخدمات الاجتماعية للسكان في مجال الصحة وتعليم أبنائهم، ونقلهم إلى مدن البلاد لربط صلتهم بالمغرب⁽⁵⁾.

وفي الوقت الذي كانت عملية إدماج مجموعات الشمال في الجيش الرسمي تشهد آخر الإجراءات، كانت المجموعات التي فضلت التوجه جنوبا تخوض مواجهات عنيفة ضد القوات الفرنسية، ففي يوم 20 جوان 1956 حدثت معركة كبيرة في منطقة عين الشعير⁽⁶⁾ بين فرق فرنسية وعناصر

1 - المصدر نفسه، ص: 18.

2 - جريدة العلم، عدد: 2142، (16 أبريل 1956)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2192، (05 جوان 1956)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2210، (23 جوان 1956)، ص: 01.

5 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 34، 35.

6 - واحة في الجنوب الشرقي للمغرب بالقرب من الحدود الجزائرية.

جيش التحرير أسفرت عن وقوع ضحايا وإثارة أزمة بين الحكومة المغربية وفرنسا⁽¹⁾، وفي يوم 30 جوان تكررت حوادث أخرى دامية في مراكش، وفي بداية جويلية بدأ غزو حقيقي من الجيش الفرنسي لمدينة أغادير آخر مركز عمراي مهم في الجنوب وأحد مراكز جيش التحرير⁽²⁾.

تدفق ألوف الجنود من الفرنسيين والسنغاليين واللفيف الأجنبي عبر البر والبحر، واحتلت مدينة أغادير احتلالا كاملا وطوقت، فقام أعضاء حزب الاستقلال واتحاد الشغال بتحريض السكان على القيام بإضراب شامل ردا على التصرف، مما دفع الحكومة المغربية للتواصل مع الفرنسيين لوقف تنقلات قواتهم المسلحة بالمنطقة بأكملها⁽³⁾.

وبينما تعذرت فرنسا أن قواتها تخترق المنطقة فقط من أجل العبور إلى الجزائر، لكن المغاربة رأوا في ذلك تحركا عسكريا، وتفتن أعضاء حزب الاستقلال للدور الحقيقي لهذه القوات وتزامن تحركها مع وصول أنوية جيش التحرير للمنطقة، وأدركوا أنها تهيئ لاستغلال أي طارئ للتدخل، خصوصا مع وجود عدد من المعمرين في المنطقة⁽⁴⁾، ولتلافي الصدام المحتمل توجه الأمير الحسن يوم الخامس من جويلية إلى المنطقة لحث السكان على الهدوء وعدم مواجهة الجيش الفرنسي بعد بداية تحركات فعلية للعناصر الوطنية للدخول في مواجهة مع الفرنسيين⁽⁵⁾.

ورغم أن وصول طلائع جيش التحرير إلى الجنوب حدث في جوان 1956، لكن تشكيل أولى الفرق التي اجتازت وادي درعة نحو الصحراء لمواجهة الفرنسيين لم تتم إلى في أكتوبر 1956، ويفسر ذلك القيادي آيت إيدر بالحاجة للوقت للتحصن والتجهيز، وكذلك انتظار جلاء الجنود الفرنسيين عن أغادير، بالإضافة إلى ربط الاتصال بالإسبان لطمأننتهم، وبالقبائل الصحراوية لضمان مساندتها، ومن هذا التاريخ بدأت الهجمات ضد القوات الفرنسية⁽⁶⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2209، (22 جوان 1956)، ص: 01. / عدد: 2213، (26 جوان 1956)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2218، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 2220، مصدر سابق، ص: 01.

3 - المصدر نفسه.

4 - جريدة العلم، عدد: 2221، مصدر سابق، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 2223، (06 جويلية 1956)، ص: 01.

6 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 35، 36.

نظم جيش التحرير عشرات الهجمات على المراكز العسكرية الفرنسية، في الفترة من أكتوبر 1956 وحتى الفاتح من يناير 1957، ب(فم الأعشار ومركالة والزمول وزكدو وتينفوشي)، تسببت في قطع مواصلات الجيش الفرنسي مع مراكزه بالجزائر، في بشار وتيندوف وأدت لسقوط 130 جنديا فرنسيا، وفي يوم 12 يناير 1957، التحم صدام عنيف بين جيش التحرير والقوات الفرنسية بنواحي (تيكة والشمام) بموريطانيا، دام أسابيع عديدة وسقط ما يقرب من 190 عنصرا فرنسيا، وخسرت فرنسا 4 طائرات، وسقط من جيش التحرير 18 عنصرا وأسر منهم 47 جنديا، وتبع ذلك صدام كبير في فبراير 1957، في موقع يتبع (بير موكرين رغيوة) فقد فيها الجيش الفرنسي 150 عنصرا وتم أسر ضابط كورسيكي⁽¹⁾.

لقد أعطى جيش التحرير الجنوبي صورة مثالية عن الجيش الثوري، وعكس بعض أفكار قيادته السياسية (بن بركة، البصري)، خصوصا من خلال نشاطاته الاجتماعية والسياسية المصاحبة للعمل العسكري، والتي هدفت إلى إحداث تغيير في وسط السكان الصحراويين المحرومين والمهمشين⁽²⁾.

ورغم الارتباط المجزوم به بين القيادة الراديكالية في حزب الاستقلال وبين جيش التحرير للجنوب، فلم يكن يصرح بهذا ولم يرد اسم المهدي بن بركة إلا مرة واحدة في صحيفة الاستقلال عندما تم تشكيل لجنة وطنية لمساعدة ضحايا مواجهات آيت باعمران الدامية مع الإسبان، وربما يرجع هذا إلى أنه كان يرأس الجمعية الوطنية الاستشارية، وله أدوار سياسية ظاهرة تجعله يحتفظ بمسافة عن العمل المسلح⁽³⁾.

ومن أجل هدف سياسي بحت هو تحقيق مكاسب على الأرض، وتحصيل مزيد من الدعم الشعبي في الصراع السياسي المفتوح، ولو كان في ذلك مغامرة غير محسوبة العواقب، تجاوزت القيادة السياسية لجيش التحرير المواجهة مع الفرنسيين، ودفعت بمجموعاته نحو الجنوب أكثر لمواجهة إسبانيا، خصوصا بعد عدة حوادث من جانب الإسبان ضد جيش التحرير والوطنيين ضد السكان⁽⁴⁾.

1 - المصدر نفسه، ص: 37.

2 - نفسه، ص - ص: 37 - 44.

3 - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 178.

4 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص، ص: 46، 47.

Attilio GAUDIO, *Guerres et Paix aux Maroc*, karthala, Paris, 1991, p: 75.

لقد ساد بداية مناخ طبيعته العلاقة الطيبة بين جيش التحرير والإسبان، حتى وصل الأمر مرة بأفراد فرقة من جيش التحرير، بعد العودة من معركة أطار بتاريخ 12 يناير 1957، إلى تسليم سلاحهم وأنفسهم للقوات الإسبانية، بعد أن أحاطت بهم من كل جانب، ولم تفلح كل المحاولات الدبلوماسية من أجل استرجاع ذلك السلاح، ثم حدث تحول في الموقف الإسباني عندما شرعت السلطات الإسبانية في اعتقال مئات الوطنيين، فسجنت بعضهم ونفت جزء منهم إلى جزر كناريا، فكان نتيجة ذلك اندلاع ثورة آيت باعمران⁽¹⁾.

انطلقت ثورة آيت باعمران في صباح يوم 23 نوفمبر 1957 بالهجوم على مراكز إيفني وتالوين وتنفزا وتبركونت، من قبل مجاهدي القبائل، فتم قتل الكثير من الجنود الإسبان وغنم العديد من الأسلحة، ووجد جيش التحرير نفسه مضطرا للانخراط في هذه الحرب ردا على تصرفات الإسبان ونصرة للسكان المحليين وبحثا عن تحقيق أهداف ومكاسب عسكرية وأخرى سياسية⁽²⁾.

تم الاستيلاء على كثير من المراكز الإسبانية بعد أيام من حصارها، ولم تصمد سوى مدينة إيفني بعد تحصن الإسبان فيها واستقدامهم للدعم جوا، واستمرت المعارك لتصل زهاء الخمسين معركة، خلفت أكثر من 600 قتيلًا إسبانيا ونفس العدد تقريبا من الجرحى، وما يقرب من 100 قتيل من جيش التحرير، وتمكن المجاهدون من تحرير أربعة أخماس آيت باعمران، لكنهم فشلوا في طرد الإسبان نهائيا بسبب الدعم الجوي الذي كان يصل للجيش الإسباني المتحصن، مثل ما حدث في إنزال تالوين⁽³⁾.

واستمر جيش التحرير يسيطر لفترة على المواقع التي احتلها رغم كل الظروف التي أحاطت بتواجده هناك، وسط كثير من المؤامرات التي أتت من الخلف، من قبل الذين أزعجهم وجوده ونشاطه وعلى رأسهم الأمير الحسن، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار خلال اللقاء الذي جمع أحمد بلافريج بوزير خارجية إسبانيا وانتهى إلى تصريح (ستيرا) الذي اعترفت فيه إسبانيا بانضمام طرفاية إلى التراب

¹ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص، ص: 48، 49.

² - HASSANE II, op-cit, p: 55./

آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص، ص: 49، 52، 139.

³ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص، ص: 49، 51.

المغربي، وسعيها لوقف إطلاق النار، لكن ما لبث أن تلقى جيش التحرير ضربات من الداخل مصحوبة بعمل دؤوب من قبل الفرنسيين والإسبان معاً للقيام بعملية مشتركة للقضاء عليه⁽¹⁾.

لقد بدأت أولى الخلافات بين جيش التحرير الجنوبي والسلطة القائمة، حينما قام عناصر الجيش باعتقال أبناء باشا مراكش السابق الكلاوي وحجز أملاكه، مما استدعى تدخل الملك شخصياً ليتواصل مع قيادة الجيش، ويطلب منهم تسليم الأبناء وكل المحتجزات إلى مبعوثه الخاص؛ مدير ديوانه، وبالفعل استجابت قيادة الجيش، لكن القضية أثارت مخاوف كبيرة في الأوساط التقليدية⁽²⁾.

ثم جاءت عمليات جيش التحرير لتثير مزيداً من التخوفات وتدفع لانتخاذ مواقف عدائية نحوه من القصر وأعوانه، فقد شنت هجمات ضد الوجود الفرنسي وحدثت عمليات اختطاف ضد ضباط فرنسيين، مثل ما حدث مع الملازم (بيران)، والذين تعتبرهم الإدارة المغربية متعاونين تقنيين، بينما رأى فيهم المقاومون مجرد عناصر عسكرية مهمتها الرئيسية مراقبة تحركات جيش التحرير⁽³⁾.

ومع الدور الذي اضطلع به جيش التحرير للجنوب والمكانة التي حققها في الصحراء، بدأ توجس القصر والطبقة التقليدية في الدولة الناشئة منه، وأزعج خصوصاً الأمير الحسن بوصفه قائداً للجيش الرسمي وأكثر من يدرك أهمية ودور السلاح في مستقبل البلاد، فإذا استطاع جيش التحرير الجنوبي دحر القوات الاستعمارية وتحرير الصحراء فسيخل ذلك بالتوازن السياسي بالمغرب الذي ظل يميل لصالح القصر⁽⁴⁾.

لم يكن هدف جيش التحرير بالنسبة للأمير، عسكرياً بحتاً ووطنياً خالصاً، لقد كان جزءاً من إستراتيجية خطيرة يقودها بن بركة تهدف إلى خلق توازن مع القصر، فمحمد الخامس ظل محمياً بشعبيته وسلطته المعنوية لكن الأمر مختلف معه هو شخصياً، فقد كان متوجساً من طروحات التيار الراديكالي

¹ - DIOURI, *réalités Marocaines*, op-cit, p : 135./

آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 51.

² - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 19، 20.

³ - المصدر نفسه، ص: 21.

⁴ - GAUDIO, *Guerres et Paix aux Maroc*, op-cit, p: 75./

DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 178.

حول الملكية الدستورية، فيجب أن تتم المسارعة لقص جناح هؤلاء مبكرا، فلم يدخر الحسن أي جهد في التصدي لجيش التحرير الجنوبي وإضعاف مصداقيته، كما يظهر في تصريحاته: "بن بركة أراد تسييس جيش التحرير، لكننا كنا ندرك نواياه، كان هدفه أن التسعة أو العشرة آلاف، وهم عماد جيش التحرير، يكونون تحت إمرة حزب الاستقلال، الذي سيكون الحزب الوحيد"⁽¹⁾.

مثلت معركة جيش التحرير بداية مواجهة بين الحسن والتيار الراديكالي في حزب الاستقلال بقيادة بن بركة، كما أكد عليه الحسن نفسه لاحقا: "من هذه اللحظة لم أعد أكن ذلك الاحترام لمن كنت أرى فيه أستاذاي"⁽²⁾، خصوصا عندما اقترب الجيش أخطاء رأى فيها الحسن الثاني والقصر تجاوزا للخطوط الحمراء كما في حالة اعتقال أبناء الكلاوي⁽³⁾.

وفي سبيل إضعاف هذه القوة الضاربة، التي باتت في يد بن بركة والبصري واليوسفي، عمد الأمير الحسن ومحيطه بداية إلى زعزعة ثقة الشعب المغربي فيه، عبر بث أخبار مزيفة عن تلقيه للهزائم، كما في معركة تالوين التي حقق فيها جيش التحرير انتصارا، ورغم ذلك تم ترويع خبر تعرضه لهزيمة كبرى⁽⁴⁾.

ومن ثمة تحول الأمر إلى القيام بمؤامرة حقيقية داخل صفوفه لزعزعته، عن طريق بعض قياداته التي لها ارتباط بالسلطة القائمة مثل حال المدعو: علال بن عمر، وهو ما عرف بمؤامرة (بويكرن) في أوت 1957، حيث قام هذا الأخير، بعد التواصل مع الرباط، باستغلال وجوده على رأس فرقة من الجيش لتحريض القبائل الصحراوية ضد الجيش، وبث أخبار وسط الجنود والمقاتلين وشيوخ القبائل عن احتكار قيادة الجيش للملايين من الفرנקات التي يتسلمونها من الحكومة⁽⁵⁾.

وكان لهذه المؤامرة الأثر البارز في خلخلة صفوف جيش التحرير وبث الإحباط بين ضباطه وجنوده، وتغيير عقيدة الذين رابطوا من أجل تحرير الأرض وجاءوا للكفاح من أجل الوطن، إلى طلاب مصالح وباحثين عن مقابل لتضحياتهم الضائعة، وبثت أيضا التشويش في صفوف سكان الصحراء لما

¹ - HASSANE II, op-cit, p: 55.

² - Ibid, p: 57.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 276.

⁴ - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 51.

⁵ - المصدر نفسه، ص-ص: 55-60.

رأوا العصيان يدب في صفوف الجيش وشاهدوا تصرفات أفراده، يضاف إلى هذا الخسائر المادية التي لحقت بالجيش جراء عمليات التخريب التي نفذتها العناصر المندسة والتي تمرت وفقا لمخطط المؤامرة، وجاءت هذه المؤامرات وأخرى ستتبعها، متزامنة مع الضربات التي وجهتها فرنسا وإسبانيا للجيش، فدخل في دوامة ستؤثر عليه في الفترة القادمة⁽¹⁾.

المبحث الخامس: التنافس على مؤسسات الدولة.

مرت الأشهر الأولى منذ عودة السلطان وحتى توقيع اتفاق استرجاع الشطر الشمالي في جو من التوافق الظاهر بين القوى السياسية، ما عدى ما تعلق بالموقف المتذمر لقيادة حزب الاستقلال من مكانتها في الحكومة، لكن حتى ذلك لم يؤثر وتقبلوا الأمر في سياق مصلحة الوطن والحاجة للهدوء ولأكبر قدر من التضحية من أجل التمكين لاسترجاع السيادة وتقوية الفرصة على المتربصين والأعداء.

1- معضلة تحديد هيكل الدولة:

كما يشرح أحد الذين تناولوا الحالة المغربية بالتحليل والدراسة؛ ريمي لوفو (Rémy LEVEAU)⁽²⁾: ورغم عن شوائب نظام النخب المحلية لعهد الحماية ورجاله، فقد كان بالإمكان أن يدمج ذلك النظام وعناصره، على الأقل في البداية، ضمن هياكل المغرب المستقل، لو لا أن نظام الحماية كان قد ارتكب خطأ بإقحامه للنخب المحلية في صراعه مع السلطان في سنتي 1952 و1953، وجاء انهيار نظام الحماية ليحل وضعية النخب المحلية التقليدية غامضة، فقد أصبح أولئك الأعيان إبان فترة انتقال السلطة، يمثلون الوسطاء الذين يجب إسقاطهم من أجل تسريع عملية تفتيت الإدارة الفرنسية⁽³⁾.

لقد مثلت مسألة الهيكل البديل لنظام الحماية وللمخزن العتيق معضلة حقيقية في هذه الفترة، كما يظهر في تقرير للمدير العام للداخلية الفرنسي بعد نهاية مهامه، وقد كان مشرفا على نقل السلطات بين الإدارة الفرنسية والسلطة المغربية، خاصة في العالم القروي الذي كان يمثل ثمانون بالمئة من

¹ - المصدر نفسه، ص، ص: 61، 62.

² - ريمي لوفو (1932-2005)، أستاذ جامعي فرنسي، يتقن العربية، عاش في المغرب ودرس وعمل فيها، وعمل مستشارا للسفارة الفرنسية في عدة دول عربية، له عشرات الأبحاث والمقالات عن الدول العربية، وله مجموعة مؤلفات أشهرها كتابه، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، والذي احتوى على تحليل دقيق ووافي للوضع السياسي والاجتماعي المغربي. أنظر: لوفو، مرجع سابق.

³ - المرجع نفسه، ص: 20.

المغرب؛ "إنّ المخزن القديم لم يعد له وجود هناك، كما أن الحكم الجديد ما يزال لم يستلم مكانته هناك بعد، والقصر هو السلطة الوحيدة التي يمكن للحماية أن تستند عليها"⁽¹⁾.

فالأوضح أن الفرنسيين لم يكن يخدمهم تسليم السلطة لغير الهيكل التقليدي الذي تعاملوا معه طيلة وجودهم، وبدافع الحرص على بقايا الفرنسيين بالمغرب، فقد عملوا على جعل السلطان يقدم إقرارا ببقاء القواد باستثناء ثلاثين منهم، تورطوا بشكل كبير في أحداث 1953، ولم يعطهم السلطان أي وعد بخصوص ذلك، وخاطبهم قائلا: "ولماذا علي اليوم أن أبارك بعض رؤساء المغاربة الذي حرضوا على إسقاطي من العرش؟ وحتى في حالة ما إذا كنت أريد ذلك، فإني لا أستطيع الموافقة عليه، فالمملكة المغربية هي الآن ملكية دستورية، والأمر بيد الحكومة"⁽²⁾.

وكان موقف السلطان هنا ينطلق أساسا من رضوخه لمطالب الوطنيين في هذه الفترة، الذين كانوا يظهرون رفضا مطلقا للطبقة التقليدية، وبرز تردد القصر في غير ما موقع، مثل حادثة التهجم على القواد التي حصلت بالمشور يوم 19 نوفمبر 1955، حيث وافق السلطان على استقبالهم شفويا، لكنه أصدر فيما بعد بلاغا نفى فيه قبوله بحضور هؤلاء للقصر، وسيستمر تردد القصر فترة قصيرة قبل أن يعتمد لإدماج بعضا من العناصر التقليدية، تحت تأثير خشية أن يصبح معزولا ومحروما من وسائل التحرك، إذا خلف الوطنيون الجهاز الإداري للحماية جملة، فعين عددا من القياد في مناصب إدارية مهمة، مع رجحان كفة المناضلين السياسيين، حيث كان حزب الاستقلال هو من زود الإدارة بأغلب الموظفين، لكن وقف القصر في طريق ابتلاع كل الإدارة من قبل الحزب⁽³⁾.

بدأت بعد أشهر قليلة من إبرام اتفاق الاستقلال واسترجاع القسم الشمالي من المغرب من الإسبان، وخصوصا بعد النجاح في تأسيس القوات المسلحة الملكية واستلام الأمن وتنصيب العمال على مختلف الأقاليم والمناطق⁽⁴⁾، القلاقل تظهر بين السلطات الرسمية، ممثلة في المخزن الجديد الذي أخذ يتشكل حول القصر، وبين قيادة ومناضلي حزب الاستقلال الذين لم يتقبلوا اعتماد الحكم الجديد على

1 - نفسه، ص: 21.

2 - نفسه، ص: 21.

3 - نفسه، ص، ص: 07، 22، 23.

4 - جريدة العلم، عدد: 2155، مصدر سابق، ص: 01.

المنظومة السابقة ودمج عناصرها، التي كانت بالأمس القريب في صف المحتل، في مؤسسات الدولة الناشئة⁽¹⁾.

بدأ الاحتجاج على ذلك عبر صحافة الحزب، وبدأت الكتابات تتحدث عن السر وراء تعيين شخصيات من الباشاوات والعمال والقواد والخلفاء لتولي شؤون الإدارة، في الوقت الذي يتذمر منهم الشعب ويرى فيهم خطراً على الدولة وعليه، ويعتبرهم مصدراً للقلق والاضطراب بسبب ماضيهم المدان، وبدأت الدعوة لتعيين شخصيات من ذوي الكفاءة والنزاهة والمقدرة⁽²⁾، ولا شك أن المقصود بمؤلاء هم العمال والقواد السابقين من الإقطاع الذي كان متحالفاً مع نظام الحماية مثل: الفاطمي بن سليمان في فاس والمجوبي أحرسان في الرباط وعبد الحميد الزموري بالدار البيضاء⁽³⁾.

ازدادت الخلافات بين مناضلي حزب الاستقلال وبين موظفي الداخلية، من بقايا الإدارة الفرنسية، وازداد هجوم الصحافة الاستقلالية على وزارة الداخلية وما تقوم به، فاندفع وزير الداخلية القائد القبلي؛ الحسن اليوسي يتحرك عبر الأقاليم والعمالات ويوجه الخطب ضد حزب الاستقلال⁽⁴⁾، الأمر الذي جعل وزير الأنباء السيد عبد الله إبراهيم يحتج عليه وينتقد هجومه على الحزب، الذي مثل إخلالاً بالتضامن الحكومي، وقد أخرجت هذه التصرفات الخلاف الذي كان سائداً داخل الحكومة وعدم التجانس للعلن⁽⁵⁾.

وشهدت في هذا الصدد مدينة مراكش في الثاني من مايو 1956، أحداثاً دامية قامت بها الحشود الغاضبة من المواطنين ضد رموز العهد الماضي من حاشية الكلاوي، من قياد وتجار ومتعاونين، أدت لسقوط عشرات القتلى وأدت إلى موجة استنكار واسعة حتى من لسان حزب الاستقلال (جريدة العلم)⁽⁶⁾، وأدت بعد أيام قليلة إلى تقديم وزير الداخلية الحسن اليوسي لاستقالته، في إحياء إلى غضبه من

1 - جريدة العلم، عدد: 2163، (07 مايو 1956)، ص: 01 / عدد: 2155، مصدر سابق، ص: 1.

2 - جريدة العلم، عدد: 2163، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2155، مصدر سابق، ص: 01.

4 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 55، 56.

5 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 187، 188.

6 - جريدة العلم، عدد: 2160، (04 مايو 1956)، ص: 01.

دور وطنيو الحزب في تلك الأحداث، واستبدل بالوزير المحسوب على حزب الاستقلال السيد إدريس الحمدي⁽¹⁾، وأشار البعض إلى أن هناك يد لحزب الاستقلال في هذه الأحداث لإظهار عجز اليوسي ودفعه لتقديم استقالته⁽²⁾.

وبدأت الخلافات بين السلطات المحلية وبين أعضاء حزب الاستقلال تتطور إلى احتكاك ومشاكل ميدانية، فقد ضاق الموظفون المعيّنون بممارسات ممثلي الحزب، الذي أضحووا يتصرفون في كثير من المناطق كسلطة موازية انطلاقاً من حماسهم الوطنية ودورهم السابق، ووصل الأمر ليقوم والي مدينة البروج التي تتبع ناحية الدار البيضاء باعتقال مكتب الحزب بالمدينة ولم يطلق سراحهم إلا بعد تدخل عامل الناحية وبضغوط مركزية⁽³⁾، وقام عامل تافيلالت بمنع الناس من الانتساب للحزب ومن حمل أوراقه، كما منع نشاط مناضليه واعتقل كثيراً منهم، وحدث نفس الشيء في قصر السوق وخريقة⁽⁴⁾.

كان البعض من أسباب ذلك الصدام، هو الرقابة التي يمارسها مناضلو الحزب على تصرفات المسؤولين التنفيذيين والانتقادات التي يوجهونها لهم، وعدم تقبل أولئك الموظفين الرسميين، الذين ألفوا طرق التسيير القديمة القائمة على التعسف والقهر، لذلك الجو، ودعت قيادة الحزب عبر صحافتها الحكومة للتدخل من أجل وضع حد لتلك التصرفات ولجم موظفيها الذين أعطتهم شيئاً من سلطتها، وانتدبتهم لتحقيق العدالة ولصون الحقوق، كما وضحت صحيفة (العلم)، أن أعضاء الحزب ليسوا فوق القانون، وأنه قد وصلتهم التعليمات من القيادة للخضوع للقانون وعدم التدخل في عمل السلطات إلا بما تحتاجه تلك السلطة منهم، ومن سولت له نفسه أن يكون أعلى من كلمة الحاكم فيجب أن يحاكم بشدة، وهاجمت الصحيفة الذين ألفوا الظلم والجور والغصب وبقوا متشبعين بروح الإقطاع⁽⁵⁾.

وقام المدعو (الخيارى) عامل مدينة تازة، في نهاية شهر يوليو 1956، بالاستيلاء على مقر حزب الاستقلال، فخصصت صحيفة الحزب عدد غرة أوت للحديث عن التصرفات التعسفية التي يقوم

¹ - جريدة العلم، عدد: 2162، مصدر سابق، ص: 01.

² - الرداد، مصدر سابق، ص: 33.

³ - جريدة العلم، عدد: 2215، (28 جوان 1956)، ص: 01.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 01. عدد: 2250، (03 أوت 1956)، ص: 01.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2215، مصدر سابق، ص: 01.

بها ما وصفته بالإقطاع، وسأقت كثير من النماذج لما يتعرض له حزب الاستقلال في كل أنحاء المغرب من أعوان السلطة الجديدة، وتحدثت أيضا عن ما أسمته بالمؤامرة التي تستهدف التفريق بين حزب الاستقلال وبين الملك محمد الخامس، والمناورات التي تغذيها الصحافة الفرنسية، التي تزعم وجود خلاف داخل حزب بخصوص الموقف من الملك وتستهدف بالخصوص كاتب الحزب العام السيد المهدي بن بركة، وقامت الصحيفة بتفنيد كل ذلك نافية وجود أي شيء من هذا وناقلة نفي بن بركة أيضا ورده على الصحافة الفرنسية⁽¹⁾

2- بروز القوة الثالثة:

يرى صاحب كتاب أمير المؤمنين، النخبة السياسية والملكية المغربية، جون واتربوري (John WATERBURY)⁽²⁾، أن السلطان ومساعديه هبأوا منذ العودة من المنفى، خطة منهجية لفرض وتدعيم سيطرة العرش، فقد كان السلطان بحاجة ليجمع حوله رجالا ومجموعات، "يربطهم بالقصر ولاء غير مشروط"، وكانت هذه المهمة تتطلب من السلطان تدخلا أكثر مباشرة والعمل سرا على تقارب مجموعات الأتباع الواحدة، وكانت هناك أرضية جاهزة لهذا الالتقاء، فالكمل يتضايق من غطرسة حزب الاستقلال وادعائه احتكار الشعور والعمل الوطني⁽³⁾.

وكانت بداية ظهور القوة الثالثة على الساحة المغربية تمت خلال أحداث أوت 1953⁽⁴⁾، التي أدت إلى عزل السلطان محمد بن يوسف آنذاك، حين بادر مجموعة قياد من الهيكل التقليدي إلى الوقوف والتضامن مع السلطان فتم عزلهم من وظائفهم، مثل مبارك البكاي والفاطمي بن سليمان

1 - جريدة العلم، عدد: 2249، (01 أوت 1956)، ص: 01.

2 - جون واتربوري (1939)، أكاديمي أمريكي متخصص في العلوم السياسية، درس اللغة العربية بمصر سنة 1961-1962، وكانت أطروحته للدكتوراه من جامعة كولومبيا بنيويورك سنة 1968 حول المغرب الأقصى، فقدم بحثا متكاملا عن الوضع السياسي المغربي تحول لكتاب ومرجع مهم. أنظر: واتربوري، مرجع سابق.

3 - المرجع نفسه، ص: 315، 316.

4 - خرج أولهم للضوء وهو البكاي، بعد تحقيق أجرته حوله جريدة (لوفيغارو) الفرنسية، في بداية 1953، وأبرزته بشكل كبير كمثال للوطني المعتدل المتحلل من كل ارتباط سياسي وطني ويحتفظ بولائه لفرنسا بصفته محاربا قديما، ورئيسا لجمعية قدماء المحاربين وضحايا الحرب، ورغم ذلك فهو كان ضمن المجموعة القليلة من القواد التي تنتصر للسلطان وتعارض ما يتعرض له من قبل الكلاوي وجماعته. برنارد، مرجع سابق، ص: 233.

والمحجوبي أحرضان والحسن اليوسي وعدي ويهي⁽¹⁾، والقائد الطاهر أوعسو وأمهروق الزباني ومن كان في صفهم من قواد وباشاوات، واختلف المؤرخون في وصفهم، فأطلق عليهم البعض تسمية الإقطاع المتحالف مع القصر والبعض الجبهة أو الحركة الأمازيغية، ووصفهم عابد الجابري باسم القوة الثالثة وهو الوصف الأقرب للدقة⁽²⁾.

كان حرص الحماية كما سبق شرحه، على جعل السلطان يكفل بقاء الشبكة التقليدية للقواد، غير أن الأخير رغم إظهاره توافقا مع الوطنيين، كان موقنا أنه من المجازفة القضاء نهائيا على الأعوان التقليديين، الذين لا زال عدد منهم يحتفظ بنفوذ خاصة في المناطق الأمازيغية، حيث تواجد الوطنيين ليس بقوة المناطق الحضرية، وكذلك الحاجة لهم لتوازن الساحة السياسية، وبناء عليه حتى وإن تغاضى السلطان عن تقويض سلطتهم السياسية، لكن لم يفعل بالنسبة لوضعيتهم الاقتصادية، ومنذ البداية شكل القصر حاجزا أمام جهود الوطنيين الهادفة لاستئصال الهيكل التقليدي وعناصره، ورغم التصريحات الرسمية فقد حافظ السلطان على جانب من التحالفات الإثنية التي كان النظام القديم يركز عليها⁽³⁾.

لقد رد السلطان الجميل لمن وقف معه من عناصر هيكل المخزن القديم، أولا بتوسيطهم في حل مشكل عودته للحكم، ثم تعيينهم في مجلس العرش وعلى رأس أول حكومة، وعين عددا منهم في بعض المناصب مثل وزارة الداخلية (الحسن ليوسي)، وعمالا: (المحجوبي أحرضان) بالرباط، (الفاطمي بن سليمان) بفاس، و(عدي ويهي) بتافيلالت⁽⁴⁾، (الخيارى) بتازة⁽⁵⁾، وخلال الأشهر الأولى للاستقلال سعى السلطان بن يوسف ليوفق بين علاقته بحزب الاستقلال وبين تلك الطبقة التقليدية التي ساندته، وحاول أن يكون من خلاهما حكومة ائتلافية واحدة، لكن الطرفان كان أبعد عن اللقاء والتجانس⁽⁶⁾.

1 - المرجع نفسه، ص: 232.

2 - الزاكي، مرجع سابق، ص، ص: 05، 06.

3 - لوفو، مرجع سابق، ص، ص: 07، 22.

4 - جريدة العلم، عدد: 2155، مصدر سابق، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مرجع سابق، ج: 1، ص: 192.

5 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 56.

6 - جريدة العلم، عدد: 2163، مصدر سابق، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مرجع سابق، ج: 1، ص: 190.

فبالنسبة لاختيار القائد البربري الحسن اليوسي كوزير للداخلية، فقد رأى فيها الجنرال ميريك المدير العام للداخلية في عهد الحماية، سعيًا من السلطان لانتهاج نفس السياسة الأمازيغية التي كانت تمارسها الحماية، فالقائد اليوسي للسلطان سيكون هو الكلاوي بالنسبة للحماية⁽¹⁾.

لم يفهم قادة حزب الاستقلال مطلقًا كيف يمكن أن يتواجدوا جنبًا إلى جنب مع أعوان الاستعمار الذين كانوا في القريب يذيقون الشعب المغربي الويلات، وأخذ الجناح الرديكالي في الحزب يسعى بكل قوة ليجردهم من كل شيء بل ويحاسبهم على الماضي، بينما لم يكن القصر يرد القطيعة حتى مع من ثبت في حقهم الخيانة البينة، ناهيك عن من أبانوا عن دعمه سنة 1953⁽²⁾.

وفي نفس الوقت بدأت بقايا المخزن ونظام الحماية هؤلاء؛ ينظرون لحزب الاستقلال كفاشية حزبية تهدد بابتلاع المغرب كلية، فأخذوا يروجون للخطر المحدق بالعرش⁽³⁾، وبعد مضي فترة قصيرة على وجودهم معًا بالحكومة، بدأ الحسن اليوسي، الذي عرفته جريدة العلم يوم 27 نوفمبر 1955 غداة عودة محمد بن يوسف من النفي، كمضحى وبطل⁽⁴⁾، تحركًا في شهر فبراير عبر مناطق الريف والأطلس المتوسط، صفرو، وبولمان، وإيتزر، وأزرو، وخنيفرة ومريرت ثم ميدلت⁽⁵⁾ حيث اجتمع ببعض العمال المعادين لحزب الاستقلال، وطاف بين القبائل الأمازيغية يحشد ضد الحزب، ويحذر من خطر الفاسيين ويغذي النزعة القبلية والجهوية، ومشى على خطاه المحجوبي أحرضان والخياري عامل تازة⁽⁶⁾.

وازدادت مخاوف الأعيان الأمازيغ، خصوصًا بعد خطاب علال الفاسي يوم 15 مارس 56 أمام شبيبة حزب الاستقلال، وهو الخطاب الذي حمل نبرة جديدة من زعيم الحزب، وشكل منعطفًا في موقف الحزب من القصر وباقي القوى السياسية، حيث أكد الفاسي أن الحزب سيسعى للقضاء على "الخصوصية القبلية"⁽⁷⁾.

1 - لوفو، مرجع سابق، ص: 23.

2 - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 180.

3 - MORAD, op-cit, p : 64.

4 - جريدة العلم، عدد، 2002، مصدر سابق، ص: 01.

5 - مدينة بالأطلس المتوسط، تتبع جهة الراشدية وتتوسط مدن فاس مكناس والراشدية.

6 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 55، 56. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 188.

7 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 58.

وردا على هذا الكلام وعلى دور حزب الاستقلال في دفعه للخروج من الحكومة بعد أحداث مراكش، صرح اليوسي لجريدة (الرأي العام) لسان حال حزب الشورى والاستقلال يوم 27 جوان 1956، أن الطريقة الوحيدة لتوحيد المغرب تكمن في إلغاء جميع الأحزاب السياسية والتكتل خلف محمد الخامس⁽¹⁾.

وجمع الحسن اليوسي بعد أيام من هذا الكلام وفي شهر أوت 1956، عددا كبيرا من زعماء قبائل الأطلس المتوسط بمنطقة ميدلت، وهاجم حزب الاستقلال، وطالب بالوقوف خلف محمد الخامس، وخاطب الحضور قائلا: "إن هذه الأحزاب تنسى أن أغلبية سكان المغرب من البادية، وإن أمجادها صنعتها البادية، وأنه ليس من مصلحة الوطن أن توكل جميع المسؤوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جماعة تتجاهل قبائل البادية"، وفي شهر سبتمبر عاد ليوسي للقاء القبائل ببني ملال وقصبة تادلة، وردد نفس الكلام وحينها تم الكشف عن مؤامرة تستهدف حزب الاستقلال انخرط فيها بعض الموظفين الفرنسيين، ولاحقا ستكشف محاكمة عدي ويهي، صديق اليوسي، علاقة الأخير بالفرنسيين وبالتحريض ضد حزب الاستقلال⁽²⁾.

وقام علال الفاسي في شهر سبتمبر ذاته، بجولة مماثلة على خطى اليوسي ولنفس الأماكن التي زارها يحاول أن يمحو ما بذره، ويذكر القبائل باللحمة التاريخية والأصول الواحدة المشتركة للعرب والأمازيغ، وقد تعرض الفاسي خلال هذه الرحلة لمحاولة اغتيال مدبرة، حيث أمطرت سيارته بوابل من الرصاص وهو في طريقه إلى بولمان⁽³⁾، لكنه نجا بأعجوبة من الموت⁽⁴⁾.

• تمرد عدي ويهي (يناير 1957):

جاء تمرد عدي ويهي عامل تافيلالت، ليدفع الخلاف بين الفرقاء لأقصاه ويكون أول نقطة صدام سياسي في تاريخ المغرب المستقل، وقد بدأ خلاف هذا الشخص، الذي ساند السلطان في أزمة أوت 1953 وقدم استقالته احتجاجا على ما جرى له وفرضت عليه الإقامة الجبرية، مبكرا مع حزب

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 188.

2 - نفسه.

3 - مدينة من مدن الأطلس المتوسط، تقع جنوب فاس بحوالي 100 كلم.

4 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 190. / العلم، عدد: 2303، (25 سبتمبر 1956)، ص: 01.

الاستقلال، فقد كان يكره الاستقلاليين كرها جما، وقام بعدة تصرفات عملية ضدهم، فمنع الناس من الانتساب لحزب الاستقلال ومنع حمل بطاقاته، ومنع أيضا أفراد الحزب من القيام ببعض النشاطات مثل جمع جلود الأضاحي التي تمثل وسيلة دعم مالي للحزب، ووصل به الأمر حد اعتقال عشرات المناضلين والزج بهم في معتقلات المنطقة التي تقع تحت نفوذه⁽¹⁾، وفي يوم 18 أوت 1956 نقلت صحيفة العلم، خبر قيامه بإلزام الناس بتوقيع عرائض التبرؤ من الأحزاب الوطنية والقسم له بالإخلاص⁽²⁾.

كان عدي ويهي أحد المقربين من الحسن اليوسي وأحد الذين اجتمعوا به في ميدلت، في رحلته التحريضية عبر القبائل الأمازيغية⁽³⁾، وواكبت تحركاته تحركات اليوسي، فقام بتوريد شحنة أسلحة من الفرنسيين، وكوّن فرقة من مئتي مسلح تحيط به، حتى أن أعضاء من جيش التحرير تواصلوا معه من أجل تدبير السلاح لهم، وقد جاء في شأنه في تقرير أعده المقاوم عباس المسيعدي: "عدي ويهي ساعد اليوسي الأيمن، يوجد عنده 200 رجل مسلح، ويبدو أنه لا يعترف في قرارة نفسه بأي أحد في المغرب إلا باليوسي، كما بلغني من بعض المصادر أن القبائل التابعة لعمالته تعتبر تحت حكم إقطاعية القرون الوسطى، وهم على استعداد للقيام بالاحتجاج ضده وحتى المسلحون المذكورون، قد لا يكونون بجانبه إذا ما قامت الحكومة بعمل ضده، حيث السجون مكتظة، ولا يسمح للسجناء حتى برؤية ذويهم كما منع إدخال المواد الغذائية لهم"⁽⁴⁾.

وتوالى الأحداث في الفترة من شهر سبتمبر 1956 وحتى يناير 1957، لتمهد لتمرّد العامل ويهي، فتعاظمت قوة حزب الاستقلال العدو اللدود له، فأحكم قبضته على الحكومة الثانية للبكاوي، وأصبحت وزارة الداخلية بيد عضوه إدريس المحمدي، الذي لم يتوانى في بعث لجنة تحقيق في تصرفات عامل تافيلالت، زارت مناطق قصر السوق والريش وأرلود، وعلى إثر إنهاء جولتها انتقل وفد من ثمانين

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 192. / جريدة العلم، عدد: 2250، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2265، مصدر سابق، ص: 01.

3 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 56.

4 - نقلا عن الزاكي، المرجع السابق، ص: 69، 70.

شخصية من أعيان قبائل المنطقة إلى الرباط لمقابلة السلطان، وقدموا له عريضة تطالب باستبدال عدي ويهي من على رأس العمالة⁽¹⁾.

كما عرفت هذه الفترة توغل إتحاد الشغل في مناجم المنطقة وتجنيد له لكثير من العمال، وقد شكل هذا معضلة حقيقية لويهي حيث شرع العمال خلال شهر سبتمبر وأكتوبر في سلسلة إضرابات استهدفته هو شخصيا، وقام علال الفاسي نتيجة تلك الإضرابات بالمطالبة باستقالة العامل ويهي⁽²⁾.

ثم جاءت قضية توحيد القضاء في أنحاء المغرب من قبل الملك محمد الخامس يوم 02 أكتوبر بمناسبة افتتاح السنة القضائية 1956 - 1957، لتشكل انتصارا لحزب الاستقلال ضد الحركة الأمازيغية، حيث مثل ذلك فرصة لحزب الاستقلال لزرع أعضائه المبتوثين في وزارة العدل في هيكل القضاء وتعويض القضاء الفرنسي والتقليدي، ومثل أيضا تحديدا لسيطرة ونفوذ الهيكل التقليدي، وتزامن ذلك مع حدث إعادة هيكلة عمالة تافيلالت وتعويض مفتشي الشرطة الفرنسيين بآخرين مغاربة ينتمي جلهم لحزب الاستقلال، مما يعني سيطرة الحزب على الأمن في منطقة عدي ويهي نفسها⁽³⁾.

كل هذا علاوة على انبثاق حزب الاستقلال في المنطقة ونشاطاته المستفزة، حيث أقام الحزب في بداية شهر أكتوبر حفلا كبيرا بمناسبة افتتاح فرع بمدينة أرفود، القريبة من مدينة قصر السوق (الراشيدية)، وردا على تنظيم حزب الشورى والاستقلال، المرحب به في المنطقة، مهرجانات في كل من ميدلت وإتزر وقصر السوق⁽⁴⁾.

تحت تأثير كل تلك الأسباب، بدأ عدي ويهي منذ أواخر شهر أكتوبر تحركه لإعلان تمرده، وبدأ تنسيقه مع قادة الريف وخصوصا الحاج عبد السلام التسماني قائد قبيلة تسمان، وباقي قادة الأطلس المتوسط، ليكون التمرد عاما وينطلق في وقت واحد، ولأجل هذا الهدف أقام قائد قبيلة تامسمان شهرا كاملا عند عدي ويهي بتافيلالت⁽⁵⁾.

1 - المرجع نفسه، ص: 89.

2 - نفسه، ص: 90.

3 - جريدة العلم، عدد: 2311، (03 أكتوبر 1956)، ص: 01. / عدد: 2333، (26 أكتوبر 1956)، ص: 02.

4 - جريدة العلم، عدد: 2322، (15 أكتوبر 1956)، ص: 03. / جريدة الرأي العام، (14 أكتوبر 1956)، ص: 01.

5 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 91.

وشكل العدوان الثلاثي على مصر الذي تزامن مع تحرك وبيهي، محفزا له، حيث كان يأمل أن تقدم فرنسا على تدخل مماثل إذا نشب نزاع في المغرب، خصوصا بعد تصريح قائد القوات الفرنسية في المغرب الجنرال كوني بأنه لا يوجد أي حاجز في طريق تدخل فرنسا في أي مكان لحماية رعاياها، والذي اعتبره علال الفاسي تهديدا مرفوضا ويمهد لأمر ما، وربما هذا ما جعل وبيهي يتعاطف مع التدخل الفرنسي في مصر ويأمر بمنع الاستماع لإذاعة صوت العرب، نظرا لكونه كان يرى في حزب الاستقلال امتدادا عروبيا مصريا في المغرب⁽¹⁾.

جاء تنصيب رئيس المحكمة الإقليمية بتافيلالت يوم الفاتح ديسمبر، كضربة مباشرة لعدي وبيهي وإيدانا بإلغاء دور المحاكم العرفية، مما جعله ينتقل بصفة عملية للتنسيق مع الجيش الفرنسي، فعقد اجتماعا في بداية شهر يناير 1957، مع الجنرال ديفاري (Divary) وثلاثة ضباط آخرين بمدينة ميدلت، وبعد هذا الاجتماع بدأ يبعث موفديه إلى المدن والقرى للتحضير، وتولى مقربين منه توزيع السلاح والتنسيق، وكان منهم أعضاء من حزب الشورى والاستقلال وحتى فرنسيين⁽²⁾.

وصل لعلم وزير الداخلية خبر الاجتماع الذي عقد وما عقبه من تحركات، فأوفد لجنة تحقيق يوم 07 يناير 1957، ولم يعلم وبيهي بخبر مجيئها إلا بعد وصولها، ووجدته قد تحرك نحو ميدلت هو وأعوانه، وقد كان لوصول اللجنة تأثيرا في سكان تافيلالت حيث ظهر لهم جليا أن الملك لا يساند وبيهي ولن يتأخر في عزله، وفي نفس الوقت كانت الوفود تتقاطر على الرباط لحض الملك على عزل العامل، لكنه أصر على انتظار عودة اللجنة⁽³⁾.

غادر الملك محمد الخامس المغرب يوم 17 يناير اتجاه إيطاليا من أجل الاستجمام وفوض الأمير مولاي الحسن مكانه، وأوصاه كما يذكر: "انتبه يا بني إلى ما يجري في الجنوب، فالعلاقات بين العامل عدي وبيهي وبين شعب حزب الاستقلال ليست حسنة"⁽⁴⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص- ص: 91-93. / جريدة العلم، عدد: 2359، (21 نوفمبر 1956)، ص: 01.

² - الزاكي، مرجع سابق، ص، ص: 92، 93.

³ - المرجع نفسه، ص: 93.

⁴ - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 108.

انطلق التمرد يوم 18 يناير 1957، باحتلال مركز شرطة ميدلت، وفي اليوم الموالي التحق بعدي وييهي بالمدينة عددا من رؤساء قبائل الريف وزيان، وأعلن من الرباط عن عصيان العامل للأوامر، وزحفت فرق القوات الملكية بقيادة الكومندار إدريس بن عمر نحو عمالة تافيلالت، فاصطدمت بالجيش الفرنسي، الذي سعى لإعاقة القوات في دعم واضح للمتمردين، لكن ذلك لم يدم سوى يوم أو يومين حيث رضخ قادة القوات الفرنسية للأمر الواقع وتنحوا من طرق القوات المغربية⁽¹⁾.

أرسل الأمير الحسن وزراء التاج محمد بن العربي العلوي والحسن اليوسي، ليقنعا عدي وييهي بالاستسلام والخضوع، لكنه قابلهما بمقاولة عنيفة ورفض التجاوب معهما، وإن كانت المحاكمات قد كشفت بعد سنوات أن ذلك كان مجرد تمثيل من اليوسي، بل لما اختلى بوييهي حرضه على الاستمرار في التمرد وعدم تجريد الأهالي من السلاح⁽²⁾.

وفي يوم 21 يناير وجّه الأمير الحسن نداء عبر الإذاعة للسكان لينفضوا من حول وييهي ويلتفوا حول العامل الجديد، وصرح أن المتمرّد يتلقّى الدعم من جهات أجنبية⁽³⁾، وفي نفس اليوم دخلت القوات الملكية لمدينة ميدلت بعد أن فرّ منها عدي وييهي، واعتقل من وُجد بها من المتمردين وجمع ما معهم من سلاح، وألقى الحسن اليوسي كلمة مما قال فيها: "اليوم يوم النور الذي تجلّى، كان عدي وييهي صديقي لكنه ارتكب ما جعلني أنفر منه وأنتهي معه أي اتصال، وولي العهد قد عزل عدي وييهي وولّى عليكم الكومندار بلعربي العامل الجديد لتافيلالت"⁽⁴⁾، وأظهر هذا جلليا تخلي اليوسي عن صديقه وتركه وحيدا في مواجهة المصير الذي دفعه نحوه.

وكان التمرد بحلول يوم 22 يناير في حكم المنتهي، بسيطرة القوات الملكية على مدينة ميدلت، وفي اليوم الموالي ذهب ابن عدي وييهي (القايد أحساين) رفقة الجنرال الكتاني ومدير ديوان الملك محمد عوّاد والقبطان بوكرين، لحيث يوجد عدّي بقصر كرانداوا⁽⁵⁾، وخلص الاجتماع؛ لاعتبار عدي وييهي

1 - الزاكي، مرجع سابق، ص- ص: 94-96.

2 - جريدة العلم، عدد: 2330، (23 أكتوبر 1956)، ص: 02.

3 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 97.

4 - عبد اللطيف جبرو، عدي ويهي - حكاية عصيان تافيلالت، دار أبي رقراق، الرباط، 2011، ص: 46.

5 - بضواحي مدينة ميدلت.

مخلصا للعرش العلوي، وإلى تسليم أسلحة الثوار، وذهاب ابن العامل المتمرد إلى الرباط لتسليم رسالة إلى الأمير الحسن عوضا عن والده، وتقرر أن يغادر عدي ويهيي إلى الرباط يوم 26 يناير، لكنه وصل يوم 25 يناير في حراسة عناصر الجيش الملكي، وأودع بالإقامة الجبرية⁽¹⁾.

وكُشف خلال عملية التحقيق عن أشياء كثيرة، فقد ثبت أن تمرد عدي ويهيي كان مدعوما من قبل القوات الفرنسية والإسبانية بالمنطقة وأن وزير الداخلية السابق الحسن اليوسي، كان متورطا في القضية ولعب دور المحرض والوسيط بين عدي ويهيي وبين الفرنسيين في الحصول على السلاح من حامياتهم التي بقيت متمركزة في المنطقة، ودفع هذا الأمر عبد الرحيم بوعبيد للقول أن اليد الأجنبية لم تترك المغرب يوما وشأنه منذ 1905⁽²⁾.

وتؤكد مصادر كثيرة، رغم أن القضاء لم يرحم ويهيي وحكم عليه بالإعدام لاحقا، وتوفي حسب كثير من المصادر في السجن مسموما، علاقة القصر بهذا التمرد وأن اليوسي لم يتحرك باجتهاده الشخصي، لكنه كان وسيطا في القضية بين القصر وبين عدي ويهيي، والبعض يستشهد بعدم إدانة الملك لعدي ويهيي صراحة، وأنه أصدر أوامره له ولوزير الداخلية في شهر يونيو 1956 لكي يبحث عن حل توافقي⁽³⁾، كما أكد بن بركة بعد ذلك، أن الأمر كان من تدبير العناصر الإقطاعية بدعم من الأجهزة الرسمية المغربية وخاصة القوات المسلحة الملكية والمقصود طبعاً الأمير الحسن، وخصوصاً إذا علم أن الحسن اليوسي قد عاد إلى المغرب بعد وفاة محمد الخامس وجلس الحسن على العرش⁽⁴⁾.

● تأسيس حزب الحركة الشعبية:

كان السلطان في حاجة إلى إقامة تماسك بين أتباعه وجمعهم، لكي يكونوا قوة في مواجهة حزب الاستقلال، وتمثلت البداية في إنشاء أحزاب جديدة وائتلافات جديدة، وفي هيكلة المجموعات الموالية

¹ - جبرو، عدي ويهي - حكاية عصيان تافيلالت، مرجع سابق، ص: 53.

DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p, p: 161, 162.

² - MORAD, op-cit, p: 65./ DIOURI, réalités Marocaines, op-cit, p: 161./

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 192، 193.

³ - لوفو، مرجع سابق، ص: 26./ MORAD, op-cit, p: 65.

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 48./ الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193.

للنظام التي كانت موجودة، خاصة وسط البربر، وقد رأى ريمي لوفو في مساعي القصر نحو الحركة الأمازيغية مجرد توجه إزاء النخب المحلية وبحث عن التحالف مع العالم القروي، في سبيل إضعاف البرجوازية الحضرية والطبقة العمالية⁽¹⁾.

فلم يجد القصر طريقة لمواجهة حزب الاستقلال وقواه الحية سوى إيجاد قوة سياسية ثالثة توازن الساحة وتمارس دور الحليف، من داخل الساحة السياسية باعتبار الملك مشرفا على المسرح وحكما وليس عضوا فيه، وليس أفضل من الإقطاع القبلي والبرجوازية البربرية القروية كحليف ضد البرجوازية الفاسية العروبية وامتدادها الشعبي⁽²⁾.

وقضى القائد البربري الجنوبي عدّي ويهي، في هذا السياق، منذ تعيينه عاملا على تافيلالت يوم 17 ديسمبر 1955، شهرا كاملا عند القائد البربري الآخر، الذي عين وزيرا للداخلية الحسن اليوسي في منزله بسلا، وعلاوة على الصداقة القديمة بين الرجلين والاتفاق في الرؤى، فقد رجح أن يكون هذا الاجتماع الطويل أساسا لبحث كيفية مواجهة تمدد وتوسع حزب الاستقلال في المناطق الأمازيغية⁽³⁾.

وخلال رحلة اليوسي وسط القبائل البربرية في صيف وخريف 1956، اجتمع رفقة عدّي ويهي في قصبة موحا أوسعيد⁽⁴⁾، وكان الهدف حسب بعض المصادر التاريخية، هو بحث تأسيس حزب بربري اسمه (التجمع من أجل الشعب) ليتأساهما الاثنان، وكان بين الحضور الدكتور عبد الكريم الخطيب، الذي صرح حول الموضوع: "تخوفت من هذه الظاهرة واتصلت بأحضان في الموضوع ووجدته غير قابل للفكرة فاتصلنا بإدريس المحمدي وعبد الرحيم بوعبيد، وعقدنا اجتماعا عند أحضان، وناقشنا الموضوع واتفقنا أن نعقد اجتماعا موسعا يحضره أشخاص آخرون لمعالجة الموقف بحركة سياسية وطنية لا تتأثر بأي نزعة عرقية، ولكن المهدي بن بركة الذي لا انسجم معه في أفكاره أجهض هذه المحاولة"⁽⁵⁾.

¹ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 315. / لوفو، مرجع سابق، ص: 94.

² - MORAD, op-cit, p, p: 63, 64.

³ - الزاكي، مرجع سابق، ص: 54.

⁴ - بالقرب من تادلة بالأطلس المتوسط.

⁵ - بن عبد الله الوكوي، معركتنا ضد الحزب الوحيد، منشورات إفريقيا، الرباط، 2000، ص: 30، 31.

وما يستشف من هذا الكلام على فرض صحته، أن الحزب المقصود لم يكن هو الحركة الشعبية التي ستظهر بعد ذلك، لكن حزب آخر لم يكتب له النجاح في التأسيس، لكن ستبادر شخصيات بربرية لها دور سابق في العمل المسلح بتأسيس أول حزب معارض ذو صبغة عرقية جهوية، وكان منهم القائد السابق المحجوبي أحرضان، الذي كان أحد أشد من يمتقون حزب الاستقلال وعين عاملا على الرباط⁽¹⁾. وتتحدث المصادر عن رواج فكرة تأسيس حزب قروي أو أمازيغي بالأحرى، في المناطق المتميزة عن مناطق نفوذ البرجوازية العربية التقليدية، المنطقة السلطانية سابقا، التي هي المناطق البربرية أو ما كان يعرف من قبل الحماية بمناطق السيبة، في استحضار من تلك المناطق لشيء من سلوك الماضي، الذي يطبعه التمرد على السلطة المركزية، فسعى كثير من الزعماء الأمازيغ: أمهروق الزياتي، عدّي ويهي من آيت إزدك، وحدو أوسعيد من آيت ويرة، والحسن اليوسي من آيت يوسي، لإطلاق مبادرة من هذا القبيل، وبعد فشل تحرك عدّي ويهي العسكري، وزّع في أكتوبر 1957 المدعو حدو الريفي⁽²⁾، وهو (حدو أبرقاش) منشورا حمل توقيعه، بتأسيس (الحركة الشعبية)، وبعد شهر تدخل المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب ليتبنيا التنظيم الجديد في ندوة صحفية⁽³⁾.

لقد حرص أحرضان خلال حواراته مع الصحف في تلك الفترة أن يجعل للحركة جذورا في المقاومة وجيش التحرير، ويحولها للمعبر الرئيسي عن طموحات الذين حملوا السلاح، وأيضا الممثل الوحيد لسكان الأرياف وللقبائل في مقابل العصبة الحضرية، التي يحتكرها حزب الاستقلال⁽⁴⁾، لكن الحقائق الميدانية والشهادات تجعل من ذلك الحزب مجرد تحرك للأوساط الإقطاعية التقليدية، مدعومة من القصر

¹ - André HERAULT, **le Maroc a visage découvert**, nouvelle édition debresse, paris, p:150./ DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 180./

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 193./ الزاكي، مرجع سابق، ص: 57.

² - حدو أبرقاش (1928-2018)، من بني ورياغل بالحسيمة، تخرج من القرويين، وشارك في المقاومة وفي جيش التحرير، ومن مؤسسي الحركة الشعبية وأول كاتب عام لها، دخل البرلمان لعهدتين. أنظر:

<https://www.alharaka.ma/ar/?p=20420> أسترجم بتاريخ: 2020/11/25.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص- ص: 317-320.

⁴ - HERAULT, **op-cit**, p: 152.

لقطع الطريق على حزب الاستقلال، وما المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب⁽¹⁾، إلا من وقع عليهما الاختيار لقيادة هذا التنظيم الوليد، خاصة وأن الحسن اليوسي نفسه بعد عودته للمغرب سنة 1962، كان يقول أنه هو صاحب الحركة الشعبية، وأن أحرضان قد استولى عليها⁽²⁾.

لم تكن للحزب الجديد ميزانية ولا برنامجا محددا، وكان مؤسسه مبتدئين لا خبرة لهم في العمل السياسي الحزبي مقارنة بالاستقلاليين الضلعين في العمل الحزبي منذ سنوات عديدة، لذا ظل قياديوه يعيدون كتابة قانون الحزب الأساسي كل مرة ويرفضه موظفو الإدارة من حزب الاستقلال، نتيجة بعض الثغرات التي فيه، مما أبقى الحزب مجمدا لفترة طويلة⁽³⁾.

وليس ثغرات القانون الأساسي للحزب هي فقط من جعلته يبقى رهن أدراج البيروقراطية الإدارية، لكن أدركت قيادة حزب الاستقلال أنها المستهدف من وراء تأسيس هذا التنظيم، فبدأ الجناح الراديكالي بالحزب المهجوم على أصحاب المبادرة، وحملت افتتاحية جريدة الاستقلال ليوم 07 ديسمبر 1957، الجملة التالية: "الحرية للشعب وليست لخدمة أعدائه"⁽⁴⁾.

وانتقل الحزب للضغط عبر وجوده في الحكومة وعن طريق وزيره للداخلية من أجل إجهاض هذا المشروع، فتم منع اجتماع أعضاء الحزب بالرباط ووقت تنحية أحرضان من منصبه كعامل على الرباط، فردّ الأخير عبر الصحافة قائلا: "إننا لم نحصل على الاستقلال لنضيع حريتنا"، ثم غادر نحو باريس في منفى اختياري، وبقي مشروع الحركة مجمدا لسنتين قادمتين⁽⁵⁾.

لقد اعتبرت الحركة الشعبية حزبا غير واضح الخط ومختلط العقيدة السياسية، فهو حزب محافظ يقوم على شبكة العلاقات التي تمتد في الوسط البرجوازي الريف والقبلي، وفي نفس الوقت هو يطالب

¹ - عبد الكريم الخطيب، ذو الأصل الجزائري، والمنحدر من منطقة دكالة لم يكن أمازيغيا، بل ينطلق في تحالفه مع الأمازيغ من عداوته لحزب الاستقلال فقط.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193 / MORAD, op-cit, p: 64.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 320.

⁴ - AL-Istiqlal, n°: 90, (07 Décembre 1957), p: 01.

⁵ - HERAULT, op-cit, p: 152. / DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 185.

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193.

بمطالب اجتماعية اشتراكية، وينصب نفسه متحدًا باسم الفلاحين والريفين المطحونين⁽¹⁾، وهو حزب يحظى بدعم القصر ونشأ مسنودا من ولي العهد الحسن⁽²⁾، وظل ينادي بضرورة حماية العرش الملكي في وجه الأخطار التي تتهدده، بالموازاة عمل على تحريك مناطق الأمازيغ ضد السلطة القائمة بحجة أن جزء منها يعمل ضد الآخر⁽³⁾.

ومهما تكن الخلفية المباشرة لتأسيس الحركة الشعبية، فقد رأى فيها الريفيون وكثير من سكان البادية معبرا حقيقيا عن تدمرهم من التهميش الذي واجهوه في السنتين الأولتين للاستقلال، وعن سخطهم من سيطرة وتنمر أعضاء حزب الاستقلال ذوي الأصول الحضرية والفاشية خاصة⁽⁴⁾، ولا يستبعد أن يكون تعاطف الأمازيغ معها جاء أساسا ردا على حساسيتهم من انتماء حزب الاستقلال للبرجوازية الفاشية العربية التقليدية⁽⁵⁾.

● مجموعة الأحرار المستقلين:

وظهرت بموازاة ظهور الحركة الشعبية، حركة سياسية أخرى مثلت جزء مهما من القوة الثالثة، وهي حركة (الأحرار المستقلين)، بزعامة أحمد رضا قديرة ورشيد ملين، في شكل نادي سياسي برنامجه الوحيد مساندة القصر وتوجهاته⁽⁶⁾، وقد كانت هذه الحركة هي تطور لتجمع من بعض الشباب المغربي المنتمي للبرجوازية الحديثة، غير تلك التقليدية، درس أبنائها في المدارس الفرنسية وتطبعوا بالثقافة الغربية، فلم ينخرطوا في حزب الاستقلال ولا في العمل الوطني، لكن تكتلوا في محيط الأمير الحسن، كحلفاء معتدلين، بينما لم يرى فيهم الوطنيين سوى بقايا من نظام الحماية⁽⁷⁾.

¹ - Claude PALAZZOLI, *Maroc Politique*, Sindibad, Paris, 1974, p, p: 173, 174.

² - في حوار حديث أجراه المحجوبي أحرضان مع دورية تيل كيل المغربية، رد على السؤال: هل صحيح أن ولي العهد آنذاك مولاي الحسن ساعدك في تأسيس الحركة الشعبية ؟ قائلا: أبدا، الحسن الثاني لم يقدم لنا أية مساعدة حتى وإن كنا ندافع عن الملكية ووقفنا في وجه المدفع في الوقت الذي كانت فيه مليشيات حزب الاستقلال تقتل وترهب الناس على مرأى ومسمع الجميع.

Tel Quel, N°: 642, (17 octobre 2014).

³ - HERAULT, *op-cit*, p: 153.

⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 320.

⁵ - PALAZZOLI, *op-cit*, p: 173.

⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193.

⁷ - PALAZZOLI, *op-cit*, p: 196, 197. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 341.

لقد ظهرت بواكير هذه الحركة منذ الثلاثينات والأربعينات، من أبناء الذوات وأبناء النخبة الرباطية التي كانت موظفة في هيكل الحماية المدني، درس أبنائها في ثانوية (مولاي يوسف)، ثم انتقلوا إلى فرنسا ليتأثروا بالفكر الليبرالي، ولم يتأثر هؤلاء مطلقاً بتوجهات رموز حزب الاستقلال الوطنية، وقد برز بجانب محرّكا المجموعة الرئيسيين قديرة وملين، كل من مفضل الشرقاوي ومحمد الزياتي، الأخوين بركاش وعمر بن براهيم، والدكتور ابن بوشعيب، ومحمد الرقراقي، والفاطمي بريتيل، ومحمد بلقناوي⁽¹⁾.

كان هذا التجمع هو تكتل آخر ينطلق من معاداة حزب الاستقلال، لكن من خلفية حضرية مثقفة، فكان الضلع الموازي للنخبة الريفية، والفك الثاني من الكماشة التي أريد لها أن تطبق على حزب الاستقلال، رغم أن قديرة خلافا لأحرّضان، ظل يصرح بأفكاره ذات الأصول الغربية عن ضرورة وجود تعددية سياسية تحمي البلاد من الوقوع ضحية فاشية حزبية أحادية، لكن مع بقاء القداسة حول موقع القصر والعرش⁽²⁾، ومع تأسيس هذه الحركة فإن الصراع السياسي ضد حزب الاستقلال وتواجهه في الحكومة سيأخذ منعطفاً آخر، حيث ستشتد الحملة الإعلامية والسياسية ضد وزراء الحزب وضد أعضائه وفروعه بحجة الدفاع عن الحريات العامة ومؤسسات الدولة والعرش⁽³⁾.

3- مطالب الاستقاليون بحكومة منسجمة:

أمام العراقيل التي وجدها مناضلو حزب الاستقلال من موظفي الدولة الجدد وبعدهما صدمهم عودة هيكل الدولة القديم الذي كان جل عناصره متعاونون ومتواطئون مع نظام الحماية، بدأت المطالبة بحكومة استقلالية صرفة و أخذ الحديث يكثر عن حكومة منسجمة.

فخلال المؤتمر التأسيسي للشبيبة الاستقلالية، الذي عقد في نهاية شهر مارس 1956، خطب علّال الفاسي في الحضور قائلاً: "إن الشعب هو الذي ينصب الحكومات على مسؤولياته"⁽⁴⁾، وفهمت إشارته من قبل الشباب، فتم الانتهاء لمجموعة توصيات بعضها على شكل مطالب والبعض على شكل استنكار، وإن كان الاستنكار قد وجه لاستمرار نظام القواد، فإن أهم المطالب كان (الحكومة

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 343.

2 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 341.

3 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193.

4 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 55.

المنسجمة)، حيث أن الحكومة الحالية الائتلافية لا تناسب الفترة الدقيقة التي يجتازها المغرب، والتي هي مملوءة بالمسؤوليات الجسيمة، ورأي الشبيبة الاستقلالية الذي هو رأي القيادة، أن حكومة تمثل حزبا وطنيا متينا هي الجديرة الآن بالقبض على زمام الأمر حتى تجعل الاستقلال حقيقة ملموسة⁽¹⁾.

وبعد انعقاد المجالس الوطنية لحزب الاستقلال والمقاومة والنقابة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب يوم 20 أوت 1956، خطب علال الفاسي خلال أشغال مجلس الحزب، مطالبا بالعمل على خروج الوزراء الاستقلاليين من الحكومة الائتلافية والبحث مع الملك تكوين حكومة منسجمة قادرة على تنفيذ البرنامج العاجل للحزب، وطلب المجلس الوطني للحزب من اللجنة التنفيذية عدم السماح لأي عضو من الحزب بالمشاركة في أي حكومة لا تلتزم بتنفيذ برنامج الحزب المصادق عليه، وطالب بإجراء انتخابات محلية وجهوية، في طريق انتخاب مجلس وطني تأسيسي لوضع دستور لنظام ملكي دستوري، أما المجلس الوطني للمقاومة فقد طالب بنظام ملكي دستوري، وبتطهير الإدارة من الإقطاع والخونة، ولتطبيق هذه الأهداف رأى المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير أنه لا بد من وجود حكومة وطنية منسجمة متضامنة ومسؤولة عن أعمالها⁽²⁾.

وفي يوم 20 أوت 1956، اليوم الثاني لمؤتمر حزب الاستقلال، كتبت صحيفة العلم، الشعب يريد حكومة قوية، ونقلت كلام الأمين العام للحزب أحمد بلافريج: "لن يُعرض الحزب نفسه لفقدان الثقة بسبب بقاءه في الوزارة"، ونقلت أيضا كلاما عن الخلاف بين الحزب والحكومة، الذي ليس على الجزئيات ولكن حول أمور جوهرية، ولأجل ذلك فالمنطق البسيط يقتضي تغيير الحكومة⁽³⁾.

وبعد نهاية أشغال المؤتمر استقبل الملك محمد الخامس اللجنة التنفيذية للحزب، فقدمت له مقرراتها التي انتهت إليها ووعد الملك أعضاء اللجنة بدراسة تلك المقررات⁽⁴⁾، وتطبيقا لما جاء فيها خرج وزراء الحزب من الحكومة ودخل المغرب في أزمة وزارية، وكان لا بد أن يتحرك الملك الذي وجد نفسه في

1 - جريدة العلم، العدد: 2126، مصدر سابق، ص: 01.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 189 / جريدة العلم، عدد: 2267، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2267، مصدر سابق، ص: 01، 06.

4 - جريدة العلم، عدد: 2271، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 2272، (25 أوت 1956)، ص: 01.

موقف محرج، لا يستطيع فيه أن يتخلى عن حزب الاستقلال وفي نفس الوقت هو تحت ضغط القوة الثالثة التي بدأت تتشكل وتؤثر⁽¹⁾.

وجاءت حادثة اختطاف الطائرة التي تقل زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، لتدفع الشارع المغربي للخروج في مظاهرات كبيرة، كانت أعنفها في مكناس حيث شهدت سقوط عدة قتلى، فتحت تأثير تلك الأحداث وخشية الملك من الفراغ السياسي، تم يوم 25 أكتوبر تشكيل حكومة ثانية برئاسة البكاي دائما⁽²⁾.

لم تلب هذه الحكومة رغبة حزب الاستقلال كما كانت تريد قيادته سواء التقليدية أو الشابة، بحيث تصبح السلطات التنفيذية والمناصب المفتاحية في يد الحزب⁽³⁾، ولم يتحقق ذلك الانسجام المنشود بل كانت نسخة مطابقة للحكومة الأولى، مع زيادة طفيفة في حصة حزب الاستقلال في شكل ترزية له، فقد احتفظ الحزب بنفس عدد الوزارات وبنفس الأسماء تقريبا، بلافريج في الخارجية، المحمدي في الداخلية، بن عبد الجليل في الفلاحة، بوعبيد في الإقتصاد، الدويري في الأشغال العمومية، عبد الله إبراهيم في الشؤون الاجتماعية، الفاسي في التعليم، والسوسي وزيرا في الهيئة الخاصة التي سميت مجلس التاج رفقة الفقيه بن العربي العلوي والحسن اليوسي، وكان الاختلاف الوحيد هو ضم بعض الحقائق إلى وزارات أخرى يتولاها الاستقلاليون والمستقلون (القوة الثالثة)، بسبب رفض حزب الشورى والاستقلال المشاركة نتيجة اعتراضه على نوعية الحقائق المعروضة عليه، وإدراكه للتهميش الذي طاله⁽⁴⁾.

4- المجلس الوطني الاستشاري:

كان السلطان محمد بن يوسف قد أعلن فور عودته إلى المغرب عن عزمه ليكون ملكا دستوريا على دولة عصرية⁽⁵⁾، وجاء في خطابه للعرش بتلك المناسبة في حديثه عن طبيعة النظام الذي سيتبع في حكم المغرب، تأسيس حكومة مغربية تكون مسؤولة عن تدبير شؤون البلاد ووضع أنظمة ديمقراطية على

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 190.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 191.

3 - الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44.

4 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 3، ص: 191.

5 - جريدة العلم، عدد: 1995، مصدر سابق، ص: 01.

أساس الانتخابات وفصل السلطات⁽¹⁾، ولهذا بادر السلطان فور اتفاه مع الفرنسيين بتأسيس حكومة وفق الطراز العصري كبديل لنظام المخزن العتيق، واحتفظ إذاك بصلاحيات التشريع لغاية أن يتم انتخاب مجلس نيابي ملائم⁽²⁾.

ومن أجل الالتزام بوعده السابق، خاصة أمام تزايد المطالب الملحة بإشراك الشعب والمناضلين الوطنيين في تسيير شؤون البلد، صرح الملك محمد الخامس يوم 14 أوت 1956 في خطاب إذاعي أنه قد وقّع ظهير تأسيس المجلس الاستشاري من أجل إشراك الشعب في الإشراف على شؤون البلاد وبعث روح سياسية عامة⁽³⁾.

وقد جاء المجلس الاستشاري نتيجة مشروع عملت عليه لجنة شكلها الملك في وقت سابق، أعدت تصورا أوليا وقدمته له، فأدخل عليه ما رآه مناسبا من تعديلات، ثم قدمه للمجلس الوزاري ليصادق عليه، وصدر ظهيره يوم 05 أوت 1956⁽⁴⁾.

ومثل خطوة من أجل احتواء شيء من مطالب الوطنيين في وجود مؤسسات ديمقراطية، وأعتبر مرحلة أولى نحو المجلس النيابي المنتخب، الذي هو الممثل الحقيقي للأمة، حيث أكد الناطق باسم القصر أنه بمجرد أن يتم التحضير الفني وتساعد الظروف فلن يكون هناك مانع من إنشاء المجلس النيابي النهائي حسب دستور البلاد⁽⁵⁾.

كان المجلس عبارة عن هيئة استشارية تقدم رأيها للملك في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي يبت فيها شخصا من دون أي صلاحية للفصل أو القرار، ويتكون من 76 عضوا تم توزيعهم على الشكل التالي: 10 أعضاء من حزب الاستقلال 06 أعضاء من حزب الشورى والاستقلال، 06 شخصيات مستقلة، 10 أعضاء من الاتحاد المغربي للشغل، 18 عضوا عن الفلاحين، 09 أعضاء عن التجار، عضوين عن المحامين، 03 أعضاء عن الأطباء والصيادلة، عضوين عن

1 - جريدة العلم، عدد: 1996، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2002، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2251، (04 أوت 1956)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2252، (05 أوت 1956)، ص: 01.

5 - المصدر نفسه. / برنامج بن بركة المعادلة المغربية، قناة arte، 2001.

المهندسين الفلاحيين، 04 أعضاء عن العلماء، عضوين عن الهيئات الثقافية، عضو عن الطائفة اليهودية، 03 أعضاء عن الهيئات الشبابية⁽¹⁾.

وفي ما يتعلق بتعيين أعضاء المجلس، فقد طلب من كل هيئة ممثلة فيه أن تقدم قائمة مرشحين بضعف العدد الممنوح لها، ويقوم الملك بالاختيار من بين المرشحين، بينما هناك من يتم تعيينهم مباشرة مثل المحامين والعلماء والهيئات الفلاحية والتجارية في انتظار إجراء انتخابات للغرف المهنية، وتقرر أن يجتمع المجلس مرتين في السنة، مرة في الربيع وأخرى في الخريف، أو عندما يستدعيه الملك للانعقاد، كما شُرع أن يرأس الملك دورة افتتاح هذا المجلس ويحضر بعض جلساته، وأثناء غياب الملك يجتمع المجلس تحت رئاسة رئيس المجلس الذي ينتخب عبر الاقتراع السري هو ونائبيه، وتعين أن يكون بالمجلس أربعة لجان، لجنة للميزانية ولجنة اقتصادية، ولجنة اجتماعية ولجنة للشؤون السياسية والشؤون العامة، ويعبر المجلس عن رأيه في المسائل بالتصويت ولسلته عمومية⁽²⁾.

أما بشأن اختصاصات المجلس فقد جاء في الفصل الثاني من الباب الأول من ظهير التأسيس: "يؤخذ نظر المجلس الاستشاري في ميزانية الدولة العامة وفي الميزانيات الإضافية من جهة، كما يستشار في جميع القضايا التي يقتضي نظر جلالتنا عرضها عليه، وبالأخص منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وييدي رأيه بواسطة اقتراع علني وبأغلبية الحاضرين المطلقة"⁽³⁾.

ويحضر الوزراء في جلسات المجلس الاستشاري كلما كانت هناك قضايا تتعلق بهم وتتطلب حضورهم، ويتم توجيه الأسئلة لهم كتابة أو شفاهة، ومن حق الملك أن يوقف أعماله قبل نهاية الدورة ومن حقه إلغاء عضوية من يشاء، ومن حقه أيضا حل المجلس عند الحاجة⁽⁴⁾.

أجريت انتخابات اختيار مكتب المجلس بالاقتراع السري وفق ما يقتضيه الفصل العاشر من الظهير المؤسس، والذي سيتكون من الرئيس ونائبين له وثلاثة مساعدين، فتم انتخاب المهدي بن بركة

1 - جريدة العلم، عدد: 2252، مصدر سابق.

2 - جريدة العلم، عدد: 2252، مصدر سابق.

3 - الحاج أحمد معنيو، المجلس الوطني الاستشاري ومعارضة حزب الشورى والاستقلال 1956-1959، ط1، الدار البيضاء، 1986، ص- ص: 11-37.

4 - جريدة العلم، عدد: 2252، مصدر سابق.

أحد رموز التيار الشبابي داخل حزب الاستقلال بأغلبية 57 صوتا يوم 10 نوفمبر 1956، وانتخب نائبا أولا له المحجوب بن الصديق⁽¹⁾.

وقد احتوى الفصل الخامس من الباب الثاني على صلاحيات رئيس المجلس، الذي يسهر على تطبيق واحترام مقتضيات الظهير وجدول الأعمال، وله الحق في استدعاء أعضاء المجلس بعد أمر الملك بذلك، وله صلاحية إعلان بداية الجلسات وإنهائها وتسييرها، ومنح الكلمة للأعضاء، كما له أيضا صلاحية الاتصال بالوزراء واتخاذ القرارات الإدارية والمالية رفقة مكتبه⁽²⁾.

ولم يكن هناك خلاف على أهلية المهدي بن بركة في ترأس المجلس، نتيجة جملة أسباب منها الدعم الذي لقيه من ممثلي حزب الاستقلال والنقابة وممثلي المهن وأيضاً بسبب المكانة التي كان يحظى بها وسط الساحة السياسية، نتيجة حركيته وثقافته ونفوذه، وهناك سبب آخر مهم، وهو أن معادلة توزيع السلط وتقاسم النفوذ اقتضت أن ينال حزب الاستقلال هذا المنصب، خصوصا بعد حرمانه من رئاسة الحكومة، وليس هناك من بين أعضاء الاستقلال المتبقين خارج الحكومة من هو أفضل من المهدي بن بركة لتولي هذا المنصب⁽³⁾.

كانت الجمعية الاستشارية المسرح الأول الذي تواجعت فيه التيارات السياسية المغربية وجها لوجه، فتعايش فيها ليبراليو حزب الشورى والاستقلال مع ماركسيو النقابة، وتواجه التقليديون من الوجهاء والعلماء مع مثقفي النخبة من الأطباء والمهندسين والمحامين، وبالنسبة للبعض كانت مكانا وفرصة للممارسة الديمقراطية في الدولة الوليدة⁽⁴⁾.

سعى التيار الراديكالي في حزب الاستقلال، المسكون بالحدث والتطور ممثلا في المهدي بن بركة رئيس الجمعية وعبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد، أن يستغلا دور الجمعية لطرح الانشغالات الحقيقية التي تمس حياة المواطن ونهضة المغرب، فتعاونوا سنة 1957 لتأسيس مجلس وطني للتخطيط ومشروع ميزانية محدودة انطلاقا من مسؤولية بن بركة في هذا المجلس التي أتاح له كم من العلاقات ووفرت له

1 - معينو، مصدر سابق، ص- ص: 11- 37.

2 - معينو، مصدر سابق، ص- ص: 25- 27.

3 - أحمد عثمان، مدير سابق للديوان الملكي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.

4 - برنامج بن بركة للغز، مرجع سابق.

فضاء للتحرك⁽¹⁾، كما ناضل هذا التيار خلال إعداد المخطط الثاني لسنة 57-58 أن ينال التعليم حظه خاصة بعد مغادرة الإطارات الفرنسية⁽²⁾.

حاولت الجمعية انطلاقا من حركية وفهم المهدي بن بركة أن تكون استشارات حول الميزانية، كما سعت لمراقبة كثير من النشاطات الإدارية والوزارية، عبر المساءلات والمكاتبات، حتى وإن لن تكن تتمتع بصلاحيات التأثير ولم يكن العديد من أفرادها يحوزون التأهيل الضروري للإدلاء بأرائهم والمساهمة الفعالة، لكن لم يمنع هذا البعض منهم، خاصة رئيس المجلس بحكم تمتعه بالوعي والقدرة السياسية، من معالجة قضايا جوهرية حتى أمام الملك نفسه، حيث صرح في إحدى المرات أن الجمعية الوطنية يجب أن تضطلع بمسؤولياتها لتحرير البلاد من الرجعية والإقطاع، وقد فهم منها الدعوة الصريحة للملك للانفصال عن القوى التي تعرقل عملية التحديث والتغيير⁽³⁾.

وشهدت قاعة المجلس خلال هذه الفترة نقاشات ساخنة ومهمة، كان اثنان منها في غاية الأهمية، واحد حول السياسة الخارجية للمغرب، والثاني حول السياسة الاقتصادية والمالية⁽⁴⁾، بين دعاة الليبرالية ودعاة سيطرة الدولة وتأميم الأراضي والمصانع وخاصة التجارة الخارجية، وقدّم بوعبيد مداخلة دلت فيها على أن الاقتصاد ملك للدولة ولا يمكن ترك أيّا كان ليغتنى على ظهر الدولة⁽⁵⁾.

وقد استغل التيار الراديكالي، الذي كان يخوض حربا ضد القوى التقليدية وضد الفساد هذا المنبر ليطلق النار على خصومه، فأثيرت قضايا الغش والاختلاس والاحتكار، وتقرّر بإيعاز من بركة تشكيل لجنة تحقيق في أسباب تزايد ثروات القياد وقدماء المتعاونين مع الاستعمار، ترأسها المختار السوسي، وسجّلت هذه اللجنة (160) اسما في قائمتها، كما ناقشت اللجنة السياسية للمجلس الحد من صلاحيات الدرك والشرطة، ومراقبة النفقات وحسابات وحدات الجيش بمساعدة وزارة الدفاع⁽⁶⁾.

¹ - L'istiquial, N°: 18, (27 juille 1956), p: 01. /N°: 67, (29 juin 1957), p: 01.

² - الجابري، إضاءات ومواقف وشهادات، مصدر سابق، ص: 20.

³ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 159.

⁴ - جريدة الرأي العام، عدد: 334، (06 ديسمبر 1956)، ص: 01.

⁵ - أحمد عواد، سكرتير المهدي بن بركة، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، قناة الجزيرة، 2012.

⁶ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 194.

وقد استغل بن بركة أهم رموز التيار الراديكالي للحزب، وجوده على رأس المجلس ليقوي نفوذه داخل الحزب وداخل جيش التحرير، ويقوي في نفس الوقت نفوذ الحزب داخل المغرب، واستفاد أيضا على الصعيد الخارجي، حيث استقبل باسم المجلس الوطني الاستشاري من قبل رؤساء برلمانات ورؤساء دول، وربط علاقات بزعماء حركات التحرر والعالم الثالث وشارك في الهيئات الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

5- مشروع طريق الوحدة المغربية أحد مظاهر الصراع:

أعطى الملك محمد الخامس في أوائل شهر يوليو 1957، إشارة انطلاق أول وأضخم مشروع اقتصادي بعد الاستقلال، لقد كان طريق الوحدة المغربية، الذي يربط شمال المغرب الذي كان تحت سلطة إسبانيا مع الجزء الجنوبي الذي كان تحت السلطة الفرنسية، وفي الحقيقة كان هذا المشروع يشتمل إلى جانب الشق الاقتصادي على أهمية سياسية واجتماعية، أكبر من إنجاز طريق معبد يصل بين مكنين، أو يفك العزلة عن بعض المناطق⁽²⁾.

مثّل هذا المشروع ثمرة تفكير وجهود بن بركة والتيار الشاب في حزب الاستقلال، وكان صورة من صور الصراع السياسي والتوقع، فيساريو الحزب كان لهم مجموعة أهداف سياسية من وراء المشروع، فهو جاء أساسا نتيجة زيارات المهدي المتكررة للصين ومصر والفيتنام، فكان بمثابة اقتباس حربي لتجارب الدول الشمولية التي بدأت عملية بناء نفسها، وهو أيضا إحدى وسائل الصراع والسيطرة⁽³⁾.

كان المشروع عبارة عن عملية تعبئة في صفوف الشباب المغربي، بتجميعهم في مكان واحد على هدف واحد، وبث روح العمل والاتحاد فيهم، وتحسيسهم بأهمية دورهم في عملية التنمية الذاتية وبناء المغرب⁽⁴⁾، بالإضافة لجعل هذا الملتقى مدرسة يتعلم فيها الشباب المغربي طرقا جديدة وأفكارا حديثة عن عملية البناء والتنمية، يتقنونها وينقلونها إلى مناطقهم على طول البلاد وعرضها⁽⁵⁾.

¹ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 160.

² - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج: 2، ص: 133، 134.

³ - الجابري، إضاءات ومواقف وشهادات، مصدر سابق، ص: 22. / DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 162.

⁴ - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج: 2، ص: 134.

⁵ - المهدي بن بركة، كلمة مسجلة، أمام الشباب المشارك في مشروع طريق الوحدة، برنامج بن بركة للغز، قناة الجزيرة، 2012.

وزيادة على الفائدة الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها هذا المشروع للشباب المشارك، من خلال اجتثاثه من البطالة وجعله يحتك ببعضه البعض وتعريفه بالعمل التعاوني، فهناك أهداف سياسية بحتة كان بن بركة والتيار الراديكالي يرمي إليها، يمكن أن يكون أهمها: العمل على التأثير في العالم القروي والريفي، عبر إخراج الشباب القادم من هناك من عزلته وتقوقعه على التقاليد، وجعله يختلط بالعمل السياسي والحزبي ويشارك المناضلين الحضريين الأفكار ويتأثر بهم في حياته اليومية⁽¹⁾.

ومن أجل هذا الهدف كان التثقيف الثوري حاضرا في التجمع بموازاة عمل الورشات اليومية، فأناء فترات الراحة منتصف النهار وبعد تناول الغداء يتوزع الشباب على مجموعات من مئة شخص على شكل نصف دائرة، وتلقى عليهم المحاضرات حول دور المواطن في بناء الوطن، وحول ماهية الأمة والوطن والمواطن والنظام والحكومة والأحزاب، وكذلك محاضرات ذات مضامين اجتماعية عن بناء الأسرة وتعدد الزوجات والتعامل مع الجيران في العالم القروي، إلخ، وتناوب المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد والمحجوب بن الصديق وكثير من قيادات الحزب على إلقاء المحاضرات وتكوين الشباب سياسيا⁽²⁾.

كان المشروع يشتمل على شق طريق يمتد لمسافة ستين كلم، يربط بين منطقتي كتامة في الجهة الشمالية ومنطقة تاوانات في المنطقة الجنوبية، تم بإشراف كلي من بركة ورفاقه، وقد شهد المشروع مشاركة ولي العهد الحسن الثاني في الأشغال، وتحدث بن بركة عن ذلك قائلا: "إن سموه فعل ذلك ليعيش التجربة كأبي شاب مغربي"⁽³⁾.

لقد تقرّر أن تكون المشاركة في المشروع قائمة على التطوع، وبمجرد ما تم العزم على الانطلاق في الأشغال، صدرت الأوامر لعمال النواحي بالإعلان عن فتح باب التطوع، فقد كان مطلوبا 11 ألف شاب لمراحل المشروع، اختيروا من بين 30 إلى 20 ألف تشرحوا للعمل، وهو ما يعكس الاهتمام بالمشروع وكذلك يوضح حجم البطالة التي كانت متفشية بالمغرب⁽⁴⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 135، 136.

² - المصدر نفسه، ص: 136، 137.

³ - DAOUD-MONDJIB, *op-cit*, p: 164.

⁴ - Zakya DAOUD, "Ben Barka – son rôle dans l'évolution du Maroc", recherches internationales, N°: 77, (Mars 2006), p, p : 139, 140.

تقاطر الشباب على ثلاث دفعات من كل أنحاء المغرب على مدينة فاس، حسب الأفواج التي أعدت لمراحل الطريق الثلاث، ومن فاس نقلوا بشاحنات القوات المسلحة الملكية إلى المخيمات التي أعدت لاستقبالهم في تاونات، ومنها يتوزعون على الورشات⁽¹⁾، وقد نصب 16 مخيما على طول الطريق واختيرت أماكنها بعناية ودقة، فهناك كما سبق الذكر، هدف غير العمل، فجزء من النشاط اليومي سيتركز على التكوين السياسي والثقافي للمشاركين (تكوين مدني، قراءة، أفلام، تدريب عسكري)⁽²⁾.

ومثل هذا المشروع أهم أثر مادي تركه شباب حزب الاستقلال اليساريون آنذاك بقيادة المهدي بن بركة في المغرب المستقل، وأعتبر باكورة تحركهم في طريق الاشتراكية، الذي رأوا أنه الطريق الواجب أن يسلكه المغرب، وسيصرحون به أكثر وأكثر فيما هو قادم، وكان المهدي بن بركة حسب شهادة أحد الإطارات الفرنسية التي شاركت في المشروع ويدعى تيبو (THEIBAUT)؛ يفكر في المستقبل، كان في باله نموذج المواطن المناضل الذي يحتاجه المغرب، المواطن الاشتراكي المضحي المنتج الذي بوساطته سيتم دحر الإقطاع والامبريالية⁽³⁾.

وقام بن بركة يوم ال17 من أكتوبر بشرح مفهومه للتنمية أمام الشباب المشارك: "المغرب بلد فلاح في الأساس، ويجب أن يتركز جهدنا حول الريف ومنه ستكون الانطلاقة"، مؤكدا على أهمية تنمية العالم القروي جنبا إلى جنب مع تصنيع البلاد وعلى دور الجماعات القروية⁽⁴⁾.

وخلال ذلك الصيف كان المهدي قد ألقى محاضراته الشهيرة: "الجماعات القروية أساس للديمقراطية وفضاء للتسيير الذاتي"، التي عرض فيها تصوره للجماعة القروية في سياق إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمواطنين، وتأسيس ديمقراطية واقعية تبدأ من القاعدة، وقد تحدث في هذه المحاضرة التي ألقاها أمام رجال السلطة المتخرجين من مركز التكوين بأكدال التابع لوزارة الداخلية عن ضرورة

¹ - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج: 2، ص: 134 - 137.

² - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p : 162.

³ - DAOUD, "Ben Barka – son rôle dans l'évolution du Maroc", **op-cit**, p, p: 139, 140.

⁴ - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p, p:164, 165./

الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج: 2، ص: 135.

التقليل من المركزية وعدم المبالغة فيها، من أجل أن تتحول الجماعة إلى جهاز للتسيير الذاتي على طريق إنجاز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتصدي لما قد يتسلل إلى الإدارة من تباطؤ ويبروقراطية⁽¹⁾.

وقام المهدي بن بركة في نهاية المشروع، بالدفع نحو إنشاء جمعية تضم الشباب الذين شاركوا في المشروع تحت مسمى (بناة المستقبل)، فعقدت جمعيتها العامة يوم 17 أكتوبر 1957، وخطب فيهم المهدي بن بركة موضحاً أن تطوع الشباب لم ينتهي بل هو في مرحلة البداية، ذلك أن كثير من المناطق تنتظر عمل المتطوعين، ففي الجنوب لا زال الفلاحون يعيشون الفقر لأنهم لا يعرفون كيف يستغلون أراضيهم بصورة مثلى، وشرح كيف أن حشد مثل هذه الطاقات والسهر على تنسيق وتوحيد الجهود الجبارة سيساعد على تحقيق وثبة ديناميكية، والقيام بإنجازات جماعية وثورية، وأضاف: "أن بناة المستقبل يجب أن يكونوا مسيرين فعالين، لأن الجماعة القروية ستكون الخلية الأساسية نحو ثورة اجتماعية واقتصادية وثقافية ينتظرها الشعب"⁽²⁾.

كان الهدف من تأسيس تلك الجمعية، السعي للحفاظ على الروابط التي نشأت بين الشباب المشارك في المشروع⁽³⁾، ويرجح أيضا وجود نية من المهدي بن بركة ومعسكره لمد أذرع ونفوذ حزب الاستقلال إلى العالم الريفي، من خلال كسب أعضاء جدد، تم التعرف عليهم وتكوينهم واستقطابهم أثناء الأشهر التي جرت فيها أشغال شق الطريق، خاصة وأن الانتخابات البلدية كانت في الأفق وتركيز بن بركة في هذه الفترة على الجماعات القروية ودورها وعن الديمقراطية المحلية كان أيضا بارزا⁽⁴⁾.

لقد مثل مشروع طريق الوحدة المغربية خطوة يسارية بامتياز، قاد نحوها وأطرها القادة الشباب في حزب الاستقلال، وبالرغم أن المشروع حقق الكثير من الأهداف الاقتصادية والسياسية، التي منها توحيد شطري المغرب، وتوفير مسلك للتنقل، بالإضافة لأنه ساهم في التخفيف على ميناء الدار البيضاء عندما

¹ - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج:2، ص- ص: 138 - 140.

² - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p, p: 164./

الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج:2، ص: 135.

³ - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج:2، ص: 135.

⁴ - DAOUD-MONDJIB, op-cit, p, p: 164, 165.

قام بربط ميناء الحسيمة بالداخل المغربي، ورغم مباركة القصر للمشروع، بل وتبنيه رسميا من قبل محمد الخامس ومشاركة ولي العهد الأمير الحسن فيه، لكن كان ظاهرا أنه خدم أهداف حزب الاستقلال بشكل كبير⁽¹⁾.

لم تكن أعين المتابعين تخطئ أبدا في رصد الشكل الذي ظهر عليه مشروع طريق الوحدة هذا، الذي اكتسب صبغة عملية حشد وتعبئة، مثل تلك التي كانت تجري في دول المعسكر الاشتراكي الشمولية، والتي تعادي من حيث المبدأ أشكال الحكم التي تقوم على الليبرالية والتعدد والحكم الملكي، ولا أخطأت قراءة مقاصد ومرامي هذا المعسكر وقدرته على تحريك الشعب والتأثير فيه، فكان من المنطقي أن يثير هذا الريبة والتوجس في صفوف كل أعداء حزب الاستقلال والتيار الراديكالي داخله، وخاصة داخل القصر الملكي نفسه، وكان من الطبيعي أن يبعث هذا المشروع على الخوف، ويزرع الشك والترقب، فكانت هذه الخطوة التي حدثت في العهد الانتقالي من أبرز التحركات التي بذرت بذور الصراع القادم وأسست للأزمة المقبلة⁽²⁾.

ختمت أحداث نهاية سنة 1957 المرحلة الانتقالية، وانتهت السنة الثانية من عهد التعايش والصبر المتبادل أو مرحلة الصراع الخفي المكتوم، التعايش بين حزب الاستقلال المحروم من السلطة الحقيقية وبين القصر المتحالف مع القوة الثالثة التي ظهرت للسطح في هذه الفترة وشرعت في البحث عن موقع لها في الساحة السياسية، التعايش الحذر بين ضلعي حزب الاستقلال، التقليدي والشبابي الراديكالي، التعايش بين جيش التحرير الجنوبي وبين الجيش الرسمي أو القوات المسلحة الملكية.

كما مثلت مرحلة 1956 - 1957، أيضا مرحلة جس النبض والقبول بالوضع كما هو من مختلف الأطراف، نتيجة المصلحة العليا للبلد، التي استرجعت استقلالها وشرعت في الخطوات الأولى لبناء مؤسسات وطنية حديثة غابت منذ نصف قرن، لذا كان مفهوما أن يتم كتم المطالب وإبقاء ما كان موجودا من صراع وتنافس وأهداف وبرامج في حيز ضيق، لم يتجاوز مكاتب التنظيمات ومنازل القيادات.

¹ - Ibid, p: 162.

² - البشير بن بركة، شهادة شفوية، برنامج بن بركة للغز، الجزيرة الوثائقية، 2012.

وكانت هذه المرحلة أيضا فترة كافية لينفذ صبر الجميع، ويقدر كل طرف أن الوقت مضى بما يكفي ليجاهر بمطالبه ويسعى ليتجاوز واجب التحفظ، ويدوس على مبدأ التضحية والصمت في سبيل مصلحة الوطن، وستكون بعض الأحداث المفصلية حدا فاصلا بين المرحلة التي مرت وأخرى القادمة، وفي نفس الوقت خاتمة لمرحلة مهمة في تاريخ المغرب، ولدت فيها الدولة المغربية الحديثة، وولد معها واقع سياسي مصبوغ بالآزمات وبالصراع، سيعرف تطورا وتحورا فيما هو آت.

الفصل الثاني:

مرحلة حكومات الوطنيين،

(1958 إلى منتصف 1960).

المبحث الأول: معضلة السلطة والحكومة.

المبحث الثاني: انقسام حزب الاستقلال.

المبحث الثالث: الصراع بين مكونات الساحة السياسية.

المبحث الرابع: اندلاع النزاع بين القصر واليسار.

الفصل الثاني:

مرحلة حكومات الوطنيين (1958 إلى منتصف 1960).

بدأت مع سنة 1958 مرحلة جديدة من عمر المغرب المستقل، لن تكون الجهود فيها مكرسة لإنشاء المؤسسات، ولن تكون الأصوات فيها متحدة من أجل تجسيد الاستقلال وبناء المؤسسات والهيئات، لكن ستعرف خروج الخلافات إلى السطح، وتجاوز سياسة الصمت والصبر، وستشكل هاتين السنتين 1958/1959 فترة المواجهة بين مختلف الأطراف في الساحة السياسية المغربية، وستكون المرحلة التي تؤسس لمعادلة الصراع التي ستحكم المغرب لعقود قادمة.

ويمكن استعارة ما كتبه جريدة العلم عن الأحداث التي رسمت بداية المرحلة: "ولا شك أن حل الحكومة الحالية من طرف صاحب الجلالة، أعزه الله، على إثر استقالة وزراء حزب الاستقلال، يضع حدا للفترة الانتقالية التي قطعها المغرب منذ عودة صاحب الجلالة وتأسيس الحكومة الأولى ثم الحكومة الثانية، اللتين اضطررتا لمراعاة بعض الظروف الخاصة"⁽¹⁾.

المبحث الأول: معضلة السلطة والحكومة.

انتهت سنتين من الخلاف والتدافع بين القوى السياسية التي تقاسمت المشهد المغربي، غداة استرجاع السيادة الوطنية، ممثلة في حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال والقصر والموالين له من المستقلين والإقطاع التقليدي، وبينهم مختلف باقي الفعاليات النقابية والطلابية والمسلحة، ومع نهاية أولى سنتين كانت حدة الخلاف قد بلغت درجة تراجعت معها القدرة على التحفظ والتحمل وكنتم الرفض، وكان من صور ذلك ظهور كيان سياسي جديد يصدع برفض سطوة حزب الاستقلال وهيمنته على السلطة.

بذل حزب الاستقلال منذ نهاية سنة 1957، جهدا كبيرا عبر وزراءه وأعضائه الممسكين بدواليب تسيير الدولة، من أجل دحر خصومه وحرمانهم من الوجود السياسي ومنعهم من الاقتراب من

¹ - جريدة العلم، عدد: 2961، (17 أبريل 1958)، ص: 01.

منظومة الحكم، كما وقع مع إدريس المحمدي، وزير الداخلية الاستقلالي، حين عرض الحكومة على منع نشاط الحركة الشعبية، ودفعها لإصدار قانون من أجل وضع قيود على إنشاء المنظمات ذات الطابع السياسي، ووصل الأمر لطرده المحجوبي أحرضان من موكب الملك محمد الخامس في نهاية شهر أكتوبر 1957⁽¹⁾.

ولم تتأخر التشكيلات السياسية، سواء الموجودة منذ زمان مثل حزب الشورى والاستقلال أو تلك الحديثة مثل حركة الأحرار المستقلين، لقديرة وملين، في التعبير عن رفض دكتاتورية حزب الاستقلال ورفض تصرفات أذرع الأمنية، ونفوذ وزير داخلية المحمدي ومديره للأمن الوطني الغزاوي⁽²⁾، وفي نفس الوقت كان حزب الاستقلال يشتكي من التعسف الذي يتعرض له من قبل أجهزة الدولة، كما عبر وزيره للأشغال العمومية في حكومة البكاي الثانية عبد الله إبراهيم، حين وجه، في أحد اجتماعات مجلس مفتشي الحزب، انتقاداته للنظام البوليسي القائم⁽³⁾.

وكثيرا ما اشتكى الحزب من الحملات العدائية التي يتعرض لها من قبل القوى السياسية المنافسة، فكتبت صحيفة العلم في يوم 11 يناير 1958، ترد على ما وصفته بالحرب السيكلوجية التي تتجلى في القذف المستمر، الذي يكاد يكون خطة موجهة ضد الحزب وضد عمله البنائي، من قبل جهة تزعم أنها تتبنى قضية الحرية، ومن مظاهر تلك الحملة المدسوسة، "حركة افتتاح مكاتب صورية لفروع نادي سياسي يقوم عليه مجموعة من بيادق رفعت بطريقة صناعية إلى مصاف سياسيين"⁽⁴⁾.

ونشرت صحيفة بعد أيام مقالا يهاجم حزب الشورى والاستقلال، واصفة ما يقوم به أعضاؤه من تحريض على حزب الاستقلال بالتخريب الذي يستهدف الدولة، وهذا بعد عقد اجتماع عام لحزب الوزاني بالدار البيضاء، كان موضوعه التهجم على حزب الاستقلال والحكومة واتهامها بالطغيان والجور، وصل الأمر فيه إلى القول: "أن الاستعمار الفرنسي والإسباني كان أرحم بالمغرب من استعمار الحكومة

¹ - جريدة العلم، عدد: 2698، (25 أكتوبر 1957)، ص: 01. / عدد: 2704، (31 أكتوبر 1957)، ص: 01.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 193.

³ - L'istiqulal, N°: 95, (11 janvier 1958), p:01./

جريدة العلم، "عبد الله إبراهيم يتحدث عن قانون الحريات"، عدد: 2776، (08 يناير 1958)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، "حرب الأعصاب"، عدد: 2779، (11 يناير 1958)، ص: 01.

الاستقلالية"، ودعت لسان حال حزب الاستقلال الدولة لمواجهة ما سمته بحركة العصيان والتمرد بصرامة، والتي قد تعصف بكل الجهود التي بذلتها النخبة المخلصة للقضاء على ميراث الاستعمار، والتي هي أبعد ما تكون عن المنافسة الحزبية والنشاط السياسي⁽¹⁾.

1- سقوط حكومة البكاي الثانية ونهاية المرحلة الانتقالية:

لم يكن في وسع قيادة حزب الاستقلال التي كانت في حرب غير معلنة مع باقي القوى السياسية، أن تستمر في الصمت مع حدوث بعض التطورات، ففي يوم 14 أبريل 1958، تقدمت مجموعة شخصيات سياسية، والتي تشكل ما يسمى بـ"الجبهة الديمقراطية، أو كتلة الدفاع عن الحريات الديمقراطية"، وتضم كل من الأحرار المستقلين، (الوزيرين: قديرة وملين) والحركة الشعبية (أحرضان والخطيب) و(المكي الناصري) رئيس حزب الوحدة والاستقلال، و(محمد حسن الوزان) رئيس حزب الشورى والاستقلال، إلى رئيس الحكومة السيد مبارك البكاي، وسلمته عريضة موجهة ضد حزب الاستقلال، تطالب بإجراء انتخابات حرة بعيدة عن ضغط وتأثير مناضلي الحزب الذين يسيطرون على الإدارة، فأظهر رئيس الحكومة البكاي تعاطفا معها، وأبدى استحسانه وتأييده للمذكرة، وأصدر بلاغا باسم رئاسة الوزراء يعلن فيها موافقته على ما جاء فيها⁽²⁾.

لم يستسغ وزراء حزب الاستقلال تصرف رئيس الحكومة، واتهموه بعدم احترام التضامن الحكومي، وعدم استشارتهم في موقفه من العريضة⁽³⁾، وقدموا استقالتهم من الحكومة، كرد فعل مباشر على ما حدث، وبعثوا برسالة إلى الملك محمد الخامس يشرحون فيها أسباب إقدامهم على ذلك⁽⁴⁾.

وبسط الوزراء أمام الملك، في رسالة الاستعفاء من المناصب، تفاصيل ما حدث، فذكروا بقبولهم المشاركة في الحكومة أساسا إرضاء للملك ومراعاة لبعض الظروف الخاصة، ولأن رئيس تلك الحكومة

¹ - جريدة العلم، "هؤلاء الذين يخربون الدولة"، عدد: 2788، (21 يناير 1958)، ص: 01.

² - عبد الرحيم الوردغي، الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956 - 1961، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1982، ص: 139. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 194.

³ - واتريوي، مرجع سابق، ص: 244.

⁴ - رسالة استقالة وزراء حزب الاستقلال من الحكومة، 15 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2960، (16 أبريل 1958)، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 194.

كان يتمتع بصبغة شخصية مستقلة، ولكن سرعان ما تبين أنه لا يجوز ذلك الحياد، وأصبح يؤيد حركة، قرر هو نفسه في مجلس وزاري أنها غير مرغوب فيها، لأنها لا تحترم القوانين، ولا يتفق وجودها مع مصلحة الوطن، ووصل الأمر أن استقبل أفراداً من تلك الحركة وتلقى ملتصاً منهم عن وضعية البلاد، قام بتأييده من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، وأكثر من هذا فقد انخرط الرئيس البكاي في عمليات تحريض لموظفين من رجال السلطة ضد خطة الحكومة التي يرأسها، وبذلك فقد عمل السيد البكاي على تحطيم وحدة الحكومة ولم يبق مجال قط للتعاون معه كرئيس لحكومة متناقضة⁽¹⁾.

ورغم تقديم استقالة وزرائها، فقد أبدت قيادة حزب الاستقلال استعدادها لتولي تشكيل حكومة جديدة، وتنفيذ برنامج وطني يهدف إلى تأسيس ملكية دستورية، وإجراء انتخابات بلدية ومجلس وطني نيابي⁽²⁾، وذكّرت الملك برغبتها منذ شهور في إحداث تغيير على الحكومة، وتأسيس أداة صالحة للحكم يكون جميع أعضاؤها حريصين على مصلحة البلاد، قادرين على تحقيق الأهداف الوطنية وتحمل المسؤوليات بكل وضوح⁽³⁾.

وأوضحت الحكومة، باستقالة وزراء حزب الاستقلال وقبول الملك استعفائهم، في حكم المنحلة وأبلغ البكاي بذلك⁽⁴⁾، لكن هناك من المؤرخين من يذهب لكون البكاي هو من عاجل بالاستقالة فور توصله بملتص معارضي حزب الاستقلال وتأييده له، رغم إلحاح الملك عليه بالبقاء⁽⁵⁾، مستندين لتصريح البكاي بهذا للصحافة وتكذيبه لبيان حزب الاستقلال، لكن الحقائق التاريخية تؤكد أسبقية وزراء الاستقلال في رمي الاستقالة وتلقي البكاي نفسه الخبر من مصالح القصر، عبر البلاغ الذي أصدره الديوان الملكي، وجاء فيه: "فقبل الملك حفظه الله ملتصهم ثم استدعى الرئيس البكاي وأخبره بانسحاب وزراء حزب الاستقلال من الحكومة"⁽⁶⁾، وقد تناولت صحيفة العلم في اليوم الموالي لتصريح

1 - رسالة استقالة وزراء حزب الاستقلال من الحكومة، مصدر سابق.

2 - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج:1، ص: 194.

3 - رسالة استقالة وزراء حزب الاستقلال من الحكومة، مصدر سابق.

4 - المصدر نفسه.

5 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 139.

6 - بلاغ الديوان الملكي، 16 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2960، (16 أبريل 1958)، ص: 01.

البكاي، هذه النقطة، وتحدثت عن التضليل الذي مارسه رئيس الحكومة المقالة، وقدمت ما يثبت بطلان كلامه⁽¹⁾.

شرع الملك محمد الخامس في اليوم الثاني للأزمة الوزارية، في استشاراته الملكية من أجل إيجاد حل سريع لها وتشكيل حكومة جديدة، فاستهل لقاءاته بولي العهد الأمير الحسن ورئيس المجلس الاستشاري المهدي بن بركة، وعقب نهاية ذلك الاجتماع صرح ولي العهد للصحافة قائلاً: "يستحيل علياً أن أوجه الرأي العام نحو حل من الحلول وأقصى ما يمكنني أن أقوله، هو أن المغرب مقبل على مشاكل عظمى وفي شتى المسائل الداخلية والخارجية"⁽²⁾، وتواصلت الاستشارات بلقاء الملك بمختلف الفعاليات السياسية من اتحاد الشغل وهيئة العلماء والأطباء الممثلة في المجلس الاستشاري⁽³⁾.

استدعت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، بهدف بحث الأزمة الوزارية ودراسة الموقف المناسب منها، وتم عقد اجتماعين الأول يوم 17 أبريل والثاني يوم 19 أبريل 1958، وصدر عن ذلك بلاغ يوم 20 أبريل 1958، تم فيه تأييد ما قام به وزراء حزب الاستقلال، الذين واجهوا بحزم رئيس الوزراء، ووضعوا حداً لحكومة بينت التجربة أنها مفككة عاجزة⁽⁴⁾.

وتحدث البلاغ عن قيام اللجنة السياسية بتحديد الظروف التي يمكن أن يقبل فيها الحزب تحمل مسؤوليات الحكم، وذكر: أن الحزب يضع نفسه رهن إشارة الملك لتحمل المسؤوليات أمام العاهل الكريم وأمام البلاد، في تشكيل حكومة منسجمة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، ومن أجل هذا قام الحزب برفع برنامج للعمل الحكومي إلى الملك⁽⁵⁾.

كما تحدث البيان عن الحريات العامة ومواجهة الخونة والمتآمرين، وكذلك تطرق للانتخابات البلدية وتأسف لتأجيلها، وختم بالحديث عن أهداف الحزب الرامية لتأسيس ملكية دستورية، واقترح

1 - جريدة العلم، "تضليل"، عدد: 2961، (17 أبريل 1958)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "استشارات جلالة الملك لحل الأزمة"، عدد: 2962، (18 أبريل 1958)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، "جلالة الملك يستمع لآراء مختلف الهيئات بالمجلس الوطني الاستشاري"، عدد: 2964، (20 أبريل 1958)، ص: 01.

4 - بلاغ اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، 20 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2965، (21 أبريل 1958)، ص: 01.

5 - بلاغ اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، 20 أبريل 1958، مصدر سابق.

تأسيس مجلس يتمتع بسلطات دستورية⁽¹⁾، ولأول مرة خرج إلى العلن موقف الحزب المطالب بتشكيل حكومة استقلالية كاملة ووضع حد للمرحلة الانتقالية التي استمرت منذ عودة الملك، وعبر صراحة عن عدم قبوله المشاركة في حكومة مختلطة⁽²⁾.

لقد حرر البلاغ انطلافا من مذكرة أعدها بوعبيد وابن بركة، وعرضها عبد الله إبراهيم أمام أنظار بلافريج فوافق عليها، ثم قدمت إلى اللجنة السياسية فوافقت عليها بدورها، وكانت المذكرة أكثر تشددا من البيان، فطالبت بظهير يحدد المسؤولية الجماعية للحكومة ومسؤولية كل وزير على حدة، ودعت الملك للحد من سلطاته الغير واضحة⁽³⁾، وعندما استأنفت الاستشارات بعد عطلة عيد الفطر، استقبل الملك يوم 22 أبريل 1958؛ وفد حزب الاستقلال المكون من علال الفاسي وبلافريج وبوعبيد، واستقبل كذلك وفد المقاومة ووفد اتحاد الشغل، وأجمع المتحدثون باسم الوفود الثلاثة بعد نهاية اللقاء أن مطلبهم من الملك كان تكوين حكومة منسجمة مقتدرة تعمل في وضوح⁽⁴⁾.

وتحدثت المصادر عن نقاش ساخن جرى بين حزب الاستقلال وبين الملك عند تقديم المذكرة إليه، فلم يقبل الملك مطلقا أن يتم مناقشة حقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع، وأن يضطر إلى استشارة حزب الاستقلال مسبقا، وصرح أن المذكرة توحى بلهجة المقيمين العامين (جوان وغيوم)، وأحدثت هذه المذكرة قلقا بالغيا في أوساط القصر، فقد فهمت على أنها ضغط وتهديد ومس بموقع محمد الخامس كملك فوق الأحزاب، والذي لا يجب أن يكون بأي حال تحت الإكراه أو الضغط⁽⁵⁾.

وقد استغلت الصحافة الفرنسية ذلك لتشن حملة على حزب الاستقلال وعلى قرارات لجنته السياسية، واستمر رغم ذلك الخلاف، الحوار بين القصر وحزب الاستقلال، واستدعى الملك علال الفاسي ومحمد الفاسي وعمر بن عبد الجليل، وطلب منهم كقياديين قدماء أن يسعوا في إقناع المناضلين، وأنه إن كان يتفهم وجهة نظرهم حول تحديد السلطات، فإنه لا يريد أن يظهر بمثابة الطرف الذي يخضع

1 - المصدر نفسه.

2 - قاسم الزهيري، أزمة بعد أخرى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص: 60.

3 - واتريوري، مرجع سابق، ص: 245.

4 - جريدة العلم، عدد: 2966، (22 أبريل 1958)، ص: 01. عدد: 2967، (23 أبريل 1958)، ص: 01.

5 - واتريوري، مرجع سابق، ص: 245. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 60.

للضغط، وطلب منهم مهلة حتى تخدم الانفعالات، لكنه أبدى تمسكه القاطع بحقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع، وشرح لهم الحاجة الماسة لوزير داخلية من خارج حزب الاستقلال من أجل التحضير للانتخابات، واقترح عليهم اسمي كل من مسعود الشيكري في الداخلية وأحمد اليزيدي في الدفاع، وهما شخصيتين مقربتين من الحزب⁽¹⁾.

ظل التواصل قائما بين الملك محمد الخامس واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، واستمرت اجتماعات اللجنة السياسية للحزب، التي انتدبت كل من عبد الله إبراهيم ومحمد البصري والسيد محجوب بن الصديق لمتابعة تطور الأزمة مع اللجنة التنفيذية، وواصل الملك اتصالاته واستشاراته مع باقي القوى السياسية⁽²⁾.

وبينما انشغل الناس والصحف بأحداث مؤتمر طنجة المغاربي الذي عقد في شهر أبريل 1958، استمرت نقاشات أعضاء اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، لتصدر الصحف يوم 07 مايو تشيد بالعهد الملكي للحكومة الجديدة، والذي سيكون الميثاق الذي ستعمل وفقه الحكومة، والذي سيدخل إصلاحات دستورية تقود المغرب نحو نظام الملكية الدستورية⁽³⁾.

اقترح الملك في هذا اليوم 07 مايو 1958، على حزب الاستقلال تشكيل الحكومة، فاجتمعت اللجنة السياسية للحزب لمناقشة الأمر، وحضر 22 عضوا في غياب المهدي بن بركة الذي كان في زيارة لتونس، وخلال هذه الجلسة المطولة تناول الكلام بداية أحمد بلافريج، ليحيط الحضور بتطورات الوضع الجديد وتفاصيل الأزمة الحكومية، وينقل لأعضاء اللجنة خبر تكليفه بتشكيل الحكومة من قبل الملك⁽⁴⁾.

شرح بلافريج للمجتمعين حقيقة الوضع، وبيّن موقف الحزب الذي هدفه تشكيل الحكومة وحده، وكذا موقف الملك الذي يريد الإبقاء على الوضع الدستوري الراهن، فطالما لم تجرى انتخابات نيابية، ولم يتم تشكيل مجلس وطني منتخب، فسيبقى محتفظا بالسلطات التشريعية والتنفيذية، فله الحق

1 - جريدة العلم، "الانسجام الوزاري والصحافة الاستعمارية"، عدد: 2971، (27 أبريل 1958)، ص: 01.

2 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 60.

3 - جريدة العلم، "عهد ملكي للحكومة الجديدة"، عدد: 2981، (07 مايو 1958)، ص: 01.

4 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 61.

وفق ذلك في تعيين وزراء الداخلية والدفاع والصحة، وطالب بلافريج أعضاء اللجنة السياسية أن يعطوه رأيهم في الموضوع ليعرف كيف يتصرف قبل لقاء الملك صباح اليوم الموالي⁽¹⁾.

بدأ النقاش في الموضوع وكان رأي المحجوب بن الصديق أن حزب الاستقلال يطالب بالحكم للقيام بتطبيق برنامجه، ومن خلال الحكم على تجربة البكاي، ومادام تأليف الحكومة سيكون من صلاحيات الملك، فيجب أن يحدث تراجع في مقرر اللجنة السياسية، وتتم إعادة دراسة الأساس الذي سيشارك وفقه الحزب في الحكومة⁽²⁾.

كان رأي عبد الله إبراهيم أن الحزب ملزم فقط ببرنامجه ولا يمكن له في ظل فقدانه لثلاث وزارات ومنها الداخلية أن يستطيع تطبيق برنامجه وخطته ولذا يتوجب أن تعلن اللجنة السياسية في بلاغ ثقتها في جلالة الملك وتأييد الحكومة التي سيشكلها هو، وفق ما يريد، وفقط أن لا تخالف برنامج الحزب⁽³⁾.

واستمر النقاش بين أعضاء اللجنة فتشبت المحجوب بن الصديق برأيه وسانده عبد الله إبراهيم والفقهاء البصري، بينما رأى علال الفاسي في هذا المقترح مسا بمقام الملك، وقد يكون سببا في خلاف لا تؤمن عواقبه بين القصر والحزب، فاقترح أن تقبل اللجنة الوزراء الثلاثة المعينين من الملك، باعتبار اثنين منهم من الحزب والثالث متعاطف معه⁽⁴⁾.

لكن المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم والفقهاء البصري أصروا على الاحتفاظ بوزارة الداخلية، خصوصا في ظل الأحداث الراهنة واندلاع كثير من الاضطرابات، التي لا يستبعد دور القصر فيها، واقترحوا اسم إدريس الحمدي لذلك المنصب، ووقف عبد الرحيم وبوعبيد إلى جانب القيادة التقليدية، ورفض أن تستمر الأزمة التي تشل النشاط الحكومي، وأيد وجهة نظر الملك بوجوب حياد وزارة الداخلية، بل أبدى قبوله بشخص مسعود الشيكرا، وثقته في تصرفاته أكثر من ثقته في إدريس الحمدي المشكوك في تقديمته⁽⁵⁾.

1 - المصدر نفسه.

2 - نفسه، ص: 62.

3 - نفسه.

4 - نفسه، ص، ص: 62، 63.

5 - واتريوري، مرجع سابق، ص، ص: 245، 246.

وفصل التصويت الذي اقترحه علال الفاسي في الأمر، فحصل الملتمس القاضي بقبول مشاركة الشيكرك على 14 صوتا من ضمن 19 صوتا، وقد صوّت ضده كل من عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق والفقير البصري وعبد الرزاق وامتنع بوعبيد، في غياب بن بركة⁽¹⁾.

2- تأليف حكومة بلافريج:

اتصل بلافريج بالملك محمد الخامس ليلغيه بقرار رفاقه من قيادة الحزب، فيما يخص الحل المناسب للأزمة الوزارية وتشكيل الحكومة الجديدة⁽²⁾، وخرج ليخبر الصحافة بتكليفه من قبل الملك بتشكيل الحكومة، وتمنى أن يتمكن من عرض لائحة وزرائه على الملك في اليوم الموالي، 09 مايو 1958⁽³⁾.

وعاد بلافريج بعد المقابلة، ليستكمل مشاوراته مع اللجنة السياسية للحزب للتفاهم حول القائمة الوزارية، لكن عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق والفقير البصري لم يعودوا للمشاركة في اجتماعات اللجنة منذ جلسة 07 مايو، وبذل القصر جهوده من أجل إقناع عبد الله إبراهيم بإمساك وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية من جديد، من دون جدوى، كما أن إدريس المحمدي لم يقبل بدوره تولي منصب وزير الفلاحة، متحججا بتعبه من أعباء الحكم والرغبة في التفرغ لشؤون الحزب⁽⁴⁾.

بذلت المساعي من يوم 07 وحتى يوم 12 مايو، حيث أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة بقيادة أحمد بلافريج، والتي ضمت كل من بلافريج رئيسا وبوعبيد نائبا ووزيرا للاقتصاد، عبد الكريم بن جلون وزيرا للعدل، ومسعود الشيكرك وزيرا للداخلية، وأحمد اليزيدي وزيرا للدفاع، وعمر بن عبد الجليل وزيرا للتربية الوطنية، ومحمد الدويري وزيرا للأشغال العمومية، والسيد البشير بن العباس وزيرا للشغل والشؤون الاجتماعية، والدكتور عبد المالك فرج وزيرا للصحة، ومحمد عواد وزيرا للبريد⁽⁵⁾.

لقد هللت صحيفة العلم الاستقلالية لهذه الحكومة، ذات الصبغة الاستقلالية، وكتبت: "هذا يوم خالد في تاريخ المغرب، فمنذ تحقق استقلال هذه البلاد تحت قيادة جلالة الملك المعظم، والشعب المغربي

1 - المرجع نفسه.

2 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 63.

3 - جريدة العلم، عدد: 2983، (09 مايو 1958)، ص: 01.

4 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 63.

5 - جريدة العلم، "اليوم يتم تنصيب الحكومة الجديدة"، ملحق خاص، عدد: 2987، (12 مايو 1958)، ص: 01.

يتربق اليوم الذي تسند فيه قيادة الحكومة إلى حزب الاستقلال، ، واليوم فقط أتيحت لهم الفرصة لتأليف حكومة قادرة، بعيدة كل البعد عن كل ما يعرقل مساعيها أو يثبط خطواتها أو يهدم مشاريعها، اليوم فقط أتيحت لهم الفرصة لتنفيذ برنامج الحزب الإصلاحي الذي طالما انتظره الشعب وتطلع إلى تحقيقه⁽¹⁾.

وتحدث أحمد بلافريج في خطاب التنصيب قائلا: "وأملنا كبير أن توفق هذه الحكومة المتجانسة في المبادئ والأفكار، والمتفقة الرأي، في الوسائل وطرق التنفيذ"⁽²⁾، وإن كانت هذه الحكومة هي حكومة حزب الاستقلال، وقد حققت ذلك التجانس الذي ظل هدفا منشودا لقيادة الحزب طيلة المرحلة الانتقالية السابقة، لكن في نفس الوقت كانت هذه الحكومة حكرا على التيار التقليدي في الحزب، ولم يمثل التيار الشبابي الراديكالي سوى بوعبيد⁽³⁾، وهذا ما سوف يجعل هذه الحكومة بعد فترة قصيرة في مواجهة غضب النقابات والصحافة التابعة للشباب⁽⁴⁾.

وقبل ذلك فقد تم تنصيب الحكومة من قبل الملك يوم 12 مايو 1958، وفي يوم 17 مايو قدم بلافريج الخطوط العريضة لبرنامجهِ إلى الملك، خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد بمدينة الدار البيضاء، واشتملت أهم محاور عمل الحكومة على: تنظيم السلطة التنفيذية، وإعداد قانون الانتخابات والحريات العامة، وإصلاح التعليم، وإصلاح النظام القضائي، والنهوض بالاقتصاد، وتحقيق الوحدة الترابية وجلاء القوات الأجنبية ومساندة الجزائر في كفاحها⁽⁵⁾.

3- أزمت حكومة بلافريج:

وبالرغم من أن بلافريج أعطى الانطباع خلال تقديم وتنصيب حكومته وخلال تقديم سياستها العامة، أنّ برنامجها ينطلق في الأساس من توجيهات الملك محمد الخامس، التي وردت في العهد الذي

1 - المصدر نفسه.

2 - مؤسسة العلم، أحمد بلافريج، اسم خالد في ذاكرة الوطن، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، د س، ص: 06.

3 - فيرمورين، مرجع سابق، ص، ص: 50، 51.

4 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 144. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 195.

5 - جريدة العلم، "سياسة الحكومة"، عدد: 2988، (13 مايو 1958)، ص: 01. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 64.

وضعه رفقة ولي العهد⁽¹⁾، لكن بمجرد استلام طاقم بلافريج لمهامه وجد أعضاؤه أنفسهم في مواجهة عدة أزمات متلاحقة، ووجدت الحكومة نفسها عرضة لهجوم كاسح ومعارضة جذرية من قبل تيار عريض من حزب الاستقلال نفسه، هو التيار الراديكالي الذي رأى نفسه عرضة للتهميش⁽²⁾.

بدأت الحملة على حكومة بلافريج عبر صحافة اتحاد الشغل، وكتبت عدة مقالات في جريدة (الطلیعة)، تهاجم الطابع الأرستقراطي للحكومة، البعيدة عن تطلعات الشعب⁽³⁾، وبعد عودة المهدي بن بركة من تونس، التحق بالحملة، وكتب مقالا في جريدة الاستقلال قال فيه: "إن الحكومة الجديدة غير منسجمة وأن ثلاثة وزراء هم وزيري الداخلية ووزير الصحة ووزير البريد، لم يوافق عليهم الحزب"⁽⁴⁾.

وبينما فسر البعض غضب بن بركة من الحكومة من جراء التهميش الذي طاله، حيث كان ينتظر أن يكون ضمن الطاقم الوزاري الجديد، ممسكا بوزارة التربية رفقة عبد الله إبراهيم في وزارة الداخلية، وكذا رفقة الفقيه البصري⁽⁵⁾، وقد غادر المغرب نحو تونس وهو يتوقع أن تتمسك اللجنة التنفيذية بالمقررات المتفق عليه، لكن حين عودته اكتشف غير ذلك، ويذهب آخرون للتأكيد على كون غضب بن بركة ورفاقه جاء أساسا كرد فعل على رضوخ قيادة الحزب التقليدية لشروط القصر ومناورات⁽⁶⁾.

وفسر المهدي لاحقا موقفه هذا، انطلاقا من الدفاع عن مبدأ أساسي، وهو أن يكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة، وبالأخص الإشراف على موظفي وزارة الداخلية والمحافظين وكذلك مصالح الشرطة والدرك، التي كان القصر يعمل على احتكارها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف حدثت تلك المعارك السياسية قبل وبعد تشكيل هذه الحكومة⁽⁷⁾.

1 - مؤسسة العلم، مرجع سابق، ص: 129. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 145.

2 - الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 144. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 246.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 246. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 149. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 66.

4 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 66. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 194.

5 - الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 143، 144.

6 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص: 194. / Aek BENBARAKA, op-cit, p, p: 150,151.

7 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 43، 44.

وتطور شكل المعارضة للحكومة من قبل الراديكاليون، فقام المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم بالدفع نحو إضراب شامل ضد الحكومة يوم 18 جوان 1958، وهو ما مثّل خطوة خطيرة في سياق معارضة حكومة بلافريج والتقليدين⁽¹⁾.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى حملة سياسية وإعلامية شرسة لم تترك أي منبر للتعبير عن رفض ومعارضة هذه الحكومة، فقد استغل المهدي بن بركة انعقاد مؤتمر طلبة المغرب، ليوجه انتقاده للواقع السياسي للمغرب وللحزب، الذي فشل في تغيير الأوضاع⁽²⁾، وكذلك فعل عبد الله إبراهيم أمام الشبيبة العاملة ومنحراطي اتحاد الشغل، حيث وجه انتقادا لاذعا لقيادة الحزب، منددا بتحول الحزب إلى البرجوازية والتباعد الحاصل بين قاداته وال جماهير الشعبية، وقام المهدي بن بركة بنشر كلام عبد الله إبراهيم عبر صحيفة الاستقلال، مما عجل بحدوث أزمة سياسية داخل الحزب⁽³⁾.

واندلعت في الـ 18 جوان 1958، الموافق ليوم المقاومة وبمناسبة إعادة دفن المقاوم علال بن عبد الله، التي شارك فيها الآلاف من المناضلين، مظاهرة توجّهت بالشتّم نحو حكومة بلافريج، التي وصمت بالزمرة الأرستقراطية، التي تلقت تربية أوروبية وتعيش بعيدة عن الشعب وتجهل احتياجاته⁽⁴⁾.

كان عبد الله إبراهيم قد انسحب منذ شهر مايو إلى مدينة الدار البيضاء، ليبدأ انطلاقا من شهر جويلية في قيادة سلسلة إضرابات، وصفت بغير المفهومة، شنّها عمال مدن المغرب الساحلية⁽⁵⁾، لكن بقيت تلك الأحداث فترة خلال الصيف بسبب العطل السنوية، وعادت للتفجر بشكل أكبر خلال استهلال الخريف، وفترة الدخول الاجتماعي، وبداية من شهر أكتوبر 1958؛ ازدادت الإضرابات بين العمال، تضامنا مع عبد الله إبراهيم، الذي جاء تعرضه لمضايقات من قبل الشرطة، ليكون شرارة لتوسع الحملة المعارضة⁽⁶⁾.

¹ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 150. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 66. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 144.

² - الجابري، في غمار السياسية، مصدر سابق، ج: 2، ص: 144. / Aek BENBARKA, op-cit, p: 151.

³ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 150، 151. / واتروري، مرجع سابق، ص: 246.

⁴ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 150، 151.

⁵ - عيسى بابانا العلوي، أبعاد ملك الحسن الثاني، ترجمة: عبد الرحيم حزل، دار نشر المعرفة، الرباط، 2001، ص: 271.

⁶ - واتروري، مرجع سابق، ص: 247، 248.

وكان أبرز إضراب ذلك الذي شل ميناء مدينة الدار البيضاء، القلب النابض للاقتصاد المغربي بأكمله، بداية من شهر نوفمبر 1958⁽¹⁾، وبالرغم من تدخل بوعبيد وزير الاقتصاد، المقرب من اتحاد الشغل والمنتمي لنفس التيار الراديكالي، وتدخل قوات الأمن، لكن الإضراب استمر وجعل البلد بأكمله مهددا بالسقوط، خاصة بعد القمع البوليسي الذي مورس على العمال⁽²⁾.

واندلعت إضافة للإضرابات، موجة اضطرابات مسلحة وحركة تمردات في الشرق والشمال، فوقع في أواخر شهر أوت 1958 صدام بين مجموعات المقاومين بمنطقة بوعرفة وتندارة جنوب وجدة، ونفذت عمليات اختطاف بين التنظيمات المسلحة المتنافسة⁽³⁾، الأمر الذي دفع لانعقاد مجلس وزاري استثنائي برئاسة الملك، تقرر فيه اتخاذ كل الوسائل وتسخير كل القوة من أجل العثور على المخطوفين والتصدي لهذا الأعمال⁽⁴⁾، وتدخل وزير الدفاع أحمد اليزيدي بحزم لحل المشكلة⁽⁵⁾.

ولم تنس هذه الحوادث حتى اشتعلت حرائق أخرى في وجه الحكومة، ففي الثاني من أكتوبر 1958 اندلعت شرارة تمرد من قرية أجدير، ليعم كامل الريف، وتتداول الصحافة أسماء (ولماس، وتاهلا، والناظور، وجبل أبويبلان) وأسماء: (بن الميلودي، الصنهاجي، وموحد وبدو) قادة التمرد⁽⁶⁾.

واتفق الجميع أن تلك الأحداث كانت موجهة بالأساس ضد حكومة حزب الاستقلال، حيث لم تهمم مختلف القوى السياسية المغربية المناهضة لحزب الاستقلال وعلى رأسها الحركة الشعبية وجود هذا الحزب في سدة الحكم، خصوصا في ظل كثير من الكلام عن دكتاتورية وتصرفات قيادته الإقليمية وتجاوزاتها⁽⁷⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 3164، (05 نوفمبر 1958)، ص، ص: 01، 02.

² - العلوي، مرجع سابق، ص: 271.

³ - جريدة العلم، "اختطاف مقاومين مغاربة في جنوب وجدة"، عدد: 3095، (28 أوت 1958)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3098، (31 أوت 1958)، ص: 01.

⁵ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص - ص: 152 - 154.

⁶ - جريدة العلم، عدد: 3151، (23 أكتوبر 1958)، ص: 01. / الوردغي، الخفايا السرية، ص: 164، 165.

⁷ - سعيد العمراني، انتفاضة الريف كما رواها لي أبي، تقديم: محمد أمزيان، سليكي أخوين، طنجة، 2014، ص: 29. / زكي مبارك، مرجع سابق، ص: 119.

وعادت بموازاة هذا التمرد، أحداث العنف لتطل برأسها من جديد عبر كامل تراب المغرب، ففي يوم 18 نوفمبر 1958 وأثناء الاحتفالات بعيد العرش وقعت عدة تفجيرات بالخميسات وبركان والدار البيضاء، أسفرت عن عدد كبير من القتلى والجرحى خاصة بالخميسات⁽¹⁾.

ورغم كل هذا، فقد كان عمل الحكومة يتم بشكل عادي، فواصل عبد الرحيم بوعبيد خوض معركة الاقتصاد، فعقد يوم 11 جويلية ندوة صحفية، تحدث فيها عن سياسة الحكومة في ميدان الفلاحة، وقدم يوم 15 جويلية عرضا مفصلا بالمجلس الوطني الاستشاري عن مخطط التجهيز لسنتي 1958 و1959⁽²⁾، كما استمرت مناقشة عمل الوزراء في المجلس الاستشاري، مثل ما حصل يوم 17 جويلية مع كل من وزراء التهذيب الوطني ووزير الأشغال العمومية وزير الدفاع الوطني⁽³⁾، وكذلك لم تتوقف الحكومة عن إصدار القوانين والقرارات، مثل ذلك الذي صدر يوم 09 سبتمبر 1958، والقاضي بمنع حمل الأسلحة من دون رخصة، والذي جاء كمحاولة للتصدي لحوادث العنف، التي أخذت تعود من جديد، ولم يتوقف على الإطلاق الحديث عن مسألة جلاء القوات الأجنبية عن المغرب طيلة هذه الفترة⁽⁴⁾.

كان الظاهر مع بداية شهر نوفمبر أن الحكومة صامدة، وشؤون المغرب السياسية الرسمية تسير بشكل سلس، فقام الملك يوم 08 نوفمبر بتدشين الدورة السنوية للمجلس الوطني الاستشاري، فخطب هو المهدي بن بركة في الحضور، مشيدين كلاهما بعمل هذا المجلس⁽⁵⁾.

غير أن ظروف البلاد العامة واندلاع تمرد الريف، وعجز الحكومة، المحرومة فعليا رغم الوجود الصوري، من الأدوات الفعالة ومن السيطرة على الجيش والشرطة، بالإضافة إلى الضغوطات والحصار الذي يفرضه اليسار بمنظماته الجماهيرية عليها، دفع كل هذا الحكومة لتقرر رفع الراية البيضاء⁽⁶⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 3179، (19 نوفمبر 1958)، ص: 01. / عدد: 3180، (20 نوفمبر 1958)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 3048، (12 جويلية 1958)، ص: 01. / عدد: 3052، (16 جويلية 1958)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 3054، (18 جويلية 1958)، ص: 01.

4 - بلاغ وزارة الداخلية، 09 سبتمبر 1958، جريدة العلم، عدد: 3108، (10 سبتمبر 1958)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 3168، (09 نوفمبر 1958)، ص: 01.

6 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 165. / والتروري، مرجع سابق، ص: 247.

وقد جرت اتصالات بين بلافريج وبوعبيد وعبد الله إبراهيم طيلة الصيف من أجل إنقاذ الحكومة، واقترح بوعبيد مشاركة ممثلين عن اتحاد الشغل والمقاومة، لكن عبد الله إبراهيم رفض هذا الاقتراح ورد بأن الوقت قد فات، وبأن مواجهة تمرد القبائل كان يقتضي تشكيل حكومة متوازنة منذ مايو 1958 وليس في الخريف⁽¹⁾.

وعند هذا الحد، وأمام انسداد كل الأبواب وفشل الاتصالات، بعث بوعبيد برسالة استقالته لرئيس الحكومة يوم 22 نوفمبر 1958، "أكتب إليكم بصفتكم المزدوجة كرئيس للحكومة وكأمين عام لحزب الاستقلال، وإن وضعيتكم لتخول لكم بل تفرض عليكم اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الحالة مع تحمل جميع المسؤوليات أمام الملك والوطن"⁽²⁾.

تحدثت الرسالة عن تفاصيل الوضع الداخلي للمغرب، وعن الاقتراحات التي تقدم بها بوعبيد نفسه: إعطاء السلطات الكافية وفق القانون للسلطة التنفيذية، وتعديل الحكومة باختيار شخصيات من الحزب تمثل المقاومة والطبقة العاملة، وختم بوعبيد الرسالة قائلا: "وحيث إن همي الوحيد هو السهر على تتمين وحدة الحزب، والعمل على تعديل وزاري وفق الأسس التي بينتها أعلاه فيإني لا أجد مناص من إعلان استقالتي"⁽³⁾.

ورد بلافريج على رسالة بوعبيد برسالة جوابية يوم 24 نوفمبر ذكر فيها أنه كان يريد تقديم استقالة الحكومة منذ شهر سبتمبر لو لا رغبة بوعبيد في إيجاد حل كما سبق ذكره، كما نوه بالصعوبات التي عرقلت عمل الحكومة: "ولا أريد هنا أن أذكر كل العراقيل والصعوبات التي واجهتها الحكومة منذ تأليفها، والتي لم يكن من شأنها أن تساعد الحكومة على القيام بمهامها، ، وأردنا أن نلتمس من صاحب الجلالة نصره الله، استقالة الحكومة منذ شهر سبتمبر لولا تعرضك الملح، رغبة في إيجاد حل آخر من شأنه أن يعين على توسيع نطاق الحكومة وتقويتها"⁽⁴⁾.

¹ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 152. / واتبوري، مرجع سابق، ص: 247.

² - جريدة العلم، عدد: 3185، (25 نوفمبر 1958)، ص: 01. / عبد اللطيف جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن معركة أقوياء النفوس، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986، ص، ص: 245، 246.

³ - جبرو، المهدي بن بركة، مرجع سابق، ص، ص: 245، 246.

⁴ - رسالة بلافريج إلى بوعبيد، 24 نوفمبر 1958، جريدة العلم، عدد: 3185، (25 نوفمبر 1958)، ص: 01..

كما أبدى بلافريج أسفه على تخلي بوعبيد عن مهمته في هذا الظرف الحساس من تاريخ البلاد، وتركه للحكومة، خصوصا مع دوره المهم في التوفيق بين أعضائها وقادة اليسار، وأنه كان الرجل الوحيد المؤمل فيه إيجاد حل لبقائها⁽¹⁾.

وبمجرد توصله برسالة بوعبيد، وحتى قبل أن يرد عليه بالجواب، بعث بلافريج بنص استقالته إلى الملك محمد الخامس، ولم يبق في الانتظار أمام إعلان استقالة الحكومة سوى موافقة الملك⁽²⁾.

حاول الملك احتواء الوضع وأجرى كثير من الاتصالات والاستشارات، فاستقبل يوم 25 نوفمبر كل من بلافريج وعلال الفاسي، وكان هذا الأخير طيلة هذه الأيام يلتقي بالملك ثم يعود ليجتمع ببوعبيد وبن بركة⁽³⁾، وإن كان الظاهر أنه مكلف بإقناع بوعبيد بالتراجع عن استقالته⁽⁴⁾، لكن سيتبين أنه كان معنيا بشكل مباشر بتشكيل الحكومة⁽⁵⁾.

وحملت الصحافة يوم 04 ديسمبر 1958، نبأ قبول الملك استقالة حكومة بلافريج رسميا، بعد استقبال الملك للأخير ورغبته الملحة في الموافقة على طلب الاستعفاء، المقدم يوم 22 نوفمبر، وكلف الملك بلافريج وباقي الوزراء بالاستمرار في تسيير وزاراتهم حتى تشكل الحكومة الجديدة، وبدأت جولة جديدة من الاستشارات بهدف اختيار رئيس وزراء جديد⁽⁶⁾.

وإذ سعى بوعبيد لتبرير خطوته بعدم احتمال مماثلة بلافريج في التصدي لانتفاضة الريف وزمور، وحاولت الصحيفة الناطقة باسم الحزب تقديم تحليل عن الأسباب الحقيقية وراء استقالة الحكومة⁽⁷⁾، والتي لم تخرج عن نفس تبريرات بن بركة واليسار، وهي أن الحكومة لا تحوز الوزارات الحساسة وعلى المؤسسات الضرورية للمواجهة، لكن الحقيقة أن اليسار ساهم مساهمة فعالة في إسقاط هذه الحكومة⁽⁸⁾.

1 - المصدر نفسه.

2 - جريدة العلم، "الملك يقبل استقالة حكومة بلافريج"، عدد: 3194، (04 ديسمبر 1958)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 3186، (26 نوفمبر 1958)، ص: 01. عدد: 3187، (27 نوفمبر 1958)، ص: 01.

4 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 171.

5 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 52.

6 - جريدة العلم، عدد: 3194، مصدر سابق. عدد: 3199، (09 ديسمبر 1958)، ص: 01.

7 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 248. جريدة العلم، عدد: 3186، مصدر سابق.

8 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44. الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 172.

فكما يوضح بوعبيد في رسالة استقالته: "لكن الصعوبات التي ما فتئت تخلقها مسألة اختيار وزير الداخلية، اتخذت شكلا من التعقيد يثير الاندهاش، ولا يمكن بحال أن يفهم، ، إذ أخذت المعارضة في موضوع وزير الداخلية شكل معارضة مطلقة تتسم بالتعصب ضد شخصية معينة، ، ورغم الاحترام الذي يمكن أن نضمه لآراء بعض الإخوان في الحزب ولأسلوبهم في مجابهة المشاكل، فإنه يخشى أن تكون الصعوبات التي ظلت تتولد في كل حين إنما هي تعليقات لعدم الوصول إلى أي حل، ووسيلة للمماطلة، لأسباب ربما وجب أن تنكشف في يوم من الأيام"⁽¹⁾.

4- تأليف حكومة عبد الله إبراهيم:

جاء سقوط حكومة بلافريج في ظل أوضاع داخلية مضطربة، فأسرع الملك تقديرا لخطورة الوضع مباشرة بعد قبول الاستقالة يوم 04 ديسمبر 1958 لإجراء المشاورات اللازمة، ورسى على فكرة تكليف حزب الاستقلال بالمهمة كاملة واختيار زعيمه التاريخي علال الفاسي بتشكيل الحكومة، وتناقلت وكالات الأنباء القائمة الوزارية التي ضمت: علال الفاسي (رئيسا)، عبد الكريم بن جلون (نائبا)، أحمد بلافريج (الخارجية)، عبد الله إبراهيم (الداخلية)، المهدي بن بركة (التعليم)، عبد الرحيم بوعبيد (الإقتصاد)، أحمد اليزيدي (الدفاع)، عمر بن عبد الجليل (الفلاحة)، البشير بلعباس (الشغل)، التهامي عمار (الأشغال العمومية)، محمد الدويري (الصحة)، إدريس المحمدي (العدل)⁽²⁾.

وتحدثت الكثير من المصادر عن هذه الحكومة الجامعة التي تمكن حزب الاستقلال من الإمساك بمقاليد البلد، وضمت تمثيلا لمختلف أجنحته، وانتظر الجميع صدور مراسيم التعيين، لكن وقف في طريق ذلك قيام أحد الأطراف بالاتصال بالقصر وتبليغه: "أن حكومة الفاسي المرتقبة، تعطي لبعض الجهات مواقع المسؤولية أكثر مما تعطيه لجهات أخرى، وهذا من شأنه أن يؤثر على التوازن داخل الحزب"⁽³⁾، وإن لم يشر من ذكر هذا الكلام لمن قام بذلك التصرف، لكن مصادر أخرى تذكر أن من عارض وجود علال الفاسي على رأس الحكومة لأسباب تعود لخلاف تاريخي مستديم هو أحمد بلافريج نفسه⁽⁴⁾.

¹ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 246.

² - المرجع نفسه، ص: 248.

³ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص، ص: 248، 249.

⁴ - واتريوري، مرجع سابق، ص: 248.

فيمكن أن يكون بلافريج هو من اتصل بالملك ليحرم خصمه من قيادة الحكومة، كما لا يستبعد أن يتم ذلك من الأطراف التي كانت تناوى حزب الاستقلال مثل الحركة الشعبية أو ولي العهد ذاته.

وبعد فشل مشروع حكومة علال الفاسي، تم تكليف السيد إدريس المحمدي بتشكيل الحكومة الجديدة، وبدأت فعليا استشارته، لكن مشروع حكومته فشل أيضا⁽¹⁾، ربما لأن الملك أدرك أن الحل في ظل تلك الظروف المعقدة هو بيد اليسار من حزب الاستقلال، وليس بيد يمينه⁽²⁾، وفي هذا الوقت تدخل الشيخ محمد بن العربي العلوي، الذي كان يشغل وزيرا مستشارا بمجلس التاج وربط الاتصال بين القصر وبين الجناح اليساري وقادة المقاومة والنقابة، ولعبت شخصيات أخرى أيضا دورا في الوساطة إلى جانب الفقيه العلوي، منها الفقيه عواد وعبد الرحمن بن عبد العالي ومولاي الحسن بن إدريس⁽³⁾.

تحدثت الصحف في الـ 11 من ديسمبر 1958، عن اقتراب الأزمة الوزارية من نهايتها، ومنذ هذا لوقت بدأت صحيفة العلم، المقربة من الجناح التقليدي بالحزب، تتحدث بنبرة فيها مرارة عن الحكومة القادمة، وكتبت غير مرة أن الحكومة المقبلة ستكون حكومة أفراد فقط، وليست حكومة أحزاب أو تيار سياسي، وستكون محددة البرنامج والمدة الزمنية، وكأنها كانت تستبق الإعلان الرسمي من أجل تبين أن هذه الحكومة لا تمثل حزب الاستقلال، وكذلك من أجل رد شيء من نفس كأس المعارضة للييسار الذي لم تدخر صحفه (الطليعة، الاستقلال)، جهدا في نقد الحكومة السابقة ومعارضتها⁽⁴⁾.

وتحدث بعض المتابعين عن سر وقوع اختيار الملك على اليسار، فقد تواصل القصر مع تيار حزب الاستقلال التقليدي والتقدمي في آن واحد، ورغم طرح فكرة تولي علال الفاسي الحكومة لكن حسابات أخرى رجحت كفة عبد الله إبراهيم، منها رغبة الملك في التخلص من كثير من القلاقل التي

1 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 249.

2 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 52.

3 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 249.

4 - جريدة العلم، "الأزمة الوزارية تقترب من نهايتها"، عدد: 3201، (11 ديسمبر 1958)، ص: 01. / عدد: 3199، مصدر

سابق، ص: 01.

يقف خلفها اليسار بين العمال، فقد نجحت عملية الضغط التي قادها عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، كما أن حكومة اليمين المستقلة قد أظهرت عجز ومحدودية هذا الجناح⁽¹⁾.

بشرت الصحف يوم 17 ديسمبر 1958 باختيار عبد الله إبراهيم لتشكيل الحكومة، وبينما اجتهدت تلك الصحف في الانتقاص من هذه الخطوة، بالحديث عن مهمة مسبقة لهذه الحكومة لا تخرج عليها، وهي إجراء الانتخابات، وأنها حكومة تقنية وحكومة شخصيات مستقلة وليس حزب⁽²⁾، فقد ذهب بعض المحللين لتفسير إسناد الحكومة لشخص عبد الله إبراهيم، إضافة لما سبق ذكره، بسعي القصر لتعزيز الخلاف والانقسام داخل حزب الاستقلال⁽³⁾، وهناك من أضاف عامل العلاقة الشخصية بين الملك وإبراهيم⁽⁴⁾.

اتصل عبد الله إبراهيم مباشرة بعد تعيينه بعلال الفاسي وبمحمد الزبيدي، وتوجهت له القيادة القديمة للحزب بالتهنئة على هذا التكليف، وطلب عمر بن عبد الجليل منه العمل على أن تكون جميع اتجاهات الحزب ممثلة في هذه الحكومة، وأجاب إبراهيم أنه سيعتمد معيار الكفاءة وسيبذل جهده في هذا الإطار لإرضاء الجميع⁽⁵⁾.

وانطلقت الاستشارات السياسية من أجل تشكيل الحكومة الجديدة وتواصل عبد الله إبراهيم مع ولي العهد ومع قادة حزبه، واستقبل كثير من الشخصيات السياسية في مقر وزارة الاقتصاد التي كان يشغلها بوعبيد⁽⁶⁾، ويوم 21 ديسمبر أنهى إبراهيم تلك المشاورات باستقبال جملة من السياسيين منهم: إدريس المحمدي، وعبد الرحيم بوعبيد، وأحمد أباحيني، ومحمد عواد والتهامي عمار، وعبد الكريم بن جلون، ومحمد الدويري، وعبر كل واحد من أولئك الشخصيات، حسب ما نشرته الصحف، عن استعداداته للمساهمة في الحكومة القادمة، وحتى تولي مناصب بعينها⁽⁷⁾، لكن في اليوم الموالي نشر محمد

1 - واتروري، مرجع سابق، ص: 248. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص، ص: 171، 172.

2 - جريدة العلم، "جلالة الملك يكلف عبد الله إبراهيم بتشكيل الحكومة"، عدد: 3207، (17 ديسمبر 1958)، ص: 01.

3 - واتروري، مرجع سابق، ص: 248.

4 - باهي محمد، "مغرب الحسن الثاني"، جريدة الشعب، عدد: 266، (17 أكتوبر 1963)، ص: 08.

5 - جريدة العلم، عدد: 3207، مصدر سابق، ص: 01. / واتروري، مرجع سابق، ص: 249.

6 - جريدة العلم، "عبد الله إبراهيم يوالي استشاراته"، عدد: 3208، (18 ديسمبر 1958)، ص: 1.

7 - جريدة العلم، "رئيس الحكومة المعين ينهي استشاراته أمس"، عدد: 3112، (22 ديسمبر 1958)، ص: 01.

الدويري تكذيبا لخبر قبوله المشاركة، وصرح أن الرئيس المكلف عبد الله إبراهيم، قد عرض عليه المشاركة كوزير للتهذيب الوطني، لكنه رفض لكون تركيبة الحكومة الحالية لا تساعد على حل المشاكل الراهنة⁽¹⁾. وبعد انتهائه من المشاورات قدم عبد الله إبراهيم قائمة حكومته إلى الملك، والتي احتوت تمثيلا للمقاومة والطبقة العاملة، وطالب بسلطات كافية للقيام بمسؤولياته، لكن الملك تدخل ليحدث تغييرا في تلك اللائحة، للتوائم مع هدفين حددتهما: - الاحتفاظ بالشخصيات الوفية للقصر في المناصب الحساسة مثل: مسعود الشيكرو ومحمد عواد والأخوين أباحيني. - تحديد مهمة عبد الله إبراهيم وحكومته في تحضير الانتخابات المغربية الأولى الخاصة بالغرف التجارية والبلديات، وتحت هذه الشروط قبل عبد الله إبراهيم قيادة الحكومة، التي دعيت حكومة التقنيين⁽²⁾.

قام الملك محمد الخامس بتنصيب الحكومة الجديدة صبيحة يوم الأربعاء 24 ديسمبر 1958، والتي ضمت: عبد الله إبراهيم (رئيسا)، عبد الرحيم بوعبيد (نائبا للرئيس ووزيرا للاقتصاد)، إدريس المحمدي (وزيرا للداخلية)، عبد الكريم بن جلون (وزيرا للتربية)، أحمد أبا حيني (وزيرا للعدل)، عبد الرحمن بن عبد العالي (وزيرا للأشغال العمومية)، يوسف بلعباس (وزيرا للصحة)، محمد عواد (وزيرا للدفاع الوطني)، التهامي عمار (وزيرا للفلاحة)، محمد المذبح (وزيرا للبريد)، المعطي بوعبيد (وزيرا للشغل)⁽³⁾. ورغم أن تنصيب الحكومة وحلحلة الأزمة الوزارية لم يكن بالحدث العادي، لكن لم ينل هذا ما يستحقه من تغطية في صحافة حزب الاستقلال الرسمية، فلسان حال الحزب (العلم)، بالكاد تحدثت وبشكل مقتضب عن تنصيب الحكومة وسط الاهتمام المنصب على محاكمة العامل السابق (عدي ويهي)، وفي زاوية لا تكاد ترى من الصحيفة ورد: "وأخيرا انتهت الأزمة الوزارية بعد أكثر من شهر عرف فيها المغرب أزمة حادة بالمعنى الصحيح، وقد حلت الأزمة الوزارية بعد كثير من المساومات والتعديلات"⁽⁴⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 3203، (13 ديسمبر 1958)، ص: 01.

² - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 174.

³ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 250.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3214، (24 ديسمبر 1958)، ص: 01. / عدد: 3215، (25 ديسمبر 1958)، ص: 01.

وحاول علال الفاسي أن يحافظ على ما تبقى من الود مع الجناح التقدمي ومع الحكومة الجديدة، والتي تبقى محسوبة على الحزب رغم كل شيء، وحتى لو أن الجميع كان يحس بالصدمة التي أحدثتها هذا التعيين على الجناح التقليدي، لكن علال الفاسي كتب يوم 31 ديسمبر 1958، في مقاله المشهور "الحزب المظلوم"، الذي عبر فيه عن المرارة التي تجيش داخله قائلا: "إن أملنا في الحكومة الجديدة قوي، وثقتنا في إخلاص رئيسها لبلاده لا يشك فيه، وكل ما نريده هو أن تحل هذه المشاكل بواسطة المسؤولين حفظا لكرامة الحكم وسمعة السلطة أيضا"⁽¹⁾، وبعد أن كان مقيما في طنجة في فترة نقاهة، انتقل الفاسي إلى الرباط ليعبر عن مساندته للوزير الأول⁽²⁾.

لقد جاءت الحكومة الجديدة لتواجه الكثير من التحديات حيث الأوضاع الداخلية مضطربة ووحدة البلاد مهددة، والأوضاع الاقتصادية خطيرة، خاصة على إثر قيام الحكومة الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك بنسبة 20%⁽³⁾، وكان على بوعبيد أن يخوض الكثير من المعارك في مواجهة المعوقات الطبيعية والأخرى التي استجدت ومنها بالطبع بداية المعارضة من حزب الاستقلال نفسه ومن قياداته التقليدية، التي سترد الكيل لعبد الله إبراهيم وما فعله اتجاه حكومة أحمد بلافريج⁽⁴⁾.

5- مهام حكومة عبد الله إبراهيم:

ظهر من شكل الحكومة التي قدمها عبد الله إبراهيم، والتي كان الملك يتحكم في وزارات الدفاع والداخلية والتربية بها، فيما يمسك ولي العهد الحسن بشكل مباشر رفقة الغزاوي بمهمة الأمن الوطني، أنّ مسؤوليات رئيس الحكومة وجماعته من تيار اليسار كانت اقتصادية بحتة⁽⁵⁾.

فما زال المغرب في نهاية عامه الثالث من الاستقلال، يرتبط ارتباطا كليا بفرنسا اقتصاديا، وفي ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي المتدهور نتيجة الارتباك الذي صاحب عملية المرور نحو الاستقلال، وكذا نتيجة الوضع السياسي الداخلي المعقد والصراعات المسلحة التي لم تتوقف، ناهيك عن

¹ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 251.

² - واتروري، مرجع سابق، ص: 249.

³ - جريدة العلم، "انخفاض 17.55 % من قيمة الفرنك"، عدد: 3218، (28 ديسمبر 1958)، ص: 01.

⁴ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 250، 251.

⁵ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 52.

تدهور الاقتصاد الفرنسي نفسه جراء غرق فرنسا في المستنقع الجزائري، بات من الضرورة القصوى أن تنفصل المغرب عن فرنسا كلياً وتحقق السيادة الاقتصادية الكاملة من أجل تحقيق النهوض، وكان هذا أهم بند في سياسية وتوجه الحكومة الجديدة⁽¹⁾.

كان بوعبيد وهو وزير للاقتصاد في حكومة بلافيج، قد وضع مخططاً انتقالياً يمتد لسنتين (58-59)، ركز فيه على دمج منطقة الشمال في الاقتصاد المغربي، بسحب عملة (البيسطا)، واستبدالها بالفرنك، بالإضافة لإنجاز جملة مشاريع في التعليم والصحة والطرق⁽²⁾، ومباشرة بعد استلام منصبه في الحكومة الجديدة، كان عليه أن يتعامل مع أزمة الفرنك المستعجلة، التي كان لها تأثير وخيم على الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية، فاتخذ يوم 29 ديسمبر 1958 إجراء عدم تخفيض قيمة الفرنك المغربي، وحدد قيمة تحويله بالنسبة للفرنك الفرنسي، بالإضافة لإصدار مجموعة ظهائر بإنشاء ضرائب استثنائية تقدر بـ 10%، على الأموال المحولة من المغرب إلى الخارج، و 10% مجزأة على البضائع الواردة من الخارج، بالإضافة لجملة إجراءات من أجل حماية الإنتاج المغرب من المزاخمة الأجنبية غير النزيهة⁽³⁾.

ثمّ أعضاء المجلس الوطني الاستشاري في أول جلسة للمجلس تعقد في ظل الحكومة الجديدة، يوم 21 يناير 1959، الخطوات المتخذة من قبل الحكومة، واتفق جميع المتدخلين على ضرورة فصل عملة المغرب عن العملة الفرنسية، وقدم محمد الطاهري، عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، بياناً عاماً عن الوضع الاقتصادي المغربي وعن الحلول المقترحة، والتي لخصها في: الاستقلال الاقتصادي المغربي عن فرنسا، وتأمين وسائل النقل والطاقة وحل مشكلة البنك المخزني⁽⁴⁾.

ورد وزير الاقتصاد بوعبيد في اليوم الموالي 22 يناير، على جميع ملاحظات أعضاء المجلس، ثم توجه المجلس للتصويت على الملتمس النهائي، الذي سيقدم إلى الملك، وفي نهاية الدورة الاستثنائية توجه

¹ - عبد اللطيف جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1991، ص: 132. / جبرو،

المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 250.

² - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 56. / جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 136.

³ - جريدة العلم، عدد: 3220، (30 ديسمبر 1958)، ص: 01. / عدد: 3240، (20 يناير 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، "في المجلس الوطني الاستشاري"، عدد: 3242، (22 يناير 1959)، ص: 01.

المهدي بن بركة إلى القصر الملكي وسلم الملتمس الذي نصّ على اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير الاقتصاد المغربي وتحويل البنك المخزني إلى مؤسسة وطنية، ووضع مشروع للإصلاح الفلاحي⁽¹⁾.

توجه اهتمام حكومة عبد الله إبراهيم على غرار جميع الحكومات ذات الميول اليسارية، نحو إجراء عملية إصلاح فلاحي، تقوم على تأمين مرحلي يمس الكتلة الزراعية التي بيد المعمرين الفرنسيين، فحسب الإحصائيات المتوفرة كان ثلثا الشعب المغربي يعملون في الفلاحة، كما أن 90 % من الأسر المغربية الفلاحية لا تتجاوز ملكيتها 2 هكتار للأسرة الواحدة⁽²⁾، في الوقت الذي حتى بعد أربع سنوات من الاستقلال لا زال المعمرين الفرنسيون يحوزون مليون هكتار من أجود وأخصب أراضي المغرب⁽³⁾.

فقد قدرت مصالح الضرائب أن هناك حوالي 6 آلاف مستثمرة فلاحية مملوكة للمعمرين الأوروبيين، اكتسبت عن طريق المصادرة في عهد الحماية، بما يصل إلى الثلث، والباقي عن طريق المضاربات الخاصة والتي تمت بطريقة تعسفية في غالبها، وتعد الأرباح السنوية لهذه المستثمرات بحوالي 30 مليار فرنك، يصدر القسم الكبير منها إلى الخارج بطرق ملتوية⁽⁴⁾.

استرجعت حكومة عبد الله إبراهيم في شهر جوان 1959، كبداية لحركة التأمين، أربعون ألف هكتار من ملكيات المعمرين⁽⁵⁾، وزّع منها الملك ألف وسبعمائة هكتار يوم الفاتح من جويلية 1959، على الفلاحين بمنطقة سيدي جابر بالقرب من بني ملال، وتكفلت مصالح الدولة بتوفير حاجة هذه الأرض من السقي، فيما وعد بتوزيع ثلاثون ألف هكتار في القريب⁽⁶⁾.

وقد عقدت الحكومة العزم، أن تستخلص النسبة الكبيرة من أراضي المعمرين والخونة، خلال المخطط الثاني، الذي سيعقب مخطط الستين، فهناك أراضي سيحصل أصحابها على تعويض وهناك

¹ - جريدة العلم، عدد: 3243، (23 يناير 1959)، ص: 01. / عدد: 3244، (24 يناير 1959)، ص: 01.

² - Mehdi BEN BARKA, Jacques BERQUE et d'autre, **la réforme agraire au Maghreb**, François Maspéro, paris, 1966, p : 110.

³ - المهدي بن بركة، "الإصلاح الزراعي في المغرب"، جريدة الشعب، (13 جوان 1963)، ص: 04.

⁴ - المصدر نفسه.

⁵ - BEN BARKA Mehdi, **la réforme agraire au Maghreb**, op-cit, p: 112. /

المهدي بن بركة، "الإصلاح الزراعي في المغرب"، مصدر سابق.

⁶ - جريدة التحرير، عدد: 90، (01 جويلية 1959)، ص: 01. / عدد: 91، (02 جويلية 1959)، ص: 01.

نسبة أخرى ستصادر من دون تعويض، لأن أصحابها حصلوا عليها باستخدام التعسف في السلطة ومن غير حق، فيما هناك ستة ملايين هكتار عبارة عن أراضي مشاع تحتاج فقط إلى قانون ينظمها⁽¹⁾، وقد صدر بالفعل ظهيرا في منتصف شهر جويلية يرسم استرجاع الحصة الأولى المقدرة بأربعين ألف هكتار⁽²⁾. والقضية الثانية التي استعجلت الحكومة العمل عليها هي إنشاء بنك مغربي وطني يختص بإصدار العملة ومراقبة المنظومة المالية المغربية الناشئة، وقد أتممت هذه المهمة يوم 02 جويلية 1959، حيث قام الملك محمد الخامس بتدشين بنك المغرب⁽³⁾، واعتبر هذا العمل من أهم انجازات حكومة اليسار⁽⁴⁾.

وصرح الملك بهذه المناسبة قائلا: "كان من الطبيعي بعدما استرجعنا استقلالنا السياسي، أن نسعى لاسترجاع حريتنا الاقتصادية والنقدية والمالية، وقد تكلفت جهودنا والله الحمد بالنجاح، إذ أفلحنا في توحيد المملكة اقتصاديا، وقضينا على الامتيازات التي كانت تحد حريتنا الجمركية، ثم اتجهت عنايتنا إلى استرجاع حقنا في إصدار عملتنا، ووضع حد للامتياز الذي كان مملوكا للبنك المخزني المغربي"⁽⁵⁾.

كما صرح عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان هو من قاد معركة تأسيس هذا البنك قائلا: "إن الفرح الذي أشعر به اليوم، من أجل الشرف الذي أنيط بي لأقدم لجلالتكم مؤسسة إصدار العملة للمغرب، لعميق جدا، وسأحتفظ ومساعدتي من وزارة المالية والاقتصاد بفخر خاص، حيث كلفنا بمهمة رئيسية، وهي المساهمة بكيفية مباشرة في إنشاء هذه المؤسسة، فتأسيس بنك المغرب يفتح مرحلة تاريخية جديدة"⁽⁶⁾.

وظهر للوجود بعد أيام من تأسيس بنك المغرب، البنك المغربي للتنمية الاقتصادية، وهو مؤسسة كان الهدف من إيجادها تحقيق التنمية الاقتصادية، بتمويل المشاريع التنموية، وقد أنجز بالشراكة العمومية

1 - جريدة الشعب، عدد: 160، (18 جوان 1963)، ص: 04. / عدد: 161، (19 جوان 1963)، ص: 04.

2 - جريدة التحرير، "خطوة إيجابية أخرى نحو تدعيم التحرر الاقتصادي"، عدد: 106، (17 جويلية 1959)، ص: 01.

3 - جريدة التحرير، عدد: 92، (03 جويلية 1959)، ص: 01.

4 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44.

5 - جريدة التحرير، عدد: 92، مصدر سابق، ص: 01.

6 - المصدر نفسه.

الخاصة، فوفرت الدولة نصف رأسماله، والرابع تم جمعه من خلال عملية اكتتاب عمومي، على 9 آلاف سهم مكنت من جمع 235 مليون فرنك⁽¹⁾.

وبالإضافة لهذه الخطوات المهمة في المعركة الاقتصادية، كانت هناك العديد من المنجزات الأخرى، مثل إبرام اتفاقيات صناعية، من أجل إنشاء مصانع لإنتاج بعض حاجيات البلد الضرورية، مثل الاتفاق الذي وقع يوم 04 جويلية 1959 مع مؤسسة (برليه) الفرنسية للسيارات، بغية إنتاج 20 % من سياراتها بالمغرب، كما تم أيضا وضع برنامج لإنتاج البنجر المستعمل في صناعة السكر⁽²⁾، ولم تدخر هذه الحكومة جهدا في القيام بالإجراءات ذات الروح الاشتراكية، والتي تخدم أفراد الشعب، خاصة من الفقراء والطبقات الكادحة، مثل ذلك الخاص بتحديد سعر القمح وسعر الخبز، الذي اتخذ في المجلس الوزاري الذي عقد يوم 17 جويلية 1959 بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للفلاحين⁽³⁾.

ومما يحسب لهذه الحكومة أيضا، تسجيل الميزان التجاري لأول مرة في تاريخ المغرب المستقل لفائض تجاري قدر بـ 295 مليون فرنك، حيث تم استعراض تفاصيلها الانجاز في المجلس الوزاري، الذي عقد بتاريخ 06 أوت 1959، برئاسة وزير الاقتصاد ونائب رئيس الحكومة عبد الرحيم بوعبيد، وصدر بلاغا مبررا بالأرقام عن حيثيات ذلك⁽⁴⁾.

بموازاة نشاط الحكومة الرسمية، كانت هناك حكومة صغيرة موازية تجتمع سرا، تضم كل من عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة وبوعبيد والبصري واليوسفي والمحجوب بن صديق، وبعض الشباب مثل محمد طاهري والقانونيين مثل محمد الحبابي، فكانت جميع الملفات التي تعمل عليها، يتم التحضير لها ودراستها بعناية، والخروج بالتوجيه المناسب لها من قبل هذه اللجنة المصغرة⁽⁵⁾.

لقد عملت حكومة عبد الله إبراهيم بتوجيه من بوعبيد وبن بركة وتأثرا بالنهج الاشتراكي، على تحضير مخطط خماسي يستهدف النهوض بالبنية التحتية، في مجال الصحة والتعليم والزراعة والصناعة

¹ - جريدة التحرير، " السيد عبد الرحيم بوعبيد يتحدث عن البنك المغربية للتنمية الاقتصادية"، عدد: 115، (26 جويلية 1959)، ص: 01.

² - جريدة التحرير، عدد: 97، (08 جويلية 1959)، ص: 01.

³ - جريدة التحرير، عدد: 107، (18 جويلية 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة التحرير، عدد: 128، (08 أوت 1959)، ص: 01.

⁵ - Aek BENBARKA, op-cit, p: 163.

والخدمات، وهو المخطط الذي عملت على صياغته لمدة ستة أشهر، 12 لجنة مختصة، مكونة من مئات الإطارات من المنظمات الرئيسية، الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة، الاتحاد المغربي للفلاحين، الاتحاد المغربي للصناعات التقليدية، ومن القطاعين العام والخاص، وقد عرض محتواه وزير الاقتصاد ونائب رئيس الحكومة بوعبيد يوم 23 نوفمبر، أمام المجلس الأعلى للتصميم بمقر رئاسة الحكومة⁽¹⁾.

وحسب بوعبيد فإن المخطط يختلف عن المخطط الرباعي والثنائي اللذين سبقا، بكونه ركز على مجموع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأنه يقوم على إحصاءات دقيقة، وأنه أول مخطط يعالج الاقتصاد المغربي المستقل، بعد أن كانت سابقاته موجهة لاقتصاد مرتبط بالاقتصاد الفرنسي⁽²⁾.

فركز المخطط في ميدان التعليم، على معضلة تعميم التمدرس، وعلى ترسيخ هوية تعليم مغربي وعلى جعل المدرسة تواكب تحديات الحداثة، وفي ميدان الصحة، عالج المخطط معضلي توفير الإطارات المختصة ومجانية الاستشفاء، وفي ما يخص الهياكل، النقل والمواصلات والبريد، وضعت اللجنة تصورها للمشاريع الواجب إنجازها للنهوض بالقطاع، وفي مجال الطاقة درست وحددت لجنة الطاقة الكهربائية سبل توفير المادة الأولية في عملية التوليد وكذا ثمن بيع الطاقة ومراقبة الدولة لها، وفي القطاع الفلاحي تم التركيز على وضع رؤية للإصلاح الزراعي ودور الدولة في تطوير البادية⁽³⁾.

كان الهدف الأساسي هو إنجاز نمو سنوي بمعدل 06 %، والعمل على أن تصل الاستثمارات إلى نسبة 25 %، من الإنتاج الداخلي الإجمالي، وكان الهدف كذلك إقامة صناعة أساسية وتوسيع الصناعات التحويلية باستغلال المواد المحلية المعدنية والطبيعية، أما الاستثمار في الفلاحة فكان يركز على استرجاع مليون هكتار، والذي يعتبر جوهر مشروع الإصلاح الفلاحي⁽⁴⁾.

ولم يكن الأمر حسب بعض المؤرخين يتعلق بتصميم بالمعنى الصحيح، إذ لم يكن في المتاح وضع معطيات رقمية محددة تشمل جميع مرافق النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولم تكن الحكومة تملك ما يجعلها تتوقع نسبة النمو بدقة، فالمسؤولين لم يكونوا متوفرين لا على الوسائل ولا على الأنظمة التي

1 - جريدة التحرير، عدد: 237، (25 نوفمبر 1959)، ص: 06.

2 - المصدر نفسه.

3 - نفسه، ص: 06.

4 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 147.

تتطلبها هاته المهمة، لكن كان الهدف أكثر من ميزانية تجهيز، بل يتعداه إلى توفير الشروط لتحقيق قفزة اقتصادية واجتماعية⁽¹⁾.

ولم تكن مهمة حكومة عبد الله إبراهيم سلسلة، بل لم يخلو يوم واحد من عمرها من دون وجود عقبات حقيقية، ومن دون صعوبات ومعوقات، فقد واجهت هذه الحكومة أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى طبيعية قاهرة، جعلتها في الأخير تعرف نفس مصير الحكومات السابقة.

فاصطدمت الحكومة منذ اليوم الأول لتشكيلها، كما سبق ذكره، بأزمة تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، مما دفع وزير الاقتصاد إلى إيجاد طرق لضمان توفير موارد العملة الصعبة للدولة، وكذلك لضمان بقاء رؤوس الأموال في المغرب والحد من هروبها، فكانت الخطوة الأولى لمواجهة ذلك الانخفاض هو فصل قيمة الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي، فأصبحت (1000) فرنك مغربي تعادل (1750) فرنسيا، وبذلك حدث افتراق لأول مرة بين العملتين⁽²⁾.

لكن الفصل والإبقاء على الفرنك المغربي مرتفعاً على نظيره الفرنسي، كان ينطوي على مخاطر جمة مثل تهريب رؤوس الأموال من المغرب نحو فرنسا، لتحقيق الربح والعكس فيما يخص السلع، فعمد بوعبيد إلى فرض ضريبة بـ 10 %، على الأموال المحمولة نحو الخارج، وكذلك على السلع الواردة إلى المغرب⁽³⁾، غير أن هذا الإجراء حمل في طياته كثير من المشاكل والأزمات، حيث أن الأجانب الذين كانوا يحوزون أكثر من 70 % من نسبة الادخار المالي في المغرب أصيبوا بالقلق والاضطراب والخوف على أموالهم، وبدأت عملية تحويل الأموال بطرق سرية وملتوية، مما أدى إلى سحب كثير من رؤوس الأموال من البنوك⁽⁴⁾، فتم سحب 40 مليار فرنك في مدة سبعة أشهر و(175) مليارات في مدة ثلاث سنوات، وهو الأمر الذي دفع الحكومة لتخفيض قيمة العملة، والذي نتج عنه إضعاف القدرة المالية للمواطنين وإفلاس كثير من المصانع وتوقف العديد من المشاريع⁽⁵⁾.

1 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 147، 148.

2 - جريدة العلم، عدد: 3218، مصدر سابق، ص: 01. عدد: 3220، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 3240، مصدر سابق، ص: 01.

4 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 181، 182.

5 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 57.

وقامت فرنسا، في اليوم الذي دُشن فيه بنك المغرب، بوقف (صندوق حساب العمليات)، الذي كان يضمن للمغرب حاجته من الفرنك، باعتباره عضوا في منطقة الفرنك، وبتأسيس المغرب لبنكها الوطني واستعادة عملية طبع عملتها، فإن فرنسا قد أوقفت ذلك الصندوق الذي كان يعادل المبادلات المالية للطرفين، وجاءت هذه الخطوة في شكل عقاب على ما اتخذ من إجراءات في سبيل التحرر، وقد ردت الحكومة المغربية بمنع تنقل الحوالات المالية إلى الخارج، كما اعتبرت منطقة الفرنك السابقة مجرد منطقة مالية كأى منطقة مالية أخرى⁽¹⁾.

وعلاوة على المشاكل التي نجمت عن السعي لتحرير الاقتصاد المغربي من الهيمنة الفرنسية، فقد كانت هناك عدة عقبات ومعضلات أخرى، مثل تمرد الريف الذي اضطرت الحكومة لمواجهته وتحمل النتائج السياسية لعملية القمع الرهيب، التي تعرض لها سكان الريف، حيث كان رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم مرافقا للأمير الحسن حين دخل مدينة الحسيمة يوم 16 يناير 1959، بعد تسعة أيام من المعارك الضارية، التي خلفت ما بين 6 و8 آلاف قتيل، مما ساهم في انحسار شعبية اليسار، وتم تحميل الحكومة وزر ما حدث⁽²⁾.

ولم تنقطع، وسط هذه الأزمات، الحملات الإعلامية التي تجلدها الحكومة، خاصة من قبل الصحافة الفرنسية، التي كانت تقود هجمات ممنهجة على الحكومة، مذكرة كل مرة تتخذ فيها الأخيرة خطوة سياسية أو اقتصادية مهمة، بالخطر الذي يتهدد العرش الملكي⁽³⁾، مما دفع صحيفة التحرير اليسارية للرد في أحد أعدادها قائلة: "رغم أنف فرنسا وصحافة فرنسا في الداخل والخارج سيمحو المغرب جميع مخلفات الاستعمار، وسيقضي من دون هوادة على جميع مصالح الاستعمار"⁽⁴⁾.

¹ - جريدة التحرير، عدد: 91، مصدر سابق، ص: 01. / جريدة العلم، عدد: 3403، (03 جويلية 1959)، ص: 01.

² - فيرمورين، مرجع سابق، ص- ص: 53-55. / ويستشف من كلام المهدي بن بركة نفسه: "كانت ثورة الريف ناشئة عن أخطاء الحكومة المغترة بالاستقلال، نعم كانت هناك أيادي خارجية تأمرت في الخفاء ضد بلادنا، ولكن يجب أن نعترف بأننا أخطأنا التقدير"، جريدة التحرير، عدد: 100، (11 جويلية 1959)، ص: 01.

³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44. / جريدة التحرير، عدد: 124، (04 أوت، 1959)، ص: 01. عدد: 237، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 120، (31 جويلية 1959)، ص: 01.

كما لم تتوانى الصحافة المغربية المعارضة للحكومة أيضا في مهاجمتها والتعريض بسياساتها، فكانت صحيفة أحمد رضا قديرة، تلمز يوميا تصرفات الوزراء وتدس يوميا ضد الحكومة، فجاء في أحد تعليقاتها على مشاركة عبد الرحيم بوعبيد عمال منجم بمنطقة جرادة عيدهم في نهاية سنة 1959: "كان على السيد بوعبيد أن يحضر هذه الجمعة في حفل غداء أقامه جلالة الملك على شرف السيد سيكوتوري، وأن يذهب إلى جرادة لتجمع انعقد هناك، ولكونه لا يستطيع أن يحضر المناسبتين، فإن بوعبيد اختار جرادة، ونتفهمه جيدا، لقد ابتدأت الحملة الانتخابية منذ وقت طويل قبل الأوان، وإذا كان القيام بهذه الحملة على حساب الدولة، فهي تصبح مفضلة على حفلة غداء بجانب الأمراء"⁽¹⁾.

وكانت هذه الحملات تضطر صحيفة التحرير للرد بأعنف الأساليب واستخدام أقذع الألفاظ: "أما آن لهذه الأقلام الفاسدة المفسدة أن تكسر، شيء كبير والله أن يسمح لهذا الضفادع النتنه بالنقيق صباح مساء، شيء مذهل والله أن يعمد المشوشون الذين تحجرت عقولهم وتلبدت أفكارهم إلى استغلال الحريات العامة للقيام بحملة مضللة تستهدف الحكومة"⁽²⁾.

وبالنسبة لصحيفتي حزب الاستقلال العلم والاستقلال، فقد تناولتا حتى يوم 25 يناير 1959، تاريخ الانفصال الرسمي بين تيار اليسار وحزب الاستقلال، مشاكل الحكومة بموضوعية وركزت على ما تتعرض له الحكومة من أزمات بوصفها مشكلات وطنية عامة تعني جميع المغاربة، وكانت تتحدث بلسان الشريك في قيادة الوطن، كما يظهر من أحد تعليقاتها: "ونحن مؤمنون أيضا بأن مسألة الفرنك ليست إلا جزء من مشكلاتنا مع فرنسا"، وكانت تصف بوعبيد وزير الاقتصاد بالأخ: "بأمر من جلالة الملك قام الأخ وزير الاقتصاد الوطني بعرض واسع أمام المجلس"⁽³⁾.

لكن مباشرة بعد تاريخ 25 يناير، انقلبت الأمور وبدأت تلك الصحف حربا مفتوحة مع الحكومة، وأخذت تشهر بأخطائها وتبشر بعجزها وتوجه لها النقد على كل تصرف، ففي منتصف شهر مارس وبمناسبة مناقشة مشروع الميزانية في المجلس الاستشاري، لم تتوقف العناوين العريضة التي تتحدث

¹ - Les Phares, N°: 10, (05 décembre 1959), p : 04.

² - جريدة التحرير، عدد: 92، مصدر سابق، ص: 01.

³ - جريدة العلم، عدد: 3241، (21 يناير 1959)، ص: 01.

عن العجز الكبير المسجل في الميزانية، وتظهر معه عجز الحكومة وفشلها⁽¹⁾: "عجز عشرون مليارا في ميزانية التسيير، ولا تعرف سياسية الحكومة في سد هذا العجز"، كما لم تتوقف تلك الصحف عن نقل انتقادات السياسيين لعمل الحكومة⁽²⁾، لقد كانت حملات صحف حزب الاستقلال الأشد إيلا⁽³⁾.

واشتدت منذ النصف الثاني لسنة 1959 إلى بداية سنة 1960، المقاومة في وجه الحكومة، وحين توجهت الأخيرة نحو إجراءات حقيقية في الميدان الاقتصادي، وتم فعليا تهديد مصالح البرجوازية المغربية التقليدية وتهديد مصالح المعمرين الفرنسيين وكذلك المس بمصالح الدولة الفرنسية، لم يعد هناك مجال للتسامح وأعلنت الحرب رسميا عليها⁽⁴⁾.

وقد حلّ المهدي بن بركة ما حدث لاحقا، فرأس المال الليبرالي لم يستطع أن يستمر في موقفه المسلم لما اتجهت السياسة الاقتصادية إلى اتخاذ تدابير تحريرية جذرية، مثل التي أخذ يعدها زملاؤه المشاركون في الحكم سنة 1959، فإنهم بمجرد ما أنشؤوا المؤسسات المجسدة للتحرر، واستحدثوا قوانين الرقابة على رؤوس الأموال المنقولة إلى الخارج، ووضعوا اللمسة الأخيرة على خطة الخمس سنوات التي تتضمن بعض الخيارات الصريحة ضد الاستعمار، فقد اعتبرتهم تلك الأوساط الليبرالية وكأنهم نصبوا أجهزة الحرب ضد مصالح الرأسمالية⁽⁵⁾.

لقد حدث شبه اتفاق على أن هناك أطراف ثلاثة هي من قادت مواجهة الحكومة، المعمرين الفرنسيون، ومن ورائهم فرنسا، والعناصر التي تشكل القوة الثالثة، وهم الملتفون حول قديرة، والطرف الثالث هم البرجوازية المنتمية لحزب الاستقلال، حيث أنه بعد انسحاب اليسار كاملا من الحزب خلا الجو لهؤلاء، وساندتهم الحزب نكاية في قيادة اليسار المنسحبة⁽⁶⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 3305، (26 مارس 1959)، ص: 01. / عدد: 3310، (31 مارس 1959)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 3314، (04 أبريل 1959)، ص: 01. / عدد: 3316، (06 أبريل 1959)، ص: 01.

3 - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 200.

4 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 57. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 199.

5 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 57.

6 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 205. / فيرمورين، مرجع سابق، ص: 57. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 200. / جريدة العلم، "الحكومة الحاضرة ليس لها سند شعبي"، عدد: 3394، (24 جوان 1959)، ص: 01.

وشن رضا قديرة حملة شعواء ضد الحكومة، وبدأ منذ مارس 1960، يتحدث في افتتاحيات جريدته عن قرب استقالة الحكومة وعن التعديل الوزاري القادم الذي قد يمسك هو بموجبه وزارة الاقتصاد⁽¹⁾، وعندما تأخر حدوث ذلك كتب قديرة يوم 14 أبريل 1960: "إن استمرت الحالة الراهنة كما هي، وإن لم تتحسن قط العلاقات بين الأحزاب، فيخشى أن تتولد اختلافات بشأن جوهر المشاكل، ولهذا فالالتفاف حول جلالة الملك يهدف بالذات إلى أن نتلافى هذا الخطر الذي لا تخفى على أحد أهميته وخطورته"⁽²⁾.

ولم يتأخر علال الفاسي بدوره عن رد الكيل للحكومة، وصب سيل من الهجومات عليها، ففي أبريل 1959، أبدى تحفظه على الميزانية التي وضعتها، بعد انسحاب ممثله من جلسة المصادقة على المشروع⁽³⁾، ويوم 23 جوان 1959 أعلن الفاسي في ندوة صحفية أن الحكومة لا تحظى بأي سند شعبي، وشكك في نزاهتها للإشراف على الانتخابات البلدية المقبلة⁽⁴⁾، ويوم 08 سبتمبر 1959 وخلال اجتماع مفتشي الحزب، تحدث عن أزمة اقتصادية خانقة، وانتقد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية، وحملها مسؤولية بقاء المناطق الصحراوية تحت الاحتلال⁽⁵⁾، واستمر نفس الخطاب خلال الأشهر الأولى من سنة 1960، عندما وصف الفاسي الحكومة بالتناقض والارتجال، وأنها السبب في عدم الاستقرار والبطالة ووقوف الدخل القومي والغلاء الفاحش⁽⁶⁾، ولم تتأخر الصحافة الفرنسية عن الإدلاء بدلوها في كل ذلك⁽⁷⁾.

لقد تساءلت صحيفة التحرير، لحساب من تجتمع التناقضات وتتكفل، بغية النيل من حكومة عبد الله إبراهيم ؟ ثم أجابت على ذلك بالقول: إن كل الدلائل تشير إلى أن ذلك كله يعمل لحساب يد

¹ - Les Phares, N°: 29, (14 Avril 1960).

² - Les Phares, N°: 23, (05 Mars 1960)./ N°: 24, (12 Mars 1960).

³ - جريدة العلم، عدد: 3316، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3394، مصدر سابق، ص: 01.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 3469، (08 سبتمبر 1959)، ص: 01.

⁶ - جريدة العلم، عدد: 4055، (03 أبريل 1960)، ص: 01.

⁷ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 183. / جريدة التحرير، عدد: 124، مصدر سابق، ص:

منسقة لجميع هذه القوى الهدامة على اختلاف أهدافها، وقد تكون هاته اليد، يد الاستعمار مباشرة أو يد أخرى تعمل لصالح الاستعمار بطريقة غير مباشرة⁽¹⁾.

وثبت في الأخير أن هذا المنسق لم يكن سوى ولي العهد نفسه، فيشير عابد الجابري إلى أن هذه الأطراف تمكنت من خلق قنوات للتأثير في بعض الشخصيات في المؤسسة الملكية وفي ولي العهد بالذات⁽²⁾، ويفسر بن بركة الأمر بأن مجموعة من الذي رأوا في سياسة الحكومة، التي ظهرت بوادرها منذ سنة 1959، تهديدا صريحا لمصالحهم وأدركوا خطورتها، تداعوا لمساندة ولي العهد وحرصوه على المعارضة المتعصبة لبقاء اليسار ممسكا بالحكومة، في الوقت الذي كان الملك محمد الخامس ما يزال يرى في بقاء تلك الحكومة ضروري⁽³⁾، يؤكد بوعبيد بدوره أن ولي العهد كان يرى فيه ومساعديه العدو اللدود، وقد استغل السلطة المرتبطة باسمه للعمل بشكل مباشر ضد الحكومة⁽⁴⁾.

وإضافة لكل ما ذكر سابقا من التحركات التي صبت في اتجاه إسقاط حكومة إبراهيم، فقد جاءت مجموعة أسباب مباشرة لتعجل بذلك، فقد اندلع أخيرا الصراع بين اليسار وبين القصر وتفجرت الأزمة، حين نشرت صحيفة التحرير مقررات مؤتمر الطلبة الذي انعقد في أغادير نهاية أوت 1959⁽⁵⁾، وجاء فيه ما نظر له على أنه قذف في حق المؤسسة العسكرية، وأدى إلى قيام وفد من ضباط الجيش بوضع احتجاج شديد اللهجة لدى الملك ضد الصحيفة وأصحابها، فقرر الملك على إثر ذلك وضع قانون للحريات العامة، ومعاقبة من ينشر ضد مؤسسات الدولة⁽⁶⁾.

ثم جاءت قضية اعتقال رموز المقاومة: البصري واليوسفي وآيت إيدر في يناير 1960 بتهمة التحضير لمؤامرة تستهدف ولي العهد وعلال الفاسي⁽⁷⁾، لتشكل بداية القطيعة بين القصر واليسار

1 - جريدة التحرير، عدد: 107، مصدر سابق، ص: 01.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 205.

3 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 57.

4 - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 200.

5 - جريدة التحرير، "الطلبة يدخلون ميدان النضال الشعبي"، عدد: 148، (28 أوت 1959)، ص: 02.

6 - الوردغي، زعيم الليبرالية المغربية، مرجع سابق، ص: 68، 69.

7 - Aek BENBARKA, op-cit, p-p : 65-67./ DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p, p: 56, 57.

وحكومته، ثم جاء الخلاف حول الانتخابات البلدية المقبلة، حيث كان القصر وحلفائه يسعون لتكون الانتخابات بالنظام الفردي، الذي يحد من نفوذ الأحزاب ويقوي شوكة الأعيان والزعماء المحليين، وهو ما يخدم القصر مباشرة⁽¹⁾، وعند هذا الحد بات في حكم المؤكد أن الملك لن يسمح للحكومة بالبقاء لتشرف على الانتخابات القادمة⁽²⁾.

وعندما اتضح جليا سقوط الحكومة الوشيك، تدخل الجناح النقابي المساند لها، وهو اتحاد الشغل بقيادة المحجوب بن الصديق كآخر ورقة، مرتكزا على إعلان تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التابع لحزب الاستقلال يوم 20 مارس 1960⁽³⁾، فأعلن عن إضراب شامل بالدار البيضاء والرباط ابتداء من يوم 25 مارس 1960⁽⁴⁾، تعاطف معه رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد بوعبيد ومستشاروه⁽⁵⁾.

وحدث شيء آخر في هذا الوقت أخلط الأوراق، وزاد في إرباك الحكومة واليسار، حيث أعلن عن تمرد قائد بني ملال (البشير بن التهامي)، المحسوب على اليسار وعلى المقاومة، وقام بإعدام عميد شرطة بني ملال، فاستغل الحدث جيدا من قبل جميع أعداء الحكومة، وتم التشهير بالعلاقة التي تجمع المتمردين بالمسؤولين في وزارة الداخلية، وحملت الحكومة مسؤولية ما وقع⁽⁶⁾.

ولم تترك نتائج انتخابات الغرف التجارية يوم الثامن من مايو 1960، أي شك في الخطر الذي يمثله بقاء الحكومة، ووجهت صدمة لكل أعدائها، فحصل المحسوين على اليسار على نتائج ساحقة في المدن الرئيسية، جعل الحملة ضد الحكومة تبلغ ذروتها، وجعل الملك يحسم أمر تنحيها قبل وصول تاريخ الانتخابات البلدية⁽⁷⁾.

¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 45. / جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 178.

² - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 179.

³ - جريدة العلم، عدد: 4044، (21 مارس 1960)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 4048، (26 مارس 1960)، ص: 01.

⁵ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص، ص: 184، 185.

⁶ - جريدة العلم، "إغتيال غير عادي"، عدد: 4042، (19 مارس 1960)، ص: 01. / عدد: 4043، (20 مارس 1960)، ص: 01.

⁷ - جريدة العلم، عدد: 4086، (10 مايو 1960)، ص: 01. / بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 86.

ولم يمنع كل هذا أن تقوم الحكومة خلال هذه الأيام بالضبط، باتخاذ قرار الاستغناء عن البوليس الفرنسي، ورفض تواجد ضباط فرنسيين للشرطة بالمغرب⁽¹⁾، كما رفض رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم بدوره الموافقة على تعيين الضابط الأمريكي (الرائد بلير) في ديوان ولي العهد⁽²⁾، فكتبت صحيفة الرأي العام⁽³⁾ يوم 19 مايو: "من سيجلو ؟ البوليس الفرنسي والقوات الفرنسية أم حكومة عبد الله إبراهيم؟"⁽⁴⁾، لتنتقل نفس الصحيفة في اليوم الموالي خبر: "حكومة عبد الله إبراهيم تطهر الإدارة من الموظفين الفرنسيين"⁽⁵⁾، وفي نفس هذا اليوم 20 مايو 1960 حملت صحيفة العلم لسان حال حزب الاستقلال العنوان التالي: "انهيار حكومة عبد الله إبراهيم، الحكومة تتشبث بالحكم، ولم يبق بينها وبين الغزل إلا ساعات، الشعب يطالب بأن تجري الانتخابات حكومة عادلة"⁽⁶⁾.

واستقبل الملك محمد الخامس رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم في مساء ذلك اليوم 20 مايو، وعبر له عن رضاه عما قدمته الحكومة من عمل، وحققته من منجزات، وأعلمه أن مهمة الحكومة التي كلفت بها قد انتهت وكلفه وباقي الوزراء بتسيير الأعمال في انتظار تشكيل حكومة جديدة⁽⁷⁾.

فسقطت حكومة عبد الله إبراهيم وكان هذا الحدث مبعثا لارتياح أوساط سياسية مختلفة، كانت تجاهر بانزعاجها من توجهات حكومة اختارت المواجهة مع مصالح الاستعمار ومع بعض الفئات الاجتماعية المغربية المتنفذة⁽⁸⁾، فيما أعلن الملك يوم الـ 24 من مايو عن عزمه ترأس الحكومة وإنابة ولي العهد الأمير الحسن، في تسيير شؤونها، وألقى خطابا إذاعيا حدد فيه برنامج وأهداف الحكومة⁽⁹⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 233، 234.

² - Roger MURATET, *On a tue BENBARKA*, Palon, Paris, 1967, p, p : 105, 106.

³ - لسان الحال السابق لحزب الشورى والاستقلال، والتي غدت في هذه الفترة لسان حال حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد توقيف جريدة التحرير، وكذا بعد تحول المشرفين عليها عبد الهادي بوطالب وبن سودة إلى حزب الاتحاد الوطني.

⁴ - جريدة الرأي العام، عدد: 899، (19 مايو 1960)، ص: 01.

⁵ - جريدة الرأي العام، عدد: 900، (20 مايو 1960)، ص: 01.

⁶ - جريدة العلم، "إنهيار حكومة عبد الله إبراهيم"، عدد: 4094، (20 مايو 1960)، ص: 01.

⁷ - جريدة العلم، عدد: 4095، (21 مايو 1960)، ص: 01.

⁸ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 189.

⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 234.

ولم يكن ما حدث في نظر بن بركة سوى انقلاباً، عجز اليسار عن مواجهته صفى ما بقي من مظاهر المشاركة الشعبية⁽¹⁾، وبالنسبة لبوعبيد، الحكومة أقلت من دون مبرر مقبول، وكان التفسير الوحيد المقدم لذلك الإعفاء هو أن هذه الحكومة قد طال بقاؤها أكثر مما قدره خصومها سلفاً⁽²⁾.

مثّل سقوط حكومة عبد الله إبراهيم نهاية مرحلة من عهد ما بعد الاستقلال، فقد طوت صفحة حكومات حزب الاستقلال والوطنيين، وطوت كذلك صفحة تنازع برامج وأيديولوجيات مختلفة ومتضادة، لكن متفقة على خدمة الوطن، ومثلت تلك اللحظة منعطفاً حاسماً، أمسك فيه القصر بزمام الحكم وقيادة البلاد، وسحب ذلك من يد حزب الاستقلال ومن القوى السياسية المختلفة الموجودة على الساحة، وسيكون لهذا التاريخ لاحقاً أهمية كبرى، فهو بصدق مثّل الفاصل بين عهد طُمُوح منفتح على التعدد والاختلاف الديمقراطي، وبين عهد جديد ستقلص فيه الحريات والهامش السياسي كثيراً.

المبحث الثاني: انقسام حزب الاستقلال.

لم تسمح المرحلة السابقة، لقيادات حزب الاستقلال أن تُظهر ما بينها من خلاف حول أسلوب قيادة الحزب والدولة، وزاد من ذلك حرمان الحزب من ترأس الحكومة، ما جعل تيارى الحزب الرئيسيين، التقليدي البرجوازي والشبابي الراديكالي، يحافظان على الوحدة الظرفية التي اقتضتها مصلحة كليهما، وستتغير ظروف جديدة تجعل الحزب أمام امتحانات صعبة تعمل كلها في سياق تقسيمه وضعفته.

وبما أن الطرفين أدركا أنّ ملابسات وضرورات المرحلة الانتقالية قد ولت، واقتربت مرحلة الحقيقة والحسم، فإن المؤتمر القادم للحزب سيكون محطة بالغة الأهمية لهما معاً، للقيادة الشابة التي أمسكت بمقاليد الحزب وفرضت سيطرتها على القاعدة ولا تنتظر سوى هذه الفرصة لإثبات وجودها، وللقيادة التقليدية التي تسعى للحفاظ على مكاسبها التاريخية، التي يتهددها امتحان المؤتمر العصيب، وقد تكون الخاسر الأكبر جراًه.

¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 16، 17.

² - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 199.

وكما سبق التطرق له وكما أشار إليه غير واحد من صانعي تلك المرحلة، فقد كان هناك صراع خفي طيلة السنتين اللتين مرتا، داخل اللجنة التنفيذية للحزب، بين أعضاء القيادة حول كثير من القضايا الجوهرية، التي ترتبط ارتباط وثيقا بحيازة وسائل السيطرة والنفوذ داخل الحزب والدولة⁽¹⁾.

كانت معضلة ديمقراطية الحزب مطروحة بشدة منذ الاستقلال، لكن تفاهات مؤتمر أوت 1956 لم تسمح بالوصول إلى ذلك المطلب، وانتهى الأمر إلى الإبقاء على الهيكل القديم الذي يقوم على مفتشي الحزب الجهويين واللجنة التنفيذية، لكن مساعي بن بركة التي تلتقي مع التيار الشبابي التقدمي في الضيق من أساليب الحرس القديم في التسيير من غير القطيعة الكلية، أدى إلى استحداث اللجنة السياسية التي وفّت بالغرض مرحليا، والتي طعمت بعناصر من المقاومة واتحاد الشغل⁽²⁾.

كان التيار التقدمي وسط القيادة حتى بداية سنة 1958، يتشكل أساسا من المحجوب بن الصديق والفقيه البصري وعبد الله إبراهيم، وبدرجة أقل حضورا عبد الرحمن اليوسفي، بينما لم يكن وجود بن بركة وبوعبيد حتى هذا الوقت، محسوما ضمن هذا التيار، وحافظا على مسافة من الطرفين، ولكن كان بن بركة أكبر المستفيدين من الوضع، فقد ساعده موقعه في السكرتارية التنفيذية للحزب وطبعه الحركي النشيط في إحلال أنصاره في مختلف مستويات الحزب، مما أكسبه تأييدا كبيرا⁽³⁾.

وعندما طرحت مسألة الدعوة إلى المؤتمر في سنة 1958، اقترح بن بركة في سبيل ديمقراطية الحزب، أن يتم انتخاب أعضاء المؤتمر، وكان متأكدا من قدرته وأنصاره على ضمان توجيه العملية والسيطرة إداريا على الحزب، وأدركت القيادة التقليدية أن المؤتمر هو تحديد حقيقي لموقعها في الحزب فرفضت أسلوب انتخاب مندوبي المؤتمر، واقترحت مشروعا يقضي بتعيينهم، فكانت هذه أول نقطة في الخلاف المؤدي إلى الشقاق⁽⁴⁾.

كانت صحافة الحزب في مطلع سنة 1958، تركز فقط على الحملة التي يتعرض لها الحزب من خصومه التقليديين، واحتفت كثيرا بذكرى تقديم عريضة الاستقلال وتأسيس الحزب في عامها الرابع

1 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص - ص: 43-45.

2 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 240.

3 - المرجع نفس، ص: 241.

4 - نفسه.

عشر، مذكرة بأعجاد الحزب، وأرفقت صورة في صدر صفحتها الأولى للوفد الذي قدم وثيقة الاستقلال التاريخية للملك محمد الخامس، تجمع عددا من الشخصيات، على رأسهم كل من أحمد بلافريج وعبد الله إبراهيم⁽¹⁾.

وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب يوم 12 مارس 1958 تقرر أن يكون تاريخ تنظيم المؤتمر القادم للحزب هو يوم 20 سبتمبر 1958⁽²⁾، وفي انتظار ذلك التاريخ حدثت الأزمة الحكومية لشهر أبريل 1958، عندما أطيح بحكومة البكاي الثانية جراء تقديم وزراء حزب الاستقلال استقالتهم، ودخلت البلاد في مرحلة فراغ سياسي في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة⁽³⁾.

1- الأسباب المباشرة لانفجار أزمة الحزب:

كما سبق ذكره، دفعت الأزمة الوزارية الطارئة اللجنة السياسية للحزب للاجتماع، فالتأم شملها يوم 17 ثم يوم 19 أبريل 1958، وكان موضوع النقاش هو طبيعة مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة القادمة، هل يقبل المشاركة وفق برنامجه السياسي؟ أم يمتنع إذا أحس أنه سيكون في حكومة مركبة تشبه سابقتها⁽⁴⁾.

تقدم بوعبيد في جلسة 17 أبريل بعرض لبرنامج الحزب الذي بموجبه سيكون القبول بمشاركة الحزب في الحكم، وشدد على ضرورة أن تكون الحكومة القادمة حكومة حقيقية تحوز الصلاحيات، وبعد نقاش مستفيض وبناء على اقتراح من عبد الله إبراهيم تم الاتفاق على تحرير بيان يسلم إلى الملك حول شروط المشاركة في الحكم، وهي: حكومة متجانسة، هيئة نيابية منتخبة، جلاء الجيوش الأجنبية، سياسية عدم التبعية، تحرير الأرض، التطهير والتحرر الاجتماعي⁽⁵⁾.

وأظهر المحجوب بن الصديق في الجلسة الثانية يوم 19 أبريل، والتي غاب عنها الفاسي، تشددا في اللهجة، وطالب برفض الحكم إذا لم تعطى للحكومة الوسائل اللازمة، فحسب رأيه الحكم ليس

1 - جريدة العلم، عدد: 2779، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 2928، (14 مارس 1958)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2960، مصدر سابق، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 2965، مصدر سابق، ص: 01. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 102.

5 - الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 102 - 104.

مقصدا في حد ذاته من الحزب، لكن لتنفيذ برنامجه، وسانده في هذا التوجه عبد الله إبراهيم والفقيه البصري، بينما عارض عمر بن عبد الجليل فكرة وضع شروط للملك، بل يجب أن تقدم كاقتراحات، وتم الاتفاق على تقديم مذكرة للملك من ستة عشر نقطة⁽¹⁾.

أبلغ علال الفاسي أعضاء اللجنة السياسية في جلسة يوم 04 مايو، أن الملك قبل برنامج الحزب ما عدا ما خص نقطة الانسجام، ففيها أخذ ورد، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المحجوب بن الصديق وجعله يشدد على التشبث بهذا المطلب، ويؤكد على أن هذا الاجتماع لا فائدة منه طالما لا توجد ضمانات حول هذه النقطة ولم يفصل فيها بعد⁽²⁾.

ثم جاء الاجتماع الحاسم يوم 07 مايو، والذي تغيب عنه المهدي بن بركة والبصري بسبب سفرهما إلى تونس⁽³⁾، ونقل فيه بلافريج للحضور نبأ تكليفه من قبل الملك بتشكيل الحكومة، وتمسكه (الملك) بتعيين بعض الوزراء نزولا عند ما يمليه الوضع الدستوري في البلاد، والذي يخوله السلطات التشريعية والتنفيذية، وطلب بلافريج رأي اللجنة بكل دقة كي يتمكن من الرد على الملك الذي ينتظر جوابه⁽⁴⁾.

كان رأي المحجوب وبوعبيد وعبد الله إبراهيم أن ينسحب الحزب من تشكيل الحكومة، ويصدر بيانا يعلن فيه استحالة تشكيل حكومة منسجمة، ويعلن تأييده لمساعي الملك لحل الأزمة وتأليف الحكومة بشكل الذي يريده، فتحفظ علال الفاسي على هذا الطرح وحاول أن يبين للحضور أن تعيين الملك لثلاث وزارات لن يمس بمضمون الانسجام، وعندما احتد الخلاف، وكما سبق الإشارة إليه، اقترح أن يتم اللجوء إلى التصويت على ملتمس الفاسي، فحصل ذلك الملتمس على أغلبية الأصوات، مع رفض كل من عبد الله إبراهيم والبصري والمحجوب بن الصديق، وامتناع بوعبيد⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 2965، مصدر سابق، ص: 01. / الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 112 - 114.

2 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 123.

3 - جريدة العلم، عدد: 2980، (06 مايو 1958)، ص: 01.

4 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 125.

5 - المصدر نفسه، ص - ص: 126 - 133.

غادر المحجوب وإبراهيم والبصري، الاجتماع ناقمين على ما جرى، فقد كان ما حصل بالنسبة لهم خيانة من اللجنة السياسية ودليل عجز من القيادة التقليدية في مواجهة القصر، بينما فضل بوعبيد الوقوف بجانب القيادة العتيدة لحزب، ولم يرغب في استمرار شل الحكومة أكثر من ذلك⁽¹⁾.

تشكلت حكومة بلافريج في أجواء القطيعة، وبينما شغل فيها بوعبيد منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد، فإن قائمتها لم تضم أي وزير من التيار الممثل لجناح النقابة والمقاومة، وتحدث البعض عن تداول تعيين كل من بركة والبصري وعبد الله إبراهيم في مناصب وزارية، لكن ذلك لم يحدث، مما زاد في غضب تلك المجموعة⁽²⁾.

قاطع ممثلو النقابة والمقاومة اللجنة السياسية، مباشرة بعد إعلان برنامج الحكومة، وبدؤوا حملة انتقاد ومعارضة لعمل الحكومة ولقيادة حزب الاستقلال التقليدية، عبر جريدة (الطلیعة)، ثم التحق بهم بن بركة بعد عودته من الخارج، فكتب في افتتاحية أسبوعية (الاستقلال) التي كان يديرها، منتقدا وضعية الحزب في الحكومة: "إن حزب الاستقلال لا يقوم إلا بطرف من مسؤولياته الحكومية، لأن هناك ثلاثة وزراء لم يعينهم الحزب بل لملك"، وانتقد بن بركة أيضا بقاء الجيش والشرطة خارج سلطة الحكومة⁽³⁾.

ونشر المهدي بن بركة خطابا لعبد الله إبراهيم، كان موجهها للشبيبة العاملة المغربية، في شهر جوان في جريدة الاستقلال 1958، هاجم فيه تحول حزب الاستقلال نحو البرجوازية وابتعاد قاداته عن الجماهير الشعبية⁽⁴⁾.

أثار هذا الأمر غضب قيادة الحزب، ودفع لتوقف جريدة الاستقلال عن الصدور، وبينما تحدث البعض عن عزل بن بركة من إدارتها⁽⁵⁾، أشار آخرون مثل (جون لاکوتیر) مراسل جريدة لموند (Le

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص، ص: 245، 246.

2 - جريدة العلم، عدد: 2986، (12 مايو 1958)، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص، ص: 194، 195. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص، ص: 143، 144.

3 - الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 125 - 133. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 144.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 246. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 150.

5 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 195. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 151.

(Monde) الفرنسية بالمغرب⁽¹⁾، لقيام بن بركة بمحض إرادته بوقف إصدار الجريدة، لأنه كان رافضا لمسألة التهجم على قيادة الحزب بالرغم من تعاطفه مع المحجوب وإبراهيم⁽²⁾، لكن مهما يكن الدافع لذلك التصرف، فقد عادت جريدة الاستقلال للصدور في أوت 1958 تحت إشراف محمد اليزيدي، ووضع ذلك حدا لحياة المهدي بن بركة وجعله يصطف مع معسكر النقابة والمقاومة⁽³⁾.

ورغم انقطاع بن بركة عن الذهاب إلى مركز الحزب، فقد حضر يوم 07 جويلية 1958 اجتماع مفتشي الحزب، بغية إنقاذ آمال الوحدة ونشرت صورته بجانب علال الفاسي⁽⁴⁾، وحدث يوم 31 جويلية ما كان له انعكاس خطير على وضع الحزب، وعلى العلاقة بين التقليديين والراдикаليين، فعلى هامش مؤتمر الطلبة الذي المنعقد بتطوان، ألقى بن بركة محاضرته المشهورة "نحو مجتمع جديد"، أمام مسيري فرع الحزب بتطوان، فشكل محتواها صدمة للقيادة العتيدة، وزاد في تعكير الجو المعكر أصلا⁽⁵⁾.

وكانت هذه أول فرصة تناول فيها المهدي أزمة الحزب علانية، ووجه فيها نقده الصريح للوضعية التي يتواجد عليها الحزب⁽⁶⁾، وطالب بإحداث انقلاب داخله، فعندما وصل لآخر نقطة في مداخلته، التي حلل فيها وضع المغرب ما قبل الحصول على الاستقلال وفي سنواته الأولى تلك، وكانت تحت عنوان: الأداة الفعالة، خاطب الجمهور: "إننا اليوم في حاجة إلى أداة فعالة لخلق الوعي في الشعب كما كنا في حاجة في الماضي لخلق الفكرة الوطنية، وأعتقد أن الأداة الجديدة يمكن أن تكون هي أداة الأمس نفسها"، وكان مقصده من الأداة، حزب الاستقلال، التنظيم الذي قاد الكفاح السياسي والنقابي⁽⁷⁾.

¹ - Jean LACOUTURE, "Le parti de l'istiqal est menacé d'une grave scission", Le Monde, 02 juillet 1958.

² - ويؤكد هذا الكلام الصحفي المقرب من بن بركة، عبد اللطيف جبرو، على لسان المهدي بن بركة نفسه: "لقد قررت التخلي عن إدارة الاستقلال لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بالضمير المهني"، وحتى وإن كان سياق إيراد هذا الكلام مختلفا، وهو قيام اللجنة التنفيذية بمنع نشر ترجمة لكتاب عن حركة المقاومة. جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 244.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 195. / واتروري، مرجع سابق، ص: 247.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3044، (08 جويلية 1958)، ص: 01. / جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 244.

⁵ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 13. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 144.

⁶ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 242.

⁷ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 161، 162.

لكن يشترط المهدي أن يحدث تغيير في وسائل عمل هذه الأداة لأن معركة اليوم غير معركة الأمس، فبالأمس كانت معركة الاستقلال واليوم معركة بناء مجتمع جديد، وعلى هذا الأساس فإحداث انقلاب داخل الحزب من أجل جعله قادرا على القيام بمهمته الجديدة بات ضرورة حتمية⁽¹⁾.

وليس صعبا إدراك مغزى كلام بن بركة والسياق الذي جاء فيه، ومن الواضح أن الانقلاب المقصود كان يتوجه نحو القيادة التقليدية وطرق تسييرها للحزب، فلن يتجدد حزب الاستقلال في تفكيره وأسلوبه وبرامجه، كما قال المهدي إلا بحدوث تغيير في القيادة ومنهجها، ومجيء قيادة تنصت للقاعدة، ويزول ذلك التقديس الأعمى، وتوجد الأساليب المناسبة للربط بين مختلف هياكل الحزب، وكذلك تمكن تلك القيادة الحزب من الاضطلاع بدوره الحقيقي وفق وزنه الشعبي والسياسي، في الحياة السياسية، وتجعله يستوعب التطورات الجديدة التي عرفها المغرب⁽²⁾.

واعتبرت محاضرة المهدي هذه إشارة إلى انقطاع رجاء الشباب الراديكالي من الحزب، وفي صلاحية بقاء القيادة التقليدية، وترسيما للقطيعة الأيديولوجية بين التيار التقدمي والقديم، وكذا اعتبرت كخطاب تأسيسي وتحضيري لحركة جديدة، تهيئ للانطلاق كفكرة وتيار⁽³⁾.

ولم تتوقف خلال ذلك الصيف، الأحداث الناتجة عن الصراع بين تيارى الحزب، والتي زادت في تفاقم الشرخ، فمنذ شهر جوان بدأت موجة إضرابات واسعة بتحريض من اتحاد الشغل بقيادة المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم من الدار البيضاء⁽⁴⁾، وفي الليلة الواقعة بين 24 و 25 أوت قامت مجموعة مسلحة تتبع الفقيه البصري حليف بن بركة باختطاف 15 عنصرا من أعضاء الحزب الموالين لعلال الفاسي بقرية بوعرفة جنوب وجدة، مما أثار أزمة حقيقية، وهدد وزير الدفاع أحمد الزبيدي، الموالي للجنح التقليدي، بتدخل الجيش ضد المختطفين⁽⁵⁾.

1 - المصدر نفسه، ص: 162.

2 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 243.

3 - أشقرا، مرجع سابق، ص: 16.

4 - العلوي، مرجع سابق، ص: 271. / جريدة العلم، عدد: 3164، مصدر سابق، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 3095، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 3098، مصدر سابق، ص: 01. / الوردغي، الخفايا السرية،

مرجع سابق، ص: 152.

وعلى الرغم من اشتداد حملة اليسار عبر صحيفة الطليعة، ورغم كل الأحداث الجارية وموقف بن بركة، فقط أوصت اللجنة التنفيذية للحزب بعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يوسع الخلاف، وامتنعت عن الرد على تلك الهجمة، بل أوقفت نشاطها مؤقتاً لتخفيف الاحتقان، وسعى بلافريج عبر بوعبيد ليتواصل مع إبراهيم وبن الصديق من أجل تسوية ما، واقترح دخولهم للحكومة أو حتى استقالتها، لكن الجناح اليساري تشدد في مطالبه، وسيتبين بعد حين أن القصر لعب دوراً مهماً في ذلك التشدد⁽¹⁾.

وتم تأسيس لجنة توفيق، ضمت سبعة أعضاء هم: الدكتور يوسف بن العباس ومحمد الدويري ومحمد الحبيب ومحمد الحلو وعبد الحى الشامي وأحمد الزبيدي وقاسم الزهيري، عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات من أجل التقريب وجهات النظر، كان آخرها يوم 19 جوان 1958، حيث التقت بعبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة والبصري وإدريس المحمدي⁽²⁾.

ولخص عبد الله إبراهيم مآخذ اليسار على القيادة التقليدية في:

- معضلة سنة 1953 وموقف القيادة التقليدية السلبي اتجاه قضية الكفاح المسلح.
- فشل القيادة في إدخال إصلاح على الحزب أو تغيير في طرق تسييره.
- عدم الالتزام بمقررات اللجنة السياسية واستئثار فئة معينة باتخاذ القرارات، ومنها ما حدث خلال آخر أزمة وزارية، حيث لم يتم احترام قرار اللجنة السياسية بالحصول على الحكومة كاملة أو الانسحاب من تشكيلها⁽³⁾.

وكان موقف بن بركة مؤيداً لموقف عبد الله إبراهيم، حيث صرح أنه شخصياً وقف على صحة تلك المشاكل، وأكد أن القيادة الحالية، التي لم تستطع أن تحترم ملتماً اتخذه الحزب، هي قيادة مفلسة، والأزمة أزمة قيادة عامة توجب التغيير، ولم يعد هناك مجال لاستمرار اللجنة السياسية ولا حتى اللجنة السباعية، بينما طالب إدريس المحمدي بإلغاء القيادة تماماً وكان موقف البصري أقل حدة⁽⁴⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 3185، مصدر سابق، ص: 01. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 67، 68. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 248.

² - الزهيري، مصدر سابق، ص: 71.

³ - المصدر نفسه، ص: 72.

⁴ - نفسه.

ورغم المناقشة الطويلة التي جرت بين هؤلاء ولجنة التوفيق، فقد كان إصرارهم كبيرا على فشل قيادة الحزب وعلى ضرورة اختيار قيادة جديدة، مع تأكيدهم على ضرورة أن يتم الإصلاح داخل إطار الحزب الذي هم جزء منه، ووضعوا ثلاثة شروط أمام لجنة التوفيق.

- تعيين لجنة جديدة تعطى اختصاصات اللجنة التنفيذية ويمثل فيها أعضاء هذه اللجنة بالإضافة إلى حركة المقاومة والنقابة.

- مهمة هذه اللجنة تسيير الحزب وتهيئة المؤتمر.

- تستعين هذه اللجنة بمن تشاء من الأشخاص والهيئات⁽¹⁾.

لم تقبل القيادة التقليدية إطلاقا بإعادة هيكلة اللجنة التنفيذية، وكان على رأس الراضين علال الفاسي، رغم كثرة تواصله مع بوعبيد خلال ذلك الصيف⁽²⁾، ورغم تأكيد قاسم الزهيري أن الفاسي نفسه شجعه على مواصلة جهود الصلح، فبعث بمجموعة رسائل إلى عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، وإلى اللجنة التنفيذية، وكان من نتائج ذلك عودة اللقاء بين اللجنة التنفيذية وبين عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق⁽³⁾، فتم بعد عدة اجتماعات الاتفاق يوم 03 سبتمبر 1958 على عقد المؤتمر، وعلى تعيين لجنة تمثل التيارين لتحضير أشغال ذلك المؤتمر ووضع آلية عمل خاصة بها، ووجه نداء لكافة الفروع للتعاون معها⁽⁴⁾.

وتم في يوم 25 سبتمبر 1958، تشكيل لجنة تحضير المؤتمر، وتكونت من: محمد منصور وقاسم الزهيري ومحمد عبد الرزاق والدكتور محمد بناني، وحدد تاريخ هذا المؤتمر بالذكرى الخامسة عشر لنداء الاستقلال، يوم 11 يناير 1959، ورافق الإعلان عن هذا في جريدة العلم بتوجيه نداء إلى جميع الأعضاء لتعزيز وحدتهم وتمتين صفوفهم⁽⁵⁾.

1 - نفسه، ص، ص: 72، 73.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 200.

3 - الزهيري، مصدر سابق، ص: 73.

4 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 245. / الزهيري، مصدر سابق، ص: 74.

5 - جريدة العلم، "مؤتمر الحزب يوم 11 يناير المقبل"، عدد: 3125، (27 سبتمبر 1958)، ص: 01.

أعطيت اللجنة مهلة ثلاثة أشهر ونصف، فبدأت في أول اجتماع بالاتفاق على النظام الداخلي، وعلى تركيز كل أعمال تحضير المؤتمر داخلها وبدأت اتصالاتها بالفروع، كما طلبت اللجنة من فروع الحزب التوقف عن منح أوراق العضوية لأي عضو جديد بدء من تاريخ 26 سبتمبر 1958، وتقرر أيضا منع صحف الحزب من نشر أي شيء حول المؤتمر وتفاصيل التحضير، وتشكلت لجان جهوية لمساعدة اللجنة التحضيرية الوطنية في مهامها⁽¹⁾.

كان لقاء كتاب فروع الحزب يومي 11 و12 أكتوبر 1958⁽²⁾، وكذلك لقاء مفتشي الحزب يوم 20 نوفمبر 1958⁽³⁾، آخر اللقاءات التي جمعت طرفي القيادة المتنازعين ببعض، فخلال اللقاء الأول تم التركيز بشكل كبير على أزمة الحزب، وعلى المؤتمر المنتظر، كما جاء في كلمة أبو بكر القادري الافتتاحية: "نعقد هذا الاجتماع الذي سيأخذ بالضرورة صبغة خاصة، نظرا للظروف الخاصة التي تجتازها البلاد، ونظرا للظروف التي عاشها ويعيشها الحزب"⁽⁴⁾، وكانت مهام اللجنة التحضيرية محل تدارس من المجتمعين وقد حددت في: التحضير المادي، وتحضير جدول الأعمال المؤتمر، وتحضير مشروع القوانين، كما تم تقديم أعضاء اللجنة التحضيرية للحضور⁽⁵⁾.

وحضر المهدي بن بركة، الذي تغيب عن اللقاء الأول بسبب وجوده في مدينة فلورنسا لحضور مناظرة البحر المتوسط⁽⁶⁾، في الاجتماع الثاني لمفتشي الحزب يوم 20 نوفمبر، وقد ركّز علال الفاسي في مداخلته خلال هذا الاجتماع، على سياسة المغرب الخارجية بينما ترك شأن الحزب للمهدي بن بركة قائلا: "سأتحدث إليكم أيها الإخوان عن سياسة المغرب الخارجية، وسأعطي الكلمة بعد ذلك للأخ المهدي بن بركة ليحدثكم عن الحزب وعن الحالة في الداخل"⁽⁷⁾.

1 - الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 75 - 81.

2 - جريدة العلم، عدد: 3140، (12 أكتوبر 1958)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 3181، (21 نوفمبر 1958)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 3140، مصدر سابق، ص: 01.

5 - جريدة العلم، "مهام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب"، عدد: 3141، (13 أكتوبر 1958)، ص: 01.

6 - جريدة العلم، عدد: 3181، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 3143، (15 أكتوبر 1958)، ص: 01.

7 - جريدة العلم، عدد: 3181، مصدر سابق، ص: 01.

لكن جاءت استقالة بوعبيد من حكومة بلافريج يوم 22 نوفمبر 1958، وبعد هذا اللقاء مباشرة، لتعقد الوضع على صعيد الحزب⁽¹⁾، فقد كانت ضربة قوية وجهها اليسار للجناح اليميني في الحزب، حين أفشل وجوده في الحكومة⁽²⁾، وعكس خروج بوعبيد من الحكومة بهذا الشكل، استسلامه هو وبن بركة لطروحات عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق المتشددتين، والذين قادا نحو الصدام مع القيادة التقليدية في الحزب وإسقاط الحكومة، خاصة وأن بوعبيد نفسه كان يقود جهود الوساطة، وبعد أيام فقط من تصريحه خلال مهرجان شعبي بالدار البيضاء رفقة بن بركة بعد عودته من إيطاليا: "يجب أن نخرج من مؤتمر 11 يناير المقبل أقوى، وإذا استطعنا أن نحمي هذه الوحدة فسنحقق جميع مشاريعنا، ونحن المقاومة والنقابة، أبناء حزب الاستقلال، ونحن جميعا إخوان، جمعتنا المحن والشدائد والكفاح المشترك"⁽³⁾.

وجاء تعيين عبد الله إبراهيم على رأس الحكومة ليزكي الصراع أكثر ويدفع الخلاف لمنتهاه، فقد كانت مساهمة اليسار في الإطاحة ببلافريج واضحة وملموسة، ولم يكن اليمين ليتلح ذلك بسهولة، وكانت هذه فرصة القصر الذي لعب على وتر الخلافات والمصالح، والذي كان مدركا لطبيعة الشرخ، ليحقق غايته ويوجه ضربة للحزب⁽⁴⁾.

ومنذ الإطاحة ببلافريج وبداية الحديث عن انتداب عبد الله إبراهيم للقيام بأعباء الحكومة الجديدة، ظهر أن أزمة الحزب ستأخذ منعرجا حاسما، فقد جاء ذلك كتشجيع وتقوية لجناح إبراهيم والمحجوب، ليمضيا في تشددتهما وفرض شروطهما والاستقلال عن الحزب، وبداية من هذا القوت ستبدأ المشاكل الحقيقية التي ستمهد السبيل نحو الانقسام، وستتطور الحملات الإعلامية، فقد بدأت القيادة التقليدية، التي لم تنخرط حتى هذا الوقت في حرب التصريحات والرد، تلمح إلى مرامي اليسار، فتحدث بلافريج عن كون حزب الاستقلال لا يخشى أن يتبنى أجراً ما في المذاهب الاشتراكية من نظم اقتصادية،

1 - جريدة العلم، عدد: 3185، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 247.

3 - المرجع نفسه، ص: 245.

4 - واتروبري، مرجع سابق، ص: 248.

وعاد يوم 26 ديسمبر خلال مؤتمر الشبيبة الاستقلالية ليقول إن: "وطنيتنا متحررة تقدمية"⁽¹⁾، كما صرح في بداية شهر يناير أن حزب الاستقلال يفسح المجال لكل الآراء التقدمية⁽²⁾.

ورفض التقليديون الانضمام لحكومة إبراهيم رداً بالمثل على تصرفات اليسار، وكان أبرزهم محمد الدويري الذي تواصل معه إبراهيم فرفض المساهمة في هذه الحكومة، وأعلن أنها غير مؤهلة لحل المشاكل الراهنة، وحتى رغبة عبد الله إبراهيم في نزع اللون السياسي عن الحكومة وجعلها حكومة شخصيات كان أمراً له دلالة بالغة، ويصب في السياق المعاكس، وهو التنصل من مظلة حزب الاستقلال⁽³⁾.

وعندما اقترب تاريخ المؤتمر وفي ظل المشاكل التنظيمية والسياسية التي طرأت بين الطرفين، ومع تواصل حملات جريدة (الطلیعة) لسان حال النقابة، ضد بلافريج واللجنة التنفيذية، جاء بلاغ من اللجنة السياسية يوم: 11 ديسمبر 1958 يرد على تلك الحملات ويستنكر ما جاء فيها، ويصفها بالهجمات التي تؤدي إلى الهدم، وتفريق الصفوف، ويحمل المسؤولية لمن يقفون وراء تلك التصريحات⁽⁴⁾.

2- حركة 25 يناير 1959 وانشقاق الحزب:

شرعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بعد أن زُودت بالوثائق اللازمة والإحصاءات الضرورية وقوائم المفتشيات والشعب والأعضاء، في إعداد مشروع انتخاب أعضاء المؤتمر حيث تقرر، نتيجة عدد منخرطي الحزب الضخم الذي قدر بـ 1.5 مليون عضو، أن ينوب كل مندوب عن ألفين مناضل، وتم تشكيل لجان محلية بالمفتشيات الجهوية من أجل انجاز عملية الانتخابات في الفروع، وتقرر أن يكون الانتخاب على مرحلتين فقط، لإخراج العدد النهائي للمندوبين في المؤتمر⁽⁵⁾.

وقع الخلاف، خلال إعداد هذا المشروع، حول كيفية تمثيل الهيئات العليا للحزب وهم: الممضين على عريضة الاستقلال، أعضاء اللجنة التنفيذية، أعضاء اللجنة السياسية، أعضاء اللجنة الإدارية، المفتشين، مكتب الحركة النسوية، مكتب الشبيبة الاستقلالية، أعضاء لجنة الدعاية والنشر، وباعتبار

1 - المرجع نفسه./ جريدة العلم، عدد: 3140، مصدر سابق، ص: 01./ عدد: 3217، (27 ديسمبر 1958)، ص: 01.

2 - جريدة العلم، عدد: 3232، (11 يناير 1959)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 3213، (23 ديسمبر 1958)، ص: 01.

4 - العلم، عدد: 3207، مصدر سابق، ص: 01./ واتبوري، مرجع سابق، ص: 249.

5 - الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 83 - 85.

هؤلاء لا ينتمون لأي جماعة قاعدية من جماعات الحزب، وليس بإمكانهم الوصول عبر الانتخابات من القاعدة، فقد رأى عضوي اللجنة الزهيري وبناني أن يمنحوا وضعاً استثنائياً، وتم اقتراح أن يتم تعيين (100) عضو، وهم هؤلاء، تعييناً مباشراً في المؤتمر، لكن العضوين الآخرين، منصور وعبد الرزاق، رفضا ذلك وأصرّا على عدم وجود صفة تمثيلية لهؤلاء وكان رأيهما استبعادهم نهائياً⁽¹⁾.

ولم تستطع اللجنة التحضيرية تجاوز هذه النقطة والمرور لعملية الانتخاب، لقد كان جوهر الخلاف منذ فترة طويلة بين أطر الحزب يدور حول هذه المعضلة، قضية ديمقراطية الحزب، وكان جناح المهدي بن بركة منذ زمن يعمل على الوصول للحظة الانتخاب ليغزل القيادة التقليدية، وأدرك التقليديون المقصود، وأرادوا آلية تمكنهم من الحفاظ على وجودهم وتمنحهم دعماً في مواجهة الوجود الكاسح للشباب التقدمي، وقد رأى البعض في هذا التصرف مبرراً منحه جهاز الحزب العتيق للنقايين لعرقة انعقاد المؤتمر، الذي مثل آخر فرص لإنقاذ وحدة الحزب، واستغل القادة النقايون في قيادة الحزب، عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق الوضع جيداً ليضغطوا باتجاه الانسحاب من الحزب وتأسيس كيان جديد⁽²⁾.

أدرك المهدي بن بركة أن قادة المقاومة والنقابة باتوا على وشك اتخاذ قرار مصيري وخطير للخروج من أضيق الأبواب، والدوس على تاريخ من النضال، ولم يستطع موافقتهم في طروحاتهم كلية، ولم يتخلص من عاطفة الارتباط بحزب الاستقلال، فنقل الخبر لصديقه المقرب عبد الرحيم بوعبيد، فأجابه الأخير قائلاً: "طيب مادام الأمر هكذا فلا بد من الاحتفاظ بخط الرجعة، ونعلنها حركة داخل الحزب وليس خارجه"، فاستحسن المهدي الفكرة ووجد فيها مخرجاً ملائماً، وجاهد ليقنع قادة المقاومة والنقابة بها، وتحت تأثير التحذير من التسرع واتخاذ قرار خاطئ، خضع النقايون والمقاومون لإجراء التحرك داخل إطار الحزب، وجعل منه حركة تصحيح لرد الاعتبار والهبة إلى الحزب والحركة الوطنية التي تعرضت للتمييع⁽³⁾.

1 - المصدر نفسه، ص - ص: 81-85 / واتبوري، مرجع سابق، ص: 249.

2 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 254.

3 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 254.

وتحدد أن يكون موعد الانتفاضة هو الأحد 25 يناير 1959، وأن يتم التمرد على المستوى القاعدي، فبعث بن بركة بنشرة تحتوي على مجموعة توجيهات إلى فروع الحزب، وسيكون الآن العمل موجه لإخراج هذا السيناريو للوجود، وجعله مجسدا على الميدان⁽¹⁾.

ولم يصل طرفا اللجنة التحضيرية لأي تسوية بخصوص نقطة الخلاف الجوهرية، واستمر الوضع كذلك مع استمرار المناوشات على مستوى القاعدة⁽²⁾، حتى كان يوم 11 يناير 1959، اليوم الموعود لانعقاد مؤتمر الحزب المنتظر، فتعاضم قلق المناضلين حين حلّ ولم يشهد انعقاد ذلك المؤتمر المتأمل لتوحيد الحزب، بل خلال هذا اليوم أصدر أعضاء اللجنة المحسوبين على اليسار: محمد عبد الرزاق ومحمد منصور بيانا يتأسفون فيه على الفشل في انجاز الوعد المتفق عليه، بانعقاد المؤتمر، ويحملون المسؤولية عن عرقلة تحقيقه إلى العضوين الآخرين الزهيري والبناني، اللذين أصرا على تجاوز القرار المتخذ بالإجماع وتراجعا عن اتفاق انتخاب جميع أعضاء المؤتمر، وأرادا أن يستثنيا من هذه القاعدة ما يقرب من مائة عضو لشاركوا في المؤتمر بصفة أعيان، من دون أن تكون لهم نيابة شرعية عن طريق الانتخابات، وكل هذا حسبهم نتيجة تدخل وتأثير أحمد بلافريج وأعضاء اللجنة التنفيذية، الذين لا يرغبون في اجتماع مؤتمر الحزب⁽³⁾. وسجل عبد الرزاق ومنصور في هذا البيان رغبتهما وتصميمهما على الاستمرار في أداء مهمتهما، التي تعهدا بها أمام مكتب فروع الحزب ومواصلتهما الجهد في متابعة تحضير المؤتمر، وإقناع العضوين الآخرين بمواصلة أداء المهمة بالاستقلال عن كل المؤثرات الخارجية⁽⁴⁾.

ورد الزهيري وبناني ببيان معاكس في اليوم الموالي، شرحا فيه الأسباب الحقيقية، من وجهة نظرهما، التي عطلت عقد المؤتمر، وكانت تتمثل في الحملة المنكرة التي قادتها جريدة الطليعة الناطقة باسم النقابة ضد اللجنة التنفيذية للحزب، وضد أحمد بلافريج، ففي الوقت الذي انتهى من جميع التفاصيل، وتم التهيؤ لإجراء الانتخابات على مستوى الفروع، جاءت تلك التهجومات لتسيء لجو الصفاء الذي كان ضروريا لأعمال اللجنة التحضيرية، فقام أعضاء الأخيرة بمراسلة أعضاء اللجنة التنفيذية يستفسرون عن

1 - المرجع نفسه، ص، ص: 254، 255.

2 - جريدة العلم، عدد: 3223، (02 يناير 1959)، ص: 01.

3 - بيان محمد عبد الرزاق ومحمد منصور، 11 يناير 1959، جريدة العلم، عدد: 3238، (18 يناير 1959)، ص: 01.

4 - بيان محمد عبد الرزاق ومحمد منصور، مصدر سابق.

إمكانية مواصلة التحضير في هذه الأجواء، فكان رد الأعضاء التقليديون يدعم الاستمرار، لكن لم يأتي رد من الأعضاء الثلاثة الملحقين باللجنة التنفيذية، عبد الله إبراهيم والبصري والمحجوب بن الصديق، مما جعل اللجنة التحضيرية توقف أعمالها، ومع إبداء العضوين بناني والزهيري أسفهما على ذلك، فقد أكدا على حرصهما واستعدادهما لمواصلة العمل⁽¹⁾.

عاد علال الفاسي في ذكرى تقديم بيان الاستقلال، من طنجة التي اعتزل فيها فترة، إلى الرباط ليرأس احتفالات الذكرى، التي قاطعها اليسار، وشرعت أسبوعية الاستقلال في شن هجوم على بن بركة⁽²⁾، وفي يوم 12 يناير خرجت صحيفة العلم لسان الحال الحزب بعنوان عريض حمل العبارة التالية: "الزعيم علال يطلب بتطهير الحزب من الخونة والمارقين"⁽³⁾، واستمرت الصحيفة طيلة الأيام تتناول البيانات المتبادلة من دون التركيز على حقيقة ما يجري، حتى يوم 27 يناير حيث حملت الصحيفة أخبارا مزلزلة صادمة للشارع: "زعيم الحزب علال الفاسي يستلم جميع سلطات الحزب وطرد المهدي بن بركة وستة آخرين من الحزب"⁽⁴⁾.

وحملت الصحيفة أيضا بلاغا ونداء من الحزب باسم علال الفاسي، فجاء في البلاغ الذي حمل رقم واحد: "بصفتي زعيما للحزب ونظرا لأنني تسلمت جميع سلطات الحزب ونظرا لأن بعض أعضاء الحزب قاموا بحركة فوضوية يقصد منها تفريق صفوف الحزب وتضليل الأفكار، سعيًا وراء أغراض شخصية، ونظرا لكونهم ترأسوا اجتماعات مزورة باسم الحزب، وأشرفوا على حركة انفصالية يراد منها تشتيت قوى الحزب والخروج عن مبادئه وقوانينه وأنظمتها، فقد قررت فصل الأعضاء الآتية أسماءهم من حزب الاستقلال: المهدي بن بركة، المحجوب بن الصديق، محمد البصري، إدريس المذكوري، الحسين أحجي، التهامي عمار، أحمد قليلو، وأذكر أن أعمالهم لا تستند على أساس قانوني ولم تعد لهم صفة للتحدث أو العمل باسم الحزب، الرباط 26 يناير 1959"⁽⁵⁾.

¹ - بيان الزهيري وبناني، وثيقة منشورة، قاسم الزهيري، مصدر سابق، ص - ص: 92 - 97.

² - MURATER, op-cit, p: 99.

³ - جريدة العلم، "زعيم علال يطلب، تطهير الحزب من الخونة والمارقين"، عدد: 3233، (12 يناير 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3247، (27 يناير 1959)، ص: 01.

⁵ - نداء علال الفاسي، 26 يناير 1959، جريدة العلم، عدد: 3247، (27 يناير 1959)، ص: 01.

وذكر الفاسي في النداء الذي وجهه لأعضاء الحزب الاستقلاليين والاستقلاليات بأن مبادئ الحزب التي تركز على الإخلاص للدين والوطن والملك، أضحت مهددة من طرف عناصر الفوضى والتحطيم، كما وصف، وجاء في نفس العدد من الصحيفة الذي حمل البلاغ والنداء، خبر فصل إثنين من المفتشين الجهويين، وهما الحبيب من مراکش وعبد الحي الشامي، وهما فقط من ساند حركة 25 يناير من 17 مفتشا جهويا بالحزب⁽¹⁾.

وشهد يوم الـ 25 يناير 1959، انطلاق المهدي بن بركة ورفاقه، بوعبيد والبصري واليوسفي ومعهم عدد كبير من يسار الحزب، في تجسيد ما تم الاتفاق حوله، واندلعت حركة التصحيح التي تم التحضير لها منذ فترة قريبة، وشرع هؤلاء في عقد مؤتمرات جهوية متجاوزين بذلك قيادة الحزب وماضون في عملية تمرد صريحة، لا تعترف بالمطلق بوجود قيادة شرعية⁽²⁾، فترأس المهدي بن بركة مؤتمرا حاشدا بمدينة الرباط صباحا، وفعل الفقيه البصري في الدار البيضاء وعبد الرحمن اليوسفي في طنجة، وتوزع باقي الرموز والشباب القياديين على مناطق أخرى، وأعلن عبر كل تلك التجمعات عن تأسيس الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال، أي الفيدراليات التي خرجت عن سلطة اللجنة التنفيذية، وكان هذا سيناريو يسعى للتأكيد على أن العملية هي محض انقلاب ديمقراطي داخل أطر الحزب ضد القيادة المستبدة الراضية للسير في النهج الديمقراطي⁽³⁾، ولم يظهر عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد في الصورة خلال أحداث ذلك اليوم، ولا في أحداث الانقسام هاته بسبب وجودهما في الحكومة، ولذا لم يشملهما الفاسي في قرارات الفصل⁽⁴⁾.

صادقت المؤتمرات الجهوية على بيان يشرح أسباب وأهداف الحركة، وقد أعدّ هذا البيان في وقت سابق ووزع على المناضلين، وأهم ما جاء فيه: - تعداد الأسباب والدوافع التي قادت لهذا التحرك، وتتلخص في السعي لتوحيد القوات الوطنية من أجل تحقيق التحرر والعدالة، والعمل على درء الأخطار التي تهدد وحدة البلاد وكيانها، ومحاولات الاستعمار إعادة سيطرته على المغرب، - التأسف على عجز

1 - المصدر نفسه. / واتيوري، مرجع سابق، ص: 241.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص، ص: 49، 50.

3 - المصدر نفسه، ج: 1، ص - ص: 49 - 51.

4 - واتيوري، مرجع سابق، ص: 250.

اللجنة التنفيذية والذي ترك فراغا رهيبا في إدارة الحزب، والتنديد بفقدان الشعور لدى البعض من قيادات الحزب، الذين حولوا تراث الحزب ومنه جرائده لملكية شخصية، - استنكار التسامح مع أفراد من الحزب أساءوا بسلوكهم في الحكومة والإدارة أو الهيئات السياسية للشعب وللحزب، - التنديد بالعراقيل التي وضعت في طريق انعقاد المؤتمر المنتظر منذ 1955، لإعطاء الحزب الصورة التي ترغب فيها الأمة⁽¹⁾.

وقد أردف لكل بيان تلي في أي منطقة، إعلان استقلال تلك المنطقة عن سلطة إدارة الحزب وتنظيم نفسها تنظيما ديمقراطيا ينطلق من القاعدة ومن المواطنين، وفي نهاية البيان تم تحذير وتنبيه سائر المناضلين من الحملة التضليلية والبلبلية التي يقوم بها المناوؤن من أعوان الاستعمار والخونة والوصوليين، من دون نسيان إعلان الدعم لسياسات الحكومة والإجراءات التي تنتهجها⁽²⁾.

لم يكن ما حدث بالنسبة للمهدي بن بركة، الذي كان رأس الحربة في العملية وكان هدف الجميع، متعاطفين وناقمين، انشطارا وتشظيا، بل كما شرح لاحقا: "إن ما حدث للحزب ليس بالانشقاق بل توضيح وإعادة توجيه، وقد كانت إعادة التوجيه ضرورية، وعملنا من أجلها مدة أكثر من ثلاث سنوات كي نحول حزب الاستقلال من حركة أو تجمع إلى حزب منظم ومنسجم وفعال وقادر على أن يلعب دوره في عملية التشييد"، فقد جاء هذا التحرك ليمنح للحزب قيادة قوية وليعزز دوره في مواجهة التحلل الذي ظهر بعد سنوات قليلة من الاستقلال⁽³⁾.

أما بالنسبة لعبد الله إبراهيم، فهذا التحرك كان أكثر من ضرورة، فقد أصبح مباشرة بعد تأسيس حكومته في وضعية تشبه وضعية بلافريج أثناء قيادته لحكومته، وبات هدفا لحملة دعائية، وصار بحاجة أكثر من أي سياسي آخر لجهة سياسية أو هيكل يدعمه، ليواصل السير بحكومته، بل يمكن القول أنّ عبد الله إبراهيم كان أكثر المستفيدين من الحركة وكان من بين أكثر من دفعوا نحوها⁽⁴⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص، ص: 50، 51.

² - المصدر نفسه، ص، ص: 50، 51.

³ - Mehdi BENBARKA, problèmes d'édification du Maroc, op-cit, p, p: 26, 27.

⁴ - واتروري، مرجع سابق، ص: 250.

لقد صرح إبراهيم لصحيفة لموند الفرنسية في نهاية شهر مايو، إجابة على سؤال وجود نزعتان داخل الحزب قائلًا: ليس هناك نزعتان في حزب الاستقلال، وإنما هناك رجال هم القادة الحقيقيون للحركة الوطنية، وهم يسرون دائما للأمام في طليعة الكفاح الوطني، وهناك أشخاص يتمسكون بالماضي ويدافعون عنه وهذا الماضي بعيد كل البعد عن واقع الأشياء في بلادنا"⁽¹⁾.

أما عبد الرحمن اليوسفي فقد كان رأيته، أن الأزمة هي ثورة من غالبية أعضاء حزب الاستقلال، ضد القيادة التي أظهرت عجزها، إنها أزمة جوهريّة تتمثل في أن الجماهير سحبت ثقتها من القيادة التي كانت يتوارثها أربعة أشخاص، لتضعها في يد ستين من العمال والصناع والموظفين⁽²⁾.

انعقد المجلس الوطني لهذه الجامعات، في السابع من مارس 1959 بطنجة، وبعد قرابة الشهرين من انطلاق التحرك، وأعلن عن تشكيل "الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال"، وكتابة عامة لهذه الجامعات، وكان بن بركة هو أبرز أعضائها، حيث أصبح كاتبًا مكلفًا بالتنظيم، فيما كلف البصري بالشؤون السياسية واليوسفي بشؤون الإعلام والصحافة⁽³⁾، وجاء هذا اللقاء بطنجة ليؤكد على الهوية الاستقلالية وعلى اعتماد نموذج الفيدراليات المستقلة (FAP)، وتقرر أن يواصل العمل من أجل النهوض الوطني وقيادة معركة تصفية مخلفات الاستعمار وتحرير الاقتصاد وإقامة نظام ديمقراطي⁽⁴⁾.

3- تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

فور إعلان حركة 25 يناير وتأسيس الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال، نشب صراع بين جناحي الحزب حول شرعية التمثيل، وحول مقرّات الحزب واسمه وتاريخه، فبدأت الحملات الإعلامية التي قادتها جريدتا العلم والاستقلال من جانب الجناح التقليدي، وجريدة الطليعة من جانب اليسار، قبل التحاق جريدة التحرير بالساحة يوم 02 أبريل 1959⁽⁵⁾.

¹ - Jean LACOUTURE, "Le Maroc a besoin avant tout d'unité et de stabilité", Le Monde, (01 juin 1959).

² - جريدة التحرير، عدد: 07، (08 أبريل 1959)، ص: 01.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 51.

⁴ - MURATER, op-cit, p: 100.

⁵ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 50، 51.

لقد امتلأت جريدة العلم في الأيام التي تلت حركة 25 يناير بأخبار فصل الأعضاء، وتوافد المؤيدين لعلال الفاسي وللهيكل التقليدي للحزب من أنحاء المغرب، كما توالى الاجتماعات في المقر الرئيسي وفي المقرات الجهوية، لتعلن أن الحزب لا زال صامدا ومحافظا على شعبيته وعلى تعداداته ولم يتأثر بحركة التصحيح تلك⁽¹⁾.

وبدأت الاحتكاكات تنشأ وتتطور بين أفراد الجناحين، وكل طرف يستخدم ما في يده من وسائل وسلطات، فقد بدأ الجناح التقليدي الملتف حول الفاسي، يشكو عبر جريدة العلم من المضايقات والاضطهاد الذي يتعرض له من أعوان الحكومة الذين لهم علاقة باليسار، مثل ما حدث في وازازات حيث قام عامل المدينة بتطويق المفتشية وطرد مفتش حزب الاستقلال منها، كما تم الحديث عن اعتداءات في برشيد وبني ملال وأماكن أخرى، وبدأت صحيفة الحزب تذكر يوميا بالاضطهاد الممنهج من قبل رجال السلطة الموالية للحكومة ضد أعضاء حزب الاستقلال، مما دفع علال الفاسي ليكتب رسالة مفتوحة إلى عبد الله إبراهيم رئيس الحكومة يوم 17 فبراير 1959 قال فيها: "إني لأرجو أن تكونوا أهلا لما بقي في نفسي من أمل تراجع الحكومة عن سكوتهما على ما يرتكبه موظفوها من ظلم وخنق الحريات"⁽²⁾.

وزاداد وتيرة الصدام مع مرور الوقت، ففي شهر مارس عادت منطقة بوعرفة لتكون مسرحا لاعتداءات عنيفة، خلفت قتيلان و17 جريحا من التيار التقليدي، لما سعى هؤلاء لمنع أفراد الجامعات المستقلة من تدشين مكتبهم، وأدى هذا لتدخل الحكومة لتحقيق في الأمر⁽³⁾.

كان كل طرف يبذل ما في وسعه ويوظف كل الوسائل من أجل استقطاب المناضلين المؤثرين في القواعد والأوساط الشعبية، فاتهم قياديو حزب الاستقلال المنشقين بالفسوق وشرب الخمر ومعاداة الدين، ورد اليسار في التجمعات الشعبية وعبر جريدته الطليعة بالقول: إن الإسلام دين لجميع المغاربة

¹ - جريدة العلم، عدد: 3252، (01 فبراير 1959)، ص: 01 / عدد: 3253، (02 فبراير 1959)، ص: 01 / عدد:

3256، (05 فبراير 1959)، ص: 01 / جريدة العلم، عدد: 3260، (09 فبراير 1959)، ص: 01.

² - جريدة العلم، عدد: 3261، (10 فبراير 1959)، ص: 01 / عدد: 3268، (17 فبراير 1959)، ص: 01.

³ - جريدة العلم، عدد: 3307، (28 مارس 1959)، ص: 01.

ولا يحتاج إلى حماية فقهاء الرجعية، وأن المعركة ليست بين المؤمنين والملحدين، بل بين الذين يسرقون ثمرة الكفاح الشعبي والمطالبين بتوزيع عادل لخيرات الوطن⁽¹⁾.

وبلغ النزاع بين الطرفين ذروته يوم 24 أبريل 1959 بسقوط القيادي من الجناح التقليدي (عبد العزيز بن ادريس) قتيلا، والذي لم يكن اغتياله بعيدا عن النزاع المشتعل، وقد وجهت أصابع الاتهام فيه نحو اليسار مباشرة⁽²⁾، ودفع ذلك علال الفاسي ليصدر في اليوم الموالي 25 أبريل بلاغا بطرد عبد الله إبراهيم من الحزب، وتحميله مسؤولية الاغتيال السياسي للرجل، والذي تسببت فيه حسبه، الحملة التي استهدفت الحزب والعصابات المسلحة التي استباحت دماء مناضليه⁽³⁾، وسيلتحق بعبد العزيز بن ادريس كثير من المناضلين سقطوا في حمى التنازع مثل أحمد بلهاشمي بوزان وعبد الرحمن بن عمار⁽⁴⁾.

شرع علال الفاسي والملتفين حوله، أمام هذا الوضع، في قيادة حملة إعلامية وقانونية ضد استخدام اسم ومقرات الحزب وبدأت البيانات تنشر باسم مكاتب وفروع الحزب تستنكر استغلال اسم الحزب وتنبأ من الفاعلين، كما أخذت قيادة الحزب في رفع دعاوى قضائية ضد المنشقين، كلما حاولت الجامعات فتح مكتب محلي تحت ذات الاسم، وبهذا لم يعد في إمكان الجناح المتمرد إلا البحث عن طريقة للخروج من حالة الحصار التي يتعرض لها، وبدأت الحركة التي بدأت كعملية إصلاحية داخل الحزب، مدفوعة بتلك الضغوط، تتحول نحو تأسيس كيان سياسي جديد، وكما ذكر واتربوري، ولو لم يطرح مشكل الملكية القانونية لظل التياران يتنازعان في إطار حزب الاستقلال العتيق، وقد فوجئ التقليديون لكون المتمردين اضطروا لمغادرة الحزب والانطلاق من الصفر⁽⁵⁾.

بالنسبة لبن بركة، ما ظهر بداية أنه مجرد صراع داخلي من أجل الحكم بين فئات من البرجوازية الوطنية تختلف في درجة تقدميتها، اتضح الآن أنه صراع واضح بين مجموعة قوى الشعب المعادية

¹ - رشيد أفيلال، عبد الرزاق أفيلال - كفاح نقابي في صفوف حزب الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، 2012، ص: 47.

² - جريدة العلم، عدد: 3346، (06 مايو 1959)، ص: 01 / أفيلال، مرجع سابق، ص: 47.

³ - جريدة العلم، عدد: 3336، (25 أبريل 1959)، ص: 01 / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 195.

⁴ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p, p: 224, 225.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 3261، مصدر سابق. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 250، 251.

للاستعمار من جهة، وبين العناصر الرجعية النصف إقطاعية المرتبطة بالمصالح الأجنبية، فالقضية أكبر من عملية إصلاح داخلي⁽¹⁾.

ورغم كل ما قيل، فلا يمكن القفز على حقيقة أنّ العامل المهم الذي لعب دورا في الدفع نحو خيار الانفصال وتأسيس كيان جديد، هو حاجة عبد الله إبراهيم وحكومته لتنظيم سياسي يستندون عليه من أجل إنجاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، حتى وإن وجد من سعى لتنفيذ ذلك، ورفض تفسير ما حدث وفق الظاهرة التي ستصبح عادة في المغرب لاحقا، تنصيب وزير أول، سرعان ما تؤسس، بقدرة قادر، قوة سياسية كاسحة تسنده، وقد يصبح هو زعيمها⁽²⁾.

بشرت صحيفة التحرير الناطقة باسم التيار الجديد، يوم 25 أوت 1959، باتحاد وطني بين القوات الشعبية، ونقلت القرار الذي خرج به المجلس الوطني للجامعات المتحدة لحزب الاستقلال، في دورته السابعة، المنعقد بطنجة يومي 23 و24 أوت 1959، والذي يستهدف تجنيد القوى الحية في البلاد من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وشباب ليكونوا رهن إشارة السياسة التحررية للحكومة، ومن أجل القضاء على التعصب الحزبي ومواجهة الاحتراف السياسي ومجابهة الاستعمار وبناء الاستقلال⁽³⁾. وجاء يوم 06 سبتمبر 1959 ليشهد انعقاد المؤتمر التأسيسي لهذا الكيان، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقاعة سينما الكواكب بالدار البيضاء⁽⁴⁾، ويرجح أن يكون اختيار مدينة الدار البيضاء، وهذا التاريخ بالذات لتزامنه مع انعقاد مؤتمر الجامعة العربية بالمدينة في هذه الفترة، حيث سيوفر هذا تغطية إعلامية عالمية وعربية بفضل تواجد الصحفيين بالمدينة⁽⁵⁾.

شارك في المؤتمر التأسيسي للمولود السياسي الجديد بالإضافة إلى مندوبو اللجان الفيدرالية للجامعات المتحدة لحزب الاستقلال، أعضاء من حزب الشورى والاستقلال ومن الحركة الشعبية

¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 80.

² - جريدة التحرير، عدد: 145، (25 أوت، 1959)، ص: 1. /واتروري، مرجع سابق، ص: 250. /أشقرا، مرجع سابق، ص: 11.

³ - جريدة التحرير، عدد: 145، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 59.

⁵ - جريدة التحرير، عدد: 112، (23 جويلية 1959)، ص: 01. / عدد: 122، (02 أوت 1959)، ص: 01.

والأحرار المستقلين، من دون الحديث عن أفراد الاتحاد الوطني للشغل والاتحاد الوطني للطلبة والاتحاد الوطني للشباب الذين لا يجمل ثقلهم في هذا الحدث⁽¹⁾.

وكما وصف أحد من أترخوا ليسار: في القاعة مئات من المؤتمرين من مختلف الأعمار والجهات والمواقع السياسية والاجتماعية المتباينة في مواجهة منصة يجلس عليها عبد الرحمن اليوسفي ومحمد البصري والمهدي بن بركة (الجناح التقدمي في الحزب)، عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة والتهامي الوزاني (حزب الشورى والاستقلال)، عبد الله الصنهاجي (الحركة الشعبية)، وفوق المنصة ينتصب شعار: "لا حزبية بعد اليوم"⁽²⁾.

وفي حين لم يحضر بوعبيد التأسيس وسيلتحق بعد حين، نظرا لموقعه في الحكومة، فقد ظهر التنظيم كجبهة مشكلة من الجزء الاستقلالي التقدمي والنقائين والمقاومة، مطعّمة ببعض عناصر الحركة الشعبية وحزب الشورى والاستقلال، ولم يشهد التأسيس أي عضو شيوعي لرفضهم طبيعة الحزب الغير ماركسي، لكن سيتمكن المهدي بن بركة لاحقا من إقناع شخصيات مثل أبراهام السرفاتي⁽³⁾، كما كان حضور العلامة محمد بن العربي العلوي وجلوسه على المنصة حدثا بارزا مميزا، حمل رسالة معينة⁽⁴⁾.

وقد تداول الكلام في تلك الصبيحة كل من الفقيه البصري، الكاتب السياسي للجامعات المتحدة، ثم عبد الهادي بوطالب عن حزب الشورى، ثم عبد الله الصنهاجي عن الحركة الشعبية، ثم عبد الرحمن اليوسفي، التي لخص التدخلات السابقة، ثم تناول الكلمة أحمد بن سودة (شوري)، فألقى مداخلة حماسية، وبعده أخذ الكلمة المهدي بن بركة، فقرأ على الحاضرين ميثاق التأسيس للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقرة فقره، وقدم تحليلا واقعيا له، ثم تم افتتاح المناقشة، وأثناء ذلك، أعلن اليوسفي خبر انضمام عناصر من (الأحرار المستقلين)، فأعطيت الكلمة لممثلهم (بلماحي)⁽⁵⁾.

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 59.

2 - أشقرا، مرجع سابق، ص: 17.

3 - DAOUD- MONDJIB , op-cit, p- p : 228- 230.

4 - صورة منصة المؤتمر، وثيقة منشورة، عبد اللطيف جبرو، المهدي بن بركة في الرباط 1962-1963، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1995، مرجع سابق، ص: 101.

5 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 59.

وقمت في نهاية الاجتماع المصادقة على الميثاق والقوانين وتم انتخاب الكتابة العامة للحزب، وقد تكونت من: محمد البصري والمهدي بن بركة وعبد الهادي بوطالب وعبد الرحمن اليوسفي وأحمد بن سودة وعبد الله الصنهاجي ومحمد عبد الرزاق والحسين أحجي والتهامي الوزاني والدكتور بلمختار ومحمد حجي، ولم ينتخب أي من أعضاء الحكومة⁽¹⁾.

استعرض المهدي بن بركة من على منصة المؤتمر ميثاق المؤتمر التأسيسي للتنظيم الجديد، فوقف بداية على وضع الحزب الراهن وأهمية المرحلة التي يجتازها المغرب، والتي تتميز بخوضه معركة التحرر والبناء، بعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة، أدت إلى ضياع الحماس الجماهيري، وكادت تدفع البلاد إلى الهاوية، والتي شهدت أيضا استرجاع القوات الوطنية لاندفاعها وحماسها، في مواجهة حملة الدس والبلبل والتفرقة عبر تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة، وبعد أن أكد صدق وإخلاص الموقعين علي الميثاق، أعلن أنه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي، وأن الاتحاد وحده كفيل بإحباط المطامع الاستعمارية⁽²⁾.

ومن أجل التأكيد على الشعار المرفوع خلال المؤتمر، "لا حزبية بعد اليوم"⁽³⁾، فقد أعلن أن الهيئات السياسية في شكلها الحاضر أصيبت بالتعفن، ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدتها للمهام البنائية، بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو للحفاظ عليها، إن لم تمهد السبيل للتدخل الأجنبي، ومن أجل هذا فإن الموقعين على الميثاق استجابوا لنداء ضميرهم ووطنيتهم ولإرادة الجماهير الشعبية وقرروا التخلي عن صفاتهم الحزبية وألوانهم السياسية وليؤسسوا: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽⁴⁾.

حيث سيكون هذا الإطار مجالا للعمل الإيجابي لكل مواطن في جو من الوضوح والحماس من أجل تحقيق الأهداف التالية: الدفاع عن الاستقلال والوحدة الترابية، جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار، التحرير الاقتصادي، الإصلاح الفلاحي، النهوض بالصناعة، إصلاح الإدارة، ترسيخ

¹ - المصدر نفسه، ص: 60. / المناضل ماو، شهادة شفوية، بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.

² - ميثاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وثيقة منشورة، ملحق بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 119.

³ - جريدة التحرير، عدد: 158، (07 سبتمبر 1959)، ص: 01.

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 120.

الديمقراطية في دائرة الملكية الدستورية، مساعدة الشعب الجزائري في كفاحه لاسترجاع حريته، تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر⁽¹⁾. وأظهر ميثاق الحزب، أولاً: رغبة قيادته التي انفصلت عن حزب الاستقلال في القطيعة مع الماضي السياسي الذي عرفه المغرب، عبر معاداة الأحزاب التقليدية وطرق تسييرها، وجعلها مجرد أداة للفرقة والخيانة، ثانياً: صبغ الحزب كلية بالتوجه الاشتراكي الصرف، الذي لم يجد فرصته لينمو وسط برجوازية حزب الاستقلال، فبحث لنفسه عن إطار مستقل يعبر من خلاله عن ذاته.

وجاءت هيكلية الحزب مماثلة لتلك التي تنتهجها الأحزاب اليسارية، بوجود مؤتمر عام ولجنة مركزية وكتابة عامة⁽²⁾، حتى وإن تجنب المهدي بن بركة ورفاقه وصف ذلك التنظيم بالحزب في كل أدبياتهم ووثائقهم في ذلك الحين، وتحاشوا وضع سكرتير عام للحزب، وكان الهدف من ذلك هو تجنب التنظيم، من خلال القيادة الجماعية، مصير حزب الاستقلال، المفرط في مركزيته، والذي سقط في فخ الدكتاتورية ومعضلة الزعامة والتقديس⁽³⁾.

وقد طرحت طبيعة التوليفة التي شكلت هذا المنتدى السياسي الجديد، الكثير من الأسئلة عن الأسباب التي دعت الجميع للاتحاد في هذا الكيان الوليد، فإن كان التيار الذي انشق عن حزب الاستقلال بالإضافة للنقابة والمقاومة، مؤسسان أصيلان ومكونات منطقية، فما هي الأسباب التي دفعت أعضاء من حزب الشورى والاستقلال والحركة الشعبية للانضمام؟

واتفق جل المؤرخين على أن سببين رئيسيين يقفان خلف ذلك، أولاً: التأثير السحري الذي مارسه وجود الحكومة في يد اليسار، ما جعل الجميع يرى في الكيان الجديد، تنظيم مؤهل ليحكم سيطرته على البلاد، ومن الجيد الالتحاق به من أجل الظفر بما أمكن من المصالح، ثانياً: الموقف من حزب الاستقلال، حيث مثل الانقسام فرصة لكثير من القوى السياسية للانتقام والمساهمة في إضعافه، فاستقال عدد من أعضاء الأحزاب المنافسة وانخرطوا في تأسيس التنظيم الجديد، ترسيخاً للانقسام⁽⁴⁾.

¹ - المصدر نفسه، ص: 121.

² - القانون الأساسي لحزب الاتحاد الوطني، وثيقة مطبوعة، ملحق بن بركة، الاختيار الثوري، ص- ص: 123-132.

³ - ميثاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مصدر سابق. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 22.

⁴ - أشقرا، مرجع سابق، ص- ص: 23-26.

وقد ساهمت مجموعة من حزب الشورى والاستقلال، في تأسيس التنظيم الجديد، كان على رأسها كل من أحمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب عضوي المكتب السياسي للحزب المنتخب سنة 1950، وقد أعلن هؤلاء من خلال رسالة أصدروها أنهم يضعون أنفسهم رهن إشارة الاتحاد الوطني، ويعتبرون أنفسهم مرتبطين بهذا الميثاق للعمل جماعيا في دائرة الاتحاد بمجرد انجازه⁽¹⁾.

ورغم أن رئيس الحزب محمد بن الحسن الوزاني هاجم هؤلاء المنشقين، وحذر منهم في رسالة بعث بها يوم 11 أوت 1959 لسائر الشوريين، وصفهم فيها بمن حادوا عن طريق الحزب بسبب أطماع شخصية، وفي بلاغ وقعه يوم 08 سبتمبر 1959، جاء فيه: "إن بعض الأشخاص الذين أعلنوا اندماجهم في حزب معين، بدعوى الاتحاد الوطني لم يفعلوا ذلك إلا بدافع شخصي صرف"⁽²⁾، لكن الحقيقة أنه كانت هناك نزعة داخل حزب الشوريين تنطلق من كره حزب الاستقلال، والسعي للانتقام منه بسبب الاضطهاد الذي مارسه ضد حزب الوزاني، ووصل حد اغتيال بعض أعضائه واختطاف آخرين وتعذيبهم في معتقلاته السرية، كما سبق التطرق له، فكان انضمام عناصر من الحزب للاتحاد الوطني بمثابة تصفية حساب مع حزب الاستقلال⁽³⁾.

أما الكيان الآخر الذي خرجت منه عناصر انخرطت في الاتحاد الوليد، فهو الحركة الشعبية، حديثة الولادة هي الأخرى، والتي تزامن تأسيسها رسميا مع حركة 25 يناير وانشقاق حزب الاستقلال، وكان أبرز عنصر التحق منها بالاتحاد الوطني هو عبد الله الصنهاجي، القيادي البارز في المقاومة وجيش التحرير، وأحد مؤسسي الحركة رفقة أحرضان والخطيب، والذي كان يبدو أنه أقرب لليسار والمقاومة، ولم يكن وجوده في تنظيم أحرضان سوى بسبب موقفه المعارض لحزب الاستقلال، فلما تأسس الاتحاد الوطني واثته الفرصة ليلتحق به باعتبار أفراد أكثر حضورا سياسيا وتاريخيا⁽⁴⁾.

1 - أحمد معنيو، ذكريات ومذكرات، مطبعة سبارطيل، طنجة، (د س)، ج: 06، ص: 107.

2 - رسالة وبلاغ محمد الوزاني، وثيقتين منشورتين، معنيو، ذكريات ومذكرات، ج: 6، مصدر سابق، ص: 108، 112.

3 - أشقرا، مرجع سابق، ص: 23. / شهادة المحجوبي أحرضان، (21 janvier 2014)، Tel Quel, N°: 603.

4 - أشقرا، مرجع سابق، ص: 26، 27.

4- انشقاق النقابة:

كانت الاتحاد المغربي للشغل هو خزان حزب الاستقلال البشري، وهو أهم تنظيم رديف يتغذى منه الحزب ويوفر له امتدادا مؤثرا داخل الطبقات الشعبية، ولعبت قيادة هذه المنظمة دور رأس الحربة في انشقاق 1959، فلقد كان المحجوب بن الصديق ورفيقه عبد الله إبراهيم على رأس الناقمين والمتذمرين من القيادة التقليدية منذ زمن، وبعد إعلان حركة 25 يناير 1959 ظهر جليا أن اعتماد المنشقين هو الأساس على ما توفره النقابة من عدد هائل من المناضلين، والذي مثل أكبر عون في ضمان الدعم الشعبي للتنظيم الوليد، خلال الاستحقاقات المقبلة، في مواجهة شرعية حزب الاستقلال التاريخية⁽¹⁾.

ولم يكن هذا الأمر خافيا على علال الفاسي وقيادة حزب الاستقلال التقليدية، وأدركوا منذ الأيام الأولى لانطلاق حركة التمرد بالحزب، وجوب التحرك على مستوى النقابة، أولا من أجل رد الصفحة للمحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، المتهمان الرئيسيان في التوجه نحو الانشقاق، وثانيا من أجل حرمان التنظيم الجديد من احتكار قوة ضاربة، فصرح أحمد بلافريج لمراسل جريدة (لوموند) قائلا: الاتحاد المغربي للشغل مهدد بالانشقاق في صفوفه، لكن مسيري هذا الاتحاد أرادوا أن يصرفوا الرأي العام عن الانتقادات التي كانت توجه إليهم فوجهوها نحو الحزب ليتفادوا الانشقاق الذي كان يهددهم⁽²⁾.

وكان قصد بلافريج يتوجه نحو تلك النواة التي تذكر المصادر أنها ظهرت خلال سنة 1958، في قلب اتحاد الشغل من بعض الإطارات النقابية التي أخذت تنادي بالديمقراطية داخل المنظمة، وبدأت تندد بتصرفات المحجوب بن الصديق ومجموعته المسيطرة على مقاليد التنظيم، وعرفت هذه النواة باسم (النقاييون الأحرار)، وقد شكلت لجنة تنسيق بينها وبين الحزب ترأسها السيد (المكي الإبراهيمي)، لكن رغم ذلك فقد كانت قيادة حزب الاستقلال لا تجرؤ على المس بقيادة النقابة التاريخية قبل الانشقاق الرسمي، وكانت تدعم بقائها موحدة، ولم يتأخر أيضا القصر في إبداء الدعم لتنظيم المحجوب ومساعدته في البقاء متماسكا من خلال رفض اعتماد أي نقابة منشقة عنه أو أخرى جديدة⁽³⁾.

1 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 266. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 31.

2 - أفيلال، مرجع سابق، ص: 43.

3 - أفيلال، مرجع سابق، ص: 43، 44. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 30، 31.

وبدأت مباشرة بعد حركة 25 يناير، عملية تحريك العناصر التي بقيت على وفائها للقيادة التقليدية داخل النقابة، فجاء أول بلاغ يوم 02 فبراير 1959 باسم نقابة التعليم الرسمي بالرباط، بقيادة (محمد جزوليط ومحمد بوطالب وحركات والمدور)⁽¹⁾، تعلن الانسحاب من الجامعة الوطنية للتعليم الرسمي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغرب للشغل⁽²⁾، وبعد يومين حملت صحيفة العلم أخبار عن انسحابات جماعية من نقابة المحجوب بن الصديق في الدار البيضاء وخريكة، وتأسيس نقابات جديدة تخص عمال السكر وأساتذة التعليم الحر وأساتذة التعليم الثانوي⁽³⁾، وكذا أساتذة وموظفي جامعة القرويين⁽⁴⁾، ولم يكن يمضي يوم دون أن تعلن صحافة حزب الاستقلال عن انسحاب من الاتحاد المغربي للشغل بمعامل النسيج والإسمنت والصابون ومخازن الخضر ومناجم الفوسفات⁽⁵⁾.

وحمل يوم 18 فبراير 1959 خبر انفصال ستة أعضاء مؤسسين من اللجنة الإدارية العليا للاتحاد المغربي للشغل وتأليفهم لجنة سميت (لجنة اليقظة)، تهدف كما وصف، إلى تطهير الاتحاد من العابثين وتنقذ وحدة العمال المهددة من الذين سخروا التنظيم لأهداف سياسية، وقد اجتمع هؤلاء المنسحبون بفندق ميتروبول بالدار البيضاء وأعلنوا عن مشروعهم في بلاغ أمام الصحافة⁽⁶⁾، وبعد أيام التحق هؤلاء الستة عضو جديد ليصبحوا سبعة أفراد قياديين منشقين⁽⁷⁾.

وأمام حملة التمرد والانشقاقات، والأخبار اليومية المشككة في سيطرة القيادة التاريخية على التنظيم، قرر المحجوب بن الصديق ومجموعته استدعاء مؤتمر عام من أجل الرد على تلك الحملات وإظهار سيطرتهم، مسنودين بوجود منظر النقابة الأول عبد الله إبراهيم على رأس الحكومة، وردت لجنة اليقظة التابعة لحزب الاستقلال بتوجيه رسالة إلى وزير الشغل تعلن فيها عدم اعترافها بالمؤتمر المقرر⁽⁸⁾.

1 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 185.

2 - جريدة العلم، "نقابة التعليم الرسمي تنسحب من الجامعة الوطنية"، عدد: 3253، (02 فبراير 1959)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، "العمال يسحبون ثقتهم من مسيري الاتحاد المغربي للشغل"، عدد: 3255، (04 فبراير 1959)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، عدد: 3260، مصدر سابق، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 3261، مصدر سابق، ص: 01. عدد: 3269، (18 فبراير 1959)، ص: 01.

6 - جريدة العلم، عدد: 3269، مصدر سابق، ص: 01، 08.

7 - جريدة العلم، عدد: 3283، (04 مارس 1959)، ص: 01.

8 - جريدة العلم، عدد: 3283، مصدر سابق، ص: 01، 04.

وانعكست حرب الزعامة على التنظيم بين القيادات العليا في شكل صدامات ميدانية بين العمال البسطاء، واعتداءات بالأسلحة البيضاء، ليلغ ذلك النزاع مداه يوم العشرين من مارس 1959 في الذكرى الرابعة لتأسيس الاتحاد، حين دعا كل طرف أنصاره للخروج في تظاهرات استعراضية تثبت وجوده وتبرز قوته، فحدث صدام كبير، احتاج إلى تدخل قوات الشرطة والقوات الاحتياطية، وأسفر عن سقوط عشرات الجرحى بعضهم كان في حالة الخطر، وعرف اعتقال عدد من النقابيين، تحدثت مصادر وصحف حزب الاستقلال عن كونهم جميعا من النقابيين الأحرار المواليون للحزب⁽¹⁾.

ولم يدخر الجناح الاستقلالي، في الطريق نحو المؤتمر المرتقب، أي جهد لمنع انعقاده، فنظمت يوم 29 مارس 1959 مسيرة ضمت 5 آلاف عامل توجهت صوب القصر الملكي بالرباط، تعلن استنكارها تحيز الحكومة إلى جماعة المحجوب بن الصديق وتطالب بالحرية النقابية⁽²⁾، وعندما لم ينفع كل ذلك وظهر أن المؤتمر لا بد منعه، بدأت حملة تشهير تتحدث عن إغراءات مالية وشراء ذمم يقوم بها المحجوب بن الصديق للحشد لمؤتمره⁽³⁾.

وأصدرت لجنة اليقظة، قبل يومين من انعقاد المؤتمر، بيانا تحدثت فيه عن استغلال النفوذ وتوظيف أموال العمال من قبل مجموعة المحجوب، التي تنفذ مناورة من خلال مؤتمر مزيف للاستمرار في السيطرة على النقابة، وفي يوم انطلاق المؤتمر 24 أبريل 1959 أصدر النقابيون الأحرار بيانا آخر جاء فيه: "لقد قرر المحجوب بن الصديق وعصابته استدعاء ما سموه تضليلا وتمويهها بمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل، والحقيقة أنه مؤتمر حفنة معينة انفض من حولها جل النقابات، ، وظل تنظيم المؤتمر المزعوم الذي سينعقد ابتداء من اليوم سرا مكتوما لا يطلع عليه أحد، فلم يعلن عن المندوبين الذين سيحضرهم فيه، ولا عن الطريقة التي اتبعت في اختيارهم، ولا عن الأعمال التي سيتناولونها، بل لم يعلن حتى عن مكان انعقاد الجلسة الافتتاحية والمكان الذي ستجرى فيه المداولات"⁽⁴⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 3293، (14 مارس 1959)، ص: 01، 07/. عدد: 3300، (21 مارس 1959)، ص: 01، 06/. أفيال، مرجع سابق، ص: 45.

² - جريدة العلم، "آلاف العمال يطالبون بالحرية النقابية"، عدد: 3309، (30 مارس 1959)، ص: 01، 06.

³ - جريدة العلم، عدد: 3330، (20 أبريل 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3332، (22 أبريل 1959)، ص: 01، 02/. عدد: 3334، (24 أبريل 1959)، ص: 01، 02.

تدخل الجناح الاستقلالي ليعطل انطلاق أشغال المؤتمر بالمرسح البلدي بالدار البيضاء، فحدثت أعمال عنف وصدامات عرفت سقوط قتيلًا وعشرات الجرحى⁽¹⁾، وتدخلت الشرطة لتعتقل المئات من العناصر، وانطلقت على إثر ذلك حملة استنكار من صحافة حزب الاستقلال واصفة ما جرى بـ "مأساة الحرية"، و"مؤتمر الهزيمة"، وقد نددت كثيرا بتواطؤ الشرطة وأجهزة الدولة مع ما وصفته بعصابات المحجوب بن الصديق من أجل إنجاح المؤتمر⁽²⁾.

ولم يمنع كل ذلك المحجوب بن الصديق من السيطرة على النقابة وتكريس تبعيتها لليसार، مما دفع الجناح الاستقلالي للتفكير في أسلوب آخر للرد على احتكار اليسار للنقابة، فبدأت إرهابات ذلك التوجه خلال اجتماع العمل واليقظة الذي عقد يوم 07 مايو 1959، والذي وضع الخطوط العريضة لبرنامج الحزب للمرحلة المقبلة⁽³⁾.

ولم تتوقف الصدامات والاحتكاكات، حتى بعد عقد مؤتمر اتحاد الشغل وظهور نتائجه، واستمرت عرقلة كل جناح لنشاط الجناح الآخر، كما تواصلت الحملات الإعلامية المتبادلة⁽⁴⁾، الأمر الذي جعل الملك يخصص جزء من خطابه في أغادير يوم 25 مايو 1959 لحث الجميع على الاتحاد والامتنال من أجل النهوض بالبلاد⁽⁵⁾.

انطلقت مساعي الجناح الاستقلالي ميدانيا، مع بداية سنة 1960، بغية تأسيس نقابة مواجهة للاتحاد المغربي للشغل، فكانت باكورة ذلك عقد اتحاد النقابات الحرة بالدار البيضاء لمؤتمره التأسيسي يوم 03 يناير 1960، تحت إشراف محمد الدويري ومحمد هاشم والمكي الإبراهيمي⁽⁶⁾، وبعد مؤتمر حزب الاستقلال الثاني، الذي انتهى يوم 10 يناير 1960⁽⁷⁾، والذي طالب بحذف المرسوم الذي يعطي

1 - أفيال، مرجع سابق، ص: 45.

2 - جريدة العلم، عدد: 3336، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 3339، (28 أبريل 1959)، ص: 01.

3 - جريدة العلم، "الخطوط الرئيسية لبرنامج حزب الاستقلال"، عدد: 3348، (08 مايو 1959)، ص: 01، 06.

4 - جريدة العلم، عدد: 3362، (22 مايو 1959)، ص: 01. / عدد: 3364، (24 مايو 1959)، ص: 01.

5 - خطاب الملك بأغادير 25 مايو 1959، جريدة العلم، عدد: 3366، (26 مايو 1959)، ص: 01، 05.

6 - جريدة العلم، عدد: 3978، (06 يناير 1960)، ص: 01.

7 - جريدة العلم، عدد: 3983، (11 يناير 1960)، ص: 01.

الحكومة صلاحية منع تأسيس نقابات مهنية جديدة، ورغم رفض عبد الله إبراهيم وحكومته الاستجابة لذلك، فقد مضى النقاويون الأحرار الموالون لحزب الاستقلال في طريق هيكلة تنظيمهم⁽¹⁾.

وتحت طائل المنع الرسمي ووجود أحد قادة الاتحاد المغربي للشغل نفسه على رأس الحكومة، والتأكد التام من عدم الحصول على الترخيص لعقد مؤتمر للنقابيين الأحرار، عبأ هؤلاء لندوة دراسية بمدينة الدار البيضاء يوم 20 مارس 1960، تحت إشراف محمد الدويري، وأمام مئات من الحضور فاجئ الأخير الجميع بإعلان إلغاء الندوة وإقامة مؤتمر تأسيس نقابة عمالية جديدة، وانتخاب أعضاء مكتبها المسير، وقد اختير لها اسم (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، وانتخب المدرس محمد هاشم كاتباً عاماً لها⁽²⁾.

ورداً على ما جرى دعت قيادة الاتحاد المغربي للشغل إلى إضراب عام يوم 25 مارس 1960، من أجل الضغط على أجهزة الدولة لرفض قبول تأسيس هذه النقابة، والاحتجاج على السماح لها بالانعقاد، فلم تقدم الحكومة اليسارية الراضية مبدئياً، ولا أي جهة أخرى على منح الاعتماد للنقابة الجديدة، وستستمر غير معترف بها إلى أجل آخر، ستتغير فيه الظروف السياسية للبلاد⁽³⁾.

5- مؤتمر حزب الاستقلال الثالث، (08 - 10 يناير 1960):

حمل علال الفاسي على عاتقه الإبقاء على قوة حزب الاستقلال وتجديده، بعد عملية الانشقاق التي طالته، وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من خلال الإمساك بقيادة الحزب وتقليص صلاحيات باقي القيادات القديمة تحت وطأة الأزمة، ولإسراع في الرد على مؤتمر الاتحاد الوطني، الذي تم في سبتمبر 1959، وردا على كل الاتهامات التي سبق توجيهها من اليسار لقيادة الحزب العتيد، برفض استدعاء مؤتمر عام، وبعد زوال خطر التيار الشبابي المتربص وقائده بن بركة، عقب انسحابهم النهائي، وأيضاً أمام الحاجة لبعث الروح في الحزب الجامد تقرر استدعاء مؤتمر عام للحزب، وحدد تاريخه بيوم 08 يناير 1960 بمدينة الدار البيضاء⁽⁴⁾.

1 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 221. / أفيال، مرجع سابق، ص، ص: 49، 52.

2 - المرجع نفسه. / جريدة العلم، عدد: 4044، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 4048، مصدر سابق، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 36.

4 - واتريوري، مرجع سابق، ص: 253. / جريدة العلم، عدد: 3977، (05 يناير 1960)، ص: 01.

وتحدثت صحيفة الحزب يوم انطلاقة أشغال المؤتمر عن فكرة عقد المؤتمر وتاريخه، ذاكراً أن فكرة عقد المؤتمر قد برزت منذ أزيد من سنة، وكان من المقرر عقده في هذا الوقت من السنة الماضية، ولكن الظروف التي يعلمها الجميع حالت دون ذلك، ثم عادت الفكرة لتبرز من جديد وتصبح جدية، في اجتماع مكاتب لجان اليقظة في الرباط يوم 07 مايو 1959، ليشهد اجتماع كتّاب فروع الحزب بفاس يوم 29 نوفمبر 1959 تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر⁽¹⁾.

انطلقت أشغال المؤتمر يوم 08 يناير بكلمة لأحمد بلافريج، ثم كلمة مطولة لعلال الفاسي استغرقت سبع ساعات، قدمت على يومين، ثم تداول الحديث أبو بكر القادري وعمر بن عبد الجليل الذي قدم التقرير المالي⁽²⁾، وبعدها قدم قاسم الزهيري التقرير السياسي، ومحمد الطاهري التقرير الاقتصادي، وفي اليوم الثالث تليت بقية التقارير ثم قدمت اللجنة التنفيذية استقالتها، وأعلن عن نهاية مدة التفويض الذي منح لعلال الفاسي بمنحه سلطات استثنائية، وانطلقت على إثر ذلك عملية انتخاب رئيس جديد للحزب، فحدثت تزكية عامة علنية لعلال الفاسي كزعيم أوحدهم للحزب، وانتهت الأشغال في ذلك اليوم بالمصادقة على برنامج الحزب وقانونه الداخلي، وتم انتخاب أعضاء مجلسه الوطني الذي ضم 140 عضواً⁽³⁾.

ولم يُظهر حزب الاستقلال أثناء مؤتمره أي نية للتصالح مع المنشقين، وتم نعتهم بجماعة المنتفعين الذين يحاولون استغلال ماضي وحاضر الحزب لمصالحهم الخاصة، والمس بالقيم الروحية والأدبية للشعب، ويظهر في هذا الكلام كما في طريقة إدارة أشغال المؤتمر سعي التقليديين وعلال الفاسي للرد على اتهامات اليسار لحزب الاستقلال، بكون قيادته عتيقة وأيديولوجيته غير فعّالة وانحيازه للبرجوازية، فتم القيام بإجراءات تحسينية شملت تغيير اللجنة التنفيذية ودمج منصب الأمين العام في منصب الرئيس، وإلحاق عدة شبان بحظيرة المجلس الوطني الذي كان فيما سبق حكر على التقليديين⁽⁴⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 3980، (08 يناير 1960)، ص: 01.

² - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 220. / جريدة العلم، عدد: 3982، (10 يناير 1960)، ص: 01.

³ - جريدة العلم، عدد: 3983، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 3984، (13 يناير 1960)، ص: 01.

⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 253. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 220.

فيما أصبحت "الاشتراكية الإسلامية" تمثل قاعدة وخط الحزب، من دون مفهوم واضح أو برنامج محدد، وفقط بالتركيز على شعارات الإصلاح الزراعي وتأمين القطاعات الصناعية الأساسية وإصلاح الإدارة وإجبارية التعليم، في مسعى للرد على الاتحاد الوطني، ومزاحمته في وسائله وسياسته⁽¹⁾.

أدى انقسام حزب الاستقلال إلى تحول عميق في بنيته وسياسته، فقد اعتبر مناضلو الاتحاد الوطني أنهم أدوا خدمة جليلة لحزب الاستقلال بعملية الانشقاق، فقد أنقذوه من حالة الجمود، وبالفعل فقد حدثت تغيرات جوهرية باحتفاظ القيادة التقليدية بموقع مهم ومفصلي من دون المشاركة المباشرة الفعالة، التي سيتولاها سياسيون شبان فاعلون مثل أحمد بوسنة ومحمد الدويري والقادري⁽²⁾.

لقد احتفظ الحزب بنفس الطابع الهجين، الذي اتسم به منذ تأسيسه، والمشكل هذه المرة من ذوي الثقافة العربية وأولئك المفرنسون، من البرجوازيين التجاريين والموظفون في مقابل الحرفيين والبدويين، فيما كان علال الفاسي أكبر المستفيدين مما حصل واستعاد مجده وزعامته في الوقت الذي انكسر فيه الحزب، ورغم مآخذ البرجوازية على طروحاته الجديدة التي تنادي بالاشتراكية الإسلامية، فقد كانت عودته واستلامه للحزب منقذا لهم، ورغم انتقادهم لهم في مجالسهم الخاصة فقد استمروا في تمويل الحزب الذي ظل واسطتهم وجسرهم إلى القصر⁽³⁾.

وبينما شهد المؤتمر بزوغ نجم علال الفاسي فقد شهد أفول نجم الأمين العام التاريخي للحزب المناضل أحمد بلافريج، الذي أخذ منه منصبه وانسحب من الحزب وأوقف نشاطه السياسي، وأسدل الستار على مساره المرتبط بحزب الاستقلال⁽⁴⁾، وقد كان لخروج التيار الشبابي اليساري من الحزب الأثر الأكبر في هذا، فقد كان أحمد بلافريج في الحقيقة محميا بهم في مواجهة الزعيم التاريخي علال الفاسي، خصمه اللدود داخل القيادة القديمة، وبانشقاقهم خلت الساحة للفاسي وهزم بلافريج في معركة قيادة الجناح التقليدي.

¹ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 253، 254.

² - المرجع نفسه، ص: 254. / عبد الرحيم الورديني، الموجز في تاريخ الأحزاب السياسية المغربية وتطورها، مطبعة إليت، الرباط، 1996، ص: 08، 09.

³ - الورديني، الموجز في تاريخ الأحزاب، مرجع سابق، ص: 08. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 253.

⁴ - الورديني، الموجز في تاريخ الأحزاب، مرجع سابق، ص: 08. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 253.

المبحث الثالث: الصراع بين مكونات الساحة السياسية.

بلغ الخلاف بين حزب الاستقلال من جهة وباقي القوى السياسية التي تكوّن المشهد السياسي المغربي بداية سنة 1958، درجة لم يعد يمكن معها سكوت أي طرف عما يراه تجاوزا خطيرا من الطرف الآخر، فالزعامات الأمازيغية القروية وبقايا الهيكل التقليدي والنخبة الحديثة ذات الثقافة الفرنسية وأعضاء حزب الشورى والاستقلال، كلهم باتوا من هذه الفترة حلفاء من أجل التصدي لتنمر وتنفيذ حزب الاستقلال وصراعه المحموم من أجل ابتلاع الدولة.

1- توحيد جميع القوى ضد حزب الاستقلال:

تطرقنا في الفصل السابق إلى القوة الثالثة التي ظهرت في الميدان السياسي المغربي، ممثلة في الحركة البربرية بقيادة حزب الحركة الشعبية الذي لم ينل الاعتماد، وبقي يمثل حركة سياسية غير شرعية، لكنها في نفس الوقت تلقى القبول في الوسط الأمازيغي وحتى لدى القصر ومحيطه، وكذلك مجموعة الأحرار المستقلين الذين حازوا كثيرا من النفوذ وتقلدوا مناصب رفيعة حتى من دون أي سند سياسي أو شعبي، ويضاف لهؤلاء حزب الشورى والاستقلال، الإطار الذي حوى المثقفين المغاربة أو الليبراليين الوطنيين، والذي كان يحتفظ بموقفه المحايد الغير منتمي لأي جهة، والمعارض الكبير لحزب الاستقلال من دون الارتقاء في أحضان القصر.

والحقيقة أن حزب الشورى والاستقلال كان الخاسر الأكبر من سنتي المرحلة الانتقالية، فقد تعرض للتهميش السياسي من خلال تقليص وجوده في حكومة البكاي الثانية، مما دفعه لمقاطعتها، وكذلك تعرض لقمع حزب الاستقلال وتعسفه، ففقد مئات العناصر بين قتيل ومختطف ومعتقل⁽¹⁾.

وانتقل الصراع بين الحزبين منذ بداية 1958، إلى أفق جديد، واشتدت وتيرته أكثر بعد تلقي حزب الشورى والاستقلال دعم المستقلين ومساندتهم، خاصة بعد قيام شبه تحالف بين رضا قديرة والحسن الوزاني، وفي ظل وجود تعاطف كبير من الحركة الأمازيغية على حزب الوزاني الذي كان أعضاؤه دوما حاضرون في نشاطات وتحركات أمازيغ الريف⁽²⁾.

¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 191. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 61.

² - العلوي، مرجع سابق، ص: 265. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 61.

لقد كان الخلاف بين حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال ذو جذور عميقة تمتد إلى بداية الحركة الوطنية، وزادته رسوخا سنوات الاستقلال، حيث تحول الشوريين نحو المعارضة المتطرفة لحزب الاستقلال وللحكومات التي يشارك فيها، مباشرة بعد خروج حزبهم من الحكومة نهاية سنة 1956⁽¹⁾.

سارع حزب الوزاني منذ البداية إلى مساندة قيام أحزاب جديدة، تنعش الساحة السياسية التي يهيمن عليها حزب الاستقلال، نتيجة الخلاف السياسي مع الحزب الغريم وأيضا بسبب عقيدة الحزب، الذي يؤمن بضرورة إرساء مبادئ التعددية الحزبية، كحتمية من أجل قيام الديمقراطية⁽²⁾، وقد فتح الحزب صحفه لنشر بلاغات الأحزاب الجديدة، في شيء من المساندة لها حتى مع وجود خلاف معها حول كثير من القضايا⁽³⁾، وقد التقت طروحات الوزاني مع طروحات رضا قديرة الذي كان يعتقد في أن المغرب لا يمكنه أن يحافظ على تماسكه إلى إذا وجدت فيه عدة مجموعات سياسية تتنافس حول السلطة والحكومة، وإذا ما هيمن حزب ما سوف يقضي على الاستقرار السياسي⁽⁴⁾.

ودفعت معارضة وبغض حزب الاستقلال، الوزاني وقديرة، إلى التحالف مع الحركة الأمازيغية ممثلة في الحركة الشعبية، التي لا يؤمن أبوها الروحي (الحسن اليوسي) أصلا بضرورة وجود الأحزاب، ونادى مرارا بجلها جميعا والتوحد خلف الملك فقط⁽⁵⁾.

وعلاوة على الصراع الوجودي السابق والذي انتهى إلى إعلان جزء من معارضي حزب الاستقلال من الأمازيغ نهاية سنة 1957، تأسيس الحركة الشعبية، فإن الإعلان عن تنظيم انتخابات بلدية في الأفق، دفع الخصوم لأقصى درجات العمل والتنازع، فقد رأى بعض المؤرخين في قبول الملك إجراء الانتخابات من حيث المبدأ، محاولة لتأسيس قوة منظمة قادرة على إحداث حالة توازن مع الجهاز الإداري لحزب الاستقلال⁽⁶⁾.

1 - العلوي، مرجع سابق، ص- ص: 242-247.

2 - الوردغي، الموجز في تاريخ الأحزاب، مرجع سابق، ص: 12.

3 - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 111.

4 - واتريوي، مرجع سابق، ص: 343.

5 - جريدة الرأي العام، عدد: (27 جوان 1956).

6 - جريدة العلم، عدد: 2691، (18 أكتوبر 1957)، ص: 01. / لوفو، مرجع سابق، ص: 29.

ومن أجل هذا الهدف كان هناك سعي من كل طرف لإيجاد النظام الانتخابي والإداري الذي يساعده، ففي الوقت الذي عمل بن بركة وقيادة حزب الاستقلال الشابة وبالتعاون مع وزير الداخلية الاستقلالي الحمدي، على تقويض البنية التقليدية للجماعات المحلية وإعادة تقسيمها وتشكيلها بما يخدم مصلحة حزب الاستقلال، كان خصوم حزب الاستقلال يسعون لتكريس التصويت الفردي، الذي هو ضمان إعادة بعث الكيان التقليدي بوجوهه المعروفة، التي لها من النفوذ المحلي والقدرة على الفوز في الانتخابات والتصدي لموظفي الحزب⁽¹⁾.

وشنت صحافة حزب الشورى والاستقلال، في هذا السياق، حملة ضد الطريقة التي انطلقت بها عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية استعدادا للانتخابات المحلية الأولى، ونجحت في تحقيق مبتغاها حيث سارعت وزارة الداخلية لإيقاف التسجيل وأخرت الانتخابات⁽²⁾.

ولم يغفر وزير الداخلية الاستقلالي لصحافة حزب الشورى والاستقلال، الانتقادات والأخبار التي كانت تنشرها، فقامت وزارته في فبراير 1958 بتوقيف جريدتي الحزب (الرأي العام) و(الديمقراطية) عن الصدور، ولعل الحملة على طريقة التسجيل في لوائح الانتخابات لم تكن السبب الوحيد، فقد ظلت تلك الصحافة تتحدث طيلة الأيام الأولى لسنة 1958، عن التكتل الذي سمي (الجبهة الديمقراطية)، التي كانت تضم حزب الشورى والاستقلال وحزب الوحدة والاستقلال للمكي الناصري والحركة الشعبية (تحت التأسيس) وكذلك مجموعة قديرة ورشيد ملين⁽³⁾.

كما قام وزير الداخلية للاستقلال باتخاذ مجموعة إجراءات أمنية، منع على إثرها المظاهرات والتجمعات العامة، وكان السبب توجيه ضربة للقوى السياسية المعارضة، خاصة بعد خروج تظاهرات في مدن الصفيح المجاورة للرباط، بقيادة حزب الشورى والاستقلال، الذي ازدادت شعبيته بمشاركته في المؤتمر الآسيوي الإفريقي⁽⁴⁾.

1 - لوفو، مرجع سابق، ص، ص: 29، 30.

2 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 228.

3 - المرجع نفسه.

4 - جريدة العلم، "تدابير حكومية للمحافظة على الأمن"، عدد: 2902، (14 فبراير 1958)، ص: 01.

وستبدأ المجموعة المناوئة لدكتاتورية حزب الاستقلال، التي تشبه دكتاتورية الاتحاد السوفياتي في نظرهم⁽¹⁾، بالتحرك وإعلان الحرب رسميا على الحزب، الذي كان يدرك جيدا ما يجري وكتبت صحيفته العلم، في الفاتح من يناير 1958: "إن واجبنا يفرض علينا دائما أن نشهر بهذه الحرب ونفضح حقيقتها، حتى يصبح الرأي العام في الداخل والخارج على بينة من أمرها"⁽²⁾، ولم يكن هناك تجمع أو لقاء لتلك القوى يعقد من دون أن يتم توجيهه وابل من الانتقادات اللاذعة لحزب الاستقلال ومسيريته وموظفيه في الدولة⁽³⁾.

وأقدمت تلك المجموعة، في منتصف أبريل 1958، كما سبق التطرق له في المبحث الأول، على توجيه وفد إلى رئيس الحكومة البكاي مصحوبا بعريضة تتهم علنا على حزب الاستقلال، وتتحوف من إجراء الانتخابات تحت إشراف الحزب، ومما جاء في العريضة: "إنه في الوقت الذي تقترب فيه الانتخابات، لا يتمتع جميع المغاربة بكامل حقوقهم الديمقراطية، حيث لا توجد هناك حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب"⁽⁴⁾.

لم يمانع رئيس الحكومة البكاي في استقبال الوفد، بل والتعاطف مع مطالبه، مما دفع حزب الاستقلال لسحب وزراءه من الحكومة بعد أن رأى أن البكاي قد أقدم على تحطيم وحدة الحكومة ولم يبقى أي مجال للعمل معه، فسقطت بذلك حكومة البكاي الثانية التي كانت حكومة ائتلافية تضم مجموعة تيارات بأغلبية استقلالية⁽⁵⁾، وبعد أيام تشكلت حكومة استقلالية صرفة، وهذا ما سيفتح الباب لتطور الصراع بعد أن يصبح التخوف من سيطرة حزب الاستقلال على مقاليد السلطة واقعا مجسدا.

وقد وصف المهدي بن بركة، في محاضرة له أمام مسيري الحزب بالدار البيضاء، عن هذه الأزمة الوزارية التي نتجت عن سقوط حكومة البكاي الثانية وأسبابها، ما أقدم عليه الحزب بمعركة الدفاع عن النفس، وذكر أن الفرصة جاءت عندما وقعت محاولة تكوين ما يسمى بكتلة الدفاع عن الحريات

1 - الوردغي، زعيم الليبرالية المغربية، مرجع سابق، ص: 59.

2 - جريدة العلم، عدد: 2779، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، عدد: 2788، مصدر سابق، ص: 01.

4 - واتروري، مرجع سابق، ص: 344.

5 - جريدة العلم، عدد: 2960، مصدر سابق، ص: 01.

الديمقراطية، فخطى الحزب هذه الخطوة وسحب وزراءه من الحكومة المتفككة المنحلة، ثم أضاف شارحا: "كلما اقتربت الفترة الانتقالية من نهايتها، كان أولئك الذين يخشون تلك الساعة التي يُخلّون فيها الأماكن للذين يخدمون مصلحة الشعب ويسهرون عليها، يخلقون جوا من الدفاع عن النفس ويعملون على خلق قوة توازي القوة التي يتوفر عليها أولئك الذين يمثلون قوة الشعب الحقيقية، فعشنا في هذه الفترة في معركة سميتها معركة الدفاع عن النفس، وهي خلق قوة موازية تجابه القوة الشعبية، وهذا هو السر الذي جعل بعض الفئات يسمون أنفسهم أحزابا وظهرت ما تسمى بالحركة الشعبية، وكل هذه الحركات لا تقصد سوى تطويل الفترة الانتقالية حتى تبحث لنفسها عمن يناصرها ويؤيدها"⁽¹⁾.

2- حملة التطهير تفاقم المخاوف من حزب الاستقلال:

كان حكومة البكاي الثانية قد أصدرت يوم 02 سبتمبر 1957، اللائحة الأولى للمتعاونين مع الاستعمار، والذين سيحرمون من التصرف في أملاكهم وقد ضمت أسماء من عائلة المقرري، الصدر الأعظم السابق وحاشيته من عمال وموظفي الصدارة، وكذلك أسماء العديد من القياد والباشاوات، وجاء ذلك تطبيقا لظهير ملكي صدر يوم 20 يوليو 1957، يفيد بتقييد التصرف في أملاك الذين تعاونوا مع الاستعمار، رغم أن الملك سبق أن أصدر عفوا ملكيا غداة عودته عن جميع الذين تعاونوا مع نظام الحماية وضد السلطان نفسه⁽²⁾.

وصدر ظهيران ملكيان يوم 27 مارس 1958، نص الأول على إحداث لجنة تبحث في الأشخاص الذين شاركوا طواعية في مؤامرة 20 أوت 1953، وقاموا بارتكاب أعمال عنف ضد الشعب وضد المقاومة من تاريخ 24 ديسمبر 1950، وحتى تاريخ 16 نوفمبر 1955، كما نص الظهير الثاني على نوعية العقوبات التي ستطالهم وتتمثل في الحرمان من الحقوق الوطنية والمدنية وإمكانية مصادرة الأملاك إذا كانت مكتسبة بطرق غير قانونية، واحتوى على أسماء أعضاء هذه اللجنة والتي عهد برئاستها للاستقلالي الفقيه المختار السوسي⁽³⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد: 2965، مصدر سابق، ص: 01.

² - جريدة العلم، "إحداث لجنة للتطهير وتعيين أعضائها"، عدد: 2949، (04 أبريل 1958)، ص: 01.

³ - المصدر نفسه.

وصدرت في بدايات شهر جوان 1958 وبعد عدة اجتماعات للجنة التطهير، لوائح جديدة تضم أسماء الموظفين المعزولين، فتم في الفاتح من جوان عزل 200 موظف تابع لوزارة الداخلية⁽¹⁾، ثم أتبعوا بحركة عزل في إدارة الأمن الوطني ووزارة العدل، وقد أعدت كل وزارة لائحة خاصة بها، وكان أبرز المعزولين هو الأمازيغي الطاهر وعسو عامل آسفي، والعضو السابق في مجلس العرش⁽²⁾.

اجتمعت لجنة التطهير بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة الملك والشعب في أوت 1958، وبعد أربعة أيام من المداولات من يوم 13 أوت وحتى 16 منه، أصدرت أحكاما عقابية في حق الأفراد الذين ثبت في حقهم جرم التعاون مع سلطات الحماية في الأحداث، بالحرمان من الأهلية الوطنية وحقوقها لمدة خمسة عشر سنة، مع مصادرة كافة أملاكهم، وكان على رأس هؤلاء عبد الحفي الكتاني باشا فاس السابق والذراع الأيمن للكلاوي في حركة 20 أوت 1953⁽³⁾.

ورغم أن الملك صرح لحظة استقبال اللجنة عند تأسيسها قائلا: "ليس من حقنا أن نغفو عمن أساء إلى الشعب"، وأكد أنه لم يراعي في اختيار أعضاء اللجنة، اعتبارا سياسيا ولا آخر حزبيا، وإنما راعى ما عهد فيهم من إخلاص للوطن وغيره على مصلحته العليا، وما يتوفرون عليه من نزاهة وكفاءة ووعي قومي، لكن تشكيل هذه اللجنة وتكليف استقلالي برئاستها أثار مخاوف جمة لدى أطراف كثيرة، فبعض ضباط القوات المسلحة الملكية كانوا مستهدفين بحكم أنهم أبناء إقطاعيين من المتعاونين، ورأى فيها حزب الشورى والاستقلال مجرد انتقامات وأسلوب غير لائق لتصفية الإدارة⁽⁴⁾.

وفاقت تلك المخاوف، التصريحات القوية المضادة التي كانت تصدر عن قيادة حزب الاستقلال الراديكالية، خاصة المهدي بن بركة، الذي كتب قائلا: "ولقد حان القوت لكي تستمر بلادنا على ساق الجد، وتدخل في قطيعة مع الماضي الاستعماري، حيث أن آخر المخلفات يتعين أن تزول لفسح المجال لمفهوم عصري وعقلاني للمسؤوليات الحكومية"⁽⁵⁾، وسيكون لهذه الخطوة أثر سيء، وتساهم في تراكم

¹ - جريدة العلم، "التطهير يدخل في طور السرعة والانجاز"، عدد: 3007، (01 جوان 1958)، ص: 01.

² - جريدة العلم، عدد: 3010، (04 جوان 1958)، ص: 01، 02 / عدد: 3011، (05 جوان 1958)، ص: 01.

³ - جريدة العلم، "لجنة التطهير تحكم على الخونة"، عدد: 3087، (20 أوت 1958)، ص: 01، 02.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 2950، (05 أبريل 1958)، ص: 01، 02 / العلوي، مرجع سابق، ص: 267.

⁵ - L'Istiqlal, N°: 109, (20 Avril 1958).

حقّد أكبر من قبل شتى الخصوم على حزب الاستقلال، خاصة لدى الأمازيغ وعناصر العالم القروي، حيث كان جزء كبير من القرويين، عبارة عن أعضاء في المحزن القديم المنتمي لهذا المناطق، وستشارك عوامل أخرى في إثارة الكثير من البلابل في المستقبل القريب.

3- اندلاع انتفاضة الريف (1958):

وجد سكان الريف أنفسهم بعد توقيع اتفاق ضم القسم الشمالي للمغرب يوم 07 أبريل 1956، أمام واقع جديد، اتسم بتعقيد كبير وجملة معضلات، أربكت حياة ساكنيه، فبالإضافة لما مس المغرب ككل من أزمات بسبب الفترة الانتقالية وانسحاب نظام الحماية السياسي والاقتصادي فاتحا الباب لإرساء نظام جديد، فإن إقليم الشمال وجد نفسه عرضة لعبء إضافي، يمكن أن نختصره في جانب سياسي إداري وجانب ثقافي وجانب اقتصادي.

أما بالنسبة للجانب السياسي الإداري، فقد تم استبدال الموظفين الإسبان بموظفين مغاربة معربين مفرنسين⁽¹⁾، أو كما وصف ريمي لوفو: "احتلال البلاد منذ 1957 على يد جهاز مغربي قد أخذ على حسابه ضبط القواعد وتطبيق الأحكام والآراء المسبقة الشائعة بالمنطقة الجنوبية"⁽²⁾، وكانت من نتائج ذلك ظهور مشاكل بيروقراطية عديدة، كما يذكر تقرير أعده القنصل الفرنسي بتطوان مؤرخ في 30 يوليو 1957، فقد أصبح دور العامل هو فقط استقبال الملفات وتوجيهها إلى الرباط وانتظار عودتها، مما ولّد بطئا شديدا أفشى حالة من التذمر بين السكان⁽³⁾.

كما أن موظفي الشمال وانطلاقا من عدم رضاهم على استقدام جيوش موظفي الجنوب، أبانوا عن عدم تجاوب مع نظرائهم وعطلوا الأعمال بشكل كبير من أجل إظهار فشل أولئك الموظفين الغرباء المفروضين عليهم بالقوة، وكما يذكر تقرير القنصل: رغم أن كلاهما يكره الاستعمار، إلا أن الكراهية المشتركة للاستعمار لم تساهم في خلق تقارب بينهم⁽⁴⁾.

¹ - العمراني، مرجع سابق، ص: 27.

² - لوفو، مرجع سابق، ص: 177.

³ - الزاكي، مرجع سابق، ص: 73.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 74.

وساهم الصراع الذي نشأ بين التشكيلات السياسية، في تهيئة ظروف العصيان، ولعب دورا مهما في دفع أهل الريف نحو التمرد، وكما سبق التطرق له فقد كان الريف ميدانا للتنازع على بسط السيطرة بين حزب الاستقلال وبين خصومه من الحركات الأمازيغية، ونتيجة العديد من الأسباب الموضوعية منها: أن المنطقة كانت منفصلة على المنطقة السلطانية التي يتجذر فيها حزب الاستقلال، ومنها أن العنصر الغالب كان هو الأمازيغي وليس العربي، ومنها أن الإسبان لم يمارسوا نفس القمع الذي مارسته فرنسا في السنوات التي سبقت الاستقلال، بل كان لها تواصل مع الوطنيين، ومنها أن الكلمة العليا في المنطقة كانت لجيش التحرير وليس للمقاومة، فنتيجة كل ذلك لم يكن حزب الاستقلال يتمتع بنفس الحضور كما في الجنوب، بل إنه كان أقل قوة وتعدادا من حزب الشورى والاستقلال⁽¹⁾.

فقد انتقلت الكثير من العناصر الاستقلالية، بعد الحصول على الاستقلال وضم القسم الخلفي، إلى المنطقة الشمالية، وأخذت في ممارسة نفس التصرفات التي كانت تقوم بها في القسم السلطاني، انطلاقا من فكرة الدور التاريخي، لكن في منطقة الريف، ذات التقاليد الخاصة والمرتبطة روحيا بحركة وثورة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، فإن تلك العناصر نظر إليها كمجرد مليشيات خارجية، أشبه بالاستعمار، جاءت لتذلهم وتقيد حريتهم، يضاف لهذا تلك الخيبة التي أصابت أهل الريف من عهد الاستقلال ومن الحكومة المركزية، التي لم تسند لهم أي منصب وزاري، وهمشتهم في التنمية مقارنة بأقاليم أخرى⁽²⁾.

والعامل الثاني الذي ساهم مساهمة كبيرة في دفع السكان نحو التذمر والعصيان كان عاملا ثقافيا، فقد كانت جل مناطق الريف بؤاد تنزع نحو الانطواء على نفسها، محافظة على تقاليدها وعلى نظامها القبلي والاقتصادي، وكانت الملكيات العقارية محدودة، وكانت النخب متأثرة بالنموذج الإسباني، وتمثل نسيجها محليا متميزا مختلفا عن باقي جهات الوطن، وجاءت نهاية ذلك النموذج لتشكل صدمة مباغته لجميع السكان⁽³⁾.

¹ - لوفو، مرجع سابق، ص: 116. / الزاكي، مرجع سابق، ص: 75.

² - العمراني، مرجع سابق، ص - ص: 27، 29.

³ - لوفو، مرجع سابق، ص: 116.

لقد أجبر السكان الذين لا يحسنون إلا الأمازيغية الريفية والإسبانية، من دون تهيئة، على التواصل في الإدارات بالعربية والفرنسية، والوقوف أمام المسؤولين والقضاة والإداريين من دون وسيط⁽¹⁾، وإن كان ذلك سعيًا من الحكومة المركزية لتوحيد المغرب والقضاء على التمايز والفروقات، فقد نظر لها البعض كمحاولة للقضاء على الخصوصية، وعملوا جاهدين على التصدي لها ومنهم حزب الشورى والاستقلال والحركات الأمازيغية⁽²⁾.

من دون نسيان التأثير الثقافي الكبير، الذي لعبته ثورة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وجمهورية الريف التي أسسها، في تشكيل الوعي الريفي، ودفعه دفعا دوما ليرفض سيطرة الجنوب، الذي ينظر إليه على أنه قبل بالأمر الواقع في ما مضى واستسلم لإرادة المحتل⁽³⁾.

ولعب العامل الاقتصادي أيضا دافعا مهما نحو تحرك الريف المسلح، فتزامنا مع الحصول على الاستقلال، تفشت بين الريفيين البطالة بشكل غير مسبوق، نتيجة إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب بسبب اندلاع الثورة الجزائرية، ورغبة الفرنسيين في قطع الإمداد عنها، وحرمانها من استخدام الأراضي المغربية، فاستحال على سكان الريف التوجه إلى الجزائر للعمل، يضاف إلى هذا تسريح آلاف الجنود الريفيين من الجيش الإسباني والفرنسي⁽⁴⁾، وانسحاب الإدارة الإسبانية وحلول إدارة جديدة استقدمت الموظفين من الجنوب، مما جعل حتى المتعلمين يواجهون صعوبة في الحصول على منصب عمل⁽⁵⁾.

وعلاوة على ضعف التنمية الذي أحس به جميع الريفيين، وتجلّى في قلة المستشفيات والمدارس والطرق والمعامل، فقد استنكر الريفيون تلك الضرائب التي أثقلت كاهلهم، وهم مجرد فلاحين بسطاء، فقد أرغموا على تسليم جلود الأضاحي للإدارة ودفع مبلغ 20 درو أو 10 دراهم، على كل شخص متزوج سنويا في إطار ضريبة الترتيب، وهي ضريبة قديمة من عهد المخزن⁽⁶⁾.

1 - العمراني، مرجع سابق، ص: 27.

2 - الزاكي، مرجع سابق، ص، ص: 74، 75.

3 - العمراني، مرجع سابق، ص: 28.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 322.

5 - العمراني، مرجع سابق، ص: 28.

6 - المرجع نفسه.

دفعت كل تلك العوامل، نحو إعادة إحياء التحالفات القديمة، وإذكاء النزعة الأمازيغية، ودفعت نحو البحث عن طريق ثوري يشبه ذلك الذي نهجه الأمير بن عبد الكريم الخطابي من قبل⁽¹⁾، وقد ساهمت الحركة الأمازيغية بقسط وفر في مفاخرة نزعة الانغلاق على الذات وتضخيم مشاعر الخصوصية وبغض أي حزب لا ينتمي للثقافة المحلية⁽²⁾.

وقد لعبت قيادات الحراك الأمازيغي دورا أساسيا في تحريك الأحداث، فزيادة على الدور التحريضي ضد حزب الاستقلال خصوصا، فقد جاء فشل تمرد عدي وبهي ليزيد في الاحتقان، ففي اليوم الذي تعرض فيه للهزيمة وتم اعتقاله وانتهى تمرده، تجمعت قبائل آيت يوسي في مناطق إفران وبين بولمان وإيموزار مرموشة الريفية، احتجاجا على ما جرى، فتدخل عامل فاس العراقي وأرسل وحدة من الجيش قامت بتفريق المحتجين⁽³⁾، وهذا يشير إلى حالة التذمر والرغبة في التمرد التي كانت متفشية في صفوف الريفيين، والتضامن مع المتمرّد عدي وبهي.

وعندما تجمع كل ذلك صار الانفجار وشيكا، كما تبين رسالة بعث بها أحد قادة جيش التحرير إلى الهاشمي طود يوم 18 جويلية 1956: "ولقد حدثني غير واحد أن سكان الريف يعملون جاهدين حتى ينتهي الحصاد، حيث سيقومون بتأديب من هجم عليهم في عقر دارهم، ولا شك في أن شيئا خطيرا سيحدث في الريف"⁽⁴⁾.

● سياق أحداث الانتفاضة:

أضحى اسم عباس المسيعدي، في خضم الصراع المعلن بين الحركة الشعبية، الممثل الرسمي للأمازيغ وللريف، وحزب الاستقلال، يرمز لرفض تسلط وغطرسة الأخير، وتحول في التصور الشعبي إلى شهيد مقدس ذهب ضحية تصديه للهيمنة التي يعاني منها المغاربة عموما والريفيون خصوصا، وفي هذا السياق تقدم كل من الخطيب وأحرضان بطلب الترخيص لنقل جثته من مدفنه بفاس إلى قرية أجدير وسط قبائل كزناية التي مثلت يوما ما مركزا لعمليات جيش التحرير، فرفض طلبهما، لكن رغم ذلك قاموا بنقل

¹ - لوفو، مرجع سابق، ص: 117.

² - الزاكي، مرجع سابق، ص: 81.

³ - المرجع نفسه، ص: 99.

⁴ - نفسه، ص: 73.

الرفات وأقاموا لها مراسم دفن، يوم 03 أكتوبر 1958، في الذكرى الثالثة لانطلاق العمل المسلح وفي حضور 5 آلاف قروي⁽¹⁾.

نظرت حكومة بلإفريج لهذا التجمع كعمل عدواني ضد السلطات ووجهت الأوامر بالتصدي له⁽²⁾، فتدخل المهدي الصقلي المفتش العام بوزارة الداخلية والمنتسبي لحزب الاستقلال بهدف تفريق الحشود، لكنه لم ينجح في ذلك وزاد في تأزيم الوضع، وتسبب في سقوط كثير من الضحايا وإراقة الدماء، وعلى إثر ذلك صدرت الأوامر من الملك شخصيا باعتقال أحرسان والخطيب ومعهما عبد الله الوكوتي عامل وجدة السابق، ووضعوا قيد التحقيق بسجن عين القادوس بفاس⁽³⁾.

وردا على القمع وعلى الاعتقالات انفجرت حركة تمرد بداية في منطقة الماس وتاهلة، ثم امتدت إلى الخميسات وتازة ووصلت إلى الريف، فأعلنت العصيان كل من قبائل كزناية وبني ورياغل وبني وارين وقبائل تاونات شمالي فاس⁽⁴⁾، وشكل المتمردون جماعات مسلحة في كل الأماكن، فقاد ابن الميلودي إحداها بمنطقة الماس وقاد موحا أوحدو⁽⁵⁾ جماعة أخرى بمنطقة تاهلا⁽⁶⁾، فتم إيفاد فرق القوات المسلحة الملكية، والتي تمكنت من إخماد تمرد ابن الميلودي في حينه، بينما استمر تمرد أوحدو أكثر من ذلك بقليل⁽⁷⁾، بموازة غليان منطقة الريف، أين وصل الأمر لتوزيع منشائر تهدد بهجوم القبائل على فاس⁽⁸⁾.

كلف وزير الدفاع أحمد اليزيدي بالاتصال ببني ورياغل، فقدم وفد منهم يوم 11 نوفمبر على الملك بعريضة تضم مجموعة مطالب من أهمها: إجلاء القوات الأجنبية عن المغرب، تشكيل حكومة شعبية ذات قاعدة عريضة، حل جميع الأحزاب السياسية وتكوين حكومة وحدة وطنية، إطلاق سراح

1 - واترپوري، مرجع سابق، ص: 321. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 164.

2 - الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 164.

3 - جريدة العلم، "قاضي التحقيق بفاس يحقق مع الخطيب وأحرسان"، عدد: 3136، (08 أكتوبر 1958)، ص: 01.

4 - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 114، 115.

5 - توردته بعض المصادر باسم موحا أوحمو وبعضها باسم موحا حدو أبرشان.

6 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 197.

7 - جريدة العلم، عدد: 3151، مصدر سابق، ص: 01. / أنظر: مصطفى أعراب، الريف: بين القصر، جيش التحرير و حزب

الاستقلال، منشورات اختلاف، الرباط، 2001.

8 - واترپوري، مرجع سابق، ص: 321.

جميع المعتقلين السياسيين، عودة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، إسناد وظيفة مهمة لريفي في الحكومة، ضمان عدم الانتقام من المنتفضين، وتخفيض الضرائب، تعريب التربية في كل المغرب⁽¹⁾.

وقام الملك بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة مدير ديوانه "عبد الرحمن أنجاي"، انتقلت إلى أماكن الاضطراب وشرعت في تحقيق والاستطلاع في ملابسات ما يجري والاستماع لمطالب السكان، واستهلت عملها من تيزي وسلي حيث اجتمعت بمندوبي قبائل: ملال وبني عاصم وأهروشن وتمجوطة، واستمعت لشكاويهم⁽²⁾.

وعرف يوم 03 ديسمبر إطلاق سراح الخطيب وأحرسان والوكوتي من دون محاكمة، فسافر الخطيب وأحرسان مباشرة إلى مدريد في ظروف ملتبسة وغامضة⁽³⁾، فيما واصلت لجنة التحقيق عملها بزيارة مختلف المناطق ولقاء العديد من القبائل⁽⁴⁾، لتعود يوم 08 ديسمبر 1958 لتقدم للملك تقريراً شاملاً عن عملها وعرضاً مفصلاً عن مختلف الجهات والقبائل التي زارتها وتحليلاً دقيقاً للمشاكل التي دفعت السكان للاضطراب والعصيان، ولم تختلف النتائج التي وصلت إليها اللجنة عما ذكر من دوافع وخلفيات التمرد⁽⁵⁾.

وعقد رئيس اللجنة السيد أنجاي، في اليوم الموالي 09 ديسمبر، ندوة صحفية حول المهمة التي أنجزتها لجنته، وتحدث للصحافة عن وقوف أعضائها على معاناة الريفيين، وعن تعلقهم بالعرش العلوي، وذكر قائلاً: "وقد كان هؤلاء السكان نزلوا من الجبال التي يعتصمون بها لا للعصيان أو التمرد كما يظن الكثير بل لإظهار تدمرهم واستيائهم من عدم الاستفادة من منابع الاستقلال"⁽⁶⁾.

وفي الوقت الذي ظن الجميع أن الأوضاع سائرة في طريق الهدوء، بعد سفر الخطيب وأحرسان وتعهد الحكومة الجديدة بحلحلة كثير من مشاكل المنطقة، عادت الانتفاضة للتفجر من جديد في بداية

1 - العمراني، مرجع سابق، ص: 64.

2 - جريدة العلم، عدد: 3187، مصدر سابق، ص: ، ص: 01، 02.

3 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 322.

4 - جريدة العلم، "لجنة البحث الملكية بالناضور"، عدد: 3196، (06 ديسمبر 1958)، ص: 01.

5 - جريدة العلم، عدد: 3199، مصدر سابق، ص: ، ص: 01، 02.

6 - جريدة العلم، "رئيس لجنة البحث الملكية يتحدث عن مشاكل الريف"، عدد: 3200، (10 ديسمبر 1958)، ص: ، ص: 01، 02.

سنة 1959، وازدادت لهيبا واشتعالا، فقد أعلنت قبائل بني ورياغل (قبائل الأمير الخطابي)، عن نزوعها نحو السبية (الانشقاق)⁽¹⁾.

تزعم المرحلة الثانية من الانتفاضة، التي تميزت عن المرحلة الأولى بحدوث صدامات عنيفة ومواجهات مسلحة وحملة قمع⁽²⁾، محمد الحاج سلام أمزيان⁽³⁾، مقدم فرقة بني عياش من بني ورياغل، ومعه كل من مسعود أقجوج، رئيس قبيلة جزناية وموفا أوحودو مترعم قبيلة بني وارين، فيما تولى قيادة العمليات بمنطقة الناظور المقاوم المشهور عبد الله الصنهاجي⁽⁴⁾.

وإذا كان هناك من أرجع أسباب اشتعال الانتفاضة، ونزوعها نحو المواجهة المسلحة إلى عدم استجابة الحكومة للمطالب المرفوعة، وتجاهل محمد الخامس لتطلعات سكان الريف، بل العمل على استفزازهم ودفعهم دفعا نحو المواجهة، لكن الحقائق الميدانية التاريخية تتجاوز ذلك⁽⁵⁾.

فتاريخ ومسار وكلام قائد الانتفاضة، الحاج سلام أمزيان، كلها تؤكد أنّ أهل الريف اغتنموا فرصة التمرد العام، لينتفضوا على الوضع المزري للمنطقة، وعلى دكتاتورية حزب الاستقلال، فيقول الحاج السلام في هذا الصدد: "لقد وجدنا أن كل الملابس تدعونا إلى القيام بهذه الحركة لإنقاذ الوطن من الانهيار، وإلا فلن يرحمنا التاريخ والأجيال الصاعدة"، وقد سبق للرجل أن أمضى سنتين في السجن بسبب تقرير قدمه في ديسمبر 1956 للملك محمد الخامس عن تجاوزات حزب الاستقلال في المنطقة، وكاد يلقي حتفه بسببه لولا تدخل رئيس الحكومة آنذاك مبارك البكاي، لكنه مكث في السجن حتى صيف 1958، وحتى بعد إطلاق سراحه منع من مغادرة الرباط، غير أنه نجح في الالتحاق بالريف،

1 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 53.

2 - جريدة العلم، عدد: 3220، مصدر سابق، ص: 01.

3 - محمد الحاج سلام أمزيان (1925-1995)، ينحدر من قبيلة بني ورياغل، ولد بمنطقة الحسيمة، زاول تعليمه بها ثم بالقرويين بفاس حيث حصل على العالمية، انضم إلى جيش التحرير، وكان منذ هذه الفترة مقربا من الأمير الخطابي، تعرض للاعتقال لمدة سنتين 1956-1958، نتيجة عداوته لحزب الاستقلال، وبعد مغادرته التحق بالريف ليقود انتفاضة سنة 1958، هرب بعدها إلى إسبانيا، والتحق سنة 1960 بالقاهرة، ليعمل إلى جانب الأمير الخطابي، انتقل سنة 1973 إلى الجزائر ثم غادرها سنة 1981 إلى العراق حتى وافته المنية سنة 1995. أنظر: العمراني، مرجع سابق.

4 - واتربري، مرجع سابق، ص: 324. جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 251.

DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p: 46.

5 - العمراني، مرجع سابق، ص: 68.

وزيادة على هذا فقد تميز بعلاقته الوطيدة مع الأمير الخطابي، تجسدت في عمله معه بعد فراره من المغرب، وحتى وفاة الأمير، وكذلك بغضه الشديد لحزب الاستقلال⁽¹⁾.

فقد وجد سلام أمزيان الريفيين، بمجرد وصوله للمنطقة، على وشك الانفجار بسبب كل ما سبق ذكره، فاستلم زمام الأمر، وقاد غضب الأهالي نحو التمرد، وأضحى هو العقل المدبر للانتفاضة وقائدها العام كما يوضح هو ذاته: "القيام بحركة معناه رسم معالم طريقها وتحديد مسارها، بأن يوضع لها برنامج وأهداف تسير نحوها"⁽²⁾، وهو ما يؤكد لاحقا الحسن الثاني: "لم يتحمل السكان طغيان حزب الاستقلال، وقد لعب المدعو سلام الحاج على وتر عواطف القبائل"⁽³⁾.

وساهمت في هذا التوجه أيضا، خلفية الرجل المنتمي لحزب الشورى والاستقلال، حيث كان التقارب على أشده في هذه السنوات بين الحركة الأمازيغية وبين الشوريين، وفي نفس الوقت مع الأمير عبد الكريم الخطابي، الذي تؤكد المصادر أنه كان على تواصل دائم مع حراك الريف، طيلة سنوات ما بعد الاستقلال، لأنه كان أحد الناقمين على حزب الاستقلال، وأحد الداعين إلى التصدي لدكتاتوريته⁽⁴⁾، كما لا ننسى وجود عامل مهم، يؤكد أكثر من مصدر، وهو تلقي الحاج سلام وعودا من إسبانيا بتمويله بالسلاح، الأمر الذي يفسر توجه القبائل له لطلب المدد بالسلاح، ويفسر أيضا لجوئه لإسبانيا مباشرة بعد فشل التمرد⁽⁵⁾.

بدأت الانتفاضة أولا في قبيلة بني ورياغل، حيث عمت النداءات الأسواق تشرح دواعي الانتفاضة وطرق تنظيمها، فتجاوب الريفيون، وأوقفوا عملية حرث أراضيهم وأغلق التجار محلاتهم وقاطعوا الأسواق الرسمية التي تتبع الدولة، وتم تنظيم السكان وتقسيمهم لمجموعات لكل منها قائدها

¹ - العمراني، مرجع سابق، ص: 96، 97. رسالة الحاج السلام أمزيان إلى المؤرخ زكي مبارك، وثيقة منشورة، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي، ص: 337، 338.

² - العمراني، مرجع سابق، ص: 30.

³ - HASSANE II, op-cit, p :54.

⁴ - رسالة أمزيان، مصدر سابق. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 62.

⁵ - العمراني، مرجع سابق، ص: 35، 36. / واتروبوري، مرجع سابق، ص: 324. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 165، 166. / جريدة العلم، عدد: 3238، مصدر سابق، ص: 01.

ومهمتها، وانتشرت الكتابات التي تسيء لحزب الاستقلال عبر القرى والطرق والقناطر "يحيا الملك، يحيا الجيش، يسقط حزب الاستقلال"⁽¹⁾.

أخذت المواجهات العسكرية مع القوات الرسمية تتطور يوما بعد يوم، فأقدم السكان وأمام الحاجة الماسة للحصول على السلاح إلى مهاجمة كل المراكز الرسمية التي تتبع الدولة بالمنطقة، فتم محاصرة الفرقة العسكرية للقوات المساعدة بمنطقة (إسنادة)، وكذلك مركز آيث حذيفة⁽²⁾.

وقد صادق مجلس الوزراء الحربي بقيادة محمد الخامس منذ تاريخ 26 ديسمبر 1958، على قرار سحب الانتفاضة، وأجاز استعمال كل الأسلحة بما فيها الثقيلة، وضم هذا المجلس كل من الملك محمد الخامس وولي العهد الأمير الحسن ورئيس الأركان الجنرال الكتاني والجنرال أمزيان ورئيس الحكومة عبد الله إبراهيم ووزير الداخلية إدريس المحمدي ووزير الدفاع أحمد اليزيدي⁽³⁾.

ووجه الملك محمد الخامس نداء يوم ال06 يناير 1959، إلى المتمردين من أجل الاستسلام ووضع السلاح وأمهلهم مدة 48 ساعة للالتزام بذلك⁽⁴⁾، وفي اليوم الموالي وجه علال الفاسي عبر الإذاعة الوطنية نداء من أجل التهدئة، وطالب مناضلي حزب الاستقلال بتبليغ خطاب الملك في قرى الريف⁽⁵⁾، وحتى قبل أن يوجه الملك نداءه للمتمردين، كان الأمير الحسن قد نقل مركز قيادة العمليات العسكرية إلى تطوان يوم 03 يناير 1959⁽⁶⁾.

وبعد نهاية تاريخ المهلة وعدم استسلام الريفيين وتجاهل سلام أمزيان للإنذار، بدأت عملية القضاء على التمرد بتوظيف القوات المسلحة الملكية، وبتسليط موجة قمع رهيب على السكان المحليين، باستخدام القصف المدفعي والطائرات المروحية والعربات العسكرية، وتم اعتقال الآلاف من الأهالي،

¹ - العمراني، مرجع سابق، ص: 31، 32. / الوردغي، الخفايا السرية، ص: 166. / العمراني، مرجع سابق، ص: 29.

² - العمراني، مرجع سابق، ص- ص: 37- 39.

³ - المرجع نفسه، ص: 98، 99.

⁴ - LOUIS GRAVIER, "Mohammed V préside à l'élaboration des mesures destinées à rétablir l'ordre dans le Rif si son appel au calme n'est pas entendu", le monde, (07 janvier 1959). / الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 115. / (08 janvier 1959).

⁵ - le monde, N°: (08 janvier 1959).

⁶ - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 115. / واتربري، مرجع سابق، ص: 324.

وزحفت فرق القوات المسلحة الملكية نحو عاصمة الريف التاريخية (أجدير)، لتتمكن، خلال أيام 10 وحتى 13 يناير، من تحرير ميناء الحسيمة ومطارها⁽¹⁾، ويوم 16 يناير دخل الأمير الحسن رفقة عبد الله إبراهيم وبوعبيد مدينة الحسيمة دخول الفاتحين، بعد ستة أيام من المعارك الضارية⁽²⁾.

ومباشرة بعد إخضاع قبلية بني ورياغل وانتشار أخبار القمع الرهيب الذي سلط على أفرادها رجالا ونساء والقسوة البالغة التي عومل بها سكانها، أخذت باقي القبائل مثل آيث يطفة وبني وارين في الاستسلام، وانطلقت عملية عقاب جماعي للسكان وجمع رهيب عبر عمليات الاعتقال والاستنطاق⁽³⁾. وأدرك سكان الريف، الذين بدأوا تمردهم فقط ضد سلطة حزب الاستقلال، أن الملك محمد الخامس خصوصا بعد نداءه يوم 06 يناير 1959، شريك رئيسي في عملية القمع الرهيب التي طالتهم على يد ابنه الحسن، فأخذت الشعارات تتحول لتتال منه هو أيضا وبات النداء: "يسقط حزب الاستقلال، يسقط الملك"⁽⁴⁾.

فقد الريفيون خلال شهر من المواجهة الدامية والحصار كل الثقة في الدولة المغربية ومؤسساتها، وبعد القمع الذي شاهده وسمعوا عنه في وسط بني ورياغل، وصل بهم الأمر لترحيل النساء والأطفال اتجاه المناطق المحتلة من إسبانيا لتجنيبهم الإبادة الجماعية⁽⁵⁾، تحت مدافع وقنابل الطائرات التي يقودها ربانة فرنسيون وأمريكيون⁽⁶⁾.

في مقابل سقوط عشرات من الجنود من القوات الملكية، ونتيجة ضعف التسليح في صفوف المتمردين وشدة القمع، كانت الخسائر مهولة في صفوف الريفيين، وقدر عدد القتلى ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف⁽⁷⁾، وأعقب استسلام القبائل عملية اعتقالات واسعة وأيام من الاستنطاق الرهيب والإذلال

1 - العمراني، مرجع سابق، ص: 41. / جريدة العلم، عدد: 3233، مصدر سابق، ص، ص: 1، 8.

2 - جريدة العلم، عدد: 3240، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02. / le monde, N°: (17 janvier 1959).

3 - العمراني، مرجع سابق، ص - ص: 50 - 59.

4 - المرجع نفسه، ص: 29.

5 - نفسه، ص: 48.

6 - بيرو، مرجع سابق، ص: 43. / DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p: 46.

7 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 55. / DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p: 55.

المقصود للسكان، حيث تم تجميع الأهالي في الخلاء ومورست عليهم صنوف التعذيب والإهانة، ولم يسلم حتى النساء من هذا القمع⁽¹⁾.

لقد جرت عمليات الإخضاع والقمع تحت قيادة كل من ولي العهد الأمير الحسن ورجله المقرب محمد أوفقي، وفي هذا الصدد تواترت كثير من القصص عن مشاركة الأمير الحسن في عمليات الاستنطاق والتعذيب، حيث نقل أنّ أوفقي قام بقتل بعض قيادات المتمردين أمام أعين ولي العهد، بل قام بدس القنابل في قلنسوات جلايب من يسحبون ليركعوا أمام الأمير الحسن، وبعد أن يصدر الأخير عفوه الخادع عنهم ويتعدوا تنفجر بهم القنابل مودية بحياتهم وحية من معهم، مخلقة عاصفة من الضحك بين قادة القمع⁽²⁾.

ويؤكد الحسن صحة ما ورد عن مشاركته في القمع لاحقاً، فسنة 1984 وبمناسبة انتفاضة الريف الثانية، صرح أن سكان المناطق الشمالية يعرفونه جيداً كولي للعهد، ومن الأفضل أن لا يعرفوه كملك، ويقصد يعرفوا أسلوبه في البطش والقمع⁽³⁾.

وبينما عادت الأمور للهدوء في نهاية شهر يناير، وبداية شهر فبراير، فقد سيق المئات من المعتقلين صوب سجون القنيطرة وعين مومن، وشرعت القوات الملكية تمشط الأرض بحثاً عن قادة الانتفاضة وعلى رأسهم محمد الحاج سلام أمزيان، وفيما سلم موحاً أحدو قائد بني وارين نفسه لولي العهد وقواته يوم الفاتح من فبراير 1959، فقد تمكن الحاج سلام بعد مسار مضني من التسلل إلى مليلية والوصول إلى مدريد، ومنها انتقل إلى القاهرة، حيث رفيقه الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي⁽⁴⁾.

وزيادة على النتائج المادية المباشرة التي شهدتها منطقة الريف، من خسائر في الأرواح وإخضاع للسكان وكذلك عملية التهجير الممنهج لسكانها للخارج وللمناطق أخرى، فإن هناك نتائج سياسية مهمة ترتبت عن هذه الانتفاضة، فقد خرج حزب الاستقلال وتياره المنشق عليه كأكبر خاسرين من الأحداث،

¹ - العمراني، مرجع سابق، ص: 51-59.

² - DIouri, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 47. / 46. ص: مرجع سابق، ص: 47.

³ - خطاب الحسن الثاني، سنة 1984 بمناسبة انتفاضة الريف الثانية،

⁴ - العمراني، مرجع سابق، ص: 97. <https://www.youtube.com/watch?v=5ioSRByEE7A> استرجع بتاريخ: 30 جويلية 2018.

حيث أن التمرد قد انطلق في عهد حكومة بلافريج وانتهى في عهد حكومة عبد الله إبراهيم، فتحمل بذلك حزب الاستقلال وتيار اليسار مسؤولية كل ما حدث من قمع، وساهم ذلك في انحسار شعبيتهم عما كانت عليه قبلا، وتفشي شعور بمقت الحزب خاصة في المناطق الأمازيغية⁽¹⁾.

وقد ساهمت هذه الأحداث في ترسيخ مكانة العرش كحامي لوحدة البلاد، وذراع الضاربة، القوات المسلحة الملكية، التي نجحت في القضاء على التمرد، فأضحت بذلك ضامن لاستقرار البلاد، ولهذا فهناك من يشير إلى أن كل هذا كان من تدبير القصر، من أجل تحقيق جملة أهداف سياسية، أهمها ضرب مصداقية الوطنيين وإرباك حكومتهم وإظهار قوة العرش، وهذا ما يؤكد بن بركة سنة 1962: "وبذلك قويت شوكة العناصر الإقطاعية، حتى بلغ الأمر في أواخر سنة 1958 أن نظمت في جبال الريف بشمال المغرب، ثورة مصطنعة بتواطؤ مع عناصر القيادة العامة للقوات المسلحة"⁽²⁾.

4- محاكمة عدي وبهي:

انطلقت محاكمة عامل تافيلالت السابق، المتمرد عدي وبهي يوم 22 ديسمبر 1958، في قلب انتفاضة الريف نهاية سنة 1958، وبموازاة الأزمة الحكومية، التي أنهت حكومة بلافريج وجاءت بحكومة عبد الله إبراهيم اليسارية، وقد ضمت هاته المحاكمة ثمانين متهم وخمس وسبعين شاهد⁽³⁾، وكان من بين المتهمين؛ 13 قائدا وحتى جنرالات فرنسيين هما: لوكوك ديفاري وكوني القائد السابق للقوات الفرنسية في المغرب، ومن الملفت والخلفية مفهومة⁽⁴⁾، أنه في الوقت الذي كانت هيئة المحكمة، التي كلها تنتمي لحزب الاستقلال، فإنه بالمقابل كانت هيئة الدفاع عن المتهمين كلها تنتمي لحزب لشورى والاستقلال، ما عدا فرنسي واحد هو موريس بوتان (Maurice BUTIN)⁽⁵⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص: 16. / فيرمورين، مرجع سابق، ص: 53.

² - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 48. / MORAD, op-cit, p : 68.

³ - جريدة العلم، "عدي وبهي يحاكم"، عدد: 3210، (20 ديسمبر 1958)، ص، ص: 01، 02.

⁴ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 177. / الزاكي، مرجع سابق، ص: 119.

⁵ - موريس بوتان (1924)، محام وكاتب فرنسي ولد بمكناس بالمغرب، درس بفرنسا وعاد سنة 1954 إلى المغرب ليعمل بالرباط كمحام ويتخصص في الدفاع عن رجال الحركة الوطنية المغربية، دافع عن مناضلي اليسار في عهد الحسن الثاني، وأصبح لاحقا محاميا لعائلة بن بركة، وعمل على التحقيق في وفاته. أنظر: موريس بوتان، الحسن الثاني.. ديغول، بن بركة، ما أعرفهم عنهم، ترجمة: رشيد برهونست، مراجعة: عثمان بناني، ط: 1، دفاتر وجهة نظر، الرباط، 2014.

وقد وجهت إلى عدي ويهي وكل من (موحا وهرا وحدو أوميمون)، تهمة المس بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وقطع الطرق وحصار القرى، والتواطؤ مع دولة أجنبية ومنع الجيش الملكي من الدخول إلى العمالة وتوزيع السلاح من أجل التمرد⁽¹⁾.

كان عدي ويهي هو المتهم الرئيسي في هذه المحاكمة، فيما اعتبر قائد آيت عياش (موحا وهرا) المتهم الثاني، ومنذ بداية المحاكمة رما المتهمان كامل المسؤولية على عاتق اليوسي كمحرض رئيسي على كل ما حدث، واتهمه ويهي أنه منذ اجتماع قصبة تادلة كان يدفع بهم نحو التمرد، وأنه حتى لما وفد عليه أثناء العصيان في لجنة التوسط، حرضه على متابعة تمرده وعدم تجريد القبائل من السلاح⁽²⁾.

أما وهرا الذي دافع عن نفسه بالقول أنه مجرد قائد كان ينفذ أوامر العامل الذي يتبعه، فقد صرح أنّ الحسن اليوسي طلب من عدي ويهي بمجرد سفر الملك أن يقوم بتسليح رجال القبائل، كما أنه (اليوسي)، هو من تدخل لدى الجيش الفرنسي عبر الجنرال ديفاري، ليقوم بمد العامل والمتمردين بـ 1400 بندقية و 600 رشاش ثقيل و 200 رشاش خفيف⁽³⁾، وقد كان موحا وهرا نفسه هو المترجم بين الطرفين، اليوسي ودوفاري في هذا اللقاء⁽⁴⁾.

وأمام هذه الشهادات بدأت جريدة العلم لسان حزب الاستقلال حملة شرسة على الحسن اليوسي، مطالبة بوضعه في قفص الاتهام رفقة المتهمين الآخرين⁽⁵⁾، وتحت تأثير ما ورد في المحاكمة والحملة الإعلامية المرافقة لها، أقدم الملك محمد الخامس يوم 26 ديسمبر 1958 على إعفاء اليوسي من منصبه كوزير في مجلس التاج، نزولا عند طلبه هو كما جاء في البلاغ الملكي: "التمس من صاحب الجلالة، السيد الحسن اليوسي العضو في مجلس التاج، إعفائه من منصبه فتفضل أعزه الله بإعفائه من المهام التي كانت منوطة به"⁽⁶⁾.

¹ - جريدة العلم، "عدي ويهي يحاكم"، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02. / "محاكمة المتهم الثاني"، عدد: 3214، (24 ديسمبر 1958)، ص، ص، 01، 08.

² - جريدة العلم، "محاكمة المتهم الثاني"، مصدر سابق، ص، ص: 01، 08.

³ - المصدر نفسه، ص، ص: 01. / جريدة العلم "أوهري يصرح في محكمة العدل"، عدد: 3215، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3220، مصدر سابق، ص، ص: 01، 03.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 3215، مصدر سابق، ص: 01.

⁶ - جريدة العلم، عدد: 3217، مصدر سابق، ص: 01.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قادت صحف حزب الاستقلال حملة لكشف مكان وجود الحسن اليوسي ومتابعته قضائياً، وظل السؤال الذي يتكرر في كل عدد صادر في هاته الأيام "أين الحسن اليوسي؟"⁽¹⁾، وجاء يوم 30 ديسمبر عقب استئناف المحاكمات بعد توقف لمدة أربعة أيام، بجديد فاجئ الجميع، حيث أعلن أن وكيل الدولة تلقى تعليمات صارمة من وزارة الداخلية بمتابعة الحسن اليوسي كبقية المتهمين⁽²⁾.

لكن في الوقت الذي صدرت الأوامر بمتابعة الحسن اليوسي وتوصل عامل فاس، الغالي العراقي، بمذكرة بحث واعتقال في حقه، كان هو قد فر عبر جبال الأطلس المتوسط، إلى مليلية ثم إسبانيا وسط شهادات كثيرة أنّ ذلك الهروب قد تم بتواطؤ من وزارة الداخلية نفسها، خصوصاً أن اليوسي قد عرض تسليم نفسه لما وصل إلى صفرو إلى وزارة الداخلية⁽³⁾.

تدخل الشيخ محمد بن العربي العلوي بشهادته يوم 17 يناير في غير صالح المتمردين، بحكم أنه كان حاضراً في تفاصيل الأحداث كمبعوث من القصر للبحث عن حل للقضية⁽⁴⁾، ثم جاءت شهادة الجنرال الكتاني كآخر الشهود يوم 24 يناير، تدافع عن عدي ويهي بصفته مخلصاً للعرش وأنه استسلم وفق اتفاق أمان مع الجيش، لكن المحاكمة رفضت ما استند إليه واعتبرت أن ويهي مذنب ولا يستفيد من أي حصانة⁽⁵⁾.

انتهت المحاكمة وصدرت الأحكام يوم 30 يناير 1959، فحكم على عدي ويهي وموحي وهرنا وحدو أوميمون والسعيد أوالحسن اليوسي بالإعدام مع ثلاثة آخرين غيايباً، فيما حكم على ستة متهمين بالمؤبد وعلى عشرين متهماً ما بين عشرين سنة وخمس سنوات، وحكم على عدد آخر بسنة أو سنتين، واستفاد 41 متهماً من البراءة⁽⁶⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 3218، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 3220، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "متابعة لحسن اليوسي"، عدد: 3221، (31 ديسمبر 1958)، ص: 01.

3 - الغالي العراقي، ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات الحديد والجمر والغبار، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص: 304.

4 - جريدة العلم، عدد: 3238، مصدر سابق، ص: 01.

5 - الزاكي، مرجع سابق، ص: 121.

6 - جريدة العلم، عدد: 3252، مصدر سابق، ص: 01.

ويمكن الوقوف على مجموعة نتائج مهمة من هذه المحاكمة، نذكر منها: تأكيد تورط الحسن اليوسي في الأحداث من خلال هروبه من يد المحكمة⁽¹⁾، وكذلك بروز العلاقة التي جمعت حزب الشورى والاستقلال بالتمرديين الأمازيغ، وإثبات تورط القوات الفرنسية الباقية في المغرب في عمليات الفوضى والتخريب، وإثارة الانتباه إلى استياء الأمازيغ القرويين من سيطرة حزب الاستقلال، كما أن هناك من قرأ في ما جرى سعيًا من حزب الاستقلال عبر هذه المحاكمة في تشويه سمعة معارضيه من الزعماء القرويين التقليديين، وبالتالي توجيه ضربات لهم في معركة الصراع السياسي المستمر منذ استعادة الاستقلال، بل رأى البعض أن حزب الاستقلال بتلك الأحكام الصارمة في حق حلفاء الملك قد وجه نوعًا من التنبيه إلى القصر بعدم التدخل في الصراع السياسي⁽²⁾.

ومن كل تلك الأحكام التي صدرت، فإن الوحيد الذي نفذ فيه حكم الإعدام كان موحا وهرا، يوم 30 أكتوبر 1961، في حين توفي عدي ويهي في سجنه يوم 30 يناير 1961، مسموما حسب ما تؤكد بعض المصادر، بينما أطلق سراح الباقي بعفو ملكي بعد وصول الحسن الثاني إلى كرسي العرش، وقد عاد الحسن اليوسي إلى المغرب سنة 1962⁽³⁾.

5- حل الحزب الشيوعي واعتماد الحركة الشعبية:

كان الحزب الشيوعي المغربي هدفا لحرب شعواء من قبل التيار اليساري في حزب الاستقلال منذ استرجاع السيادة، وسقط الكثير من عناصره برصاص المليشيات الاستقلالية الموالية لبن بركة مثل ما حدث لعبد الكريم بن عبد الله، كما نجا عضو مكتبه السياسي الدكتور هادي مسواك من عملية اغتيال سبق الحديث عنها، وبعد توجه التيار اليساري للتكتل في حزب واحد (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، ازدادت الضغوط من أجل تحييد الحزب الشيوعي وإخراجه من الساحة السياسية.

جعل البعض من عملية حل الحزب الشيوعي تصرفا بحتا من قبل حزب الاتحاد الوطني وحكومة عبد الله إبراهيم، بل قرار بن بركة بالذات من أجل إزاحة منافس سياسي مهم لتيار اليسار الجديد،

¹ - le Monde, N°: (10 Janvier 1959).

² - واتربوري، مرجع سابق، ص، ص: 318، 319.

³ - الزاكي، مرجع سابق، ص، ص: 122، 123.

يقتسم معه نفس الوعاء ويزاحمه في عملية الاستقطاب والحشد وفي الوسائل، ويدلل على ذلك شهادة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي عن تفاصيل اجتماع تم بين قيادة الحزب الشيوعي وقيادة حزب الاتحاد الوطني، من أجل حظر الحزب الشيوعي: "في جدول أعمال اللقاء نقطة وحيدة، كيف يتم التعامل مع سعي الحكومة لحل التنظيم الشيوعي؟، لقد امتد النقاش حتى الفجر، وتناول بن بركة الكلمة من البداية مصرحا: نحن ننتهي لنفس العائلة، ونستطيع أن نصارح بعضنا، بالنسبة لنا الأمر الأساسي هو استمرار الحكومة، وكل ما تبقى هو ثانوي، بات وجودكم غير القانوني يعرقل عملنا لذا نطلب منكم حل أنفسكم، فلا نرغب أن يتم ذلك بأيدينا"⁽¹⁾.

وحتى لو أن حل الحزب الشيوعي تم على يد حكومة عبد الله إبراهيم، لكن يؤكد كلام بن بركة وشواهد أخرى أنه كانت هناك ضغوطات كبيرة من قبل القصر والتيار التقليدي ممثلا في حزب الاستقلال من أجل حظر الحزب، باعتباره يتعارض مع المبدأ الذي يقوم عليه العرش العلوي والذي يستمد مشروعيته من التاريخ الديني للبلاد⁽²⁾.

فقد طلب محمد الخامس شخصا من عبد الله إبراهيم المضي في قرار حل الحزب الشيوعي وحظر نشاطه، باعتبار أن الحزب يمس بشكل كبير بالنمط الملكي للدولة وبالمقدسات الإسلامية⁽³⁾، وقد لمح الملك لذلك في خطابه بمناسبة عيد العرش يوم 18 نوفمبر 1959، حين صرح برفضه للمذاهب المادية التي لا تتوافق مع التقاليد والدين⁽⁴⁾.

والحقيقة أن ملاحقة الحزب الشيوعي قد بدأت في عهد حكومة بلافيج، فتمت مدهمة مقرات الحزب ومركزه في الدار البيضاء وأعلن عن حجز منشور ورسائل متبادلة مع (إسرائيل) كما قيل،

¹ - Abdallah SAAF, **Ben barka et les communistes, colloque Mehdi Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale**, organisé par université de Paris 8 et l'institut Maghreb-Europe, 17-18 novembre 1995, sous la direction de René Gallissot et Jacques Kergoat, Karthala, 1997, p: 110.

² - جريدة حياة الشعب، (27 نوفمبر 1959)، ص: 01. / PALAZZOLI, **op-cit**, p: 393.

³ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 205.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 3541، (19 نوفمبر 1959)، ص: 01.

وصودرت جميع وثائقه ووصف الحزب بالتنظيم غير الشرعي، وأنه يقوم بنشاطات ضد الدولة وبرامجها⁽¹⁾، كما تم اعتقال عدد من مسؤولي الحزب وتعرضوا للتحقيق، حتى أولئك الذين كان لهم سبق في العمل الوطني والتحرري، وعلى رأسهم علي يعة⁽²⁾ مسؤول الحزب الأول⁽³⁾.

فقد أصدرت محكمة الدار البيضاء الابتدائية، نتيجة ضغوطات الملك على رئيس الحكومة، يوم 29 أكتوبر 1959، قرارا بحل الحزب الشيوعي، لكن أعضاء الحزب استأنفوا على القرار أمام الغرفة الأولى بالرباط، فجاء قرار تأييد الحل يوم 09 فيفري 1960⁽⁴⁾، وقد نطق بقرار تأكيد الحظر، رئيس محكمة الاستئناف بالرباط، القاضي الفرنسي جورسولان⁽⁵⁾.

وفي نفس الوقت الذي شهد حل الحزب الشيوعي تم اعتماد الحركة الشعبية، فبعد مرور سنتين على المؤتمر الصحفي الذي عقده أحرضان والخطيب، انتظم ما بين 09 و11 نوفمبر 1959 مؤتمر الحركة الشعبية، وأهم ما ميزه هو تبني مبدأ (الاشتراكية الإسلامية)، حيث باتت الاشتراكية ورقة رابحة، كما حدث قبل أشهر في مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن أصرت الحركة الشعبية على بقاء وفائها للملك والقصر من خلال تبني شعار (الله، الوطن، الملك)، ومن خلال حديث الخطيب بإسهاب عن التعلق بالعرش، كما أن الارتباط بالبعد الأمازيغي أيضا أخذ نصيبه من أشغال المؤتمر بالدعوة لتدريس اللهجات البربرية⁽⁶⁾.

¹ - جريدة العلم، عدد : 3136، مصدر سابق، ص: 01.

² - علي يعة (1920 - 1997)، سياسي وشتيوعي مغربي، أمين عام الحزب الشيوعي المغربي والقائد التاريخي لحزب التقدم والاشتراكية، ينحدر من طنجة، وتعود أصوله لمنطقة القبائل الجزائرية، درس بطنجة وبالدار البيضاء، وكان له سبق في العمل الوطني، أنظر: علي يعة، موسوعة الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>، استرجع بتاريخ: 30 أوت 2019.

³ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 168.

⁴ - PALAZZOLI, op-cit, p-p: 307 - 313. / مصدر سابق.

⁵ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 208.

⁶ - واتريوري، مرجع سابق، ص: 325، 326. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 221.

6- انتخابات الغرف التجارية:

اعتبرت انتخابات أعضاء الغرف التجارية، التي جرت يوم 08 مايو 1960 أول استحقاق سياسي حقيقي في مغرب ما بعد الاستقلال، ومثلت امتحان فعلي بين القوى السياسية المتصارعة لإظهار قوتها وحضورها في ميدان مهم جدا، وهو الاقتصاد من خلال ما تتوفر عليه من دعم بين صفوف التجار والصناعيين، وسيكون الصراع خلال هذا الاستحقاق محصورا بين حزب الاستقلال وغريمه الذي انشق عليه، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكثير من الأسباب الموضوعية أهمها أنهما التياران الرئيسيان بين نخب البلاد السياسية والاقتصادية.

ورغم أن حزب الاستقلال كان تنظيما يقوم على أكتاف البرجوازية الحضرية التقليدية، وهي في معظمها مكونة من التجار المغاربة الكبار ذوي الأصول الفاسية، حيث عرف أهل فاس بسيطرتهم على تجارة المغرب، لكن الحزب كان هو من بدأ حملة التخوف والشكوى من ظروف سير الانتخابات، وبعث ممثله في هذه الانتخابات عن الدار البيضاء برسالة احتجاج إلى الملك وإلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية⁽¹⁾، ويمكن أن تكون أسباب ذلك مفهومة في ظل وجود رئيس حكومة ينتمي للمعسكر المعادي لهم في هذه الانتخابات وخصمهم المباشر، وكذلك لطبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية لمدينة الدار البيضاء، التي سنتطرق لها.

وقد حظيت هذه الانتخابات بأهمية قصوى لدى كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لأن كل منهما سعى لإثبات جدارته التمثيلية وأراد تأكيد قوته، خاصة بعد عملية الانشقاق التاريخي، وأيضا قبل أيام من أول انتخابات محلية، ستؤثر فيها نتائج الغرف التجارية لا محالة، وتجلى اهتمام الأطراف السياسية بهذه الانتخابات من خلال التغطية الإعلامية الكبيرة التي واكبتها والتعبئة التي عرفتها⁽²⁾.

أسرعت صحف حزب الاستقلال بعد إجراء الانتخابات، تعلن فوز الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة، التابع لحزب الاستقلال، وتحقيقه الأغلبية الساحقة في مدن؛ فاس ووجدة وتطوان وأسفي

¹ - جريدة العلم، "الإذاعة المغربية وانتخابات الغرف التجارية"، عدد: 4082، (05 مايو 1960)، ص: 01.

² - جريدة العلم، "غدا يدعى الناخبون"، عدد: 4084، (07 مايو 1960)، ص: 01.

والعرائش ومراكش وتازة والصويرة، مرفقة ذلك بتنديد كبير بالتزوير الذي حصل حسبما وصفت بمدينة الدار البيضاء⁽¹⁾.

ونشرت صحيفة العلم يوم 11 مايو 1960، تفاصيل النصر المحقق من قبل التنظيم الموالي لحزب الاستقلال، والذي أحرز فيه 130 مقعدا مقابل 80 مقعدا للتنظيم التابع لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽²⁾، لكن الحقيقة كانت غير ذلك فقد حقق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نصرا كبيرا، جاء نتيجة فوزه في كبريات المدن التجارية والصناعية المغربية، فمن بين 13 غرفة تجارية وصناعية، حقق الاتحاد الوطني أغلبية ساحقة في كل من: الرباط، طنجة، القنيطرة، مكناس، سيدي سليمان، سطات، القصر الكبير، الجديدة، وفي حين لم يقدم أي مرشح عنه في غرفة فاس المحسومة للاستقلاليين، فقد حقق نصرا ساحقا بأمر الاقتصاد المغربي، مدينة الدار البيضاء، التي تكفي وحدها لترجيح كفة الفائز أمام كل المدن المغربية المتبقية، نظرا لتوفرها على غالبية تجار وصناعي المغرب⁽³⁾.

وهذا ما دفع اتحاد التجارة الاستقلالي لتقديم طعون في عملية انتخاب أعضاء غرفة الدار البيضاء، وقادت صحيفة العلم حملة شعواء على ما وصفته بالتزوير الكبير والمخالفات الخطيرة التي شابته العملية⁽⁴⁾.

وقد فاجأت نتائج انتخابات الغرف التجارية والصناعية الكثير من المتابعين لطبيعة الحزبين المتناقضين ولطبيعة التجار والبرجوازية المغربية، فمن المستغرب أن يحصل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على مساندة من الأوساط الرأسمالية ورجال الأعمال، وهو الذي يتبنى ويدعو إلى الاشتراكية والثورية، ورغم أن حيابة الحزب للحكومة قد أثر بشكل ولو قليل على النتائج، لكن السر الحقيقي كمن في مساندة العنصر السوسي له⁽⁵⁾.

1 - جريدة العلم، عدد: 4086، مصدر سابق، ص: 01.

2 - جريدة العلم، "النتائج النهائية لانتخابات الغرف التجارية والصناعية"، عدد: 4087، (11 مايو 1960)، ص: 01.

3 - واتيوري، مرجع سابق، ص: 193.

4 - جريدة العلم، "مرشحو للغرف التجارية والصناعية يطعنون في الانتخاب"، عدد: 4088، (12 مايو 1960)، ص: 01.

5 - واتيوري، مرجع سابق، ص: 193.

لقد أثّر الوزن العددي للتجار السوسيين داخل المنظومة التجارية المغربية، واستطاع التفوق على النخبة التجارية الفاسية، وانطلاقاً من معاداتها، نتيجة كل ما تمارسه من احتكار وغطرسة وهيمنة، تحالف هؤلاء السوسيين مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لأنهم وجدوا في الحزب معبراً عن رغبتهم في الانتقام من الفاسيين ووسيلة لكسر هيمنتهم وسيطرتهم⁽¹⁾.

انسحب التجار الشلوح من حزب الاستقلال مباشرة بعد الاستقلال، بسبب تحكم الفاسيين فيه، ورفضاً منهم لاستغلال هؤلاء لمناصبهم السياسية والسلطة من أجل نجاح أعمالهم⁽²⁾، وبمجرد تأسيس حزب الاتحاد الوطني، حمل له السوسيين كامل الدعم من خلال تجارهم الذين صعدوا في سلم الأعمال وحققوا نجاحات تجارية كبيرة وأصبح لهم اسم وسط النخبة التجارية المغربية، وكذلك من خلال قواعدهم التي استوطنت مدينة الدار البيضاء، نتيجة الهجرة الكثيفة من أغادير ووارززات⁽³⁾.

ووجد كل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتجار السوسيين مصلحة في عقد تحالف ثنائي، كان الدافع الرئيسي له هو عداوة الفاسيين، الذين يحتكرون التجارة والسياسة، وقليل من المؤرخين وعلى رأسهم المؤرخ الأمريكي واتربوري، من حللوا تركيبة المجتمع المغربي في تلك الحقبة، وفهموا طبيعة تأثير العنصر السوسي في الاقتصاد المغربي وكذلك في الحياة السياسية وقبلها في الكفاح الوطني⁽⁴⁾.

المبحث الرابع: اندلاع النزاع بين القصر واليسار.

إذا كانت السنوات الأولى لاستقلال المغرب هي سنوات الصراع بين الجميع، فقد أخذ نزاع جديد يتبلور شيئاً فشيئاً، مع نهاية المرحلة الانتقالية وبداية سنة 1958، ليغدوا في غضون سنوات قليلة هو السمة الغالبة على الواقع السياسي المغربي، إنه النزاع الكبير بين القصر وحلفائه من جهة والتيار الراديكالي داخل حزب الاستقلال الذي غدا بعد تكتله يعرف باليسار المغربي.

1 - المرجع نفسه.

2 - يشار إلى وجود وثيقة فرنسية تؤكد على سعي السوسيين حتى قبل تأسيس الاتحاد الوطني وانشقاق حزب الاستقلال، إلى تأسيس حزب سوسي أمازيغي يحمل اسم: حزب الاستقلال السوسي. وثيقة منشورة، ملحق رقم: 13، ص: 362.

3 - لوفو، مرجع سابق، ص: 100.

4 - واتربوري، مرجع سابق، ص - ص: 190 - 194.

سبق الحديث على أنه منذ استرجع المغرب سيادته، اندلع صراع خفي بين الأمير الحسن ممثلاً للمنظومة الحاكمة، وبين شباب حزب الاستقلال المأخوذون بالنموذج الشمولي الشيوعي العالمي الرامي إلى جعل البلاد ترضخ لسلطة الحزب الواحد وأذرعته، وقد أُنْفِقَ على جعل المهدي بن بركة على رأس هذا التيار ومثله في هذه المعركة، ورغم أنه كان أقل تشدداً من رموز أخرى مثل عبد الله إبراهيم والبصري والمحبوب بن الصديق، لكنه يتميز عنهم بقدرته على التنظير والتوجيه ومن هنا حصل على أهميته.

كان الصراع على السيطرة على جيش التحرير قد أطلق شرارة الخلاف والمواجهة مع الأمير الحسن كما يذكر هو نفسه، عن دور بن بركة في اغتيال المسيعدي، وعن رغبته في السيطرة على جيش التحرير الجنوبي: "ومن هذه اللحظة لم أعد أكن ذلك الاحترام لمن كنت أرى فيه أستاذي"⁽¹⁾، وستزيد مختلف الأحداث السياسية التي توالى في توسيع ذلك الشرخ، وسيدفع بقاء قوة عسكرية مهمة تحت قيادة اليسار لتفجير الصراع إن عاجلاً أم آجلاً.

1- جذور الصراع الثنائي:

انعقد بمدينة تطوان في الـ 25 من جويلية 1958 المؤتمر الثالث لاتحاد طلبة المغرب (UNEM)، وفي الوقت الذي تم تجاهل ولي العهد الحسن، ولم توجه له الدعوة، كان بن بركة أحد رموز اليسار ضيف الشرف خلال أشغال المؤتمر، وكان أحد منسقي ومؤطري فعاليات مؤتمر الطلبة خلال تلك الأيام، بفضل تلك العلاقة القوية التي جمعتة دوماً بالطلبة خصوصاً أنه كان فقط في سن الثامنة والثلاثين⁽²⁾.

وبالإضافة للتجاهل المتعمد لولي العهد، فقد جاءت توصيات المؤتمر لتزيد من إنزعاج القصر ومحيط الأمير⁽³⁾، فتمت الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تخرج بدستور ديمقراطي، ونُظِرَ لهاته القرارات كترجمة لأفكار بن بركة، وأنه هو من يقف خلف البيان الختامي، ورغم مغادرته للمؤتمر لكن الشرطة تدخلت وطوقت المكان، وذكر شقيقه عبد القادر أنه أوقف بسبب مشاركته، وبات مراقباً⁽⁴⁾.

¹ - HASSANE II, op-cit , p: 57.

² - Aek BENBARKA, op-cit, p-p: 151-156./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p,p: 189, 190.

³ - جريدة العلم، "صوت الطلبة"، عدد: 3075، (08 أوت 1958)، ص: 01.

⁴ - Aek BENBARKA, op-cit, p- p: 151, 156.

استقبل الملك الطلبة بعد نهاية المؤتمر، رغم صدمته مما خرج به، وخاطبهم مبدئياً انزعاجه: "إذا توقف الأمر علياً سأنسحب، أنتم لا زلتم شباباً ولا أرجو شيئاً من الله إلا أن يبارككم"، لكن ولي العهد الذي كان في قمة السخط علق قائلاً: "لو تعلق الأمر بي كنت طرحتكم في السجن جميعاً، لا يمكن مواصلة إتباع هؤلاء الذئاب السياسية، أنتم عديمو التجربة أنتم لا تعرفونهم، أنا أعرفهم"⁽¹⁾.

لقد زاد في إضفاء جو من القلق والإزعاج على التصرفات والأفكار المطروحة، حدوث أمر خارجي ألقى بظلاله على وضع المغرب المتوتر، فقد وقع يوم 14 جويلية 1958 انقلاب عسكري بالعراق، أطاح بالنظام الملكي وأعلن عن قيام الجمهورية، وسط ترحيب شعبي عربي وحتى مغربي⁽²⁾.

خاطب المهدي بن بركة الطلبة في خضم أشغالهم: "مؤتمرنا انعقد تحت تأثير الثورات العربية في العراق ولبنان والجزائر"، لكن الأمير الحسن كان مغتاضاً جداً مما حصل بالعراق، وبذل جهده ليقنع الطلبة بإدانة ما وقع، فقد كان قلقاً جداً ومصدوماً، وبات ينظر لهذا السيناريو الذي جرى في العراق ومن قبل في مصر كخطر حقيقي محقق بالعائلة العلوية الحاكمة منذ قرون بالمغرب، ومنبع ذلك الخطر والمعرض عليه هو من دون شك اليسار المغربي برموزه المعروفة⁽³⁾.

كما ساهم إمساك اليسار بزمام الحكومة، عبر أحد متشدديه، عبد الله إبراهيم، وإتباع سياسة اشتراكية تقوم على معاداة مصالح البرجوازية التقليدية ومعاداة مصالح الاستعمار، في تحريك القوة المعادية الداخلية والخارجية، من أجل الدفع بمن يمثل الجدار الأخير في المغرب في وجه طموحات اليساريين، وهو الأمير الحسن، ليتصدى للحكومة ولراديكاليو حزب الاستقلال، الذين أضحووا يقودون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽⁴⁾.

¹ - Ibid, p, p: 154, 155.

² - جريدة العلم، "انقلاب ثوري في بغداد"، عدد: 3051، (15 جويلية 1958)، ص: 01.

³ - Aek BEN BARKA, op-cit, p: 159./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p-p: 190-192.

⁴ - فيرمورين، مرجع سابق، ص- ص: 56-58.

لقد أدت سياسة تأمين الأراضي الفلاحية، التي يستحوذ الفرنسيين على مجملها، وكذلك السعي لتقييد يد المصالح الاستعمارية وأدواتها في المغرب، عبر إنشاء بنك المغرب ومراقبة تنقل رؤوس الأموال⁽¹⁾، إلى نشوء حالة استنفار وسط أعداء اليسار المحيطين بولي العهد الحسن، والذين باتوا يطلبون رأس هذا التيار بأي ثمن⁽²⁾، وجعل الأمير يندفع بكل قوة من أجل الإطاحة بحكومة عبد الله إبراهيم، ويواجه حزب الاتحاد الوطني وصحفه وذراعه العسكري جيش التحرير الجنوبي⁽³⁾، وقد لعب رضا قديرة دورا مهما في جر ولي العهد جرا نحو ميدان المواجهة والصراع⁽⁴⁾.

وهناك عامل آخر لعب دورا مهما في كهرة العلاقات وتعكير الأجواء، وزاد في صب الزيت على النار، إنه الصحافة الفرنسية، وما كانت تنشره من أخبار عن الوضع السياسي بالمغرب، فلم تتوقف تلك الصحف عن التذكير بالخطر الكبير الذي يتهدد العرش المغربي، وتفرد يوميا صفحات كثيرة للحدّث عن تفاصيل المؤامرات التي يعدها اليسار ضد القصر، وعن حيثيات بعض الانقلابات المزعومة، وتنقل أخبار الشقاق الحاصل بين ولي العهد ورموز اليسار، بما فيهم رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم⁽⁵⁾.

مع اشتداد الحملات الإعلامية والسياسية ضد حكومة عبد الله إبراهيم وضد اليسار عموما، باتت ردود فعل صحافة اليسار تزداد أيضا قوة وحدة، وصار استخدام مصطلحات من قبيل إقطاع ورجعية، للدلالة على رافضي سياسية الحكومة، من محيط القصر، من يوميات صحف الاتحاد الوطني مثل (التحرير)، وهذا الأمر كان له وقع شديد على شخص ولي العهد الذي يمثل عراب ذلك التيار، كما وصف لاحقا: "كان هذا يغيظني بشدة، كان تجاوزا في المصطلحات، كانت هناك دائما انتقادات للملكية، ولكنها لم تكن أبدا موضع شك"⁽⁶⁾.

1 - جريدة التحرير، عدد: 90، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 92، مصدر سابق، ص: 01.

2 - les Phares, N° :04, (26 octobre 1959), p: 02.

3 - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 199، 200. / آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 71.

4 - الوردغي، زعيم الليبرالية المغربية، مرجع سابق، ص: 64، 65.

5 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44. / جريدة التحرير، عدد: 124، مصدر سابق، ص: 01.

6 - HASSANE II, op-cit, p: 64.

وبدأ نشر بعض القضايا المهمة من واقع البلاد السياسي يثير حساسية المخزن الجديد، الذي تشكل حول الأمير الحسن، ففي نهاية شهر أوت 1959 نشرت صحيفة التحرير توصيات مؤتمر الطلبة، الذي عقد خلال ذلك الشهر بمدينة أغادير، والذي احتوى على انتقاد لاذع للقوات المسلحة الرسمية ولضباطها وقياداتها⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك تقدم مجموعة ضباط من قيادة الجيش، تحت رئاسة الأمير الحسن إلى الملك معربين له عن استيائهم مما طالهم من كلام، فأصدر الديوان الملكي بلاغا يستنكر فيه ما حصل، جاء فيه: "ويكفي الجيش فخرا وشرفا أنه يحظى بثقة الملك والشعب، وينال الإعجاب والتقدير في الداخل والخارج"، وتوعد الملك بوصفه، كما قال البيان، المؤتمن على كرامة المؤسسات الوطنية، باتخاذ ما يلزم من تدابير لعقاب جميع الواقفين خلف تلك التهجمات ضد القوات المسلحة الملكية⁽²⁾.

وتصاعد التحريض ضد الطلبة وجريدة التحرير، فاستقال وزير البريد، المذبوح من منصبه، احتجاجا على المس بالجيش، وبدأت جريدة العلم الاستقلالية حملة دعائية ضد الاتحاد الوطني، متحدثة عن العقاب الذي سيطل المتهمين على القوات المسلحة، وموجهة الاتهام في ما حصل للقياديين اليساريين، الذين قادوا حملة الانفصال بكونهم الموجهين للطلبة، فكتبت في افتتاحيتها: "وليس بخاف أن موضوعات المؤتمر وملتمساته حضرت في بورصة الشغل بالدار البيضاء، في الليالي التي حضرها رئيس الحكومة وخليفته والمحجوب والمهدي بن بركة والبصري، فأفكار هؤلاء هي التي نقلت إلى أغادير"⁽³⁾.

قام وزير التربية الوطنية في حكومة عبد الله إبراهيم؛ عبد الكريم بن جلون، والذي كان محسوبا على القصر رغم وجوده في حكومة اليسار، بعد فترة قصيرة من هذه الحادثة وما تبعها من حملات، برفع دعوة قضائية ضد مدير تحرير جريدة التحرير، الفقيه البصري، بتهمة القذف، فتتمت محاكمة البصري وأصدر ضده حكما بغرامة مالية، ورغم محدودية الحكم، لكنه كان تمهيدا لما هو قادم⁽⁴⁾.

1 - جريدة التحرير، عدد: 148، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02.

2 - بلاغ الديوان الملكي، 29 أوت 1959، جريدة العلم، عدد: 3461، (31 أوت 1959)، ص: 01.

3 - المصدر نفسه.

4 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 127.

وأصدر الملك في شهر نوفمبر، على إثر أزمة جريدة التحرير مع المؤسسة الملكية، ظهيرا بخصوص الحريات الصحفية، كان باديا للجميع أنه يستهدف حرية الصحافة بشكل مباشر، ويعمل على تقييدها، كما يظهر من أحد بنوده: "يعاقب جنائيا كل من نشر إدعاء أو وزعا يتعلق بأعمال يعاقب عليها جنائيا وبالخصوص إن كان هذا النشر له أهداف سياسية"⁽¹⁾.

وقد بدأت جريدة التحرير في منتصف نوفمبر 59، نشر سلسلة مقالات عن المقاومة، جاء أولها تحت عنوان: "مأساة المقاومة" تطرق لمعاناة المقاومين الذين كانوا سببا في عودة الملك واسترجاع السيادة، وقد تساءلت الصحيفة: ماذا فعلت الدولة المغربية لهؤلاء المقاومين ولأبناء الشهداء وعائلاتهم؟ وفي الرابع من ديسمبر، صدرت مقالة جديدة بعنوان: "طردوا الاستعمار بالأمس، فأصبحوا اليوم مطاردين"، تتحدث عن مجموعة من معطوي المقاومة، قصدوا قصر الملك بالرباط، هم وزوجاتهم وأطفالهم، من أجل عرض وضعيتهم المزرية على الملك، فقامت الشرطة بطردهم لكيلومترات خارج المدينة⁽²⁾.

وفي اليوم الموالي صدرت الجريدة تتحدث عن مصادرة العدد في عموم المغرب، وتحمل تفاصيل جديدة عن واقعة المقاومين مدعمة بشهادات ووثائق، وقامت الإذاعة الوطنية بتقديم تفسير لما حصل واتهام الجريدة بنشر نبأ مكذوب، ثم أصدر الديوان الملكي بلاغا يعترف فيه بالحادثة ويقدم تبريرا مغايرا لما تام نشره، ويحمل المقاومين مسؤولية الطرد، من خلال عدم احترامهم قواعد البرتوكول المتعارف عليه⁽³⁾.

وعادت مصالح الشرطة لتحجز أيضا عدد يوم 05 ديسمبر من الجريدة، وفي يوم الموالي 06 ديسمبر 1959 التأم المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأصدر مجموعة قرارات، استنكر فيها التلاعب الموجود في الإدارات، خاصة إدارة الأمن الوطني، وأدان المصادرة المتكررة لجريدته، وندد بما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية من عملية معارضة وتخريب لعمل الحكومة⁽⁴⁾.

¹ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 208.

² - جريدة التحرير، "مأساة المقاومة"، عدد: 225، (13 نوفمبر 1959)، ص: 01، 03. / "طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين"، عدد: 246، (04 ديسمبر 1959)، ص: 01.

³ - جريدة التحرير، "البوليس يحجز عدد أمس من جريدة التحرير في مجموع المغرب"، عدد: 247، (05 ديسمبر 1959)، ص: 01. / "اللجوء إلى المحاكم"، عدد: 248، (06 ديسمبر 1959)، ص: 01. / بلاغ من الديوان الملكي، 04 ديسمبر 1959، جريدة التحرير، عدد: 248، (06 ديسمبر 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة التحرير، عدد: 249، (07 ديسمبر 1959)، ص: 01.

واستمرت جريدة التحرير بتوجيه الانتقادات لأجهزة الدولة الرسمية طيلة تلك الأيام، وعادت يوم 11 ديسمبر للحديث من جديد عن موضوع المقاومين المطرودين، ناقلة أخبارا عن اتصالات وضغوط تقوم بها الشرطة لدفع أولئك المقاومين للتراجع عن شهاداتهم⁽¹⁾.

وداهمت قوات الشرطة في ليلة ما بين 13 و14 ديسمبر 1959، من جديد مطابع جريدة التحرير وصادرت عدد اليوم، وانهقد في نفس اليوم 14 ديسمبر مجلس وزراء برئاسة الملك محمد الخامس، وخصص للنظر في تهجمات جريدة التحرير، التي مست بالمؤسسات الوطنية الدينية والسياسية المقدسة، وتقرر متابعة الجريدة ومسؤوليها وإصدار قانون لحماية مؤسسات الدولة ومقوماتها⁽²⁾.

ولم يطل وقت كثير لتنفيذ التوعيدات وقرارات الردع التي خلص إليها مجلس الوزراء، ولتفاجأ الشارع المغربي بإصدار محكمة الرباط اليوم الموالي 15 ديسمبر أمرا بإحضار محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي، موجهة إليهم تهم: التهجم على صاحب الجلالة، والتحريض على ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة، والقيام بأعمال مخلة بالأمن العام، والمس بسلامة الدولة⁽³⁾.

كانت الحجة التي استخدمت في تبرير الإدانة هي مقال كتبه أحد محرري جريدة التحرير، يدعى (أحمد بلغيثي) وهو مناضل سابق في حزب الشورى والاستقلال، جاء فيه: "حيث يعرف ما يكابده الشعب ومنظّماته النقابية وصحافته من إجراءات تعسفية واستفزازات، لا تعلم الحكومة بها إلا بعد وقوعها بناء على أوامر تأتي من جهات لا يخولها القانون السليم أي حق للتدخل في ما هو راجع أولا وبالذات إلى اختصاص السلطة التنفيذية، التي هي الحكومة المسؤولة مباشرة أمام الرأي العام"⁽⁴⁾.

لقد تحدث الصحفي المقرب من الاتحاد الوطني في تلك الفترة، عبد الطيف جبرو عن تواطؤ كاتب التعليق مع الشرطة، خصوصا أن المقال تسرب إليهم قبل نشره، وأكثر من ذلك، أن بلغيثي

¹ - جريدة التحرير، عدد: 250، (08 ديسمبر 1959)، ص: 01. / "مناورة جديدة ضد التحرير"، عدد: 253، (11 ديسمبر 1959)، ص: 01.

² - Louis GRAVIER, "Mohammed V décide de faire saisir (At Tahrir) et de poursuivre ses responsables", le Monde, (16 decembre 1959).

³ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 28.

⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 138، 139. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 80.

كاتب المقال، أصبح بعد أيام نائبا لوكيل الدولة بالناظور⁽¹⁾، غير أنّ الجابري الذي كان آنذاك يعمل في قلب جريدة التحرير أكد على عدم صحة هذا الكلام وبرأ الرجل من تهمة التواطؤ⁽²⁾.

المهم أن ذلك المقال قد تعرض لعملية تأويل وتم تسويقه خاصة من قبل الصحافة الفرنسية على أنه دعوة صريحة للحد من صلاحيات الملك، حيث نقلت وكالة الأنباء الفرنسية خبرا شرحت فيه أسباب اعتقال البصري واليوسفي نتيجة نشرهم تعليقا تضمن عبارة: "يجب على الملك أن يقتصر على دوره الروحي باعتباره رئيسا دينيا ويجب أن يترك الحكومة تدير الحكم كما تريد"⁽³⁾.

تشكلت مباشرة هيئة دفاع من عشرات المحامين من أجل الترافع عن البصري واليوسفي، وطالبوا بالإفراج المؤقت عنهما، فتم قبول إطلاق صراح اليوسفي بمبرر صحي⁽⁴⁾، حيث كتبت صحيفة رضا قديرة: "نظرا لاهتمام المغفور له محمد الخامس بالحالة الصحية للسيد عبد الرحمن اليوسفي فإن العاهل كلف الدكتور (بن زاكين) المختص بالأمراض الصدرية بفحصه ومتابعته"⁽⁵⁾، ثم وضع في مستشفى ابن سينا بالرباط، وفي الـ 30 من ديسمبر 1959 أطلق سراحه بينما وضع البصري بسجن لعلو بمدينة الرباط⁽⁶⁾.

ويشير البعض إلى أن إطلاق اليوسفي جاء نتيجة مباشرة لحملة المساندة الدولية لكونه صحفي وسياسي معروف، ورغم ذلك فقد بقي في حالة إطلاق سراح مؤقت حتى يوم 30 مايو 1960، وفي حين بقي محمد البصري ما يقرب من ستة أشهر مسجوناً ومن دون أن يقدم للعدالة، حتى خرج بمناسبة عيد الأضحى بعفو ملكي من محمد الخامس⁽⁷⁾.

¹ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 45.

² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 139.

³ - جريدة الرأي العام، عدد: 747، (19 ديسمبر 1959)، ص: 01.

⁴ - جريدة الرأي العام، عدد: 895، (15 مايو 1960)، ص: 01 / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 80.

⁵ - Les Phares, N°: 13, (26 décembre 1959).

⁶ - اليوسفي، مصدر سابق، ص - ص: 80 - 82 / جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 28.

⁷ - جريدة الرأي العام، عدد: 895، مصدر سابق، ص: 01 / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص - ص:

بالنسبة لأحد رموز الاتحاد الوطني مثل الجابري، كان المستهدف الرئيسي من وراء توقيف جريدة التحرير واعتقال مسؤوليها، هو إسقاط الحكومة، فقد حدد شهر يوليو 1959 لتنفيذ ذلك ولما فشل الأمر، أعيد اختيار يوم 15 ديسمبر كآخر أجل للقيام بتلك المهمة، وكان التوقع أن يؤدي اعتقال رموز اليسار مثل البصري واليوسفي إل لجوء أنصار الحكومة للعنف والشغب، مما يوفر ذريعة منطقية للإطاحة بها، لكن ذلك لم يحدث⁽¹⁾.

واستعمل ما نشر في جريدة التحرير يوم 13 ديسمبر كسبب، حيث تم بداية التحجج بما جاء في المقال المعنون: "طردوا الاستعمار، فأصبحوا اليوم مطاردين"، وبعد أن ظهر أن مسألة فيها إشارة سلبية لدور القصر، تم تغيير الحجة وتوظيف ما ورد في ركن "في الصميم"، الذي يتحدث عن صلاحيات الحكومة والتناقض الموجود في المهام بين مختلف السلط، لكن كل ذلك لم يفلح، حيث جلبت الاعتقالات حملة كبيرة من التعاطف العالمي والداخلي مع الاتحاد الوطني ومع الحكومة، مما دفع مجموعة الحسن لتصعيد الخلاف والعمل على إيجاد أسباب جديدة من أجل منع استمرار الحكومة⁽²⁾.

ووجب التذكير بأمر مهم حدث خلال هذه الفترة وهو أنه مباشرة بعد توقيف صدور جريدة التحرير، أضحت جريدة (الرأي العام) الشورية، هي الناطق باسم التيار اليساري، بسبب أن مديرها السيد أحمد بن سودة، الشوري السابق أصبح بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عضوا في الكتابة العامة له، فانتقلت معه الجريدة لتصبح تابعة للاتحاد الوطني⁽³⁾.

ويتحدث عن هذا الأمر المفكر محمد عابد الجابري، الذي كان في تلك الفترة صحفيا عاملا في جريدة التحرير ثم في جريدة الرأي العام، ويعتبر شاهدا مباشرا على الأحداث، حيث بعد علمهم بعزم السلطات على توقيف جريدة التحرير، حوّلوا مباشرة عدد الجريدة ليوم 16 ديسمبر 1959، إلى عدد باسم الرأي العام، مع الاحتفاظ بنفس الكتاب ونفس الخط الافتتاحي، فكان عنوان الجريدة هو الذي تغير فقط⁽⁴⁾.

1 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 142.

2 - المصدر نفسه.

3 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 29.

4 - جريدة الرأي العام، عدد: 746، (16 ديسمبر 1959).

وقد حملت هذه الجريدة خلال هذه الفترة الحاسمة وفي ظل مصادرة جريدة التيار الرئيسية التحرير، عبئ الدفاع عن الحكومة وعن مشاريعها وعن براءة أعضاء اليسار في وجه حملة القمع والاعتقال التي انطلقت، كما حافظت على نفس النبرة ونفس الخطاب المعارض الذي يهاجم الإقطاع التقليدي والإداريين الجامدين من بقايا الحماية، ويهاجم محيط القصر من العناصر المعادية لليسار وللحكومة⁽¹⁾.

2- المؤامرة على ولي العهد:

في ظل أجواء الاعتقالات التي طالت قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والقطيعة التي تشكلت بين اليسار وبين القصر والأجهزة الأمنية، خيم شعور بعدم الاطمئنان على ما تبقى من القيادات وأبرزهم المهدي بن بركة، الذي بات ينتظر اعتقاله في أي لحظة⁽²⁾.

ويصف عبد القادر شقيق المهدي عن هذه الفترة قائلاً: "عندما جئت من ألمانيا في ديسمبر 1959 إلى الرباط لتمضية أيام من العطلة، كان جو المؤامرات قد بدأ، أغلقت يومية حزب الاتحاد وتم توقيف مديرها البصري ورئيس تحريرها اليوسفي، تخلى المهدي عن لباسه الأوروبي وأبدله بجلابة من الصوف لأنه أحس باقتراب توقيفه، ولم تستطع والدتنا التوقف عن البكاء ولم تتصور كيف بعد هذا الوقت القصير من الاستقلال الذي كان المهدي أحد مهندسيه يحدث ما حدث"⁽³⁾.

وينقل الصحفي عبد الطيف جبرو المقرب من بركة نفس الانطباع: "كان المهدي يرتدي ملابس تحتية قطنية فقال لي مبتسماً: ألا ترى أن هذا ينفع في هذا البرد؟"، وكان بجانب التلفون مجموعة كتب قال المهدي بشأنها، ربما ستتاح لي الفرصة لقراءتها في السجن"⁽⁴⁾.

لكن المهدي استغل انعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس، من 25 إلى 29 يناير 1960، حيث كانت مشاركته مقررة منذ فترة، وغادر المغرب وأفلت من الاعتقال، وسيفرض عليه ذلك أن يعيش حياة المنفى الاختياري لمدة السنتين والنصف⁽⁵⁾.

¹ - جريدة الرأي العام، عدد: 747، مصدر سابق. / عدد: 934، (23 جوان 1960).

² - جبرو، مرجع سابق، ص: 57. / Aek BENBARKA, op-cit, p-p: 165 - 167.

³ - Aek Benbarka, op-cit, p-p: 165 - 167.

⁴ - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 273.

⁵ - Aek Benbarka, op-cit, p-p: 165 - 167. / ص: 274، 275.

وبعد أيام قليلة من مغادرة المهدي للمغرب تفجرت قضية جديدة، ففي يوم 14 فبراير 1960، أقدمت مصالح الشرطة على تنفيذ عمليات اعتقال في حق رموز وقادة المقاومة وجيش التحرير⁽¹⁾، ووجهت لهم أربع تهم تشبه تلك التي وجهت للبصري واليوسفي من قبل، وأضيف لها تهم أخرى ثقيلة: المس بسلامة الدولة، والتآمر لاغتيال ولي العهد، والتملك غير الشرعي للسلاح، وتأسيس عصابة للإجرام⁽²⁾.

وشملت حملة الاعتقال كل من حسن صفي الدين، وعبد الله الصنهاجي، ومحمد منصور، والتهامي نعمان، ومحمد بنسعيد، ومحمد الذهبي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد السكوري، والهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، والرداد البوعزاوي، وعبد الرحمن الزيات، ومبارك الوردي، وعمر بن سعيد، والسعيد بونعيلات⁽³⁾.

وصدرت صحيفة (المنارات) التابعة لرضا قديرة يوم 20 فبراير 1960، تتحدث عن مؤامرة قد أعدت لاغتيال ولي العهد الحسن، كشفها قبل أيام عضو في المقاومة وجيش التحرير تقدم لقيادة الدرك الملكي، وأدلى باعترافات مذهلة حوت تفاصيل الخطة المحكمة، بالمكان والزمان لاستهداف شخص ولي العهد⁽⁴⁾.

ولم يكفي مدير جريدة (Les Phares) بنقل أخبار المؤامرة بل طالب بعدم حصر المتابعة في المناضلين البسطاء والمنفذين، بل يجب متابعة خيوط العملية للوصول لرأس الأفعى التي خططت للمؤامرة، ورغم أن ذلك الإيحاء كان غامضا وفضفاضاً، وقد يشمل كل من عبد الله إبراهيم والبصري واليوسفي، لكن بالنسبة للعارفين لم يكن المقصود سوى المهدي بن بركة⁽⁵⁾.

لم تتوقف الصحف الرسمية ومعها كل صحف الأحزاب والتيارات المعارضة لليसार طيلة أشهر من النفخ في الأحداث، ورمي التهم ضد المعتقلين بدعوى تهديدهم الأمن الوطني واستهداف

1 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 25.

2 - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 144.

3 - المصدر نفسه، ص: 145.

4 - Les Phares, N°: 21, (20 février 1960).

5 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 34، 35.

شخصيات ورموز كبيرة، مثل الأمير الحسن وعلال الفاسي والغزاوي مدير الأمن الوطني⁽¹⁾، وساهمت في ذلك صحافة حزب الاستقلال بقدر واف، ففي يوم 23 فبراير أكدت صحيفة (الأيام) التابعة لقيادة حزب الاستقلال أن الفقيه البصري أعد المؤامرة من زنزانة سجنه، وفي يوم 24 مارس 1960، كتبت نفس الصحيفة مؤكدة أن المهدي بن بركة هو الدماغ المخطط للمؤامرة والبصري هو المكلف بتنفيذها، بالاشتراك مع عدد من الأشخاص سيأتي الدور عليهم ليعتقلوا، وذكرت الصحيفة امتلاك النيابة لأدلة كافية على القضية، وأنها أصدرت مذكرة ضد المهدي بن بركة المتواجد في باريس، والأمر متوقف على الحكومة المغربية لتطالب من الحكومة الفرنسية توقيفه⁽²⁾.

كان من بين التهم التي روجتها صحافة حزب الاستقلال ضد المعتقلين عملية اغتيال القيادي الاستقلالي عبد العزيز بن ادريس، كما تم تناقل خبر العثور على كميات كبيرة من السلاح بحوزة العناصر المفترض إعدادها للمؤامرة، لكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكد أنها إما أسلحة فردية متبقية من عهد المقاومة أو أنها كانت موجهة لجيش التحرير في الجنوب⁽³⁾.

وبالنسبة لقيادات اليسار لم يكن ذلك سوى محض استهداف، فقد صنفها المهدي بن بركة في سياق الحملة التي سلطت على الحزب الجديد (الاتحاد الوطني) من قبل مصالح الاستعمار، "ولم تمر ثلاثة أشهر على تأسيس حزبنا، وبينما كان إخواننا يشغلون نصف المناصب الوزارية، انطلقت ضدنا أجهزة القمع الاستعمارية لشل قيادة الاتحاد الوطني وإبعاد مسيريه المركزيين والإقليميين من المسرح السياسي، وذلك إما بالالتجاء إلى المحاكمات بدعوى اتهمنا بمؤامرات خيالية ضد القصر، وإما باستعمال نفس الأساليب الإرهابية التي عرفت في عهد طروخيليو بأمريكا اللاتينية"⁽⁴⁾.

أما عبد الرحيم بوعبيد فقد جاء رده ضمن استجواب خص به جريدة (نيويورك تايمز)، اتهم فيه ولي العهد ومساعدته قديرة بافتعال الحدث لعرقلة مشروع الملك بتنصيب ملكية دستورية، وكان رد الفعل الأبرز للشيخ محمد بن العربي العلوي، الذي كان يشغل منصب وزير في (مجلس التاج)، حيث

¹ - DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p: 57.

² - بيرو، مرجع سابق، ص: 58.

³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 208. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 143، 144.

⁴ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 67.

قدم استقالته من منصبه يوم 29 فبراير 1960، وغادر الرباط صوب فاس، حيث تخلى عن كل الامتيازات من مسكن وسيارة وراتب، واعتزل بمنزله المتواضع⁽¹⁾، وكان الشيء الوحيد الذي صدر منه هو تصريح لجريدة الرأي العام ندد فيه بالمؤامرة التي تستهدف المقاومين وأعداء الاستعمار⁽²⁾.

ورغم كل التهويل الذي رافق القضية، لم يستطع المعسكر الذي ادعى وجود المؤامرة إثبات شيء ولم يعطي حتى اسم المقاوم الذي وظفت شهادته، وبعد اتصالات مع الملك محمد الخامس من أجل تنبيهه إلى زيف القضية، تولى التحقيق بنفسه، فاستدعى عددا من يثق فيهم واستشارهم في الأمر، ووجه السؤال لوزير العدل (أحمد باحيني) عن صحة وجود مؤامرة ضد ولي العهد، فأجاب بالنفي، فقرر الملك وضع حد للقضية⁽³⁾.

وأصدر الملك في الثالث من أبريل 1960، بمناسبة عيد الأضحى، عفوا عن المقاومين المعتقلين، وتم إطلاق سراحهم جميعا، البصري ومحمد بن سعيد، وبونعيلات، والتهامي نعمان، وبوشعيب الدكالي والبقية⁽⁴⁾، فغادروا مباشرة صوب فاس حيث حظوا بضيافة متواضعة من الشيخ العربي العلوي، وطويت صفحة من صفحات صراع القوة بين طرفي المعادلة المغربية إلى حين⁽⁵⁾.
لقد أغلقت هذه القضية المصطنعة بعد أن نجحت في تحقيق هدفين كانا أساس فبركتها، الهدف الأول هو إسقاط حكومة اليسار بقيادة عبد الله إبراهيم، التي باتت تمثلا خطرا حقيقيا على مصالح فئات معينة بالمغرب الجديد⁽⁶⁾.

فكما يورد أحد أولئك المقاومين المعتقلين خلال هذه المؤامرة المزعومة، محمد بن سعيد آيت إيدر: "والحقيقة أن هذه التهمة الباطلة لم تكن إجراء عاديا أو معزولا، فقد اعتبرها كثير من المحللين

1 - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 273.

2 - جريدة الرأي العام، عدد: 829، (10 مارس 1960)، ص: 01.

3 - جريدة الرأي العام، عدد: 851، (01 أبريل 1960)، ص: 01. / جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص:

273. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص- ص: 143- 149.

4 - جريدة الرأي العام، عدد: 916، (05 جوان 1960)، ص: 01.

5 - - جبرو، المهدي بن بركة، بناء الوطن، مرجع سابق، ص: 273.

6 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 27.

بداية لتحولات ذات أبعاد تهدف إلى تغيير التوازنات التي خلقتها معارك الاستقلال، وقد ختمت المؤسسة الملكية هاته المحطة بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم⁽¹⁾.

وقد قدمت جريدة لوموند (Le Monde) الفرنسية آنذاك تحليلا دقيقا لحقيقة الأوضاع، نقلته معربا جريدة الرأي العام، تحدثت فيه عن استمرار الخلاف العنيف بين من يؤيدون حكومة عبد الله إبراهيم ومن لا يساندونها، لقد انفجرت الأزمة التي كانت خامدة منذ شهور عديدة، إلا أنها لم تأخذ صبغة أهلية كما كان البعض ينتظر، بفضل حكمة عاهل المغرب، التي نجحت في إنقاذ البلاد من الخطر، إن الصراع يقوم بين شخصيتين في الحكومة، هما عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد، مسنودين بالعمال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبين القوى المتجمعة حول الأمير الحسن، التي تريد أن تزيج الحكومة الحالية وتحل مكانها حكومة تطبق سلطة إجبارية باسم السلطان⁽²⁾.

ويؤكد بن بركة على دور القضية في إسقاط حكومة إبراهيم: "إن معارضة عملية التحرر الوطني هذه لم تتوقف من داخل الحكومة نفسها بقيادة الأمير الحسن، لذلك نظمت هذه الفئة عملية دعاية نفسانية لتضليل الشعب، تضمنت بعض الاعتقالات والأعمال البوليسية، تحت شعار مكافحة مؤامرات مزعومة، وكان من البديهي أن تصميم الحكومة على محاربة الاستعمار لا يمكن أن يقابل من المصالح الأجنبية الكبرى بالسكوت، وهكذا قامت حاشية الملك الرجعية بناء على أوامر هذه المصالح الأجنبية، بعمل فعال لإخراج ممثلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من الحكم"⁽³⁾.

أما هدف الثاني من المؤامرة فقد كان تصفية جيش التحرير واسدال الستار على وجوده، بعد سنوات من المواجهة الصامتة معه، والكثير من المؤامرات التي حيكت ضده واستهدفت وجوده.

3- تصفية جيش التحرير في الجنوب:

شهدت بداية سنة 1958 أحداثا هامة في سير عمليات جيش التحرير بالصحراء، وهو ما عرف بعملية (المكنسة)، أو عملية (المشطبة)، والتي سيكون لها بالغ الأثر في تحديد نهاية جيش

1 - المصدر نفسه.

2 - جريدة الرأي العام، عدد: 848، (29 مارس 1960).

3 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص - ص: 82 - 84.

التحرير، والمساهمة في تصفيته النهائية، وقد لعبت التطورات التي حدثت في نهاية سنة 1957 الدور المهم في الوصول لتلك العملية⁽¹⁾.

جاءت هجمات الـ 23 من نوفمبر 1957، التي قادها جيش التحرير على القوات الإسبانية مؤازرة لثورة سكان آيت باعمران، لتهيئة سنة من التعايش بين المكافحين المغاربة وبين السلطات الإسبانية بالصحراء⁽²⁾، وقد قرر قادة جيش التحرير ذلك التغيير في إستراتيجية الكفاح، تبعاً لتغير سياسة السلطات الإسبانية، وتحويلها إلى قمع الوطنيين والتضييق على المواطنين⁽³⁾.

ودفعت معارك نوفمبر وديسمبر 1957 التي أوقعت أزيد من 600 قتيل في صفوف القوات الإسبانية واسترجعت أربعة أخماس آيت باعمران، ولم يبق بعدها إلا مركز سيدي إفني محاصراً⁽⁴⁾، القوات الإسبانية لتغيير موقفها، والدخول في تحالف مع القوات الفرنسية، وجلب المزيد من النجدة العسكرية وشن عملية كبرى⁽⁵⁾.

وبالنسبة لقيادي في جيش التحرير، مثل آيت إيدر ولكثير من المؤرخين والمصادر، لم تكن معارك آيت باعمران هي السبب المباشر للتحويل الذي حدث في الموقف الإسباني، بل الأمر سابق على ذلك.

فبعد إحدى المعارك التي تلقت فيها القوات الفرنسية خسائر معتبرة يوم 14 فبراير 1957 بمنطقة أطار بموريتانيا، وتم أسر أحد عساكرها المدعو كاسياجير (CACCIAGUERA)، وجه وزير خارجية فرنسا بينو (PINEAU)، احتجاجاً شديداً للهجة إلى مدريد عبر سفيره هناك، وذكرها أن معركة التحرير تلك لن تكون في مصلحة أي من الدولتين⁽⁶⁾.

1 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 50.

2 - جريدة العلم، عدد: 2740، (07 ديسمبر 1957)، ص: 01، 02.

3 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 45-48. / مبارك، مرجع سابق، ص: 292 - 296.

4 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 49. / بلاغ جيش التحرير رقم: 29، وثيقة منشورة، مبارك، مرجع سابق، ص: 316.

5 - مبارك، مرجع سابق، ص: 296 - 299.

6 - مبارك، مرجع سابق، ص: 296 - 299.

ودفع هذا الأمر الجنرال فرنكو إلى إجراء تغيير حكومي، جاء بموجبه أحد مقربيه وهو الجنرال أنطونيو براسو (Antonio BRASO) وزيرا للحربية، والسيد كاستيلا (CASTEILLA) وزيرا للخارجية، فكان باكورة ذلك، اللقاء الذي جمع بين وزيرة الحربية براسو والملحق العسكري بالسفارة الفرنسية بإسبانيا، والذي أبلغت بموجبه القيادة العسكرية الفرنسية بالتغيير الذي طرأ في الموقف الإسباني، عبر كلام الوزير الإسباني خلال اللقاء: "منذ التعديل الوزاري الأخير الذي طرأ على الحكومة الإسبانية لاحظتم بدون شك التحولات التي عرفت العلاقات الإسبانية الفرنسية بخصوص الصحراء، لقد أعطيت الأوامر للوالي العام لإفريقيا الغربية الإسبانية لوضع حد لتحركات جيش التحرير الذي أخذ في نظرنا يشكل تهديدا على مصالحنا الحيوية في المنطقة"⁽¹⁾.

ويؤكد آيت إيدر الاتفاق بين الحكومتين الإسبانية والفرنسية على توحيد تحركاتهما ضد جيش التحرير، الذي تم خلال محادثات (سان سيباستيان) في شهر جويلية 1957⁽²⁾، كما ينشر تقريرا سريا يفصل في حيثيات الاتفاق الثنائي بينهما ودوافعه وكيفية تنفيذه ميدانيا⁽³⁾، ونقلت صحيفة العلم في حينها عن صحيفة (الإيكسبريس) الفرنسية بعض تفاصيل هذا الاتفاق والتحالف، فذكرت في عدد 05 مارس 1958، تحت عنوان: "تعاون الجيش الفرنسي والإسباني ضد المغرب"، "وفي موريتانيا غير فرنكو سياسته، فقد منع عليه العسكريون والمتشبهون بالإمبراطورية أن يتخلى للمغرب عن أكثر مما تخطى حتى الساعة، ، إن هذا التغيير الذي حدث يرجع إلى تاريخ 26 أوت الأخير، ففي ذلك اليوم اجتمع مسيو موريس فور كاتب الدولة الفرنسي في الشؤون الخارجية مع مسيو كاستيلا وزير الخارجية الإسباني وقرر الرجلان تنسيق عمل بلاديهما ضد الجنود المغاربة غير النظاميين، ومنذ ذلك الوقت والعلائق بين أركان حرب دكار، حيث يترأس العمليات الجنرال فركوند، وبياسيسنيروس مقر الأركان الإسبانية، علاقة طيبة"⁽⁴⁾.

1 - المرجع نفسه، ص: 296.

2 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 48.

3 - التقرير السري بين فرنسا وإسبانيا، وثيقة منشورة، آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 157، 158.

4 - جريدة العلم، عدد: 2920، (05 مارس 1958)، ص: 02.

وكان من نتائج معارك باعمران وتحالف القوات الإسبانية والفرنسية، وقوع عملية المكنسة (Ecouvillon)، من يوم 10 فبراير 1958 وحتى يوم 24 منه، حيث تعرضت فرق جيش التحرير لهجوم كاسح من قبل الجيش الفرنسي والإسباني، ولعملية تطويق كامل ولقصف عنيف بالطيران⁽¹⁾، ورغم أن بلاغات جيش التحرير كانت تتحدث حتى يوم 10 فبراير عن انتصارات متوالية وعن احتلال لمراكز العدو وعن غنائم وأسرى⁽²⁾، لكن بدء من يوم 11 فبراير حملت بلاغات جيش التحرير أخبارا معاكسة، عن معارك طاحنة يقودها جيش التحرير في الصحراء وفي باعمران، ضد الظلم والطغيان وجبروت الاستعمار البغيض⁽³⁾.

وجاء في بلاغ جيش التحرير رقم (38) ليوم 11 فبراير 1958: "في جبهة الصحراء الغربية، صباح أمس هجمت جيوش العدو الجارة على قواتنا المحاصرة لمدينة العيون، حارب فيها العدو بـ 25 طائرة حليفة وعدد كثير من الدبابات والسيارات المصفحة، وفي نفس القوات تعرضت قواتنا لهجوم ما يزيد على ألفين من جنود العدو بالجبل المعروف بـ (أزلف)، على جبهة باعمران، شارك العدو فيها بـ 15 طائرة جديدة مستعارة"⁽⁴⁾.

ثم جاء نداء آخر من جيش التحرير يؤكد على أنه لم يبق هناك شك في وجود خطة ثنائية مرسومة بين فرنسا وإسبانيا لتنسيق جهودهما الاستعمارية في الصحراء، فبعد الهزائم المتوالية التي مني بها الجيشان، خلال اشتباكاتهما في مختلف المناطق المحتلة، وبعد الانداحات المتوالية التي أبلغ عنها جيش التحرير في بلاغاته، لجأ الفرنسيون والإسبان إلى شن خطة إبادة شاملة في سائر الجبهات الصحراوية، استعملوا فيها أسرابا كثيفة من الطائرات المقاتلة الحديثة، وعددا وافرا من السيارات المدرعة وغيرها من أنواع الأسلحة الفتاكة⁽⁵⁾.

¹ - بلاغ جيش التحرير رقم (38)، وثيقة منشورة، مبارك، مرجع سابق، ص: 318.

² - بلاغ جيش التحرير رقم (32)، وثيقة منشورة، مبارك، مرجع سابق، ص: 317. / بلاغ جيش التحرير رقم (37)، جريدة

العلم، عدد: 2902، مصدر سابق، ص: 01.

³ - بلاغ جيش التحرير رقم (38)، مصدر سابق.

⁴ - المصدر نفسه.

⁵ - نداء جيش التحرير، وثيقة منشورة، مبارك، مرجع سابق، ص: 319.

لقد أدى التحالف العسكري الفرنسي الإسباني لإجهاض طموحات جيش التحرير، المنضوي تحت قيادة اليسار، في تحقيق مشروع تحرير الصحراء، وألحق به هزيمة عسكرية وأضراراً سياسية بالغة، ساهمت إلى جانب عوامل عديدة في انكساره وضمحلالة شيئاً فشيئاً⁽¹⁾.

ولم يكن القصر الملكي ومحيط ولي العهد الحسن بعيداً عن هذه المواجهة، ولم تكن تلك المعارك خارج سياق الصراع بين اليسار والملكية، فقد تم إعلام ولي العهد الحسن، بتفاصيل حملة المكينة وأهدافها، عبر العقيد تويّا (TOUYA)، الوسيط بين باريس والقصر الملكي، خلال اجتماع ثنائي بالرباط تم يوم 28 نوفمبر 1957⁽²⁾.

ودخلت إسبانيا والنظام المغربي في مفاوضات كان الهدف الرئيسي منها هو وضع حد لجيش التحرير الجنوبي⁽³⁾، وكانت إسبانيا قد عرضت في وقت سابق لتدهور الوضع بين الطرفين في الصحراء، نقل السلطات في بعض مناطق الجنوب إلى المغرب، فنقل سفير المغرب بمديريد في أكتوبر 1957 عرض الحكومة الإسبانية إلى وزير الخارجية بلافريج، الذي أبلغه إلى الملك محمد الخامس، وفي هذا الإطار أوفد الأخير كل من ولي العهد الحسن ووزير الداخلية المحمدي إلى الصحراء⁽⁴⁾. وأعقب عملية المكينة، انطلاق محادثات مغربية إسبانية في جو من التكتّم الشديد، في مكان ما خارج البلدين، حتى انتهت يوم الفاتح من أبريل 1958 بقاء بين وزيراً خارجية البلدين، بلافريج ودوكاستيا، بمدينة لشبونة، وتقرر خلال هذا اللقاء أن يتم تسليم سلطات إقليم (طرفاية) الذي كان تحت الحماية الإسبانية إلى الحكومة المغربية⁽⁵⁾.

لقد كانت تلك السياسة، بالنسبة لكثير من المؤرخين والرموز المغربية، قبولا من المغرب بالوضع النهائي أو ما سمي بالاستقلال الناقص، الذي سيقى الكثير من الحجاج السياسية لتبريره،

¹ - Zaky M'BAREK, *Résistance et l'Armée de libération, portée politiques , liquidation 1953- 1958*, Tanger 1987.

² - مبارك، مرجع سابق، ص: 298.

³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:3، ص: 124.

⁴ - جريدة العلم، عدد: 2690، (17 أكتوبر 1957)، ص، ص:1، 2.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 2948، (03 أبريل 1958)، ص: 01.

مثل المعضلة القاسية التي وجد المغرب نفسه فيها في مواجهة قوة فرنسا وإسبانيا، وانتهاجه المناورة السياسية⁽¹⁾، لكن يتفق جزء مهم منهم أن الهدف كان تصفية جيش التحرير، ومنع القوى التقدمية في المغرب من تحقيق نصر سياسي كبير⁽²⁾.

وعلاوة على المواجهة العسكرية، فقد لعبت الضربات التي تلقاها جيش التحرير من الخلف من المعسكر الملتف حول ولي العهد الأمير الحسن، دورا مهما في ضعفه وانحلاله، مثل تلك التي حدثت بمنطقة (سيدي أحمد العروصي)، في يناير 1958، بتمرد عدد من جنود الرقيبات نتيجة تحريض بعض القيادات من الرباط، مثل السياسي الموريتاني، حرمة ولد بابانا⁽³⁾، الذي كان في ضيافة زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي، وكذلك المحجوبي أحرسان، كما يذكر آيت إيدر، وقد فر على إثر هذا التمرد عددا من جنود جيش التحرير والتحقوا بالقوات الفرنسية، التي استغلته في شن حملة دعاية عبر المناشير موجهة ضد الجنود المتبقين من الرقيبات وسط جيش التحرير⁽⁴⁾.

ومثل التمرد الثاني الذي حدث في يوم 04 ديسمبر 1958، بمنطقة (الطانطان)، وقاده أحد أفراد الرقيبات يدعى (المعطي)، دائما بتحريض من حرمة ولد بابانا ومن يقف وراءه، وتسبب في قيام جنود الرقيبات بعمليات سلب ونهب ضد مراكز جيش التحرير بمنطقة الطانطان وضد ممتلكات القبائل الموالية لجيش التحرير من ماشية وإبل⁽⁵⁾.

¹ - Abdallah LAROUÏ, *l'Algérie et le Sahara Marocain*, Serar, Casablanca, 1976, p, p: 36, 37.

² - بيان مناضلي جيش التحرير والمقاومة، وثيقة منشورة آيت إيدر، و**وثائق جيش التحرير**، مصدر سابق، ص- ص: 242 - 245. / الجابري، **في غمار السياسة**، مصدر سابق، ج: 3، ص: 124. / مبارك، مرجع سابق، ص: 300.

³ - أحمد بن مختار بن بابانا العلوي (1907-1979)، سياسي موريتاني، ناضل سياسيا تحت الوجود الفرنسي، وكان أول موريتاني ينظم للبرلمان الفرنسي سنة 1946، أسس حزب الوفاق الموريتاني ثم حزب النهضة الوطنية، لجأ لمصر سنة 1956 وأعلن الجهاد ضد فرنسا، ثم لجأ للمغرب بعد استقلاله وتجنس بجنسيته وانخرط في طروحات علال الفاسي عن تبعية موريتانيا للمغرب، وأسس تنظيمًا مسلحًا باسم جيش التحرير الموريتاني ضد الوجود الفرنسي بموريتانيا، وبعد استقلالها وجلاء القوات الفرنسية، اعتزل العمل السياسي وتفرغ للعمل الدعوي ضمن منظمة رابطة العالم الإسلامي، وقد عاد إلى موريتانيا سنة 1974 بعد العفو عنه، وتوفي بها ودفن بمسقط رأسه. أنظر: إدريس حرمة بابانا، حرمة ولد بابانا وشماعة الجنسية المغربية، مراسلون، 08، 07، 2018، <http://mourassiloun.com/node/4650> أطلع عليه بتاريخ: 31 أوت 2019.

⁴ - آيت إيدر، و**وثائق جيش التحرير**، مصدر سابق، ص- ص: 62 - 66.

⁵ - المصدر نفسه، ص- ص: 66 - 71.

وتشهد الكثير من وثائق جيش التحرير الجنوبي، على الأعمال التي قامت بها الأجهزة الرسمية في العمليات الصحراوية المحاذية لمنطقة تحرك جيش التحرير، والتي كان الهدف منها زعزعة وحدة الجيش وقوته، مثل ما قام به العامل (الكومندار بن العربي)، الذي نُصّب على تافيلالت، من تحريض لموظفي العمالة لعرقلة نشاط جيش التحرير، وتحريض الجنود على مغادرة صفوف الجيش، ومثل ما قام به كل من (القائد حسن) و(الكومندار إدريس بن عمر)، بمنطقة بوعرفة وأرفود، بالتحرش بجنود جيش التحرير وتهديدهم بالسلاح، كما تعرض العديد من قيادات جيش التحرير لعمليات الاعتقال والقتل، بالإضافة لعمليات الدعاية المضادة، بهدف دفع قبائل آيت خباش والعمور وذوي منيع لفك الارتباط مع جيش التحرير⁽¹⁾.

ويتحدث الفقيه البصري في هذا السياق، عن عمل تخريبي ممنهج من المخابرات المغربية التابعة للقصر، برعاية أوفقيير والدليمي، حيث سعت لاختراق الجيش عبر القبطان (النميشي)، وتسريب أسرارهِ عبر القبطان (مولاي حفيظ العلوي)، وزير القصور الملكية بعد ذلك، وعملت على استمالة قائده الأعلى بن حمو، ويؤكد البصري على تواطؤ المخابرات المغربية مع الفرنسيين في العمليات العسكرية، حيث تم تسريب خبر إحدى العمليات (بثرموكرين)، والتي تصادفت مع وجود البصري في المنطقة، فكادت سيارته تقصف بين كلميم وبويزكرن⁽²⁾.

ووظف القصر في هذا السبيل أيضا قيادة حزب الاستقلال التقليدية، حيث أنه تم في شهر أوت 1958 ضبط اثنا عشر مقاوما يتبعون قيادة الحزب، أرسلوا لخلق الفوضى وسط جيش التحرير، كما أنّ مركز الحزب بالرباط كان مركزا لتحريض عناصر الجيش من أبناء الصحراء على العصيان والتمرد⁽³⁾، وقد لعب مدير الأمن الوطني التابع لحزب الاستقلال، محمد الغزاوي، مدفوعا من ولي العهد، دورا بارزا في الأعمال التخريبية المعادية للجيش، مثل تجنيد جواسيس داخله من الضباط والجنود المنفصلين عنه، والقيام بتوجيههم وتوفير الدعم المادي لهم، وتزويدهم بمساكن

1 - المصدر نفسه، ص-ص: 71-73.

2 - الفقيه البصري، المناورات لتشتيت جيش تحرير الصحراء، وثيقة منشورة، مبارك، مرجع سابق، ص، ص: 311، 312.

3 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص-ص: 68-71.

وسيارات من أجل النشاط، ووصل الأمر حد التواصل مع قائد الجيش من أجل استدراجه والتجسس عليه⁽¹⁾.

وهذه التصرفات من حزب الاستقلال هي التي جعلت القائد الأعلى للجيش بن حمو، كما ذكر البصري، ينتهي إلى فقدان الثقة بكل السياسيين، وحتى عندما مورست عليه الضغوط من قبل إطارات المقاومة وجيش التحرير من أجل إجراء لقاء بالقيادة السياسية في فترة ما قبل الانفصال، اشترط أن يكون نقاشه مع المهدي بن بركة فقط⁽²⁾، وربما هذا ما جعل بن بركة يذكر لاحقا بمساهمة القيادة التقليدية للحزب في المؤامرات الخسيسة التي استهدفت جيش التحرير⁽³⁾.

ويضاف لكل هذا الضائقة المالية التي وجد الجيش نفسه يتخبط فيها، حيث لم يتم الالتزام بما تُعهد به في الاتفاق مع المسؤولين بالرباط، ابتداء من جويلية 1957 بضمان تمويل 7 آلاف من الجنود، فظل النقص دوما يطبع الميزانية، وكثيرا ما كان يتم وقف التمويل لعدة أشهر، خاصة في عهد حكومة بلافريج، الأمر الذي جعل الجيش يعيش حالة من الضيق والفقر في المواد التموينية وفي السلاح، وانقطاعا في معاشات جنوده باستمرار، مما اضطر كثيرا منهم، ممن لهم عائلات تسترزق من روائهم، إلى مغادرة الجيش، وانتهى الأمر بتناقص تعداده وتدهور هيكله⁽⁴⁾.

وحاول جيش التحرير رغم كل الصعوبات والعراقيل الاستمرار في النشاط، وتواصلت عملياته العسكرية المحدودة خلال سنة 1959، كما يظهر في البلاغ العسكري رقم (59)، الذي صدر عن القيادة العليا للجيش في بداية جويلية 1959، وتحدث عن مجموعة معارك مع القوات الفرنسية أوقعت ما يقرب من الستين (60) قتيلًا في صفوفهم وتحطيم مجموعة آليات⁽⁵⁾.

ثم جاءت حادثة المؤامرة على ولي العهد، لتضع حدا نهائيا لوجود جيش التحرير، فلقد كان اعتقال عدد من المقاومين وقيادات جيش التحرير في الـ 14 من فبراير 1960، بتهمة التخطيط

1 - البصري، مصدر سابق. / آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 74.

2 - البصري، مصدر سابق.

3 - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 45.

4 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص: 77.

5 - بلاغ جيش التحرير رقم: 59، جريدة التحرير، عدد: 96، (07 جويلية 1959)، ص: 01.

للتخلص من ولي العهد ومجموعة رموز سياسية مجرد مناورة رمي من ورائها إلى إيجاد المبرر لإصدار قرار حل جيش التحرير، الذي غدا وجوده ونشاطه عامل قلق، أقض مضاجع القصر وحاشيته⁽¹⁾.

يؤكد هذا الكلام بن سعيد آيت إيدر أحد المعتقلين خلال هذه القضية، فلقد عثر لديه على رسالتين من قياديين في جيش التحرير، تتحدث عن الصعوبات التي يواجهها جيش التحرير، وتصف ما يقوم به البوليس المغربي والقوات الملكية من أعمال ضد جيش التحرير بالخيانة، فتم استنطاقه على محتوى الرسالتين الذي يمس بقوات الجيش والشرطة التابعتين لمحمد الخامس، فكان رد آيت إيدر على مفوض الشرطة الذي يستنطقه (عوشار)، بالسؤال عما سيكون موقفه هو شخصيا من أناس يمارسون أعمال تخريبية ضد جيش وطني يدافع عن الأرض المغربية، فكان رد المفوض أن قوات جيش التحرير تتكون من حوالي خمسة عشر ألف جندي، فإذا رغبت الحكومة أن تقوم بحله عن طريق القوة فذلك يتطلب منها جيوشا مضاعفة، فلجأت لهذا الأسلوب لتفتيته بأقل الخسائر⁽²⁾، ويروي آيت إيدر ما سمعه من الشهود أنفسهم عن قيام ولي العهد والغزوي بتلقيهم ما يشهدون به ضدهم من تم، والهدف كله القضاء على جيش التحرير⁽³⁾.

فكانت عمليات الاعتقال بحق المقاومين فرصة لإقناع الملك محمد الخامس من محيط القصر، بخطورة بقاء هيكل مسلح كقوة موازية بيد اليسار، الذي تعادي سياسته صميم الملكية والبرجوازية التقليدية، وكذا مصالح الدول الداعمة للدولة المغربية الوليدة، فجاء قرار الملك يوم 29 فبراير 1960 بحل الجيش، وسط الظروف والجو العام الذي خلفه زلزال أغادير المدمر، فلم يعترض على الأمر أو يندد به سوى العلامة محمد بن العربي العلوي⁽⁴⁾.

وبدوره يؤكد عبد الرحمن اليوسفي، أن الهدف الرئيسي من اعتقال رموز المقاومة كان تصفية جيش التحرير بالجنوب، والذي بسط سيطرته على مختلف مناطق الصحراء المحتلة من الإسبان، ووصلت وحداته حتى شمال موريتانيا، ويتحدث اليوسفي عن الحوار الذي دار بينه وبين الملك محمد

1 - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 83. آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص- ص: 25 - 27.

2 - آيت إيدر، وثائق جيش التحرير، مصدر سابق، ص- ص: 25 - 27.

3 - آيت إيدر، هكذا تكلم محمد بن سعيد، مصدر سابق، ص: 190.

4 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص، ص: 30، 31.

الخامس في آخر لقاء جمعهما في مدينة جنيف، عندما سأله عن الموقف الدولي من القضية الموريتانية وعن قرب الاعتراف بموريتانيا كدولة، فأجابه اليوسفي أن التوجه ليس في صالح المغرب، وأن هذا هو ما دفع المقاومة وجيش التحرير للعمل في الجنوب لاستكمال تحرير كل الأراضي المحتلة، وهذا جوهر الخلاف بين البصري الذي كان يريد تقاسم الأدوار بين الجيش الرسمي وجيش التحرير، وبين الخطيب الذي كان يريد دمج كل عناصر جيش التحرير في الجيش الملكي، فأجاب الملك محمد الخامس: "صحيح لقد أخطأنا حين أعطينا الاهتمام الأكبر لبناء الدولة قبل استكمال التحرير"⁽¹⁾.

4- تمرد القائد البشير:

كان من النتائج المباشرة لحل جيش التحرير واستهداف المقاومين، تمرد القائد الممتاز لبني ملال (البشير بن التهامي)، رفقة صديقه القائد (بن حمو)، في الـ 18 مارس 1960⁽²⁾، وكذا تمرد عدد من المقاومين في منطقة (أولاد أبي السباع) بمراكش، وهم مولاي الشافعي والبشير المطاعي والحسين البزيوي، الذين سقطوا تحت رصاص أحد رجال ولي العهد، الضابط (الغول)⁽³⁾، والذي سيكون له شأن مع اليسار مستقبلاً⁽⁴⁾، وسيأخذ تمرد القائد البشير القدر الأكبر من الاهتمام بسبب مركزه الوظيفي وانتماءه للييسار وكذلك نتيجة الأعمال التي قام بها⁽⁵⁾.

جاء تمرد القائد البشير المناضل الاتحادي، نتيجة القمع الذي سلط على المقاومين، خاصة من قبل العناصر التي كانت بالأمس في صفوف الحماية، ففي سياق حملة النظام الرسمي ضد عناصر الاتحاد الوطني، لم يتأخر مفوض الشرطة بمدينة بني ملال (محمد أقيلي) في القيام بدوره في عملية القمع، وهو الذي كان بالأمس من عناصر شرطة الاستعمار، التي تصدت للمتظاهرين الذين خرجوا رفضاً لإبعاد السلطان محمد الخامس، ومنهم الطالب الزموري الشاب البشير بن التهامي، الذي

¹ - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 86.

² - Jean LACOUTURE, "Le conflit entre partisans et adversaires du gouvernement marocain se prolonge sur un double front", le Monde, (28 mars 1960).

³ - جريدة العلم، عدد: 4048، مصدر سابق، ص: 01.

⁴ - أنظر المبحث الثاني، من الفصل القادم.

⁵ - جريدة العلم، عدد: 4042، مصدر سابق، ص: 01.

انتمى للمقاومة ولم يغفر أبدا لأقبلي ما فعله ضد المقاومين وخيائته للوطنيين، ليفاجئ به بعد سنوات قليلة، يقود حملة القمع في بني ملال ضد المقاومة وجيش التحرير، فسحب القائد والمقاوم السابق مسدسه وأفرغه في مفوض الشرطة أقبلي، ثم اعتصم بالجبال رفقة عدد من المقاومين⁽¹⁾.

تناولت صحيفة العلم التابعة للخصم المناوئ للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قضية تمرد البشير باهتمام بالغ، وركزت على إبراز ما قام به البشير في صورة تمرد خطير وأعمال تخريبية وحمل للسلاح في وجه الدولة، وركزت أكثر على إظهار ارتباطه بالاتحاد الوطني وبحكومة عبد الله إبراهيم، وقادت حملة تحريض كبيرة ضده وضد اليسار، فجاء في أحد الأعداد: "لقد أقدم القائد بنفسه على ارتكاب الجريمة، وميوله وأعماله ومركزه في الهيئة التي ينتمي إليها معروفة، ثم إنه فر بالأسلحة إلى الجبل، مما يدل على نواياه المقبلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن جو التهديد الذي تخلقه هيئة معينة في الأيام الأخيرة والذي تحمله مناشير توزع هنا وهناك، يدل على أن شيئا في الجو يدبر"⁽²⁾.

كما حرصت الصحيفة على الربط بين الإضراب الذي شنه الاتحاد المغربي للشغل ابتداء من يوم 25 مارس 1960 المذكور سالف، احتجاجا على عقد مؤتمر النقابة الاستقلالية الموازية، وبين التمرد، فكتبت أن ذلك يدخل في إطار التأييد والتضامن⁽³⁾.

تم اعتقال القائد البشير يوم 15 أبريل 1960، بجبال الأطلس بعد شهر من التمرد والتحصن⁽⁴⁾، وطويت صفحة ذلك الحدث، الذي سيكون باكورة عهد المواجهة المسلحة بين النظام الملكي وبين عناصر اليسار، وسيأتي في اعترافات البشير خلال محاكمته التي جرت بعد سنوات، أن عبد الله إبراهيم دفعه للتحرك احتجاجا على اعتقال المقاومين، وصرح محاميه أن المتهم كان يقصد التحرك من أجل مساعدة جيش التحرير في الجنوب⁽⁵⁾.

1 - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص: 186.

2 - جريدة العلم، عدد: 4042، مصدر سابق، ص: 01.

3 - جريدة العلم، "عناصر الفتنة تدعو إلى الإضراب"، عدد: 4047، (25 مارس 1960)، ص: 01.

4 - جريدة العلم، "اعتقال البشير المتمرد"، عدد: 4066، (16 أبريل 1960)، ص: 01.

5 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 280.

وفي سياق الصراع الثنائي وتصفية العمل المسلح، وقبل سنة من قضية جيش التحرير، كان القصر قد أقدم على اتخاذ بعض الإجراءات في حق المقاومة، لكن بشكل معاكس، حيث صدرت في شهر مارس 1959، ظهائر المقاومين والشهداء⁽¹⁾، تحدد الشروط اللازمة المطلوبة للحصول على صفة مقاوم، وتتشكل مجلس وطني للمقاومة يتأهه الوزير الأول وعضوية وزير العدل والداخلية وثلاثة مقاومين يعينهم الوزير الأول⁽²⁾.

كان ظاهر تلك المراسيم هو الاعتراف بالمقاومين، لكن في حقيقتها كانت احتواء ذكيا لهم، بفتح باب الامتيازات أمامهم، فخصصت لهم نسبة 25 % من المناصب الإدارية، وأعطوا الأسبقية في التوظيف، كما حصلوا على رخص التجارة والنقل ومنحو الأراضي الفلاحية، وبذلك تم تحييد جزء كبير منهم من الصراع ولم يبق في صف اليسار إلا فئة صامدة، وهي التي كانت قيادة الاتحاد الوطني تطلق عليها وصف: "المقاومين الحقيقيين"⁽³⁾.

كان سقوط حكومة عبد الله إبراهيم خاتمة المرحلة الثانية من السنوات الأولى لاستقلال المغرب، التي شهدت بداية عهد الاعتقالات والسجون والاستنطاقات، وكذا ظهور التمرد المسلح في صفوف معارضي الملكية، وانشقاق النقابة وأولى الاستحقاقات الانتخابية.

لقد كانت هاتين السنتين المرحلة التي تفجر فيها الصراع المستتر المؤجل منذ سنوات، بين كل الفرقاء، فاندلع الصراع بين الإقطاع التقليدي وبين الهيكل الجديد للدولة، وبين الريف المهمش وبين المغرب المهيمن، وبين تقليديو حزب الاستقلال الجامدون وبين الشباب الرديكالي التواق للتغيير، وبين القصر ومحيطه البرجوازي المنحدر من هيكل الحماية العتيق وبين اليسار المتغلغل في الطبقات الشعبية، وبين عناصر جيش التحرير وبين القوات الملكية.

وستؤسس الأحداث التي شهدتها هذه الفترة لعقيدة الصراع السياسي الذي سيطر كل تاريخ المغرب القادم، وستتمايز الطبقة السياسية وفق نتائج هذه المرحلة وستصطف العناصر المشكلة لطيف المسرح السياسي وفق الفرز الذي أعقب التدافع والنزاع والاستقطاب والتحالفات التي جرت، وقد

1 - جريدة العلم، عدد: 3300، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02.

2 - واتربوري، مرجع سابق، ص: 278.

3 - المرجع نفسه، ص: 279.

خرج القصر وفي قلبه الأمير الحسن، كأبرز فائز ومستفيد من كل ما جرى بينما خرجت الطبقة السياسية خاصة الوطنيين كأكبر الخاسرين، حيث أدى الانشقاق الداخلي لضعف التيار وترهله رغم كل ما كان يبدو ظاهريا، فاحتفظ التقليديون بالشرعية التاريخية وفقدوا الحيوية والعمق الشعبي، فيما حاز الراديكاليون على الالتفاف الشعبي وخسروا التاريخ والشرعية ودعم الطبقات المتنفذة. وباتتهاء هذه المرحلة سينتهي ما بقي من تعايش وتحفظ، ويستوفى رصيد الصبر السياسي، ويولي زمن المناورة واتساع الأفق لمشاريع متعددة، وستكون الملكية قد تمكنت من بناء وتكوين ما يكفيها من قوة وأجهزة ومؤسسات ردع، ورتبت أوراق الدولة المستقلة داخليا وخارجيا، وسيكون المغرب على موعد مع عهد جديد كليا.

الفصل الثالث:

مرحلة الاستحقاقات الكبرى

(مايو 1960 – مايو 1963)

المبحث الأول: حكومة محمد الخامس.

المبحث الثاني: تنصيب الحسن الثاني وبدايات عهده.

المبحث الثالث: أزمة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

المبحث الرابع: الدستور والانتخابات التشريعي

الفصل الثالث: مرحلة الاستحقاقات الكبرى،

(مايو 1960 – مايو 1963).

كان قرار إقالة حكومة عبد الله إبراهيم وتولي الملك بنفسه مقاليد الحكومة وإنابة ابنه الحسن، مؤذنا بنهاية مرحلة وبداية أخرى، فلقد انتهى العهد الذي اعتمدت فيه الملكية المغربي على تسيير حزب الاستقلال للجهاز التنفيذي، وحتى ولو لم يكن ذلك بالمعنى التام، وانتهت معه فترة التعايش ونزول القصر عند مطالب الطبقة السياسية، والأخذ برأيها في هندسة جهاز الدولة، وبدأ القصر عهد التوجه الفردي، الذي يطبعه غياب الثقة والشك المتبادل بين الملكية والوطنيين التاريخيين.

المبحث الأول: حكومة محمد الخامس.

كانت أولى قرارات العهد الجديد هي تشكيل حكومة جديدة برئاسة الملك نفسه، وخلافة ابنه، وهو القرار الذي أعطى الانطباع بمحدوث شرخ بين القصر وبين الطبقة السياسية التقليدية، لكن في نفس الوقت كانت تلك الطريقة المثلى لسحب مقاليد التسيير من يد الوطنيين، من دون الوقوع في حرج هوية الجهة البديلة، باعتبار أن ما جرى هو استعادة الملك لسلطته التي كان يفوضها لمن عينهم للقيام بمهامه.

1- تشكيل حكومة الملك:

كما جرت العادة، وعندما يتم إنهاء مهام حكومة، يقوم الملك باستقبال رئيسها ويشكره وطاقمه الوزاري على كل ما بذلوه من جهود، فصدر بلاغ ملكي مساء يوم 20 مايو 1960، يعلم باستقبال الملك للرئيس عبد الله إبراهيم وتبليغه بانتهاء مهام حكومته ورضا الملك عنها، وتكليفه وطاقمه الوزاري بتسيير شؤون المغرب في انتظار تشكيل حكومة جديدة، وأعلن البلاغ الملكي انطلاق الاستشارات الملكية في اليوم الموالي لتأليف الحكومة الجديدة⁽¹⁾.

بدأ الملك محمد الخامس مقابلاته واستشاراته، في ظل استمرار حملة صحافة الأطراف المناوئة ليسار على الحكومة المنتهية، مركزة على ما رأت فيه تهديدا لمصالح البلاد العليا⁽²⁾، فاستقبل صبيحة يوم

¹ - بلاغ من الديوان الملكي، 20 مايو 1960، جريدة العلم، عدد : 4095، (21 مايو 1960)، ص: 01.

² - المصدر نفسه. / les Phares, N°: 34, (21 mai 1960).

21 مايو 1960 كل من عبد الله إبراهيم ومبارك البكاي بصفتهم رئيسي الحكومتين السابقتين، ثم استقبل كل من علال الفاسي وبلافريج والمحمدي، ومساء استقبل كل من رشيد ملين وقديرة عن الأحرار المستقلين، والسيد محمد بن الحسن الوزاني ومحمد الشرقاوي والحاج أحمد معنينو عن حزب الدستور الديمقراطي، الذي هو التسمية الجديدة لحزب الشورى والاستقلال، كما استقبل أيضا وفدا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضم كل من عبد الهادي بوطالب والدكتور ابن المختار والسيد البوحميدي⁽³⁾.

وعكس الوفد الذي مثل حزب الاتحاد الوطني، الأزمة الحاصلة بين اليسار والقصر، ففي الوقت الذي استقبل عبد الله إبراهيم بصفته رئيس حكومة أسبق، وسيستقبل المحجوب بن الصديق كممثل عن اتحاد الشغل، وبينما البصري في السجن واليوسفي مفرج عنه مرضيا، واستقبل بوعبيد بشكل شخصي، برز اسم الشوري السابق عبد الهادي بوطالب في تمثيل الحزب اليساري المطاح به⁽⁴⁾.

لقد كان الملك محمد الخامس بالرغم من إقدامه على سحب رئاسة الحكومة من يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بدعوى نزاهة الانتخابات القادمة⁽⁵⁾، يسعى لضم عناصره للحكومة الجديدة، حتى تكون أكثر تمثيلية وذات مصداقية، لكن عبد الله إبراهيم اعتذر عن المشاركة وكذلك فعل بوعبيد الذي تواصل معه ولي العهد بشكل شبه رسمي، حتى قبل تاريخ الإطاحة بالحكومة وعرض عليه منصب وزير الخارجية فيها⁽⁶⁾.

كان تعويل القصر على حدوث اختراق في صفوف الاتحاد الوطني عبر عضو كتابته العامة الشوري السابق عبد الهادي بوطالب، لكن الأخير فاجأ الجميع بتصريحه عقب خروجه من اللقاء التشاوري مع الملك: "استدعاني صاحب الجلالة نصره الله وعرض عليا المشاركة في الحكومة التي ينوي تشكيلها، فأجبت بأنني أضع نفسي رهن إشارته خارج الحكومة لتأييد البرامج التي أعلن عنها جلالته في النداء الذي وجهه للشعب"⁽⁷⁾، الأمر الذي أثار موجة ارتياح عارم بين مناضلي الاتحاد وأغلق الباب

³ - جريدة العلم، "الاستشارات الملكية لحل الأزمة الحكومية"، عدد: 4096، (22 مايو 1960)، ص: 01.

⁴ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 207. / جريدة العلم، عدد: 4096، مصدر سابق، ص: 01.

⁵ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 205. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 228.

⁶ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 204. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 236.

⁷ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 236.

على مشاركة الحزب في التشكيل الحكومي الجديد، وفي نفس الوقت سيساهم في توسعة الهوة بين اليسار والنظام الحاكم.

وفاجأت الصحافة الشعب المغربي يوم 24 من مايو، بخبر تولي الملك محمد الخامس بنفسه رئاسة الحكومة وإنابة ابنه الأمير الحسن في رئاسة مجلس الوزراء، ونقلت نداء الملك حول تفاصيل ذلك: "لقد كنا منذ استعاد وطننا استقلاله شديدي الحرص على أن تضم الحكومات المتعاقبة أكثر ما يمكن من ممثلي الهيئات السياسية في حظيرتها لتحظى بأوسع تأييد، أما اليوم فقد أصبح من الصعب تأليف حكومة على هذا الشكل وفي انتظار وضع دستور يحولنا المقاييس التي نعتمد عليها في إسناد الحكم إلى هيئة معينة، أثّرنا أن نأخذ الأمر بأيدينا مباشرة ونمارس تسيير شؤون الدولة بواسطة ولي عهدنا رغبة في استقرار الحكم وجمع كلمة الأمة"، وأضاف الملك: "والحكومة التي سنرأسها ويكون ولي عهدنا نائباً عنا في رئاستها سوف لا يرعى في اختيار أعضائها إلا الإخلاص والنزاهة والكفاية، وستواصل هذه الحكومة تحت إشرافنا وتوجيهنا العمل لتطبيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعناها لدعم استقلالنا"⁽⁸⁾، ويظهر كلام الملك هذا أن رئاسته للحكومة ستكون شكلية، بينما يتكفل ولي العهد بتسييرها وإدارتها فعلياً.

ولم يقتصر دور ولي العهد الحسن على المنصب الذي حصل عليه في الطاقم الجديد، بل كان هو من أشرف على تشكيل الحكومة، منذ اليوم الذي نجحت فيه مساعيه لدى الملك محمد الخامس في إزاحة حكومة عبد الله إبراهيم وتشكيل أخرى، عقب انبطاحه يقبل رجلي الملك، سيرا على تقاليد الأجداد، حيث لا يرد الطلب بعد هذا التصرف⁽⁹⁾، عملاً بنصيحة رجل القصر محمد أباحنيني⁽¹⁰⁾،

⁸ - نداء الملك، 24 مايو 1959، جريدة العلم، عدد: 4098، (24 مايو 1960)، ص: 01.

⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 237.

¹⁰ - محمد باحنيني (1914-1989)، أحد رجال القصر وخلصائه، ولد ودرس الابتدائية بفاس، والثانوية بالرباط، تخصص في القانون، عمل قاضياً وأستاذاً بالقصر الملكي، عين وزيراً للعدل في حكومة عبد الله إبراهيم، ثم وزيراً للدفاع سنة 1970، وعاد ليشغل منصب وزير العدل ثم وزيراً مكلفاً بتعليم الأمراء ثم وزيراً للدولة حتى وفاته. أنظر: مجلة دعوة الحق، "الحاج محمد أباحنيني في ذمة الله"، عدد: 276، (صفر 1410 / سبتمبر 1989).

لقد تحدث بوعبيد عن المسار الفعلي الذي أخذته عملية تشكيل الحكومة بعيدا عن المشاورات الظاهرية، فقد اتصل به ولي العهد الأمير الحسن يوم 17 أو 18 مايو، كما يذكر عارضا عليه إمساك حقيبة الخارجية، لكنه فضل قبل الإجابة عن العرض الاستفسار عن أسباب الإقدام على إقالة الحكومة، والتي لم تخرج عما سبق تفصيله من أسباب، ثم سأله عن اسم من سيتولى رئاسة الحكومة الجديدة، فكان الجواب الذي فاجئه مفاجئة عميقة، "أنا شخصا"⁽¹¹⁾.

دخل بوعبيد عقب تلقيه النبأ في نقاش جدلي مع ولي العهد عن أهليته لتولي المنصب، وعن إمكانية قيامه بالمهمة على أكمل وجه، باعتباره استمرارا للملك، وأي إجراء سيقوم به سينظر له كقرار ملكي لا تجوز معارضته، وبالتالي فهو فوق المحاسبة والمراقبة وسيطرح ذلك مشكلة سياسة جوهريّة⁽¹²⁾.

رد الحسن أنه قد قدر الأمور من جانبها السلبي والإيجابي، وقد تنبأ بالاعتراضات، لكن القرار قد اتخذ من قبل الملك، وأنهما معا قد فكرا في إشراك جميع الاتجاهات، ولهذا تم الاتصال به، وحتى مع رفضه المبدئي فسيتم استدعاؤه للمشاورات عملا بالبرتوكول المتبع، والتي شرع فيها الملك يوم 26 مايو 1960، لكن ذلك كان إجراء شكليا فقط لأن المسألة قد سويت قبل هذا التاريخ، مع حدوث تغيير على الخطة الأصلية، حيث قامت مجموعة شخصيات مثل عبد الكريم بن جلون بنصح الملك محمد الخامس بتولي مقاليد الحكومة بنفسه وإنابة ابنه عنه⁽¹³⁾.

وتم تنصيب هذه الحكومة صباح الـ 26 مايو داخل القصر الملكي بالرباط، واشتملت على 13 وزيرا، وتم إسناد حقائبها إلى وزراء من حزب الاستقلال ومن الحركة الشعبية ومن الشوريين والمستقلين⁽¹⁴⁾.

وانسحب الملك حتى قبل أول اجتماع تمهيدي لأعضاء الحكومة، وتكفل الأمير الحسن بإدارة شؤون الاجتماع والإشراف على توجيه الحكومة الجديدة، فألقى في المجتمعين كلمة عن مسؤوليات الحكومة وأعبائها المنتظرة، وبعد أيام قليلة سيتم التفويض لولي العهد، نائب رئيس المجلس الحكومي بكل

¹¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص - ص: 203 - 205.

¹² - المصدر نفسه، ص، ص: 205، 206.

¹³ - نفسه، ص، ص: 206، 207.

¹⁴ - جريدة العلم، عدد: 4101، (27 مايو 1960)، ص: 01.

سلطات رئيس المجلس، وسيعين رضا قديرة، مديرا لديوان الأمير الحسن، ليصبح هو مفتاح المرور إلى السيد الجديد، ويمسك بخيوط اللعبة وييسر نفوذه على الحياة السياسية المغربية⁽¹⁵⁾.

لقد كان حزب الاستقلال أحد الأطراف السياسية الفاعلة التي استسلمت لنفوذ وسطوة قديرة، ودخلت تحت جناحه، وأضحى الحزب ذو التاريخ النضالي المجيد أداة سياسية باهتة تتلقى التوجيه من قبل رجل القصر القوي، بعد التحالف الذي نشأ بين حزب الاستقلال والحركة الشعبية والمستقلين الأحرار وحزب الوزاني، ولم يعد مدح صحافة حزب الاستقلال لذكاء وحنكة ووطنية رضا قديرة مستغربا من أحد، بل تحدث بعض السياسيين المطلعين على الإذلال المعتمد، الذي كان يمارس على زعيم الحزب علال الفاسي، الذي كان يضطر للانتظار ساعتين من أجل الظفر بلقاء قديرة، ولم يتخلف عن هذا الإخضاع والتجريف السياسي سوى اليسار وحزب الاتحاد الوطني⁽¹⁶⁾.

كانت هذه بداية مرحلة جديدة حاسمة مثل ما كتبت صحيفة العلم⁽¹⁷⁾، وبالنسبة لعبد الرحيم بوعبيد كانت تلك الإرهاصات الأولى لتحول سيطراً على الوضع، والعودة إلى تصور يؤمن بالملكية المطلقة، تتخذ من انقسام الأحزاب السياسية مبرراً لوجودها، وتعتمد على إرادة العالم القروي، الممثل في الأعيان المحليين، الذين خلفوا الهيكل التقليدي لنظام الحماية الزرائل⁽¹⁸⁾.

2- الانتخابات المحلية (29 مايو 1960).

أيام قليلة فصلت بين انتخابات الغرف التجارية وبين أول انتخابات عامة في تاريخ المغرب، والتي كانت انتخابات البلديات والجماعات المحلية، تلك الانتخابات التي يُشَرُّ بها وينتظرها المغاربة منذ سنوات، وتم تأجيلها مرارا لعدة أسباب وحيثيات⁽¹⁹⁾.

لقد ظل تاريخ الانتخابات يُرجع كل مرة بسبب عدم الوصول إلى اتفاق حول الآلية، والتي تضمن عدم خروج العملية عن طوع وأهداف القصر، وظل الخلاف محتدماً بين القصر وبين الحكومة

¹⁵ - جريدة العلم، عدد: 4101، مصدر سابق. / بوعبيد، مصدر سابق، ص - ص: 208 - 2010.

¹⁶ - بوعبيد، مرجع سابق، ص، ص: 209، 210.

¹⁷ - جريدة العلم، "مرحلة حاسمة"، عدد: 4099، (25 مايو 1960)، ص: 01.

¹⁸ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 207.

¹⁹ - جريدة العلم، عدد: 2951، (06 أبريل 1958)، ص: 01.

والأحزاب السياسية الرئيسية (الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، حول أسلوب الاقتراع الفردي أو النسبي⁽²⁰⁾.

ومن أجل هذه القضية أجرى ولي العهد الأمير الحسن، استشارات واسعة وسط أساتذة القانون الفرنسي، كما أجرى وزير الداخلية (إدريس المحمدي)، استطلاعاً وسط عمال العمالات، حول الأسلوب الانتخابي الأفضل، وكان رأي غالبيتهم باستثناء عامل الحسيمة، إلى جانب رأي الملك محمد الخامس في استخدام النظام الفردي، لكن كانت رغبة هؤلاء وكذلك رغبة مدير الأمن الوطني، في تأخير تاريخ الانتخابات، بسبب التخوف من تداعياتها، وما قد ينتج عن انعدام التأهيل السياسي لدى عموم الشعب للتعامل مع هذا الحدث⁽²¹⁾.

وأصدر الملك في يونيو 1959، ظهيراً باعتماد نظام الاقتراع الفردي، رغم معارضة حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني وتمسكهم بنظام اللائحة، وخرج الظهير فعلياً في شهر سبتمبر 1959، وعقد على إثر ذلك وزير الداخلية إدريس المحمدي، ندوة صحفية قال فيها عن سر اختيار نظام الاقتراع الفردي: "فهو اختيار جاء وليداً للرغبة الملحة في العمل ما أمكن على رفع الطابع السياسي عن الانتخابات، وذلك حتى يستطيع الناخب اختيار الممثل الأكثر قدرة للدفاع عن مصالح الجماعة"⁽²²⁾.

بدأت عملية تسجيل الناخبين في اللوائح الانتخابية، في شهر نوفمبر 1959، وسط كثير من السخط من قبل جماعة الاتحاد الوطني، فحسب تصورهم فإن التقسيم الانتخابي قد أنجز من قبل المصالح المركزية والمحلية لوزارة الداخلية انطلاقاً من اعتبارات إثنية في الغالب، وعملية تهيئة اللوائح الانتخابية تتم تحت إشراف العمال من دون أي مراقبة، وبما أن الحالة المدنية كانت لا تزال في البدايات، فإن اللوائح خصوصاً في البوادي، قد أنجزت وفق مزاج وتعليمات الإدارة، من دون أي إمكانية للتأكد من صحتها

²⁰ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 45. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 211.

²¹ - لوفو، مرجع سابق، ص: 45، 46.

²² - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 204. / لوفو، مرجع سابق، ص: 45، 46.

وشرعيتها، ورغم كل تلك الإجراءات المتخذة في سبيل تنظيم الانتخابات فلم يتم الإعلان عن تاريخ إجراءات بالضبط⁽²³⁾.

كان الاقتراع الفردي الأسلوب الوحيد الذي يمكن القصر من التصدي لهيمنة حزب الاستقلال والحزب الجديد، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عبر فتح الباب أمام حلفائه من الأعيان التقليديين لحشد أتباعهم وتحقيق انتصار سياسي، بعيدا عن سيطرة القوى السياسية التقليدية على الساحة⁽²⁴⁾، كما يوضح المهدي بن بركة: "عندما عرضت مسألة اختيار أسلوب الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية والبلدية والقروية، فقد اصطدمنا مع القصر لكي يكون الاقتراع باللائحة، فهو الأسلوب الوحيد الذي يضمن عن طريقه قيام مجالس بلدية تكون أداة للبناء الاقتصادي والاجتماعي، ولكن القصر التجأ إلى استشارة (علماء) من الخارج، ليفتوا له بصلاحيات الاقتراع الفردي حسب رغبته، وطالبنا بالرجوع إلى استشارة المنظمات السياسية، فطلب القصر رأيها، ولو أنه أدخل في زمرتها مما لا يحمل من الكيان السياسي إلا الاسم، ولم يمنع كل ذلك القصر من فرض الاقتراع الفردي، الذي نتج عنه بعث عناصر الإقطاعية والرجعية"⁽²⁵⁾.

ورغم أن حكومة عبد الله إبراهيم قد كلفت أساسا بالعمل على انجاز هذه الانتخابات⁽²⁶⁾، ورغم الحرب المعلنة عليها من أيامها الأولى، لكن منذ تقرر تنظيم الاستحقاق أصبحت هدفا لحملة شرسة من خصومها، تشكك في مصداقية إجراء الانتخابات تحت إشرافها، وخصوصا من قبل حزب الاستقلال بعد عملية الانفصال، الذي لم تتوقف صحافته عن المطالبة بتنحية الحكومة قبل تنظيم الانتخابات⁽²⁷⁾.

وبعد نتائج انتخابات الغرف التجارية التي كانت في صالح اليسار وسيطر عليها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لم يعد في إمكان كل خصوم التيار من محيط القصر، ممثلين في مجموعة قديرة والحركة

²³ - جريدة التحرير، "على هامش عمليات تسجيل الناخبين"، عدد: 239، (27 نوفمبر 1959)، ص: 01. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 205، 211.

²⁴ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 211.

²⁵ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 45.

²⁶ - خطاب تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم، وثيقة منشورة، بوعبيد مصدر سابق، ص: 319، 320.

²⁷ - جريدة العلم، "الحكومة الحاضرة ليس لها سند شعبي"، عدد: 3394، (24 جوان 1959)، ص: 01.

الشعبية وكذلك حزب الاستقلال، القبول باستمرار الحكومة، فذلك يصب حتما في مصلحة حزب الحكومة الاتحاد الوطني⁽²⁸⁾.

وما إن أطيح بحكومة عبد الله إبراهيم يوم 20 مايو 1960، ونصبت الحكومة الجديدة بقيادة ولي العهد الحسن يوم 26 مايو 1959، حتى أعلن أن تاريخ تنظيم الانتخابات سيكون يوم 29 مايو 1960، أي بعد ثلاثة أيام فقط⁽²⁹⁾.

فتحدثت قيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن فضيحة بكل معاني الكلمة، فكيف يعلن عن تنظيم الانتخابات خلال ثلاثة أيام، بعد سنة من التردد والمماطلة والتأجيل، لكن في الحقيقة لم يكن الأمر سوى مباغطة ومؤامرة على الاتحاد نفسه، من أجل حرمانه من تحقيق الاكتساح للمجالس المحلية⁽³⁰⁾.

لقد حدث تحالف بين القصر ومن يتبعه وبين النخب المحلية وبين حزب الاستقلال وتم التنسيق مع الحمدي وزير الداخلية، الذي ناور وعمل من وراء الحكومة، وتم تهيئة كل شيء وحدثت التعبئة بهدف هزيمة حزب اليسار، لكن رغم عجزه عن تغطية كامل البلاد بلوائح المرشحين البالغين 10200 مرشح خلال ثلاثة أيام، فقد قرر الاتحاد الوطني المشاركة في هذا الاستحقاق تقديرا لقوته الجماهيرية، واعتمادا على الحشود الضخمة التي تسانده⁽³¹⁾.

جرت الانتخابات يوم 29 مايو 1960، وجاءت نتائجها في صالح حزب الاستقلال، الذي حصد 40 % من المقاعد بـ 4200 منتخب، وفي المرتبة الثانية حزب الاتحاد الوطني بنسبة 23 % من المقاعد، وبـ 2500 منتخب، ثم الأحرار المستقلين بـ 19 %، وحوالي 2000 منتخب، والجهة الشعبية بـ 7 % و 700 منتخب، وحزب الشورى والاستقلال بـ 02 % وحوالي 200 منتخب⁽³²⁾.

²⁸ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 204، 205. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 01.

²⁹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 211.

³⁰ - المصدر نفسه.

³¹ - نفسه، ص: 211، 212.

³² - واتروري، مرجع سابق، ص: 259. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 212.

احتفلت صحافة حزب الاستقلال طيلة أيام بالنصر المظفر وأفردت صفحاتها لنشر الأرقام والتحليل ورسائل التهاني والاحتفال، وبدأ الحديث عن تداعيات النتائج المسجلة على واقع الصراع السياسي مع الغريم الاتحاد الوطني⁽³³⁾، لكن كان لافتاً أن انتصارات الأخير واكتساحه قد حدث في كبريات المدن المغربية المهمة المؤثرة، مثل الرباط والدار البيضاء وطنجة والقنيطرة وتطوان وأغادير، فيما أحرز خصومه تقدماً في الجماعات القروية، حيث التأثير للنخب المحلية الموالية للقصر أو لزعامات حزب الاستقلال التقليدية، وحيث تبقى طروحات اليسار ضعيفة الانتشار، وقد ألحق الحزب الوليد هزائم كبرى بحزب الاستقلال العتيد، كان أبرزها الخسارة المدوية للوزير الاستقلالي أحمد الدويري في مواجهة تاجر بسيط يعمل في الفحم من الاتحاد الوطني، وفي قلب حي السويسي الراقي حيث تسكن نخبة الرباط وحيث يقيم الأمير الحسن نفسه، الذي لم ييخل بدعمه للوزير المترشح⁽³⁴⁾.

ورغم كثير من الشهادات التي تحدثت عن حدوث تجاوزات خلال هذه الانتخابات لصالح حلفاء القصر، ورغم الإطاحة بالحكومة وحادثة تأسيس الحزب، وما كان يتعرض له أعضاء اليسار في هذه الفترة من تضيق، فقد كانت نتائج الانتخابات تصب بشكل كبير في صالح الاتحاد الوطني، فحزب الاستقلال قد حصل على الأغلبية في عدد المقاعد، أساساً بسبب التفاوت في عدد السكان بين المدن ونسبة التمثيل والتقسيم الجائر، بينما حصده حزب الاتحاد الوطني الأغلبية في عدد الأصوات (54 %)، نتيجة سيطرته على المدن ذات الكثافة العالية من السكان، فمثلاً بينما كان المقعد يقابل 10 آلاف صوت بمدينة الدار البيضاء، كان المقعد بـ 900 صوت في بعض القرى، وقد عكست هذه النتائج أماكن وأوساط تنفذ كل حزب، حيث يتجذر اليسار في المدن الكبرى بين العمال والطبقات الشعبية، وحتى في المناطق الأمازيغية، بينما تركز حزب الاستقلال في البوادي والقرى ومناطق البرجوازية التقليدية في المدن، مع ملاحظة أن النصر كان في الأخير لحزب الاستقلال بجناحيه التقليدي واليساري⁽³⁵⁾.

³³ - جريدة العلم، عدد: 4104، (30 مايو 1960)، ص: 01. عدد: 4105، (31 مايو 1960)، ص: 01. عدد:

4106، (01 جوان 1960)، ص: 01.

³⁴ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 212، 213.

³⁵ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 296.

3- سياسات العهد الجديد:

أسفرت أولى انتخابات بلدية في المغرب عن تصدر حزب الاستقلال الساحة السياسية، متبوعا بالتيار الذي انشق عنه، ثم ما يسمى بالأحرار المستقلين، الذين كان جلهم من أعوان الإدارة وجاءت الحركة الشعبية المدعومة بدورها من النظام الرسمي ومن الإدارة في المرتبة الرابعة، حيث أريد لها أن تستحوذ على تمثيل العالم القروي، ورغم كل السند المقدم لها لم تحصل سوى على 700 مستشار بلدي، وكانت المرتبة الأخيرة من نصيب حزب الوزاني، الذي أضحي يحمل اسم: "حزب الدستور الديمقراطي"⁽³⁶⁾.

ثم جاء صدور ظهير ملكي في الـ 23 من شهر جوان 1960، يحدد صلاحيات هؤلاء المستشارين الجماعيين، ويمنحهم الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، لكن في ظل الكثير من الضوابط والعوائق التي سلبتهم المبادرة والسلطة، فلم يكن لرؤساء المجالس المحلية أي سلطة على الأمن أو على الأجهزة المحلية، وبقيت سلطة القواد على أعوان الإدارة المحليين أكبر، وتحول المستشارين البلديين إلى مجرد ممثلين ثانويين تابعين، وأضحت المجالس البلدية مجرد هيئات استشارية بعيدة عن التسيير والمسؤوليات⁽³⁷⁾. لم يتذمر حزب الاستقلال عبر لسان حاله، من غياب الصلاحيات عن أعضاء المجالس البلدية، ورأى في وجودهم في تلك المجالس في حد ذاته فرصة للتدريب على الديمقراطية، والتعاون مع ممثلي السلطة، واحتفى كثيرا بتصريح ولي العهد الأمير الحسن، لجريدة لوموند الفرنسية في بداية شهر جوان 1960، الذي أكد فيه أن مهمة الحكومة هي تشييد نظام ديمقراطي، وقال: "إن غايتنا بسيطة جدا، وهي تشييد الديمقراطية"، ورأى الحزب في ذلك تأكيداً للالتزام المعنوي الذي ضمنه الملك في نداءه الأخير للشعب، وباعث على الاطمئنان على مصير نظام الحكم⁽³⁸⁾.

استمر التنافس السياسي بين أطراف الساحة السياسية وتحور ليصبح قطباهما؛ حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جهة وباقي القوى السياسية التي اختارت السير في فلك القصر من جهة أخرى، وبدأ يتشكل شبه تحالف بين حزب الاستقلال وبين القصر.

³⁶ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 212.

³⁷ - المصدر نفسه، ص، ص: 213، 214.

³⁸ - جريدة العلم، "برنامج واضح"، عدد: 4113، (10 جوان 1960)، ص: 01.

ولم يمر وقت كبير على الانتخابات البلدية حتى بدأت إفرازاتها تظهر على السطح، وأخذت جرائد حزب الاستقلال تندد بما يتعرض له أعضاء الحزب الفائزون في الانتخابات، من اضطهاد على يد مليشيات الاتحاد المغربي للشغل، وكذلك عمليات الطرد الممنهج للعمال، الذين صوتوا لصالح حزب الاستقلال⁽³⁹⁾، وإذ لم يبق في يد اليسار بعد إسقاط حكومته ومنع جريدته الرئيسية من وسيلة سوى اتحاد الشغل، فكان من المنطقي أن تتوجه الحملات الإعلامية والسياسية نحوه.

ثم وجه حزب الاستقلال يوم الـ 22 جوان 1960 ضربة للاتحاد الوطني، بعد قيام محكمة الدار البيضاء بإلغاء نتائج انتخابات الغرف التجارية بمدينة الدار البيضاء، وهذا بناء على التنسيق بين عامل المدينة ومحكمتها الإقليمية، التي يديرها قضاة لا يخفى ارتباطهم بحزب الاستقلال⁽⁴⁰⁾، وقد سبقت الإشارة إلى هيمنة الأخير على القضاء.

وفي غياب جريدة (التحرير)، المعلقة الصدور، واصلت جريدة (الرأي العام) قيادة حملة حزب الاتحاد الوطني الدعائية، وتحملت وزر المواجهة خلال هذه الفترة، ضد باقي الأصوات الإعلامية الرسمية والحزبية، وبمرور يوم 04 جويلية 1960 وهو الأجل الذي يفترض أنه الحد الأقصى قانونيا للبت في أمر قبول اعتماد نقابة حزب الاستقلال (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، حمل عدد يوم 05 جويلية من جريدة الرأي العام، تحليل الصحيفة لرفض السلطات المفترض لاعتماد النقابة الموازية، لكن صحيفة العلم ردت في اليوم الموالي بالعنوان العريض، مكذبة ذلك الكلام وناشرة بلاغ صادر عن وزارة الأنباء يؤكد كلامها، ويرد على ما نشرته الصحيفة الاتحادية ويثبت للمواطنين شيئا من خبايا التحالف السياسي الجديد⁽⁴¹⁾.

ومما جاء في البلاغ الصادر عن وزارة الأنباء، الذي نشرته جريدة العلم الاستقلالية: "نشرت صحيفة تصدر بالعربية اليوم، أن حكومة صاحب الجلالة قد تكون اتخذت موقفا ما في شأن نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ورئاسة الوزراء تصرح بأنه لا صحة بتاتا لهذا النبأ، ومن المعلوم في هذا

³⁹ - جريدة العلم، "عصابات إرهابية تضطهد الفائزين في الانتخابات"، عدد: 4107، (03 جوان 1960)، ص: 01.

⁴⁰ - جريدة العلم، "محكمة الدار البيضاء تلغي انتخابات الغرف التجارية"، عدد: 4023، (22 جوان 1960)، ص: 01.

⁴¹ - جريدة العلم، "الحكومة تكذب إدعاء الرأي العام"، عدد: 4036، (06 جويلية 1960)، ص: 01.

الصدد أن مجلسا وزاريا انعقد تحت رئاسة صاحب السمو الملكي، ولي العهد الأمير الحسن نائب رئيس الحكومة، يوم الجمعة فاتح أبريل لدراسة المشاكل النقابية وأنه تقرر عرض المشاكل على أنظار صاحب الجلالة"⁽⁴²⁾.

وأكدت مجريات الأحداث صحة كلام جريدة حزب الاستقلال، كما أكدت على وجود ذلك التحالف الناشئ بين حزب الاستقلال وبين النظام الرسمي في مواجهة الاتحاد الوطني واليسار، فعكس مواقف الملك والقصر السابقة المصطفة إلى جانب النقابة الوحيدة، وضد ما أقره مرسوم 17 جويلية 1957، الذي رفض وجود نقابات أخرى موازية للنقابة التاريخية، حملت الجريدة الرسمية بتاريخ 19 أكتوبر 1960، مرسوما من إمضاء ولي العهد الأمير الحسن، لم يحوي أكثر من جملة واحدة: "إن المرسوم رقم: 0571-57-2، المشار إليه أعلاه المتعلق بالنقابات المهنية قد ألغي"⁽⁴³⁾.

وكان القصد إلغاء المرسوم الذي أصدرته حكومة البكاي، بضغط من حزب الاستقلال نفسه في ذلك الوقت، لمنع تشكيل أي نقابات عمالية موازية لنقابة الحزب، وقد احتفى الاستقلاليون كثيرا بهذا القرار، ورأوا فيه انتصارا عظيما، ونقلت صحيفتهم الابتهاج الذي غشي مختلف أنحاء المغرب والعدد الهائل من البرقيات التي تهاطلت على القصر الملكي تشكر الملك وولي العهد على تحرير الطبقة العاملة"⁽⁴⁴⁾.

وجاء هذا المرسوم ممهدا لخطوة قادمة ستمكن نقابة حزب الاستقلال، التي بقيت منذ ظهورها تعمل بشكل غير قانوني، من أخذ صفتها الشرعية، والدخول على ساحة الصراع، لتحد من نفوذ تنظيم المحجوب بن الصديق، ولتكون في ظهر القصر في صراعه المحتوم مع اليسار، ويمكن اعتبار هذا المرسوم خطوة مهمة في حيثيات الصراع وضربة موجهة ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وظهره الشعبي الرئيسي، وفي نفس الوقت كانت ترضية لحزب الاستقلال، الذي قبل المساهمة في الحكومة الملكية، فتم منح الضوء الأخضر لصهر بلافريج وزير الاقتصاد أحمد الدويري لإخراج نقابته للوجود"⁽⁴⁵⁾.

⁴² - جريدة العلم، عدد: 4036، مصدر سابق، ص: 01.

⁴³ - مرسوم إلغاء الاحتكار النقابي، 19 أكتوبر 1960، جريدة العلم، عدد: 4115، (20 أكتوبر 1960)، ص: 01.

⁴⁴ - جريدة العلم، "ابتهاج الشعب بإلغاء القرار الجائر"، عدد: 4115، (20 أكتوبر 1960)، ص: 01.

⁴⁵ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 242.

بحلول نوفمبر 1960 كانت سنة قد مرت على مغادرة المهدي بن بركة الطوعية للمغرب، تاركا مناصبه ومهامه الداخلية، ومنخرطا في مشاريع سياسية عالمية، وكانت هذه فرصة سانحة للقصر ليجري بعض التغييرات في المؤسسات، التي تشكلت بناء على التوازنات السابقة، فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية رفض المشاركة في المؤسسات الجديدة، وحزب الاستقلال هو فرس رهان المرحلة، فقام الملك يوم 03 نوفمبر 1960 في توزيع جديد للأدوار بتعيين علال الفاسي رئيسا للمجلس الاستشاري في مكان المهدي بن بركة، حتى وأن المجلس انتهت مهامه الشكلية منذ فترة وفقد مبررات وجوده، وبقي فقط هيكلًا جامدا⁽⁴⁶⁾.

وبالنسبة لعمل الحكومة الجديدة فقد تولى الاستقلاليان أحمد الدويري وإدريس السلاوي وزارتي الاقتصاد والتجارة فيها، وكان مكلفين بتطبيق إجراءات تخفف من القرارات التي اتخذتها حكومة عبد الله إبراهيم خاصة فيما يتعلق بمراقبة الصرف والمبادلات التجارية، ولن يدخر أحمد الدويري أي جهد في مناصبه سياسية الحكومة السابقة العداء، وإتباع خط معاكس لها، خاصة بعد الهزيمة المذلة التي تعرض لها خلال الانتخابات البلدية كما ذكر أمام مرشح الاتحاد الوطني المغمو⁽⁴⁷⁾.

لقد تم استهداف المخطط الخماسي الذي وضعته الحكومة السابقة، بالاتفاق بين وزراء حزب الاستقلال ووزراء القصر، وعلى رأسهم قديرة، فتعرض المخطط من أول يوم تم فيه تنصيب الحكومة الملكية لهجوم من قبل رجل ولي العهد القوي، عبر صحيفته (Les Phares)، حين أعلن وجوب تدارك التأخر الذي وقع في السنوات الأخيرة⁽⁴⁸⁾.

ولم يشفع إعلان علال الفاسي خلال اجتماع المجلس الوطني للحزب، يوم 22 أكتوبر 1960، أن التصميم الخماسي كان طبقا لبرنامج الحزب، ومطالبته بتنفيذ وتجنيد الشعب لتحقيقه⁽⁴⁹⁾، فقد أدخلت تعديلات جوهرية عليه أفرغته من مضمونه وأهدافه⁽⁵⁰⁾.

⁴⁶ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p, p: 255, 256.

⁴⁷ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 2013. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 247.

⁴⁸ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 247.

⁴⁹ - جريدة العلم، عدد: 4118، (23 أكتوبر 1960)، ص، ص: 01، 06.

⁵⁰ - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 256.

لقد كان التصميم الخماسي الذي وضعته حكومة عبد الله إبراهيم، يقوم على استهداف المصالح الاستعمارية وبناء صناعة ثقيلة بأي ثمن، والنهوض بصغار الفلاحين، عبر تأمين الأراضي، وتوطين منظومة الصرف، لكن أهداف العهد الجديد اختلفت كلياً، فلم يعد الهدف هو الوضع الاجتماعي للقرويين المهمشين، لكن ضمان مداخيل للبلاد وتحقيق ما سمي ب(الإنعاش الوطني)، فتم التركيز على إصلاحات زراعية تقنية، تقوم على الاستثمار في الفلاحة واستصلاح الأراضي وتوفير السقي، وتم اللجوء إلى الإطارات الأجنبية لتطوير القطاع الفلاحي، وأنشأ مكتب وطني للسقي استهدف ري 240 ألف هكتار، ونصب أيضاً مكتباً للتجهيز وتقييم الأراضي الفلاحية ومكتباً للتجديد القروي⁽⁵¹⁾.

وتم تصعيد السياحة في سلم الأولويات الاقتصادية، من أجل ضمان مورد من العملة الصعبة، فتم إنشاء مجلس وطني للسياحة، بفضل جهود الوزير المقرب من القصر أحمد العلوي، بغية تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وعمد إلى دعم بناء الفنادق عبر القرض العقاري، وأضحى كثير من المغاربة ملاكاً في القطاع الفندقي، وتم إحصاء للمباني التاريخية والآثار ورسم الكثير منها، وتم أيضاً تكوين الكثير من الإطارات في السياحة والمرشدين السياحيين، ومنحت تسهيلات لدخول مواطني عدة بلدان، ورافق ذلك عملية دعائية واسعة في الصحف الدولية وإنشاء مكاتب تسويق وتعريف بالخارج وتسهيل في عمليات الصرف⁽⁵²⁾.

وصف الاتحاد الوطني التعديلات بالخطيرة، والتي أجريت من دون استشارة الشعب، واعتبر المهدي بن بركة أن المخطط الخماسي تعرض لتحويل أساسي، وبشكل لم يترك أية مجال لإصلاح هيكل البلاد ولا للإصلاح الزراعي، بل جعل منه أداة لتفاقم سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية، وتعاضم نفوذ النظام العسكري والبوليسي في البلاد، إنه تراجع عن التحرر الاقتصادي، وفي غياب صحيفة الحزب الرئيسية، قادت صحف النقابة (الطلیعة ولا فانغارد) المعركة ضد الحكومة⁽⁵³⁾.

⁵¹ - الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 247، 248.

⁵² - المرجع نفسه، ص: 248، 249.

⁵³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 85. / الوردیغی، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 248.

لكن بالنسبة لولي العهد الأمير الحسن، رئيس الحكومة والمشرف الرئيسي على ما يحدث، كان ذلك إحساسا بالواقعية، وإعادة تنظيم للأشياء التي بعثها عهد الارتجال والديماغوجيون، الذين خلطوا بين ما هو ممكن وبين ما هو خيالي طوبائي⁽⁵⁴⁾.

لقد اجتاح شباب حزب الاستقلال الحاصل على الشهادات، المناصب الإدارية في الشركات وفي الجهاز البيروقراطي للدولة، مستغلين سيطرة الحزب على كثير من وزارات الحكومة الجديدة، فاستلم مثلاً: محمد الطاهري مكتب السقي ويحي بن سليمان مكتب التجديد القروي، ونصب بوسنة أتباعه في مفاصل وزارة الخارجية، واستلم آخرون المصالح المالية والميزانية والمكاتب العمومية ومديريات البنوك⁽⁵⁵⁾. غير أن حلفاء العهد الجديد لم يستطيعوا أن يقفوا على كل مكاسب الحكومة السابقة، ولا أن يحووا منجزاتها، بل تسابق الاستقلاليون، الذين لا يتوقفون يومياً عن ذمها، إلى ترأس المؤسسات المالية ومصانع تصفية البترول والمركبات الكيماوية ومصانع السكر، وكلها انجازات الحكومة السابقة، مما دفع المهدي بن بركة غداة تحليله للفترة ليقول: "إن أولئك الذين ينسبون لأنفسهم مشاريعنا، ويتبجحون بها في خطبهم، كانوا من ألد أعدائها عندما كنا نعرضها ونحن نشارك في الحكم"⁽⁵⁶⁾.

4- معارضة الاتحاد الوطني والأزمات السياسية:

عادت جريدة التحرير للصدور، في غرة شهر ديسمبر 1960، بعد سنة كاملة من التعليق، وفي خضم كثير من تفاصيل الصراع السياسي المحتدم بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبين الحكومة وحلفائها، ويبدو أن منع صحف النقابة (الطليلة ولافانغارد)، وكذلك بداية مشاكل صحيفة (الرأي العام)، قد عجل ببعث التحرير من جديد من أجل مواصلة المعركة، وكتب في افتتاح أول عدد في الانطلاقة الجديدة: "في هذه الظروف بالذات تستأنف هذه الجريدة صدورها من جديد، وهي مؤمنة بنفسها عازمة على تأدية رسالتها، بل على مواصلة تأدية رسالة الصحافة الحرة التقدمية النزيهة"⁽⁵⁷⁾.

⁵⁴ - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 118.

⁵⁵ - الوردغي، الحفايا السرية، مرجع سابق، ص، ص: 248، 249.

⁵⁶ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 44.

⁵⁷ - جريدة التحرير، "الحريات العامة ضرورية لتعاون المحكومين مع الحاكمين"، عدد: 259، (01 ديسمبر 1960)، ص: 01.

وجاءت عودة التحرير لتساهم في إشعال معارك جديدة حول القضايا السياسية الراهنة المهمة، كان أولها قضية جلاء القوات الأجنبية من المغرب، ففي الأول من شهر سبتمبر 1960 توصلت الحكومة المغربية لاتفاق مع فرنسا بخصوص جلاء قواتها المقيمة بالمغرب⁽⁵⁸⁾، وصدر بلاغ مشترك بين الجانبين يوم 03 سبتمبر 1960، أكد أن جميع القوات الفرنسية العسكرية البرية منها والبحرية، سيتم جلاؤها على التراب المغربي بتاريخ 02 مارس 1961، باستثناء التلاميذ والموظفين بالمدارس الجوية، حيث أن هذه المدارس العسكرية الجوية بفاس وخريقة وأغادير ومراكش ومكناس والقنيطرة ليست لها أي صبغة حربية ولا يمكن أن تستخدم كقواعد لعمليات عسكرية ولا كمخازن للأسلحة ولا كمعسكرات لحشد الجنود⁽⁵⁹⁾.

ورغم أن الاتفاق مكن الحكومة المغربية من الاطلاع على تفاصيل ما يجري بتلك المدارس، ومعرفة عدد تلاميذها وطبيعة نشاطها وهوية من يشرفون عليها، بطريقة مباشرة أو عبر ضباط الاتصال، وسمح لها بدمج التلاميذ المغربية فيها من أجل اكتساب التكوين الفني، لكن البعض نظر لتلك الاتفاقيات كاستمرار لوجود المصالح الاستعمارية بالمغرب، وكذلك خضوعا من الحكومة لإرادة المحتل السابق وتفريطا في الاستقلال⁽⁶⁰⁾.

وشهد يوم الـ 22 نوفمبر 1960، حدوث مقابلة مهمة في القاهرة، بين الأمير الخطابي وبين قائد المعارضة الجديدة، المهدي بن بركة، أُنفق فيها على معارضة اتفاق الجلاء الفرنسي، وأظهر هذا التفاهم موقف الأمير من النظام القائم بالمغرب، واصطفاه مع القوى التقدمية المعارضة، وترجم هذا الاصطفاف بسلسلة مقالات كتبها الأمير الخطابي لجريدة حزب الاتحاد الوطني (التحرير)، حدد فيها موقفه من الأحداث التي يعيشها المغرب، وتحدث عن مختلف القضايا الداخلية والدولية ومنها قضية الجزائر⁽⁶¹⁾.

⁵⁸ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 87.

⁵⁹ - جريدة العلم، عدد: 4075، (03 سبتمبر 1960)، ص: 01.

⁶⁰ - المصدر نفسه. / الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 250.

⁶¹ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 250. / جريدة التحرير، "بقلم المجاهد عبد الكريم الخطابي"، عدد: 272، (16 ديسمبر 1960)، ص: 1، 3.

وقد هاجم الأمير الخطابي في مقاله الثاني بجريدة التحرير، اتفاق الجلاء وحمل عليه بشدة، مستخدماً لغة صارمة، من قبيل: "الحرية الارتجالية لم تعد تصلح لتجنب الصراع الوطني، ولفظة الاستقلال المموهة لم تعد تؤثر في الشعوب التي تدرك بأن معنى الاستقلال هو الجلاء، أي جلاء القوات المحتلة الغاصبة عن البلاد"، وكذلك: "هل يسعى لخير البلاد والعباد من يقول أن الجلاء لن يتم إلا بعد موافقة فرنسا ورضاهها"، وليست لغة المقال بأقل تشدداً من عنوانه: "استقلال بالجملة"، والذي عبّر من خلاله عن رفضه لطبيعة الاستقلال المحصل من عند الفرنسيين، فحسب الأمير الخطابي، الزمن قد عوّد الناس على أن الحرية تنتزع ولا تعطى لكن الاستقلال (الديغولي) كما وصفه يعطى ولا يأخذ، وحرية فرنسا تنال من دون إراقة دماء، حتى أنها قد منحت استقلالاً بالجملة لثمانية عشرة دولة إفريقية⁽⁶²⁾.

ويبدو أن كلام الخطابي قد جاء بشكل ما رداً على كلام علّال الفاسي، الذي هلّل للاتفاق الموقع بين المغرب وفرنسا، بخصوص الجلاء ومدح تفاصيله وجعل من العبث التقليل من أهميته، والقول أنه تأكيد على الاحتلال⁽⁶³⁾.

وفي هذا السياق شن الاتحاد الوطني عبر عبد الرحيم بوعبيد هجوماً شرساً على الاتفاق المغربي الفرنسي، خصوصاً احتفاظ فرنسا بآماكن تكوين الطيارين الفرنسيين، حيث رأى بوعبيد أن هذا الإجراء له علاقة بالحرب الفرنسية في الجزائر، ومحاولة لتطبيق النظريات المنقولة من حرب الجزائر⁽⁶⁴⁾.

ونجحت ضغوط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحملات صحفه على هذا الاتفاق، في التعجيل بتاريخ انتهائه وتغيير مدة صلاحيته، فتسلمت القوات المسلحة الملكية بقيادة الأمير الحسن مطار أغادير الجوي يوم 10 يناير 1961، وتسلمت باقي المطارات بعد أشهر قليلة⁽⁶⁵⁾.

بينما شنت صحيفة العلم يوم 05 فبراير 1961، رداً على حملات الاتحاد الوطني والأمير الخطابي، هجوماً على كل خصوم حزب الاستقلال، الذين استغلوا قضية الجلاء وموقف الحزب منها، ليشوهوا صورته ويسيوها له، واصفة حملتهم بالمضللة والكاذبة وبالمغالطات والتهريج ومحاولة لتصنع البطولة،

⁶² - جريدة التحرير، "استقلال بالجملة"، عدد: 278، (22 ديسمبر 1960)، ص، ص: 01، 04.

⁶³ - جريدة العلم، عدد: 4118، مصدر سابق، ص، ص: 01، 06.

⁶⁴ - جريدة التحرير، عدد: 263، (06 ديسمبر 1960)، ص، ص: 01، 03.

⁶⁵ - الوردغي، الخفايا السرية، مرجع سابق، ص: 251.

بعد أن كانت الفرصة مواتية لهم إبان ترأسهم للحكومة، لكنهم لم يفعلوا شيئا بخصوص هذا الملف، وذكرت الصحيفة أن حزب الاستقلال لا يبرر الاتفاقية لكنه يعتبرها في توقيتها وشروطها وقيودها أضمن لتحقيق الجلاء في أقرب وقت ممكن⁽⁶⁶⁾.

كما مثلت قضية موريتانيا أيضا محورا مهما في سجل التجاذب بين الاتحاد الوطني وبين الحكومة والنظام الرسمي خلال هذه الفترة، حيث وبعد أن ظلت الصحافة الموالية تبشر طيلة زمن بموريتانيا المغربية وتتحدث عن تعلق الشعب الموريتاني بالعرش المغربي، وتذكر كل فترة بالتظاهرات التي تتم في البلد للتعبير عن الرغبة في انضمامه للمغرب⁽⁶⁷⁾، وبعد مساعي ولي العهد الحسن عبر الأمم المتحدة للمطالبة بالحصول على موريتانيا، ومهاجمة سياسية فرنسا الرامية إلى فصلها عن المغرب وإقامة دولة بها⁽⁶⁸⁾، فاجأت الأحداث السياسيين المغاربة وأسقط في أيديهم وهم يتابعون يومي 27 و 28 أكتوبر 1960 أخبار الاحتفالات التي عمت البلد ابتهاجا بإعلان الاستقلال عن فرنسا وقيام الدولة الموريتانية⁽⁶⁹⁾.

لم تغني العناوين الصحفية العريضة الموجهة للاستهلاك الداخلي، التي تتحدث عن المعارضة الكبيرة للشعب الموريتاني، وعن موقف حزب النهضة الموريتاني الموالي للمغرب، الذي بعث بملتزمات للدول الإفريقية من أجل رفض الاعتراف بالدولة الوليدة، في التقليل من وقع الفشل، وجاءت المفاجئة من تونس التي كانت أول المعترفين بدولة موريتانيا، بعد يوم واحد من ولادتها، يوم 29 أكتوبر 1960، مما خلق حالة من الشقاق والخلاف الدبلوماسي بينها وبين النظام المغربي، ودفع دولا أخرى للاعتراف بدولة موريتانيا المعلنة⁽⁷⁰⁾.

وجاءت هذه النقطة لتمثل فشلا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا للنظام الرسمي المغربي، ولتوجه ضربة لطموحاته التاريخية المزعومة، كما أنها مثلت ورقة سياسية مهمة في يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ليظهر بها عجز النظام الرسمي وتخبطه رفقة معسكره السياسي، وجاء الرد عبر عبد الرحيم بوعبيد في

⁶⁶ - جريدة العلم، "قضية الجلاء بين حزب الاستقلال وخصومه"، عدد: 4210، (05 فبراير 1961)، ص: 01، ص: 02.

⁶⁷ - جريدة العلم، "مظاهرات هائلة في موريتانيا"، عدد: 4080، (09 سبتمبر 1960)، ص: 01.

⁶⁸ - جريدة العلم، "سمو ولي العهد يوضح قضية موريتانيا"، عدد: 4102، (05 أكتوبر 1960)، ص: 01.

⁶⁹ - جريدة العلم، عدد: 4121، (27 أكتوبر 1960)، ص: 01 / عدد: 4122، (28 أكتوبر 1960)، ص: 01.

⁷⁰ - جريدة العلم، عدد: 4120، (26 أكتوبر 1960)، ص: 01 / عدد: 4123، (29 أكتوبر 1960)، ص: 01 / عدد:

4127، (03 نوفمبر 1960)، ص: 01.

اجتماع اللجنة الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 04 ديسمبر 1960، يؤكد على أن موريتانيا جزء لا يتجزأ من المغرب، وأن الخلاف ليس على المبدأ وهو مغربية موريتانيا، لكن كان حول الأسلوب المتبع لمعالجة القضية من قبل الحكومة، وهو ما أدى إلى ما حصل من نتائج سلبية⁽⁷¹⁾.

● انتخابات غرفة التجارة المعادة:

كانت نتائج الانتخابات الخاصة بالغرفة التجارية والصناعية بعمالة الدار البيضاء قد ألغيت، بناء على قرار محكمة المدينة، والذي ترجم رغبة السلطات الرسمية وحليفها حزب الاستقلال، اللذين فاجأتهما النتيجة ولم يستسيغا سيطرة تقدميو حزب الاتحاد الوطني على أهم غرفة تجارية وصناعية في البلد، ظلت تمثل رمزا للبرجوازية التاريخية بالمغرب، فتقرر أن تعاد عملية انتخاب أعضاء تلك الغرفة يوم 18 ديسمبر 1960⁽⁷²⁾.

وقد شهدت الأيام السابقة للاقتراع حملة انتخابية، مثلت فرصة للتصارع الحزبي والسياسي العلني، خاصة من قبل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي استغل المناسبة جيدا ليوجه سهامه ناحية خصومه من الحكومة والقصر ومن حزب الاستقلال⁽⁷³⁾.

فانطلقت اجتماعات التجار والصناع عبر قاعات مدينة الدار البيضاء من يوم 09 ديسمبر، وبدأت خطب زعماء اليسار، التي تستعرض مطالب البرجوازية التقليدية المتحالفة مع نظام الحكم للإبقاء على الامتيازات والاحتكارات، ولم يفوت بوعبيد الفرصة في غياب المهدي بن بركة ليعطي تحليلا للظروف التي تم فيها إلغاء الانتخابات السابقة والأسباب التي وقفت خلف ذلك⁽⁷⁴⁾.

ومثل يوم 16 ديسمبر ذروة تلك الحملة وأكثر أيامها سخونة، أين احتضنت قاعتي سينما الكواكب والريف بمدينة الدار البيضاء، اجتماعين حاشدين خطب فيهما كل من عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد واليوسفي والمعطي بوعبيد، وتم التعرض للقضايا التي يناضل من أجلها الاتحاد الوطني، في مواجهة القوى الموصوفة بالرجعية، فلم تستثنى معركة الديمقراطية ولا معركة التحرير السياسي ولا مسألة

⁷¹ - جريدة التحرير، عدد: 263، مصدر سابق، ص، ص: 01، 03.

⁷² - جريدة العلم، عدد: 4167، (18 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁷³ - جريدة التحرير، عدد: 267، (10 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁷⁴ - جريدة التحرير، عدد: 267، مصدر سابق، ص: 01.

محاربة الاحتكار وتحرير الاقتصاد، وبينما خاطب بوعبيد الحضور قائلا: "إن معركة الديمقراطية في بلادنا طويلة، ويجب أن نجند لها أنفسنا تجنيدا كاملا"، فقد وصف اليوسفي الانتخابات القادمة بالمعركة التي ستؤكد انتشار وسيادة التيار التقدمي، وقال عبد الله إبراهيم: "إن الشعب يعرف القادة الحقيقيين وهم الذين ينجحون في كل معركة، ولا يهمنا بعد أن ينتخب الشعب ممثليه أن تلغى الانتخابات" (75).

وخلال أيام الحملة هذه وقعت مصادمة أخرى بين اليسار وبين الحكومة وأجهزتها، بسبب محاولة الشرطة طرد الأعضاء الفائزين في الانتخابات السابقة من مقر الغرفة بالدار البيضاء وتمسكهم هم بالبقاء نزولا عند مقتضيات القانون المنظم الذي يمنحهم الحق في البقاء حتى انتخاب غرفة جديدة، لكن الشرطة احتلت مقر الغرفة يوم 10 ديسمبر وأخرجت منه المكتب الإداري المشرف (76).

ولم تأت نتائج يوم 19 ديسمبر مخالفة لنتائج يوم 09 مايو، وحقق مرشحو الاتحاد الوطني فوزا ساحقا على مرشحي حزب الاستقلال والقصر، بفضل المساندة الكبيرة التي قدمها التجار السوسيين، رغم ما تحدثت عنه الصحافة من إلغاء لقدر كبير من الأصوات معظمها للاتحاد الوطني، كما يشار إلى أن عملية إعادة الانتخاب على مقعد منطقة الشاوية الوسطى عرفت أيضا فوز مرشح اليسار (77). وجاء انتصار الاتحاد الوطني في هذه المعركة ليؤكد تحذره الشعبي رغم إزاحته عن الحكومة، وليظهر للقصر وحلفائه الخطورة التي بات يمثلها هذا التيار، وقدرته على النجاح في الاستحقاقات الانتخابية إذا ما تركت حرة ومن دون توجيه وتدخل.

● مؤتمر القمة الإفريقي:

غير بعيد عن سياق الصراع بين النظام والقوى التقدمية، احتضن المغرب ابتداء من يوم 03 يناير 1961 قمة إفريقية، شهدت مشاركة الرؤساء التقدميون في إفريقيا، (عبد الناصر وسيكوتوري وموديبو كايتا ونكروما وفرحات عباس)، ممثلين عن مصر وغينيا ومالي وغانا والجزائر، مع حضور ليبيا وسيلان كمراقبين، وكانت القضية الرئيسية للمؤتمر هي المسألة الكونغولية (78).

⁷⁵ - جريدة التحرير، عدد: 273، (17 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁷⁶ - جريدة التحرير، عدد: 266، (09 ديسمبر 1960)، ص: 01. عدد: 268، (11 ديسمبر 1960)، ص: 01، 02.

⁷⁷ - جريدة التحرير، عدد: 275، (19 ديسمبر 1960)، ص: 01. عدد: 276، (20 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁷⁸ - جريدة التحرير، عدد: 287، (01 يناير 1961)، ص: 01. بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 182.

لقد مثلت المسألة الكونغولية البند الرئيسي في جدول الأعمال، باعتبار الأقطاب المشاركين في القمة تتواجد لهم قوات عسكرية في إطار الأمم المتحدة بالبلد الذي يشهد أزمة سياسية وحرب أهلية، باستثناء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأخذت المسألة حصة الأسد من النقاشات، حيث رغم الاتفاق على انتقاد دور الأمم المتحدة هناك، بقي الخلاف قائما خاصة بين الدول التقدمية والمغرب، الذي كانت الشبهات تحوم حول دور قواته هناك في الأزمة وعلاقتها بأعداء الحكومة الشرعية⁽⁷⁹⁾.

انتهى المؤتمر يوم 07 يناير بإصدار بيان ختامي احتوى مجموعة قرارات، كان أهمها بالنسبة للقضية الكونغولية هو سحب الدول المشاركة موظفيها العسكريين العاملين تحت راية الأمم المتحدة، ودعوة الهيئة الدولية لحل عصابات موبوتو الخارجة عن القانون وتجريدها من السلاح، مع الاحتفاظ بحق التصرف إذا لم تستجب الأمم المتحدة، أما في ما يخص الجزائر فقد وجه المؤتمر الدول المشاركة لحرمان الاستعمار من أي استعمال لأراضيها لضرب الثورة الجزائرية، ودعاها لمراجعة علاقتها بفرنسا⁽⁸⁰⁾.

كان المغرب الرسمي هو من احتضن هذا المؤتمر، في محاولة لسحب البساط من يد اليسار، في مناصرة القضايا التحررية عالميا، خاصة إذا علمنا أنه خلال هذه الفترة كان بن بركة زعيم اليسار والمعارضة، أحد أنشط السياسيين الأفارقة على المستوى القاري وعلى مستوى العالم الثالث⁽⁸¹⁾.

وقد احتفت جرائد اليسار كثيرا بهذا المؤتمر وحظي بتغطية كبيرة منها، كما حظي الزعماء المشاركون بترحيبها وتحليلها خاصة الرئيس المصري عبد الناصر، الذي تحدث كثيرا عن الاستقبال المليونى الذي خصه به من المغاربة⁽⁸²⁾.

ورغم كل ذلك لم تستطع هذه القمة أن تحجب الدور السلبي للمغرب في أحداث الكونغو، ومقتل رئيسها الشرعي باتريس لمومبا، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى قوات الأمم المتحدة الموجودة بالبلاد، ومنها القوات المغربية بقيادة الجنرال الكتاني، مما دفع بالملك محمد الخامس لإرسال برقية تنديد

⁷⁹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 182. / جريدة التحرير، عدد: 290، (05 يناير 1961)، ص: 01.

⁸⁰ - جريدة التحرير، عدد: 293، (08 يناير 1961)، ص: 01.

⁸¹ - Mehdi ELMANDJRA , **Ben Barka l'internationaliste colloque Mehdi Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale**, op-cit, p: 176./ DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 245

⁸² - جريدة التحرير، "وفود المؤتمر الإفريقي تصل أمس إلى الدار البيضاء"، عدد: 289، (04 يناير 1961)، ص: 01.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد هيمرشولد، وبعث يستدعي القوات المغربية وقائدها الكتاني المتهم بإقامة علاقة خاصة بالانقلابي القاتل موبوتو⁽⁸³⁾، وهو ما مثل سببا آخر يركز عليه اليسار في أزمته وصراعه المشتعل مع النظام، فلم تتوانى صحافته في فضح تواطؤ القوات المغربية في الكونغو ضد قوات الرئيس لمومبا، والتناقض في المواقف بين الرسمي المعلن والميداني الحقيقي، الذي عبر عنه الجنرال الكتاني بباريس في طريق عودته، حيث صرح بمساندته لموبوتو، ووصفه بالرجل الوحيد القادر على قيادة الجيوش الكونغولية، والذي أثار زوبعة إعلامية وأزمة سياسية⁽⁸⁴⁾.

• تصدع حكومة القصر:

لم يستطع القصر، رغم قيادته للحكومة وتجميعه لكثير من القوى السياسية خلفه، أن يصنع بينهم وحدة حقيقية، وجاء تشكيل مجلس الدستور ليزعزع الجبهة المكونة في مواجهة اليسار، ويخرج الصراع إلى السطح، حيث رفضت كل من الحركة الشعبية وحزب الوزاني، الدستور الديمقراطي، والأحرار المستقلين، التسليم بقيادة حزب الاستقلال لهذا المجلس وسيطرته عليه، وتوالت الاستقالات منه، مما جعل اليسار يقتنص الفرصة ويبدأ حملة تشكيك في أهلية واستمرار الحكومة⁽⁸⁵⁾.

وتحدثت صحيفة التحرير أيام 18 و19 وحتى 21 يناير 1961، عن التصدع الخطير الذي ضرب حكومة القصر، وفصلت مطولا في حيثيات الخلاف والصراع القائم بين الأطراف المشكلة للحكومة، حول كثير من القضايا السياسية، موضحة أن المشكل أعمق وسابق على تشكيل مجلس الدستور، حيث هناك نزاع حاد على المناصب السياسية وتقاسم الغنائم وسط محيط القصر، مثل الصراع على وزارة الداخلية بين حزب الاستقلال وأعوان القصر من المستقلين، والذي دفع إليه التناقض الموجود بين الهيئات السياسية المتحالفة خلف القصر في إطار تلبية نداء التعبئة العامة والمصادقة على البرنامج الملكي⁽⁸⁶⁾.

⁸³ - جريدة التحرير، عدد: 325، (15 فبراير 1961)، ص: 01. / بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 192.

⁸⁴ - جريدة العلم، "تصريحات مخزية"، عدد: 4223، (21 فبراير 1961)، ص: 01. / جريدة التحرير، عدد: 300، (17 يناير 1961)، ص: 01. / عدد: 287، مصدر سابق، ص: 01.

⁸⁵ - جريدة التحرير، "تصدع خطير في حظيرة الحكومة"، عدد: 301، (18 يناير 1961)، ص: 01.

⁸⁶ - المصدر نفسه، ص: 01.

وجاء رد حزب الاستقلال على حملة اليسار عبر صحيفته العلم يوم 20 يناير 1961، واصفا تلك الحملة بـ "التهريج والتضليل"، وأن الحكومة لا تتكون من أحزاب وائتلافات وهيئات، ولم تتشكل على أساس حزبي بل على أساس حكومة برنامج ملكي، توحد الجميع خلفها، وعن أسباب الحملة والأزمة السياسية والصراع الحزبي حول المجلس الدستوري، رأت الصحيفة أنها لا توجد سوى في خيال الموجهين لصحيفة التحرير⁽⁸⁷⁾.

لكن صحيفة التحرير عادت يوم 21 يناير لترد على مزاعم العلم، وتؤكد وجود أزمة أعمق من كونها أزمة حكومة، بل هي أزمة تنظيم دستوري وتغييب الشعب، واستفراء قلة بشؤون الأمة، لا مخرج منها سوى بالعودة إلى الشعب، وتنظيم انتخابات عامة، تؤدي بالبلد إلى حل معضلة الحكم وتمكنه من الاستقرار ومن القضاء على الفساد ومن التخلص من نزاع الصالونات⁽⁸⁸⁾.

• التضيق على صحافة اليسار:

لم تمضي أيام على عودة صدور جريدة التحرير، جريدة اليسار المعارض الرئيسية، حتى انطلقت حملة تضيق أخرى، بدأت باستهداف جرائد النقابة، حيث تمت محاكمة جريدة (لافانقارد، L'avant garde)، بتهمة قذف كل من وزير الاقتصاد الدوييري ومدير الأمن السابق محمد الغزاوي⁽⁸⁹⁾، وبعد أيام من السجال القضائي بين هيئة دفاع الجريدة، التي تطوع ضمنها العشرات من المحامين⁽⁹⁰⁾، صدر الحكم على الجريدة يوم 15 ديسمبر بغرامة مالية في حق دعوى الوزير الدوييري والبراءة في قضية الأمن الوطني⁽⁹¹⁾.

ولم تنته قضية صحف النقابة حتى بدأت من جديد قضايا صحيفة التحرير، التي عادت للصدور منذ شهر فقط، ولم تتأخر في توجيه انتقاداتها اللاذعة لمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية، ومهاجمة السلطة الرسمية ومحيطها، فيما يتعلق بمسائل الجلاء والاقتصاد والحريات والموقف الخارجي، وجاءت قضية

⁸⁷ - جريدة العلم، "حملة التهريج والتضليل"، عدد: 4195، (20 يناير 1961)، ص: 01.

⁸⁸ - جريدة التحرير، "أزمة تنظيم دستوري"، لا أزمة حكومة"، عدد: 304، (21 يناير 1961)، ص: 01.

⁸⁹ - جريدة التحرير، "محاكمة الزميلة لافانكارد تبتدئ أمس"، عدد: 264، (07 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁹⁰ - جريدة التحرير، عدد: 265، (08 ديسمبر 1960)، ص: 01.

⁹¹ - جريدة التحرير، عدد: 272، مصدر سابق، ص: 01.

ضريبة الترتيب لتزيد في تأزيم الوضع، حيث لم تتوقف الجريدة عن التعرض للزيادات الفاحشة في قيمة الضريبة، ونقل شكاوى الفلاحين من الظلم الذي طاهمهم، ومن فداحة المبالغ المقدرة في حقهم⁽⁹²⁾، مما دفع جريدة العلم التي باتت موالية للنظام لحمل لواء الرد ومهاجمة اليسار، مشككة في صدق نيته في الدفاع عن الفلاحين، ومصنفة تلك الحملات في خانة التهريج والاستغلال السياسي⁽⁹³⁾.

ولم يتأخر بدوره رد السلطات الرسمية، فبدأت حملة حجز أعداد جريدة التحرير من جديد، وعرف الأسبوع الأول من شهر فبراير حجز الجريدة أربع مرات، بسبب المقالات والأخبار المزعجة للقصر والحكومة، ومنها بالطبع قضية ضريبة الترتيب وكذلك موضوع الجلاء، بالإضافة لقضايا تجاوزات الأجهزة الرسمية مثل الشرطة⁽⁹⁴⁾، وصولاً لنشر بيانات المنظمات اليسارية المناوئة للنظام، مثل نشر بيان اتحاد الطلبة المعارض للتجربة السياسية القائمة والمناادي بانتخاب مجلس تأسيس⁽⁹⁵⁾.

وقد عاش مقر طبع جريدة التحرير بالدار البيضاء مسلسلًا طويلًا من المعانات أشبه بالدراما، حيث كان عرضة يوميًا لحصار الشرطة، وفور طبع عدد جديد من الجريدة، ينقل إلى مقر أمن مدينة الدار البيضاء ليقرأ عبر الهاتف، على المسؤولين بالرباط، ثم يتم إصدار الأمر بالسماح بتوزيعه أو منعه، وفي الأثناء لا تتوقف عمليات مطاردة الباعة المتجولين، الذين يرابطون أمام مبنى الطبع في شكل تضامن مع الجريدة، وكثيرًا ما يتم تهريب كميات من الأعداد المحجوزة بفضلهم رغم كل إجراءات المراقبة⁽⁹⁶⁾.

وكتبت التحرير شارحة الأسباب التي تقف خلف عملية الحجز اليومي: "قصة الحجز المتوالي الذي تعرضت له الجريدة في الأسبوع الأخير، لا شك أنه يرجع إلى أسباب متعددة، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نجمل الأسباب المتعددة في سبب واحد، هو أن المسؤولين يخيفهم أن يسمعوا صوت الشعب وأن يقفوا على حقيقة مشاكله"⁽⁹⁷⁾.

⁹² - جريدة التحرير، "أكادير والترتيب، الشعب يتسائل ويحاسب"، عدد: 313، (01 فبراير 1961)، ص: 01.

⁹³ - جريدة العلم، "ضريبة الترتيب"، عدد: 4207، (03 فبراير 1961)، ص: 01.

⁹⁴ - جريدة التحرير، "للمرة الرابعة تحجز التحرير"، عدد: 320، (09 فبراير 1961)، ص: 01.

⁹⁵ - جريدة التحرير، "الطلبة يعلنون معارضتهم للتجربة الحالية"، عدد: 327، (17 فبراير 1961)، ص: 01.

⁹⁶ - جريدة التحرير، عدد: 320، مصدر سابق، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 88.

⁹⁷ - جريدة التحرير، عدد: 325، مصدر سابق، ص: 01.

5- وفاة محمد الخامس:

صدر بلاغ عن وزارة الأنباء والسياحة في ال12 يناير 1961، يتحدث عن خضوع الملك محمد الخامس لعملية جراحية في القريب، وجاء في البلاغ الرسمي، أنه بعد خضوع الملك يوم 27 جويلية 1960 لفحص طبي، فقد أوصى أطباؤه بإجراء عمليتين له، الأولى تتعلق باستئصال اللوزتين والثانية تجرى على مستوى الحاجز الأنفي، وقد أجريت العملية الأولى وهي الصعبة يوم 09 أوت 1960، فيما تقرر أن تجري العملية الثانية وهي السهلة بعد شهرين من العملية الأولى، لكن انشغالات الملك، خصوصا خلال مؤتمر القمة الإفريقي، أرجع تاريخ إجرائها لموعد لاحق خلال الأيام التالية⁽⁹⁸⁾.

وصدر بلاغ من التشريفات الملكية يوم 26 فبراير 1961، يعلم بخضوع الملك خلال ذلك اليوم لعملية جراحية خفيفة، ويدعو جموع المواطنين للتوجه بالدعاء عقب صلاة التراويح بالشفاء التام للملك، وصدرت الصحف تتحدث عن إجراء عملية جراحية خفيفة في الأذن والحنجرة⁽⁹⁹⁾.

لكن في مساء ذلك اليوم ضجت الإذاعات الدولية بخبر وفاة الملك محمد الخامس، وصدّم المغاربة وهم يسمعون الخبر من ولي العهد، وفي اليوم الموالي 27 فبراير، نقلت الصحف خبر التحاق الملك بالرفيق الأعلى، ونقلت إعلان ولي العهد نبأ وفاة الملك خلال العملية الجراحية، وبالضبط على الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر يوم 26 فبراير 1961⁽¹⁰⁰⁾.

ونشرت صحيفة العلم تفاصيل المحضر الطبي لمراحل العملية، كما تحدث الحسن الثاني لاحقا عما جرى من تفاصيل قائلا: "كنت هناك، الأطباء أنهموا عملهم وتوجهوا لغسل أيديهم، والتحقوا بنا في الصالون في غاية الرضا، وكل شيء مر على ما يرام، تناولنا الشاي والمشروبات الباردة، وفجأة طبيب التخدير الذي بقي قرب سريره، خرج ! كان وجهه متشنجا وأعلن؛ لقد حدثت سكتة قلبية، ولمدة ما يقرب من الساعة حاول معه الجميع، وبالنسبة لي لقد انهار العالم، كنت مثل كرة صغيرة تُتقاذف داخل تجويف كبير، من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل"⁽¹⁰¹⁾.

⁹⁸ - بلاغ وزارة الأنباء، 12 يناير 1961، جريدة التحرير، عدد: 296، (12 يناير 1961)، ص: 01.

⁹⁹ - بلاغ التشريفات الملكية، 26 فبراير 1961، جريدة العلم، عدد: 4228، (26 فبراير 1961)، ص: 01.

¹⁰⁰ - جريدة العلم، عدد: 4229، (27 فبراير 1961)، ص: 01. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 227.

¹⁰¹ - جريدة العلم، عدد: 4229، مصدر سابق، ص: 01. / HASSANE II, op-cit, p : 29.

كانت المأساة بالنسبة للحسن، حادثاً عرضياً أثناء العملية الجراحية، التي كانت تبدو سليمة ولا خطر منها⁽¹⁰²⁾، وبالنسبة لآخرين فقد تمت العملية بعد إصرار كبير من الأمير الحسن على إجرائها رغم النقص في عدد الأطباء المتخصصين، ورغم معارضة عدد من أطباء الملك الفرنسيين على التدخل الجراحي⁽¹⁰³⁾.

وهناك من ذهب ليس فقط لتحميل الأمير الحسن مسؤولية الخطأ في إجراء العملية، ولكن إلى التشكيك من الأساس في نية إجراء العملية، ومن هؤلاء المناضل اليساري مومن الديوري، الذي وصف ما جرى قائلاً: "يوم 25 فبراير 1961 ضغط الحسن على والده من أجل إجراء العملية، وفي اليوم الموالي كان محمد الخامس ممداً على طاولة العمليات، من دون أطبائه الخاصون، فأحدهما كان يعمل في عيادته والآخر كان يلعب مباراة تنس، ولم تكن هناك حتى حقنة إنعاش تحسباً لأزمة قلبية، وبعد ساعة من حدوث المأساة، تم إنذار أطباء الملك، ولم يكن في أيديهم سوى تأكيد الوفاة"⁽¹⁰⁴⁾.

أما عن المعارضة الراديكالية فقد تلقى أهم قياديينها، بن بركة وبوعبيد، الخبر وهما في باريس، عبر المذيع في طريق عودتهما نحو المدينة من ضاحية (دامبير Dampierre)، حيث كانا في جلسة نقاش مع بعض الأصدقاء الفرنسيين حول الأزمة السياسية المغربية، وقد روى بوعبيد تفاصيل ذلك: "وأخيراً قلت، إن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو رحيل أو إبعاد محمد الخامس، لم أدرك ما هو السبب الذي دفعني إلى التعبير عن هذا الإحساس (الحس)، والحال أنني كنت في باريس طوال أيام عديدة، ولم أكن أعرف أن محمد الخامس سيخضع لعملية جراحية في اليوم ذاته، واصلنا طريقنا نحو باريس، وحوالي الساعة الخامسة والنصف أو السادسة مساءً، أدار المهدي زر المذيع للاستماع إلى آخر الأخبار، وكان أول خبر يث هو وفاة محمد الخامس جراء عملية جراحية بسيطة، أجريت له في بداية زوال ذلك اليوم، خيم علينا الصمت وتسمرنا في أماكننا، ثم سألتني المهدي بن بركة: هل كنت على علم بأنه سيجري عملية جراحية؟ أجبت: كلا! وبدأت صفحة جديدة في تاريخ بلادنا"⁽¹⁰⁵⁾.

¹⁰² - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 120.

¹⁰³ - فاطمة أوفقي، مصدر سابق، ص: 72. / بيرو، مرجع سابق، ص: 52.

¹⁰⁴ - DIOURI, *Réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 67.

¹⁰⁵ - بوعبيد، مصدر سابق، ص- ص: 224، 227.

وعن ملابسات العملية التي أودت بحياة الملك وفي نفس سياق التشكيك، يذكر بوعبيد ألا أحد كان يعرف أن الملك سيجري عملية جراحية، وجاءت وفاته مفاجئة ومذهلة وغير متوقعة، وفقط بعد جنازته بدأت المعلومات تتسرب بشكل شحيح، فالبيان الذي أصدره الأطباء الذين أشرفوا على العملية كان في غاية الغموض، ويتحدث عن عملية حميدة وعادية، ولم يكن إجراؤها أمرا محتما ! وأضاف بوعبيد أن الطبيب الذي جاء من سويسرا خصيصا من أجل العملية لم يعطي أي معلومات لزملائه حول المواد المستخدمة والجرعات، وأكثر من ذلك لم تأخذ الاحتياطات المعتادة والمتعارف عليها في حال وقوع حادث عرضي، ولم يكن من ضمن فريق الأطباء، طبيب مختص في القلب، وكان يجب انتظار وقت طويل ليتم العثور على واحد بالمحمدية، على بعد سبعين كلم، لكن كان وقت الإنعاش قد انقضى⁽¹⁰⁶⁾.

ويختم بوعبيد كلامه، بنبرة توشي بكثير من الأشياء، بالحديث عن سفر طبيب التخدير في اليوم الموالي لبلده، من دون معرفة حقيقة ما جرى، وهل كان هناك تحقيق أم لا ؟ وبالتأكيد على بقاء طابع الغموض حول الحادث، خصوصا أنه بعد بضعة أسابيع أعلن اثنين من الأطباء الفرنسيين الكبار معارضتهما لإجراء العملية ورفض حضورها⁽¹⁰⁷⁾.

شيعت جنازة الملك المتوفى بعد زوال يوم الثلاثاء 27 فبراير 1961، في اليوم الموالي لوفاته، ودفن في ضريح المولى حسان بالمشور، وعاش الشعب المغربي حالة عارمة من الحداد والذعر، شابحت وقوع كارثة عظمى بسبب هول المصاب ومفاجئته⁽¹⁰⁸⁾، وكما وصف أحد الذين كتبوا عن المرحلة، كان ألم الشعب على قدر أفراحه قبل ذلك بخمس سنوات عند عودة الملك من المنفى⁽¹⁰⁹⁾.

سرت روح من التوحد خلال هذه الأيام، توقفت فيها هجمات اليسار على النظام، وكتبت صحيفة الاتحاد الرسمية: "لقد كان أكثر من ملك، كان ضمانا لا تقل عن ضمانة المؤسسات الوطنية"⁽¹¹⁰⁾، وبعث بوعبيد برسالة تيلغرافية في الحين إلى الملك الجديد، يواسيه ثم عاد في اليوم الموالي

¹⁰⁶ - المصدر نفسه، ص: 229، 230.

¹⁰⁷ - نفسه.

¹⁰⁸ - جريدة العلم، عدد: 4229، مصدر سابق، ص: 01. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 229.

¹⁰⁹ - بيرو، مرجع سابق، ص: 59.

¹¹⁰ - التحرير، "لقد كان أكثر من ملك"، عدد: 339، (02 مارس 1961)، ص: 01.

ليشارك في مراسيم الدفن الرسمية رفقة اليوسفي والبصري وعبد الله إبراهيم، بينما بعث المهدي بن بركة بدوره رسالة مواساة مماثلة⁽¹¹¹⁾.

قاد وريث العرش الحسن، الذي سيغدو من هذه اللحظة معروفا بلقب الحسن الثاني، موكب الجنازة الرسمي بلباسه التقليدي، معلنا جلوسه الرسمي على العرش المغربي، وفي الوقت الذي سار ملايين المغاربة في الرباط وفي باقي المدن، في مسيرات حزينة تعبيرا عن تعلقهم بملكهم الراحل، واحتفاء بملكهم الجديد، مرددين الشعار الخالد: "مات الملك، يحيا الملك"، كان الرجل القوي في معسكر الملك الذي يمسك بجهازه الأمني، محمد أوفقيير، ينشر قوات الجيش الرسمية، في كامل التراب المغربي وعلى أهم النقاط الحساسة تحسبا لأي طارئ⁽¹¹²⁾.

المبحث الثاني: تنصيب الحسن الثاني وبدايات عهده.

مباشرة بعد وفاة الملك محمد الخامس، ورث الحسن منصب ملك المغرب والعرش العلوي، وأصبح خليفة والده الراحل في رئاسة الدولة المغربية، طبقا للوصية السياسية التي مرتت سنة 1957 في المجلس الاستشاري، بموافقة جميع القوى السياسية المغربية، على تعيينه وليا للعهد، وصدرت جميع الصحف، حتى قبل البيعة الرسمية، تتحدث عن الحسن بوصف جلالته الملك، ومن لحظة صدور بلاغ وفاة محمد الخامس تم التعامل معه على أنه الملك الجديد⁽¹¹³⁾.

1- مواقف الطبقة السياسية من تنصيب الملك الجديد:

سارعت القوى السياسية المتحالفة مع القصر منذ اللحظة الأولى للترحيب بالعهد الجديد، وإبداء الاحتفاء به، وفي أول تواصل عبر برقية العزاء، التي صدرت باسم حزب الاستقلال بعد لحظات من وفاة محمد الخامس، خاطب علال الفاسي وريث العرش بجلالة الملك، وأسرع الوزراء المنضمون للحكومة لتقديم البيعة له كملك على البلاد، حتى قبل إعلان تاريخ البيعة الرسمية⁽¹¹⁴⁾.

¹¹¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 22. / DIOURI, *Réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 22.

67 MURATER, *op-cit*, p, p: 110, 111./

¹¹² - DIOURI, *Réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 67

¹¹³ - جريدة العلم، عدد: 4233، (03 مارس 1961)، ص: 01. / جريدة التحرير، عدد: 340، (03 مارس 1961)، ص: 01.

¹¹⁴ - جريدة العلم، عدد: 4229، مصدر سابق، ص: 01.

وتحدث زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي، خلال مراسم دفن الملك الراحل، قائلاً: "أملنا كبير من الله أن يجعل خليفة محمد الخامس الوريث الجدير بفضائله والجدير بالمشي على طريقه"⁽¹¹⁵⁾، وسارع باسم حزبه ومنظماته الجماهيرية بتقديم الولاء العاجل من مقبرة الحسن الأول بالرباط للملك الجديد، وكذلك فعلت قيادات الحركة الشعبية، عبد الكريم الخطيب والمحجوبي أحرسان، قبل أن يتم النداء به رسمياً من قبل هؤلاء وغيرهم يوم الجمعة 03 مارس 1961، يوم البيعة الرسمية، الذي برمّج سريعاً ليتمكن الملك الجديد، الحسن الثاني من الإطلال على الشعب المغربي بصفته أمير المؤمنين خلال صلاة الجمعة⁽¹¹⁶⁾.

وأعلن الحسن الثاني، في أول خطاب له أثناء حفلة البيعة، عزمه على متابعة رسالة والده محمد الخامس كما أعلن تعهده بالدفاع عن الحريات والمصالح والمكاسب الوطنية من دون أن يغفل عن الإرشادة بوعي الشعب المغربي والثناء عليه، والذي ينجلي في الأوقات العصيبة⁽¹¹⁷⁾.

لقد تماطلت التعازي على القصر من كل مكاتب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولم يتأخر كل من المهدي بن بركة وبوعبيد بيعث برقيات التعازي منذ اللحظات الأولى لوفاة محمد الخامس، فكتب المهدي بن بركة: "واجبنا متابعة العمل الذي بدأه ملكنا في تشييد صرح مغرب حر ديمقراطي مزدهر، وفقاً لمثل جلالته الأعلى وللطموحات الشعبية"⁽¹¹⁸⁾، وكتب بوعبيد: "لقد أثر محمد الخامس في حياتنا بصفة عميقة وستبقى روحه مقدسة ورسالته خالدة، ، وإنه من واجب المغاربة أن يظلوا أوفياء لمدرسة محمد الخامس"⁽¹¹⁹⁾، لكن رغم ذلك، فقد قرأ في مضمون الرسالتين إشادة بالملك الراحل أكثر ما هو مبايعة للجديد، وقرأ البعض فيهما ولاء مشروطاً للعهد الجديد، متوقف على الالتزام بالنهج الذي بدأه وسطه محمد الخامس⁽¹²⁰⁾.

¹¹⁵ - DIOURI, **Réquisitoire contre un despote**, op-cit, p : 67

¹¹⁶ - عبد الرحيم الوردغي، المغرب منذ وفاة محمد الخامس إلى حرب الرمال 1961-1963، المطبعة الجديدة، الرباط، 1983، ص: 12. / جريدة العلم، عدد: 4233، مصدر سابق، ص: 01.

¹¹⁷ - خطاب الملك الحسن الثاني، 03 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 341، (04 مارس 1961)، ص: 01، 03.

¹¹⁸ - بيرو، مرجع سابق، ص: 59. / MURATER, op-cit, p- p: 110-114.

¹¹⁹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 227.

¹²⁰ - الوردغي، المغرب منذ وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 12.

وَأُمس موقف اليسار هذا، أيضا من الحوار الذي دار بين بوعبيد والحسن عندما استقبله صبيحة الجنازة الرسمية للملك الراحل، فقد رد الحسن على كلام بوعبيد الذي ورد في رسالته قائلا: "كلنا تربينا في مدرسة محمد الخامس، سأفعل كل شيء كي نظل أوفياء"، وعندما عبر بوعبيد عن أمله في متابعة بناء مغرب جديد، ديمقراطي، أجابه الحسن ولكنه تعبر عن إحساسه بغياب الثقة بين الطرفين: "لن تخيب يا عبد الرحيم، الرجل الذي يجلس اليوم على العرش لا يشبه ولي العهد الذي عرفته في شيء"⁽¹²¹⁾.
لم يكن يخفى على أحد طبيعة العلاقة التي جمعت الحسن سابقا كولي للعهد مع المعارضة اليسارية، ولم يكن أحد يشك في أن معضلاته القادمة كملك أيضا ستكون مع هذه المعارضة⁽¹²²⁾، ولم يتأخر بيان ذلك في البلاغ الذي أصدرته الكتابة العامة للاتحاد الوطني يوم 02 مارس 1961، يعني حتى قبل تنصيب الحسن كملك جديد، والذي جاء في شكل بيان يحمل شروط هذه المعارضة للمرحلة المقبلة⁽¹²³⁾.

وبين موقفي المعسكرين الموالي والمعارض، ظهر هناك طرف آخر كان مبتهجا بقدم العاهل الجديد، ومرحبا به غاية الترحيب، وهذا الطرف هو الفرنسيين، حيث رحبت معظم الصحف الفرنسية بمجيء الحسن الثاني، وبادرت الحكومة الفرنسية لتقديم هدية إليه بمناسبة جلوسه على العرش، تمثلت في سحبها قواتها المتبقية بالمغرب وتقديم تاريخ إخلائها للمدارس الجوية المستغلة قبل تاريخ الفاتح من أكتوبر 1961 بدل سنة 1963، وهو الأمر الذي هللت له بعض الصحف المغربية الموالية وصوّرت كانتصار دبلوماسي عظيم للملك الجديد⁽¹²⁴⁾.

وقد قرأ البعض في هذا الابتهاج الفرنسي والرسمي والإعلامي بقدم الحسن الثاني، حالة من تأنيب الضمير التي لازمتهم اتجاه محمد الخامس، والسواد الذي غشي العلاقة الثنائية بسبب أحداث أوت 1953، حيث بدا الملك الجديد أكثر تحملا من ذلك الإرث، لكن هذا الكلام لا يخفي حقيقة أن

¹²¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 228، 229.

¹²² - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 12.

¹²³ - بلاغ الاتحاد الوطني يوم 02 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 340، مصدر سابق، ص: 01.

¹²⁴ - جريدة العلم، عدد: 4236، (06 مارس 1961)، ص: 01. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق،

ص: 14.

الحسن الثاني كان أكثر قربا إلى الفرنسيين من والده، وكان أقرب إلى خياراتهم السياسية والاقتصادية، وكان أكثر تفهما لمصالحهم الداخلية بالمغرب ولمصالحهم الإقليمية بالجزائر⁽¹²⁵⁾.

2- حكومة الوحدة الوطنية:

وجه الحسن الثاني، في ختام خطاب اعتلائه العرش يوم 03 مارس 1961، دعوة لجميع الشعب المغربي والقوى السياسية من أجل التوحد، ولم يتأخر كثيرا صدى ذلك النداء لدى الطبقة السياسية، فقد انعقد للتو وفي مساء نفس اليوم اجتماعا للمجلس الوطني لحزب الاستقلال واجتماعات موازية لمفتشية في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس، من أجل تدارس النداء الذي وصف بالتاريخي⁽¹²⁶⁾.

وقد استحسن تلك الاجتماعات الخطوات المتخذة والنداء الموجه، وأكدت على دعمها للجنة التنفيذية للسير في هذا النهج، كما أكد اجتماع المجلس الوطني على النداء الذي سبق أن أصدره الحزب لتكوين اتحاد حول الملك الحسن بعد وفاة محمد الخامس ونزولا عند رغبة الشعب المغربي، اتحاد وتكتل يجب أن يحدث من دون أي قيد أو شرط، وفق البرنامج الذي أعلنه الملك الراحل⁽¹²⁷⁾.

ونقلت صحيفة العلم عن قيادات الحزب قيامهم باتصالات مع مختلف الهيئات السياسية المغربية الأخرى، ولُمس من تلك الاتصالات الحرص على الوصول إلى نتيجة إيجابية في أقرب وقت، وفي سبيل ذلك أبدى الحزب استعدادة لتقديم كل التنازلات ما لم تمس بالعقيدة المبدأ وحتى يتحقق الاتحاد⁽¹²⁸⁾.

وبدورها دعت اللجنة المركزية للحركة الشعبية، المنعقدة بالرباط يوم 02 مارس 1961، إلى وضع حد للعراقل التي تقف في طريق الإصلاح الشامل، والعمل على خدمة مصالح الشعب، وانتهاج ما يضمن جمع الصفوف والتكتل خلف الملك الجديد⁽¹²⁹⁾، فيما أصدر حزب الدستور الديمقراطي (حزب الشورى والاستقلال سابقا)، بلاغا دعا فيه القوى الديمقراطية إلى التوحد حول برنامج للسير بالمغرب نحو عدالة اجتماعية في نطاق تقدمية اشتراكية، تضمن الحرية والعدالة والرفاهية لجميع المواطنين⁽¹³⁰⁾.

¹²⁵ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 227، 228.

¹²⁶ - جريدة العلم، "حزب الاستقلال مستعد لكل التنازلات"، عدد: 4235، (05 مارس 1961)، ص: 01.

¹²⁷ - جريدة العلم، عدد: 4235، مصدر سابق، ص: 01.

¹²⁸ - المصدر نفسه، ص: 01.

¹²⁹ - نفسه، ص: 01، 05.

¹³⁰ - بلاغ الحزب الدستوري الديمقراطي، 10 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 346، (10 مارس 1961)، ص: 01.

كانت مواقف المعسكر الموالي للملك، منتظرة ومنطقية، وما كان يهم هو موقف المعارضة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبالنسبة لهذا الأخير فإن رسائل التعزية قد كسرت جزئيا ذلك الحاجز النفسي، ثم جاء لقاء عبد الرحيم بوعبيد مع الملك الجديد صبيحة الجنازة والذي ختمه الحسن الثاني بعد نقاش قصير بدعوة عبد الرحيم بوعبيد إلى لقاء خلال بضعة أيام من أجل تباحث أعمق وتشكيل نظرة مكتملة⁽¹³¹⁾.

وفي الثاني من مارس 1961، وقبل تنصيب الملك بيوم واحد، اجتمعت الكتابة العامة للحزب بمدينة الدار البيضاء وأصدرت بلاغا وضح بشكل مقتضب نظرة الحزب للطروحات المتداولة حول الوحدة والتكتل الوطني، التي لا يعارضها الحزب من حيث المبدأ، استجابة للشعور الشعبي العام ومن أجل التغلب على الأخطار المحدقة، غير أن تلك الوحدة المنشودة يجب أن يكون لها مدلول واضحاً تجنباً لكل مغالطة ومناورة أو خيبة أمل⁽¹³²⁾.

وبعد تدارس الموقف وتبادل الآراء حول الاتصالات التي وقعت خلال اليومين السابقين مع ممثلي بعض الأحزاب السياسية بطلب منها، وبعد مناقشة نتائج تلك الاتصالات، وأخذاً في الحسبان تحفظات الحزب المذكورة على الوحدة، فقد قررت كتابة الحزب نقطتان:

أولاً: مواصلة المساعي مع جميع الهيئات السياسية قصد تحقيق وحدة عمل على أساس انتخاب مجلس تأسيسي في أقرب وقت، وتشكيل حكومة انتقالية مهمتها انجاز الانتخابات، تحدد سلطاتها جيداً بنص قانوني، ثانياً: استدعاء اللجنة الإدارية الموسعة للحزب يوم 04 مارس للانعقاد لبحث الموقف⁽¹³³⁾.

ونزولاً عند قرار الكتابة العامة اجتمعت اللجنة الإدارية الموسعة في الموعد المحدد، وانطلاقاً من التحليل الذي قدمه بوعبيد خلال اللقاء، اتفق أعضاء اللجنة على قراراتين رئيسيين: أولاً: التأكيد على أنّ تجاوب الاتحاد مع مساعي الهيئات السياسية بخصوص الوحدة مرهون بالبرنامج الذي طرحه الحزب في بلاغه السابق، حول انتخاب مجلس تأسيسي وتشكيل حكومة انتقالية، مع حرص الحزب على تضافر الجهود من أجل مصلحة البلاد، وتثمينه لمبدأ الوحدة على شرط وضوح مدلوله وتوافقه مع إرادة الشعب،

¹³¹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 229.

¹³² - جريدة التحرير، عدد: 340، مصدر سابق، ص: 01.

¹³³ - المصدر نفسه، ص: 01.

ثانيا: تفويض الصلاحيات لأعضاء الكتابة العامة للاستمرار في الاتصالات الجارية والانفتاح على كل الهيئات السياسية الأخرى في حدود سقف بلاغ الحزب يوم 02 مارس 1961⁽¹³⁴⁾.

وحول تمسك حزب الاتحاد الوطني بمطلب الانتخابات، فقد نفى بوعبيد تطلع الحزب للمشاركة في الحكم أو الحصول على مناصب وزارية، لكن من أجل مصلحة البلاد واستقرارها، وأبدى الرجل الاستعداد لمساندة أي حكومة تطبق البرنامج الذي يؤمن به الحزب حتى لو لم يكن يشارك فيها⁽¹³⁵⁾.

وتلقى بوعبيد، خلال الأيام الأولى لشهر مارس، دعوة جديدة من القصر الملكي في سياق مساعي الوحدة الوطنية المنشودة، وكان عليه أن يبذل جهودا في إقناع اليوسفي والبصري بأن يكونا ضمن الوفد المتوجه لمقابلة الملك، في ظل غياب الجناح المتطرف؛ عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق المتوجسان من مشاريع القصر، وتم اللقاء يوم 8 مارس 1961⁽¹³⁶⁾.

دار النقاش بين وفد الاتحاد الوطني والحسن حول جوهر المعضلة السياسية المغربية بالنسبة لليسار، وهي ديمقراطية الحياة السياسية وانتخاب مؤسسات تمثيلية تستطيع أن تتحمل، مع المؤسسة الملكية، مسؤولية القرارات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، كما أكد الوفد للملك تطلعهم إلى أن يبقى شخصه مرجعا أعلى وحكما بين السلطات، ويترك مهمة القرارات السياسية للمجلس التأسيسي ومهمة التنفيذ للحكومة، وهو الذي لا يزيد إلا في صون هيبة العرش واحترامه وكذا في راحته، مع تمكين الملكية من آليات التدخل إذا لزم الأمر كحكم وكمصحح للوضع إن حدث انحراف⁽¹³⁷⁾.

لم يظهر الملك الجديد أي معارضة لهذا التوجه، بل أكد على أن خيار ديمقراطية المؤسسات يمثل النقطة الأولى في سلم أولياته، وكل اهتمامه منصب على الطريقة التي يتم بها ذلك، بل أبدى استعداده لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت، وطلب من وفد الاتحاد تقديم مذكرة خطية تلخص الأفكار التي يتبناها الحزب بخصوص راهن المغرب السياسي⁽¹³⁸⁾.

¹³⁴ - جريدة التحرير، "اللجنة الإدارية الوطنية تقرر"، عدد: 343، (07 مارس 1961)، ص: 01.

¹³⁵ - المصدر نفسه.

¹³⁶ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 230.

¹³⁷ - المصدر نفسه، ص - ص: 230 - 232.

¹³⁸ - نفسه.

كلّف الحزب بوعبيد بتحرير تلك المذكرة، التي لخصت نظرة الحزب للعلاقة الواجب أن تكون بين المؤسسة الملكية وبين نظام الحكم، حيث اشتملت على ثلاثة نقاط: الأولى: تحدثت عن أهمية المؤسسات التمثيلية في استقرار الدولة وديمومة نظام الحكم وعلى رأسه الملكية، وكذا تمكين الشعب من المساهمة في الحكم وفي القرار السياسي الوطني، والثانية: تطرقت للطريقة التي يجب أن يتم بها إحلال الديمقراطية ووضع دستور ومجلس وطني، والتي لن تكون سوى عبر الانتخاب والمشاركة الشعبية، لأن الديمقراطية ممارسة شعبية، وليست مؤسسات شكلية تأتي عبر التعيين الفوقي، والنقطة الأخيرة: حددت نظرة الحزب المعتادة للجهاز التنفيذي المأمول، والذي يجب أن يحوز الصلاحيات الكاملة، وأن ينبثق عن مجلس تأسيسي تمثيلي يجعل تلك الحكومة قادرة على تحمل مسؤولياتها أمام الملك والشعب⁽¹³⁹⁾.

وقّع تلك المذكرة عبد الرحمن اليوسفي يوم 13 مارس 1961، وقدمت بضعة أيام بعد ذلك إلى الملك، وكان الأمل يحدو مقدميها بما فيهم المهدي بن بركة بتجاوب القصر معها، ومناقشة تفاصيلها، لكن خابت آمالهم ولم يتفاعل معها القصر مطلقاً، وقوبلت بتجاهل تام ومرت أسابيع كثيرة ولم يصل حتى وصل الاستلام الخاص بالوثيقة⁽¹⁴⁰⁾.

وساهمت الصحافة الفرنسية وما كانت تنشر من أخبار في تغذية الخيبة وتوسيع الهوة بين الطرفين، ففي يوم 06 مارس 1961 كتبت صحيفة (لوموند)، أن الحسن الثاني سيتولى مثل والده رئاسة الحكومة ويمارس جميع السلطات التنفيذية ويشرف على الجيش وعلى الحياة السياسية، وذكرت الصحيفة بالالتفاف الشعبي حول الملك وبالخلاف بين اليسار والقصر، ونقلت كلام وزير الإعلام مولاي العلوي المستهزئ بطروحات ومطالب اليسار بخصوص تشكيل مجلس تأسيسي، والذي قال: "كانت هناك تأسيسية ضخمة" في إشارة للحشود التي حضرت حفل البيعة⁽¹⁴¹⁾.

كما بعثت وكالة (فرانس برس) ووكالات أخرى ببرقيات تؤكد على انعدام فرصة قيام وحدة وطنية، وتتحدث عن الخلاف الحاد في وجهات النظر والأفكار بين قيادة الاتحاد الوطني وبين معسكر

¹³⁹ - مذكرة حزب الاتحاد الوطني إلى الملك، 13 مارس 1961، وثيقة منشورة، بوعبيد، مرجع سابق، ص: 343، 345.

¹⁴⁰ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 232.

¹⁴¹ - Louis GRAVIER, "Hassan II assumera comme son père la direction du gouvernement chérifien", le Monde, (06 Mars 1961).

الملك، ويوم 07 مارس نقلت وكالة يونائتد برس كلاما لبوعبيد عن اتحاد مع العرش وليس التفافا حول شخص الحسن الثاني، وأن الحل حسب وجهة نظره هو اتحاد الأحزاب بعيدا عن الملك، الذي عليه أن يملك دون أن يحكم⁽¹⁴²⁾.

دامت هدنة اليسار بضعة أسابيع وظهر أن مطالبهم ذهبت أدراج الرياح وأن مساعي القصر لم تكن سوى ربحا للوقت، وجاءت أربعينية الملك محمد الخامس ليتم كسر ذلك الصمت، وتبدأ المطالبة جهارا بما تم تجاهله عبر الطرق الدبلوماسية والسياسية، فكتبت جريدة التحرير في نفس العدد الذي أثنى الملك في أربعينته يوم 06 أبريل 1961، "المغرب يطوي صفحة من تاريخه ويفتح صفحة جديدة، زاخرة بالنضال من أجل الديمقراطية والتحرر"، وذكرت الصحيفة بتعهدات الملك السابق للشعب بتوفير مؤسسات ديمقراطية، أما وأن المغرب قد فجع في محمد الخامس، فإن الضمانة التي كان يمثلها لن تعوضها إلا ضمانة واحدة، هي المؤسسات المنتخبة انتخابا مباشرا من طرف الشعب نفسه⁽¹⁴³⁾.

وفي اليوم التالي كتب عابد الجابري في عموده بالجريدة معلقا على خيبة الأمل التي أصابت اليسار من العهد الجديد: "مرت أربعون يوما على وفاة الملك محمد الخامس، لقد كانت أياما حبلى أو هكذا ينظر إليها على الأقل، وكانت هذه النظرة هي نظرة الملاحظين الأجانب على الخصوص، ، واليوم إذا تنتهي فترة الحداد وبعد أن جفف الشعب دموعه والتفت إلى الوراء قليلا ليرى قيمة المرحلة النضالية التي قطعها، يتجه إلى الأمام لمتابعة النضال بوعي أكثر وأعمق ويقظة وحذر مستمرين"⁽¹⁴⁴⁾.

ثم جاء حوار بوعبيد مع جريدة (العمل الأفريقي، Afrique Action) التونسية، الذي حلل فيه الوضع المغربي، وألقى الضوء على كثير من وجهات نظر اليسار بخصوص سياسات المغرب المستقبلية، ففند بشدة تصلب الاتحاد في وجه أي مطالب تكون قد عرضت عليه، ونفى أن يكون الحزب قد تلقى دعوة للمشاركة في حكومة ائتلاف وطني، وأكد على مطلب الحزب الرئيسي وهو مؤسسات منتخبة وحكومة مسؤولة أمام الشعب والملك والبرلمان، ورفض أي وحدة على أساس المحاصصة⁽¹⁴⁵⁾.

¹⁴² - بوعبيد، مصدر سابق، ص، ص: 316، 317.

¹⁴³ - جريدة التحرير، عدد: 369، (06 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁴⁴ - محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 370، (07 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁴⁵ - جريدة التحرير، عدد: 373، (11 أبريل 1961)، ص: 01.

أسهب بوعبيد في شرح كون الديمقراطية هي الضمان الوحيد لاستمرار الملكية في المغرب، وأن برنامج الاتحاد الوطني هو الضمانة الوحيدة لإنقاذها من التهديد والزوال، وبعد أن ذكر بما حققته حكومة اليسار من مكاسب للشعب والدولة، ختم كلامه بالتذكير بقوة وتجزر اليسار، ووضع أمام الملك خيارين: إما أن يقرر أن يكون ملكا حكما ويدرك أنه ليس موضع نقاش، وأن اليسار ليس ضد الملكية، وأن الملكيات المؤهلة للاستمرار هي تلك التي قبلت بالعملية الديمقراطية، وإما أن يرتكب القصر خطأ، فليجأ إلى مهاجمة اليسار واعتقال قادته وعندئذ ستضطر منظمتنا إلى الدخول في العمل السري⁽¹⁴⁶⁾.

وعند هذا الحد ظهر جليا أن الخلاف بين الملك والمعارضة اليسارية كان عميقا بما يكفي، وبدأ أن الأجواء العاطفية التي واكبت وفاة محمد الخامس لم تستطع أن تعيد الثقة التي غيبتها سنوات من الصراع الخفي والظاهر، فالحسن الثاني لم يكن يقبل بأي شكل أن يراهن على مستقبله وعلى سلطته ويسلمها لليسار، الذي يسعى جاهدا، في أحسن الأحوال للحد من صلاحياته، إن لم يكن يهدف للإطاحة به، وخصوصا في ظل ما كان يصوره له محيطه من شكوك وتخوفات، وفي نفس الوقت لم يكن اليسار يقبل أن يسير في ركاب حكم فردي مطلق يقوم على توزيع المكاسب والمناصب في ظل تأثر أغلب قياداته بالجو العالمي والإقليمي، الذي بات يرفض رفضا مطلقا وجود دكتاتوريات فردية.

3- تكريس الحكم الفردي:

رغم كثرة الحديث عن حكومة ائتلافية غداة وفاة محمد الخامس، لكن الحسن الثاني، جدد خلال الأشهر الأولى الثقة في الحكومة القائمة، وقام بتعيين مدير ديوانه السابق ووزير الدفاع أحمد رضا قديرة مديرا للديوان الملكي، في أقوى منصب إداري وفي رتبة أقرب المساعدين له⁽¹⁴⁷⁾.

ثم أضاف له يوم 21 مارس 1961 حقيبة وزارة الفلاحة، بعد أن بقي المنصب فارغا منذ غادره الوزير الاتحادي الحسن الزموري، وبما أن قديرة كان يضطلع بمهام ومسؤوليات عديدة، فقد كلف بوزارة الفلاحة أصدقاءه من جماعة الأحرار المستقلين، ومنهم أحمد ومحمد بركاش وعبد المجيد أجدير⁽¹⁴⁸⁾.

¹⁴⁶ - جريدة التحرير، عدد: 373، مصدر سابق، ص: 01.

¹⁴⁷ - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 87. / الوردغي، زعيم اللبرالية المغربية، مرجع سابق، ص: 71.

¹⁴⁸ - الوردغي، المغرب منذ وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 18، 19.

وبعد وفاة البكاي يوم 13 أبريل 1961 إثر سكتة قلبية⁽¹⁴⁹⁾، ألحقت وزارة الداخلية أيضا بقديرة، فأصبح مديرا للديوان الملكي ووزيرا للدفاع والفلاحة ومديرا لديوان رئيس الحكومة ونائب وزير الخارجية، وعندما أحس الملك بالتناقض الموجود بين وظيفة الملك ووظيفة رئيس الحكومة فوض قديرة بصلاحياته كرئيس للحكومة، ومنحه سلطة توقيع المراسيم، فأصبح هو الرئيس القانوني للحكومة⁽¹⁵⁰⁾.

ودفع ذلك التفويض صحيفة التحرير، في اليوم الموالي لإصدار قرار تفويض قديرة في الجريدة الرسمية، لوصف ما حدث بإصلاح العطب القانوني، الذي تخط فيه المغرب نتيجة غياب منصب رئيس الحكومة، وتمنت في سخرية التوفيق للرجل في مهامه الكثيرة في خدمة البلاد والعباد، ثم عادت في اليوم التالي لتهاجم وضع المغرب الحالي بعد مرور سنة على تجربة الحكومة التي يديرها القصر وأعوانه بالقول: "وها نحن اليوم وبعد مرور سنة على التجربة الكبرى، نعيش في فوضى دستورية لم يسبق لها مثيل، ونسير في ظل ديكتاتورية إدارية لا مسؤولة متعفنة لا يراقبها وزير ولا حكومة"⁽¹⁵¹⁾.

فاض الكأس بالصحيفة فوجئت سهامها يوم 06 مايو 1961 مباشرة لسياسة الحسن الثاني، وتحمل على المكانة التي بات رجل القصر القوي قديرة يحوزها، وتحت عنوان "في طريق إجماع وطني كامل حول شعار إعطاء الكلمة للشعب"، تعرضت الصحيفة للطريق الذي سلكه الحكم الجديد لتكريس، ما سيُعرّف من هذا الوقت بـ "الحكم الفردي"، حيث ذكّرت بالتدهور الذي باتت تعيشه الدولة المغربية من دون رئيس حكومة قانوني، ثم لا توجد طريقة لعلاج ذلك سوى بإسناد صلاحيات المنصب إلى مدير الديوان الملكي، وأيضا أن تعيش الدولة من دون وزير للفلاحة ولا وزير دفاع ولا وزير تعليم ولا وزير داخلية، وكل ذلك يشير إلا نية القصر للإمعان في الحكم الفردي المطلق وتجريد الدولة من بعض المظاهر الشكلية التي تجعلها لا تمت بصلة إلى الحكومات العصرية المنظمة الديمقراطية⁽¹⁵²⁾.

نادت الصحيفة باستبدال الأوضاع غير الصالحة التي لا ينفع معها المراوغة والترقيع، وأكدت على أنّ "الحكم الفردي" المقصود قد أبدى فشله وعدم جدواه ليس في المغرب فحسب بل في كل زمان

149 - جريدة التحرير، عدد: 376، (14 أبريل 1961)، ص: 01.

150 - محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 394، (04 مايو 1961)، ص: 01.

151 - المصدر نفسه. / جريدة التحرير، "حكومة للسلامة العامة"، عدد: 395، (05 مايو 1961)، ص: 01.

152 - جريدة التحرير، "في طريق إجماع وطني كامل"، عدد: 396، (06 مايو 1961)، ص: 01، 04.

ومكان، وستصبح هذه الكلمة التي تسلمت شيئاً فشيئاً للساحة السياسية المغربية هي الشعار الذي تعرف به مرحلة ما بعد محمد الخامس⁽¹⁵³⁾.

لم تنفع مذكرة ومطالب حزب الاتحاد الوطني، كما لم تنفع مقالات جريدة التحرير في ثني عزيمة الملك الحسن الثاني عن السير في الطريق الذي رسمه لعهدده في حكم المغرب، حيث ظهر عليه من البدايات تجاوزه للطبقة السياسية وتوجهه المباشر نحو جموع الشعب، وذلك ما جسده زيارته في الأيام الأولى للمدن المغربية ولقاءه الحشود وكذلك زيارته المنتخبين المحليين وإقامة جلسات عمل معهم⁽¹⁵⁴⁾.

بدأ الحسن الثاني لقاءاته الجماهيرية يوم 18 مارس 1961، من مدينة الرباط بمناسبة عيد الفطر، فأدى الصلاة وسط آلاف المواطنين الذين أموا ساحة المشور⁽¹⁵⁵⁾، وشهد يوم 23 مارس 1961 الدخول الرسمي له لمدينة الدار البيضاء كملك متوج حيث غصت ساحاتها بمئات الآلاف من السكان لتحيته والتعبير له عن الولاء، وفي الطريق بين الرباط والدار البيضاء، توقف في قرى ومدن كل من التمارة والصخيرات وبوزنيقة والمحمدية واللوزية وعين حرودة، فقدمت له الحشود الولاء وهتفت بحياته⁽¹⁵⁶⁾.

لبث الملك الحسن الثاني عدة أيام بالمدينة، فأدى بها صلاة الجمعة بجمهور المصلين يوم 24 مارس وترأس في اليوم الأخير من الشهر المجلس البلدي لمدينة الدار البيضاء، وتواصل مباشرة مع المنتخبين المحليين وخطب فيهم مشيدا بالمجهودات المبذولة من أجل التنمية، وقد استقبله أعضاء المجلس المنتمين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحفاوة بالغة⁽¹⁵⁷⁾.

وتحوّل الملك يوم الـ 15 أبريل ناحية فاس، وعرج على كل المدن الواقعة على طريقه، وزار قرى ناحية فاس والتقى بمواطنيها، ودشن عددا من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، وترأس يوم 20 أبريل اجتماع المجلس البلدي للمدينة، بحضور أعضاء المجلس ورؤساء المصالح الإدارية والقضائية وأعضاء الغرفة

¹⁵³ - المصدر نفسه، ص: 01، 04.

¹⁵⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 276. /الوردي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 17.

¹⁵⁵ - جريدة العلم، "جلالة الملك يؤدي صلاة العيد وسط آلاف المواطنين"، عدد: 4248، (19 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁵⁶ - جريدة العلم، عدد: 4252، (24 مارس 1961)، ص: 01. /جريدة التحرير، عدد: 358، (24 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁵⁷ - جريدة العلم، عدد: 4253، (25 مارس 1961)، ص: 01. /جريدة التحرير، عدد: 366، (02 أبريل 1961)، ص: 01.

التجارية، وخصص اللقاء لتدارس مشاكل المدينة التاريخية⁽¹⁵⁸⁾، وبعد ذلك جاءت زيارة مدينة مراكش ونواحيها وجرى بها نفس الأمر، من لقاء مباشر مع المواطنين واجتماع بالمنتخبين المحليين⁽¹⁵⁹⁾.

لقد أظهر الملك الجديد ميلا لتطبيق سياسته الشخصية، من دون الرجوع لأي جهة سياسية أو حزبية، منذ تفاهمه مع الفرنسيين على إخلاء القواعد العسكرية، ثم التعامل مع أولى المشاكل الاجتماعية التي واجهته وهي الجفاف الذي ضرب موسم 1960 – 1961، حيث قام وزيره المفوض قديرة بتوزيع المساعدات الإنسانية التي حصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية على جموع المتضررين⁽¹⁶⁰⁾.

وأبانت هذه الفترة عن تحالف كبير بين القصر وبين حزب الاستقلال، رغم التصريحات التي كان يطلقها الحزب من حين إلى حين، بمطالب سياسية ديمقراطية كما حدث خلال انعقاد المجلس الوطني للحزب يومي 22، 23 أبريل 1961، أين قدم ملتصا بتأسيس حكومة عصرية مسؤولة والتعجيل بوضع دستور للبلاد، ورغم بعض التهجمات الخفيفة على قديرة، الذي كان علال الفاسي يصفه بالصدر الأعظم الجديد⁽¹⁶¹⁾، وتجلى ذلك التحالف في اعتماد الحسن الثاني على كثير من رموز الحزب في قيادة المرحلة، مثل بلافريج الذي استدعاه ليعينه في منصب ممثل شخصي له، ومثل اعتماده على شخص أحمد بوسنة في النشاط الدبلوماسي⁽¹⁶²⁾، وكذلك على أحمد الدويري في الاقتصاد، وعلى الكثير من الأسماء الاستقلالية في البنوك والقضاء والعمالات والمكاتب الوطنية⁽¹⁶³⁾.

ثم جاء التعديل الحكومي ليوم 02 جوان 1961 ليرسخ التوجه الأحادي للعهد الجديد، الذي وإن حاول أن يضيفي على حكومته الجديدة نوعا من التنوع من خلال تكوين فريق ائتلافي من المستقلين ومن حزب الاستقلال ومن الحركة الشعبية والحزب الدستوري، لكنه كان تنوعا في إطار الأحادية باعتبار أن هذا الفريق هو المشكل للمعسكر الذي يلتف حول الملك الجديد⁽¹⁶⁴⁾.

¹⁵⁸ – جريدة التحرير، عدد: 376، مرجع سابق، ص: 01 / عدد: 382، (21 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁵⁹ – جريدة التحرير، عدد: 401، (12 مايو 1961)، ص: 01 / عدد: 403، (14 مايو 1961)، ص: 01.

¹⁶⁰ – الوردغي، زعيم الليبرالية، مرجع سابق، ص: 73 / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 18.

¹⁶¹ – جريدة العلم، عدد: 4278، (25 أبريل 1961)، ص: 01 / (06 Mai 1961)، L'istiqal, N°: 237.

¹⁶² – جريدة العلم، عدد: 4248، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 4251، (23 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁶³ – الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 25، 26.

¹⁶⁴ – جريدة التحرير، عدد: 420، (03 جوان 1961)، ص: 01 / عدد: 423، (07 جوان 1961)، ص: 01.

ففي هذا التاريخ أعلن الملك عن التعديل، الذي ضم بموجبه تسعة وزراء للحكومة من بينهم رؤساء الأحزاب المشكلة للمعسكر الموالي، حيث بقيت الحكومة برئاسة الملك، فيما أسندت عدة وزارات لحزب الاستقلال، فأمسك علال الفاسي بوزارة الشؤون الإسلامية والدويري بوزارة الاقتصاد الوطني وبوستان بوزارة العدل، وتسلمت الحركة الشعبية وزارة الدفاع الوطني عبر المحجوبي أحرضان ووزارة الشؤون الإفريقية من خلال عبد الكريم الخطيب، فيما عين محمد رشيد ملين ومحمد بلحسن الوزاني في منصب وزرين مكلفين من دون اختصاصات، وأمسك قديرة بوزارة الداخلية والفلاحة⁽¹⁶⁵⁾.

ورغم أن بعض الوجوه مثل الوزاني وملين لم تعمر سوى بضعة أيام وغادرت التوليفة الجديدة، لكن كان ظاهراً الإقصاء الذي تعرض له الاتحاد الوطني والتهميش الذي طاله، وبات في حكم المؤكد أن هذه التشكيلة، جاءت بالأساس لتواجه معارضة الحزب وتتصدى لمواقفه الغير متوافقة مع سياسة القطب الواحد المهيمن⁽¹⁶⁶⁾.

لقد تمنى الملك في كلمته التي ألقاها بمناسبة هذا التعديل، التوفيق للمجموعة ودعا أن يكون اجتماعها اجتماع خير لا اجتماع شر، وأكد أنها ستتجهج برنامجا يشابه برنامج محمد الخامس، بينما أعلن حزب الاستقلال أن هذه الحكومة الجديدة ستتكلف بتحقيق الدستور الموعد وتحرير الأقاليم المحتلة وبالقضاء على الظلم الاجتماعي⁽¹⁶⁷⁾.

لم تقابل هذه الحكومة الجديدة سوى بالنقد والتهكم من قبل الاتحاد الوطني وخاصة ما تعلق بحقيبة علال الفاسي، وزارة الشؤون الإسلامية، حيث كتبت التحرير أن الفاسي أمسك بوزارة شؤون الآخرة فيما الدويري قد أمسك بوزارة شؤون الدنيا، في إشارة ضمنية لقضية كبيرة قد أثرت خلال هذه الفترة تورط فيها الأخير، سنتطرق إليها⁽¹⁶⁸⁾.

وكتبت لسان حال الاتحاد الوطني، بخصوص الطريقة الأحادية التي اختيرت بها الحكومة وتهجما على النهج الفردي: "وإذا كانت هذه الأزمة الوزارية ليست الأولى في المغرب، فإن الطريقة التي عولجت

¹⁶⁵ - جريدة التحرير، عدد: 420، مصدر سابق، ص: 52.

¹⁶⁶ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 52.

¹⁶⁷ - جريدة التحرير، عدد: 420، مصدر سابق، ص: 01. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 53.

¹⁶⁸ - محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 422، (06 جوان 1961)، ص: 01.

بها، طريقة جديدة فذة، لا في تاريخ المغرب السياسي بل ربما في تاريخ أغلبية البلدان المتمدنة التي ينظر فيها الحكام بشيء من الاعتبار للمواطنين، ، لقد قامت في المغرب عدة أزمات دستورية منذ استقلاله، وفي كل مرة كان المسؤولون يكلفون أنفسهم قليلا من المشقة فيقومون رسميا، باستشارة الهيئات السياسية أما هذه المرة فإن المسؤولين لم يكلفوا أنفسهم عناء التحدث إلى الشعب ولو بمجرد تضليله⁽¹⁶⁹⁾.

ولعل هذا التعديل الوزاري كان أحد أسباب الهجمة التي قادتها صحافة الحزب على أسلوب الحكم الفردي عبر جرائد التحرير والطليعة ولافان غارد، حيث قادت التحرير حملة لعدة أيام تحت عنوان إفلاس تجربة 20 مايو 1960 - 20 مايو 1961، تطرقت فيها لأبرز محطات الحكم الفردي خلال السنة التي تفرد فيها بالسلطة، وأقصى فيها المعارضة وقوى الشعب الحية عن المشاركة، وهو ما مثل إيذانا ببداية معركة الديمقراطية بين عموم الشعب وبين السلطة الحاكمة، وتنبأت الصحيفة بفشل هذه التجربة الذريع، بسبب إسقاطها الشعب من حسابها⁽¹⁷⁰⁾.

وكان التعديل أيضا الخط الذي تأكدت معه المعارضة أن النظام ماض في سياسته وأنه غير ملتفت بتاتا لمطالب الطبقة السياسية الشعبية، كما ظهر في حديث الملك مع بعض الإذاعات الدولية، حين صرح أنه لا يعرف شيئا عن برنامج المعارضة وعن موقفها، فكان هذا إشارة إلى الانتهاء الرسمي لفترة المهادنة واستئناف النزاع السياسي من جديد⁽¹⁷¹⁾.

4- تصعيد اليسار:

فرضت وفاة محمد الخامس بعض التحفظ، لكن الصراع بين الحسن واليسار لم يكد يخف سوى لأيام معدودة مورس فيها ترقب حذر، بددته بسرعة عملية تهميش مطالب الاتحاد الوطني، ليندلع الخلاف والنزاع من جديد، فعادت مع منتصف شهر مارس المواجهة بين اليسار والأجهزة الرسمية، ففي يوم 15 منه سقط أحد ضباط القوات المسلحة المدعو (الغول) برصاصات مباغتة بمدينة مراكش، ونقل الخبر كل من جريدة حزب الاستقلال وجريدة الاتحاد، ناسبين الفعل لجهة مجهولة⁽¹⁷²⁾.

¹⁶⁹ - جريدة التحرير، عدد: 423، مصدر سابق، ص: 01.

¹⁷⁰ - جريدة التحرير، "إفلاس تجربة 20 ماي 60 - 20 ماي 61"، عدد: 405 - 409، (17 - 21 مايو 1961)، ص: 1.

¹⁷¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 281، 282.

¹⁷² - جريدة العلم، عدد: 4246، (17 مارس 1961)، ص: 1. / جريدة التحرير، عدد: 352، (17 مارس 1961)، ص: 1.

والقبطان الغول هذا هو قائد حامية مراكش الذي تولى مسؤولية القضاء على عناصر المقاومة المنتمية للاتحاد الوطني التي حملت السلاح في وجه الدولة في مارس سنة 1960، احتجاجا على الاعتقالات التي تمت في صفوف المقاومين وما سمي وقتها بالمؤامرة على ولي العهد⁽¹⁷³⁾، وفي حين تجاوزت صحيفة الاتحاد الموضوع، عادت صحيفة العلم واصفة يوم 22 مارس بأن مرتكب جريمة اغتيال القبطان الغول هو نفسه مرتكب جريمة تصفية القيادي الاستقلالي عبد العزيز بن ادريس منذ فترة، لكن ناسبة الفعل لمجموعة فوضوية⁽¹⁷⁴⁾، لتعود يوم 26 مارس لتؤكد، نقلا عن وكالة الأنباء الرسمية، على اعتقال جميع المتورطين في القضية وإنهاء التحقيق معهم، والذي أفضى إلى نتيجة أن الاعتداء على الضابط الغول جاء في سياق انتقامي على ما اقترفه قبل سنة في حق المقاومين، وأخذا في الحسبان أن حزب الاستقلال قد وجه التهمة من قبل لعناصر الاتحاد الوطني بالتورط في قتل عبد العزيز بن ادريس، فإن المسؤولية على مقتل الضابط الغول من دون شك قد أُلقيت على عاتق حزب الاتحاد الوطني⁽¹⁷⁵⁾.

وقد اكتست معارضة ومواجهة اليسار في هذه الفترة، ممثلا في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، للقصر وللمعسكر الليبرالي التقليدي الملتف حول الملك الحسن الثاني، شكل حملات إعلامية وضغط نقابي.

● الحملات الإعلامية:

❖ حوادث اسطاط:

جاءت حادثة مقتل الضابط الغول بعد حوادث أخرى دامية، وقضية شائكة تبتتها صحف الاتحاد منذ يوم 12 مارس 1961، وخاضت من أجلها معركة كبيرة ضد البوليس الرسمي وضد الحكومة، عرفت بحوادث اسطاط، حيث أنه في الأيام التي تلت وفاة الملك محمد الخامس تعرض أحد رجال الشرطة لاعتداء أدى إلى مقتله، بعد تفوهه بعبارات مهينة في حق البسطاء الذين كانوا ينتحبون حزنا على وفاة الملك⁽¹⁷⁶⁾.

¹⁷³ - جبرو، المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، مرجع سابق، ص، ص: 187، 188.

¹⁷⁴ - جريدة العلم، عدد: 4250، (22 مارس 1961)، ص: 01. / عدد: 4251، مصدر سابق، ص: 01.

¹⁷⁵ - جريدة العلم، عدد: 4254، (26 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁷⁶ - جريدة التحرير، عدد: 348، (12 مارس 1961)، ص: 01.

فقامت أجهزة الشرطة بشن حملة على المدينة، اعتقل فيها العشرات من المواطنين، سيقوا إلى مراكز الأمن، أين تعرضوا لعمليات الاستنطاق والتعذيب الانتقامي، وتحدثت صحيفة التحرير عن الحصار الذي تعرضت له المدينة مدة أحد عشر يوما، في غمرة انشغال الناس بوفاة الملك محمد الخامس، وتعرضت بالتفصيل لعمليات التعذيب الرهيب الذي سلط على المعتقلين من المواطنين البسطاء⁽¹⁷⁷⁾. ولم تتوقف الصحيفة طيلة شهر كامل عن تغطية الحدث ونقل شهادات الضحايا، والتذكير بالأعمال الفظيعة التي ارتكبت، من تعليق للمواطنين وجلدهم وسحل آخرين في الشوارع، ووصل الأمر حد الاعتداء على شرف النساء وتعريضهم وانتهاك أعراضهم، ونقلت صورا للضحايا وللإصابات التي تعرضوا لها نتيجة التنكيل⁽¹⁷⁸⁾.

وبلغ الأمر بالجريدة حد مقارنة أحداث مدينة اسطات بأحداث مدينة الدار البيضاء سنة 1947، التي مثلت منعطفًا مهما في تاريخ الحركة الوطنية والكفاح من أجل الاستقلال، يوم اعتدى الجنود السنغاليون على سكان الدار البيضاء ونكلوا بهم، وقد أصدر مجلس مدينة اسطات الاتحادي بيانا أكد فيه صحة ما نقلته الصحيفة من التعسف والقمع الذي طال المواطنين، وطالب بفتح تحقيق نزيه ومعاينة المسؤولين على ما جرى⁽¹⁷⁹⁾.

ونتيجة تفاعل الشعب مع الحملة الإعلامية والضغط الكبير الذي مارسته الصحيفة بتوظيفها للحدث في سياق المطالبة بالديمقراطية، واعتبار ما جرى نتيجة مباشرة لغياب الإرادة الشعبية والمؤسسات المنتخبة، قام الملك بتشكيل لجنة تقصي، تتكون من بعض الموظفين الكبار في وزارة الداخلية والقضاء من أجل بحث تفاصيل ما جرى وتحديد المسؤولين المباشرين عن الأعمال المرتكبة⁽¹⁸⁰⁾، لكن لم يصدر أي شيء رسمي عن هذه اللجنة حول ما جرى، فقامت جريدة التحرير يوم 07 أبريل بمناسبة مرور أربعين يوما على الأحداث بالتساؤل عما جرى في القضية؟⁽¹⁸¹⁾ فأصدر الديوان الملكي في اليوم الموالي بلاغا

¹⁷⁷ - جريدة التحرير، "الإرهاب يخيم على مدينة إسطات"، عدد: 349، (14 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁷⁸ - جريدة التحرير، عدد: 352، مصدر سابق، ص: 01، ص: 02.

¹⁷⁹ - المصدر نفسه، ص: 01. / جريدة التحرير، عدد: 357، (23 مارس 1961)، ص: 01.

¹⁸⁰ - جريدة التحرير، عدد: 359، (25 مارس 1961)، ص: 01. / جريدة العلم، عدد: 4245، (16 مارس 1961).

¹⁸¹ - جريدة التحرير، "ماذا تم في قضية اسطات؟"، عدد: 370، (07 أبريل 1961)، ص: 01.

شرح فيه كل ما قامت به لجنة التحقيق من يوم تشكيلها ومعاينتها للضحايا واستماعها للشهادات، والذي انتهى بتقديم تقريرها النهائي إلى الملك يومي 05 و06 أبريل 1961، وعلى إثر ذلك اتخذ الملك جملة تدابير في حق المسؤولين عن الانتهاكات، فتم عزل البعض وتحويلهم للمتابعة القضائية⁽¹⁸²⁾.

ولم يمهله بلاغ الديوان الملكي مطالب اليسار بخصوص القضية، وطالبت جريدة التحرير في اليوم الموالي لنشر البلاغ الملكي بضرورة نشر تقرير لجنة التحقيق حول الأحداث⁽¹⁸³⁾، وعادت في الأيام الموالية لانتقاد التميع الذي تعرضت له القضية والتشكيك في حقيقة معاقبة الجناة، والمطالبة بإقامة مؤسسات وطنية تمثيلية، والتي ستكون حسبها الضمانة الوحيدة لعدم تكرار تلك التصرفات والحوادث⁽¹⁸⁴⁾.

وقد أعطى بعض المؤرخين قراءة أخرى لتلك الأحداث فهناك من تحدث عن كونه معركة اندلعت بين أنصار علال الفاسي من الاستقلاليين وأنصار الاتحاد الوطني من أجل السيطرة على مكتب محلي لجمعية خيرية، حيث تدخل البوليس وسقط ضحايا في هذا الصراع، ولا يبدو هذا الطرح منسجما مع التغطية الصحفية لتلك الفترة ولا مع ما انتهت إليه لجنة التحقيق⁽¹⁸⁵⁾، وحتى في جريدة حزب الاستقلال المناوئة، والتي غطت الحدث باقتضاب لم تتم الإشارة لهذا الصراع⁽¹⁸⁶⁾.

❖ قضية المركب الكيماوي بأسفي:

هذا المركب هو أحد المعامل الكبرى التي وضع أساس مشاريعها حكومة عبد الله إبراهيم اليسارية، والذي عول عليه لبعث ثورة صناعية في البلاد رفقة مشاريع قاعدية أخرى، وبعد عزل حكومة اليسار استلمته حكومة الملك وأشرف على تنفيذه وزير الاقتصاد الجديد أحمد الدويري، وقد حدثت في المشروع عدة تلاعبات ومناورات، فقد تقدمت ثلاث شركات عالمية للمناقصة الدولية المفتوحة، وهي شركات: (لورجي) الألمانية من أجل بناء معمل تصنيع الحامض الفوسفوري، والشركة الفرنسية (كريبس) من أجل إقامة مصنع الفوسفات الممتاز، وشركة (دور أونيفر) الأمريكية من أجل بناء معمل حامض

¹⁸² - بلاغ من الديوان الملكي حول حوادث اسطاط، جريدة التحرير، عدد: 371، (08 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁸³ - جريدة التحرير، "ضرورة نشر تقرير لجنة التحقيق حول حوادث اسطاط"، عدد: 372، (09 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁸⁴ - جريدة التحرير، "ماذا بعد حوادث اسطاط"، عدد: 376، (14 أبريل 1961)، ص: 01.

¹⁸⁵ - الوردغي، المغرب منذ وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 35، 36.

¹⁸⁶ - جريدة العلم، عدد: 4245، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 4248، مصدر سابق، ص: 01.

الكبريت⁽¹⁸⁷⁾، لكن الشركة الأمريكية لم تكن راضية عن ظروف سير السمسرة الدولية، فقدمت تقريراً بالمخالفات والتلاعبات إلى الحكومة المغربية، وأرسلت نسخاً منه إلى جريدتي المعارضة اليسارية، التحرير والطليلة⁽¹⁸⁸⁾.

وجاء هذا التقرير، في قلب المعركة المشتعلة بين اليسار ووزير الاقتصاد بسبب الخلاف النقابي، ليمثل فضيحة متكاملة الأركان، مكنت المعارضة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من توجيه ضربة موجعة لحكومة الملك ولحزب الاستقلال⁽¹⁸⁹⁾.

فقد استهلت صحيفة الحزب الحديث يوم 07 مايو 1961، عن إفلاس المشروع بعد ثلاثة سنوات من الانتظار، مرجعة السبب في ذلك إلى طريقة إجراء السمسرة الدولية وأسلوب اختيار الشركات، لتتبعه في اليوم الموالي بالحديث عن التقرير الذي قدمته الشركة الأمريكية كاحتجاج على عدم فوزها بالمنافسة، وعلى منح صفقة معمل الحامض الكبريتي للشركة الألمانية، رغم أن أسعارها أعلى من تلك التي اقترحتها الأمريكية بـ 50 %، وتحدثت جريدة التحرير عن اتفاق هامشي بين الشركات الفائزة ومكتب الأبحاث والمساهمات الصناعية من دون تفصيل⁽¹⁹⁰⁾.

لتعود الجريدة يومي 10 و 11 مايو، لتقدم تفصيلاً أكثر وتفضح بالأسماء التلاعب الذي حصل والمؤامرة التي اشترك فيها سماسرة دوليون أشهرهم الألماني (ستينهرات) ومشرفين مغاربة على رأسهم الدويري وزير الاقتصاد وصهر بلافريج، والمهدي بن عبد الجليل رئيس مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية⁽¹⁹¹⁾.

وبموجب الاتفاق الفضيحة، فإن المشروع قد رصد له كغلاف مالي مبلغ 16 مليار فرنك فرنسي كتكلفة ظاهرية من الخزنة العمومية المغربية، بينما تكلفة انجازه الحقيقية كانت فقط 12 مليار فرنك، والفرق الذي هو 4 مليار فرنك تم التفاهم على توزيعه بين شركاء الاتفاق، فتم ضخ مبلغ 1.6 مليار

¹⁸⁷ - جريدة التحرير، "فضيحة مشروع المجموعة الكيماوي في أسفي"، عدد: 397، (07 مايو 1961)، ص: 01، ص: 04.

¹⁸⁸ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 41.

¹⁸⁹ - جريدة التحرير، "من ذبول مشروع أسفي"، عدد: 398، (09 مايو 1961)، ص: 01.

¹⁹⁰ - جريدة التحرير، عدد: 397، مصدر سابق، ص: 01 / جريدة التحرير، عدد: 398، مصدر سابق، ص: 01.

¹⁹¹ - جريدة التحرير، عدد: 399، (10 مايو 1961)، ص: 01، ص: 04 / عدد: 400، (11 مايو 1961)، ص: 01، ص: 04.

فرنك في حساب حزب الاستقلال، وحصل السماسرة على مبلغ 248 مليون، وكل هذا مقابل قبول الشركات المتقدمة للعرض بشروط اللعبة والسكوت، الأمر الذي رفضته الشركة الأمريكية وفضحته⁽¹⁹²⁾.

اشتعلت الحرب الإعلامية بين صحافة الاتحاد الوطني وبين صحافة حزب الاستقلال المتورط في الفضيحة، ودافعت صحف الحزب العتيد ببراءة وزيرها الدويري ورفيقه السياسي المهدي بن عبد الجليل، ناشرة كلاما عاما ومتهمة قيادة حزب الاتحاد الوطني باصطناع الفضيحة بعد ضياع المشروع من أيديهم وإقصاء حكومتهم عن تنفيذه، وردت الاتهامات الموجهة إلى المسؤولين الاستقلاليين في القضية نحو مسؤولي الحزب الغريم، وتحدثت عن سعي قيادات اليسار للتكسب من المشروع⁽¹⁹³⁾.

وجاءت استقالة المهندس المكلف بإنجاز المشروع المدعو: (جميل بوهلال) وتقديمه لتقرير يدين رئيس مكتب الدراسات والمساهمات بن عبد الجليل ويشكك في الطريقة التي تمت بها السمسرة الدولية، لتزيد في تأكيد تورط قيادات حزب الاستقلال في هذه الفضيحة⁽¹⁹⁴⁾، وليرد الأخير عبر جريدة الاستقلال بنشر بطاقة انتماء المهندس بوهلال إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ويتحدث عن العلاقة بين قيادات اليسار بن بركة وبوعبيد وبين الشركة المغربية المسماة (سنريا)، التي يديرها مغاربة منهم يهودي يدعى (جون أوحنا)، كتلميح عن شبه فساد⁽¹⁹⁵⁾.

وبعد فشل حملة حزب الاستقلال الإعلامية في الرد على اتهامات اليسار وتعاطف الرأي العام مع طروحات صحف الاتحاد الوطني، والتملل الذي أثارته القضية في صفوف الشعب، لجأت الحكومة ومعسكر القصر إلى مجموعة إجراءات فعلية، فقد تقرر تشكيل لجنة تحقيق يوم 18 مايو 1961، من أجل البت في حقيقة ما جرى، لكن هذه اللجنة لم ترى النور أبدا وبقيت مجرد حبر على ورق⁽¹⁹⁶⁾، بل قام وزير الاقتصاد الدويري برفع دعوة قضائية ضد جريدة الطليعة اليسارية التي نشرت التقرير الأمريكي⁽¹⁹⁷⁾.

¹⁹² - جريدة التحرير، عدد: 399، مصدر سابق، ص: 01، 04. / عدد: 400، مصدر سابق، ص: 01، 04.

¹⁹³ - جريدة العلم، عدد: 4293، (12 مايو 1961)، ص: 1، 2. / عدد: 4296، (16 مايو 1961)، ص: 1، 2.

¹⁹⁴ - جريدة التحرير، عدد: 406، مصدر سابق، ص: 01، 04.

¹⁹⁵ - L'istiqlal, N°: 239, (20 Mai 1961), p: 01.

¹⁹⁶ - جريدة التحرير، عدد: 407، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 408، مصدر سابق، ص: 01، 04.

¹⁹⁷ - جريدة العلم، عدد: 4299، (19 مايو 1961)، ص: 01.

وقد انطلقت جلسات المحاكمة يوم 13 جوان 1961 بتفاؤل من قبل اليسار بإنصافه ومعاقبة المتورطين في الفضيحة، وفي نفس الوقت وسط تخوف من مجريات المحاكمة في ظل غياب العدالة والتمثيل الشعبي⁽¹⁹⁸⁾، لكن المحاكمة انتهت يوم 08 جويلية إلى إدانة الصحيفة النقابية (لافانغارد)، ومديرها (التيباري)⁽¹⁹⁹⁾، بتهمة القذف، والحكم عليها بألف درهم كغرامة مع وقف التنفيذ⁽²⁰⁰⁾.

وقد ابتهجت صحافة حزب الاستقلال بالحكم الصادر، وهللت للعدالة القائمة في البلاد، وكتبت أن ذلك انتصار للعدل والقانون على التهريج والظلم ودافعت طويلا عن نزاهة وبراءة الوزير الدويري الذي استهدف فقط لأجل إخلاصه ومقدرته ولأجل انتمائه لحزب الاستقلال، كما هاجمت قيادة اليسار ومسيري النقابة الديماغوجيين وتوعدتهم بمحاكمات أخرى قادمة⁽²⁰¹⁾.

بينما رأى اليسار في الأحكام الصادرة على لسان قضاة فرنسيين من هيئة قضائية تعمل تحت إمرة وزير استقلالي، والتي انتصرت للفساد والرشوة، فتحا للباب على مصراعيه على الفساد الإداري وتحريضا للموظفين الصغار على نهج ذلك الطريق⁽²⁰²⁾، وعادت صحافته للتأكيد على أن المعركة مرة أخرى هي من أجل التخلص من الحكم الفردي، وأنه لا استقلال للقضاء ولا حرية إلا بمراقبة الشعب، وسيبقى جوهر الخلاف بين القضاء الذي يدافع عن استقلاله وبين الحكم الفردي وتدخلاته⁽²⁰³⁾.

وعادت القضية لتثار من جديد مع بداية خريف 1961، فنشرت الصحافة اليسارية وثائق جديدة تدين بشكل مباشر المتورطين الذين برأهم القضاء من قبل، ومن جديد تعرضت الصحف اليسارية المعارضة (التحرير، الطليعة، لافان غارد) للمحاكمة⁽²⁰⁴⁾، وحاول الاتحاد المغربي للشغل من جهته رفع دعوة قضائية ضد المسؤولين عن القضية لرفع الظلم عن الصحف، لكن لم يتم قبول دعواه، مما أظهر

¹⁹⁸ - جريدة التحرير، عدد: 428، (13 جوان 1961)، ص: 01. / عدد: 429، (14 جوان 1961)، ص: 01، 04.

¹⁹⁹ - محمد التيباري، مناضل يساري وأحد قادة اتحاد الشغل المغربي، ومدير تحرير صحيفتي الطليعة ولافانغارد، توفي سنة 1979، الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 43.

²⁰⁰ - جريدة التحرير، عدد: 452، (11 جويلية 1961)، ص: 01، 02.

²⁰¹ - جريدة العلم، "العدالة تنصف الدويري من المهرجين"، عدد: 4343، (09 جويلية 1961)، ص: 01، 02.

²⁰² - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 45، 46.

²⁰³ - جريدة التحرير، عدد: 452، مصدر سابق، ص: 01، 04. / عدد: 528، (07 أكتوبر 1961)، ص: 01.

²⁰⁴ - جريدة التحرير، عدد: 529، (08 أكتوبر 1961)، ص: 01. / عدد: 530، (10 أكتوبر 1961)، ص: 01.

بشكل جلي وقوف الدولة إلى جانب المتورطين في الفضيحة، وجعل جريدة التحرير تمتنع عن حضور جلسات المحاكمة، بعد التأكد من غياب النزاهة القضائية وانحياز الجهاز القضائي، وعدم الوصول لأي نتيجة⁽²⁰⁵⁾، رغم استغلال جريدة حزب الاستقلال لذلك الغياب لتصوره كهروب من الحكم المنتظر⁽²⁰⁶⁾.

• الضغط النقابي:

❖ المطالب الفلاحية:

لم يكن اليسار في يوم من الأيام مطمئنا لسياسة ونهج الحسن كولي للعهد قبل أن يصبح ملكا، وكان الجميع يدرك طروحاته الليبرالية ومعاداته للسياسات الاشتراكية وخاصة في قطاع الفلاحة، وظهر ذلك في الفترة التي سیر فيها الحكومة وانقلب فيها على سياسة ومشاريع حكومة عبد الله إبراهيم، وبمجرد وفاة الملك محمد الخامس وتسرب الأخبار عن قرب تكليف رضا قديرة، ذو الخلفية السياسية المعروفة، بوزارة الفلاحة، سارعت المعارضة اليسارية من أجل قطع الطريق على الإجراءات المزمع اتخاذها، إلى تأسيس اتحاد نقابي للفلاحين⁽²⁰⁷⁾.

فتأسس يوم 11 مارس 1960 تكتل لعمال الفلاحة والخماسة وصغار المزارعين، بهدف النهوض بالفلاحة والدفاع عن حقوق الفلاحين والتصدي لمناورات الإقطاع، وكما كتبت جريدة التحرير: "ذلك أن جماهير الفلاحين الذين ظلوا ينتظرون منذ الاستقلال حدوث تغيير جذري للحالة التي يعيشونها، قد شعروا بأن عليهم هم أنفسهم أن يقوموا بهذا التغيير ويعملوا على إنجاحه، ولا تنقصهم دواعي الاستياء التي تجعلهم يضجون من الوضع"⁽²⁰⁸⁾، وكما جاء في بيان تأسيسه: "الرغبة جماهير الفلاحين في تغيير الأوضاع التي تتسم بالحيث الذي لحق صغار سكان البوادي"⁽²⁰⁹⁾، وقد ترأس هذا التنظيم النقابي الجديد، الاتحادي بن سليمان عبد الكريم ذو الأصول الأرسطراطية المعروفة⁽²¹⁰⁾.

²⁰⁵ - جريدة التحرير، عدد: 584، (12 ديسمبر 1961)، ص: 01، 02. / عدد: 616، (17 يناير 1962)، ص: 01.

²⁰⁶ - جريدة العلم، "الانفصاليون بين التحدي والجن"، عدد: 4510، (18 يناير 1962)، ص: 01.

²⁰⁷ - جريدة التحرير، عدد: 347، (11 مارس 1961). / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 19.

²⁰⁸ - جريدة التحرير، عدد: 348، مصدر سابق، ص: 01.

²⁰⁹ - جريدة التحرير، عدد: 347، مصدر سابق، ص: 01.

²¹⁰ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 19.

ومنذ تأسيسه استغله اليسار لخوض المعركة ضد الحكومة والنظام ضد ضريبة الترتيب وديون الفلاحين الصغار، حيث اضطر الملك الجديد إلى الرضوخ وإلغاء الضريبة، في إعلان عبر الإذاعة الوطنية يوم 19 جوان 1961، فكانت هذه أول مواجهة بين الطرفين تحسم لصالح اليسار، بعد أشهر من الحملات الدعائية المتبادلة وبعد زمن من وصف مطالب اليسار تلك بالديماغوجية، وبعد حجز جريدة التحرير مرارا وتكرارا⁽²¹¹⁾.

❖ احتفالات الفاتح مايو:

في الجو الذي تعكر من جديد بشحناء الخلافات السياسية والصراع بين اليسار ومعسكر القصر والحملات المتبادلة، جاءت ذكرى الفاتح مايو لتشعل معركة أخرى بين النقابة العتيدة المدعومة من قبل الاتحاد الوطني وبين اتحاد الشغالين التابع لحزب الاستقلال، والذي حصل على اعتماده منذ أيام قليلة بمناسبة قبول رئيسها الفعلي أحمد الدويري التحالف مع القصر مقابل السماح لنقابته بالنشاط⁽²¹²⁾.

استبقت جريدة التحرير الحدث وأخذت تنشر مقالات عن الذكرى، منوهة بتضحيات العمال على الصعيد العالمي، ومذكرة بما بذله العمال المغاربة في سبيل القضية الوطنية، وبما أنجزه الاتحاد المغربي للشغل أثناء النضال الوطني ضد المستعمر وبعد الاستقلال، وانطلق مناضلو النقابة المركزية في حملة الدعاية والتنظيم لاستعراض الفاتح مايو، وفي أثناء ذلك حدثت مناوشات بين أعضاء النقابة اليسارية وعناصر النقابة الاستقلالية الجديدة، وقد بدأ الصراع على تعليق المنشورات منذ يوم 26 أبريل 1961، وتحديث صحف الاتحاد الوطني عن دعم رسمي من الشرطة لأعضاء نقابة الدولة بهدف استفزاز العمال وتحويلهم عن معركتهم الحقيقية، وأدى ذلك التنازع لسقوط جرحى وقتلى⁽²¹³⁾.

وخلال احتفالات الذكرى التي شهدت لأول مرة منذ الاستقلال غياب الملك وأعضاء الحكومة⁽²¹⁴⁾، في إشارة واضحة إلى الخلاف المستعصي بين النظام الرسمي وبين اليسار، أبان الاتحاد

²¹¹ - جريدة التحرير، عدد: 357، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 435، (21 جوان 1961)، ص: 01.

²¹² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 36.

²¹³ - جريدة التحرير، عدد: 387، (26 أبريل 1961)، ص: 01 / عدد: 390، (29 أبريل 1961)، ص: 01 / عدد:

391، (30 أبريل 1961)، ص: 01.

²¹⁴ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 39.

المغربي للشغل، النقابة اليسارية العتيدة عن تفوق كبير، واحتل مئات الآلاف من عناصره التي زحفت على مدينة الدار البيضاء، شوارع العاصمة الصناعية، موجّهين رسالة واضحة للمعسكر الليبرالي، الذي سيطر على مقاليد الحكم خاصة بعد وفاة الملك محمد الخامس⁽²¹⁵⁾.

تداول زعماء اليسار، المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم وبوعبيد والبصري وزعيم نقابة الفلاحين الجديدة بن سليمان الخطابة على الجموع المحتشدة، وقد بلغ احتفاء اليسار بهذا الاكتساح الجماهيري أن كتبت صحيفة التحرير: "الفتاح مايو 1961 سيبقى فاصلا بين عهدين في تاريخ الكفاح الشاق الطويل، الذي تخوضه جماهيرنا الشعبية في سبيل تحريرها من الإهانة والانبطاح"⁽²¹⁶⁾.

لم تمر أحداث هذا اليوم العمالي مرور الكرام، بل كان لها تبعات مهمة في الأيام التالية، فقد تعرض مناضلو اليسار لحملة قمع في كثير من المناطق، كان أبرزها ما وقع في مدينة المحمدية، أين هاجمت قوات الشرطة والجيش والقوات الاحتياطية، منازل العمال ومقر الاتحاد المغربي للشغل، وغضت الشرطة الطرف عن اعتداءات أعضاء نقابة حزب الاستقلال على عناصر وأملاك مناضلي اليسار⁽²¹⁷⁾.

وتعرض في أماكن أخرى عدد من الفلاحين المنضوين تحت لواء نقابة الفلاحين اليسارية للاعتقال، وقام أتباع الدويري في المصالح الاقتصادية التي يشرف عليها مثل ميناء الدار البيضاء وبعض معامل المدينة بالاعتداء على عناصر الاتحاد المغربي للشغل⁽²¹⁸⁾.

وقد أدت هذه الأحداث إلى دخول العمال في إضرابات بمدينة المحمدية وفي بعض مناطق مدينة الدار البيضاء، وإلى تحايل برقيات التضامن والتنديد على مقر الاتحاد المغربي للشغل وعلى مقر صحف اليسار، كما دفعت الأخير لقيادة حملة مضادة على المسؤولين عن هذه التصرفات وأبرزهم وزير الاقتصاد في حكومة الملك، الاستقلالي أحمد الدويري، الذي بات الخصم اللدود للييسار ولحزب الاتحاد الوطني ووضع نفسه في مواجهة المعارضة الراديكالية⁽²¹⁹⁾.

²¹⁵ - جريدة التحرير، عدد: 393، (03 مايو 1961)، ص: 01.

²¹⁶ - المصدر نفسه.

²¹⁷ - جريدة التحرير، عدد: 394، مصدر سابق، ص: 01./ عدد: 395، مصدر سابق، ص: 01.

²¹⁸ - جريدة التحرير، عدد: 394، مصدر سابق، ص: 01./ عدد: 396، مصدر سابق، ص: 01.

²¹⁹ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 40.

❖ الإضرابات العمالية:

بعد تعديل جوان الحكومي، الذي كرس إقصاء اليسار، وبعد الحملات الإعلامية التي انتهت بجر صحف اليسار وقياداته للمحاكم، وبعد أحداث الفاتح مايو، توجه الاتحاد الوطني مستندا على ظهوره اتحاد الشغل، نحو إطلاق حملة إضرابات مهنية من أجل الضغط على القصر وإذكاء المعركة السياسية⁽²²⁰⁾. استهلكت تلك الحملة يوم 06 جوان 1961، بإضراب عام في كل من إقليم سوس والدار البيضاء وطنجة تضامنا مع منكوبي أغادير، بعد مرور ما يقرب من سنة ونصف على زلزال المدينة وبعد تقاعس الدولة عن التكفل بمأساة السكان وأضرارهم، فأعتبر ذلك اليوم يوما للتضامن مع المدينة المنكوبة، وفي الحقيقة كان فرصة استغلها اليسار لبدء حملته السياسية ضد الحكومة والقصر⁽²²¹⁾. وفي اليوم الموالي لإضراب التضامن مع أغادير قرر الاتحاد المغربي للشغل تبني مبدأ الإضراب العام بعد الاجتماع فوق العادة لقيادته، الذي عقد يوم 03 جوان 1961، والذي انتهى إلى مجموعة مطالب منها رفع الأجور والتعويض العائلي، والتنديد بالفساد الإداري والتعفن، فتقرر القيام بإضراب عام في القطاع العام لمدة 24 ساعة يوم 19 جوان 1961، كإنداز للحكومة⁽²²²⁾. بدأت حملة التعبئة على صفحات جريدة التحرير، ولمدة أسبوعين غير مسبوقين في تاريخ العمل النقابي واليسار، تواصلت الاجتماعات والبلاغات وحملات التوعية والتجنيد، واستمرت الإضرابات القطاعية الجزئية، كما تواصلت الحملات الهستيرية المضادة من قبل الإذاعة الوطنية والصحف الموالية⁽²²³⁾. ففي مدينة آسفي أضرب ثلاثة آلاف عامل من عمال الصيد البحري، وتضامن معهم باقي عمال الصيد البحري بالمغرب، بعد محاولات تكسير إضرابهم، ورافق ذلك إضراب محدود لمدة يوم شنه عمال المطاحن عبر كامل المغرب يوم 07 جوان 1961، وفي يوم 09 جوان أعلنت الجامعة الوطنية للتعليم إضرابا عاما مساندا لإضراب الموظفين المقرر يوم 19 جوان⁽²²⁴⁾.

²²⁰ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 46./ الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص: 39.

²²¹ - جريدة التحرير، "إضراب عام في سوس وطنجة تضامنا مع منكوبي أغادير"، عدد: 422، مصدر سابق، ص، ص: 01، 03.

²²² - قرار اتحاد الشغل بالإضراب، 03 جوان 1961، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 423، مصدر سابق، ص: 01.

²²³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 43.

²²⁴ - جريدة التحرير، عدد: 423، مصدر سابق، ص، ص: 01، 04./ عدد: 426، (10 جوان 1961)، ص: 01.

وصدرت يوم 14 جوان مذكرة عن الاتحاد المغربي للشغل، حول الوضع المغربي الراهن وعن حقيقة المعركة، تحدثت عن الفساد المستشري في كافة المرافق، وعن جمود التنمية وعن سعي الدولة لفرض نقابتها⁽²²⁵⁾، وتواصلت الحملة الدعائية التحضيرية للإضراب، واستمرت العناوين العريضة عبر جريدة التحرير: "الموظفون عازمون على شن الإضراب، العمال يتضامنون مع رفاقهم في الوظيفة العمومية"، "أربعة أيام تفصل بينا وبين الإضراب العام الذي سيشنه الموظفون في مجموع نواحي المغرب"⁽²²⁶⁾.

وكتبت التحرير في يوم 16 جوان: "في جو من الحماس والعزم والتصميم، أكثر من ثلاثة آلاف موظف يجتمعون لتحضير إضراب الاثنين، الهاشمي بناني وإدريس المذكوري يؤكدان عزم الطبقة العاملة على الكفاح المستميت من أجل حقوقهم"، وتواصلت مقابل هذا حملات الداخلية بمنع تجمع العمال للتحضير، وتواصلت تحركات نقابة حزب الاستقلال التي حاولت المناورة عبر تنظيم إضراب استباقي في ميناء الدار البيضاء باء بالفشل، كمل لم يخلو الأمر من اعتداءات واحتكاكات ميدانية بين النقابتين⁽²²⁷⁾.

وفي السابع عشر جوان صدر بلاغ من الجامعة النقابية للموظفين، ردا على حملات الإذاعة الرسمية، ندد بالحرب التي تشنها الدولة على الموظفين، وأكد العزم على شن الإضراب، وفضح التعفن والرشوة في الدولة، وذكر أنه إذا كانت محاربة الرشوة والامتيازات عمل سياسي، فمرحبا بهذا العمل، في رد على اتهامات الاحتراف السياسي التي كانت تلصق باليسار، ومما جاء فيه: "موقف الموظفين موقف عادل يسانده العمال وجماهير الشعب، ولا يجوز لهيئة حاكمة مستبدة أن تنادي باحترام القانون"⁽²²⁸⁾.

ومساندة لتحرك الاتحاد المغربي للشغل، دعي لاجتماع المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يومي 17 و 18 جوان 1961، في دورة عادية، هدفها تدارس الوضع والخروج بإستراتيجية للتحرك، في خضم المعركة السياسية الدائرة⁽²²⁹⁾، وقد حضر أشغال لقاء المجلس، العلامة محمد العربي العلوي، وافتتح جلساته بكلمة سياسية شديدة وبانتقاد لاذع للوضع، أبانت عنه كلماته: "لقد حصلنا

²²⁵ - مذكرة الاتحاد المغربي للشغل ليوم 14 جوان 1961، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 429، مصدر سابق، ص: 01.

²²⁶ - جريدة التحرير، "الموظفون عازمون على شن الإضراب"، عدد: 430، (15 جوان 1961)، ص: 01، ص: 02.

²²⁷ - جريدة التحرير، عدد: 430، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 431، (16 جوان 1961)، ص: 01 / عدد: 426، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 427، (11 جوان 1961)، ص: 01 / عدد: 428، مصدر سابق، ص: 01، ص: 03.

²²⁸ - بلاغ الجامعة الوطنية للموظفين، 17 جوان 61، جريدة التحرير، عدد: 432، (17 جوان 1961)، ص: 01، ص: 04.

²²⁹ - جريدة التحرير، عدد: 432، مصدر سابق، ص: 01.

على الاستقلال ولكننا لم نحسن استعماله، وإن الحالة التي يوجد عليها المغرب اليوم لم يكن عليها حتى في عهد الحماية"⁽²³⁰⁾.

وانتهى اجتماع قيادة حزب الاتحاد الوطني إلى قراراتين رئيسيين: - تعبئة الجماهير تحت شعار رفض الحكم الفردي واسترجاع السلطة للشعب الذي هو مصدر السلطات، - إعطاء الصلاحية للكتابة العامة للحزب لتحديد خطة وميادين العمل الذي ستقوم به الجماهير على الصعيد المحلي والوطني، في شكل مبادرات مضبوطة تهدف إلى انتزاع حقوقها⁽²³¹⁾.

وفي الوقت الذي كان اجتماع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منعقدا بهدف بحث سبل التصعيد، كان هناك اجتماع آخر ملتئم بين قيادة الاتحاد المغربي للشغل والحكومة، وفي نفس العدد من جريدة التحرير الذي صدر يوم 18 جوان 1961 يبشر بإضراب الموظفين العام ليوم الغد 19 جوان، ويشد على أيديهم، نشر خبر مقتضب مختصر يتحدث عن مقابلة تمت بين الحكومة ووفد الاتحاد المغربي للشغل، انتهى إلى قرار رئاسة الحكومة باستدعاء المجلس الأعلى للتوظيف من أجل دراسة مطالب الموظفين⁽²³²⁾.

وحقيقة ما جرى أنه تم اجتماع بين مدير ديوان الملك ووزير داخلية قديرة وبين نائب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل محمد عبد الرزاق والكاتب العام لجامعة الموظفين إدريس المذكوري، توصل إلى اتفاق بإلغاء الإضراب مقابل استدعاء المجلس الأعلى للموظفين⁽²³³⁾.

لقد مثل هذا القرار ضربة كبيرة لجهود اليسار وحملاته، وظهر التناقض جليا في الصفحة الأولى من جريدة التحرير ليوم 20 جوان، حيث وفي نفس العدد الذي احتوى على قرارات اجتماع مجلس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التصعيدية، جاء عنوان يتحدث عن انتصار الموظفين بالقرار الصادر عن الاجتماع المذكور مع قديرة⁽²³⁴⁾.

²³⁰ - كلمة الشيخ العربي العلوي، جريدة التحرير، عدد: 434، (20 جوان 1961)، ص: 01، 03.

²³¹ - جريدة التحرير، "المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقرر"، عدد: 434، مصدر سابق، ص: 01.

²³² - جريدة التحرير، "آخر ساعة"، عدد: 433، (18 جوان 1961)، ص: 01.

²³³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 43، 44.

²³⁴ - جريدة التحرير، عدد: 434، مصدر سابق، ص: 01.

ورغم محاولات جريدة التحرير احتواء الصدمة وإظهار الأمر كانتصار للعمال، فلم يخفى ذلك الإحباط الكبير الذي أصاب قيادة الاتحاد الوطني في شقها غير النقابي، ومعها جموع المناضلين الذين عولوا كثيرا وعلقوا آمالا كبيرة على نجاح الإضراب، وتسلت عبر مقالات التحرير، رغم ما سبق ذكره، علامات التشكيك وإشارات التحذير من أن هذا الانتصار الجزئي لا يجب أن يسكر الموظفين، وأن عليهم أن يتخذوا منه انطلاقة جديدة لتعزيز صفوفهم وتمتين تنظيمهم استعدادا للمعارك القادمة⁽²³⁵⁾.

لم يستسلم الحزب والتزم بمواصلة التصعيد، الذي بدأه وحرص العناصر النقابية التي أبقت على الولاء للقيادة السياسية للحزب، على القيام بإضرابات قطاعية، حتى رغما عن قيادة اتحاد الشغل، فأضرب في بداية جويلية عمال الفوسفات بمنطقة خريكة، فتضامن معهم سائر عمال المناجم في المغرب، وتبعهم يوم 10 جويلية عمال (الخرازة) بفاس وجموع الحرفيين بالبلاد، وفي نهاية الشهر أضرب عمال الحافلات، ووجهت تلك الإضرابات بعمليات القمع والمقاومة العنيفة من أجهزة الدولة ومساعي لإجهاضها وتكسيورها، رغم أن بعضها نجح في تحقيق نتائج ومكاسب⁽²³⁶⁾.

عادت حركة الإضرابات في بداية شهر ديسمبر مع إضراب عمال البنوك والبريد وموزعو الوقود وعمال الإذاعة وحتى موظفي وزارة الخارجية، وتوج كل ذلك بإضراب شامل من الموظفين والتجار يوم 26 ديسمبر بمدينة الرباط، تزامنا مع حملة دعائية كبيرة من جريدة الاتحاد الوطني التحرير، التي لم تتوقف عن التنديد بحملات القمع التي يتعرض لها العمال، كما لم تتوقف عن توجيه الهجمات للنظام الرسمي القائم، ووصفه بكل الصفات السيئة والقيحة، مثل نظام الحكم الفردي والنظام الاستبدادي المتسلط، واعتبرت ما يجري تعبئة من العمال وتجنيد للمواجهة فكتبت: "الطبقة العاملة توالي استعدادها لخوض معركتها العادلة، امتداد حركة الإضرابات العامة دليل آخر على انهيار الحكم الفردي"⁽²³⁷⁾.

²³⁵ - جريدة التحرير، عدد: 434، مصدر سابق، ص: 01، 04.

²³⁶ - جريدة التحرير، عدد: 445، (02 جويلية 1961)، ص: 01 / عدد: 452، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 456،

(16 جويلية 1961)، ص: 01 / عدد: 465، (26 جويلية 1961)، ص: 01.

²³⁷ - جريدة التحرير، عدد: 575، (01 ديسمبر 1961)، ص: 01 / عدد: 577، (03 ديسمبر 1961)، ص: 01 / عدد:

587، (15 ديسمبر 1961)، ص: 01 / عدد: 593، (22 ديسمبر 1961)، ص: 01 / عدد: 596، (25 ديسمبر

1961)، ص: 01 / عدد: 581، (08 ديسمبر 1961)، ص: 01.

كان لحركة الإضرابات والتصعيد السياسي من قبل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تأثيره على صعيد الساحة السياسية في مواجهة معسكر الملك، الذي تقوى بشكل كبير، وعلى صعيد الساحة الداخلية للحزب، حيث طفت إلى السطح أزمة داخل قيادة اليسار نفسها، سيكون لها تأثير على ما يأتي.

وكان لا بد أن يكون لذلك التصعيد الذي وظف فيه العمال كرأس حربة ثمنا، فقد تعرض رئيس المجلس البلدي للرباط (الهاشمي بناني)، لاعتداء جسدي خطير يوم 28 يناير 1962، كاد يؤدي بحياته وتسبب له في عدة جروح بالغة، وصنف هذا الحادث الذي تعرض له الرجل الذي يشغل أيضا منصب الكاتب العام لاتحاد الشغل بمدينة الرباط، في إطار القمع المنتظر من النظام في مواجهة تحركات اليسار والعمال، واعتبر كذلك تحذيرا لقيادات اتحاد الشغل من المضي في مشاريع حزب الاتحاد⁽²³⁸⁾.

وقد أشارت جريدة التحرير إلى أن من قاموا بهذا الفعل ينتمون لتنظيم سري يتبع جهاز الأمن، شكله الحكم الفردي على غرار منظمة الجيش السري الفرنسي بالجزائر، بهدف إرهاب قادة الحركة الوطنية التقدمية في المغرب، وعددت الصحيفة الاعتداءات التي قام بها هذا الجهاز في حق قادة اليسار ومناضليه⁽²³⁹⁾.

وفي نفس سياق تهيب اليسار وحزب الاتحاد أقدم النظام يوم 24 يناير 1962 على تنفيذ حكم الإعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة في حق أربعة معارضين من أنصار الاتحاد، كان قد صدر في حقهم في شهر أوت 1961 حكم بالإعدام، بعد اتهامهم بتنفيذ اغتيالات في حق أفراد من الشرطة، والمقاومون هم: محمد بن حمو العياشي ومولاي إدريس بن أحمد الدكالي وأحمد الجابوني وعبد الله الزناكي، وقد نعت جريدة التحرير هؤلاء المقاومين ووصفتهم بالشهداء وبخيرة شباب البلاد، ووصفت إعدامهم بالتصرف الذي يذكر بممارسات عهد الاحتلال، وهو الأمر الذي سيؤدي بعد أشهر لرفع دعوة قضائية جديدة ضد الجريدة ومديرها محمد البصري بتهمة الإشادة بالمجرمين⁽²⁴⁰⁾.

²³⁸ - جريدة التحرير، "عصابات البوليس الإرهابي تبدأ نشاطها من جديد"، عدد: 627، (30 يناير 1962)، ص: 01.

²³⁹ - المصدر نفسه.

²⁴⁰ - جريدة التحرير، عدد: 623، (25 يناير 1962)، ص: 01 / عدد: 754، (26 جوان 1962)، ص: 01.

5- مؤتمر حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية:

خلال اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال الذي عقد بمدينة مراكش يوم 21 أكتوبر 1961 تم تشكيل لجنة تحضير مؤتمر الحزب السادس، وتحدث علال الفاسي عن التفاصيل القانونية للمؤتمر القادم، الذي سيعقد في مطلع سنة 1962⁽²⁴¹⁾.

وافتتحت أشغال المؤتمر السادس بمدينة الدار البيضاء يوم 12 يناير 1962، بحضور أربعة آلاف مندوب تحت شعار: "مواطنون أحرار في وطن حر"، واستمرت الأشغال إلى يوم الاثنين 15 يناير 1962، حيث تم انتخاب علال الفاسي رئيسا للحزب بالإجماع، كما تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة ضمت العناصر التاريخية المعروفة، وأبرزهم: عمر بن عبد الجليل ومحمد الدويري ومحمد بوسنة ومحمد اليزيدي وعبد الكريم غلاب وأبو بكر القادري وعبد الخالق الطريس وعبد الكبير الفاسي⁽²⁴²⁾.

وسعت قيادة الحزب التاريخية خلال هذا المؤتمر لتطعيم قيادة الحزب التنفيذية ببعض العناصر الشابة لإخراج الحزب من جموده ومواجهة حيوية ونشاط اليسار، ومن تلك العناصر كان: عبد الحفيظ القادري وعبد الكريم الفلوس وأحمد بوسنة ومحمد بريك وعبد الحق التازي، وكلهم من ذوي التكوين العصري، كما تكرر غياب وانسحاب عناصر من القيادات التاريخية مثل أحمد بلافريج وأحمد بن هيمة ومحمد الطاهري ومحمد العراقي⁽²⁴³⁾.

وخلال أيام المؤتمر كانت الشعارات المرفوعة لا تختلف كثيرا عن تلك التي كان اليسار يخوض في سبيلها معاركه، فقد طغت عناوين مواجهة الإقطاع والرأسمالية والإصلاح الزراعي ومحاربة الفروق الاجتماعية، لقد كان ذلك يندرج ضمن قاعدة الحزب الأيديولوجية الجديدة التي تبناها منذ المؤتمر الخامس "الاشتراكية الإسلامية"، التي جاءت لتنافس طروحات اليسار الشعبية وقماشيا مع المد العربي والعالمي، وقد تولى مهمة التنظير لهذا التوجه القيادي الشاب (عبد الحميد عواد)، المتخصص في الاقتصاد، وتكفل علال الفاسي نفسه بمهمة الدعوة والترويج لها⁽²⁴⁴⁾، فكانت صحيفة العلم تخرج

²⁴¹ - جريدة العلم، "المجلس الوطني لحزب الاستقلال يبدأ بأشغاله بمراكش"، عدد: 4435، (22 أكتوبر 1961)، ص: 01.

²⁴² - جريدة العلم، عدد: 4506، (13 يناير 1962)، ص: 01. عدد: 4508، (16 يناير 1962)، ص: 01.

²⁴³ - جريدة العلم، عدد: 4508، مصدر سابق. / واتبوري، مرجع سابق، ص: 253، 256.

²⁴⁴ - واتبوري، مرجع سابق، ص: 253، 254.

بعناوين عريضة مأخوذة من الشعارات التي رفعت أثناء الأشغال من قبيل: "تشديد دولة حرة تركز على الملكية الدستورية وممارسة الشعب للحكم، وتعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية"، "رفض كل تحالف مع الرأسمالية ومقاومة الفروق الاجتماعية"، "النهوض بالبادية أساس رقي البلاد"⁽²⁴⁵⁾. وفي هذا السياق جاءت مطالب الحزب التي صادق عليها المؤتمر بعد مناقشة تقاريره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتمت الدعوة لعدم التبعية الاقتصادية وتأمين المرافق الأساسية وإصلاح زراعي يقوم على تعميم نموذج التعاونيات الفلاحية واسترجاع أراضي المعمرين ومنع الأجانب من تملك الأراضي، ونودي بإجبارية التعليم، كما تمت الإشادة بالمخطط الخماسي الذي وضع في عهد حكومة عبد الله إبراهيم، وكذلك الدعوة للتعجيل بوضع دستور للبلاد باعتبار الشعب مصدرا للسلطات⁽²⁴⁶⁾. كان ظاهرا من شعارات المؤتمر والمقررات التي انتهت إليها والسياسية التي رسمها للمستقبل أنّ الخلاف والصراع مع إخوان الأمس، قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كان له تأثير كبير في توجه الحزب، فقد بدا الأمر كمنافسة ليسار على شعاراته وتوجهاته ومطالبه ومحاولة لمشاركته في استغلال حاجات الشعب وهمومه، وهذا الأمر جعل من حزب الاستقلال وكأنه يتنكر لحاضنته الطبيعية؛ البرجوازية التقليدية ويقترّب من الطبقات الشعبية، لكن ذلك لم يكن يشكل هاجسا لعلال الفاسي وقيادة الحزب، باعتبار أن الكثير من البرجوازيين هم بحاجة للحزب أكثر من حاجته هو لهم، نتيجة قربهم من دوائر القرار والتأثير في هذه الفترة، كما أنه بحاجة للعطف الشعبي أكثر، لكن سيكون لهذا التوجه ثمنه إزاء النظام والقصر الذي أخذ في عهد الحسن الثاني ينفر من الطروحات الاشتراكية ويوغل في الليبرالية الرأس مالية⁽²⁴⁷⁾.

وخلال نفس سنة 1962 عقدت الحركة الشعبية شهر أكتوبر مؤتمرها الثاني بمدينة مراكش، بحضور حوالي ألفي مندوب أعادوا انتخاب أحرضان كاتباً عاماً للحزب وعبد الكريم الخطيب رئيساً للمجلس الوطني للحزب، كما انتخبوا أعضاء المجلس الـ 118، وأعضاء اللجنة المركزية الـ 21⁽²⁴⁸⁾.

²⁴⁵ - جريدة العلم، عدد: 4506، مصدر سابق. / عدد: 4507، (14 يناير 1962)، ص: 01. / عدد: 4508، مصدر سابق.

²⁴⁶ - جريدة العلم، عدد: 4508، مصدر سابق. / عدد: 4509، (17 يناير 1962).

²⁴⁷ - واتروبري، مرجع سابق، ص، ص: 253، 254.

²⁴⁸ - المرجع نفسه، ص: 327.

لقد تمحورت شعارات ومطالب المؤتمر حول الملكية الدستورية والتأييد اللامشروط للعرش، وكذلك الدعوة للاهتمام بالعالم القروي وتنميته، وتم التشديد على إنشاء وزارة الشؤون القروية، ورغم تركيز قيادة الحزب على نفس نهج مؤتمر حزب الاستقلال وقيادته، باعتماد "الاشتراكية الإسلامية"، فقد وصم النقاش الذي شهدته أشغال المؤتمر بـ "نقاش الماعز"، في شكل من أشكال السخرية والتندر من الخصوم والصحافة، بسبب أن قاعدة الحزب هي من البسطاء القرويين، الذين تركزت مداخلاتهم حول ما تعانيه المناطق القروية من حرمان وتعسف من أجهزة الدولة ومنها حراس الغابات، الذين يمنعون القرويين من ترك قطعان معزهم ترعى بحرية⁽²⁴⁹⁾.

وإن لم يكن حزب الحركة الشعبية هيكلا سياسيا مؤثرا، لكنه كان يحظى بدعم سكان الريف والمناطق الأمازيغية، ويحظى بدعم القصر الذي أعطى للحزب مكانة تتجاوز حجمه وجعل من قياديه أحرصان والخطيب من رجال النظام ووزرائه الثقات⁽²⁵⁰⁾، وسيتواصل ذلك الحضور ويزيد في ظل ما يأتي من خلاف مع حزب الاتحاد وحزب الاستقلال وانكفاء القصر على معسكره الخاص الملتف حوله.

المبحث الثالث: أزمة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

لقد تأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شكل فيدرالية جمعت ثلاثة أصناف من المناضلين السياسيين، فئة المقاومين الذين انحازوا كليا لليسار بعد الانقسام التاريخي، وفئة النقابيين، وفئة الحزبيين السياسيين المنحدرين من هيكل حزب الاستقلال، ولكل فئة من هؤلاء خصائصها وميزاتها، ويجمع بين أفرادها نمط سلوكي وفكري معين، وقد شهدت الفترة الممتدة بين 25 يناير 1959 تاريخ التأسيس، و20 مايو 1960 تاريخ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، اندماجا وتعايشا بين هذه الفئات، إلا أنه منذ إسقاط حكومة اليسار، بدأت بعض التناقضات تظهر داخل الحزب التقدمي، وجعلته يعيش أزمة أيديولوجية وتنظيمية وسياسية خانقة أثرت على نشاطه وقوته، وظهر خلال هذه المرحلة؛ مايو 1960 - مايو 1963، بوادر شرح سيتطور مع الزمن ليكون له شأن في مستقبل الحزب.

²⁴⁹ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 157. / واتروبوري، مرجع سابق، ص: 327.

²⁵⁰ - واتروبوري، مرجع سابق، ص، ص: 327، 328.

1- معضلة النقابي والحزبي:

جاء تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مرتكزا بشكل كبير على القاعدة الشعبية للاتحاد المغربي للشغل، بسبب التلاقي الأيديولوجي ونتيجة الاتفاق بين التيار الراديكالي داخل حزب الاستقلال سابقا وبين قيادة النقابة في معارضة القيادة التقليدية للحزب العتيد، والأهم أن النقابة مثلت الظهير الشعبي والحاضنة التي زودت الحزب بقوته العددية في مواجهة شعبية حزب الاستقلال التاريخية بين الشعب المغربي البعيد عن دهاليز السياسة.

وبالنسبة للقيادي المهدي بن بركة فإن العلاقة المتينة التي كانت بين التيار السياسي المعارض داخل حزب الاستقلال، والذي سينبع من خلاله حزب الاتحاد الوطني، وبين النقابة هي بسبب الخلفية الواحدة التي تسمح أن يصنفوا معا ضمن إطار اليسار المغربي بالمفهوم التقليدي للكلمة⁽²⁵¹⁾.

وقد جمعتهم المعركة الواحدة كقوة شعبية ضد العناصر الرجعية الإقطاعية المرتبطة بالمصالح الأجنبية⁽²⁵²⁾، ولكن يؤكد المهدي بن بركة أن تلك العلاقة القوية لا تعني التبعية، والاتحاد المغربي للشغل يعتز باستقلاله عن كل التشكيلات السياسية الموجودة، والتي يمكن أن ترتبط فقط بروابط أيديولوجية مع المناضلين النقابيين في إطار النضال التقدمي الاقتصادي والاجتماعي المشترك⁽²⁵³⁾.

بالنسبة لشهود آخرين مثل محمد عابد الجابري؛ فإن قيادة زعماء النقابة لعملية الانفصال في حد ذاتها، ومعارضتهم الشرسة السابقة لقيادة حزب الاستقلال التقليدية جاءت أساسا من الرغبة في إيجاد هيكل سياسي يهيمنون عليه، ومن أجل الحفاظ على امتيازاتهم الخاصة⁽²⁵⁴⁾.

كان قادة النقابة يحسّون بالقوة التي يمثلها تنظيمهم وما ينعكس جراء ذلك من امتيازات عليهم، فقد كان اتحاد الشغل يمارس تسلطا حقيقيا على أرباب العمل وعلى الإدارات العمومية، وتحول لوسيط مهم بين المواطنين والإدارات والشركات، وأضحت جل المرافق الاجتماعية تحت هيمنته، وكان يفرض الإتاوات ويتدخل في تعيين وفصل الموظفين، وتحول شيئا فشيئا إلى جهاز من أجهزة الدولة، يحصل على

²⁵¹ - BEN BARKA, **Problème d'édification au Maroc**, op-cit, p: 31.

²⁵² - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 82.

²⁵³ - BEN BARKA, **Problème d'édification au Maroc**, op-cit, p: 31

²⁵⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 26.

الهبات والمساعدات وله مئات المقرات وله حتى برامج ثابتة في الإذاعة الوطنية، وكان قادة اتحاد الشغل جهة سياسية محترمة ثابتة الحضور في الاستشارات السياسية عند تشكيل الحكومات ولها حصتها في أي مجلس أو هيئة وطنية، كما كان الحال مع المجلس الوطني الاستشاري، وكان زعماء التنظيم دائمو السفر للمشاركة في المؤتمرات الدولية باسم المغرب، وكثيرا ما يستقبلون الوفود القادمة من الخارج، وضيوفهم هم ضيوف الدولة المغربية، وكان الملك محمد الخامس ضيفا دائما على احتفالاتهم بيوم العمال⁽²⁵⁵⁾.

ولم يكن زعماء التنظيم العمالي مستعدين بأي حال للتفريط في تلك الامتيازات، وجاء انخراطهم في تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولعبهم الدور الرئيسي في ذلك الحراك، انطلاقا من الرغبة في التخلص من هيمنة حزب الاستقلال والانضواء تحت هيكل جديد أقل هيمنة، والأهم من ذلك أن الحزب الجديد آنذاك كان حزب الحكومة التي تسير شؤون البلد، وكان أحد رجال النقابة عبد الله إبراهيم هو من يرأسها⁽²⁵⁶⁾.

ولعبت شخصية رأس النقابة؛ المحجوب بن الصديق وطبيعته دورا كبيرا في نوعية العلاقة التي ستجمع التنظيم النقابي بالحزب وبالعمل السياسي، فقد أدت الطريقة التي وصل بها الرجل إلى قمة هرم التنظيم، عبر الفرض وليس الانتخاب، نتيجة حسابات سياسية معينة، إلى تشكل عقدة مستديمة لديه من فقدان المنصب، فعمل جاهدا ليبقي هيمنته على الهيكل العمالي بوسائله الخاصة، وقام بتوظيف الامتيازات التي كان يحصل عليها من أجل ضمان ولاء طبقة معينة وحتى تكوين مليشيات ترهب وتؤدب المناوئين والمتمردين⁽²⁵⁷⁾.

وفي هذا السبيل ورغم العديد من المواقف المتصلبة ضد الإدارة والدولة، للظهور بمظهر المدافع عن مصالح العمال، فإن التنظيم كان ولا بد أن يبقى على تواصل مع الدولة ولا بد أن يعرف كيف يهادن ولا يتجاوز الحدود المسموح بها، بغية استمرار تدفق الامتيازات⁽²⁵⁸⁾.

²⁵⁵ - المصدر نفسه.

²⁵⁶ - نفسه، ص: 26، 30.

²⁵⁷ - بن بوعزة، مصدر سابق، ص: 79، 104. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 27، 48.

²⁵⁸ - واتروري، مرجع سابق، ص: 297، 298. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 27.

لقد عرفت العلاقة الثنائية بين الحزب والنقابة خلال السنوات الأولى من تكتل اليسار مرحلتين، مرحلة المهادنة، والتي امتدت من تاريخ تأسيس حزب الاتحاد الوطني وحتى سقوط حكومة عبد الله إبراهيم، وذلك نتيجة مجموعة أسباب، منها أن رأس الحكومة إبراهيم كان نفسه أحد قيادات التنظيم النقابي، ومنها أن التنظيم العمالي فرض نفسه على الحزب وتحكم في تحركاته السياسية، كما حدث خلال انتخابات الغرف التجارية والمجالس البلدية الأولى في شهر مايو 1960، حيث تمكن اتحاد الشغل من فرض عناصره على رأس المرشحين والاستحواذ على أهم الغرف المهنية والمجالس البلدية، ويبقى السبب الأهم من كل ذلك هو الغياب الاضطراري للمهدي بن بركة عن المغرب، نتيجة ارتباطه بالنشاط التحرري العالمي، وكذلك نتيجة رغبته في تجنب المواجهة مع النظام والمطاردة اليومية، وأكثر من ذلك سعيه لتجنب الحزب الانفجار⁽²⁵⁹⁾.

كانت علاقة المهدي بن بركة في غاية التوتر مع المحجوب بن الصديق، بسبب روااسب أزمة حزب الاستقلال، وتجلي ذلك في عهد الحزب الجديد، حيث ومنذ الأيام الأولى كان هناك جناح بن بركة واليوسفى والبصري وبوعبيد وكان هناك جناح عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق، وكان الجناح الأخير هو الذي دفع بقوة نحو الانشقاق كما سبق شرحه في الفصل الثاني، وكان المهدي بن بركة حتى وهو في الخارج فاسحا المجال للمحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم لفرض سياستهما⁽²⁶⁰⁾، ييدي ملاحظاته حول طريقة تسيير الحزب، ويتحفظ على نهج زعماء النقابة في توجيهه⁽²⁶¹⁾.

وتبدأ المرحلة الثانية من جوان 1960، حيث أخذت الخلافات تطفو على السطح، بسبب جملة من الأسباب منها: انتهاء فترة الود بين النظام الرسمي وبين حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث

²⁵⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 24، 33. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 43.

²⁶⁰ - سبق في عنصر سابق التطرق لسوء التفاهم الذي نشأ بين قادة النقابة وبين المهدي بن بركة، بسبب اتهام للمهدي بتسريب فحوى اجتماع وقع في حي التمارة بين المهدي والمحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، في أيام الخلاف والصراع داخل حزب الاستقلال، وتبع ذلك سوء تفاهم دائم وتحامل من بن الصديق على المهدي، مما دفعه للرحيل لتجنب الصدام، حتى أنه كما ينقل الجابري، عندما كان شباب الحزب وطلبته في الخارج يلحون عليه في فترة الغربة 1959-1962، للدخول إلى المغرب، يقول: "هل تريدون مني أن أدخل لأتخاصم مع الخوت". الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 164-167.

²⁶¹ - المصدر نفسه، ج: 2، ص: 46، 47. / واتروري، مرجع سابق، ص: 299.

الترم الأخير أقصى المعارضة، ووجد التنظيم النقابي نفسه في وضع حرج⁽²⁶²⁾، ومنها: انسحاب عبد الله إبراهيم تقريبا من تسيير الحزب ومن العمل الرسمي بعد الإطاحة به من الحكومة، مكتفيا فقط ببعض اللقاءات بين الحين والحين، تاركا المجال لرفيقه المحجوب بن الصديق، الذي كان كل جهده منصبا على بسط نفوذه على العمال وعلى التنظيم النقابي وبسط نفوذ الأخير على الحزب⁽²⁶³⁾.

لقد عانى الاتحاد الوطني خلال السنتين الأولتين من تأسيسه، فقائده الرمزي ومنظره الأول المهدي بن بركة كان بعيدا عن المغرب في منفى اختياري، فيما تعرض كل من البصري وعبد الرحمن اليوسفي للاعتقال حتى جوان 1960، وفي نفس الوقت كان عبد الله إبراهيم وبوعبيد حتى مايو 1960 منشغلين بمسؤولياتهم في الحكومة، وبن الصديق مهتم بمكاسب تنظيمه وترك حمل التسيير الإداري على عاتق القياديين الشوريين السابقين عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة، اللذين بذلا جهدا لقيادة الاستحقاقات المهمة التي شهدتها تلك الفترة⁽²⁶⁴⁾.

ولم يكن في مقدور بوطالب وبن سودة في غياب القيادات الكاريزمية أن يقدموا الكثير للحزب الذي وجد نفسه كما وصف بوعبيد يراوح مكانه الراديكالي وعاجزا عن المبادرة: "شخصيا ولاسيما ابتداء من عام 1960 بدا لي من العقم والشلل مواصلة التوقع في هذا الموقف وسجن الذات فيه، فقد كان يبدو من غير الوارد منطقيا، اللهم إلا في حال وقوع حادث طارئ أن تقبل ملكية تتمتع بالشرعية التاريخية مكرسة بنضالات وكفاحات ضد الاستعمار، تجريد نفسها من كل صلاحياتها"⁽²⁶⁵⁾.

وعجز بوعبيد والبصري، في غياب بن بركة، عن لجم القيادات النقاوية، فلم يكن اللقاء معهم يصل لأي نتيجة⁽²⁶⁶⁾، بل إن تصرفات المحجوب بن الصديق ستؤدي في نهاية 1961 إلى انسحاب كل من بوطالب وبن سودة من الحزب، ورغم أن بوعبيد لا يتحدث عن الأسباب المباشرة التي دفعتهم للمغادرة سوى تلك الضغوط التي تعرضوا لها من القصر، فإن عابد الجابري يروي ما يؤكد أن تصرفات

²⁶² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 63.

²⁶³ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 218.

²⁶⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 109.

²⁶⁵ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 219.

²⁶⁶ - المصدر نفسه، ص: 218.

زعامات النقابة والمحجوب بن الصديق على وجه الخصوص هي من دفعتهم لذلك القرار، حيث لم يكن الأخير يعر لوجود الشوريين السابقين في الكتابة العامة أي اهتمام، بل كان يعاملهم كغرباء، ويقفز على عضويتهم ويتجنب استشارتهما وإشراكهما في الرأي بخصوص القرارات التي تخص الحزب⁽²⁶⁷⁾.

وهو الأمر الذي أدى أخيرا إلى تجميد القياديين لعضويتهم في حدود نهاية شهر نوفمبر 1960، وتوقيف جريدة (الرأي العام)، لسان حال حزب الاتحاد الوطني في هذه الفترة، ثم تقديم استقالتهما النهائية في نهاية 1961، والانتقال من معسكر اليسار للارتقاء في معسكر القصر، فيعين عبد الهادي بوطالب في منصب كاتب الدولة للأنباء ملحقا برئاسة الحكومة، ابتداء من نوفمبر 1962، ويعين أحمد بن سودة في منصب عامل مدينة الرباط ابتداء من شهر أكتوبر 1962⁽²⁶⁸⁾.

2- الصراع بين التيار الحزبي والنقابي داخل حزب الاتحاد (1961-1963).

بدأت الخلافات العلنية بين قادة الحزب السياسيين وقادة النقابة عقب إقدام المناضلين الحزبيين على تأسيس نقابة مستقلة للفلاحين، وهو ما عارضه بشدة زعماء النقابة بدعوى وجود نقابة العمال الفلاحين التابعة له، ولم يفهم من ذلك التصرف الذي كان بقصد تأطير الفلاحين الصغار، سوى تدخل في العمل النقابي، فتجند الجهاز النقابي من أجل تخريب المؤتمرات الجهوية للفلاحين عبر مختلف الأقاليم، وأخذت القيادات العليا للنقابة تطالب من الحزبيين وقف الاعتداء على "استقلال النقابة"⁽²⁶⁹⁾.

وربما في هذا السياق جاء الكلام عن ضرورة استقلال النقابات وتحررها من كل القيود والضغوط، الذي طرح خلال المؤتمر النقابي الإفريقي الأول الذي احتضنته المغرب بداية من يوم 25 مايو 1961، وأشرف على تنظيمه الاتحاد المغربي للشغل ورأس لجنته التحضيرية وأشغاله المحجوب بن الصديق، وحضره الملك الحسن الثاني، الذي استقبل بحفاوة من القيادات النقابية بمدينة العمال؛ الدار البيضاء⁽²⁷⁰⁾.

وجاء إضراب الموظفين ليوم 19 جوان 1961 ليفجر الأزمة الصامتة ويحرك المياه الراكدة، فقد أقرّ اجتماع الجامعة الوطنية للموظفين، وهي فرع نقابي يضم موظفي وزارة التربية والأشغال العمومية

²⁶⁷ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 110، 111.

²⁶⁸ - المصدر نفسه، ج: 1، ص: 111، 112. / جريدة التحرير، عدد: 851، (21، 22 أكتوبر 1962)، ص: 01.

²⁶⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 46.

²⁷⁰ - جريدة التحرير، عدد: 412، (25 مايو 1961)، ص: 01. / عدد: 413، (26 مايو 1961)، ص: 01.

والداخلية والشؤون الخارجية والإذاعة، الذي عقد يوم 03 جوان 1961، إعلان إضراب شامل تحذيري يوم 19 جوان، ردا على الوضع المزري الذي يعيشه الموظفون، حيث تضاعفت تكاليف الحياة بينما كتلة الأجور ثابتة من دون زيادة⁽²⁷¹⁾.

ورأت القيادة السياسية للحزب الفرصة مواتية لاستغلال الغضب العمالي من الوضع الاجتماعي، من أجل التصعيد في وجه النظام والحكومة، فقد تكون الإضرابات الفتوية المهنية فاتحة لتحرك سياسي شعبي واسع، فعقد الحزب اجتماعا لمجلسه الوطني يومي 17 و 18 جوان 1961، كما سبق الحديث عنه، وصدر عن ذلك الاجتماع بيان باسم جميع مكونات الحزب وهيئاته النقابية والفلاحية والطلابية والاقتصادية، يدعو للتعبئة وحشد الجماهير في مواجهة الحكم الفردي⁽²⁷²⁾.

تدخلت الدولة على الخط وهدد أحمد الدويري وزير الاقتصاد بفرض عقوبات صارمة على المضربين وفقا لظهير 05 فبراير 1958، الذي يحرم الموظفين من حق الإضراب، ويوم 17 جوان وبموازاة اجتماع مجلس حزب الاتحاد الوطني، عقد في مقر رئاسة الحكومة اجتماع بين مدير الديوان الملكي قديرة وبين وفد عن الاتحاد النقابي للموظفين، ضم كل من محمد عبد الرزاق نائب المحجوب بن الصديق وإدريس المذكوري الكاتب العام لنقابة الموظفين ومعهم الهاشمي بناني رئيس المجلس البلدي لمدينة الرباط، وتم التوصل إلى لاتفاق وبلاغ مشترك بوقف الإضراب مقابل استدعاء المجلس الأعلى للتوظيف للنظر في مطالب الموظفين وعلاج المشاكل المطروحة⁽²⁷³⁾.

مثل هذا التصرف ضربة موجعة لتحرك الحزب السياسي في وجه النظام، ورأى فيه الكثير من المناضلين خيانة بمعنى الكلمة من القيادات النقابية، وأصبحت جماهير الحزب بخيبة كبرى وبإحباط شديد، وحدث تملل حتى داخل صفوف العمال وفي أوساط النقابات، حيث عم جو من الاستياء الكبير والسخط الواسع، وتسلسل الشك في نزاهة ونضالية قيادة الجهاز النقابي⁽²⁷⁴⁾.

²⁷¹ - واتروبري، مرجع سابق، ص: 279. الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 39، 40.

²⁷² - واتروبري، مرجع سابق، ص: 297. جريدة التحرير، عدد: 434، مصدر سابق، ص: 01.

²⁷³ - جريدة التحرير، عدد: 433، مصدر سابق، ص: 01. الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 43.

واتروبري، مرجع سابق، ص: 297.

²⁷⁴ - واتروبري، مرجع سابق، ص: 297. الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 43 - 45.

وعلى صعيد الكتابة العامة فقد بلغ التوتر مداه، خصوصا أن الخطة التي أقرها مجلس الحزب، كانت أساسا مساندة لاتحاد الشغل اتجاه دعم النظام للنقابة الموازية، واتجاه الإدارة والحكومة التي رفضت الاستجابة لمطالب العمال، وإن كان من ضمن الأهداف الضغط على النظام والاحتجاج على رفض ديمقراطية البلاد، وقد تسبب هذا في ترسيخ الشرخ داخل الكتابة العامة وأضحى أعضاء الجهاز النقابي؛ بن الصديق وإبراهيم ومحمد عبد الرزاق في جهة، واليوسفي والبصري وبوعبيد في جهة أخرى⁽²⁷⁵⁾.

وتحوّل الخلاف والتوتر الذي كان بين المهدي بن بركة وبين المحجوب بن الصديق إلى خلاف بين حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبين الاتحاد المغربي للشغل، ولم يتفهم القادة السياسيون أبدا موقف القادة النقابيون وتخريبهم المتعمد لإستراتيجية الحزب، ورغم تلك الخيبة قرر السياسيون المضي في نفس المسار ومواصلة التصعيد اعتمادا على الظهير العمالي حتى لو عنوة على رغبة القيادة النقابية⁽²⁷⁶⁾.

فتواصلت الإضرابات الفتوية خلال الصيف كما سبق تفصيله، مثل إضراب الحرفيين وعمال الحافلات خلال شهر جويلية⁽²⁷⁷⁾، ومثل إضراب نقابة موظفي وعمال البريد في الـ 20 من ديسمبر 1961، والتي رفضت من قبل إلغاء إضراب 19 جوان، والتحقت بها جامعات أخرى مثل جامعات موظفي القضاء وموظفي التعليم والإذاعة والشؤون الخارجية⁽²⁷⁸⁾.

تدخل رضا قديرة وتواصل مع المحجوب بن الصديق، ووجهت لقيادة النقابة تهديدات مباشرة بوقف كل الامتيازات المقدمة للتنظيم من مساعدات ومقرات مجانية وحقوق الماء والكهرباء وحتى رواتب النقابيين المتفرغين المنتدبين للعمل النقابي، وحتى مقر الاتحاد المغربي للشغل يمكن أن يتم تقاسمه مع النقابة الموازية، في حالة إذا ما ساند التنظيم العمالي العتيد التحركات السياسية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽²⁷⁹⁾.

²⁷⁵ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 46، 47.

²⁷⁶ - المصدر نفسه.

²⁷⁷ - جريدة التحرير، عدد: 456، مصدر سابق، ص: 01./ عدد: 465، مصدر سابق، ص: 01.

²⁷⁸ - جريدة التحرير، عدد: 569، (24 نوفمبر 1961)، ص: 01، 04./ عدد: 575، مصدر سابق، ص: 01، 04./

عدد: 577، مصدر سابق، ص: 01، 02./ عدد: 591، (20 ديسمبر 1961)، ص: 01.

²⁷⁹ - واتروري، مرجع سابق، ص: 298.

وطمأن المحجوب قديرة بعدم مساندة المضربين مقابل بعض التنازلات الشكلية من الحكومة، وسعى رفقة جهازه النقابي لمنع موجة الإضرابات تلك، لكنه وجه بتمرد نقابة موظفي عمال البريد وموظفي وزارة الخارجية، الذين تمسكوا بشن الإضراب⁽²⁸⁰⁾، وقد تعاملت الحكومة بصرامة مع موظفي وزارة الخارجية، ففصلت 168 موظفا وحاولت احتواء إضراب البريد بالمفاوضات وبعض التنازلات من قبل الوزير عبد السلام الفاسي⁽²⁸¹⁾.

لكن قيادة النقابة التي رأت في التمرد العمالي بتحريض من قيادة الحزب السياسية عملا تخريبيا موجه ضد التنظيم النقابي، أقدمت ليلة الإضراب المقرر يوم 20 ديسمبر على اختطاف المناضل النقابي عمر بن جلون بواسطة عناصر تنظيمية مرتبطة بقيادة النقابة، لكونه كان مواليا كليا للقيادة السياسية للحزب، وكان أنشط العناصر في تحزيب العمال ضد إلغاء إضراب يوم 19 جوان 1961، وتعرض عمر بن جلون للتعذيب في مقر بورصة الشغل⁽²⁸²⁾، وتسبب هذا الحادث في وقوع أزمة حادة داخل الكتابة العامة للحزب بين القيادات النقابية التي دافعت عن استقلال التنظيم وبين القيادات السياسية، وخشية وقوع الانقسام تم الاتفاق على استدعاء المؤتمر الثاني للحزب⁽²⁸³⁾.

3- عودة المهدي بن بركة إلى المغرب:

منذ غادر بن بركة المغرب في يناير 1960 كان أمر عودته منتظرا، وقد استمر تواصل قيادات الاتحاد الوطني معه لوضعه في صورة الوضع السياسي المغربي العام والوضع الحزبي الداخلي، وعند ما اتفق على استدعاء المؤتمر الثاني للحزب طلب منه الفقيه البصري في لقاء جمعهما عند الأمير الخطابي بالقاهرة الدخول إلى المغرب⁽²⁸⁴⁾، لأن عودة المهدي بالنسبة للبصري لم تكن عودة شخص بل عودة برنامج ورؤية إستراتيجية ضرورية للمؤتمر، وعبر المهدي كذلك للبعض من القيادات برغبته لحضور أشغال المؤتمر⁽²⁸⁵⁾.

²⁸⁰ - جريدة التحرير، عدد: 591، مصدر سابق، ص: 01/. عدد: 592، 21 ديسمبر 1961، ص: 01.

²⁸¹ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 298.

²⁸² - رسالة عمر بن جلون إلى المحجوب بن الصديق وثيقة منشورة، بن بوعزة، مصدر سابق، ص - ص: 143 - 152.

²⁸³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 48.

²⁸⁴ - DAOUD- MONDJIB, *op-cit*, p: 266.

²⁸⁵ - البصري، شهادة شفوية، برنامج arte / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 19.

وأعلنت صحيفة التحرير في يوم 13 مايو 1962، على صفحتها الرئيسية أن المهدي بن بركة سيصل إلى مطار سلا صبيحة يوم عيد الأضحى الموافق ليوم 15 مايو 1962، وفي صبيحة ذلك اليوم كانت فعليا عودة المهدي بن بركة من مدينة زيورخ، والتي تحولت لحدث سياسي كبير تحول إلى تظاهرة ضخمة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ذكرت الناس بعودة محمد الخامس قبل سنوات، فقد كان مطار سلا رغم بعده بعشرة كيلومترات عن المدينة ورغم كون اليوم يوم عيد، محججا لآلاف من المناضلين والمواطنين الذين جاؤوا لتحية المهدي واستقباله، لقد حضر إلى المطار كل من البصري وبوعبيد وعبد الله إبراهيم وكثير من أعضاء المجالس البلدية والغرف التجارية ومعهم أعداد غفيرة من المناضلين، ليستقبلوا العائد بالورود والزغاريد والهاتفات بحياة الاتحاد الوطني⁽²⁸⁶⁾.

وشق الموكب المتكون من مئات السيارات والدرجات النارية، طريقه من المطار إلى بيت المهدي، بصعوبة بالغة وسط الجموع المحتشدة الهاتفة، تحت مراقبة وتصوير أفراد الشرطة والمخابرات وأجهزة القصر التي فاجئها ما حدث وأربكها ذلك المشهد وذلك الاستقبال الأسطوري للرجل الذي بات في نظر المغاربة يجسد شخصية مكافحة عالمية من طراز كاسترو وعبد الناصر⁽²⁸⁷⁾.

لقد أراد الفقيه البصري من خلال ذلك الاستقبال إظهار قوة الاتحاد الوطني وإبراز مكانة قائد التيار السياسي ومنظره الأول، خاصة في ظل الظروف العصيبة التي يعاني منها اليسار، في مواجهة المعسكر الملتف حول الملك، فلم يكن ذلك استقبالا أخويا فحسب بل أيضا رسالة سياسية⁽²⁸⁸⁾.

ومنذ وصل المهدي لمنزله بحي التمارة زوال يوم 15 مايو 1962 ولمدة أيام متتالية، تهاطلت جموع المواطنين من المناضلين والعمال والطلبة والفلاحين لرؤيته وتحيته، ومن الصباح وحتى منتصف الليل تحول البيت إلى نادي كبير يعج بالزوار ويكتظ بالضيوف، وكان المهدي يستقبل الزائرين جماعات جماعات، حتى كانت الناس تدخل من جهة وتخرج من جهة أخرى من فرط الزحام والاحتظاظ⁽²⁸⁹⁾.

²⁸⁶ - جريدة التحرير، عدد: 716، (13 مايو 1962)، ص: 01. / عدد: 718، (16 مايو 1962)، ص: 01.

²⁸⁷ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p, p: 271, 272. / Aek BENBARKA, **op-cit**, p, p: 179, 180.

²⁸⁸ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 272. / مرجع سابق، ص: 59.

²⁸⁹ - جريدة التحرير، عدد: 719، (17 مايو 1962)، ص: 01. / Aek BENBARKA, **op-cit**, p: 180.

وانغمس المهدي منذ لحظة عودته، من جديد في مشاريع حزبه وفي توجهاته التي غادر بها قبل سنوات، فقد خاطب من وصفوا عودته لأرض الوطن بالعيد الثاني الذي يضاف لعيد الأضحى، أن العيد الحقيقي هو اليوم الذي ستحقق فيه أهداف النضال، فمنذ ستة سنوات خلت والشعب المغربي يكافح من أجل بناء بلاده ولكن المؤامرات ضده وضد الحركة التي تعبر عن مطامحه تعترض طريقه، وأضاف المهدي: "إن عدونا صعب ويعرف كيف يستعمل لكل ظروف أساليبها، إنه يريد الخروج من الباب ليدخل من النافذة، ولكننا لن نتركه وسنعرف كيف نسد في وجهه كل المنافذ"⁽²⁹⁰⁾.

لقد مثلت عودة المهدي بن بركة إلى المغرب في هذا الوقت عودة شخصية كاريزمية، وقائد سياسي حقيقي، يحمل معه قدرا كافيا من المصداقية والتأثير الشعبي والقدرة على التحليل والتصور والمبادرة والتوجيه، ومثلت أيضا عودة هاجس مؤرق للنظام الرسمي وأجهزته، فبن بركة بالنسبة لها ظل على الدوام هو رأس اليسار ورأس المعارضة ورأس القلاقل والتحركات، وهو المحرك الأول للمناوئين للنظام الرسمي، ولذا استقبلت الإذاعة الوطنية عودة المهدي ببث روبرتاج في الليلة التي سبقت وصوله للرباط، عن تمرد القائد البشير بن التهامي قبل سنتين، وجاء تعليق وزارة الأنباء في ذلك البث يتحدث عن دور أولئك الذين حركوا قائد بني ملال ودفعوه للتمرد وكان المقصود طبعاً هو المهدي بن بركة⁽²⁹¹⁾.

ورد عبد الرحمان اليوسفي على كلام الإذاعة عبر افتتاحية جريدة التحرير ليوم 16 مايو 1962، فشبّه ما بثته من أخبار وتعليق بما بثته قبل سنوات إذاعة الحماية في ليلة عزل السلطان، ودافع عن البشير الزموري مذكراً بتاريخه النضالي في صفوف المقاومة وتضحياته في سبيل عودة محمد الخامس، وقرأ اليوسفي في تلك التهديدات الموجهة في طيات الحديث الإذاعي، مؤامرة تحضر من الحكم الفردي ضد الحركة التقدمية، بعد تيقنه من استحالة مواصلة التجربة إلا بمساعدة الأجنبي وفي ظل جو من الصمت الداخلي⁽²⁹²⁾.

²⁹⁰ - جريدة التحرير، عدد: 719، مصدر سابق. / عدد: 721، (19 مايو 1962).

²⁹¹ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص - ص: 42 - 45.

²⁹² - عبد الرحمن اليوسفي، "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"، جريدة التحرير، عدد: 718، (16 مايو 1962)، ص، ص: 01، 04.

لم يلتفت المهدي بن بركة لتلك التهديدات وعندما سئل عن رأيه في ما ورد في الإذاعة أجاب بأن لا مانع لديه أن أرادوا دخوله للسجن، وقد استعد لكل الاحتمالات حتى أنه اصطحب معه مجموعة كتب من أجل قراءتها في الزنزانة⁽²⁹³⁾.

وبعد أربعة أيام فقط انتقل المهدي بن بركة ليشرف على المؤتمر الإقليمي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمنطقة الرباط، والذي عقد بمركز الاتحاد بمدينة سلا، وحضره رفقة المهدي القيادي محمد البصري، واستمع المناضلون فيه لخطب وتنظير القيادي المحنك الذي افتقدوه لسنوات، ووجه المهدي الحاضرين عبر الكثير من الأفكار السياسية والأيدولوجية، من وحي تجربته التي اكتسبها خلال سنوات الغربة والنضال العالمي، "إن حركتنا الجماهيرية تعرف خصمها، وهي تشكل جزء من معركة عالمية ضد الاستعمار تمتد من الصين إلى كوبا، ، إن ثورة الجزائر جزء من ثورتنا وثورتنا جزء من ثورة الجزائر"، وبخصوص حدث الساعة الذي هو المؤتمر القادم فقد تحدث قائلاً: "إنني لا أحتاج إلى إبراز أهمية هذا المؤتمر، ، إن ظروف المؤتمر هي ظروف حيوية وتاريخية"⁽²⁹⁴⁾، واعتبر المهدي بن بركة في كلمته الحركة التقدمية امتداد للحركات المكافحة التي ظهرت في مواجهة الاستعمار بالمغرب مثل حركة الأمير الخطابي وحركة موحا أوحمو الزباني⁽²⁹⁵⁾.

لقد كان هناك شيء بين يدي المهدي بن بركة للمؤتمر الثاني لحزب الاتحاد، وهو ذلك التقرير السياسي الذي أعده خصيصاً ليقرأ على مندوبي المؤتمر في شكل نقد ذاتي لمسيرة الحركة التقدمية بالمغرب، وقبلها لمسيرة حزب الاستقلال منذ اتفاقية إيكس ليان، وكذلك احتوى على خارطة طريق لتحديد بوصلة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واليسار في المرحلة القادمة، خاصة في ما يتعلق بعلاقته بالنظام الحاكم⁽²⁹⁶⁾.

²⁹³ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 46.

²⁹⁴ - جريدة التحرير، عدد: 723، (22 مايو 1962)، ص: 01، 04.

²⁹⁵ - موحا أوحمو الزباني (1857-1921)، المشهور باسم أمحزون بن موسى، قائد قبائل زيان الأمازيغية وأحد أبرز وجوه المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، ينظر: حميد السموني، "موحا أوحمو الزباني رمز المقاومة المسلحة في قبائل بني زيان"، مغرس، <https://www.maghress.com/almaghribia/169261>. استرجع بتاريخ: 08 ديسمبر 2018.

²⁹⁶ - أنظر: المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق.

انطلق المهدي في كتابه من تحليل أحداث الماضي ومعاركه السياسية التي خاضها الوطنيون والحركة التقدمية، من أجل توضيح البرنامج المستقبلي وأدواته، لأنه حسب ما وصف، لا يمكن لأي حركة سياسية تطمح في أن تكون حركة ثورية أن تعيش وتنمو إذا هي لم تقم من حين لآخر بتحليل شامل وديناميكي للمجتمع الذي تعمل فيه، حتى تستطيع أن تقرر خطتها على أسس علمية، والمناضلون في حاجة إلى مثل هذا التحليل ليس فقط لمناسبة شكلية مثل انعقاد المؤتمر، ولكن على الأخص لأنهم على أبواب تحول كبير من سير حركتهم التحريرية⁽²⁹⁷⁾.

لقد حمل هذا التقرير عنوان: "النقد الذاتي"، ثم سمي لاحقاً "الاختيار الثوري"⁽²⁹⁸⁾، والعنوان يشي بدلالة كافية عن المضمون، فقد كان تأصيلاً لحركة ثورية تختلف كلياً عن النهج الذي اتبعته الحركة السياسية الوطنية ثم التقدمية، ف"الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه حزباً ثورياً سوف يعطي لهذه الصفة مدلولاتها ابتداءً من هذا المؤتمر"⁽²⁹⁹⁾، وإن حاول رفاق المهدي المعتدلين مثل اليوسفي إعطاء تفسير آخر لهذا التوجه وشرح الثورة التي قصدها المهدي بكونها ليست التوجه العسكري وإطلاق الرصاص والقيام بالانقلابات، لكن روح التغيير ومواجهة التخلف وتحريك الأمور بالنفس الثوري واستغلال الحماس الجماهيري⁽³⁰⁰⁾.

ولكن تقرير المهدي كان ينضح بالثورية والانقلاب على كثير من أفكاره وتصورات السابقة، بدأه بمهاجمة الاستقلال المحصل، والذي لم يكن سوى نوعاً جديداً من الاستعمار، يقوم على الاعتراف بالاستقلال القومي، مع إفراغه من مضمونه الصحيح، عبر فرض نظام عميل وإبقاء التبعية السياسية والاقتصادية، وأتبعه بنقد للوضع الداخلي القائم على احتكار السلطة والفشل الاقتصادي والفساد الإداري والذي أنتج تناقضات اجتماعية كبيرة⁽³⁰¹⁾.

²⁹⁷ - المصدر نفسه، ص: 05.

²⁹⁸ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 181.

²⁹⁹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 15.

³⁰⁰ - اليوسفي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte.

³⁰¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص - ص: 19 - 36.

قدم المهدي نقدا مفصلا لمسار الحركة الوطنية والتقدمية بعدها، والتي ارتكبت حسب ثلاثة أخطاء قاتلة: - القبول بأنصاف الحلول والتسويات، وعلى رأسها القبول باتفاقية إيكس ليان، التي صورت كانتصار ساحق على الاستعمار ولم تكن في الحقيقة سوى مناورة استعمارية، وفخ وقعت فيه الحركة الوطنية، بل يعترف المهدي بن بركة بالخدعة التي تعرضت لها الحركة الوطنية، حين رفضت المضي في المشروع التحرري المسلح وقبلت بالتسوية السياسية مقابل عودة محمد الخامس. - خوض الصراع مع القوى الرجعية في نطاق مغلق وعدم إشراك الجماهير في تلك المعركة، وعدم القيام بتوضيح حقيقة وطبيعة الصراع للرأي العام. - عدم التعريف بالتيار وعدم الإفصاح عن البرنامج الحقيقي للحزب، ولا بد من وضع حد لذلك الغموض ما دامت الصورة السياسية للقوى المتصارعة في البلاد قد انكشفت، ولا بد من مزيد من التوضيح حتى يتحدد الاتجاه كاختيار ثوري⁽³⁰²⁾.

كما وجه المهدي نقدا لاذعا للزوم مسار إصلاح عقيم، جعل الوطنيين يجلسون في مقعد ورثة الاستعمار، فكتب: "يجب أن يصبح واضحا عند الجميع أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررا كاملا عن طريق إصلاحات جزئية، وفي نطاق رأسمالي"، وكذلك فعل مع موقف الوطنيين من قضية الديمقراطية والمسألة الدستورية، حيث دخلت تلك الحركة في صفقات مع النظام القائم وفرطت في قيام ديمقراطية حقيقية⁽³⁰³⁾. وكعلاج لكل تلك الإخفاقات فلا سبيل حسب المهدي إلا الحلول الثورية، والتي تتمثل في: - تسوية صحيحة لمشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديمقراطية على أجهزة الدولة وعلى ثرواتها. - حلا اقتصاديا لا يترك أي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار وسيطرة حليفه الإقطاع والبرجوازية الكبرى. - حلا اجتماعيا يقوم على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها من أجل التعبئة الشاملة، وهذه الحلول مجتمعة تمثل في نظر المهدي فحوى الاشتراكية العلمية⁽³⁰⁴⁾.

والأداة التي سوف تتحمل عبئ تجسيد المشروع الثوري هي حزب الاتحاد الوطني نفسه، والذي يجب أن يخضع إلى تطوير على مستوى التنظيم والأيدولوجيا كي يصبح فعلا أداة ثورية، فيستلزم حصول

³⁰² - المصدر نفسه، ص - ص: 37 - 46.

³⁰³ - نفسه، ص - ص: 47 - 58.

³⁰⁴ - نفسه، ص: 61.

تحويل على مستوى قوانينه من أجل تمكين القاعدة من المشاركة في قرار الحزب وجعله أكثر متانة وديمقراطية، وكذلك يتطلب الأمر حصول تثقيف أيديولوجي للأعضاء، مستمد من التجارب الاشتراكية والإنسانية وكذلك من تاريخ وعراقة المجتمع المغربي⁽³⁰⁵⁾.

وقد حسم المهدي في مسألة ذلك النزاع المؤرق بين أوليبي الحزب والنقابة، حيث جعل من الحزب هو الأداة الجامعة المهيمنة، التي تقود النضال وتحريك الجماهير وتتبعها باقي التنظيمات الفتوية سواء المهنية أو الشبابية والنسوية، "فالائحاد الوطنى للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية، هو وحده الذى يستطيع أن يقوم بالدور القيادى فى نضال سائر فئات المجتمع الثورية، وذلك هو النتيجة المنطقية لتحديد معنى الاختيار الثورى، ، ومعنى هذا أن الحزب وحده يحق له أن يحمل بوصلة النضال السياسى، وأن يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية فى البلاد، وإن دور كوادرننا ومناضليننا داخل المنظمات الجماهيرية، والتي لها أهدافها ومهامها الخاصة بها، يجب أن يكون هو صهر معاركهم الخاصة فى الأفق الشامل الذى سطره الحزب كأداة سياسية مفضلة"⁽³⁰⁶⁾.

لم يحظ تقرير المهدي بن بركة بقبول الجناح النقابي في الحزب، واعتبر مفراطا في الراديكالية، وحدث تراشق في الكلام بين المهدي وعبد الله إبراهيم، وتمسك المحجوب بن الصديق بتلاوة التقرير المذهبي، الذي أعده عبد الله إبراهيم، وهو ما حصل، ومن دون شك كان رفض الجناح النقابي ينطلق من رفض مشاريع بن بركة اتجاه دور ومكانة النقابة، وكذلك لرغبة في تجنب الصراع مع النظام⁽³⁰⁷⁾.

وكان محمد حربي ممثل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أشغال المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني، قد شهد على هذا الموقف وكتب عنه: "في مايو 1962 عينني حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري أنا والصديق عبد المالك بن حبيلس لتمثيله في مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد عشت الصعوبات التي واجهها المهدي بن بركة وهو يحاول الزج بحزبه في النقاش الراديكالي، وبعد تراشق طويل مع عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق والمعطي بوعبيد وعبد الرحيم بوعبيد جاء ليخبرني بما تمت

³⁰⁵ - نفسه، ص، ص: 67، 68.

³⁰⁶ - نفسه، ص: 72.

³⁰⁷ - أشقرا، مرجع سابق، ص، ص: 45، 99.

مناقشته أثناء الجلسة، وبطلب منه أدخلت تعديلات على الكلمة التي كنت بصدد إلقائها لأدافع عن أفكاره، التي كان العديد من رفاقه يرى أن طرحها لم يكن موافقاً⁽³⁰⁸⁾.

لقد مثل هذا التقرير نقداً حقيقياً لمسيرة الحركة الوطنية في المغرب، وإذ تعرض للإهمال في تلك الفترة نتيجة ملابسات النزاع الداخلي بين أجنحة حزب الاتحاد الوطني، فإنه تحول لوثيقة تاريخية غاية في الأهمية بعد عملية اختطاف المهدي بن بركة وتغييبه بعد سنة 1965، وأصبح مرجعاً لأعضاء الحزب للوقوف على جذور الخلل السياسي الذي ظهر بعد سنوات جلياً في هيكل المنظمة اليسارية، وكذلك مرجعاً للمتابعين والمؤرخين، لأنه شهادة على مرحلة مهمة وتوثيق لوقائع سياسية بالغة الأهمية.

4- المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (مايو 1962).

أدت أزمة نهاية سنة 1961 بين الجناح السياسي والنقابي داخل حزب الاتحاد الوطني إلى الاتفاق على استدعاء المؤتمر الثاني للحزب، ولما كان المشكل المطروح ينطلق أساساً من ثنائية الحزب والنقابة، وفي استنساخ لسيناريو سابق حدث إبان التحضير للمؤتمر الذي فجر حزب الاستقلال العتيد، فقد اتفقت الكتابة العامة للاتحاد على أن تتم كل الخطوات التحضيرية للمؤتمر القادم مناصفة بين الجهاز الحزبي والجهاز النقابي، فشكلت لجنة تحضيرية مشتركة وعقدت المؤتمرات الجهوية مناصفة وانتخب المندوبون للمؤتمر أيضاً مناصفة، وقد حدث ذلك كشرط من الجهاز النقابي مقابل السكوت عن مشاركة المناضلين الحزبيين الذين انخرطوا في أعمال ضد قيادة النقابة مثل عمر بن جلون⁽³⁰⁹⁾.

وفي ختام المؤتمرات الجهوية اجتمعت الكتابة العامة يوم 14 أبريل 1962، وناقشت مع اللجنة التحضيرية جميع تفاصيل ما تم من خطوات وإجراءات ممهدة للمؤتمر، وتم مناقشة النظام الداخلي والقانون الأساسي الذي سيعقد وفقه المؤتمر، والملفات التي ستعرض عليه وجميع الوسائل الأدبية والمادية التي يحتاجها، واتفق في الأخير على تاريخ المؤتمر والذي حدد أيام: 25 و26 و27 مايو 1962 بالدار البيضاء، وصدر بلاغ بهذا القرار يوم 16 أبريل⁽³¹⁰⁾.

³⁰⁸ - محمد حربي، "الاختبار الثوري لبن بركة"، مجلة السؤال، (أكتوبر/ نوفمبر 1995)، ص: 58.

³⁰⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 49، 50.

³¹⁰ - بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني، 16 أبريل 1962، جريدة التحرير، عدد: 693، (17 أبريل 1962)، ص: 01.

وبدأت جريدة التحرير في الأيام التي سبقت عقد المؤتمر العام، سلسلة مقالات تمهد للحدث، كتبها المناضل محمد عابد الجابري، اقتبست من تقرير المهدي بن بركة الذي تقرر حجب، وتوصل به بعض المناضلين، لكن الجناح النقابي في الكتابة العامة تدخل لمنع تلك المقالات، فصدر منها ثلاث أعداد ومنعت البقية واستبدلت بمواضيع أخرى⁽³¹¹⁾.

بدأت أشغال المؤتمر يوم 25 مايو 1962، بقاعة المعرض الدولي بالدار البيضاء بمشاركة 1500 مندوب، بحضور وفود تمثل الأحزاب اليسارية والاتحادات العمالية من شتى دول العالم⁽³¹²⁾، والذين ربطوا علاقات مع الاتحاد عبر نشاط وحيوية وعالمية المهدي بن بركة، وقد أعطيت الرئاسة الشرفية للمؤتمر للشيخ محمد بن العربي العلوي⁽³¹³⁾.

انطلقت الجلسة الافتتاحية برئاسة المحجوب بن الصديق وحضور كل من المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمن اليوسفي والتهامي عمار وعبد الله إبراهيم ومحمد منصور والمعطي بوعبيد والفقير البصري، الذي اصطفوا حول العلامة ابن العربي العلوي على المنصة الشرفية، وقد احتوى برنامج الجلسة الصباحية على كلمة ترحيبية للرئيس الشرفي الشيخ ابن العربي العلوي، ثم انتخاب رئاسة المؤتمر، ثم كلمة لرئيس الجلسة المحجوب بن الصديق، ثم كلمة لرئيس المجلس البلدي للمدينة (المعطي بوعبيد) ورئيس الغرفة التجارية (محمد منصور)⁽³¹⁴⁾.

وقبل المرور لقراءة التقرير المذهبي تشكلت لجنة لفحص بطاقات العضوية، للمشاركين وإثبات الصفة، لكنها فشلت في تأدية مهمتها بسبب الإغراق الذي قام به الإتحاد المغربي للشغل للمؤتمر، حيث نقل التنظيم مئات العمال عبر الحافلات لقاعة الحدث، وحول المؤتمر من لقاء سياسي تنظمي لمناقشة واقع الحزب والوضع المغربي إلى مهرجان شعبي للخطابة والتهافت⁽³¹⁵⁾.

³¹¹ - جريدة التحرير، عدد: 712، (09 مايو 1962)، ص: 01، 04 / عدد: 716، (13 مايو 1962)، ص: ص: 01، 04 /

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: ص: 51، 59.

³¹² - أشقرا، مرجع سابق، ص: 45 / جريدة التحرير، عدد: 725، (24 مايو 1962)، ص: 01.

³¹³ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 63 / أشقرا، مرجع سابق، ص: 45.

³¹⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 60 / جريدة التحرير، عدد: 726، (25 مايو 1962)، ص: 01.

³¹⁵ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: ص: 65، 66 / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2،

ص: 61.

ثم فتح الباب لتلاوة التقارير، بداية بالتقرير المذهبي الذي قرأه على الحضور عبد الله إبراهيم، وجاء بديلا لتقرير بن بركة الموعغل في الحدة حسب بعض القيادات، وقد عالج تقرير إبراهيم البعد التاريخي للحركة التقدمية المغربية، وركز على الخطوط العريضة لسياسة اليسار، مواجهة الاستعمار والامبريالية والإقطاع المحلي، واعتماد الإصلاح الفلاحي والتخطيط والتضامن المغاربي والعربي والإفريقي⁽³¹⁶⁾.

وأعقب قراءة التقرير المذهبي مناقشة حادة، وأخذ كثير من المتدخلين على تقرير عبد الله إبراهيم طابعه العام الأدبي، وخلوه من أي تحليل سياسي وأيديولوجي، مما جعل الحاضرين لا يبدون أي حماس أثناء الاستماع إليه، وخصوصا أن الغالب منهم كان ينتظر أن بن بركة هو من يقدم هذا التقرير⁽³¹⁷⁾.

وفي اليوم الثاني ترأس عبد الرحمن اليوسفي الجلسات وكان الدور على عبد الرحيم بوعبيد ليقدّم التقرير السياسي، الذي أعده اليوسفي ومحمد عابد الجابري، وقد كان جردا لنشاط الحزب ومعاركه منذ تأسيسه، وأيضا توضيحا للخط المستقبلي للحزب، فتحدث عن الضرورات التي دفعت لإيجاد الحزب وعن ما تم عقده من اجتماعات في فترة ما بين مؤتمريه، وأعطى التقرير تحليلا للوضع المغربي الراهن المصبوغ بترسيخ الحكم الفردي وطغيان الإقطاع وانهلال الجهاز الإداري وتحريف المخطط الخماسي وهدر خيارات الشعب وإجهاض مشروع الإصلاح الزراعي، وختم التقرير بالحديث عن الجانب الداخلي للحزب حيث أن هدف المؤتمر الرئيسي هو إيجاد جهاز سياسي قادر على تنفيذ الأهداف المسطرة⁽³¹⁸⁾.

وكان الدور على المهدي لتقديم التقرير التنظيمي للمؤتمر، في مساء اليوم الثاني للمؤتمر، 26 مايو 1962، ورغم خيبة حجب تقريره العام الذي أعده للمؤتمر، فقد لقي تجاوبا كبيرا وحماسيا من الحضور، الذي أبدى تعاطفا كبيرا معه خصوصا مع تسرب خبر ما حدث⁽³¹⁹⁾، وقدّم المهدي جزء من تقريره، خصصه للحزب وجانبه التنظيمي تحت عنوان "الأداة"، وتحدث فيه عن كل ما يجعل من الحزب قوة سياسية تستطيع تنفيذ برنامجها في ظل المقاومة والمواجهة⁽³²⁰⁾.

³¹⁶ - التقرير المذهبي للمؤتمر الثاني، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 727، (26 مايو 1962)، ص: 01، 04.

³¹⁷ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص- ص: 60-62.

³¹⁸ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 66، 84.

³¹⁹ - المرجع نفسه، ص: 66. الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 60.

³²⁰ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 99. بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص- ص: 67-72.

وبعد مناقشة تقارير اللجان تم المرور إلى انتخاب أعضاء هيئات الحزب التي جاءت مناصفة بين الجهاز الحزبي والجهاز النقابي، فضمت الكتابة العامة كل من البصري وعبد الله إبراهيم وابن بركة وبوعبيد واليوسف والمحبوب بن الصديق والمعطي بوعبيد والتهامي عمار ومحمد عبد الرزاق ومحمد منصور، وبعدها تم انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية، بطريقة زُوعي فيها التوازن والمنصفة، الأمر الذي أثار سخطا واستياء في صفوف الإطارات الحزبية، خاصة بإفراز عناصر كانت مساهمة في الصراع الثنائي⁽³²¹⁾.

وللتغطية على ذلك المشكل تم استحداث جهازان آخران، لجنة المركزية، تحتوي على أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، مضاف لهم ممثلي الأقاليم، ومجلس الوطني، الذي اعتبر برلمان الإتحاد وضم أعضاء الهيئات السابقة، مضاف لهم عددا من الشخصيات الوطنية التقدمية المعروفة⁽³²²⁾.

واختتم المؤتمر بالمصادقة على قراراته النهائية والتي لم تخرج عما ورد في التقارير التي تليت، وإن تم تخفيفها عبر الصياغة الأدبية، وتم التأكيد على مجموعة نقاط معينة⁽³²³⁾:

- تخير النظام القائم بين الديمقراطية والاستبداد المدعوم من الاستعمار.
- رفض الدستور المصنوع.
- لا سبيل للخروج من الأزمة الراهنة إلا بإقامة حكومة شعبية تشرف على انتخابات تخرج مجلسا تأسيسيا وطنيا ودستورا ديمقراطيا.
- يترك المؤتمر لأجهزة الاتحاد المختصة تحقيق الأهداف المسطرة.
- نجاح خطة الاتحاد متوقفة على تنظيم الحزب وتعبئة الجماهير.
- توجيه نداء للجماهير للتجند لانطلاقة ثورية.

ورغم أن المؤتمر كان يبدو ناجحا للمتابعين من خارجه، خاصة عبر الزخم الذي أضفاه حضور الوفود الأجنبية، لكن على صعيد حل معضلة الحزب الرئيسية، وهي الصراع القائم بين الحزب والنقابة

³²¹ - جريدة التحرير، عدد: 729، (28 مايو 1962)، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 64، 63. الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 64، 63.

³²² - المرجع نفسه، ص: 64.

³²³ - قرارات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني، وثيقة منشورة، بن بركة، الاختيار الثوري، ص - ص: 133 - 143. / جريدة التحرير، عدد: 730، (29 مايو 1962)، ص: 01، 06.

والأزمة التنظيمية، فقد فشل فشلا ذريعا، بل تفاقم الصراع وظهر للعلن وحدثت اشتباكات داخلية بين القيادات، وامتنع قادة النقابة من مشاريع بن بركة ونبرة كلامه معهم⁽³²⁴⁾، ورغم المصادقة بالإجماع على قرارات المؤتمر والاحتفاء الكبير الذي أظهرته جريدة التحرير بمجريات الجلسات وبالحماس الشعبي وبتجاوب المناضلين، ورغم كلام القيادات الإيجابي والعاطفي عن الحدث، ومنه كلام محمد البصري في كلمته الختامية للمؤتمر، التي قال فيها: "إن المغرب لم يسبق أن شهد مؤتمرا لحركة سياسية كالمؤتمر الوطني الثاني للاتحاد"، فإن العارفين بالخبايا كانوا مدركين أن المؤتمر فشل على الصعيد التنظيمي، وأن قادم الأيام سيكشف عن أزمة وجودية حقيقية في حياة اليسار وحزبه، بين الجهاز الحزبي والجهاز النقابي⁽³²⁵⁾.

5- ما بعد المؤتمر الثاني:

تجاهلت الإذاعة والتلفزة الوطنيتين مؤتمر الاتحاد وكأنه لا حدث، رغم أنه مؤتمر الحزب المعارض الرئيسي، وقد حفل بحضور داخلي وأجنبي مهم، في إشارة واضحة إلى العداء الرسمي للتنظيم، أما حزب الاستقلال فقاد حملة علنية ضد مؤتمر الحزب وترأس علال الفاسي تجمعاً بملعب سيدي معروف، استهدف بالهجوم الشيخ محمد العربي العلوي، الذي حاز الرئاسة الشرفية للمؤتمر، وخصوصا مع تلك التصريحات النارية التي كانت تصدر عن الشيخ، كما جاء في كلمته الافتتاحية: "إن المؤتمر ناجح لا محالة، موفق لا محالة، مادام رائده هو الحق والعدل والصدق والإخلاص، إن المسلم لا يدين بالعبودية إلا لواحد أحد هو خالقه، وإنه غير مدين بالعبودية لغيره، أيا كان هذا الغير، حتى لو كان نبيا أو ملكا، فضلا أن يكون بشرا كسائر البشر، وإن سيدنا هو خالقنا ولا عبودية علينا لمخلوق كيفما كان"⁽³²⁶⁾.

ولم يكتفي علال الفاسي بالهجوم على شيخ الإسلام في التجمع بل كتب مقالا في جريدة العلم تحت عنوان "عندما تنتصر الشيخوخة على المشيخة"، وقعه تحت اسم السلفي، شنع فيه على التحاق الشيخ بمؤتمر جماعة اليسار الذين لا يحترمون حسبه دين أو وطن أو عرش، ووصل الفاسي حد النبش في

³²⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 65. / واتبوري، مرجع سابق، ص: 300.

³²⁵ - جريدة التحرير، عدد: 729، مصدر سابق، ص: 01. / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 89.

واتبوري، مرجع سابق، ص: 300.

³²⁶ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص - ص: 78 - 92.

تاريخ الشيخ وكيل التهم له على ماضيه، الشيء الذي اعتبره العارفون مجرد تدليس وتجني، بل رأوا فيه نكران وقلة مروءة من الفاسي على فضائل الشيخ عليه⁽³²⁷⁾.

وللرد على تلك الحملة التي استهدفت الشيخ، أبرقت إليه الكتابة العامة للاتحاد الوطني ببيان مساندة واستنكار على ما يتعرض له، ثم بعثت بوفد يتكون من المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمن اليوسفي والمعطي بوعبيد لزيارته، فأبدوا له كل التضامن والدعم اتجاه الحملة المغرضة المسلطة عليه، وأعلنوا الوقوف بحزم في وجه من يقف وراء تلك الهجمة، وهو ما جسده جريدة التحرير التي عكست الهجوم على الفاسي⁽³²⁸⁾.

وبسبب كل ما حدث داخل المؤتمر من نقاشات وخطابات، توجهت في معظمها ضد النظام الحاكم وضد طريقة الحكم، وخصوصا مع حضور المهدي بن بركة الذي ينظر إليه دائما كمحرض ورأس المعارضة الرئيسي، كان لابد أن يزداد التوتر بعد المؤتمر بين عناصر اليسار وبين أجهزة الدولة، تجلّى ذلك أولا: في المضايقات التي تعرض له ضيوف الاتحاد من الوفود الأجنبية، حيث فرضت عليهم الحراسة والرقابة في الفنادق حيث كانوا يقيمون، وخلال تحركاتهم وحتى على مكالماتهم الهاتفية⁽³²⁹⁾.

وثانيا: في فرض رقابة لصيقة على تحركات المهدي بن بركة والفقهاء البصري، حيث سیرت مجموعة سيارات لمتابعتهم ووضعت حراسة لصيقة دائمة على بيوتهم، واعتقل كثير من جيرانهم من أجل استنطاقهم وجمع المعلومات منهم⁽³³⁰⁾، مما دفع المهدي بن بركة لمكالمة مدير الأمن الوطني أوفقيير يستفسر عن تلك التصرفات، لكن الأخير نفى أي علم للسلطات بتلك الإجراءات، فبعث له المهدي يوم 06 جوان 1962 برسالة مفصلة تحمل أرقام السيارات التي تتداول الحراسة عليه هو والفقهاء البصري، طالبا التدخل لوقف ذلك سواء كان إجراء من قبل أجهزة الدولة أو من جهة أخرى، مذكرا أنه منذ غادر المغرب في يناير 1960 وحتى عودته وهو عرضة للمضايقة والمراقبة التي حدثت من حريته

³²⁷ - علال الفاسي، "عندما تنتصر الشيخوخة على المشيخة"، جريدة العلم، عدد: 4625، (31 مايو 1962).

³²⁸ - جريدة التحرير، عدد: 732، (31 مايو 1962)، ص: 01، 04. / عدد: 736، (05 جوان 1962)، ص: 01، 04.

³²⁹ - جريدة التحرير، عدد: 730، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 733، (01 جوان 1962)، ص: 01.

³³⁰ - جريدة التحرير، عدد: 733، مصدر سابق.

الشخصية، وفي عدد يوم 08 جوان 1962 تحدثت جريدة التحرير عن إصدار مدير الأمن محمد أوفقيير أوامره بوقف تلك المراقبة⁽³³¹⁾.

ورغم تلك الإجراءات التعسفية ورغم أهمية المؤتمر فلم تتخلى الصحافة اليسارية عن نبرتها اتجاه النظام، واستغلت طرد أستاذ فرنسي متخصص في الاقتصاد من المغرب يدعى (تيانو)، بسبب تقديمه بحث يشكك في نجاح مشروع الإنعاش الوطني الذي تبناه النظام، لتجدد هجومها على النظام وعلى سياسته الاقتصادية⁽³³²⁾، مما أدى إلى انطلاق حملة أخرى ضد جريدة التحرير، فتم استدعاء مديرها من جديد وتوجيه تهمة الإشادة بالمجرمين له، في إشارة لتمجيد الجريدة للمقاومين الذين تم إعدامهم قبل أشهر⁽³³³⁾.

أما على الصعيد الحزبي الداخلي فقد عقدت الكتابة العامة الجديدة للحزب، التي أفرزها المؤتمر الثاني أول اجتماع لها يوم: 01 جوان 1962 بمدينة الدار البيضاء، ناقشت فيه نتائج المؤتمر الثاني وسبل تطبيق مقرراته، وصدر عن ذلك الاجتماع بلاغ تم نشره⁽³³⁴⁾.

وبعد أسبوع على لقاء الكتابة العامة بالدار البيضاء، شهدت الرباط إقامة تجمع لإطارات الاتحاد الوطني بالإقليم نشطه المهدي بن بركة، فتحدث في الحضور بنفس الحماس وعن نفس الخطاب الفلسفي الذي كان يدعو إليه، عن المرحلة الجديدة من الصراع وعن ضرورة تجند وتعبئة الجماهير للمشاركة في استئصال حالة الفساد والاستبداد⁽³³⁵⁾.

وبعد شهرين تقريبا من مؤتمر حزب الاتحاد الوطني، وفي خضم حوادث الحدود التي اندلعت بين الجيش الجزائري وبين الجنود المغاربة⁽³³⁶⁾، أقدم القصر على إجراء تعديل وزاري محدود، فصدر بلاغ من

³³¹ - جريدة التحرير، عدد: 738، (07 جوان 1962)، ص: 01، 03. / عدد: 739، (08 جوان 1962)، ص: 01.

³³² - جريدة التحرير، عدد: 736، مصدر سابق. / عدد: 738، مصدر سابق.

³³³ - جريدة التحرير، "دعوة جديدة ضد التحرير"، عدد: 754، (26 جوان 1962)، ص: 01.

³³⁴ - بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 01 جوان 1962، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 735، (03 جوان 1962)، ص: 01، 04.

³³⁵ - خطاب المهدي، الرباط 08 جوان 1962، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 741، (10 جوان 1962)، ص: 01، 04.

³³⁶ - جريدة التحرير، عدد: 773، (18 جويلية 1962)، ص: 01.

الديوان الملكي يوم 18 جويلية، حل بموجبه السيد إدريس السلاوي مكان السيد بن هيمة في وزارة الأشغال العمومية، وحل بن هيمة في وزارة التجارة مكان السيد الجندي، ووضع السفير بألمانيا أحمد عصمان في كتابة الدولة للإنتاج الصناعي والمعادن، وأضحى السيد مفضل الشرقاوي كاتباً للدولة في الداخلية⁽³³⁷⁾.

وقد كانت أهداف القصر من هذا التعديل تتمحور حول تحجيم نفوذ حزب الاستقلال ورفع أسهم جماعة قديرة (الأحرار المستقلين)، تمهيدا للاستحقاقات القادمة، فتم نزع التجارة والصناعة والمعادن والصناعة التقليدية من يد الوزير الاستقلالي الدويري، الذي احتفظ فقط بالمالية، وسلمت لرجلان من رجال القصر (بن هيمة وعصمان)، وكان تكليف الشرقاوي أحد رجال قديرة بكتابة الدولة للداخلية تحضيراً للانتخابات القادمة⁽³³⁸⁾.

وأنهى التعديل الوزاري حملة الإشاعات والشكوك التي استمرت مدة من الزمن تتحدث عن صفقة بين اليسار والنظام، تمهد لدخول حزب الاتحاد الوطني في الحكومة، خاصة بعد عودة المهدي بن بركة من الخارج وعقد المؤتمر الثاني⁽³³⁹⁾، وأكد هذا الأمر الرد الذي نشره المهدي بن بركة من خلال افتتاحية جريدة التحرير يوم 20 جويلية 1962، مهاجماً فيه التعديل الوزاري تحت عنوان: "تدهور أسلوب الحكم"، والذي جاء فيه: "إن بلاغ الديوان الملكي الذي تحدث عن التحويل الوزاري والتعيينات الجديدة لغني عن كل بيان، ، ، إذ الغرض هو جماعة من الأعوان يختارهم الحكم الملكي المطلق لتقلد مناصب لا يتمتعون فيها بأي مسؤولية حقيقية كما لا يعرفون أي نوع من أنواع الرقابة الشعبية، ، إلا أن الباعث على كل هذا هو تدهور نظام الحكم الحالي"⁽³⁴⁰⁾.

وجاء المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل، الذي انعقد يومي 05 و06 يناير 1963، ليكرس الأزمة التنظيمية الناشئة بين حزب الاتحاد الوطني وبين الاتحاد المغربي للشغل كمنقابة، وربما هو ما دفع

³³⁷ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 98. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 141.

³³⁸ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 141. / les Phares, N°:52, (14 juil 1962).

³³⁹ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 98.

³⁴⁰ - المهدي بن بركة، "تدهور أسلوب الحكم"، جريدة التحرير، عدد: 775، (20 جويلية 1962)، ص: 01.

جريدة التحرير لتستبق الحدث بنشر حوار مع الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين (رابح جرمان) قال فيه: "لا يمكن أن تكون لمنظمة الطبقة العاملة سياسة مغايرة لسياسة الحزب"، وتحدثت الجريدة طويلا عن العلاقة السليمة والنموذجية بين النقابة وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر⁽³⁴¹⁾.

وقد تجلّى الصراع والنزاع بين جناحي الحزب في الاشتباك الذي وقع بين الميليشيات الموالية لرئيس التنظيم العمالي المحجوب بن الصديق وبين أفراد نقابة عمال البريد التابعون للنقابي المتمرد على قيادة المركزية النقابية؛ عمر بن جلون، من أجل منعهم من حضور المؤتمر، وهو ما حدث رغم جهود اليوسفي لإقناع بن الصديق بقبول مشاركتهم، وقد تعرضوا للضرب والتنكيل، الأمر الذي ظهر على وجه اليوسفي في جلسة افتتاح المؤتمر، إذ جلس عابسا وبعيدا عن عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق⁽³⁴²⁾.

وكانت تصريحات المحجوب بن الصديق في نهاية المؤتمر بمثابة الطلاق الرسمي بين الجانبين، حيث صرح أن الدور الأساسي للنقابة هو الدفاع عن (خبرة) الطبقة العاملة وليس الخوض في السياسة، وأكد أن النقابة تجمعها علاقات بسائر الأحزاب ولا فرق عندها بين هذا الحزب أو ذاك⁽³⁴³⁾.

وخلال معركة الاستفتاء على الدستور التي قاطعها حزب الاتحاد الوطني، وخاض في سبيل ذلك حملة شرسة لدفع الناس لعدم التصويت، ورغم أن بعض القيادات الحزبية النقابية مثل المعطي بوعبيد قد شاركت في تلك الحملة، فقد كان موقف قيادة النقابة هو دعوة الأعضاء للامتناع عن التصويت من غير تبني موقف المقاطعة رسميا، واعتبر ذلك موقفا معتدلا مقارنة بسياسة الحزب⁽³⁴⁴⁾.

وبدأ الموقف مع بداية سنة 1963، يتطور إلى نزاعات على النفوذ وعلى المقرات، حتى تحدث البعض عن كون حزب الاتحاد قد بات عرضة لتهجمات الجهاز النقابي، ووصل الأمر في فبراير 1963، إلى محاولة عدد من النقابيين الاستيلاء على مقرات الحزب في المقاطعات، وفي مارس 1963 قام المدعو التهامي عمور، وهو قريب المحجوب بن الصديق بمحاولة احتلال مقر الكتابة العامة بالدار البيضاء⁽³⁴⁵⁾.

³⁴¹ - جريدة التحرير، عدد: 917، (05 يناير 1963)، ص: 05. / عدد: 916، (04 يناير 1963)، ص: 01.

³⁴² - رسالة عمر بن جلون إلى المحجوب بن الصديق، مصدر سابق. / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 213.

³⁴³ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 215.

³⁴⁴ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 300.

³⁴⁵ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 215.

وباقتراب موعد الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ المغرب، حدث الأسوأ في العلاقة المتأزمة، فقد ضغط النظام بشدة على النقابة ونجح التهديد والتحذير الذي مارسه قديرة على بن الصديق من أجل النأي عن الشؤون السياسية، في جر الأخير بعيدا عن الاتحاد، بل في الدخول في صفقة وصفت بالمشينة، فقد تم عقد لقاء في فندق المنصور بالدار البيضاء بين قديرة وبين المحجوب بن الصديق، دفعت فيها ملايين من خزانة الدولة إلى جيوب قيادة التنظيم مقابل مقاطعة الاتحاد المغربي للشغل للانتخابات والابتعاد عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽³⁴⁶⁾.

وبالفعل ابتعد الاتحاد المغربي للشغل عن الانتخابات ولم يزكي مرشحي الاتحاد الوطني كما هي العادة، وكما يقتضي المنطق السياسي، ووقف على الحياد بل إن رئيسه المحجوب بن الصديق وخلال خطابه بمناسبة عيد العمال في الفاتح مايو 1963، استهزئ بالانتخابات التشريعية وبالبرلمان واعتبر أن البرلمان الحقيقي هو جماهير العمال المحتشدة⁽³⁴⁷⁾.

وربما كان المناضل عمر بن جلون إلى جانب المهدي بن بركة هما أول من تنبئ بمعضلة أولوية السياسي على النقابي، وبالعلاقة غير الصحية في الحزب بين الجهاز السياسي والجهاز النقابي الاجتماعي، وتفتنا لسعي النقابة لجعل الحزب مجرد واجهة لطموحاتهم ومصالحهم، وهو الأمر الذي سيؤدي في المستقبل لتطور آخر على الصعيد السياسي المغربي ولتغييرات جوهرية في الخريطة السياسية⁽³⁴⁸⁾.

المبحث الرابع: الدستور والانتخابات التشريعية.

كان الملك محمد الخامس قد أعلن في أول تصريح له يوم عودته من المنفى إلى المغرب، أنه يريد أن يكون ملكا دستوريا لدولة عصرية ديمقراطية مستقلة⁽³⁴⁹⁾، وقد عاشت الطبقة السياسية المغربية خاصة التقدمية منها، على أمل تجسيد ذلك الوعد، وناضلت كثيرا في السنوات التي تلت الاستقلال لتحقيقه، خاصة أن مبادرة المجلس الوطني الاستشاري لم تلب طموحاتها، بحكم أن ذلك المجلس كان مجرد هيئة معينة مثل كثير من الهيئات المخزنية السابقة.

³⁴⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص- ص: 69، 73.

³⁴⁷ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص، ص: 282، 283. / واتروبري، مرجع سابق، ص: 300.

³⁴⁸ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 216.

³⁴⁹ - جريدة العلم، عدد: 1995، مصدر سابق، ص: 01.

1- المسألة الدستورية:

انتهى فعليا وجود المجلس الاستشاري بعد آخر جلسة له يوم 04 أبريل 1959، نتيجة الصراع المحموم الذي سبق مناقشته بين جناحي حزب الاستقلال، وخلال سنة من الصراع بين اليسار والقوى التقليدية الملتفة حول ولي العهد الحسن، تأكد الحزب التقدمي بعد فشله في الحفاظ على إمساكه بالحكومة وفي تطبيق برنامجه، أنه لا يمكن المضي في الحياة السياسية بالشكل المناسب من دون أن تكون هناك قواعد تضبط العملية وتحدد الصلاحيات بدقة، وفي غياب ذلك ستبقى البلاد رهينة مزاج القصر والمناورين من حوله⁽³⁵⁰⁾.

وفي رد مباشر على مساعي الإطاحة بحكومة عبد الله إبراهيم، التي جاءت أساس بسبب الفراغ الدستوري الذي تعيشه البلاد، حسب تصور اليسار، جاء طرح المسألة الدستورية من قبل قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فانعقد المجلس الوطني للاتحاد يوم 03 أبريل 1960، وكان موضوع الاجتماع هو مشكلة الديمقراطية والمطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلد⁽³⁵¹⁾.

وخرج عن ذلك الاجتماع بيان، انتقد الوضع السياسي بالبلاد وانعدام المجالس الديمقراطية، على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المحلي، ودعا بناء على تجربة الأربع سنوات الأخيرة إلى التعجيل بإقامة ملكية دستورية، لأنه لم يعد موجب ولا مبرر لتأخير قيام هذا النظام، بعد أن أجمع الشعب على المطالبة به، وأخره جلالة الملك مرارا في خطبه وتصريحاته، وطالب عبره المجلس الوطني بالشروع فورا في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر، يعتبر الشعب مصدر السلطات، ويضع حدا لتعسف والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الأساسية، دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية⁽³⁵²⁾.

لقد تأخر التيار المطالب بالدمقرطة كثيرا ليظهر بمطالبه، والتبرير موجود ومنطقي، فقد غطت سنوات الوفاق والإمساك بزمام التسيير على ذلك الخيار، وإن كان المهدي بن بركة يوعز ذلك إلى دور الإقطاع والرجعية والتقليدية، التي أخرت الإصلاحات الإدارية، واستغلت بعض القضايا الوطنية

³⁵⁰ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص - ص: 255 - 257.

³⁵¹ - المصدر نفسه، ص: 257.

³⁵² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 257.

المستعجلة لصرف الانتباه عن المشكلة الدستورية، "وكان المبرر الذي يلتجأ إليه لتعليل فقدان المقاييس، هو أن الجهود تتضافر لمواجهة كبريات القضايا الوطنية، وأنه لم يحن بعد موعد الديمقراطية، وأدهى من ذلك أن خصوم الديمقراطية كانوا يستعملون ضدنا بعض نظرياتنا في الديمقراطية الواقعية، مدعين أن المشكلة الدستورية إنما هي شكلية لا تحل جوهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية"⁽³⁵³⁾.

لكن المهدي بن بركة يعود ليعترف بالخطأ المرتكب من قبل اليسار وتواطؤه في تأجيل الديمقراطية، حيث أن القصر وظف فزاعة ثورة الإقطاع المصطنعة وخطرهما على كيان الدولة، كوسيلة ضغط على التقدميين للتحالف معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت نتيجة ذلك التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك هو تهميش المسألة الدستورية ووضعها على الرف، ولهذا فإنه من الواجب حسب المهدي، التساؤل إلى أي حد كان التيار مخطئاً في تجميد المطلب الدستوري⁽³⁵⁴⁾.

وانطلاقاً من هذا الوقت بدأت حملة اليسار من أجل المطالب الدستورية، ولم يكن يخلو عدد من جريدة الرأي العام التي خلفت جريدة التحرير في فترة حظرها، من المطالبة بإقامة حياة ديمقراطية حقيقية وانتخاب مجلس تأسيسي يخرج دستوراً للبلاد ويمهد لإقامة انتخابات تشريعية وبرلمان شعبي شرعي⁽³⁵⁵⁾. كان التركيز دوماً على وعود الملك محمد الخامس في خطبه حول إقامة حياة دستورية متكاملة، مثل ذلك الذي ورد في خطاب افتتاح المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956: "أما هذا الهدف الذي لن ندخر جهداً في العمل على إبلاغ شعبنا إليه، فهو حياة نيابية بالمعنى الصحيح، تمكن الشعب من تدبير شؤونه العامة"، وما ورد في خطاب العرش من نوفمبر 1958: "وبعد ذلك نأمر بتكوين مجلس تأسيسي لوضع دستور للمملكة، يجعل من بلادنا مملكة عربية إسلامية ديمقراطية"⁽³⁵⁶⁾.

وجّه الملك محمد الخامس تحت ضغط الحملات المتواصلة لليسار ونزولاً عند وعوده السابقة، نداء إلى الأمة يوم 23 مايو 1960، بمناسبة إقالة حكومة عبد الله إبراهيم وبحث تشكيل حكومة جديدة بقيادته، أعلن فيه نيته إنشاء دستور للبلد قبل سنة 1962، وكان كلامه واضحاً في هذا الشأن:

³⁵³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 47، 48.

³⁵⁴ - المصدر نفسه، ص: 48

³⁵⁵ - جريدة الرأي العام، عدد: 863، (13 أبريل 1960)، ص: 01 / عدد: 864، (14 أبريل 1960)، ص: 01.

³⁵⁶ - جريدة التحرير، "الهدف العالي المنشود، حياة نيابية بالمعنى الصحيح"، عدد: 342، (05 مارس 1961)، ص: 01.

"وبعد ما نظمنا أيضا الحياة المحلية بإنشاء المجالس البلدية والقروية، التي تمكن رعايانا بعد انتخابها من المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية، عزمنا اليوم أن نتوج ذلك بإنشاء نظام الحكم الدستوري الذي طالما نشدناه لبلدنا وأشدنا به في خطبنا وتصريحاتنا في مختلف المناسبات، ، فلن تمضي سنة 1962، حتى نكون وقيّنا بوعدنا ووضعتنا بمشاركة شعبنا دستورا جديدا، يحدد السلط وينظمها ويمكّن جميع أفراد الأمة من أن يشاركوا بواسطة ممثليهم في تسيير الشؤون الوطنية ويراقبوا أعمال الحكومات التي تشكل إذاك طبقا لمقتضياتنا"⁽³⁵⁷⁾.

وتحدث ولي العهد إلى صحيفة فرنسية، بعد أيام على ترأسه الفعلي للحكومة، مؤكدا أن مهمة الحكومة الرئيسية هي إنشاء نظام ديمقراطي وتزويد البلاد بدستور قبل سنة 1962، مثلما وعد الملك، وأضاف أنهم أخذوا على أنفسهم موثقا بإرجاع مصير الأمة إلى الشعب، فيجب أن نعيد إليه البلاد في أحسن حالة وعلى غاية ما يرام، ولا يمكن أن نعيد إلى الشعب بلادا منقوصة أو مقسمة أو ممزقة⁽³⁵⁸⁾. وبالرغم من هذه الوعود فقد بثّت نتائج الانتخابات البلدية التي حقق فيها حزب الاتحاد الوطني انتصارا ملحوظا في عدد الأصوات المحصلة، تخوفا لدى محيط القصر من إمكانية استحواذه على الجمعية التأسيسية في حالة تم اللجوء إلى أسلوب الانتخاب لتعيين أعضائها، ويتحدث بعض من عايش المرحلة عن انطلاق حملة وشاية كاذبة عند محمد الخامس ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومطالبه بجمعية تأسيسية، وتم الترويج لفكرة أن الهدف من كل ذلك هو سعي اليسار للإطاحة بالملكية، واستحضروا مثال إطاحة الجمعية التأسيسية الفرنسية، التي تأسست أثناء الثورة الفرنسية بالنظام الملكي الفرنسي⁽³⁵⁹⁾.

ولتفنيذ هذه الأقاويل والاتهامات، اجتمعت اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 20 جوان 1960، وأصدرت توضيحا لما جاء في بيان الحزب ليوم 03 أبريل 1960، مؤكدة أن الشعب المغربي على استعداد لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي يعرض بعد تحريره على الاستفتاء الشعبي، وكان القصد من هذا الكلام هو طمأنة محمد الخامس على أن دور المجلس التأسيسي

³⁵⁷ - خطاب الملك، يوم 23 مايو 1960، جريدة العلم، عدد: 4098، (24 مايو 1960).

³⁵⁸ - Jean LACOUTURE, "Nous objectifs est de construire la démocratie", le Monde, (10 Juin 1960).

³⁵⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 264.

هو وضع الدستور فقط، ولن يصبح ذلك الدستور ساريا حتى يتم عرضه على استفتاء عام، لينال موافقة الشعب، ومن له صلاحية عرضه على الشعب وتحديد تاريخ ذلك هو الملك نفسه، فالدستور لن يصبح عمليا إلا بعد موافقة الملك عليه، فالمجلس التأسيسي المطالب به ينحصر دوره في إعداد وثيقة الدستور ولا يوجد ما يربطه بالجمعية التأسيسية الفرنسية التي ألغت الملكية⁽³⁶⁰⁾.

ونتيجة التخوفات التي قرأها أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المسار الذي يمكن أن تأخذه عملية إعداد الدستور بعد تلك الاتهامات، تحدث عضو الكتابة العامة عبد الهادي بوطالب، في الاجتماع الذي رأسه عبد الرحمن اليوسفي، مذكرا أن ممثلي الشعب هم الذين يجب أن يضعوا الدستور، "إننا لا نريد دستورا ممنوحا، لأن الدستور هو الذي سيضعه ممثلو الشعب، والذي سيضع حدا للالتباس والغموض السائد عندنا في تسيير شؤون البلاد"⁽³⁶¹⁾.

أما حزب الاستقلال حليف القصر، فقد ناقش قضية الدستور خلال مجلسه الوطني المنعقد يوم 10 جويلية 1960، وخرج بتوصية، أكد فيها بدوره، حرصه على قيام حياة ديمقراطية ونظام ملكي دستوري، والتي اعتبر أنها ظلت دوما جزء من برنامجه وأهدافه، وعبر في هذه التوصية عن رضاه التام وارتياحه لما ورد في نداء الملك من وعد بإصدار دستور وتحديد أجل لإقامة حياة دستورية في البلاد⁽³⁶²⁾.

لكن لم يجزم الحزب رغم هذا الكلام، بالطريقة المثلى لإخراج ذلك الدستور، بل نشر كلاما يفهم منه عدم تمسكه بأن يكون ذلك الدستور من إخراج هيئة منتخبة، كما يظهر مما كتب في صحيفة العلم: "وديمقراطية الحكم في نظر الحزب ليست نظاما شكليا للحكم، بمقدار ما هي عقيدة ومذهب تتاح للشعب فيها حقوقه الأساسية، لا لأن يحكم بواسطة ممثليه فحسب، ولكن أيضا لأن تضمن له الحرية والعدالة والكرامة، إن الديمقراطية ليست نظاما للحكم فحسب، ولكنها أسس وطنية يجب أن تكون في روحها ومظهرها صرفة، وكل عمل للخروج بالبلاد عن هدفها وهو إقرار الدستور واستغلالها بالمناقشة على هامش الهدف إنما هو عرقلة توضع في الطريق الواضحة"⁽³⁶³⁾.

³⁶⁰ - المصدر نفسه، ص، ص: 264، 265.

³⁶¹ - نفسه، ص: 265.

³⁶² - جريدة العلم، "اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال"، عدد: 4040، (12 جويلية 1960)، ص: 01.

³⁶³ - جريدة العلم، عدد: 4040، مصدر سابق، ص: 01.

2- المجلس الدستوري المعين:

لم يطل انتظار الساحة السياسية كثيرا وأعلن الملك محمد الخامس خلال اجتماع المجلس الوزاري يوم 12 جويلية 1960، عن قراره بتعيين مجلس تأسيسي سيكلف بداية من شهر أوت بالشروع في دراسة الدستور المقبل للبلاد، وذكر البلاغ الذي أصدرته وزارة الأنباء أن الملك أكد على مهمة المجلس القادم، والتي ستمثل في الاعتكاف على جميع المستندات والوثائق المتعلقة بإعداد الدستور، والمقارنة بين مختلف الأنظمة الدستورية الموجودة بالبلدان المختلفة، حتى يمكن للدستور الذي سيعد للبلاد أن يكون ملائما لحاجيات العصر⁽³⁶⁴⁾.

وأصدر الديوان الملكي بلاغا، في الـ 27 من أوت 1960، يعلن تشكيل المجلس الدستوري، والذي سيتكفل ببلورة مشروع دستور، يتم عرضه على الملك، ليقوم بمراجعته والمصادقة عليه، فإن حظي بقبوله فسيتم في المرحلة الثانية عرضه على الشعب للاستفتاء⁽³⁶⁵⁾.

اختار الملك العديد من الشخصيات الوطنية من السياسيين وأهل العلم والفكر ومن الشخصيات القانونية، فاختر زعماء الأحزاب السياسية؛ علال الفاسي وابن الحسن الوزاني والمحجوبي أحرضان ورشيد ملين، بينما اختير عبد الهادي بوطالب كممثل عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن الأخير اعتذر عن القبول بصفة شخصية وشرط موافقة قيادة حزب الاتحاد الوطني، فقدم الملك إلى قيادة الاتحاد قائمة بثلاثة أسماء لاختيار واحد منها، فجاء الرد من المؤتمر الإقليمي للحزب بالرباط يوم 01 سبتمبر 1960، الذي عقد برئاسة عبد الله إبراهيم برفض كل دستور لا يصنعه مجلس تأسيسي منتخب⁽³⁶⁶⁾.

وبينما لقي قرار الملك بالتخلي عن مبدأ انتخاب مجلس وطني تأسيسي بالاقتدار الشعبي المباشر، موافقة حزب الاستقلال وحزب الدستور الديمقراطي وحزب الحركة الشعبية، فإنه أثار سخط قيادة الاتحاد الوطني، التي لم تستسغ القرار الذي شغل جل نقاشاتها ولقاءاتها السياسية منذ فترة، وظهر أن حزب اليسار بقي وحيدا في ساحة المعارضة السياسية لهذا التوجه⁽³⁶⁷⁾.

³⁶⁴ - جريدة العلم، "تعيين مجلس تأسيسي لوضع الدستور"، عدد: 4042، (14 جويلية 1960)، ص: 01، 05.

³⁶⁵ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 215. / جريدة العلم، عدد: 4131، (08 نوفمبر 1960)، ص: 01.

³⁶⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص: 267، 268.

³⁶⁷ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 215.

وشن الحزب عبر جريدة الرأي العام حملة قوية على المجلس الجديد، فتعرضت للجريدة للحجز أربع مرات جراء ذلك، ومورست ضغوط كبيرة على مديرها أحمد بن سودة وعلى عبد الهادي بوطالب، فجعلتا نشاطهما داخل الاتحاد، فتوقفت بذلك جريدة الرأي العام تبعاً لموقف مديرها، وعادت جريدة التحرير للصدور من جديد بداية من شهر ديسمبر 1960⁽³⁶⁸⁾.

وفي ظل مقاطعة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، نصّب الملك محمد الخامس يوم 07 نوفمبر 1960 المجلس الدستوري وودشن أشغاله، حتى قبل صدور ظهير تعيين أعضائه، الذي جاء يوم 11 نوفمبر 1960، يحمل قائمة بـ 76 عضواً، 40 منهم من الشخصيات الوطنية المعروفة و36 ممثلين عن الأقاليم الستة عشر للبلاد⁽³⁶⁹⁾، وكتبت صحيفة العلم: "ففي هذا المجلس فقهاء الشرع الإسلامي والقانون الحديث وممثلو الأحزاب الوطنية والحركات الفكرية وشخصيات من مختلف الأقاليم، ولم يدخل في المجلس سوى ممثلين لهيئة سياسية تحملوا وحدهم مسؤولية عدم المشاركة في وضع الدستور لرأي انفردوا به"⁽³⁷⁰⁾.

أشرف الملك محمد الخامس على أشغال الجلسة الأولى، وخطب في الحضور، من الأعضاء والضيوف من السلك الدبلوماسي ومختلف المسؤولين وأعضاء الحكومة، الذين توافدوا إلى قصر المامونية بالرباط قائلاً: "نريد دستوراً يكفل استقرار البلاد وتقدمها ويضمن ديمقراطية حقّة لا ديمقراطية صورية جوفاء، ولن يصبح الدستور نافذاً المفعول إلا بعد أن يقبل به الشعب عن طريق الاستفتاء"⁽³⁷¹⁾.

عين مدير ديوان الملك ووزير الداخلية السابق مسعود الشيكركا أمين عام للمجلس الدستوري، والذي أشرف على إدارة الجلسة الأولى وكان في استقبال الملك وقدم خطاباً باسم المجلس عقب خطاب الملك، وسيستدعي المجلس بعد شهرين من هذا التاريخ لانتخاب رئيسه ومكتبه⁽³⁷²⁾.

³⁶⁸ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 268.

³⁶⁹ - بوعبيد، مصدر سابق، ص: 216.

³⁷⁰ - جريدة العلم، "اللبنة الأولى"، عدد: 4131، (08 نوفمبر 1960)، ص: 01.

³⁷¹ - جريدة العلم، عدد: 4131، مصدر سابق، ص: 01.

³⁷² - جريدة العلم، "جلالة الملك ينصب مجلس الدستور غدا"، عدد: 4130، (06 نوفمبر 1960)، ص: 01. / الجابري، في

غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 268.

اجتمع المجلس في جلسته الثانية يوم 18 يناير 1961، وكان جدول الأعمال يشتمل على انتخاب رئيس المجلس ونائبيه ولجنة لوضع النظام الداخلي، كما نص عليه الظهير المؤسس، وقد تحدثت المصادر عن رغبة القصر في الدفع بمدير بنك المغرب أحمد الزغاري كشخصية جامعة تحقق اتفاق مختلف الأطراف السياسية المشكلة للمجلس، في ظل وجود كثير من الحساسيات والاختلافات السياسية والتاريخية بين زعماء الأحزاب السياسية، لكن ترشيح علال الفاسي لنفسه لرئاسة المجلس حسب بعض المصادر، أو من قبل بعض الأعضاء مثل ما ذكرت جريدة العلم في حينها، أخلط أوراق المجلس وأوراق من سعى لإنشاء هذه الهيئة، وخاصة أوراق معسكر ولي العهد الحسن، الذي تنفر الكثير من مكوناته من علال الفاسي وزعامة الفاسيين⁽³⁷³⁾.

لقد أحرز علال الفاسي على 44 صوتا مقابل 27 صوتا لأحمد الزغاري، مع امتناع عضوين وغياب خمسة أعضاء عن الجلسة، فأثار هذا امتعاض البعض وانسحب أعضاء الحركة الشعبية بقيادة أحرسان والمستقلين بقيادة رشيد ملين، وانسحب معينو ممثل الحزب الدستوري الديمقراطي، وقدموا استقالتهم من المجلس، ملتحقين بمحمد بن الحسن الوزاني الذي قدم استقالته حتى قبل انعقاد الجلسة، من عضوية المجلس، لكونه في نظره غير مطابق لمبادئ ومناهج الديمقراطية الدستورية⁽³⁷⁴⁾.

وقد عمت الفوضى قاعة المجلس وحدث شد وجذب بعد عملية الانتخاب، ووجه المحجوبي أحرسان ورشيد ملين كلمة عبروا فيها عن سخطهم على تحول المجلس لهيئة معينة، يقصد بها حزب الاستقلال، قبل انسحابهم الذي تسبب في تفجير المجلس⁽³⁷⁵⁾.

خطوة الانسحاب تلك بالنسبة لبعض من عاشوا المرحلة وكتبوا عنها، جاءت أساسا من أجل الدفع لإنهاء المجلس وتفجيره، وتجاوز تلك التناقضات التي كشف عنها فوز علال الفاسي وأعضاء حزبه برئاسة المجلس، حيث لم يعد بالإمكان بعد ذلك التحكم في مجريات أشغال المجلس والسيطرة على

³⁷³ - جريدة العلم، "الرئيس علال الفاسي ينتخب رئيسا لمجلس الدستور"، عدد: 4194، (19 يناير 1961)، ص: 01.

الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 268، 269. / بوعبيد، مصدر سابق، ص: 216.

³⁷⁴ - جريدة العلم، عدد: 4194، مصدر سابق، ص: 01. / جريدة التحرير، "استفحال الأزمة السياسية بالمغرب، انفجار مجلس

الدستور المعين"، عدد: 302، (19 يناير 1961)، ص: 01.

³⁷⁵ - جريدة التحرير، عدد: 302، مصدر سابق، ص: 01.

قراراته، ولم يكن هناك طريق سوى انسحاب خصوم الاستقاليين كحل أخير⁽³⁷⁶⁾، والذين أصدروا بلاغا مشتركا تحدثوا فيه عن المخاوف التي ساورتهم من البداية حول تشكيلة المجلس، والتي تأكدت بعد الاتجاه الحزبي الذي كشفت عنه عملية انتخاب رئاسة المجلس ومكتبه، والذي دفعهم للانسحاب منه⁽³⁷⁷⁾.

أثار ما حدث ابتهاج جماعة الاتحاد الوطني، التي تنبأت صحيفتهم التحرير منذ يوم 15 يناير، ثلاثة أيام قبل انعقاد جلسة المجلس يوم 18 يناير، بالفشل الذي ستمنى به هذه الهيئة نتيجة التناقض الموجود بين أعضائها ونتيجة الطريقة التي تم جمعهم بها، وأيضا نتيجة ما تسرب من كواليس الهيئة عن الصراع المحتدم حول المناصب فيها، فكتبت الصحيفة: "نحن لا نستغرب ما وقع وما سيقع ولا شك في قصر المامونية، نظرا للمقاييس التي اختير على أساسها أعضاء المجلس (الموقر)"⁽³⁷⁸⁾.

وفي اليوم الموالي لانفجار المجلس هللت الصحيفة كثيرا، وتحدثت عن تفاصيل ما يجري، وبشرت بنهاية ذلك المجلس الذي لم يعد موجودا، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية القانونية، بسبب أن الظهير المؤسس له يحدد تشكيلته بثمانية وسبعين عضوا، ووصفت الصحيفة ما جرى بانتصار التيار الديمقراطي، وكتبت الصحيفة في نهاية افتتاحيتها المعلقة على الحدث: "إن تناقضات التجربة الحالية قد بلغت أوجها وبدأت تسفر عن أزمات وانفجارات يدفع الشعب المغربي ثمنها غاليا، والحل الناجع والعاجل الذي من شأنه أن يخرج البلاد من هذه الأزمة هو إعطاء الكلمة للشعب، والشروع فورا في انتخاب مجلس تأسيسي ليصنع دستورا ديمقراطيا، يعتبر الشعب مصدر السلطات"⁽³⁷⁹⁾.

أما حزب الاستقلال الذي تلقى صفة مدوية بذلك الانسحاب، وشاهد خصومه التقليديون يوجهون له ضربة موجعة، من دون أن يطالهم شيء ولا حتى تأنيب من قبل الملك وابنه رئيس الحكومة، وأسقط في أيدي قيادته بعد أن تنازلت عن مطلب المجلس التأسيسي المنتخب، الذي كان يوما أحد مطالبها، ولم تتلقى جزاء ذلك، بل رفض حتى ترأس الحزب للمجلس المعين، فقد تجاهل كل ذلك والتفت لما نشرته صحف الاتحاد الوطني، ووصف ما كتبه جريدة التحرير بحملة التهريج والتضليل

³⁷⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:1، ص: 268.

³⁷⁷ - جريدة التحرير، عدد: 302، مصدر سابق، ص: 01.

³⁷⁸ - جريدة التحرير، "بداية تنبئ بالنهاية"، عدد: 299، (15 يناير 1961)، ص: 01.

³⁷⁹ - جريدة التحرير، عدد: 302، مصدر سابق، ص: 01.

والمبالغة في تضخيم الأحداث البسيطة، بل كتبت صحيفة العلم أن الأزمة السياسية لا توجد إلا في خيال الموجهين لصحيفة (التحرير)⁽³⁸⁰⁾.

وبعيدا عن الصراع السياسي بين أقطاب الساحة السياسية وبعيدا عن موقف معسكر ولي العهد الذي سعى لإفشال التجربة، فإن الملك محمد الخامس حسب ما نقلته المصادر كان أكثر المتأثرين بما جرى وتألم بشدة، وذهب البعض حتى لكونه قد شرع فعليا في استشارات غير معلنة، بعضها مع قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أجل وضع حد لعهد المناورات والتأمر، الذي أوصل المغرب للوضع المتأزم المسدود، قبل أن تباغته العملية الجراحية المشؤومة، وسبقت الأقدار أحكام السياسة في هذا الوقت الحرج بالذات، وسيسدل الستار على تجربة المجلس الدستوري المعين التي وأدت في المهدي⁽³⁸¹⁾.

3- دستور الحسن الثاني:

عقب انفجار المجلس الدستوري المعين تحدثت صحيفة حزب الاتحاد التحرير عن كون الأزمة أزمة تنظيم دستورية لا أزمة حكومة، وأن الحل هو الانتخابات العامة، وعادت الجريدة أيام قليلة بعد وفاة الملك محمد الخامس من جديد لترفع ذلك المطلب، وتكتب: "الهدف العالي المنشود حياة نيابية بالمعنى الصحيح"⁽³⁸²⁾.

وبمناسبة أربعينية الملك الراحل، ذكرت الصحيفة بعزم محمد الخامس في أيامه الأخيرة على الاستجابة لرغبة الشعب، ونيتته في إلغاء التجارب السابقة والتوجه لإجراء انتخابات حرة مباشرة بهدف انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد دستور للبلاد، وعلقت الجريدة، التي تتحدث باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتعبّر عن رأي قيادته: "أن الضمانة التي كانت تتمثل في محمد الخامس لن تعوضها إلا ضمانات المؤسسات الوطنية المنتخبة انتخابا مباشرا من طرف الشعب"⁽³⁸³⁾.

وفي الذكرى الأولى لقرار مجلس الاتحاد الوطني، الذي صدع بمطلب انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، ذكرت الصحيفة بذلك القرار وتحدثت عنه بإسهاب، وكررت أن المعركة ستظل قائمة

³⁸⁰ - جريدة العلم، عدد: 4195، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02.

³⁸¹ - بوعبيد مصدر سابق، ص، ص: 216، 217.

³⁸² - جريدة التحرير، عدد: 304، مصدر سابق، ص: 01./ عدد: 342، مصدر سابق، ص: 01.

³⁸³ - جريدة التحرير، عدد: 369، مصدر سابق، ص: 01.

حتى تصل لهدفها⁽³⁸⁴⁾، وأيام بعد ذلك رفع المؤتمر التأسيسي لرجال القانون ومعظمهم يساريون نفس المطلب⁽³⁸⁵⁾، وفي نفس الوقت بدأ حزب الاستقلال، الذي أفاق من صدمة فشل المجلس المعين وسحب المشروع من يده، يجهر بمطالبه بوضع دستور للبلاد، فرحيل محمد الخامس وتنصيب الحسن الثاني ملكا على المغرب، قد قلب كل الموازين، وإحساس الحزب بالعداء الذي يناصبه إياه المعسكر الذي يحيط بالحسن الثاني وخاصة لزعيمة علال الفاسي، دفع المجلس الوطني للحزب المنعقد يومي 22 و 23 أبريل 1961 لإصدار ملتمس يؤكد فيه تمسكه بمبدأ الملكية الدستورية، ويطالب فيه بالتعجيل بإقرار دستور للبلاد الذي هو السبيل الوحيد لتنظيم الحياة السياسية⁽³⁸⁶⁾، غير أن مطلب حزب الاستقلال وإن وافق مطلب حزب الاتحاد الوطني في المبدأ فهو يختلف عليه في الشكل والأسلوب.

بعد التعديل الوزاري الذي حدث يوم 02 جوان 1961، بدأ الحديث من المعسكر الرسمي عن كون الحكومة الجديدة ستكلف بمهمة الإشراف على إعداد دستور البلاد القادم، الأمر الذي أثار سخط الاتحاد الوطني وسخريته من ذلك، وجاء الرد عبر افتتاحية جريدة التحرير يستغرب كيف لحكومة تألفت بطريقة سرية، والغموض يكتنف البرنامج الذي ستطبقه، أن تعد دستورا للبلاد؟ ويستهزئ بالصحف الحكومية التي طلعت على الشعب خلال الأيام الأخيرة تبشر بالحكومة التي ستنتقل المغرب إلى حياة ديمقراطية نيابية سليمة، وحسب الحزب فإن الألوان السياسية التي تتركب منها الحقيبة الوزارية الجديدة، والأسلوب الذي اتبع في تكوينها يعطينا من الآن صورة عن الدستور الموعد المزعوم⁽³⁸⁷⁾.

ثم صدر في أعقاب ذلك ما سمي بـ "القانون الأساسي"، والذي جاء لينظم عمل الحكومة في انتظار صدور الدستور الرسمي، وقد احتوى على بعض الخطوط العريضة لطبيعة الدولة المغربية وللوسائل المنتهجة من أجل تجسيد شعار الملكية الدستورية⁽³⁸⁸⁾.

³⁸⁴ - جريدة التحرير، عدد: 380، مصدر سابق، ص: 01.

³⁸⁵ - جريدة التحرير، عدد: 401، مصدر سابق، ص: 01.

³⁸⁶ - جريدة العلم، عدد: 4278، مصدر سابق، ص: 01.

³⁸⁷ - جريدة التحرير، عدد: 423، مصدر سابق، ص: 01.

³⁸⁸ - جريدة التحرير، "تضليل الشعب أم تضليل المسؤولين أنفسهم"، عدد: 425، (09 جوان 1961)، ص: 01. / الجابري، في

غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 277. / فيرمورين، مرجع سابق، ص: 68.

وقد قابل الاتحاد الوطني هذا القرار وهذا المشروع بحملة انتقاد لاذعة، باشرت جريدة التحرير حين وصفت من أعدوا القانون بالذين يعيشون في القرون الوسطى، وأنه لا جديد في ما سمي ب"القانون الأساسي"، سوى أن الدولة والمسؤولين فيها لا زالوا يعتقدون أنّ في إمكانهم تضليل الشعب، والاسترسال في هذا التضليل⁽³⁸⁹⁾، ولم تتوقف صحافة الحزب طيلة تلك الأيام عن الاستهزاء بالفكرة وبالقانون، معلقة تارة: "مبروك الدستور" وتارة ناشرة صوراً كاريكاتورية تسخر من المولود المسخ الذي فاجئ المنتظرين، وتسخر من علال الفاسي ووزراء حزبه⁽³⁹⁰⁾.

بينما رحب حزب الاستقلال المتحالف مع الملك بهذا القانون ورأى أنه يسعى لعدم تسييس الإدارة، ورد علال الفاسي على تهجم صحف اليسار عليه وعلى حزبه بالقول: "إن أولئك الذين يستمرون في انتقاد الوسائل التي صاحبت القانون الأساسي سيحصرون أنفسهم في منطق فرنسي، وسوف لا يحررون أنفسهم من الاستعمار الروحي"⁽³⁹¹⁾.

وستنتهي سنة 1961 على وقع المطالب المتكررة من المعارضة السياسية بانتخاب مجلس تأسيسي ووضع دستور للبلاد وإنهاء حالة الحكم الفردي، بينما واصل حزب الاستقلال حديثه عن وضع دستور للشعب فقط، وستحل سنة 1962، السنة التي جعل منها الملك الراحل والحالي، حداً نهائياً لمنح البلاد دستوراً، وقد أشارت إلى ذلك جريدة التحرير قبل أيام من دخول السنة الموعودة: "هذا العام هو 1962، الذي كان منذ عامين موضع غزل المسؤولين إلى درجة أنهم ربطوا به جميع مشاريعهم وأهدافهم سواء الحقيقية أو الخفية أو الدعائية المظهرية"⁽³⁹²⁾.

● الدستور الجاهز والاستفتاء عليه:

في شهر مايو من سنة 1962، وقبل انطلاق أشغال مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الثاني الذي بدأ في الـ 25 من ذلك الشهر، تسربت أخبار عن وجود خبراء فرنسيين بالمغرب بهدف إعداد

³⁸⁹ - جريدة التحرير، عدد: 425، مصدر سابق.

³⁹⁰ - جريدة التحرير، عدد: 426، مصدر سابق، ص: 01. عدد: 428، مصدر سابق، ص: 01.

³⁹¹ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 54، 55.

³⁹² - جريدة العلم، عدد: 4365، (02 أوت 1961)، ص: 01. جريدة التحرير، "على عتبة سنة 1962"، عدد: 602،

(31 ديسمبر 1961)، ص: 01. عدد: 596، مصدر سابق، ص: 01.

مشروع دستور للمملكة⁽³⁹³⁾، فعبرت قيادة الاتحاد الوطني عن رفضها لذلك التوجه، وضمن ذلك الرفض في القرار المذهبي للحزب الذي أصدره المؤتمر في نهاية أشغاله، فجاء في النقطة الثانية من القرار السياسي: "يفضح المؤتمر المؤامرة المبيتة ضد الشعب المغربي في تحضير دستور يصنع في الخفاء بتواطؤ مع الأجانب"⁽³⁹⁴⁾.

وقامت جريدة التحرير في بداية شهر أوت 1962 وفي خضم الحملة التي كانت تقودها للترويج والتهليل إعجابا بسير الجزائريين قدما نحو الديمقراطية وإخراج دستور عصري ديمقراطي، بوضع مقارنة بين ما يحدث في الجزائر، حيث يستعد الجزائريون لانتخاب مجلس تأسيسي فقط ولم يمر على استقلالهم سوى أسابيع قليلة، بينما تتوارد الأخبار من المغرب عن استعداد الحكم المطلق للكشف عن دستور ممنوح، حضره في سرية تامة متخصصون أجانب بينهم حتى بعض عملاء عهد الحماية، الذين ساهموا من قبل في إعداد دستور بن عرفة غداة نفي محمد الخامس، وأشارت الصحيفة إلى إمكانية الإعلان عن هذا الدستور بمناسبة ذكرى نفي محمد الخامس يوم 20 أوت⁽³⁹⁵⁾.

ومن هذا الوقت بدأت حملة حزب الاتحاد الوطني ضد الدستور المصنوع المنتظر، وبدأت عبارة الدستور الممنوح تتكرر على صفحات جرائد اليسار، ففي نظر الحزب هذا الدستور الذي يريد الحكم المطلق إقراره في المغرب لا يمكن أن يكون إلا ممنوحا، ولم يتفق عليه الشعب المغربي، لأن الفرض الغرض منه إضفاء الشرعية على وسائل الحكم الحالية التي تريد من المغرب أن يستمر في حالة التبعية الاقتصادية والسياسية، وكذلك يهدف إلى ضمان مكاسب ومصالح المستوطنين الفرنسيين بالمغرب⁽³⁹⁶⁾.

وبهدف بحث هذه القضية المستعجلة، تداعى أعضاء اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الوطني للاجتماع يوم 15 أوت 1962، وكانت أهم نقطة هي المشكلة الدستورية، ومسألة الدستور المصنوع الجاهز، وفي اليوم الموالي بدأت انتقادات تفاصيل الدستور والتعرض لبعض ما تسرب من مواده، مثل

³⁹³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 67. / جريدة التحرير، عدد: 865، (07 نوفمبر 1962)، ص: 01.

³⁹⁴ - قرارات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مصدر سابق، ص: 142.

³⁹⁵ - جريدة التحرير، "الشهر الدستوري في المغرب العربي"، عدد: 788، (04 أوت 1962)، ص: 01.

³⁹⁶ - جريدة التحرير، عدد: 788، مصدر سابق، ص: 01. / اليوسفي، مرجع سابق، ص: 89.

قضية نظام التعددية الحزبية، الذي وقف خلفه رجل الملك القوي رضا قديرة، حيث تؤكد المصادر أنه هو من وضع بند منع نظام الحزب الواحد، كما تؤكد مشاركته الفعالة في إعداد ذلك الدستور⁽³⁹⁷⁾.

وهاجمت التحرير في يوم 19 أوت هذا التوجه، وتذكر أنّ قديرة نفسه هو الذي دعا قبل سنوات في عهد محمد الخامس عبر جريدته؛ إلى ضرورة زوال جميع الأحزاب والتكتل في فريق واحد خلف الملك، وحذر من خطر الأحزاب مرارا على المغرب ووحدته، فإذا به اليوم هو من ينظر لتعددية الأحزاب⁽³⁹⁸⁾.

وكان قديرة أيضا يرد على انتقادات اليسار وحزب الاتحاد الوطني عبر جريدته (les Phares)، ويستخدم حججه في تبرير مساندته لخيار الدستور المصنوع الجاهز، فإذا كان الجزائريون قد انتخبوا مجلسا تأسيسيا فلأن فرنسا قد تركت فراغا سياسيا في الحكم بعد خروجها، أما في المغرب فإن وجود الملك قد جسد التواصل بعد نظام الحماية ولم يحدث الفراغ ولا حاجة لمجلس تأسيس⁽³⁹⁹⁾.

وقد كلفت المعارضة والحملات الصحفية اليسار غالبا، حيث تعرض مقر طبع صحفه؛ التحرير والطليعة ولافانغارد، التابع لمطابع شركة (بريجيما)، إلى عملية تفجير مدمر يوم 07 سبتمبر 1962، ألحق أضرارا بالغة بالمقر والتجهيزات، وتسبب في حجب الصحف عدة أيام وبعث برسالة واضحة لمعارض النظام الرسمي ومشاريعه⁽⁴⁰⁰⁾.

ومع بداية خريف سنة 1962 وحيث لم يبقى كثيرا على نهاية السنة الدستورية الموعودة، انطلقت حملة الترويج للدستور عبر البوادي والمدن من خلال الزيارات الرسمية وعبر المواسم الفلاحية والدينية، وفي جولات قديرة لتنفيذ مشروع الإنعاش الوطني⁽⁴⁰¹⁾، ففي أقاليم الجنوب أعلن الأخير أن الشعب المغربي سينتخب في القريب ممثليه على الصعيد الوطني، وأنّ الفلاحين سيكون لهم كذلك ممثلين في الغرف الفلاحية⁽⁴⁰²⁾.

³⁹⁷ - جريدة التحرير، عدد: 800، (18 أوت 1962)، ص: 01. / واتبوري، مرجع سابق، ص: 345.

³⁹⁸ - جريدة التحرير، "الحكم الفردي والحزب الواحد"، عدد: 801، (19 أوت 1962)، ص: 01.

³⁹⁹ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 153.

⁴⁰⁰ - جريدة التحرير، عدد: 816، (08، 09، 10 سبتمبر 1962). / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 89.

⁴⁰¹ - جريدة التحرير، "استعدادا لفرز الدستور السري الممنوح، الأجنبي الصنع"، عدد: 828، (25 سبتمبر 1962)، ص: 01.

⁴⁰² - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 154.

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي كان الشعب المغربي، المدعو في نهاية تلك السنة للاستفتاء على ذلك الدستور والإجابة على السؤال الوحيد: "هل أنتم موافقون على الدستور؟" بنعم أو لا⁽⁴⁰³⁾، لا يعلم شيئاً عن تفاصيل ما جاء في تلك الوثيقة المعدة، كان الرأي العالمي قد اطلع على مضمون ذلك الدستور من خلال جريدة (le Monde) الفرنسية التي نشرت تفاصيله ومضمونه كاملاً يوم 25 أكتوبر 1962⁽⁴⁰⁴⁾.

وبالرغم من أن الدستور الذي أعد في دائرة ضيقة، على رأسها البروفيسور الفرنسي موريس ديفرجي⁽⁴⁰⁵⁾ (Maurice DUVERGER)⁽⁴⁰⁶⁾، في شكله العام قد جعل من المغرب مملكة دستورية، تقوم على نظام ملكي برلماني، لكن احتفظ للملك بكل سلطاته المطلقة، فهو أب الأمة وهو قائد الجيش وجميع الأجهزة، وهو من يعين الحكومة ويعفيها، وله الحق في حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، وله الحق في تعيين المسؤولين المدنيين والعسكريين وإقالتهم ويرأس المجلس الأعلى للقضاء⁽⁴⁰⁷⁾.

أما البرلمان الذي وضع على شكل غرفتين، مجلس نواب ومجلس مستشارين يضم الوجهاء الريفيين⁽⁴⁰⁸⁾، فمهمته التشريع ومراقبة عمل الحكومة بعد الملك، وقد أعطيت لأعضاء البرلمان وفق هذا الدستور حصانة ضد المتابعة والمحاكمة، فقد احتوى الفصل الثامن والثلاثون من الباب الثالث الخاص بتنظيم البرلمان على تفاصيل تلك الحصانة، التي تجعل النائب في منأى عن أي أذى أو ضغط أو تضيق بسبب آرائه ومواقفه ومعارضته⁽⁴⁰⁹⁾.

⁴⁰³ - جريدة التحرير، عدد: 828، مصدر سابق، ص: 01.

⁴⁰⁴ - le Monde, "le Maroc en marche", N°: 5527, (25 Octobre 1962).

⁴⁰⁵ - SMITH, **op-cit**, p: 213.

⁴⁰⁶ - موريس ديفرجي (1917-2014)، محام وسياسي فرنسي، أستاذ في القانون ومتخصص في القانون الدستوري، عضو في الكثير من الأكاديميات العلمية الدولية وأستاذ جامعي درس في العديد من الجامعات الأوروبية، شغل منصب نائب في الاتحاد الأوروبي، وله الكثير من المؤلفات القانونية. أنظر:

Bertrand Le Gendre, "Maurice Duverger, professeur de droit et de sciences politiques, journaliste et éditeur", Le Monde, (26 décembre 2014).

⁴⁰⁷ - مشروع الدستور، وثيقة منشورة، الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص - ص: 229 - 249.

⁴⁰⁸ - HERAULT, **op-cit**, p: 129.

⁴⁰⁹ - مشروع الدستور، مصدر سابق.

أصدر مدير ديوان الملك ووزير الداخلية قديرة بلاغا يوم 04 نوفمبر 1962 يعلم بإمضاء الملك لظهير تنظيم الاستفتاء المرتقب على الدستور الذي تم إعداده، ووجه قديرة من خلال هذا البلاغ الدعوة لعموم المواطنين لتسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية، والذي سيكون لمدة أسبوع واحد بدء من يوم 07 نوفمبر 1962، كما أخبر قديرة أن تاريخ الاستفتاء سيحدده مرسوم يصدر لاحقا⁽⁴¹⁰⁾. عقب صدور القرار مباشرة انطلق هجوم صحافة اليسار ضد ما يُعْتَرَم الإقدام عليه⁽⁴¹¹⁾، ثم أصدرت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بلاغا يوم 08 نوفمبر، نددت فيه بالدستور المصنوع، الذي يرسخ الأوضاع الفاسدة خدمة للاستعمار الجديد، ودعت فيه جموع الشعب المغربي للتعبئة والتجند حتى تكون الكلمة للشعب⁽⁴¹²⁾، وبهذا البلاغ فإن الاتحاد الوطني قد أعلن موقفه الرسمي من الاستفتاء وأظهر معارضته للاستحقاق القادم.

بدأ القيادي في الحزب المهدي بن بركة، الذي عاد من فترة قصيرة للمغرب، الحملة ضد الاستفتاء يوم 09 نوفمبر 1962، فخلال مؤتمر إقليم الرباط للحزب، لم يدخر منظر اليسار جهدا لمهاجمة الدستور المطبوع سرا، وإبراز بطلان ما يعترَم النظام القيام به من استفتاء عليه، ووصف ما يحدث بالعودة خمسين سنة للوراء، وأنه لما أرغم القصر على الخضوع لمطلب الأمة وهو وضع دستور يجعل حدا للطغيان والفساد، فإنه وجه البلاد نحو معركة مزيفة، تحمل النظام الحاكم بإعطائه مظهرا عصريا، وهو في واقعه عتيقا يذكر بما قبل الحماية، وخاطب المهدي المندوبين الحاضرين: "نعم للدستور المصنوع، هي في الحقيقة نعم للحكم المطلق الذي يحمي الاستعمار والواقع المر الذي تعيشه البلاد"⁽⁴¹³⁾.

واجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوم 14 نوفمبر، من أجل مناقشة القرار، وأصدرت بلاغا جاء فيه: "إن اللجنة المركزية بعدما حللت الوضعية التي نشأت عن قرار الحكم المطلق بالقيام باستفتاء في موضوع دستور مصنوع، طبخ في الخفاء وبمساعدة فنيين أجانب في خدمة

⁴¹⁰ - بلاغ الديوان الملكي، 04 نوفمبر 1962، جريدة التحرير، عدد: 864، (06 نوفمبر 1962)، ص: 01.

⁴¹¹ - جريدة التحرير، عدد: 865، مصدر سابق، ص: 01.

⁴¹² - بلاغ حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 08 نوفمبر 1962، جريدة التحرير، عدد: 866، (08 نوفمبر 1962)، ص: 01.

⁴¹³ - جريدة التحرير، "حول الدستور المصنوع"، عدد: 869، (11 / 12 نوفمبر 1962)، ص: 01، ص: 04.

الاستعمار القديم الجديد، تنبه إلى أن ما يسمى بالاستفتاء في نطاق نظام الحكم الفردي والإقطاعي منذ سنة 1960، إنما هو عملية منافية من أساسها للديمقراطية، وشكل من أشكال الاختلاس السياسي، وإن اللجنة المركزية لتؤكد أن الغرض من عملية الاستفتاء في الظروف المذكورة أعلاه، هو في الحقيقة تركية لدستور صنع لتقنين نظام الحكم الفردي الإقطاعي، وتقرر اللجنة المركزية تعبئة سائر المناضلين وإطارات الجماهير العمالية والفلاحية لتنظيم مقاطعة الاستفتاء المقرر⁽⁴¹⁴⁾.

فقرر الاتحاد الوطني مقاطعة الاستفتاء، الذي أعلن الملك يوم 18 نوفمبر عبر الإذاعة الوطنية تاريخ إجرائه، وبات الحزب بهذا القرار وحيدا في مواجهة جميع القوى السياسية الأخرى الرسمية والحزبية الملتفة حول الملك⁽⁴¹⁵⁾، وجاء رد النظام سريعا على هذا الموقف وعلى هذه التصريحات، فتعرض المهدي بن بركة لمحاولة اغتيال يوم 16 نوفمبر، من خلال ذلك الحادث المشهور المفتعل، في المكان المسمى بوزنيقة بين الرباط والدار البيضاء، والذي ستثبت التحريات أن مصالح الأمن هي من وقفت وراءه⁽⁴¹⁶⁾. انطلقت الحملة الانتخابية الدعائية للاستفتاء المرتقب، فوظف النظام الرسمي كل الوسائل المادية والبشرية التي يحوزها من إذاعة وإدارة ومن وزراء وأحزاب سياسية مساندة ومن صحف حزبية موالية⁽⁴¹⁷⁾، وطاف قديرة المغرب يبشر بمزايا الدستور القادم، ويتحدث عن ديمقراطية المغرب التي مكنت لمختلف التوجهات وسمحت بتعدد الآراء، وفي نفس الوقت يدعو المغاربة لقول "لا" لمن مارسوا الدكتاتورية في الماضي القريب⁽⁴¹⁸⁾.

ومن أجل الدعاية الإعلامية تم استدعاء السفير المغربي في سوريا، والناطق الرسمي السابق باسم الاتحاد الوطني عبد الهادي بوطالب، ليعين كاتباً للدولة في الأنباء وملحقاً برئاسة الحكومة، وليتولى هو نفسه مهمة شرح بنود الدستور في الإذاعة الوطنية، وجاء استخدام بوطالب في هذا المنصب لأنه أكثر

⁴¹⁴ - بلاغ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليوم 14 نوفمبر 1962، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 873، (16 نوفمبر 1962)، ص: 01.

⁴¹⁵ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 68.

⁴¹⁶ - جريدة التحرير، عدد: 874، (17 نوفمبر 1962)، ص: 01. عدد: 875، (18/19 نوفمبر 1962)، ص: 01.

⁴¹⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 170. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 68.

⁴¹⁸ - les Phares, N°: 71, (23 Novembre 1962).

الناس معرفة بالاتحاد الوطني، وفي محاولة من الحسن الثاني لتوجيه ضربة معنوية للحزب اليساري، خاصة أن بوطالب جر معه كثير من الصحفيين⁽⁴¹⁹⁾.

لم يتأخر علال الفاسي عن هذه الحملة وشارك حزب الاستقلال فيها بقوة، فقد تدارس الفاسي مع مفتشيه وسائل وسبل إنجاح الدستور، وبدأت حملة دعائية عبر صحافة الحزب وعبر التجمعات، بمدح الدستور القادم ووصفه بأنه يتشابه مع دساتير الدول الديمقراطية الأوروبية والأمريكية⁽⁴²⁰⁾، وكان علال الفاسي يهاجم موقف حزب الاتحاد الوطني ويصف دعوته للمقاطعة بالتهرب خوفا من الفشل الذريع المتوقع⁽⁴²¹⁾.

أما الاتحاد الوطني وتنظيماته الشعبية فقد خاضوا حملة كبيرة وحادة من أجل دفع الناس لمقاطعة عملية الاستفتاء، وفي غياب المهدي بن بركة المصاب، ترأس بوعبيد والبصري والتهامي عمار والمعطي بوعبيد عشرات التجمعات، التي وصلت لعشرين تجمعا في الرباط وحدها، وطيلة الأيام التي سبقت يوم الاستفتاء كانت جريدة التحرير تشرح وتبين من خلال بنود الدستور نفسه، الخطر المرتقب على الديمقراطية في المغرب وعلى الحريات العامة، عبر تخويل الملك جل الصلاحيات وحرمان ممثلي الشعب في البرلمان منها، وفي منح القصر الحق في التشريع والتنفيذ والتحكم في القضاء والصحافة، كما لم تدخر صحافة الاتحاد فرصة لمهاجمة قديرة والفاسي، ونشرت بعضا من تاريخ قديرة الأسود أيام الحماية⁽⁴²²⁾.

وإلى جانب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقف العلامة الشيخ محمد بن العربي العلوي، وجاهر بنفس الموقف وأعلن رفضه للدستور وللإستفتاء عليه، وأصدر الشيخ الثماني، الذي كان أحد رموز مواجهة نظام الحماية وكان أحد رموز الإصلاح الديني في المغرب، العديد من الفتاوى التي تبطل الدستور من أساسه بصفته مخالفا لتعاليم الشريعة الإسلامية، التي تجعل الحاكم منفذا وليس مشرعا، وبصفته مخالفا لمصلحة البلاد وكما حرم الشيخ أي محاولة لفرضه على الناس بالقوة وإرغامهم على التصويت

⁴¹⁹ - المجاري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج:2، ص: 68. / الوردني، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 168.

⁴²⁰ - جريدة التحرير، عدد: 837، (05 أكتوبر 1962)، ص: 1. / جريدة العلم، عدد: 4769، (20 نوفمبر 1962)، ص: 1.

⁴²¹ - الوردني، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 170.

⁴²² - جريدة التحرير، عدد: 876-882، (20-26 نوفمبر 1962)، ص: 01. / عدد: 884، (28 نوفمبر 1962)، ص: 01.

عليه، وقد اتخذ بطل حرب الريف الأمير الخطابي نفس الموقف، وحذا حذوهم حزب الوزاني الدستور الديمقراطي، الذي وجه الدعوة لأنصاره بالمقاطعة حسب ما ذكرت جريدة التحرير⁽⁴²³⁾.

وفي الوقت الذي كان قديرة يفاخر بديمقراطية المغرب التي تقبل مختلف النزعات والتوجهات، كانت صحافة الاتحاد الوطني تتداول حدوث قمع كبير طال مناضلي الحزب الذين قادوا حملة الدعوة للمقاطعة، فقد تحدثت عن اعتقالات وأعمال تعسفية مست المناضلين عبر سائر المغرب، وحتى عن محاولة اعتقال عبد الرحيم بوعبيد عندما حل بإقليم سوس لتنشيط حملة المقاطعة⁽⁴²⁴⁾، ونقلت جريدة التحرير الصادرة في يوم الاستفتاء خبر اعتقال ما يقرب من الألف مناضل اتحادي⁽⁴²⁵⁾.

ورغم ذلك العدد من التجمعات الشعبية التي نظمها قادة الاتحاد وسط العمال والفلاحين والطلبة وعموم الشعب المغربي، من وجدة شمالا وحتى أغادير جنوبا، ورغم الحملة الدعائية الكبيرة التي قادتها صحيفة الحزب، وتلك العناوين العريضة التي كانت تصدر يوميا، من شاكلة "المقاطعة، المقاطعة، لا زرقاء لا بيضاء"، ورغم عملية الشرح المستفيض لبنود الدستور المخالفة لمبادئ الديمقراطية ولمصلحة الشعب المغربي، ورغم نشاط المنظمات الجماهيرية وأصوات الرموز التاريخية مثل الأمير الخطابي والعلامة ابن العربي العلوي، فقد جاءت النتائج المعلن عنها يوم 08 ديسمبر 1962 تقول بمشاركة 85 % من الشعب المغربي وموافقة 97 % منهم على الدستور⁽⁴²⁶⁾.

هاجمت صحافة الاتحاد الوطني بشدة نتائج الاستحقاق واصفة ما جرى بالفضيحة، وحشدت الكثير من الأدلة من واقع سير العملية لتدلل على التزييف الذي طال الإرادة الشعبية، بإعلان النتائج عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة الرسمية، وحده يؤكد شكوك الرأي العام، فضلا عن كل ما جرى من إقصاء لمناضلي الاتحاد من عمليات الفرز وتلاعب في بطاقات الناخبين وتمديد لمدة الاقتراع، وحوادث الإكراه التي سجلت في كل مكان⁽⁴²⁷⁾.

⁴²³ - جريدة التحرير، عدد: 881، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 891، (05 ديسمبر 1962)، ص: 01.

⁴²⁴ - جريدة التحرير، عدد: 883، (27 نوفمبر 1962)، ص: 01. / عدد: 891، مصدر سابق، ص: 01.

⁴²⁵ - جريدة التحرير، عدد: 893، مصدر سابق، ص: 01.

⁴²⁶ - الحسن الثاني، مصدر سابق، ص: 130.

⁴²⁷ - جريدة التحرير، "فضيحة الاستفتاء"، عدد: 895، (09/08 ديسمبر 1962)، ص: 01.

وأصدر حزب الاتحاد الوطني يوم 11 ديسمبر 1962 بيانا حول الاستفتاء، حيا فيه جموع المناضلين على ثباتهم خلال هذا الامتحان القاسي، وتحدث فيه بإسهاب عن مثالب تلك العملية وكل الخروقات التي شابتها من احتكار الدولة لوسائل الترويج وجو الرعب والإرهاب الذي واكب الحدث، وتسخير كل إمكانيات الدولة وأموال الخزينة العمومية للدعاية الرسمية، وانحياز الإدارة المركزية والمحلية لتوجه النظام الرسمي، وقدم تحليلا للأسباب الموضوعية التي أدت إلى تلك النتيجة، المشكك في صحتها، وتضمن تصنيفا للفئات المشاركة في الاستحقاق ودوافعها، وكما جاء في البيان: "أن الحزب يحتفظ بحق اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد ردا على حملات القمع والدوس على القوانين المنظمة للاستفتاء"⁽⁴²⁸⁾.

ومن الخطوات المستعجلة التي اتخذها الاتحاد، تقديم دعوى لدى المجلس الأعلى للقضاء للمطالبة بإلغاء نتائج الاستفتاء، كما تم تقديم طلب للغرفة الإدارية لإلغاء قرار اللجنة الوطنية للإحصاء باعتماد تلك النتائج، وأرفق الاتحاد شكاويه تلك بالعديد من المستندات والأرقام التي تثبت صحة كلامه⁽⁴²⁹⁾، لكن لا شيء من ذلك تحقق ومضى النظام إلى الأمام في سياسة الأمر الواقع، معطيا الانطباع بتحويله إلى ملكية دستورية مسنودة شعبيا⁽⁴³⁰⁾.

في الوقت الذي احتفى حزب الاستقلال بالإنجاز المحقق، وهنا علال الفاسي الشعب المغربي بانتصاره خلال ندوة صحفية عقدها يوم 14 يناير، قال فيها: "يطيب لي قبل كل شيء أن أهنأ الشعب المغربي بالنصر الكبير الذي أحرز عليه بتصويته يوم 07 ديسمبر 1962، الذي أقر به نظام الملكية الدستورية ووضع أسس الديمقراطية في حياتنا العامة"⁽⁴³¹⁾.

أما القصر الذي سبق الزمن ليجسد مشروع الدستور قبل نهاية سنة 1962، خاصة بعد حصول الجزائر على استقلالها والخرج الذي سببته للنظام المغربي بتوجهها في ظرف وجيز لانتخاب مجلس تأسيسي وإقرار دستور، فقد صرح حاكمه الحسن الثاني لاحقا، وردا على كل تلك الانتقادات من

⁴²⁸ - بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول الاستفتاء، جريدة التحرير، عدد: 897، (12 ديسمبر 1962)، ص: 01.

⁴²⁹ - جريدة التحرير، عدد: 902، (18 ديسمبر 1962)، ص: 01.

⁴³⁰ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 69.

⁴³¹ - جريدة العلم، عدد: 4817، (15 يناير 1963)، ص: 01.

المعارضة اليسارية قائلا: "الشيء الوحيد الذي أهمني هو الإرادة الشعبية وحجم التعبير عنها، والذي علمني أن لا أترك الأحداث للعفوية بل أحاول دائما أن أسبق رغبات الأشخاص، لقد كان دافعي هو فقط احترام وعد أبي، ونتيجة الاستفتاء فرضت نفسها على الجميع" (432).

وبعيدا عن الموقف الكلاسيكي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكذا حزب الاستقلال، فقد كشف القيادي اليساري عبد الرحيم بوعبيد لاحقا، رأيا مخالفا من تلك الفترة، حيث أبدى أسفه على إجهاض مشروع الغرفة الدستورية التي عينها محمد الخامس، وتحدث بنبرة واقعية لم يتح لها أن تسمع آنذاك: "كنت أرى في تشكيل الغرفة الدستورية هيئة بإمكانها توحيد وجمع الإرادات وتضافرها بفعل التوضيح والمجهودات المتكررين، ما من شك أن النتائج لن تكون نتائج مثالية، لكن الطريق سيفتح من أجل أن تتسرب الروح الديمقراطية إلى العادات والحياة اليومية، أسفت شخصا لتعليق عمل تلك الغرفة الدستورية، ذلك لأنني كنت أعتقد أن محمد الخامس سيقبل استئناف العمل بها إذا ما نحن اتخذنا مبادرة عودتها من جديد مقابل بعض الشروط أو التعديلات" (433).

4- الانتخابات التشريعية الأولى:

كانت المرحلة التالية بعد الاستفتاء على الدستور، والقبول الشعبي، هي بناء المؤسسات الديمقراطية الوطنية التي أقرها ذلك الدستور، وهي البرلمان والجماعات المحلية، حتى يغدو المغرب حقيقة ملكية دستورية، ومباشرة عقب إعلان نتائج الاستفتاء بدأت الخطوات الرسمية نحو ذلك.

كانت أولى تلك الخطوات هي فك الارتباط مع حزب الاستقلال بعد نهاية دوره في تمرير الدستور، فالقصر ورجله القوي؛ قديرة لم يكونا يضعان ثقة كبيرة في توجهات حزب الفاسي، ويخشون من تحالف تكتيكي بينه وبين حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وخاصة بعد تصريحات علال الفاسي عن فضل الحزب في نتائج الاستفتاء على الدستور، وعن اعتزام الحزب تعديل الدستور بعد تحصيل الأغلبية في البرلمان القادم (434).

432 – HASSANE II, **op-cit**, p: 75.

433 – بوعبيد، مصدر سابق، ص: 220.

434 – واتربوري، مرجع سابق، ص: 346.

فأصدر الديوان الملكي يوم 04 يناير 1963 بلاغا⁽⁴³⁵⁾، أعلن فيه عن تعديل وزاري، عزل بموجبه وزراء حزب الاستقلال الثلاثة، علال الفاسي وأحمد الدويري وأحمد بوستة، وأبقى على أحمد بلافريج بصفته الشخصية، مع اشتراط ابتعاده عن حزب الاستقلال⁽⁴³⁶⁾، فأضحت الحكومة بهذا الإجراء ليبرالية ملكية صرفة، تقوم على هيكل من الوزراء الموالين للملك بما فيهم المحجوبي أحرسان وعبد الكريم الخطيب ومدير الأمن السابق الغزاوي، الذي غدا مديرا للمكتب الشريف للفوسفات⁽⁴³⁷⁾.

أما حزب الاستقلال فاعتبر أن وزرائه استقالوا ولم يقالوا⁽⁴³⁸⁾، معللا ذلك بأسباب واهية مثل قضية محاكمة معتنقي البهائية بالناظور، التي فجرت أزمة بين حزب الاستقلال وبين جماعة قديرة، ومثل إلغاء وزارة الاقتصاد ومثل الموقف من القضية الموريتانية⁽⁴³⁹⁾، وبالنسبة للأطراف المناوئة للحزب، فقد كان ذلك طردا أو إبعادا، سواء بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو حتى بالنسبة لرضا قديرة، الذي اعتبر تلك الخطوة إيذانا بنهاية حكومات الأحزاب التي دفعت الشعب إلى الخيبة⁽⁴⁴⁰⁾، وحتى بالنسبة لكثير من المؤرخين فقد أجبر الوزراء على الاستقالة من أجل إبعاد الوطنيين من الحكومة، تمهيدا للانتخابات القادمة⁽⁴⁴¹⁾.

وبدء من هذا الوقت تغيرت العلاقة بين حزب الاستقلال وقديرة، حيث عقد علال الفاسي ووزرائه المقالون يوم 14 يناير 1963، ندوة صحفية هاجموا فيها قديرة وتوجهاته، التي عرقلت انجاز الكثير من المشاريع، وبدأ حديث قيادة حزب الاستقلال عن الدفاع عن جماهير الفلاحين وتحرير الشعب من استغلال الرأسمالية، وعن معركة الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وتوعد الفاسي بانتصار خلال المواعيد الديمقراطية القادمة⁽⁴⁴²⁾.

⁴³⁵ - بلاغ الديوان الملكي ليوم 04 يناير 1963، جريدة العلم، عدد: 4809، (05 يناير 1963)، ص: 01.

⁴³⁶ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 185.

⁴³⁷ - Dahir n° 1-63-826, Annuaire de l'Afrique du Nord : Vol. 2, 1963, p: 877.

⁴³⁸ - جريدة العلم، عدد: 4809، مصدر سابق، ص: 01.

⁴³⁹ - جريدة العلم، عدد: 4810، (06 يناير 1963)، ص: 01، 06 / عدد: 4811، (08 يناير 1963)، ص: 01.

⁴⁴⁰ - جريدة التحرير، عدد: 918، (06 يناير 1963)، ص: 01. / (04 Janvier 1963), N°: 77, les Phares -

⁴⁴¹ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 69.

⁴⁴² - جريدة العلم، عدد: 4817، مصدر سابق، ص: 01.

• تأسيس حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية:

لما ضمن القصر حسم معركة الدستور، كان لابد أن يضمن معركة الاستحواذ على المؤسسات الديمقراطية التي ستنشأ بمقتضى ذلك الدستور، ولم يعد القصر يتحمل أن تقع تلك المؤسسات في يد القوى السياسية الموجودة على الساحة، لا الحزب المعارض الرئيسي للاتحاد الوطني، ولا حتى الحليف السابق حزب الاستقلال، لذا بدأ التفكير في إنشاء هيكل سياسي يعبر حقيقة عن مطامح القصر وتطلعاته ويتمثل توجهاته السياسية والاقتصادية.

كان قديرة يريد أن يحمي منجزاته، فلا يجب، كما صرح لاحقاً، أن يترك المنزل الذي بناه يسكنه الأعداء، بل يجب أن يكون للأصدقاء، فبدأت الشائعات تروج منذ صدور نتيجة الاستفتاء عن النية في إنشاء حزب حكومي، وتحدث البعض عن تسميته باسم: (الاتحاد من أجل الملكية الجديدة)، اقتباساً من النموذج الديغولي (الاتحاد من أجل الجمهورية)، بحكم أن الدستور قد صنع على طريقة ديغول، لكن تقرر في الأخير تسميته بـ (الجبهة من أجل الملكية الدستورية) قبل أن يتحول في آخر لحظة لاسم (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية FDIC)، حتى ينأى بشخص واسم الملك عن تأسيس الحزب وإخراجه، رغم أنه صنع بيده وعلى عينه⁽⁴⁴³⁾.

لقد كان ظاهر الهيكل السياسي الجديد هو حماية المؤسسات الدستورية الجديدة والدفاع عن تطبيق الدستور، وحشد المواطنين خلف قائد البلاد الملك، في إطار الملكية الدستورية، لكن الحقيقة جاء هذا لمنع سيطرة حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على البرلمان والمؤسسات السياسية الوطنية المقبلة، وقد كان بإمكان القصر أن ينشئ تحالفاً أقوى من هذا وأمتن، لكن لم يكن بالإمكان الانتظار أكثر حتى يكون الحزب الجديد فعالاً، فتم دفع كل من الحركة الشعبية والدستور الديمقراطي للوزاني لدخول تحت حلف قديرة، وتمهيداً لهذا تولى الأخير في شهر يناير 1963 عن رئاسة الديوان الملكي وخلفه عمر بن إبراهيم، وهو أيضاً من (الأحرار المستقلين)⁽⁴⁴⁴⁾.

⁴⁴³ - واتربري، مرجع سابق، ص، ص: 345، 346.

⁴⁴⁴ - المرجع نفسه، ص: 346.

وجاء الإعلان عن الحزب الوليد يوم 20 مارس 1963 بفندق المنصور بالدار البيضاء، حيث استغل قديرة وجود مجموع الوزراء والصحافة بالمدينة لتوديع الملك المغادر في زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليعقد ندوة إخراج حزبه للعلن⁽⁴⁴⁵⁾، فتحدث للصحفيين وهو محاط بعدة شخصيات فاعلة؛ أبا حنيني وزير الداخلية والمحجوبي أحرسان وزير العدل وعبد الكريم الخطيب وزير الصحة والشؤون الإفريقية وأحمد العلوي وزير السياحة، وخلفهم وقف العقيد أوفقيير مدير الأمن الوطن في رسالة واضحة عن تزكية رجال الدولة لهذا المولود والدعم الرسمي له⁽⁴⁴⁶⁾.

ومن المؤكد أن هذا الأمر سيثير حفيظة كلا الحزبين الشعبيين؛ الاستقلال والاتحاد الوطني، فبالنسبة لحزب علال الفاسي الذي يرى في نفسه القوة الرئيسية في البلاد وموقن أنه المستهدف الأساسي من هذا الإجراء، فالجبهة الجديدة ليست سوى تجمعاً ضم الإقطاعيين والرأسماليين الكبار والاحتكاريين، والذين حاربوا تحت لواء فرنسا، والانتهازيين والمتسللين والمستفيدين من الوضع والخائفين على المناصب، والطامعين في ترقية في الوظيفة والمغضوب عليهم من الشعب، في مواجهة عموم الشعب وفي مواجهة من وهبوا أنفسهم للوطن، وندد الحزب بما فعله قديرة حين قرن اسمه باسم محمد الخامس في كلامه حتى كأنه هو بطل الكفاح الوطني⁽⁴⁴⁷⁾.

أما بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية فإنه "الحضيض"، كما وصف القيادي المهدي بن بركة، الذي عاد منذ أيام من رحلة نضال بإفريقيا والمشرق العربي تلت فترة استشفائية بألمانيا⁽⁴⁴⁸⁾، عبر افتتاحية جريدة التحرير، فحسب المهدي: لقد أريد أن يصبح قديرة قائداً لحزب جديد وزعيماً لجبهة سياسية تريد أن تنقذ المغرب وتسلك طريق الاستقامة، وأن يصبح هذا الشخص يتكلم عن ماضي المغرب وكفاح شعبه من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، لقد جعله الحكم الفردي محل ثقته المطلقة

⁴⁴⁵ –Conférence de presse de M. Ahmed Réda GUEDIRA, Annuaire de l'Afrique du Nord : Vol. 2, 1963, p: 882.

⁴⁴⁶ – جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص، ص: 261، 262. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 69.

⁴⁴⁷ – جريدة العلم، "مصير الديمقراطية في المغرب"، عدد: 4874، (22 مارس 1963)، ص، ص: 01، 02.

⁴⁴⁸ – جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 233.

والناطق باسم الوطنية والتضحية، بل خول له أن يتحدث باسم الشعب المغربي، ويصبح الحاكم بأمره يتصرف في أموال الشعب كيف يشاء ويقرر في حاضر المغرب ومستقبله ويأمر الموظفين الكبار والصغار بالدخول في جبهته، وتساءل المهدي: فهل كان هذا منتظرا أن يحدث يوما ما؟ هل كان من المنتظر أن تقول الأحوال إلى ما آلت إليه؟ ثم يجيب: "نعم كان ذلك منتظرا بل تحقق حرفيا مثل ما كان البعض يتصوره في سنوات 57 و58 وحتى في سنة 1959، لذلك يحق للسيد قديرة أن يصول ويجول، أما نحن فعندما يتكلم اليوم السيد قديرة، فإن فكرة واحدة تستقر في أذهاننا وهي درجة الحضيض التي وصلت إليها بلادنا"⁽⁴⁴⁹⁾.

وكان أقوى رد على التوجه الجديد، هو ذلك الذي الحوار الذي أجراه كل من المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد في بداية شهر أفريل مع مجلة (جون أفريك)، حيث هوجم توجه وموقف النظام الرسمي بشدة، واستخدمت عبارات غاية في الوضوح والراديكالية لم تستثنى لا قديرة ولا الإدارة ولا حتى الملك، فبالنسبة للرجلين الاتحاد الوطني هيئة جدية ومن غير الوارد أن يكون خصمها السياسي رجلا مثل قديرة، الذي لا يمثل شيئا، بل خصم الحزب الرئيسي هو الحسن الثاني نفسه، الذي رفض الاضطلاع بمهمته الرئيسية كملك وحكم بين السلطات، وتحول لكتلة من المصالح، وما قديرة إلا ظلا لمولاه، وليس له وجود سياسي خاص إلا كونه المعبر الأمين عن توجه مولاه⁽⁴⁵⁰⁾.

وفي الرد على موقف الحزب من النظام الملكي أجاب القياديين اليساريين: أن الإشكال ليس في ما إذا كان رئيس الدولة ملكا أو رئيس جمهورية، فهذا أمر ثانوي، والأهم هو إخراج البلاد من التخلف، وحزب الاتحاد يؤيد جميع الذين هم مستعدون للقيام بهذه المهمة، وأضافا: "إنّ المغرب ليس ملكا لأحد، ولكننا لا نستطيع أن نكون ملكيين أكثر من الملك، وإذا كان هناك من يحارب الملكية فهو الملك نفسه، أليس تخريبا للملكية أن توضع الدولة بين أيدي أناس لا يتوافرون على أي سند شعبي، أوليس من تخريب الملكية أن تتركز السلطة بين أيدي رجل واحد يكون الوزراء لديه مجرد أدوات تنفيذ؟"⁽⁴⁵¹⁾.

449 - المهدي بن بركة، "الحضيض"، جريدة التحرير، عدد: 980، (21 مارس 1963)، ص: 01.

450 - جريدة التحرير، "الأخوان المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد يوضحان"، عدد: 996، (10 أبريل 1963)، ص: ص:

01، 04.

451 - المصدر نفسه.

ووصل الأمر لحد التهديد المباشر من تطور الأوضاع في اتجاه غير مأمون العواقب، إذا استمرت الإدارة والدولة تعملان في صالح الحزب الجديد، فإذا صارت الإدارة أداة لحزب سياسي، سيحدث لا محالة الاصطدام المباشر، ومن تلك المحطة لا يعرف أحد ما ستصير إليه الأمور، ومع معارضة الاتحاد محاولة الاستيلاء من الإدارة، سيضطر إلى رد الهجوم وحينئذ لا يمكن أن يبقى حزبا شرعيا، فتطوى صفحة الحركة الوطنية وتبدأ مرحلة جديدة من المعركة⁽⁴⁵²⁾.

• التقارب بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

أدت التطورات الأخيرة التي وقعت؛ انفصال حزب الاستقلال عن النظام الرسمي وتزايد الفجوة بينه وبين القصر، وانخراطه شيئا فشيئا في المعارضة، وفي عداوة قديمة، وكذلك تخوف حزب الاتحاد الوطني من هيمنة الإدارة على الحياة السياسية، إلى التفكير الجدي في تشكيل جبهة سياسية تكافئ معسكر النظام وتواجه القوة المتصاعدة لرجال القصر، لكن لم يكن ذلك بالأمر السهل، ولم يكن بالإمكان القفز على سنوات من العداء المفتوح⁽⁴⁵³⁾.

كان حزب الاستقلال مدفوعا نحو ذلك بكثير من الخيبات التي تلقاها من القصر بعد زمن من الخدمات الجليلة، وبعد كل ما بذله من الترويج للسياسات الملكية وآخرها الدستور الجاهز المفروض، ومنها تلك الصفعة المتعمدة التي تلقاها من خلال تلك المناظرة التلفزيونية التي جرت بين وزير القصر الجديد للمالية إدريس السلاوي ووزير الاقتصاد السابق أحمد الدويري، فبعد الكثير من الحملات الصحفية التي تهاجم الارتفاع الفاحش في الضرائب المفروضة على الشعب، برمج قديمة مناظرة تلفزيونية بين الوزيرين، تم خلالها الإيعاز للشعب بأن كل ما يثقل كاهلهم من رسوم وواجبات مالية، قد تم تقديرها وفرضها في عهد وزير حزب الاستقلال وبقرارات منه⁽⁴⁵⁴⁾.

الأمر الذي أثار حنق وحفيظة الحزب العتيد وردت صحيفته بشدة على المناظرة وعلى الحكومة وعلى قديمة، ولأول مرة على الملك نفسه، إذ أن الضرائب المفروضة جاءت نتيجة الإصلاح الجبائي الذي وضعه الوزير الاستقلالي الدويري والذي يستهدف أساسا رأس المال الفرنسي، ولكن من خلال

⁴⁵² - جريدة الشعب، عدد: 107، (17 أبريل 1963)، ص: 04.

⁴⁵³ - واتربوري، مرجع سابق، ص: 346، 347.

⁴⁵⁴ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 271، 272.

حكومة الملك الحسن الثاني نفسه وأقره الأخير من خلال ظهيرين ملكيين، فالملك يتحمل مسؤوليته مرتين، باعتباره رئيسا للحكومة وباعتباره قبل المشروع وصدق عليه⁽⁴⁵⁵⁾.

ومن أجل ضرب عصفورين بحجر واحد، التخفيف من ضغط حملات اليسار الإعلامية والنقابية على الزيادات الفاحشة في الرسوم والضرائب، وكذلك إحراج حزب الاستقلال، خفض الوزير الجديد الضريبة على التجار بنسبة 30 %⁽⁴⁵⁶⁾.

وأظهر المهدي بن بركة خلال جولة اجتماعات حزبية وتجمعات جماهيرية عبر مناطق الأطلس لهجة تصالحية ورسائل مرحبة، اتجه رفاق الأُمس الاستقلاليين، خصوصا عندما التقى بمناضلي وجماهير حزب الاستقلال من البسطاء الذين لا زالوا يحفظون له الود، وألحوا عليه في ضرورة توحد الوطنيين صفا واحدا، فتحدث خلال هذه الاجتماعات قائلا: إن عددا من المخلصين يتأهبون للعودة إلى طريق الحق، والرجوع إلى الحق حق، ولا يهمننا أن نكون قد انتبهنا قبل غيرنا إلى طريق الخلاص، بل كان بودنا أن يظهر الحق على يد غيرنا، لكن يعود المهدي ليعترف بوجود عقبات حقيقية في وجه تلك المساعي، ويوجه سهامه اتجاه قيادة حزب الاستقلال، فمازال هناك تردد في المصارحة وتوضيح المسؤوليات الحقيقية، وبعض المسؤولين يخدعون أتباعهم بمعسول القول والتظاهر بالرجوع إلى الحق، دون أن يكون ذلك عن صدق وإخلاص، ويخاطب الجماهير: "فنحن لا نخشى من نبذ الانتهازيين متى ظهرت بوادر الانحراف فيهم، وعلى الذين يريدون أن يلتحقوا بركب الحركة التحررية الصحيحة أن يفعلوا مثلنا ويتقدموا إلى الأمام"⁽⁴⁵⁷⁾.

أما بالنسبة لبقية قيادات الاتحاد الوطني، فقد أبقى عبد الرحيم بوعبيد على تحفظه اتجاه حزب الاستقلال، وفي نظره لم تكن مواقفهم المعارضة مبدئية بل كانت مجرد ردود فعل على إبعادهم من الحكم، بينما كان موقف عبد الرحمن اليوسفي أكثر اعتدالا حيث حافظ على علاقة جيدة مع القيادات الاستقلالية، واتخذ خطوات عملية لتقريب الحزبين من خلال مساهمته في تأسيس نقابة الصحفيين،

⁴⁵⁵ - جريدة العلم، عدد: 4874، مصدر سابق، ص، ص: 01، 02.

⁴⁵⁶ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 201.

⁴⁵⁷ - جريدة التحرير، عدد: 1003، (18 أبريل 1963)، ص: 01.

وتنازله عن رئاستها لمدير جريدة العلم الاستقلالي عبد الكريم غلاب، فكان هذا الهيكل إطاراً لالتقاء مناضلي الحزبين، وفي الجهة المقابلة تحدث علال الفاسي خلال ندوة صحفية عقدها عن اتصالات تجري مع قيادة حزب الاتحاد الوطني⁽⁴⁵⁸⁾.

ولم ينفذ العدو الواحد ولا كثير من القضايا السياسية التي باتت هما مشتركا، مثل مسألة تأميم شركة الكهرباء والسكك الحديدية، التي عوضت بموجبها الحكومة المغربية بنك باريس والأراضي المنخفضة عن تنازله عن حق الامتياز بعدة مليارات⁽⁴⁵⁹⁾، ومثل قضية عمال مناجم بوبكر المفصولين من الشركة الفرنسية⁽⁴⁶⁰⁾، ولم ينفذ كل ذلك في إزالة الشرخ والتخوف من الجانبين، حيث كان حزب الاستقلال يتوجس من تقارب بين حزب الاتحاد والنظام، كبديل لخروجه هو، وكان حزب الاتحاد يتخوف من ذهنية حزب الاستقلال في الهيمنة والاستحواذ على الانتصارات ونسبة أي انجاز انتخابي لأنفسهم⁽⁴⁶¹⁾.

وجاء بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 02 مايو 1963 الخاص بالانتخابات التشريعية ليضع النقاط على الحروف في مسألة (تحالف الوطنيين) ويحدد موقفه منها: "وإننا نقول بكل صراحة لأولئك الذين قد يفكرون في دعوتنا لما يسمونه وحدة وطنية، ليس هناك أي وحدة وطنية ممكنة حول نظام إقطاعي في أسلوبه، ورجعي في صميم روحه"⁽⁴⁶²⁾.

لكن فشل المفاوضات باسم الحزبين في إذابة الجليد والتوصل إلى صيغة تعاون وتنسيق الجهود بمناسبة الانتخابات لمواجهة الإدارة والنظام الرسمي، لم تمنع الحزبين من التوصل إلى حد أدنى من التفاهم، وهو عدم الدخول في حملات إعلامية مضادة، والتركيز على قديرة، والأهم هو عدم تقديم مرشحين بارزين من الحزبين في نفس المقاطعات⁽⁴⁶³⁾.

⁴⁵⁸ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص - ص: 223 - 225. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 90.

⁴⁵⁹ - جريدة العلم، عدد: 4811، مصدر سابق، ص، ص: 01، 06. / جريدة التحرير، عدد: 957، (21 فبراير 1963)، ص: 01.

⁴⁶⁰ - جريدة العلم، عدد: 4860، (06 مارس 1963)، ص: 01. / جريدة التحرير، عدد: 1001، (16 أبريل 1963)، ص: 01.

⁴⁶¹ - واتروبوري، مرجع سابق، ص: 347. / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 227.

⁴⁶² - بيان الاتحاد الوطني حول انتخابات مجلس النواب، 02 مايو 1963، وثيقة منشورة، بن بركة، الاختيار الثوري، ص: 145.

⁴⁶³ - واتروبوري، مرجع سابق، ص، ص: 347، 348.

● الانتخابات التشريعية:

كان من المقرر أن تنطلق سلسلة الاستحقاقات الانتخابية بالانتخابات البلدية ثم الانتخابات القروية، ليأتي بعدها الدور على الانتخابات المهنية ثم الانتخابات الإقليمية ثم انتخابات مجلس المستشارين، لتأتي أخيرا انتخابات مجلس النواب⁽⁴⁶⁴⁾، لكن الملك الحسن الثاني قرر إعادة النظر في ذلك الترتيب وأعلن في خطابه إلى الشعب المغربي يوم 17 أبريل 1963، أن الانتخابات التشريعية ستكون يوم 17 مايو 1963، مبررا ذلك الإجراء بالقول أنه بعد تفكير طويل قرر أن يفتح العمليات الانتخابية بالشروع في انتخاب مجلس النواب، لأن هذا المجلس المنتخب عن طريق الاقتراع العام هو أحسن تعبير عن الإرادة الشعبية، ولذلك حرص على أن يبدأ به، حتى يمكن أن يساعد انتخابه على تصفية الجو السياسي في البلاد⁽⁴⁶⁵⁾.

فشكّل هذا القرار مفاجئة للطبقة السياسية وللشعب كما وصفت جريدة العلم، التي تساءلت عن السر في تأجيل بقية الانتخابات والتعجيل بمجلس النواب، وتعجبت في إقدام النظام على تحديد مدة شهر لتنظيم الانتخابات التشريعية بكل ما فيها من إجراءات وتعقيدات، حتى من دون صدور قانون انتخابات ولا النصوص التشريعية الخاصة بذلك، ولم تجد الجريدة من تفسير لذلك سوى الاستهزاء بالشعب وامتهان الديمقراطية، ثم تضيف: لكن هذا الإجراء غير مفاجئ للحزب لأن أعضاؤه يعرفون هدف الذين طبخوه في وزارة الداخلية يريدون منه الصورة وليس الحقيقة⁽⁴⁶⁶⁾.

أما حزب الاتحاد الوطني، فقد رأى في ذلك مناورة لتزييف الاقتراع، وذهب لنفس رأي حزب الاستقلال بأنه قرار مفاجئ لكن لا غرابة فيه⁽⁴⁶⁷⁾، ورغم أن الحزب كان ينتظر الاستحقاقات الانتخابية

⁴⁶⁴ - واتروپوري، مرجع سابق، ص: 347، 348.

⁴⁶⁵ - خطاب الملك الحسن الثاني، 17 أبريل 1963، وثيقة منشورة، جريدة العلم، عدد: 4898، (19 أبريل 1963)، ص: 01، 04.

⁴⁶⁶ - جريدة العلم، عدد: 4898، مصدر سابق، ص: 01.

⁴⁶⁷ - جريدة التحرير، "قرار مفاجئ لكن لا غرابة فيه"، عدد: 1004، (19 أبريل 1963)، ص: 01.

ويعول عليها، كما ظهر من كلام المهدي بن بركة يوم 15 أبريل بالأطلس المتوسط، حين حذر من تزوير الانتخابات القادمة⁽⁴⁶⁸⁾، لكن القرار الملكي باغتهم بشدة وأخلط جميع أوراقهم.

أصدرت الكتابة العامة لحزب الإتحاد بيانا مستعجلا يوم 18 أبريل، هاجمت فيه بشدة الإجراء المتخذ، الذي قدم فيه الحكم المطلق مرة أخرى الدليل على احتقاره للإرادة الشعبية وتجاهله لأبسط قواعد الديمقراطية، من خلال فرضه موعد الانتخابات على الأمة، غير مراعاة سوى ما يلائم رغبته الخاصة ويضمن مصالح أنصاره، وتحدث البيان عن التضييل الذي يمارسه الملك، حين يتحدث عن نزاهة الانتخابات وابتعاده عن توجيه الشعب، وهو ما تكذبه التصرفات الميدانية، ولم يتطرق البيان لنفس مآخذ حزب الاستقلال عن تحديد تاريخ الاستحقاق قبل صدور القانون المنظم للانتخابات، والذي يستأثر به الملك وحزبه الجديد من ممثلي الإدارة المحليين وأعوان الاستعمار، وفي رأي الاتحاد الوطني فإن القصر بهذه التصرفات يحرف السلطة عن مهمتها الأصلية، ويختار أن يكون طرفا في النزاع، وهو ما يجعله يتحمل مسؤولية خطيرة أمام الشعب، ولم يحدد البيان هل الحزب سيشارك في الانتخابات أم لا⁽⁴⁶⁹⁾.

وظهر أن جبهة قديرة، التي تتلقى المساعدة الرسمية وتحظى بدعم الإدارة والأجهزة الأمنية والهيكل التقليدي، لم تكن تنتظر سوى الإعلان عن تاريخ الانتخابات لتنتقل في العمل، فلم يمضي سوى يومان حتى أعلن ثمانية وزراء منها ترشحهم، وهم: قديرة وأبا حنيني وأحرضان والخطيب ويوسف بلعباس وعبد الهادي بوطالب ومولاي أحمد العلوي، يضاف لهم الوزير والشوري السابق محمد بلحسن الوزاني⁽⁴⁷⁰⁾، ومباشرة شرعت الجبهة في الحملة حتى قبل الموعد المحدد لها، من خلال نشاطات الوزراء وأعوان الدولة من عمال وقواد وشيوخ، عبر استغلال وسائل الدولة ومصالح المواطنين وحاجتهم⁽⁴⁷¹⁾.

سارع حزب الاستقلال لتجاوز المفاجئة وأعلن موقفه بوضوح، وهو الذي كان ينتظر المعركة الانتخابية ويستعد لها⁽⁴⁷²⁾، وارتقى في حيثيات الحملة الانتخابية المبكرة عبر المرافعة من أجل نزاهة

⁴⁶⁸ - جريدة التحرير، عدد: 1003، مصدر سابق.

⁴⁶⁹ - جريدة التحرير، عدد: 1004، مصدر سابق.

⁴⁷⁰ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 202، 203.

⁴⁷¹ - جريدة التحرير، عدد: 1006، (21/ 22 أبريل 1963)، ص: 01.

⁴⁷² - جريدة العلم، عدد: 4894، (15 أبريل 1963)، ص: 01.

الانتخابات ومهاجمة جبهة قديرة، والترويج للمعركة التي يخوضها الحزب ضد عملاء الاستعمار⁽⁴⁷³⁾، وكذلك تجهيز مرشحيه ليظهرهم يوم انطلاق الحملة الرسمية، وجلهم من قيادات الحزب ووزرائه السابقين، مثل الفاسي والدويري وبوستة والطريس وأبوبكر القادري والبشير بن العباس⁽⁴⁷⁴⁾.

قاد حزب الاستقلال حملة انتخابية شرسة وسط حشود ضخمة من أنصاره وتحدث عن الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية والكفاح لاسترجاع وسائل الإنتاج ومواجهة الاستعمار، وتداول الفاسي والطريس وباقي القيادات الخطابية ووصل الأمر حد قول الطريس أن الولاء لملك مشروط بعدم وجود انحراف في السياسة الداخلية والخارجية⁽⁴⁷⁵⁾.

في هذا الوقت اقتصر حزب الاتحاد الوطني طيلة الأيام التي تلت الإعلان عن تاريخ تنظيم الانتخابات على مهاجمة النظام الرسمي وجبهة قديرة، ولم يتوقف حديثه عن سعي النظام لفرض نواب الإقطاع والخونة وعملاء الاستعمار، وحشد أخبار ما يجري من دعم وتجنيد لصالح حزب القصر، مما جعل المتابعين يجزمون أنّ الاتحاد سيكرر تجربة مقاطعة الدستور قبل أشهر⁽⁴⁷⁶⁾.

لكن فاجئ الاتحاد الجميع ببيان إلى الشعب يوم 02 مايو 1963، يقرر فيه المشاركة في الانتخابات، ويشرح الأسباب التي دفعته لذلك، بكونه مواجهة داخل صفوف الرجعية وسعي لمحو هذا لنظام واستبدال مؤسساته بأخرى شعبية منتخبة في إطار الديمقراطية، وحتى يقوم وكلاء الشعب الحقيقيون بمهمة التوضيح والتربية والتفهم للرأي العام، والتعبير عن الإرادة الشعبية الحقيقية في وجه السلطة الإقطاعية الممثلة للاستعمار، وشدد الحزب لهجته ضد النظام لأقصى درجات الراديكالية، حيث وصفه بعميل الاستعمار الذي يتلقى الدعم منه، والذي يستحيل إصلاحه، وأن لا دواء له غير الزوال⁽⁴⁷⁷⁾.

⁴⁷³ - جريدة العلم، عدد: 4899، (20 أبريل 1963)، ص: 01 / عدد: 4900، (22 أبريل 1963)، ص: 01 / عدد: 4904، (26 أبريل 1963)، ص: 01 / عدد: 4905، (27 أبريل 1963)، ص: 01.

⁴⁷⁴ - جريدة العلم، عدد: 4909، (02 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 4910، (03 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁷⁵ - جريدة العلم، عدد: 4918، (11 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 4919، (12 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁷⁶ - جريدة التحرير، عدد: 1007، (23 أبريل 1963)، ص: 01 / عدد: 1008، (24 أبريل 1963)، ص: 01 / عدد: 1012، (28 / 29 أبريل 1963)، ص: 01.

⁴⁷⁷ - بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 02 مايو 1963، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 1016، (03 مايو 1963)، ص: 01.

رمى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأوزانه الثقيلة، فترشح المهدي بن بركة بدائرة يعقوب المنصور بالرباط، وعبد الرحمن اليوسفي بطنجة وبوعبيد في القنيطرة، كما ترشح المعطي بوعبيد وعبد القادر صحراوي ومحمد الحبابي والمهدي العلوي وعبد الواحد الراضي وعبد اللطيف بن جلون ومحمد اليازغي⁽⁴⁷⁸⁾.

قاد المهدي بن بركة الحملة الانتخابية بكفاءة عالية، وجاب البلاد طولا وعرضا وخطب في عشرات التجمعات الانتخابية⁽⁴⁷⁹⁾، ففي مكناس التي زارها بعد كل من خنيفرة وأزرو خطب في الناس قائلا: "لا نزال نرزح تحت الاستعمار، وإن همنا ليس إصلاح الإدارة والجهاز الحكومي بل إزالة الوضع المتعفن، وإن مشاركتنا ليست لتزكية الدستور بل لننصفه وسط البرلمان"⁽⁴⁸⁰⁾، وفي وجدة يوم 08 مايو توعد المهدي المسؤولين بما لا يحمد عقباه في حالة تزوير الانتخابات، وبالرباط يوم 11 مايو رأس ثلاث تجمعات وخاطب المحتشدين: "إن الشعب اليوم يقف وقفة رجل واحد ليعلن تأهبه لانتزاع الحكم المغتصب من الخونة ومن خدام وأعوان الاستعمار الجديد"⁽⁴⁸¹⁾.

كما أبلت كل قيادات الاتحاد خلال هذه الحملة البلاء الحسن، وتداول على رئاسة التجمعات كل من اليوسفي وبوعبيد والبصري ومحمد منصور والمعطي بوعبيد، وتداولوا أيضا توجيه الهجومات على النظام، كما صرح البصري بالدار البيضاء: "مشاركتنا لا يمكن أن تفسر أننا بدلنا واجهة معركتنا الحقيقية، فهدفنا هو الإجهاز الكامل على القيادة الرجعية عميلة الاستعمار"⁽⁴⁸²⁾.

كانت هذه الانتخابات ممهدة من الأجهزة الرسمية لتخدم حزب الملك الجديد، جبهة دعم المؤسسات الدستورية، ولم يكن طريق حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني سالكا، فلقد شهدت أيام الحملة الانتخابية الكثير من التجاوزات، وواجهت المعارضة التعسف والظلم وانحياز الإدارة والشرطة، وكان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكثر من عانى من صنوف التعدي والقمع والحرمان من ممارسة

⁴⁷⁸ - جريدة التحرير، عدد: 1031، (21 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁷⁹ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص- ص: 286 - 288.

⁴⁸⁰ - جريدة التحرير، عدد: 1021، (09 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁸¹ - جريدة التحرير، عدد: 1023، (11 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 1025، (13 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁸² - جريدة التحرير، عدد: 1023، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 1026، (14 مايو 1963)، ص: 01.

حقوقه الدستورية والقانونية، فقد تعرضت عناصره ومناضليه للاعتقال وحتى للقتل، وحرّم مرشحوه في كثير من الأماكن من القيام بجمليتهم الانتخابية ومنعوا من الحصول على الأرقام والألوان المخصصة لهم، وتعرضوا للمماطلة والتسويق⁽⁴⁸³⁾.

وتدخلت الإدارة وأجهزة الدولة بشكل سافر لتسهيل مهمة مرشحي قديرة، وتكفلت بحشد المواطنين لحضور التجمعات، وتلقى الموظفون ورجال الشرطة والقواد والمسؤولين المحليين الأوامر لدعم مرشحي الجبهة ومساندتهم، واعتمدت الرشوة وشراء الأصوات، حيث منح قديرة كل من يتخلى عن بطاقة انتخاب الاتحاد الوطني عشرة دراهم وعشرة كيلوغرام طحين وأحيانا قالب سكر وكمية من الشاي⁽⁴⁸⁴⁾، ومورس التزوير على نطاق واسع، فوزعت أثناء الحملة الكثير من بطاقات الانتخاب على مرتزقة النظام وأعوانه، وخلال يوم الانتخاب تم قلب كثير من النتائج لصالح مرشحي قديرة، خاصة من وعاء اليسار⁽⁴⁸⁵⁾.

وزيادة على كل هذا كانت الضربة الموجهة التي تلقاها الاتحاد، قد جاءت من داخل صفوفه، فقد قرر زعماء النقابة المركزية التي طالما مثلت الظهير الشعبي للاتحاد، الوقوف على الحياد، وأصدر المجلس الوطني للجهاز المنعقد يوم 03 مايو 1963، قرارا بمقاطعة الانتخابات ليفسح المجال لحزب قديرة، ويحرم الاتحاد من خزان شعبي كبير، وأرجع البعض ذلك بسبب حرمان قيادات النقابة من الترشح، وتحديث المصادر عن صفقة عقدت بين قيادات النقابة وقديرة⁽⁴⁸⁶⁾.

⁴⁸³ - جريدة التحرير، عدد: 1019، (07 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 1020، (08 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 1027، (15 مايو 1963)، ص: 01.

⁴⁸⁴ - وقد اعترف لاحقا ضابط المخابرات في تلك الفترة، أحمد البخاري في مذكراته، بالضغط التي مارستها السلطة على المسؤولين ورجال الشرطة لدفع المواطنين لانتخاب مرشحي قديرة.

BOUKHARI Ahmed, le secret – Benbarka et le Maroc, Lafon, Cedex, 2002, p: 81.

⁴⁸⁵ - جريدة العلم، عدد: 4911، (04 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 4917، (10 مايو 1963)، ص: 01 / عدد: 4919، مصدر سابق، ص: 01 / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 75.

⁴⁸⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ص: 69، 73 / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 282.

وقد مر يوم الاقتراع 17 مايو 1963، عصيبا على حزب الاتحاد الوطني وعلى حزب الاستقلال، في جو من الإرهاب والقمع والتزوير، وجاء يوم 18 مايو ليكشف عن النتائج الرسمية لذلك الاستحقاق الانتخابي المهم، فحصلت جبهة قديرة 69 مقعدا، وحصل حزب الاستقلال على 41 مقعدا، وكانت نتيجة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هي 28 مقعدا، فيما ذهبت 6 مقاعد للمستقلين⁽⁴⁸⁷⁾، والذين سوف يلتحقون كلهم بجبهة قديرة لاحقا⁽⁴⁸⁸⁾.

أدانت صحف الحزبين ما حدث خلال يوم الانتخاب من قمع وتزوير ووجهت لومها للنظام والإدارة⁽⁴⁸⁹⁾، وتحدثت بعض المصادر عن حصول حزب الاتحاد الوطني على ستين مقعدا، قبل أن تنتزعها منه آلة التزوير⁽⁴⁹⁰⁾، وكان الحزب أعلن أنه قد أحصى 46 مقعدا أثناء عملية الفرز، قبل أن يتدخل مقص السلطة لينزلها أثناء الإعلان الرسمي إلى 28 مقعدا⁽⁴⁹¹⁾.

ورغم أن نتيجة جبهة دعم المؤسسات الدستورية، قد تساوت مع مجموع ما حصل عليه حزبي الاستقلال والاتحاد من مقاعد، لكن كانت هناك العديد من الملاحظات على نتائج الانتخابات، فقد ساهم التقسيم الجائر والمقصود للمقاطعات الانتخابية في خدمة جبهة الملك وقديرة وأضر كثيرا بالحزبين المعارضين، فحسابيا حصل حزب القصر على 24 % من الأصوات مقابل 69 مقعدا، بينما حصل حزب الاستقلال والاتحاد على 37 % من الأصوات مقابل 69 مقعدا أيضا، وذلك أن مرشحي قديرة قد حصلوا المقعد الواحد بـ 16180 صوتا فقط، بينما حصل حزب الاستقلال مقابل 24841 صوتا، في الوقت الذي تطلب انتخاب مرشح الاتحاد الوطني 26823 صوتا، وكل هذا راجع لخريطة التقسيم الانتخابي الموجه⁽⁴⁹²⁾.

487 - باهي محمد، "الوجه السياسي للمغرب بعد الانتخابات"، ج: 3، عدد: 147، الشعب، 03 جوان 1963، ص: 04.

488 - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 206.

489 - جريدة العلم: عدد: 4925، (18 مايو 1963). / جريدة التحرير، عدد: 1029، (18 مايو 1963).

490 - بيرو، مرجع سابق، ص: 63. / اليوسفي، مرجع سابق، ص: 92.

491 - جريدة التحرير، عدد: 1030، (19 / 20 مايو 1963)، ص: 01. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 75.

ص: 75. / جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 295.

492 - واتروري، مرجع سابق، ص: 348.

والملاحظة الثانية هي سقوط أوزان ثقيلة من جبهة دعم المؤسسات الدستورية، فقد سقط سبعة وزراء كانوا لازالوا في مناصبهم هم: السلاوي وبوطالب وأحرسان وبلعباس وبن هيمة وأباحيني والعلوي، ويضاف لهم وزراء سابقون مثل: بلحسن الوزاني وشخصيات مرموقة مثل التهامي الوزاني وحمزة العراقي، وحتى من فاز من الوزراء مثل قديرة فاز بصعوبة بالغة وبفضل الدعم الرسمي⁽⁴⁹³⁾.

وقد حقق شباب حزب الاتحاد انتصارات مظفرة في مواجهة أسماء بارزة من النظام ومن حزب الاستقلال، فهزم محمد طاهري إدريس السلاوي في الدار البيضاء، وهزم المهدي العلوي أبو بكر القادري الاستقلالي في سلا، وهزم محمد اليازغي أحمد الدويري في فاس، ورغم أن بعض وزراء قديرة تجنبوا الترشح في المدن الكبرى، حيث سيطرة حزب الاتحاد والاستقلال، وترشحوا في مدن صغيرة مثل فضالة (بوطالب)، الصورة (العلوي)، فإنهم منيوا بهزائم مذلة⁽⁴⁹⁴⁾.

ورغم إلقاء الملك بكل ثقله خلف جبهة دعم المؤسسات الدستورية، وتسخير إمكانيات الدولة وراءها، فقد حقق الاتحاد الوطني انتصارا ملحوظا، وحافظ على مناطق نفوذه وألحق هزائم معتبرة بممثلي النظام، وحافظ حزب الاستقلال أيضا على حضوره القوي وأسقط كثير من وزراء الملك، لكن نجح الملك في تثبيت حلفائه في المرتبة الأولى من غير أن ينجح في إقصاء المعارضة⁽⁴⁹⁵⁾.

وفي بيان له بتاريخ 22 مايو 1963، استخلص الاتحاد الوطني مجموعة نتائج من هذه الانتخابات، أولها: اندحار وفشل حزب الملك ووزرائه في مواجهة وعي الشعب ونضجه، الذي لفظ النظام الحاكم وقال له: لا، ثانيا: توجه النظام نحو الانقراض والتقهقر عبر برلمان ضعيف وعديم الفعالية، ثالثا: تغلغل الاتحاد وسط الجماهير الشعبية، كما حيا الحزب توضحيات المناضلين وعملهم المتواصل، وكذلك وعي الشعب الذي هو مكسب أكثر أهمية من المقاعد المحصلة، ودعا البيان المناضلين للاستعداد لمعركة الانتخابات المحلية المنتظرة يوم 28 جوان 1963، والتي لا تقل أهمية وفعالية عما مضى⁽⁴⁹⁶⁾.

⁴⁹³ - جريدة التحرير، عدد: 1031، مصدر سابق، ص: 01.

⁴⁹⁴ - محمد باهي، "الوجه السياسي للمغرب بعد الانتخابات، الشعب"، ج: 1، عدد: 145، (31 ماي 1963)، ص: 04.

ج: 2، عدد: 146، (01 جوان 1963)، ص: 06.

⁴⁹⁵ - باهي، "الوجه السياسي للمغرب، الفائزون الحقيقيون"، ج: 4، الشعب، عدد: 148، (04 جوان 1963)، ص: 04.

⁴⁹⁶ - بيان الUNFP، وثيقة منشورة، التحرير، عدد: 1033، (23 مايو 1963)، ص: 01.

ومعركة الانتخابات التشريعية أنهت الطبقة السياسية فترة سنتين حاسمتين من تاريخ المغرب، شهدت تقريبا جل الاستحقاقات الانتخابية الأولى في عهد ما بعد الاستقلال، ومثلت الفترة التي بلغ فيها الصراع السياسي السلمي ذروته، ودخلت عبرها المغرب لعهد دولة المؤسسات الدستورية، حتى لو لم يكن المعنى مجسدا فعليا ومعبرا عن الحقيقة، لكنها الفترة التي بقي فيها الصراع في إطاره السياسي، ومثلت في الوقت نفسه، منعطفًا حاسمًا في تاريخ المغرب، بسبب ما شهدته من تغيرات جوهرية، بوفاة الملك محمد الخامس وانتهاء عهد الوطنيين وبروز توجهات جديدة على صعيد الدولة والطبقة السياسية. وبانتهاء هذه المرحلة يكون نظام الحكم ورأسه الجديد الحسن الثاني قد نجح في تنصيب المؤسسات السياسية الوطنية ولو شكليا، بعدا ما نجح فيما سبق في تنصيب المؤسسات الأمنية والعسكرية، وسينطلق بعد هذا التاريخ في تعامله مع الخصوم السياسيين بمنطق الملك الدستوري المسنود شعبيا والمزود بوثيقة شعبية تخوله الكثير من الصلاحيات.

الفصل الرابع:

مرحلة المواجهة بين القصر و المعارضة،

(1963 – 1965).

المبحث الأول: أزمة صائفة 1963، انفجار الوضع بين السلطة والمعارضة.

المبحث الثاني: القطيعة النهائية بين اليسار والقصر.

المبحث الثالث: الوضع السياسي العام من (جويلية 1963 وحتى مارس 1965).

المبحث الرابع: انتفاضة (23 مارس 1965) ونتائجها على الوضع السياسي الداخلي.

الفصل الرابع: مرحلة المواجهة بين القصر والمعارضة، (1963-1965).

بانتخاب أعضاء البرلمان كان الحسن الثاني قد حسم أمر تنصيب المؤسسات الدستورية للبلاد، وحسم أيضا أمر ولاء تلك المؤسسات، وحرّم المعارضة السياسية والقوى السياسية المغربية الحية والمتجذرة من أي تواجد فاعل على مستوى أجهزة الدولة المؤثرة، ونجح في قص أجنحة الوطنيين، وتمكين أعضاء معسكره وحلفائه من الإمساك بمقاليد الحكم.

المبحث الأول: أزمة صائفة 1963، انفجار الوضع بين السلطة والمعارضة.

كانت نتائج انتخابات يوم 17 مايو 1963، بداية مواجهة إعلامية بين الأحزاب التي باتت تشكل المعارضة، وهما حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وبين حزب السلطة الجديد، ومثلت هذه الانتخابات أيضا فرصة أبان فيها القصر عن قفزة على كل الخطوط السياسية والتحفظات السابقة، فقد جاهر بسعيه عبر التزوير والقمع، لتحجيم الوطنيين السابقين بجناحيهم، وفتح الباب أمام حلفائه للإمساك بمقاليد البلاد.

1- ما بعد انتخابات (مايو 1963).

خصصت صحافة الحزبين الرئيسيين؛ الاستقلال والإتحاد الوطني، في الأيام التي أعقبت إعلان نتائج الانتخابات، صفحتها لانتقاد حيثيات العملية، وللحديث عن التزوير الذي طالها، وكذلك عن جو الإرهاب الذي رافقها، ولم يكن الأمر حكرا على جريدة التحرير كما كانت العادة⁽⁴⁹⁷⁾، لكن شاركتها هذه المرة جريدة العلم، التي كانت أعدادها المتوالية توثق عمليات وصنوف التزوير، وباتت أخبار التنديد بتفاصيل ما جرى تتكرر يوميا مصحوبة بعناوين عريضة⁽⁴⁹⁸⁾.

ونقلت الصحيفتان بالتفصيل الممل حيثيات التزوير عبر مناطق المغرب وأنحاءه، والدور الذي لعبه أعوان القصر من الهيكل التقليدي، من القياد والعمال والإقطاعيين، الذين نشرت أسماءهم ونقلت

⁴⁹⁷ - جريدة التحرير، عدد: 1041، (01 جوان 1963)، ص: 01.

⁴⁹⁸ - جريدة العلم، عدد: 4927، (20 مايو 1963)، ص: 01. / عدد: 4930، (23 مايو 1963)، ص: 01.

تصرفاتهم، في تحريف النتائج والتأثير في عملية الاقتراع، مثل الإقطاعي (ابن الشراذي) بخريكة ونظرائه بالحسيمة ووارززات، وحتى بالمدن الكبرى مثل الدار البيضاء⁽⁴⁹⁹⁾.

ورغم أن صحيفة قديرة حاولت أن تظهر احتفاء بالنتائج وتنقل الهزيمة لمعسكر الحزبين، وتعلق عليها بالتشفي⁽⁵⁰⁰⁾، لكن الحقيقة لم يكن أي طرف راضيا تمام الرضا عن نتائج الانتخابات، فقد فشل الحسن الثاني في ضمان أغلبية مريحة لحزبه، الذي أوجده، ورغم كل الجهود التي بذلت، لم تحقق جبهة قديرة الفارق إلا بعد ضم المستقلين باستخدام أساليب الإغراء والترهيب⁽⁵⁰¹⁾، وقد وشكلت هزيمة سبعة وزراء من معسكر الملك ضربة للنظام والقصر، حملت رسالة قوية باستمرار تجذر الوطنيين⁽⁵⁰²⁾.

وبينما صب مرشحي جبهة الملك غضبهم على قائد الحزب قديرة، الذي فشل في ضمان نجاحهم ولم يعمل بما يكفي، فقد رأى علال الفاسي في ما حدث انتصارا لحزب الاستقلال وهزيمة مدوية للحكومة، تستوجب تسليم الأمر للحزب، مؤكدا على تمتع الحزب بالأغلبية اعتمادا على تحالف مزعوم مع حزب الاتحاد⁽⁵⁰³⁾.

ونظر إلى نتيجة حزب الاتحاد الوطني كإنجاز، في ظل الاستهداف الذي طاله وفي ظل حملة القمع الموجهة ضده، ونظرا لاعتماده على تجذره الشعبي فقط وحرمانه من أي وسيلة مادية فعالة، لكن انتبه جميع الملاحظين للخسارة الفادحة للوطنيين، التي تسبب فيها غياب التنسيق بين حزب الاستقلال وبين حزب الاتحاد الوطني، حيث حصلا على نسبة 37 % من الأصوات، في حين حصلت جبهة قديرة والملك على فقط على 24 % من أصوات المسجلين، الأمر الذي أنبأ رغم أكثرية المقاعد للجبهة، عن تهديد كبير لمشروع الملك المستقبلي في السيطرة على مؤسسات الدولة⁽⁵⁰⁴⁾.

⁴⁹⁹ - جريدة العلم، عدد: 4927، مصدر سابق. / جريدة التحرير، عدد: 1041، مصدر سابق.

⁵⁰⁰ - les Phares, "les Parties Politiques Marocaines au lendemain des élections", N°: 97, (25 Mai 1963), p: 03.

⁵⁰¹ - واتروري، مرجع سابق، ص: 347. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 207.

⁵⁰² - جريدة العلم، عدد: 4927، مصدر سابق، ص: 01. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 207.

⁵⁰³ - جريدة العلم، عدد: 4927، مصدر سابق، ص: 05.

⁵⁰⁴ - واتروري، مرجع سابق، ص: 348.

لقد تركزت انتقادات الحزبين بعد الانتخابات على شخص قديرة، وعلى أحييته بالمكانة التي نالها اعتمادا على القمح الأمريكي ووسائل الدولة، وإن كانت حملة الإتحاد الوطني تركزت على الجانب الإعلامي بنشر ما يقلل من شأن قديرة ويعتبره مجرد بيدق يحركه القصر، فقد تجاوز حزب الاستقلال الكلام الصحفي إلى إرسال وفد بقيادة المناضل الحاج أحمد الشرقاوي إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية يحمل رسالة احتجاج ضد التدخل في الشأن الداخلي المغربي والتأثير في نتيجة الانتخابات عبر القمح المقدم كمساعدة لحزب قديرة⁽⁵⁰⁵⁾.

وعلى إثر ذلك قامت السلطات العسكرية بقيادة وزير الدفاع المحجوبي أحرسان باعتقال الوفد الاستقلالي بتهمة المس بأمن الدولة من خلال التواصل المباشر مع الأمريكان، وقد أثارت هذه القضية لغطا كبيرا في الساحة السياسية المغربية، حيث أن المعتقلين كانوا من جملة النواب المنتخبين حديثا، والحكومة بهذا التصرف قد مست بالدستور الذي يعطي الحصانة للنواب، وجادلت الحكومة بعدم تمتع هؤلاء المعتقلين بالحصانة طالما أن البرلمان لم يعقد جلسته الأولى ولم يضع نظامه الداخلي ولوائحه، مما أثار ضجة بمدينة الرباط، حيث قاد علال الفاسي وصحافته حربا ضد الحكومة، وأصدر بيانا يهاجم التصرف وخرق الدستور، باعتبار أن نواب البرلمان يستمدون سلطتهم من الأمة، وبمجرد أن يتم انتخابهم يصبحون ممثلين للشعب، الذي اختارهم ولا يتوقف ذلك على مصادقة أيا كان أو تأكيده، وفق ما ينص عليه الباب الثالث من الفصل السابع والثلاثين من الدستور، ورد الملك الحسن الثاني على كلام الفاسي يوم 12 جوان 1963، أثناء تنصيب المجلس الأعلى للقضاء، بالقول أنه على القضاة حماية الدولة من خصومها ومن يسيئون لها⁽⁵⁰⁶⁾.

وتعرضت صحافة حزب الاستقلال، التي كانت قبل فترة تنطق باسم النظام القائم وتدافع عنه، للمحاكمة، فسلطت غرامة ثقيلة على جريدة (الأمة الإفريقية)، لنشرها أن القمح الأمريكي قد أثر على

⁵⁰⁵ - جريدة العلم، عدد: 4934، (28 مايو 1963)، ص: 01. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 94، 95.

⁵⁰⁶ - بيان حزب الاستقلال حول اعتقال النواب، وثيقة منشورة، جريدة العلم، عدد: 4945، (10 جوان 1963)، ص: 01.

01، 04. / الوردني، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 208، 209.

نتيجة الانتخابات، وكذلك على صحيفة العلم لتناولها الاضطهاد الذي لحق المواطنين خلال الانتخابات، هذا ولم يطل سجن النواب وتم إطلاق سراحهم بعد فترة قصيرة⁽⁵⁰⁷⁾.

لقد كان لنتيجة الانتخابات تأثير في مسار عملية إرساء المؤسسات الدستورية، وظهر أن الوقت لم يكن كافيا لترسيخ وجود جبهة قديرة وأن حزب الاستقلال والإتحاد ليزالان يحتفظان بوجود شعبي فاعل، وأي تسرع في إجراء الانتخابات البلدية في هذه الظروف قد يحسم المعركة لصالحها، فبدأ الحديث عن تأجيل هذا الاستحقاق، الذي كان مقررا يوم 28 جوان 1963⁽⁵⁰⁸⁾، فنقلت صحيفة العلم يوم 25 مايو 1963، نية الحكومة في تأجيل الانتخابات البلدية نتيجة التخوف من هزة الانتخابات البرلمانية⁽⁵⁰⁹⁾، وبعد أيام قليلة تم تأكيد الخبر، حيث كتبت صحيفة التحرير: "بعد تأخير الانتخابات البلدية والقروية، الحكم الفردي يسعى لتقوية (جبهته)، معتمدا بالإضافة إلى أعوان سلطته، على المعمرين والإقطاعيين، الذين يجدون في الجبهة الملكية الأداة التي يمكن أن تحميهم"⁽⁵¹⁰⁾.

وأدت الحملة الشعواء التي شنت على قديرة وتلك الاتهامات التي طالته، باستغلال منصبه كوزير للداخلية، في توجيه نتيجة الانتخابات، إلى تخلي الرجل عن الإمساك بتلك الوزارة⁽⁵¹¹⁾، وخلفه (أحمد حمياني)⁽⁵¹²⁾، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ليضفي شيء من المصداقية على المنصب، ويظهر أنه مستقل ومحايدين بين الأحزاب، وحتى يتفرغ قديرة لتنظيم شؤون حزبه ولإدارة العمليات الانتخابية

⁵⁰⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 209. / جريدة العلم، عدد: 4953، (20 جوان 1963)، ص: 01. / عدد: 4979، (20 جويلية 1963)، ص: 01.

⁵⁰⁸ - واتروري، مرجع سابق، ص: 348.

⁵⁰⁹ - جريدة العلم، "هزيمة الحكومة في مجلس النواب تدفع بها إلى التفكير في تأجيل انتخابات البلديات"، عدد: 4932، (25 مايو 1963)، ص: 01.

⁵¹⁰ - جريدة التحرير، "بعد تأخير الانتخابات البلدية والقروية"، عدد: 1044، (05 جوان 1963)، ص: 01.

⁵¹¹ - واتروري، مرجع سابق، ص: 348. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 211. / جريدة العلم، عدد: 4942، (06 جوان 1963)، ص: 01.

⁵¹² - أحمد حمياني خطاط (1909-2005)، محامي مغربي ناضل باكرا في الحركة الوطنية، شارك في أحداث الظهير البربري سنة 1930، انضم لكتلة العمل الوطني في الثلاثينات، وكان ممن حضروا ووقعوا بيان الاستقلال سنة 1944، ومن مؤسسي حزب الاستقلال، وتعرض جراء ذلك للسجن سنتين، قدم سنة 1955 استقالته من حزب الاستقلال، وتقرّب من محيط الملك محمد الخامس، فعين مديرا للديوان الملكي ثم رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء ثم وزيرا للداخلية، انسحب سنة 1966 نهائيا من الحياة

ويتحدث أحد المقربين من المهدي بن بركة عن اتصال وزير الداخلية الجديد أحمد الحمياني بالقياديين الاتحاديين المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، بعد إجراء التعديل الحكومي وقبل مغادرة بن بركة من جديد إلى الخارج، عارضا عليهما مشاركة حزب الاتحاد الوطني في الحكومة الجديدة، لكن جهوده باءت بالفشل ورفضت مساعيهِ⁽⁵¹³⁾.

وقد رأت لسان حال حزب الاتحاد؛ جريدة التحرير في تلك التغييرات، مجرد استمرار لتجربة الحكم الفردي الإقطاعي المطلق، وكتبت أن ذلك الإجراء هو سعي للاستيلاء الكامل، ويهدف تمكين الجبهة الملكية من السيطرة على الأجهزة الإدارية، حتى يتسنى لها تحضير وطبخ الانتخابات التمثيلية حسب هوى وشهوة الحكم الفردي⁽⁵¹⁴⁾.

وبدوره لم ير حزب الاستقلال في التعديل الوزاري تغييرا مؤثرا، ووصفته صحيفته العلم يوم 06 جوان بـ"التعديل في وزارة الحكم المطلق"، نسجا على منوال شعارات اليسار، مؤكدة على سحب الداخلية من قديرة وتعيين كل من الحمياني في مكانه والدباغ في التجارة وإعفاء بن سالم جسوس⁽⁵¹⁵⁾، لتعود الصحيفة في اليوم الموالي لتكتب أن التعديل الحكومي الجديد لا يغير شيئا في السياسية، وأن إبعاد قديرة عن الداخلية لأمر يهم الحكم وحده، ووصفت وزارة الداخلية بأنها مثقلة بأعباء الانتخابات والاضطهاد⁽⁵¹⁶⁾.

وعن تبرير احتفاظ الملك بنفس الوزراء الذين منوا بخسارة فادحة خلال الانتخابات التشريعية، فقد رأى المؤرخ الأمريكي واتربوري في ذلك؛ تكتيكا سياسيا من قبل الملك الحسن الثاني، حيث لم يكن يهمه أن يكون وزراءه ورجاله من ذوي الإشعاع والمكانة الشعبية، بل كان يحرص أن يكون هؤلاء من المعزولين سياسيا والفاشلين شعبيا، حتى يتمكن من تحريكهم بسهولة ويبقي على ولائهم له ثابتا، لأن

السياسية بعد خلاف مع الحسن الثاني. أنظر: <https://hamiani.blogspot.com/2016/07/ahmed-el-hamiani-khatat.html>، استرجع بتاريخ: 17 سبتمبر 2019.

⁵¹³ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص: 312.

⁵¹⁴ - جريدة التحرير، "استمرار تجربة الحكم الفردي المطلق"، عدد: 1046، (07 جوان 1963)، ص: 01.

⁵¹⁵ - جريدة العلم، عدد: 4942، مصدر سابق، ص: 01.

⁵¹⁶ - جريدة العلم، "حيثيات التغيير الوزاري الجديد"، عدد: 4943، (07 جوان 1963)، ص: 01.

ظروفه ومكانته وشرعيته هو شخصا لم تكن بمثل ما توفر عليه والده محمد الخامس، فلم يكن أمامه سوى سياسة حشد من حوله عبر المصالح النفعية والتخويف الدائم من فقدان الخطوة والامتيازات⁽⁵¹⁷⁾.

كان أبرز نتائج خروج أول برلمان في تاريخ المغرب هي حملة القمع التي تلت عملية الاقتراع مباشرة، ردا على ذلك السجال السياسي والحملات الإعلامية، التي باشرت المعارضة بسبب تصرفات السلطة التي واكبت الاستحقاق، وعقابا على صمود الوطنيين في وجه مشروع القصر الرامي إلى إخراج برلمان موالي بأغلبية مريحة، تمهيدا للانتخابات المحلية القادمة⁽⁵¹⁸⁾.

بدأت تلك الحملة يوم 03 جوان 1963 عبر العديد من الأقاليم، فتم اعتقال المئات من المناضلين من حزب الاتحاد الوطني، واقتحمت مقرات الحزب، وتم تسليح القواد وحلفاء النظام من الإقطاعيين وأعضاء حزب قديرة، وأطلقت أيديهم في قمع المعارضين عبر البوادي والمدن الصغيرة والأقاليم البعيدة، وحفلت جريدة التحرير خلال تلك الأيام بعناوين توثق ما كان يجري من تعسف وقمع، ففي عدد يوم 04 جوان صدرت الصحيفة بعنوان عريض: "المغرب يدخل عهد باتيستا ونوري السعيد"، وكتبت: "أمام فشل النظام في الانتخابات، حكم السبية يطلق له العنان ليسود البلاد، والحكم الفردي يسلح القواد والشيوخ بالمسدسات ويرخص لهم بإطلاق النار على المواطنين الذين يرفضون الانصياع للجبهة الملكية"⁽⁵¹⁹⁾.

واستمرت جريدة التحرير، طيلة شهر جوان 1963، في نقل أخبار الاعتقالات والاعتداءات التي كانت تطال أعضاء الحزب ولم تستثني حتى النواب المنتخبين، وتواصلت حملات الجريدة ضد النظام وأجهزته، وضد الملك وجبهة قديرة، معرضة بسياساتهم وتجاوزاتهم في التسيير ومشهرة بأعمالهم القمعية، ومتحدثة عن كانوا يسقطون من جرحى وقتلى تحت رصاص جهاز الأمن والجيش والمليشيات الحليفة لهم من الإدارة المحلية ومنتمي حزب قديرة⁽⁵²⁰⁾.

⁵¹⁷ - واتروري، مرجع سابق، ص: 361.

⁵¹⁸ الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 76./ 287. - DAOUD- MONDJIB, op-cit, p: 287.

⁵¹⁹ - جريدة التحرير، "المغرب يدخل عهد باتيستا ونوري السعيد"، عدد: 1043، (04 جوان 1963)، ص: 01.

⁵²⁰ - جريدة التحرير، عدد: 1048، (09 / 10 جوان 1963)، ص: 01./ عدد: 1058، (21 جوان 1963)، ص: 01.

وشملت حملة القمع أيضا طرد المئات من العمال من مناصب عملهم وحرمان عدد من الفلاحين من أراضيهم، وعزل كثير من الموظفين الساميين ممن اشتبه في تعاطفهم مع حزب الاتحاد⁽⁵²¹⁾، ولم تستثني حملة القمع أيضا حزب الاستقلال، الذي اعتقل أفرادَه ونوابه وحوكمت جرائده وفصل عدد من الموظفين الساميين المنتمين له⁽⁵²²⁾.

جاءت زيارة الملك الحسن الثاني إلى فرنسا وبدايات تعكر العلاقات بين المغرب والدولة الناشئة في الجزائر، في خضم حملة القمع المسلط على المعارضة، لتزيد من حدة السجال بين الأخيرة والسلطة، فقد وجهت صحافة الحزبين؛ حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هجمات لاذعة للزيارة الملكية المقررة إلى فرنسا، فذكرت صحيفة التحرير أن الزيارة تهدف إلى الحصول على إعانة مالية مقابل ضمان المصالح الفرنسية في المغرب وفي مقدمتها الأراضي التي يستغلها المعمرون، وكتبت يوم الزيارة: "الحكم يأمل أن ينال تأييد الجنرال دوغول لتعزيز وضعه في الداخل"⁽⁵²³⁾، أما جريدة العلم فكتبت: "العلاقات بين المغرب وفرنسا تدخل عهدا خطيرا من التبعية المطلقة"⁽⁵²⁴⁾.

وقد أدانت المعارضة المغربية هذه الزيارة إدانة شديدة ورأت أنها تستهدف أمرين اثنين، الإبقاء على التبعية الاقتصادية لفرنسا عبر تلك الإعانة المالية التي كان الرئيس دوغول يعتزم تقديمها للمغرب لمساعدته على تجاوز أزمته الاقتصادية الداخلية، والتآمر على الجزائر الناشئة بعد انتهاج النظام القائم فيها الخيار الاشتراكي المعادي لمصالح الاستعمار ومصالح فرنسا بالذات، ووصل الأمر بجريدة التحرير لنشر كلام يضرب في صميم توجهات الملكية المغربية ويثير حفيظتها: "المغرب الرسمي يلعب دورا في يد الاستعمار للضغط على الثورة الجزائرية التي تقف بوجه سياسة التبعية"⁽⁵²⁵⁾.

⁵²¹ - جريدة التحرير، عدد: 1058، مصدر سابق، ص: 01.

DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 287.

⁵²² - جريدة العلم، عدد: 4945، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 4953، مصدر سابق، ص: 01 / عدد: 4958، (26 جوان 1963)، ص: 01.

⁵²³ - جريدة التحرير، عدد: 1045، (06 جوان 1963)، ص: 01 / عدد: 1061، (25 جوان 1963)، ص: 01.

⁵²⁴ - جريدة العلم، عدد: 4942، مصدر سابق، ص: 01.

⁵²⁵ - جريدة التحرير، عدد: 1060، (23 / 24 جوان 1963)، ص: 01 / عدد: 1063، (27 جوان 1963)، ص: 01.

كما لم تحجم صحيفة التحرير عن نشر خطابات وقرارات الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، حتى تلك التي كانت تحمل في طياتها هجوما صريحا على النظام القائم في المغرب مثل قوله: "اشتراكية الجزائر هي اشتراكية ثورية"، وقوله: "لن تكون الجزائر إقطاعية محلية تخلف الإقطاعية الاستعمارية، الجزائر لن تترك الأفارقة ضحية الفاشستية والاستعمار"⁽⁵²⁶⁾، وخصوصا أن هذا الكلام المنشور كان يتزامن مع بداية الخلاف حول الحدود، ومع أخبار أخرى عن تحقيق لطائرات جزائرية على المراكز الحدودية⁽⁵²⁷⁾.

2 - الحملة على حزب الاتحاد (جويلية 1963):

وسط حالة الشد والجذب بين النظام والمعارضة، وبعد انطلاق حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف مناضلي حزب الاتحاد الوطني، أدرك المهدي بن بركة وقيادة الحزب الأخطار المحدقة به وإمكانية اعتقاله في أي لحظة، وبات يتوجب عليه الرحيل عن المغرب، بما أضحي يمثله من مكانة على الصعيد الداخلي والخارجي، وقد نجحت بعض القيادات في إقناعه بالرحيل، فغادر الرباط صبيحة يوم 15 جوان 1963 متوجها صوب باريس⁽⁵²⁸⁾، ومنها سيشرع المهدي في زيارة للعواصم العربية، القاهرة ثم دمشق وبغداد، وهو لا يعلم بعد أنه قد نجا من الوقوع في شباك أكبر حملة قمع في تاريخ المغرب المستقل⁽⁵²⁹⁾. وفي الليلة التي سبقت مغادرة المهدي بن بركة للمغرب كانت أجهزة الأمن قد نفذت عمليات اعتقال في حق بعض عناصر اليسار، وكان أبرزهم المناضل الراديكالي مومن الديوري، العائد لتوه من الجزائر، التي جمعته بثورتها علاقة وطيدة، فقد أغارت قوات الأمن والدرك بقيادة نائب مدير الأمن الوطني، على منزل شقيقته بالقنيطرة، حيث كان يقيم، وأخذته معصوب العينين⁽⁵³⁰⁾، وقد علقت صحيفة التحرير بعد أربعة أيام باقتضاب على العملية، مدرجة ما جرى في سياق حملة القمع والاعتقال العام الجاري ضد أنصار الاتحاد الوطني⁽⁵³¹⁾.

⁵²⁶ - جريدة التحرير، عدد: 1056، (19 جوان 1963)، ص: 01. عدد: 1064، (28 جوان 1963)، ص: 01.

⁵²⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 212.

⁵²⁸ - جبرو، المهدي بن بركة في الرباط، مرجع سابق، ص - ص: 311 - 313.

⁵²⁹ - جريدة التحرير، عدد: 1057، (20 جوان 1963)، ص: 01.

DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 287

⁵³⁰ - DIOURI, **réquisitoire contre un despote**, **op-cit**, p-p: 119-122

⁵³¹ - جريدة التحرير، "اعتقال مناضلين اتحاديين بالقنيطرة والدار البيضاء"، عدد: 1055، (18 جوان 1963)، ص: 01.

كانت الأجواء تزداد غشاوة بين النظام والمعارضة، خصوصا مع المستجدات الدولية، استقلال الجزائر وبروز نظام بها يعادي التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة المغربية، والتوتر الذي بدأ يشوب العلاقة بينهما، ودخول فرنسا على الخط، وتأثر المعارضة بذلك المناخ ومؤازرتها المبدئية للنظام الجزائري، توازيا مع تأسيس هيكل أمني بالبلاد مسنود من خبرات خارجية هدفه متابعة نشاطات المعارضة والتجسس عليها⁽⁵³²⁾.

يتحدث ضابط الاستخبارات البخاري، المنشق لاحقا؛ عن تأسيس مركز أمني استعلامي تحت مسمى (CAB1)، والتي هي مختصر مصطلح (Cabinet 1، المكتب 01)، بمساعدة تقنية من ضباط فرنسيين وأمريكيين، منذ سنة 1960، حيث يورد أسماء ثلاثة ضباط أمريكيين سكوت وستيفن ومارتن (les colonels: Scott, Steve, Martin)، قدموا في خريف 1960 على الرباط، ومن هذا الوقت بدأ التجسس على نشاطات ومقرات المعارضة، وتم دس كثير من أجهزة التنصت في المكاتب والمنازل وتجنييد العشرات من المخبرين والمتعاونين، فكان فحوى الاجتماعات وما يصدر عنها يصل إلى أسماء عناصر الـ CAB1 قبل أن يصل إلى علم مناضلي الحزب وبعض قياداته⁽⁵³³⁾.

ومع اقتراب موعد الانتخابات البلدية المقررة في نهاية شهر جويلية 1963، عقدت قيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لقاء للتباحث حول موقف الحزب من الاستحقاق القادم، في ضوء حملة القمع التي انفجرت في وجه الحزب والطبقة السياسية المعارضة بعد الانتخابات الأخيرة، فاجتمعت اللجنة المركزية للحزب يوم 16 جويلية 1963 بمقر الحزب بمدينة الدار البيضاء، بحضور عدد من النواب الجدد والصحفيين، وفي خضم الاجتماع فوجئ المجتمعون بتطويق مقر الحزب من قبل عدد هائل من رجال الشرطة⁽⁵³⁴⁾.

تمترس المجتمعون داخل المقر وقاوموا القوة المقتحمة بعض الوقت ريثما تمكنوا من تسريب بيان باسم اللجنة المركزية حول ما يجري عبر الهاتف نحو جريدة التحرير، احتوى على التنديد بحملة القمع التي يتعرض لها الحزب، والتي تهدف إلى خلق جو من الرعب والتهديد لإنجاح جبهة قديرة في الانتخابات

⁵³² - جريدة التحرير، عدد: 1063، مصدر سابق، ص: 01. / BOUKHARI, **op-cit**, p, p: 75.

⁵³³ - BOUKHARI, **op-cit**, p, p: 34, 75.

⁵³⁴ - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 93.

المقبلة، كما احتوى على موقف الحزب النهائي من الانتخابات المقبلة، والتي لم يبق لها أي معنى ومدلول، فقرر تبعا لذلك الانسحاب منها، ودعا القوى التقدمية الوطنية إل مقاطعتها، وذيل البيان بعبارة: "حرر بالبيضاء في يوم 1963/07/16، على الساعة الثامنة مساء، عندما كان مقر الكتابة العامة مطوقا بقوات البوليس والجيش"⁽⁵³⁵⁾.

ثم اقتحمت قوات أوفقيز المبنى واعتقلت جميع الحاضرين، الذين بلغ عددهم: 105 مناضلا، منهم أعضاء الكتابة العامة وأعضاء اللجنة المركزية وبرلمانيون وصحفيون، منهم القيادي والوزير السابق عبد الرحيم بوعبيد وكذلك القيادي عبد الرحمن اليوسفي، وبعد هذا الحادث توسعت الاعتقالات لتشمل خمسة آلاف مناضل اتحادي، وقد أُلقي القبض على الفقيه البصري بعد يومين من اعتقال القيادة المركزية بالدار البيضاء⁽⁵³⁶⁾.

أُفرج عن عبد الرحيم بوعبيد بعد أيام قليلة، بينما تم توجيه باقي المعتقلين نحو مراكز التحقيق بما فيهم اليوسفي، وبدأ أن بن بركة قد نجا من هذا الفخ، لكن رغم ذلك فقد تعرض منزله لغارة الشرطة وتم تفتيشه تفتيشا دقيقا، وصودرت جميع الوثائق والملفات والأوراق التي وجدت بالبيت، ونقلت إلى مركز ال(CAB1)، حيث تم فرزها وفحصها تحت إشراف العقيد الأمريكي مارتن⁽⁵³⁷⁾.

دخل المغرب في حالة طوارئ كبرى، فقطعت الطرق وخطوط الهاتف مع الجزائر⁽⁵³⁸⁾، وصدرت جريدة قديرة (les Phares)، يوم 20 جويلية 1963، تتحدث عن مؤامرة من تدير مجموعة من أعضاء الإتحاد الوطني الملتفة حول الفقيه البصري، ومن دون أن توجه التهمة مباشرة ناحية الحزب، فقد تحدثت عن سعي محموم من رجال البصري لاستخدام العنف ونشر الفوضى من أجل فرض شروطهم، كما تحدثت عن مخطط لاغتيال مجموعة شخصيات وطنية ومهاجمة مقرات الشرطة والمحطات والإدارات، وجر البلاد إلى حالة حرب لتستفيد منها قيادة اليسار⁽⁵³⁹⁾.

⁵³⁵ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 77، 78. / بيرو، مرجع سابق، ص: 69.

⁵³⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 77، 79. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 93، 94.

⁵³⁷ - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 94، 96. / BOUKHARI, **op-cit**, p, p: 136.

⁵³⁸ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 289.

⁵³⁹ - les Phares, N°: 105, (20 juillet 1963), p: 03.

وبعد عودة الملك الحسن الثاني من جولته بباريس ومدريد صدر يوم 26 جويلية بيان عن مجلس الوزراء، يدين وجود مؤامرة، وبعد حملة تحقيقات واستنطاقات عقد أحمد باحنيني وزير العدل يوم 17 أوت 1963، مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن الفقيه البصري هو من يقف خلف المؤامرة، التي بدأ تدبيرها منذ خريف 1961 وبرمج انطلاقها يوم 20 جويلية 1963⁽⁵⁴⁰⁾.

كان المهدي بن بركة، حسب وزير العدل المغربي، هو المسؤول على العملية عن طريق تلقيه مبالغ مالية معتبرة من الخارج، أما الأسلحة فبعضها حُصل عليه من عملية سطو على القاعدة الأمريكية في القنيطرة عبر شيخ العرب ومومن الديوري، والجزء المعتبر منها كان منتظرا أن يسلم إل قادة المؤامرة يوم بداية التحرك⁽⁵⁴¹⁾، ونسب الإشراف العام على العملية إلى متخصص في الانقلابات قدم من الشرق الأوسط (سوريا) والتقى باليوسفي والبصري⁽⁵⁴²⁾.

وحملت جريدة قديرة يوم 23 أوت 1963 تفاصيل كثيرة عن المؤامرة المزعومة، فالتحرك كان يستهدف اغتيال الملك الحسن الثاني وتصفية عدد من الشخصيات السياسية، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل غير متورطين كتنظيمين في المؤامرة، لكن عدد من رموز الحزب هم من يقفون خلف الأمر، وفي نظرها هي نفس الأسماء التي لا تتوقف عن أوهامها منذ الاستقلال؛ بن بركة والبصري واليوسفي، أو الأقلية من المهيجين المسيرين من الخارج⁽⁵⁴³⁾.

وسعى قديرة لإبعاد أي علاقة لتنظيم المحجوب بن الصديق بالقضية، فضمت صحيفته اسم الزعيم النقابي إلى قائمة الشخصيات المستهدفة، لكن حرصت أيضا على نفي وقوف أي دولة بشكل رسمي خلف المتآمرين، بل فقط وجود شخصيات من بعض الدول الأجنبية تحركت باسمها الشخصي⁽⁵⁴⁴⁾.

⁵⁴⁰ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 289./ ص: 75.

⁵⁴¹ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 290./

الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 218.

⁵⁴² - يذكر اليوسفي أنه مجرد طالب سوري مرتزق، يدعى عاطف دانيال مرتبط بالمخابرات السورية، كان يقيم بمدينة لوزان السويسرية، وكانت تجمعها علاقات مع كثير من طلبة المغرب ممن مروا على المدينة، اتصل بعبد الكريم الخطيب وعرض شهادته على السلطات المغربية مقابل بعض الأموال. اليوسفي، مصدر سابق، ص: 95.

⁵⁴³ - Les Phares, N°: 110, (23 Aout 1963), p, p : 8, 9.

⁵⁴⁴ - **Ibid.**

استرسلت الصحيفة في شرح تفاصيل المؤامرة في ثلاث صفحات كاملة، وحسب ما ذكرت فإن البصري الذي تحول بعد الاستقلال إلى العمل السياسي الشرعي، قد احتفظ بعلاقات وطيدة مع بعض رفاق السلاح من المقاومين، وبعد وصول الملك الحسن إلى كرسي العرش، فإن البصري أضحى على قناعة تامة أن السبيل الوحيد لتغيير الخط السياسي للبلاد هو رحيل الحسن الثاني نفسه، ومنذ بداية سنة 1962 سعى قائد المقاومة السابق إلى تفعيل تحركاته في هذا التوجه، وقام باتصالات حتى داخل القصر الملكي ذاته، لأن اغتيال الملك داخل القصر الملكي سيعطي لهذه العملية قوتها ونوعيتها⁽⁵⁴⁵⁾.

تنقل البصري عبر ألمانيا والجزائر والعراق، والتقى بكثير من المقاومين السابقين مثل عبد السلام الجبلي والمدعو سباطة، وناقش معهم كيفية تنفيذ العملية وكذلك طريقة الاستيلاء على الحكم بعد النجاح في اغتيال الملك، وكان أخطر ما أوردته الجريدة هو شهادة الضابط الرائد المذبوح، قائد الحراسة الملكية، الذي تقرب إليه البصري عبر صديق وسيط هو مولاي مصطفى العلوي العضو في الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، ظنا من البصري في إمكانية تعاطف المذبوح مع اليسار نتيجة عمله في حكومة عبد الله إبراهيم، والعلاقة التي ربطته مع قيادات التيار خلال فترة عمله كحاكم على مدينة الدار البيضاء، فطلب منه، حسب الجريدة، مخططا عن القصر الملكي ومعلومات عن عادات الملك اليومية، فقام المذبوح بتبليغ الملك وأجهزة الأمن بما طلبه منه، من غير أن يقطع العلاقة بالبصري، حتى تمكن من معرفة كامل سيناريو المخطط وأعضائه⁽⁵⁴⁶⁾.

وتطرقت الجريدة للمساعي الموازية، التي كان يقوم بها في نفس السياق، كل من بن بركة ومومن الديوري وشيخ العرب من أجل استحداث جهاز عسكري لمواجهة القوات المسلحة الملكية وأجهزة الأمن وإطلاق تمرد مسلح، فمنذ تعرف الديوري، الناشط اليساري المتطرف وابن الزعيم الوطني السابق أحمد الديوري، على الفقيه البصري في جنيف سنة 1961 عن طريق بن بركة، فقد تأثر به كثيرا وانساق وراء مشروعه، وانطلق يعمل رفقة شيخ العرب في تجنيد الأتباع في التنظيم المسلح تحت توجيه بن بركة، الذي

⁵⁴⁵ – Ibid.

⁵⁴⁶ – Les Phares, N°: 110, op-cit, p, p: 8, 9.

طلب منه العمل على توحيد تنظيم شيخ العرب المسلح مع تنظيم الفقيه البصري وصهرهم في مجموعة عمل واحدة قوية⁽⁵⁴⁷⁾.

وفي سبيل إثبات صحة روايتها نقلت الصحيفة الكثير من التفاصيل عن تحركات الديوري وشيخ العرب والجبلي من وإلى الجزائر، موردة أماكن الاجتماعات وما تمخض عنها من نقل للأسلحة والأموال، وأسماء من أشرفوا على ذلك، ذاكرة أن بن بركة كان يستهدف القيام بعمليات مسلحة تحضيرية ليظهر للجهات الداعمة للتحرك في الخارج؛ جدية التحرك وصدق العزم على مواجهة النظام⁽⁵⁴⁸⁾.

3- حقيقة المؤامرة:

رغم كل ذلك التهويل الذي صاحب تلك الأحداث، من قبل معسكر الحسن الثاني ومن الصحافة الموالية له، فبالنسبة لرموز اليسار لم يكن الأمر أبداً كما صور، بل كان تحركاً قمعياً يستهدف توجيه ضربة للاتحاد نتيجة تصديه للنظام الرسمي ويهدف إخراجهم من دائرة العمل السياسي بعد التخوف من مزاحمته لحزب الملك في مؤسسات الدولة المنتخبة⁽⁵⁴⁹⁾.

وفي نظر بوعبيد ما حصل لا يتعلق بمؤامرة، بل كل ما هنالك أن بعض المناضلين لم يتحملوا ما تعرضوا له من استفزازات وتشكل لديهم يأس من الأساليب الديمقراطية في مواجهة المشاكل المتراكمة، واعتقدوا أنهم يستطيعون وضع حد للظلم، وأن ييدهم التصدي لما يتعرض له الشعب المغربي من تعسف واستبداد، ونظراً لسذاجة هؤلاء المناضلين وعدم إدراكهم لطبيعة ميزان القوى، فقد توجهوا للتفكير في طرق بدائية لمواجهة خصومهم في الأجهزة القمعية، وهذا ما دفع إلى وجود تنظيمات هنا وهناك وخلايا سرية وشبكات عبر بعض الأقاليم، بهدف تحويل الحزب إلى أداة ثورية في إطار البحث عن أساليب جديدة في النضال، يندفع إليها البعض بكل سذاجة، والشرطة بمالها من مخبرين لا تكتفي بتعقب هؤلاء المناضلين بل تدفعهم إلى مبادرات ويتورطون أحياناً بالكلام أكثر من الأفعال، وتوجههم الأجهزة السرية في هذا الاتجاه، بحثاً عن الحجج والذرائع لإلصاق التهم الخطيرة بهم ولضربهم كمناضلين في الاتحاد، وأن

547 – Ibid.

548 – Ibid.

549 – أشقرا، مرجع سابق، ص، ص: 72، 73.

تكون هناك مؤامرة يتم اكتشافها قبل وقوعها، فتلك هي المؤامرة الحقيقية؛ ضرب الحزب الذي تتضايق منه جهات عديدة لها رغبة أكيدة في التخلص منه كقوة⁽⁵⁵⁰⁾.

ويتحدث محمد عابد الجابري، الذي كان في تلك الفترة مقربا من قيادة الاتحاد، عن سياق معين لتلك الأحداث، التي أركز عليها لتوجيه تهمة المؤامرة إلى أعضاء الحزب، فبعد القمع الذي طال المقاومين بداية من سنة 1960، وبعد عملية الإعدام التي نفذت في حق أربعة منهم في يناير 1962، سرت حالة من السخط العميق بين المقاومين السابقين، الذين كانوا سببا مباشرا في تثبيت دعائم الملكية بالمغرب، ثم أضحوا عرضة للاعتقال والتقتيل بعد الاستقلال، وبات من كان بالأمس في صفوف الاستعمار هو من يقمعهم، وبدأ طريق ثان في هذه الظروف والملايسات يشق وجوده بين المناضلين، وأخذ في إغراء الكثيرين، إنه طريق الثورة المسلحة، الذي تزعمه شيخ العرب⁽⁵⁵¹⁾.

لقد بدأ اسم المناضل المتمرد في هاته الفترة على كل لسان، وبدأ الحديث يسري بين المناضلين عن المشروع الذي يعده الرجل، وأخذ كثيرون من البسطاء من أعضاء الاتحاد يفاخرون بما يفعله ويتحدثون عنه في المقاهي والأماكن العامة، وحتى إن كانت تلك الأحاديث مجرد إشاعات تغذيها قدرة الرجل على الاختفاء والنجاة من المطاردة البوليسية اليومية لمدة سنوات، وعجز أجهزة الدولة المسلحة عن ضبط مكانه، لكن تداول ذلك الكلام ووصوله لمسامع الشرطة، دفع أجهزة النظام في الأخير لاستهداف الحزب، لكي يتم الوصول إلى شيخ العرب ومن معه⁽⁵⁵²⁾.

ويتحدث الجابري عن كون تنظيم شيخ العرب لم يكن وحده في الساحة، بل برز تنظيم آخر، كان بعض أفراد الكتابة العامة يتداولون أخباره بينهم، ولأن أجهزة البوليس كانت تتجسس على مقرات الحزب واتصالاته، وتتابع بالتفاصيل اجتماعاته ولقاءاته فلا بد وأنها قد أحاطت علما بما يدور⁽⁵⁵³⁾.

وخلافا لرأي هؤلاء القياديين في الاتحاد، فإن شهادات لاحقة لأفراد كان لهم حضورهم، تحدثت عن وجود حقيقي لتلك المؤامرة، فحميد برادة الكاتب العام لإتحاد الطلبة في تلك الفترة والمقرب من بن بركة،

⁵⁵⁰ - المرجع نفسه، ص، ص: 74، 75.

⁵⁵¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 01، ص، ص: 155، 156.

⁵⁵² - المصدر نفسه.

⁵⁵³ - نفسه.

يعترف أنه كانت هناك مساعي لاغتيال الملك: "الحقيقة الصعبة أنه كان هناك مؤامرة"، وكان هناك مخطط للإطاحة بالملك، ويستشهد بحادثة عرضية وقعت بمكتب بن بركة في أحد الأيام عندما كان بالمغرب، حيث وقعت صورة الحسن الثاني أرضاً، فالتفت إليهم بن بركة قائلاً: "لم يحن الوقت بعد" (554).

لقد تعرض برادة بسبب تصريحاته للوم من قبل اليازغي، الذي كان مناضلاً نشطاً في تلك الفترة وشغل منصب أمين عام الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP) في السبعينات، فرد عليه برادة قائلاً: "أنا أعرف أنه كانت هناك مؤامرة مثل ما تعرف أنت لأني شاركت فيها" (555)، لكن حميد برادة يعود ليؤكد أن المهدي بن بركة كان خارج هذه العملية، وأن عمر بن جلون طلب منه الحذر وعدم الحديث للمهدي، لأنه لا يعلم شيئاً، وعبر برادة عن خيبته من الفكرة التي كان يعتقد أنها عبارة عن ثورة مسلحة، فإذا هي كانت تهدف فقط لاغتيال الملك (556).

ويذهب بعض المؤرخين للفترة، نحو تأكيد وجود المؤامرة بحيثياتها، ففرنسوا بيدران (François PEDRON)، صاحب كتاب "فشل ملك، Echec du Rois"، يؤكد أن البصري التقى حقيقة المذبوح بمنزل مصطفى بلعربي العلوي، وطلب منه مخططاً للقصر وغرفة الملك (557)، بينما يتحدث كلود كليمون (Claude CLEMENT)، مؤلف كتاب "أوفكير، OUFKIR"، عن كشف الأخير لخيوط المؤامرة ومتابعته وإمامه بكل ما كان يدور في الاجتماعات، التي كانت تعقد في منزلي بن بركة والبصري، ويعيد نفس رواية الاتصال بالمذبوح، ويؤكد أن أوفكير والحسن الثاني قد أخذوا كلام بن بركة وبوعبيد في مجلة (Jeune Afrique)، عن رد فعل ثوري إزاء أي محاولة لتزوير الانتخابات على محمل الجد (558).

لكن كان هناك من تحدث بعد فترة طويلة من الحدث ليؤكد على كلام كل من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد عابد الجابري، ويدعم فرضية تضخيم أجهزة الأمن للحدث واستغلالها لسداجة واندفاع بعض أعضاء اليسار البسطاء، لتغذية مشروع التمرد وتوفير أسباب المؤامرة من أجل توجيه ضربة لحزب

554 - حميد برادة، حوار، جريدة الشرق الأوسط، عدد: 10095، (19 جويلية 2006).

555 - المرجع نفسه.

556 - حميد برادة، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، قناة arte، 2001.

557 - François PEDRON, **Echec du Rois**, Table ronde, paris, sa, p: 161.

558 - Claude CLEMENT, **Oufkir**, édit: Jean Dullis, Paris, 1974, p: 198.

الاتحاد الوطني، فالضابط السابق في جهاز الاستخبارات أحمد البخاري، الذي كان يتابع عن قرب العملية، يورد كلاما عن نفخ متعمد وتضخيم من قبل مصالح مكتب (CAB 1)، للأحداث⁽⁵⁵⁹⁾.

لقد وجهت مصالح الاستخبارات العملية خلال تسعة أشهر وعبر ثلاثة مراحل؛ توفير الأسلحة، الدعم المالي، وأخيرا تجريم المسؤولين عنها، وتم الاستعانة بالقاعدة الأمريكية في القنيطرة، التي أدت دورا مساعدا في السيناريو، وكل ذلك بهدف واحد، هو تحطيم الشعبية المتزايدة لحزب الاتحاد الوطني⁽⁵⁶⁰⁾.

ويورد البخاري في شهادته اسم ضابط يدعى (العشعاشي)، أشرف على إعداد وتوجيه المخطط والتلاعب بالمصادر وتسليم الأسلحة وتحضير الوثائق والسندات، التي استخدمت في الإدانة، وكذلك عملية الحراسة اليومية للبصري والعناصر المحيطة به، وكذلك لعناصر شيخ العرب، والذي يؤكد البخاري أنه كان يتحرك في إطار تصور فردي ولم يكن له أي صلة تنظيمية بحزب الاتحاد الوطني⁽⁵⁶¹⁾.

وحتى الملك الحسن الثاني نفسه عندما سؤل بعد سنوات عن حقيقة ما جرى، وهل كان هناك فعلا مؤامرة محركة ضده ؟ أجاب: "نعم، مصطلح مؤامرة قابل للنقاش، لكن في الحقيقة كان حاضرا في أذهان الذين أعدوا له، والبعض يظن أننا ضخمنا الأشياء"⁽⁵⁶²⁾.

وأما حزب الاستقلال، الذي كان في هذه الفترة في وضعية أقرب إلى الاتحاد الوطني، وكان أيضا تحت رحمة القمع والتعسف، وإن كان أقل حدة من ذلك المسلط على نظيره اليساري، فإنه ندد بما جرى وتطرقت صحافته، التي لم تكن قبل هذا الحادث تتعاطف مطلقا مع الحزب الغريم، لحملة الاعتقالات في صفوف الاتحاد الوطني، وكتبت صحيفة العلم: "حملة أخرى تقوم بها السلطات المسؤولة في المغرب على الوطنيين الاستقاليين منهم والاتحاديين، وإذا كان إقليم الناظور ووجدة قد واجها أمس حملة منكرة ضد الاستقاليين فإن الدار البيضاء قد واجهت حملة خطيرة ضد الاتحاديين، الذين طوقت الشرطة مركز اجتماعهم واعتقلتهم جميعا، وفيهم النواب وأعضاء الكتابة العامة والمسؤولين الإقليميين"⁽⁵⁶³⁾.

⁵⁵⁹ – BOUKHARI, **op-cit**, p: 98.

⁵⁶⁰ – **Ibid.**

⁵⁶¹ – BOUKHARI, **op-cit**, p: 98.

⁵⁶² – HASSANE II, **op-cit**, p: 105.

⁵⁶³ – جريدة العلم، "اضطهاد الحرية"، عدد: 4977، (18 جويلية 1963)، ص: 01، ص: 02.

وأضافت الجريدة في تعليق على ما جرى: "الاعتقال والسجن والضغط، ليست حلا لمشكل قائم، بل إنه من شأنها أن تزيد المشكل تعقيدا، الاعتقال والسجن والضغط أشياء سلبية، بينما حالة المغرب تتطلب عملا إيجابيا يصحح الأوضاع، ليس حلا أن تعمل حفنة من المنافقين والانتهازيين على أن يسود المغرب جو من البلبلة والارتباك"⁽⁵⁶⁴⁾، كما أصدر الحزب بلاغا يوم 24 جويلية 1963، تعاطف فيه مع جميع ضحايا القمع بسبب دفاعهم ونضالهم من أجل الديمقراطية⁽⁵⁶⁵⁾.

4- الاستنطاق الأمني وأحداث دار المقرري:

نشرت جريدة الطليعة الناطقة باسم الاتحاد المغربي للشغل، خلال بداية هذه الفترة الصعبة، من تاريخ المغرب واليسار مقالا افتتاحيا جاء فيه: "يشكل التعذيب من الآن فصاعدا عاملا جديدا في الأحوال المغربية، بل من الأصح القول إنه منذ الآن العامل الحاسم في سلوك الأفراد والمنظمات، ، وأيا كانت نهاية المؤامرة، فإن هذا الغرض الجديد يثقل بشدة على الحياة السياسية في البلاد"⁽⁵⁶⁶⁾.

لقد كان هذا تعبيرا صادقا عن إرهاصات هذه المرحلة السوداء في تاريخ المغرب، حيث وثقت كثير من الشهادات، للذين عاشوا الأحداث والذين تابعوها، تسليط أفظع أنواع القمع على المعتقلين من أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من قبل أجهزة العقيد محمد أوفقي، في ما عرف لاحقا بدار المقرري⁽⁵⁶⁷⁾.

ففي قلب الرباط وقريبا من القصر الملكي، تقع دار الصدر الأعظم السابق؛ محمد المقرري، وهي عبارة عن قصر كبير به ساحة واسعة وحدائق جميلة وأبنية ذات طابع تقليدي مغربي عتيق وبديع، وقد كان هذا القصر في عهد الحماية الفرنسية عامر بالحركة والنشاط، ولطالما شهد الاحتفالات الرسمية بحضور السلاطين وكبار المسؤولين، وبعد الاستقلال ووفاة صاحبه المتعاون مع الاستعمار، فقد استولى عليه الحسن الثاني، وحوله لمكان للاعتقال والاستنطاق⁽⁵⁶⁸⁾.

⁵⁶⁴ - مواطن، "ليس هذا هو الحل"، جريدة العلم، عدد: 4977، المصدر السابق.

⁵⁶⁵ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 213.

⁵⁶⁶ - بيرو، مرجع سابق، ص: 75.

⁵⁶⁷ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 94.

⁵⁶⁸ - Ibid./ ص: 70. مرجع سابق، ص: 70.

سيق المعتقلون في أحداث جويلية 1963، إلى دار المقرري، ومنهم أحد المتهمين الرئيسيين مومن الديوري، الذي اعتقل أولا في مقر ال(1 CAB)، الذي يتبع الاستخبارات ويشرف عليه خبراء عسكريون أمريكيون، فيروي الديوري أن الضباط الأمريكيين خاطبوه وهو تحت التحقيق هناك، أنه لن يخشى شيئا في هذا المركز، لكن إذا تم تحويله لدار المقرري، فإنه لا أمل له في الخروج أبدا من ذلك الجحيم، ثم أشاروا له من النافذة إلى سيارة كانت متوقفة في باحة المبنى تحمل ترقيما يتبع مدينة أغادير، وأخبروه أنها كانت في الأصل لشخص من سوس تم اعتقاله في دار المقرري، ولم يرى بعدها أبدا، حيث قتل هناك ودفن تحت شجرة من أشجار البرتقال، وقد أشرف على تعذيبه العقيد أوفقي، وأضاف الديوري نقلا عن الضباط الأمريكيين، إنه مكان سري حيث يطبق الفرنسيين والأمريكيين أساليب جديدة في التعذيب، ولا يرغب في الذهاب إليه إلا من يريد الموت⁽⁵⁶⁹⁾.

ولم يمض وقت طويل حتى نقل مومن الديوري إلى هذه الدار، ليلتحق بالعشرات الذين سبقوه، ومنهم الفقيه البصري، وليوثق ما وقف عليه من تعذيب وقمع ويتحدث قائلا: "خيل إلي أني في قاع بئر، لقد سمعت صرخات وتأوها وسعالا، كانت هناك أصوات لنساء وأطفال ورجال، كنت مستعدا لدفع أي ثمن لأعرف ما يدور حولي، وبعد أن رفع الحارس العصاة عن عيني بدا لي أنني أرى كائنات بشرية معلقة من أرجلها في السقف ورأسها إلى الأسفل، ظننت أن ذلك بسبب الغشاوة التي أصابت عيني جراء الانتقال من الظلام إلى الضوء، لكنني تأكدت بعد دقائق أن ما أراه حقيقي، رجال ونساء مقيدون ومعلقون في السقف بكلايب حديدية ربطت إلى حبل، وعلى الأرض أطفال يرفعون رؤوسهم نحو أمهاتهم وآبائهم، وهم ينتحبون وقد أضناهم التعب والبكاء، ووجوههم الصغيرة متسخة بالدموع، والمخاط يسيل من أنوفهم، لا عمر لهذه الكائنات الصغيرة، الجالسين القرفصاء في برك الدم والقيء، رائحة كريهة منتنة صعدت إلى حلقي، شعرت بالغثيان والرغبة في التقيؤ، منذ كم من الأيام والليالي يا ترى يتخبط هؤلاء في هذا المكان؟"⁽⁵⁷⁰⁾.

⁵⁶⁹ – DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p, p: 83, 84.

⁵⁷⁰ – *Ibid*, p, p: 89, 90.

تحدث الديوري عما رآه من تعذيب وفظائع في حق المعتقلين والمقاومين السابقين، فهناك من قتلت زوجته أمام ناظره، ومنهم من بقرت بطنه وهو معلق من رجله إلى السطح حتى اندلقت أحشاؤه، ومنهم من أسقط من الأعلى لتتكسر جمجته وعموده الفقري، وهناك من يغطسون في أحواض الكلس وهناك من يغرقون في الماء، وهناك من يتم تعذيبهم بالكهرباء والمواد الكيماوية⁽⁵⁷¹⁾.

كما وثّق مومن الديوري أيضا التعذيب الذي تعرض له هو شخصيا، فبعد أن حضر الجنرال أوفقيير إلى المكان أمر بتهيئته للاستنطاق، وقد تم خلال الدرجة الأولى من التعذيب، تعليقه من رجله ويديه وتركه يعاني من انجذاب ثقل جسمه نحو الأسفل، وبعدها تم ملئ منخاريه بماء الجافيل وغطس وجهه في حوض بول، ثم تم المرور إلى استخدام الكهرباء على الأعضاء الحساسة، وعندما لم يجدي كل ذلك قام أوفقيير باستخدام الخنجر لإحداث جروح في جسده وهو مربوط على عمود، وملاً تلك الشقوق بالملح، وعندها فقد مومن كل قدرة على المقاومة، وعلى نفس هذا الطريق مر أيضا المناضل الفقيه البصري⁽⁵⁷²⁾.

وروى الديوري كيف أن أوفقيير كان يتناول حبوبا معينة قبل بداية حصص التعذيب، وأيضا كيف أن الحسن الثاني كان يتردد على الدار لمشاهدة نوبات الاستنطاق الوحشي، ويقف شخصيا على بعض الأفراد وهم تحت ذلك الجحيم، وقد سمع مرة أوفقيير يطلب من زبانيته تحضير البصري لنوبة تعذيب سيحضرها الحسن الثاني نفسه⁽⁵⁷³⁾.

وقد تساءل مؤلف كتاب (صديقنا الملك)، لا أحد يعلم عدد من ماتوا تحت التعذيب ودفنوا في ظلال أشجار البرتقال بحديقة دار المقرري ؟ ونفس السؤال طرحه بشكل آخر ضابط الاستخبارات السابق؛ أحمد البخاري: كم من معارض اختفى وتمت إذايته في القدر الجهنمية للعقيد مارتن ؟ وهذا في سياق حديثه عن استعمال حوض مليء بالمواد الكيماوية كان المعذبون يوضعون داخله⁽⁵⁷⁴⁾.

⁵⁷¹ – Ibid, p, p: 93, 99.

⁵⁷² – DIOURI, **réquisitoire contre un despote**, op-cit, p: 102.

⁵⁷³ – Ibid.

⁵⁷⁴ – BOUKHARI, **op-cit**, p, p: 93, 94.

لقد سلط هذا التعذيب الجهنمي على الجميع ولم يفلت منه سياسي أو مناضل بسيط، وحتى قيادات الاتحاد الوطني ومرشحيه السابقين ومسؤوليه وإدارته الذين تولوا مناصب سامية في الدولة وكان لهم سبق فضل في العمل الوطني وفي بناء الدولة لم يسلموا من ذلك، ومنهم نواب منتخبون مثل محمد منصور رئيس غرفة التجارة للدار البيضاء والنائب عن المدينة⁽⁵⁷⁵⁾.

وربما كانت الأخبار المتواترة عن هذا النسق الجديد من القمع أحد الأسباب التي دفعت حزب الاستقلال إلى إصدار كتابا يسمى (الكتاب الأبيض)، وثق وتحدث عن الانتهاكات الممنهجة من قبل أجهزة النظام في حق المناضلين السياسيين، ودفع جريدة العلم لتكتب: "الاعتقالات والمظالم والعصابات وانتهاك الحريات الشخصية، تفقد الحكم شرعيته"⁽⁵⁷⁶⁾.

أما جريدة التحرير التي تحولت للصدور أسبوعيا بسبب اعتقال أبرز صحفييها مثل الجابري وعبد اللطيف جبرو، وكذا رئيس تحريرها اليوسفي ومديرها البصري فقد نقلت يوم 20 أوت 1963 بعض من شهادات المعتقلين المحررين عن ظروف الاعتقال ومآسي التعذيب والقمع الرهيب، وذكرت أن 84 معتقلا قد تم الإفراج عنهم، فيما بقي حوالي العشرون معتقلا منهم البصري واليوسفي يخضعون لنفس الإجراءات، ولم تلبث الصحيفة أن اختفت نهائيا، تاركة حزب الاتحاد الوطني ومناضليه، الذين يواجهون الاضطهاد والقهر، من دون صوت يسمع كلمتهم وينقل معاناتهم ويعبر عن وجهة نظرهم⁽⁵⁷⁷⁾.

المبحث الثاني: القطيعة النهائية بين اليسار والقصر.

بدا لأعضاء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وللمتابعين من خارجيه، في الساعات الأولى لعملية الاعتقال، التي تمت في حق عناصر الحزب وقياداته، أن تلك الحملة، التي جاءت نتيجة اتهام بتحضير مؤامرة كبيرة ضد النظام الملكي، ليست سوى حلقة من المسلسل الصراع الطويل بين اليسار والقصر، وأنها لن تمضي أيام حتى يتم إطلاق سراح المعتقلين وينتهي الموضوع كليا كما كان يحدث سابقا، وأن القصد العام منه هو مزيد من الضغط على اليسار.

⁵⁷⁵ - بيرو، مرجع سابق، ص، ص: 74، 75.

⁵⁷⁶ - جريدة العلم، "حوادث الكتاب الأبيض تسجل"، عدد: 5000، (14 أوت 1963)، ص: 01.

⁵⁷⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 217.

1- مساهمة حرب الرمال في تعقيد الموقف:

كان اسم الجزائر قد زج به في الصراع السياسي المغربي منذ تصريح وزير العدل يوم 17 أوت، حين ذكر أن الجزائر هي مصدر الأسلحة للمتمردين المفترضين⁽⁵⁷⁸⁾، وكانت مطالب المغرب بحقوق تاريخية مزعومة في الصحراء الجزائرية تعود للسنوات الأولى للاستقلال، حيث كان حزب الاستقلال هو صاحب سبق في ابتكار وتسويق فكرة الحدود التاريخية للمغرب، التي تمتد من البحر المتوسط شمالا وحتى نهر السنغال جنوبا وتشمل أقاليم تيندوف وتوات وتيكورارين بالجزائر⁽⁵⁷⁹⁾، وفي سبيل هذا الغرض كان الملك الراحل محمد الخامس قد أنشأ إدارة شؤون الصحراء في شهر نوفمبر 1957⁽⁵⁸⁰⁾.

وبعد نيل الجزائر لاستقلالها عادت القضية لثثار من جديد على الصعيد الدبلوماسي بين قيادات البلدين⁽⁵⁸¹⁾، وبدأ المغرب يجري الاتصالات مع القيادة الرسمية الجزائرية من أجل بحث موضوع الحدود بناء على اتفاق سابق قد وقعه مع الحكومة المؤقتة، بقيادة فرحات عباس، من أجل إعادة بعث ملف الحدود بشكل ثنائي⁽⁵⁸²⁾.

بدأت في صيف 1963، وبالموازاة مع أزمة النظام المغربي مع المعارضة اليسارية، بؤادر أزمة بين النظام المغربي والجزائر، فانطلقت المناوشات الحدودية والنزاع حول ملكية وانتماء بعض المراكز والواحات، وبدأ الحديث عن إغلاق الحدود بين البلدين وعن تخليق للطيران الجزائري فوق التراب المغربي⁽⁵⁸³⁾، وفي نهاية شهر أوت تحدثت صحيفة العلم الاستقلالية عن اضطهاد المغاربة المقيمين بإقليم بشار، وانتقدت دفاع جريدة التحرير اليسارية عن الرئيس الجزائري أحمد بن بلة⁽⁵⁸⁴⁾، بينما أعلنت صحيفة رضا قديرة في

⁵⁷⁸ - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 290.

⁵⁷⁹ - جريدة العلم، عدد: 2695، (22 أكتوبر 1957)، ص: 01.

⁵⁸⁰ - جريدة العلم، عدد: 2715، (12 نوفمبر 1957)، ص: 01.

⁵⁸¹ - Med HARBI, **Ben Barka et les nationalistes arabes**, colloque Ben Barka, **op-cit**, p: 138.

⁵⁸² - بروتوكول 06 جويلية 1961، وثيقة منشورة، الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 227،

228. / أحمد بن بلة، شهادة شفوية، برنامج شاهد على العصر الجزيرة.

⁵⁸³ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 219.

⁵⁸⁴ - جريدة العلم، "رأي مواطن"، عدد: 5010، (27 أوت 1963)، ص: 01.

بداية شهر سبتمبر 1963 بأن مشكل الحدود لا زال قائما بين البلدين، وأن المغرب قد طالب عدة مرات من الجزائريين فتح الموضوع للوصول إلى حل، ولكن حكومة بن بلة قد أظهرت نيتها في الاحتفاظ بالحدود كما ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، ورفضت طروحات المغرب حول الحدود التاريخية⁽⁵⁸⁵⁾.

وبالمقابل بدأت بالجزائر حملات الصحف الرسمية ضد النظام المغربي وتصرفاته القمعية ضد القوى الشعبية، وكان مراسل جريدة التحرير اليسارية من الجزائر؛ محمد باهي، ينشر مقالات بجريدة الشعب الجزائرية يهاجم فيها النظام الديكتاتوري المغربي⁽⁵⁸⁶⁾، وكان من نتائج هذا التوتر الإعلامي اعتقال رئيس اتحاد طلبة المغرب (حميد برادة)، الذي أدلى بتصريحات مسيئة للملكية المغربية، حيث نقلت عنه الصحافة الجزائرية قوله: "إن الملكية المغربية عقبة في طريق إنجاز الفيدرالية في المغرب العربي"⁽⁵⁸⁷⁾.

ووجه الرئيس بن بلة، في خطاب حاشد، بداية أكتوبر 63، اتهاما للمغرب بمساندة حركة التمرد في منطقة القبائل وآيت أحمد، وتحدث عن نية النظام المغربي في جر القوات الجزائرية لمواجهة لإضعاف الجبهة الداخلية، ومنح فرصة للتمرد ليتقوى، كما هاجم بن بلة إقدام النظام المغربي على طرد الجزائريين المقيمين بالمغرب، وأعلن أن مئة وخمسون ألف مغربي يقيمون بالجزائر سيحصلون على الجنسية الجزائرية، فقام المغرب عبر بيان لمجلس الوزراء بتكذيب اتهامات الرئيس الجزائري، وأصدر كتابا يحوي تفاصيل ما يراه حقوقا تاريخية في الصحراء، وقام قديرة بتسليم ملف حول الحدود إلى الوزير الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مدينة وجدة، والذي اقترح اجتماعا بمدينة تلمسان يجمع الحسن الثاني وأحمد بن بلة⁽⁵⁸⁸⁾.

لكن اندلاع اشتباكات حدودية بين الطرفين خلط كل الأوراق وسرع الأحداث، ففي يوم 09 أكتوبر صدر بيان عن وزارة الأنباء المغربية يتحدث عن هجوم للقوات الجزائرية على مركز (حاسي بيضا) بالمغرب، وتوغل للمسلحين الجزائريين بنحو 100 كلم داخل الأراضي المغربية في ناحية المحاميد، ويتحدث أيضا عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وإحراق عدد من بساتين النخيل⁽⁵⁸⁹⁾.

⁵⁸⁵ - Les Phares, N° : 112, (07 septembre 1963).

⁵⁸⁶ - جريدة الشعب، (أبريل، جوان، أكتوبر 1963).

⁵⁸⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 218.

⁵⁸⁸ - المرجع نفسه، ص: 220.

⁵⁸⁹ - بيان وزارة الأنباء، 09 أكتوبر 1963، عن حوادث الحدود، جريدة العلم، عدد: 5048، (10 أكتوبر 1963)، ص، ص: 01، 06.

ورغم تصريح الرئيس بن بلة، الذي اعتبر ما جرى اشتباكا بين القوات المسلحة الجزائرية وعناصر غير نظامية مغربية لا تتبع أحد، ورغم إرسال الحسن الثاني لمبعوثين خاصين للرئيس الجزائري هما: عبد الهادي بوطالب والعقيد المذبوح، فقد بدأ النظام المغربي يحشد قواته باتجاه الحدود الشرقية والجنوبية، وفي الوقت الذي جاءت تصريحات المعارض الجزائري آيت أحمد مساندة للنظام المغربي ووجه الاتهام للحكومة الجزائرية باستغلال الحوادث الجارية ضد وحدة الشعب الجزائري، فإن تصريحات اليسار المغربي من خلال صحيفة التحرير، كانت مساندة كلية للجزائر ومواقفها⁽⁵⁹⁰⁾.

وصدرت الصحافة المغربية، في يوم 14 أكتوبر 1963، تتحدث عن كلام بن بلة، الداعي إلى حل المشاكل عبر الحوار وتحدث كذلك عن وساطة تونسية لحلحلة المشكل القائم، وفي اليوم الموالي نقلت وصول مبعوثين من الرئيس بن بلة هما: محمد يزيد والكومندان سليمان، إلى الملك الحسن الثاني من أجل التباحث حول المسألة، كما نقلت خبر استرجاع المغرب لمركزي حاسي بيضا وتنجوب، لكن في يوم 16 أكتوبر بدأ الحديث عن اتساع منطقة المعارك بين القوات المغربية والجزائرية⁽⁵⁹¹⁾.

وكتبت صحيفة العلم معلقة على ما جرى: "خاب الأمل، الذي كان معلقا أمس على تصفية الخلاف المغربي الجزائري بالحلول السلمية، فقد تجددت المعارك على طول الحدود ووقعت معارك طاحنة حول حاسي بيضا وتنجوب بصفة خاصة، وتساهم الطائرات والمدافع الثقيلة والدبابات من الجانبين في المعركة، وقد قتل من الجانبين عدد من الجنود والمدنيين"⁽⁵⁹²⁾.

اعتبر الجزائريون ودول المعسكر الاشتراكي العالمي، أن ما جرى نتج عن هجوم مباغت من الجيش المغربي على الحدود الجزائرية، فسارعت جل الدول الاشتراكية والثورية إلى إعلان دعم الجزائر ضد العدوان، الذي تنفذه المغرب نيابة عن العالم الرأسمالي، وفي الجزائر أعلن عن التجنيد الإجباري وعن التعبئة العامة ضد العدوان، واستنفرت التنظيمات الشعبية من عمال وطلبة وفلاحين، وقد نقلت صحيفة

⁵⁹⁰ - جريدة العلم، عدد: 5048، مصدر سابق. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 220. / جريدة التحرير، عدد: 1168، (10 أكتوبر 1963).

⁵⁹¹ - جريدة العلم، عدد: 5051، (14 أكتوبر 1963)، ص: 01. / عدد: 5052، (15 أكتوبر 1963)، ص: 01. / عدد: 5053، (16 أكتوبر 1963)، ص: 01.

⁵⁹² - جريدة العلم، عدد: 5053، مصدر سابق.

الشعب تصريح محمد يزيد المبعوث الخاص للرئيس بن بلة إلى المغرب، ردا على سؤال عن موقف الجزائري من تغيير الحدود، جاء فيه: "إننا لا نفكر في إعادة النظر في قضية الحدود، وموقفنا اتجاه هذه القضية جد واضح، بحيث لا تحتاج مزيد من بيان"⁽⁵⁹³⁾.

وانطلاقا من يوم 14 أكتوبر ولمدة أسبوعين، تفاقمت المعارك بين الطرفين، واستخدمت الأسلحة الثقيلة من طائرات ومدافع وعربات، وتدخلت مصر إلى جانب الجزائر وبعثت بطائراتها والعديد من ضباطها للمشاركة في صد الاعتداء المغربي، وانتقلت دائرة المعارك من مركزي حاسي بيضا وتنجوب لتتركز حول مدينة فيجيج⁽⁵⁹⁴⁾.

وموازاة المعارك الطاحنة التي خلفت العديد من الضحايا من الجانبين، كانت هناك مراسلات ثنائية وكانت هناك مساعي دولية؛ عربية وإفريقية، تداعت كلها لرأب الصدع ووقف القتال المشتعل، بأي شكل، انطلاقا من التعاطف الدولي، الذي بلغ أوجه مع الثورة الجزائرية ومع التضامن الإفريقي⁽⁵⁹⁵⁾، وقد نجحت مساعي الإمبراطور الحبشي (هيلا سيلاسي)، في إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين بمدينة بماكو المالية، دخل حيز التنفيذ يوم الفاتح نوفمبر، رغم استمرار الإعلام المغربي في الحديث عن جيوب لمعارك مستقلة⁽⁵⁹⁶⁾.

ورغم أن المصادر المغربية وصحف المغرب من تلك الفترة تتحدث عن اعتداء جزائري تسبب في إشعال الأحداث، فإن المتتبع للقضية سيجد أنه في الوقت الذي كان الرئيس بن بلة يتحدث في خطابه للشعب عن الضربة الغادرة التي تلقاها الشعب الجزائري وهو خارج من حرب ضروس استمرت سنوات وخلفت مليون ونصف مليون ضحية، فإن الحسن الثاني كان يتحدث في خطبه عن مشكلة الحدود كقضية جهورية تسبب الخلاف بين البلدين⁽⁵⁹⁷⁾.

⁵⁹³ - جريدة الشعب، "الأخ يزيد يصرح"، عدد: 266، (17 أكتوبر 1963)، ص: 06.

⁵⁹⁴ - جريدة العلم، عدد: 5053، مصدر سابق.

⁵⁹⁵ - جريدة العلم، عدد: 5072، (07 نوفمبر 1963)، ص: 01. / الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مصدر سابق، ص: 223.

⁵⁹⁶ - جريدة العلم، "العالم يتهاد لاتفاق بماكو"، عدد: 5067، (01 نوفمبر 1963)، ص: 01.

⁵⁹⁷ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مصدر سابق، ص: 222.

وحتى بالعودة لبنود الاتفاق ولشروط المغرب ومطالبه نجد؛ فتح مفاوضات ثنائية لتسوية قضية الحدود، التي تركها الاستعمار بين البلدين، بينما كان مطلب الجزائر هو احترام الحدود التي ورثت عن الاستعمار، وكذلك بالعودة للصحافة المغربية التي أظهرت امتعاضا من نتائج الاتفاق الذي نص على منطقة عازلة و التحكيم الدولي بخصوص الحدود⁽⁵⁹⁸⁾، فيظهر من كل ذلك أن المبادر لإشغال فتيل الأزمة هو الطرف المغربي، الذي لم يكن راضيا عن واقع الحدود، فكان يبحث عن مبرر لإثارة القضية لتسويتها من جديد، كما يوجد سبب آخر يؤكد هذا الكلام، يتعلق بالواقع السياسي المغربي الداخلي ومستجداته التي سوف تظهر بعد حين، وقد كتبت صحيفة العلم عن نتائج الاتفاق: "الشيء الإيجابي العملي الذي تم في مؤتمر باماكو هو إيقاف القتال والاعتراف بأن هناك قضية اسمها قضية الحدود"⁽⁵⁹⁹⁾. وانتهت الأزمة بإخفاق مغربي على الصعيد الخارجي، فقد وجد النظام المغربي نفسه في مواجهة العديد من الدول التي ساندت الجزائر مساندة مطلقة، بحكم الإشعاع الكبير للثورة الجزائرية، وبحكم التأثير المصري في إفريقيا والعالم، فبدأ النظام المغربي في سحب سفرائه وقطع علاقاته مع الأنظمة التي وقفت إلى جانب الجزائر⁽⁶⁰⁰⁾.

أما على الصعيد الداخلي فقد حركت هذه الأزمة، الوضع الراكد وأعادت ترتيب الاصطفافات، فحزب الاستقلال، صاحب الطروحات القطرية ومؤسس أسطورة المغرب التاريخي، سارع لينخرط في مساعي النظام، وتبني الطرح الرسمي، وأبدى استعداداته للتجاوب مع دعوة الوحدة الوطنية في مواجهة الخطر الخارجي المحدق، التي أطلقها الملك، وقادت صحافته حملة واسعة مساندة لمواقف النظام المغربي، ومتحاملة على الجزائر، وعقد الحزب مجلسه الوطني يومي 02 و 03 نوفمبر 1963، حيث كان فرصة ليقدم علال الفاسي تقريره السياسي، الذي ركز على ما جرى من أحداث ووجه من خلاله تهجماته على الجزائر ومصر والجامعة العربية، وبعث برسائل مغازلة داخلية إلى الملك عن الاستعداد لبداية مشروع تحالف سياسي⁽⁶⁰¹⁾.

⁵⁹⁸ - جريدة العلم، عدد: 5067، مصدر سابق، ص: 01.

⁵⁹⁹ - المصدر نفسه.

⁶⁰⁰ - جريدة العلم، عدد: 5067، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁰¹ - جريدة العلم، "الرئيس علال يعلن في تقريره السياسي"، عدد: 5069، (04 نوفمبر 1963)، ص: 01.

أما اليسار فقد جاءت هذه الأحداث لتفاقم أزمته مع النظام وتزيد الهوة بينهما، حتى كأن الأحداث هاته قد جاءت خصيصا لتضعف موقف اليسار وتزيد من عزله داخليا، خصوصا أنها تزامنت مع حملة القمع الغير مسبوقه على أعضاء الاتحاد الوطني نتيجة ما سمي بالمؤامرة البلانكية⁽⁶⁰²⁾.

فلم يستطع لا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولا الشيوعيين المغاربة، الذين كانوا متعاطفين بشكل كبير مع الجزائر وقيادتها، أن يلتزموا الحياد وسارعوا ليعلنوا مواقفهم بكل وضوح إلى جانب الموقف الجزائري، منددين بالنظام المغربي ومحمليين إياه المسؤولية عما جرى، وعلى هذا النهج سار أيضا اتحاد طلبة المغرب، فتم اعتقال العشرات بسبب هذا الموقف خاصة القادة الشيوعيين⁽⁶⁰³⁾.

كان الموقف الأبرز هو الذي اتخذه المهدي بن بركة، حيث أصدر يوم 17 أكتوبر 1963 بيانا باسم الاتحاد الوطني، شجب فيه العدوان المغربي على الجزائر، وناشد فيه الشعب المغربي الوقوف إلى جانب شقيقه الجزائري، وقد نشرت جريدة الشعب الجزائرية البيان، وتلقته وسائل الإعلام العالمية، وقد أدرج المهدي بن بركة ما حدث في إطار الهجوم الامبريالية الاستعمارية ضد دولة ثورية اشتراكية، واعتبره طعنة موجهة للثورة الجزائرية وبصفة أهم إلى صميم الثورة العربية في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة وإلى مجموع حركات التحرر العالمية، ودعا المهدي الشعب المغربي إلى الوعي بحقيقة المؤامرة وإلى إحباط المخطط الاستعماري، والعمل على إيقاف الصدام المسلح، كما وجه الدعوة للشعوب العربية والأسبوية والإفريقية للوقوف إلى جانب الشعب المغربي، الذي زج به في معركة عدوانية ضد أشقائه، وصرح المهدي قائلا: "إنه ليس هناك قضية حدود بين شعبي الجزائر والمغرب، اللذين وحدث بينهما قرون التاريخ والمعركة ضد الاستعمار، واللذين يتوقان لتحقيق وحدة المغرب العربي"⁽⁶⁰⁴⁾.

كان لهذا الموقف من المهدي بن بركة انعكاسه الكبير على علاقة النظام المغربي بحزب الاتحاد الوطني، وتأثير بالغ في حيثيات الأزمة المشتعلة بين الطرفين، وحيث أن المهدي نفسه كان قد صنف ما جرى من أحداث بخصوص قضية الحدود، في سياق حملة القمع التي سلطت على حزب الاتحاد الوطني،

⁶⁰² - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 221.

⁶⁰³ - المرجع نفسه.

⁶⁰⁴ - بيان المهدي بن بركة، وثيقة منشورة، ملحق كتاب المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 148-

ولن يتأخر كثيرا رد الفعل من النظام اتجاه هذه الخطوة، فستنطلق بعد أيام محاكمات أعضاء الحزب، وسيوظف النظام المغربي هذا الموقف وسيستغله لأقصى الحدود⁽⁶⁰⁵⁾.

2- محاكمات قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

قبل انطلاق محاكمات أعضاء حزب الاتحاد الوطني بخصوص قضية مؤامرة جويلية 1963، بدأت في بداية شهر نوفمبر محاكمة القيادي المهدي بن بركة، على الموقف الذي اتخذته خلال ما سمي بحرب الرمال، التي اندلعت بين المغرب والجزائر⁽⁶⁰⁶⁾، فحكم عليه يوم 09 نوفمبر غيابيا بالإعدام، فبات جراء ذلك في منزلة أخطر أعداء المغرب وبات محروما من العودة إلى البلاد، كما انطلقت ضده حملة تخوين وشيطة داخلية، وبات منزله عرضة للحصار والحراسة، وصارت أسرته تحت ضغوط المضايقات والمراقبة، وبعد فترة من التنقل بين الأقارب التحقت به زوجته وأولاده في القاهرة⁽⁶⁰⁷⁾.

وبعد تفرغ النظام من محاكمة معتقلي حوادث الحدود، وبعد إطلاق سراح الشيوعيين، الذين اعتقلوا يوم 25 أكتوبر 1963، بسبب موقفهم، ونزولا عند ضغوط الدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفياتي، انطلقت محاكمة أعضاء حزب الاتحاد الوطني بخصوص قضية جويلية 1963⁽⁶⁰⁸⁾.

بدأت أطوار المحاكمة يوم 22 نوفمبر 1963، بمثل 86 متهما من أصل 102 من بينهم امرأة تدعى خديجة المذكوري، أمام هيئة المحكمة التي ترأسها القاضي الطيب الشرفي، ومثل فيها الإدعاء العام؛ مجيد بن جلون المعروف بميوله السياسية، في جو من الحراسة الشديدة والتغطية الإعلامية الكبيرة⁽⁶⁰⁹⁾.

لقد كانت هناك موجة عارمة من التعاطف الداخلي والخارجي مع الموقوفين، خصوصا مع انتشار أخبار التعذيب الوحشي التي تسربت، فانطلقت عبر العديد من الدول وأبرزها فرنسا حملة دعم وتضامن كان على رأسها شخصيات مشهورة مثل شارل أونديري جوليان، والمحامية المعروفة جيزيل حليمي

⁶⁰⁵ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 149. / DAOUD-MONDJIB, op-cit, p,p: 302, 303.

⁶⁰⁶ - MURATET, op-cit, p: 31.

⁶⁰⁷ - جاك ديرجي، فريدريك، خفايا اغتيال المهدي بن بركة، كشف جريمة دولية، ترجمة: محمد صبح قدمس، بيروت، 2005، ص: 224، 223.

⁶⁰⁸ - الورديني، المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963 - 1965، مطبعة الساحل، الرباط، 1986، ص: 31.

⁶⁰⁹ - DIOURI, réquisitoire contre un despote, op-cit, p, p: 119, 120./

الورديني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 32.

وحصلت على دعم فرنسوا ميتيران وجان بول سارتر ولويس أراغون، وانعكس هذا على عملية الدفاع عن المتهمين، حيث تطوع العشرات من المحامين من فرنسا والجزائر للترافع في القضية، وقد بادر كثير من المتهمين لاختيار محامين فرنسيين بحكم أن هناك اتفاقية ثنائية بين المغرب وفرنسا بهذا الشأن، وثقة في كون هؤلاء الفرنسيين لن يكونوا تحت ضغوط الخوف من النظام المغربي⁽⁶¹⁰⁾.

وقامت هيئة المحكمة برفض جميع المحامين الفرنسيين والجزائريين، الذين أوقفتهم الشرطة وفتشتهم ثم طردتهم، ولم يسمح سوى لملاحظ قانوني أجنبي واحد بالحضور، كان هو (إيريك بولسون)، مفوض اللجنة الدولية للمشرعين⁽⁶¹¹⁾، وتولى الدفاع عن المتهمين هيئة دفاع من المحامين المغاربة كان على رأسها عبد الرحيم بوعبيد نفسه، ومعه بعض المحامين المعروفين سياسيا مثل المعطي بوعبيد ومحمد التبر⁽⁶¹²⁾.

أُستغرقت الجلسات الأولى في الجدلالات المعتادة، حيث قدمت هيئة الدفاع طعنا لدى المجلس الأعلى حول صحة إجراءات التقاضي، باعتبار أن القوانين الجزائية، التي سيحاكم وفقها المتهمون، صدرت بعد ارتكاب التهم الموكلة لهم، لكن المجلس وبسرعة كبيرة رفض الطعن وأقر إجراءات التقاضي⁽⁶¹³⁾.

وكانت البداية الحقيقية للمحاكمات يوم 27 ديسمبر 1963، حيث تم تلاوة لائحة الاتهام التي جاء فيها؛ أنه في سنة 1963 وقع اعتداء على المطار الأمريكي بالقنيطرة، وكان الهدف الاستيلاء على السلاح الموجود به، فاعتقل إثر ذلك مومن الديوري، الذي اعترف للشرطة بمعلومات عن وجود مخطط لإشعال ثورة، فتم توقيف المشتريين في المؤامرة، كما تم العثور على كميات معتبرة من الأسلحة، وتبين أنه توجد مجموعتان إحداهما تحت قيادة الفقيه البصري والثانية تحت قيادة شيخ العرب، كانتا تستهدفان اغتيال الملك ورضا قديرة وأوفقير وحتى المحجوب بن الصديق رئيس التنظيم النقابي، كما أن هذه المجموعات قامت بتأسيس خلايا مسلحة عبر كثير من الأقاليم المغربية⁽⁶¹⁴⁾.

⁶¹⁰ - بيرو، مرجع سابق، ص: 80.

⁶¹¹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 32.

⁶¹² - بيرو، مرجع سابق، ص: 80. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 33.

⁶¹³ - بيرو، مرجع سابق، ص: 82. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 33.

⁶¹⁴ - جريدة العلم، عدد: 5115، (27 ديسمبر 1963)، ص: 01، 05.

استغرقت تلاوة لائحة التهم نصف يوم كامل، وانتهى إلى توجيه الاتهام للموقوفين وعلى رأسهم بن بركة الغائب واليوسفي والبصري، وقد كان الشاهد الرئيسي في القضية وركيزة الإدعاء هو مومن الديوري نفسه، أحد المتهمين الرئيسيين في القضية، وكان أوفقيز قد جهزه تمام التجهيز بعد أشهر من التعذيب والقهر، أعلن بعدها استعداداته للتعاون المطلق ووافق على كل الإجراءات المتخذة، بما فيها الإمضاء على المحاضر المفبركة وقبول المشاركة في السيناريو، الذي رسمته أجهزة الأمن للإيقاع بأعضاء حزب الاتحاد الوطني وإلباسهم التهمة، فأنجز كل ما هو مطلوب منه من ترتيبات شكلية مثل أخذ صور مع الأسلحة في مزرعة لأحد الملاك، وتحت إشراف المدعي العام مجيد بن جلون نفسه⁽⁶¹⁵⁾.

ويتحدث الديوري عما جرى من تفاصيل خلال هذا اليوم، فيذكر أنه اقتيد من السجن نحو المحكمة في سيارة خاصة، حتى لا يتواصل مع بقية المتهمين، وفي قاعة المحكمة وضع وحيدا تحت حراسة مشددة من الشرطة، وكانت القاعة مكتظة برجال الأمن والمحامين والصحفيين، وكانت عدسات الكاميرات وآلات التصوير وميكروفونات الإذاعة ومختلف أجهزة الإعلام العالمية تغطي كل حركة وكلمة، وحسب مومن الديوري فقد كان هذا التزاما من أوفقيز بتعهداته يجعل أطوار المحاكمة تمر في أجواء من الشفافية، حتى أنه ربط القاعة بمكبرات صوت تبث في الشارع الرئيسي لمدينة الرباط، ظنا منه أن مجريات المحاكمة ستصب في صالحه وصالح النظام، وثقة في التزام مومن الديوري بالسيناريو المرسوم⁽⁶¹⁶⁾.

كان الديوري هم المتهم الوحيد الحاضر من دون محام، في حركة حاول صناع القضية أن يعطوا انطبعا عبرها عن شعوره بالندم واعترافه بالخطأ، لكنه تقدم بكل شجاعة ليكون الشاهد الأول في القضية، وأمام الحشد الذي أنصت وأطرق ينتظر ما سيدلي به، وجه ضربة موجعة لأوفقيز وللعبة الحسن الثاني، الذي كان بدوره يتابع مجريات المحاكمة عبر ميكروفون يصل مباشرة للقصر الملكي⁽⁶¹⁷⁾.

وقد وصف الديوري ما حدث في تلك اللحظات: "التفت ورأيت وألقيت نظرة على إخواني، الذين ينتظرون ما سأقول بفارغ الصبر، استعد كاتب الضبط ليدون الإفادة، ونادى القاضي عليا، المتهم رقم واحد مومن الديوري، هل لديك محام، لا سيادة القاضي، أرفض أي محام وسأدافع عن نفسي، ، تلا

⁶¹⁵ - بيرو، مرجع سابق، ص، ص: 81، 82.

⁶¹⁶ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 119.

⁶¹⁷ - Ibid, p, p: 119, 120.

القاضي الاتهام وأمر بتعيين الأستاذ بلحسن كمحامي يدافع عني، استجمعت أنفاسي، ، سيادة القاضي نعم هناك مؤامرة، لكنها كانت من تنفيذ أوفقيير ضد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"⁽⁶¹⁸⁾.

عمت حالة من الاندهاش جميع من كان في القاعة، من قضاة ومحامين وصحفيين، وساد الهرج والمرج، وتدخل المحامي المعين ليدافع عن الديوري، ليطلب إعفائه من المهمة، لكن مومن عاجل بإعلان رفضه له وتوكيل بوعبيد وعبد الكريم بن جلون ليدافعا عنه، وأكمل حديثه: "سيادة القاضي، لقد تعرضت لستة مستويات من التعذيب قبل أن أصل لهذا المكان، وأثاره ما زالت ماثلة على جسدي"، ثم نهض سريعا وكشف عن ظهره أمام الحضور، وتوجه تلقاء الصحفيين الأجانب يعرض عليهم آثار الجروح والدماء والحروق، وأعلن أنه قبل التعاون مع القاضي المحقق والاعتراف فقط هروبا من التعذيب، قبل أن يتدخل المدعي العام مجيد بن جلون ويأمر برفع الجلسة⁽⁶¹⁹⁾.

هز ثبات الديوري وشجاعته وتحديه لهيئة الاتهام، والجروح الغائرة على جسده النحيف بسبب التعذيب، الحضور وخاصة الأجانب، وتسبب في حرج بالغ للنظام المغربي، وازداد التعاطف مع الموقوفين، وبات التساؤل عن أهلية القضاء المغربي في توفير العدالة للمتهمين، وعن حقيقة المؤامرة أصلا⁽⁶²⁰⁾.

في الجلسات التالية اندلعت مناكفة حقيقية بين الدفاع والنيابة، وبدأت المساجلات حول الأدلة وإجراءات التقاضي، وتساقطت كل حجج وأسانيد النيابة، فقد اعترف شاهد آخر يدعى (محمد مسعود)، وهو بائع صحف بسيط، أنه بدوره نفذ تعليمات الشرطة ومشى في لعبتها هروبا من التعذيب، وكذلك فعل الشاهد المدعو (حسن العراقي)، وهو مصور جريدة التحرير، أما المتهمون فقد واجهوا النيابة بكل شجاعة، فتحدث (أحمد الغماري)، وهو كاتب عام سابق لمنظمة التعاون الوطني، أنه لا يفهم أصلا لماذا تم اعتقاله وما علاقته بالتهمة ؟ وتحدث الأستاذ (الحبيب الفرقاني)، النائب عن أغادير، أنهم يدفعون ثمن نجاح الحزب السياسي وانتصارهم الانتخابي، وذهب النائب (عباس القباج) لنفس الطرح ورافع بكلام مؤثر عما بذلوه من أجل الوطن زمن الاحتلال وما يدفعونه بعد الاستقلال⁽⁶²¹⁾.

⁶¹⁸ - Ibid, p, p: 120, 122.

⁶¹⁹ - Ibid, p, p: 122, 123.

⁶²⁰ - بيرو، مرجع سابق، ص: 83. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 36.

⁶²¹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 36، 37.

دخل المحامون في معركة مع هيئة المحكمة حين رفضت إجراء كشف صحي مضاد على مومن الديوري، وعلى بعض المعتقلين ممن تعرضوا للتعذيب الوحشي، الأمر الذي دفع بوعبيد ليصرح يائسا: "إن الطرق المستخدمة من قبل الشرطة والنيابة العامة لا تختلف في شيء عن تلك التي كنا ضحاياها سنة 1952، تحت الحماية، عندما اتهمنا أيضا بالتآمر"⁽⁶²²⁾.

وزيادة على دحض شهادات المتهمين لرواية الإدعاء، فقد ظهرت الكثير من التناقضات في تحقيقات الشرطة، التي دفعتها السرعة في إلباس القضية لأعضاء الاتحاد بأي شكل، إلى الوقوع في كثير من الزلات والأخطاء، فمثلا ذكر أحد المحاضر الرسمية للشرطة أن النائب (محمد الفرجاني) كان حاضرا أثناء تفتيش منزله في أغادير يوم 30 جويلية، بينما أنه أوقف بالدار البيضاء منذ يوم 17 جويلية، كما أن النائب عباس القباج أوقف يوم 27 جويلية، وفي محضر الشرطة يذكر أنه أوقف يوم 23 جويلية وحقق معه في الحين، وقد جاء محضر التحقيق معه باللغة الفرنسية، بينما هو يجهل تلك اللغة تماما⁽⁶²³⁾. وعندما ظهر تهافت حجج الإدعاء، تم المرور إلى شواهد إثباتات أخرى، فقد تم عرض مجموعة أسلحة، أعلن أنه قد تم حجزها من عند المتهمين، لكن مرة أخرى تمكن الدفاع من إيجاد ثغرات في هذا الدليل، وأثبت التناقض في روايات الأمن، بخصوص تواريخ حجز هذه الأسلحة والكميات المحجوزة، وكذلك أن تلك الأسلحة جلبت من قبل الشرطة ووضعت في قاعة مجاورة مما يتيح التلاعب بها⁽⁶²⁴⁾.

فجرت قضية الأسلحة خلافا شديدا بين هيئة الدفاع وهيئة المحكمة، فقرر المحامون الانسحاب، بعد تأكدهم من عدم جدوى استمرارهم في الدفاع عن المتهمين في مواجهة إدعاء يتصرف بالقوانين كما يريد، وفشلت مساعي ثني المحامين عن قرارهم، الذي جاء أيضا بطلب من المتهمين، الذين قرروا التزام الصمت وعدم الرد على أسئلة القضاة، لكن هذا لم يثني هيئة المحكمة عن الاستمرار في المحاكمة، وأعلن رئيس المحكمة: "المحكمة ستكمل مهمتها بعون الله"⁽⁶²⁵⁾.

⁶²² - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 98. / بيرو، مرجع سابق، ص: 84.

⁶²³ - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 291. / 85. / بيرو، مرجع سابق، ص: 85.

⁶²⁴ - بيرو، مرجع سابق، ص: 85، 86. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 39.

⁶²⁵ - بيرو، مرجع سابق، ص: 86. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 39، 40.

تكررت جلسات المحاكمة من دون حضور المحامين ومع إضراب المتهمين عن الكلام، ثم جاء دور محاكمة الفقيه البصري، الرأس التنفيذي للمؤامرة، فتم الاستعانة بشهود مثل العقيد المذبوح والقبطان العيادي، اللذين شهدا بتواصل البصري معهما من أجل المساعدة في تدبير الانقلاب ضد الحكم الملكي، وتم أيضا إظهار مجموعة وثائق بخط البصري، تحتوي على مخططات العملية المراد تنفيذها، وتحتوي أسماء ضباط من الجيش وعدد من أفراد الدرك، على أساس أنها صودرت من منزل خديجة المذكوري، المرأة الوحيدة بين المتهمين، لكن البصري، الذي تكلم، فند كل تلك التهم وأكد أن ما ورد في الوثائق قد أُملي عليه من قبل ضباط الشرطة وهو تحت التعذيب⁽⁶²⁶⁾.

وبعد مواجهة هذه الحجج أظهر الإدعاء العام، تسجيلا صوتيا منسوب للبصري، يعترف فيه باعتزام إطلاق عمل ثوري مسلح بالمغرب، لكن البصري صرخ بصوته منددا بالتلفيق والتزوير، وعندما هم القاضي بسماع محتوى التسجيل أحدث المتهمون حالة من الصخب بأصواتهم، مما حال دون قدرة القاضي على سماع التسجيل، فقرر رفع الجلسات وإبعاد المتهمين، واستمع القضاة لما في المسجلات⁽⁶²⁷⁾.

وعندما انتهت جلسات الاستماع ولم يبقى سوى انتظار صدور الأحكام، وجهت في 20 فبراير 1964 شخصيات عديدة، سبق الحديث عنها، مثل شارل أوندرى جوليان وبول سارتر ولويس أراغون وفرنسوا ميتيران، رسالة مفتوحة إلى الحسن الثاني، عبروا فيها عن حيرتهم مما يحدث، وأكدوا أن أية أحكام قاسية ستصدر فهي موجهة أساسا ضد المعارضة السياسية⁽⁶²⁸⁾.

وأدلى الإدعاء بمرافعته يوم 07 مارس 1964، فطلب الحكم بالإعدام على أربعة متهمين حاضرين، هم: الفقيه البصري ومؤمن الديوري وعمر بن جلون وأحمد بن كيلو، وطلب السجن 15 سنة على عبد الرحمن اليوسفي وأربع سنوات على النائب القباچ وثلاث سنوات على المهدي العلوي والسجن بفترات مختلفة على باقي الموقوفين⁽⁶²⁹⁾.

⁶²⁶ - DAUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 291./88. ص: مرجع سابق، ص: 88.

⁶²⁷ - بيزو، مرجع سابق، ص: 88، 89.

⁶²⁸ - المرجع نفسه، ص: 88، 89.

⁶²⁹ - DAUD-MONDJIB, **op-cit**, p : 292.

وبوم 14 مارس 1964 تم إصدار الأحكام الرسمية بالإعدام على 11 شخصا، ثلاثة حاضرون هم: البصري وبن جلون والديوري، وثمانية غايبا هم: بن بركة وشيخ العرب وعبد السلام جبلي والسعيد بونعيلات وعبد الفتاح سباطة وحسين خدار وعبد الله بوزاليم والفجيجي، كما حكم على ثلاثة بالمؤبد وأربعة لمدة عشرين سنة وبعشر سنوات على آخرين، وحكم على عبد الرحمن اليوسفي بستتين مع وقف التنفيذ، كما حكم بالبراءة على النائبين عباس القباج والمهدي العلوي ومعهما 33 متهما⁽⁶³⁰⁾.

وبإصدار الأحكام توجه المتهمون نحو الطعن، لكن يوم 19 أيار 1964 ردت المحكمة العليا برفض الطعن، ولم يعد أمام المهتمون الذين كانوا يقبعون في سجن القنيطرة تحت رحمة أوفقيير وجلاديه سوى التأمل في عفو ملكي⁽⁶³¹⁾.

وانطلقت فور صدور الأحكام، سلسلة مواقف وردود فعل داخلية وخارجية، فخارجيا تماطلت على المغرب رسائل الاحتجاج من الدول الأوروبية والعربية، وكتب الفرنسي (موريس دورجي)، الذي أشرف على صناعة الدستور المغربي: "إن تطبيق عقوبة الإعدام سيغير بالضرورة طبيعة النظام المغربي، وتدخله في مسار مختلف كلياً"، وقام طلبة المغرب في كثير من الدول الأوروبية والعربية باحتلال مقرات السفارات المغربية⁽⁶³²⁾.

وداخليا احتج أعضاء الاتحاد العام لطلبة المغرب وأضربوا عن الدراسة، أما بالنسبة لبقية الطبقة السياسية، فلم يثر حزب الاستقلال هذه القضية مطلقا في مؤتمره الوطني، الذي انعقد في يناير 1964، وتجاهلت صحافته الأمر، في الوقت الذي ندد الشيوعيين والاتحاد المغربي للشغل بالأحكام الصادرة⁽⁶³³⁾. وبخصوص جبهة قديرة، فقد كتبت جريدته مقالا يشيد بفضائل العفو وينفر من أحكام الإعدام، وأعتبر ذلك إشارات إيجابية اتجاه المتهمين، أما بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فإن الأحكام الصادرة يوم 14 مارس 1964، لم تكن سوى نتيجة منطقية لخطة نفذها الحكم الإقطاعي، ضد القوات

⁶³⁰ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 127./DAOUD-MONDJIB, op-cit, p: 292./99. ص: مصدر سابق، ص: 99.

⁶³¹ - بيرو، مرجع سابق، ص: 90.

⁶³² - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 47، 48./ بيرو، مرجع سابق، ص: 90، 91.

⁶³³ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 48.

الزينة للطبقات الشعبية، التي يقودها الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما احتفى الحزب بقياديه، الذين حكم عليهم وأبرزهم الفقيه البصري⁽⁶³⁴⁾.

3- مشروع الثورة والخيار المسلح:

لم تساهم مؤامرة جويلية 1963 وما تلاها من محاكمات سوى في تبرئة القيادة السياسية لحزب الاتحاد الوطني من تهمة وجود أي مساعي وتحركات للقيام بمشروع مسلح لمواجهة النزعة الفردية التسلطية لنظام الحسن الثاني واستهداف محيطه، وإن كان هذا لا ينفي أبدا وجود هذا التصور لدى كثير من مناضلي الحزب في القاعدة، بل لدى بعض من أفراد قيادة الحزب، مثل المهدي بن بركة والفقيه البصري. وبالحديث عن الخيار المسلح لليسر، نستحضر المشروع السابق الذي تم إجهاضه، وهو ما كان يسمى بجيش التحرير للجنوب، والذي شكل دوما هاجسا ماثلا للنظام المغربي من توجهات اليسار، وفي نفس الوقت مثل خلفية وخبرة متراكمة لكثير من مناضلي اليسار وقياداته.

وقد تطرقنا سابقا للمشروع الذي طرحه بن بركة على المؤتمر الثاني للحزب، والذي حمل مضمونا ثوريا بامتياز، وإن لم يعلن عن استخدام الوسائل المسلحة لكنه في نفس الوقت أعلن بوضوح القطيعة النهائية مع النظام القائم، الذي يجب أن يزول ليخلفه نظام مستمد من الجماهير الشعبية، مما جعل جزء من قيادة الحزب تتحفظ على التقرير وتمنع تداوله بين المناضلين، وما دفع أيضا بعض القيادات المعتدلة لتدافع لاحقا عن طرح بن بركة، وتحول إبعاده عن سياق الثورة بمفهومها المسلح العنيف⁽⁶³⁵⁾.

وبعيدا عن طروحات اليوسفي وبوعبيد المعتدلين⁽⁶³⁶⁾، فإنه توجد الكثير من الشواهد، التي تؤكد وجود نوايا ومساعي لدى بن بركة، مدعوما من الجزائر ومساندا من بعض القيادات الراديكالية مثل شيخ العرب والبصري، للتحضير لعمل ثوري مسلح بشكل من الأشكال⁽⁶³⁷⁾.

ويمكن أن يشكل كلام المهدي بن بركة نفسه دليلا على هذا التوجه: "إن الحالة التي توجد عليها بلادنا الآن تحتاج ثورة عميقة يجب أن نقوم بها، ولكي تتحقق يجب أن نقودها ونكون نحن الثوريين،

⁶³⁴ - المرجع نفسه، ص، ص: 48، 49.

⁶³⁵ - عبد الرحمن اليوسفي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، قناة arte.

⁶³⁶ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 74.

⁶³⁷ - حميد براءة، الحوار مع جريدة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

الثوريون لن يتكونوا من خونة الأمس، ولا من أذنّب الاستعمار، إنهم يخرجون من صفوف هؤلاء المجاهدين، الذين صهرهم الكفاح والذين ربما لا يزالون ثوريين مبتدئين، ولكن يجب أن ينقلبوا إلى ثوريين حقيقيين، فهم الذين سيقبلون الأوضاع الفاسدة، التي يوجد عليها المغرب"⁽⁶³⁸⁾.

ويدعم هذا الكلام ما قام به بن بركة بعد الفترة التي تلت خروجه من المغرب في جوان 1963، حيث أقام لمدة في الجزائر، تزامنت مع أزمة صيف 1963 بين النظام المغربي واليسار، وقد احتضنه بن بلة شخصيا ووفر له الدعم المالي ليتحرك بحرية تامة، وينفذ ما يريد من أعمال⁽⁶³⁹⁾.

تورد المصادر مساعي بن بركة لخلق تنظيم يجمع المغاربة المنفيين، من الطلبة والمقاومين، فوضعت جبهة التحرير الجزائرية تحت تصرفه فيلا في منطقة القبة، وقام بإنشاء شبكة وتنظيم سياسي يجمع هؤلاء، كما استقدم مجموعة من مثقفي اليسار العالمي لتقديم محاضرات عن طبيعة النضال لمواجهة الملكية، فرأى البعض في ذلك تحركا سياسيا، هدف إلى إيجاد شبكة من الإطارات تتقن العمل السياسي وتحمل أعباء النضال، بعد تعذر القيام بذلك داخل حدود المغرب، نتيجة ظروف القمع⁽⁶⁴⁰⁾، وبالنسبة لكثيرين فإن ذلك كان يندرج في إطار المخطط الثوري، الذي كان يحضر انطلاقا من الجزائر بهدف الإطاحة بالملكية، نسجا على منوال الحركات التحررية التي عمت الوطن العربي في ذلك الوقت⁽⁶⁴¹⁾.

وإذا كان هناك خلاف حول مشروع بن بركة وأهدافه، فإن هناك شبه إجماع على مساعي كل من الفقيه البصري وشيخ العرب من أجل إطلاق عمل مسلح ثوري بالمغرب في هذه الفترة، ومن أجل هذا اضطر الفقيه البصري ليلتزم حياة السرية والابتعاد عن الظهور العلني في نشاطات الحزب، وبات يتنقل بشكل مموه وباحتراز كبير، وفي هذا الإطار انتقل إلى الجزائر رفقة العديد من المقاومين القدماء، مثل السعيد بونغيالات وعبد السلام الجبلي وبن حمو⁽⁶⁴²⁾.

⁶³⁸ - بن بركة، محاضرة مسؤوليتنا، مصدر سابق، ص: 49، 50.

⁶³⁹ بن بلة، شهادة شفوية، مرجع سابق. / DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p, p: 309, 310.

⁶⁴⁰ -DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 309.

⁶⁴¹ - حميد برادة، شهادة شفوية، مرجع سابق. / حميد برادة، حوار الشرق الأوسط، مرجع سابق.

⁶⁴² - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص- ص: 91- 93.

DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 310.

ويؤكد الجابري على حقيقة وجود تحرك بقيادة الفقيه البصري ردا على ما كان يجري من قمع واضطهاد، وفي نفس الوقت تأثرا بما كان يحكى عن نشاط شيخ العرب ومقدرته على الإفلات من مطاردة أجهزة الأمن والتحول إلى كابوس يقض مضاجع النظام، وتعاطف جزء كبير من قاعدة اليسار مع ما كان يقوم به، وإدراكا من البصري لعدم قدرة شيخ العرب على تحمل عبء المواجهة لوحده، فقد بدأ يتحرك كما في بداياته سرا، محاولا بعث تنظيم مكون من عناصر المقاومة السابقة، ممن بقوا على تواصل معه⁽⁶⁴³⁾.

لقد كان مشروع شيخ العرب ومن معه من ناشطين مسلحين هو الأقرب إلى التجسيد الميداني، والتحول إلى تحرك ثوري مسلح، فهذا المقاوم العنيد المنحدر من إقليم سوس، كان أحد أنشط أعضاء المقاومة في مواجهة نظام الحماية، وأبلى حسنا في سبيل عودة السلطان محمد بن يوسف من منفاه، ودفع مقابل ذلك سنتين سجنا في سجون الاستعمار، لكنه تفاجئ بعيد الاستقلال بجملة تناقضات لم تكن بالنسبة له سوى خيانة للمغرب وللتضحيات الكبيرة التي بذلت، ولم يكن في مقدوره مطلقا التعايش معها⁽⁶⁴⁴⁾.

فقد فوجئ، في زيارة له إلى مدينته الأصلية أغادير سنة 1956، بوجود أحد أبرز أعوان الحماية، والذي تكفل شخصيا بإطلاق النار على المناضل التاريخي علال بن عبد الله، الذي نفذ محاولة اغتيال السلطان المنصب بن عرفة، فوجئ به يشغل منصب مسؤول الأمن في المدينة، فلم يتأخر المقاوم شيخ العرب في إطلاق النار على ذلك المسؤول الخائن وإعدامه في الحين، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح مطلوبا للعدالة في الدولة الجديدة ودخوله في حياة السرية⁽⁶⁴⁵⁾.

وقام شيخ العرب مرة أخرى سنة 1958، بتصفية قائد محلي بقريته، كان الناس يشتكون من تعسفه، الذي وصل حد الاعتداء على شرف العائلات وانتهاك محارمهم، فحكم عليه بالإعدام في هذه

⁶⁴³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 156.

⁶⁴⁴ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 76.

⁶⁴⁵ - المرجع نفسه. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 155.

القضية، وقد تزامن هذا الأمر مع تشتت جيش التحرير، مما دفع شيخ العرب للإيغال في السرية أكثر، الأمر الذي أعجز أجهزة الأمن للوصول إليه، وجعل منه أسطورة حقيقية⁽⁶⁴⁶⁾.

ليشرع شيخ العرب، منذ هذه الفترة، في تنظيم فلول المقاومة، وقد تطور الأمر سنة 1962، حيث يتحدث كذا مصدر عن تجمع العديد من أفراد جيش تحرير الجنوب، تحت إمرة المتمرّد المطارد⁽⁶⁴⁷⁾، وبات مومن الديوري، الذي ترتبط عائلته بشيخ العرب منذ زمن المقاومة، هو من يضمن ارتباط الأخير ببعض القيادات السياسية الداخلية والخارجية، وهو من ينسق معه عملية تنظيم الخلايا، كما اعترف بذلك لاحقاً، وكذلك هو من يسعى ليضمن له التمويل بالسلاح⁽⁶⁴⁸⁾.

بدأت أخبار شيخ العرب تطفئ في المغرب وتحول في الخيال الشعبي إلى أسطورة حقيقية، خاصة في ظل آلة القمع الجهنمية، التي سلطتها أجهزة أوفقيير على مناضلي اليسار، وأضحى أعضاء حزب الاتحاد الوطني وعموم الشعب المغربي يتناقلون جديد مواجهته المسلحة مع الأجهزة الرسمية، مع وجود كثير من التضخيم نفخت فيه العاطفة وغياب المعلومة الدقيقة⁽⁶⁴⁹⁾.

ورغم أن تحرك تنظيم شيخ العرب كان محدود من حيث عدد ونوعية العمليات، فإنه مثل أملا لعناصر اليسار المسحوقين في إمكانية هزيمة القصر، وكانت أعماله تلقى القبول والتبرير، كما يظهر من خلال كلام المقاوم (الحلاوي) أبرز المقاومين الذين ثبتوا مع شيخ العرب: "لقد حملنا السلاح، ولكن لا أحد يسأل عن السبب في ذلك؟ هل حملنا السلاح ضد دولة ديمقراطية؟ هل كان في البلاد مؤسسات منتخبة انتخاباً نزيهاً؟ هل كانت تحترم إرادة الشعب في الاستشارات؟ هل كان للبلاد دستور يعبر عن سيادة الأمة؟ هل كان هناك هامش عند الجماهير للتعبير عن رأيها بكل حرية؟ ألم يكن الوطن مرهوناً بيد المعمرين ومصالح الاستعمار؟ ألم يتم التفريط في الوحدة الترابية للبلاد لدى حل جيش التحرير؟ ألم تتعرض الجماهير وقواها الحية لحمالات قمع رهيبية راح ضحيتها العشرات بال المئات؟"⁽⁶⁵⁰⁾.

⁶⁴⁶ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 155. / بيرو، مرجع سابق، ص: 68.

⁶⁴⁷ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 155. / CLEMENT, **op-cit**, p: 197.

⁶⁴⁸ - SMITH, **op-cit**, p: 217. / CLEMENT, **op-cit**, p: 197.

⁶⁴⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 156. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 78.

⁶⁵⁰ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 78.

لقد شهدت الأيام الأولى لشهر جوان 1964 اندلاع أعنف المواجهات بين مجموعات شيخ العرب وبين أجهزة النظام، فيوم 03 جوان تم اعتقال 06 أشخاص مسلحين بناحية (بوبر)، ويوم 09 جوان حدث اشتباكين مسلحين أحدهما بناحية (مشرع حمادي) بضواحي وجدة، قتل فيه 09 أشخاص من الطرفين وجرح 4، واعتقل 13 فردا، وحجزت كمية من الأسلحة، وفي نفس اليوم توصلت الشرطة بمعلومات عن وجود مجموعة مسلحة في فيلا بحي الواحة بنفس جهة وجدة، فاقتحمت المكان لكنها منيت بخسائر كبيرة، حيث تمكن المحاصرون من قتل ثلاثة رجال أمن وغنم أسلحتهم، كما تحدثت الصحف عن فرار عدد من الجنود والضباط المغاربة من الجيش المغربي والتحاقهم بالجزائر⁽⁶⁵¹⁾.

عقدت محاكمات على الفور للأشخاص المعتقلين في هذا الأحداث، كما تم العثور على جثث عدد من رفاق شيخ العرب من الذين نفذ فيهم حكم الإعدام الميداني وهم معصوبي الأعين، وكلهم من قدماء المقاومين، وظهر أن ذلك جاء كرد فعل وانتقام على هجمات التنظيم الثوري، والخسائر التي كان يلحقها بالأجهزة النظامية⁽⁶⁵²⁾.

وليكون 07 أوت 1964 يوم نهاية الأسطورة شيخ العرب، وينتهي معه مشروع الكفاح المسلح لإسقاط الملكية من المغرب، فقد تعرض المقاوم المتمرد لخيانة من أحد مقربيه، الذي وشى صبيحة ذلك اليوم بمكان وجوده بأحد الأزقة الشعبية بمدينة الدار البيضاء، ليسرع أوفقيير بحشد قواته وحصار حي (ابن مسيك)، لتنتهي تلك العملية بسقوط شيخ العرب ومرافقيه بعد اشتباك دام ساعتين⁽⁶⁵³⁾.

وحسب الرواية التي قدمها مومن الديوري، صديق ورفيق (أحمد أكويز) شيخ العرب، فإن الأخير ولما تأكد من عدم قدرته على المواجهة وعلى الهرب، وحتى لا يقع حيا في يد أجهزة أوفقيير، فإنه خرج في مواجهة محاصريه وأطلق النار على نفسه بعد حوار قصير مع أوفقيير⁽⁶⁵⁴⁾.

وغير بعيد عن هذا المكان، جرت معركة أخرى بين خلية مقاومين هم: امبارك بو الشوى وأحمد جوهر وابراهيم مسليل المعروف بالحلاوي، وبنهاية هذه المعارك وسقوط آخر الخلايا المنظمة، انتهى

⁶⁵¹ - جريدة العلم، "تطورات الأحداث في المغرب الشرقي والدار البيضاء"، عدد: 5261، (15 جوان 1964)، ص: 01.

⁶⁵² - جريدة العلم، عدد: 5261، مصدر سابق، ص: 01. / بيرو، مرجع سابق، ص: 92.

⁶⁵³ - DIOURI, *réquisitoire contre un despote*, op-cit, p: 136.

⁶⁵⁴ - *Ibid*, p: 137.

مشروع إطلاق الثورة المسلحة بالمغرب على يد الوطنيين والمقاومين السابقين، وتراجعت معه هواجس الحسن الثاني وأجهزته المسلحة بعد زوال خطر المتمرّد المتمرس شيخ العرب، ووجود الرجل الخطير الآخر؛ الفقيه البصري مرميا في السجن⁽⁶⁵⁵⁾.

وقد تطرق القيادي آيت إيدر، في مذكراته التي خرج جزءها الأول سنة 2018، للموضوع وأكد على وجود المشروع المسلح: "لم يكن التنظيم على درجة من الإحكام، إضافة إلى أنه كان يفتقد إلى رؤية إستراتيجية تؤمن له سبل تدبير المواجهة، نعم كانت ثمة رغبة في الإتيان بديل، ، والحقيقة أن الطريقة التي كشف بها التنظيم، وما تميز به من تهلل وعدم نضج دفاعي وأنا بالجزائر إلى مراجعات في الطريق الذي كنا نسير فيه، ، هذا العنف حتى لو كانت غاياته في الذهن نبيلة، هل يمكن أن يمثل حلا؟"⁽⁶⁵⁶⁾.

المبحث الثالث: الوضع السياسي العام من (جويلية 1963 وحتى مارس 1965).

بموازاة حملة القمع التي صبغت الساحة السياسية المغربية بداية من منتصف سنة 1963، والتي أدت إلى اعتقال جل قيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعطلت جزء مهم من المعارضة السياسية، فقد شهدت الحياة السياسية بالمغرب خلال هذه الفترة بعض والأحداث والتطورات، مرتكزة أساسا على مبادرات النظام وسعي حزب الاستقلال ملئ الفراغ في صف المعارضة، وشهدت الفترة جملة من الاستحقاقات مثل الانتخابات البلدية.

1- الانتخابات البلدية والقروية:

عقب إعلان الحكومة تأجيل الانتخابات المحلية، التي كانت مبرمجة في أواخر شهر جوان، ثم تثبيت يوم 28 جويلية 1963 لإجرائها⁽⁶⁵⁷⁾، بدأت حملة حزبي المعارضة؛ الاتحاد الوطني والاستقلال، ضد الظروف التي تهيأ لتلك الانتخابات، وبدأت شكاوي الحزبين مما يستهدفهما من ضغط وقمع بهدف ضمان فوز حزب الملك، جبهة قديرة بذلك الاستحقاق⁽⁶⁵⁸⁾.

⁶⁵⁵ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 78.

⁶⁵⁶ - آيت إيدر، هكذا تكلم بنسعيد، مصدر سابق، ص، ص: 206، 207.

⁶⁵⁷ - جريدة التحرير، عدد: 1044، مصدر سابق، ص: 01. / عدد: 1059، (22 جوان 1963)، ص: 01.

⁶⁵⁸ - جريدة التحرير، عدد: 1062، (26 جوان 1963)، ص: 01. / جريدة العلم، عدد: 4965، (04 جويلية 1963)،

ص: 01.

تحدثت جريدة حزب الاتحاد عن قمع ممنهج بهدف منع مناضلي الحزب من الترشح للانتخابات، وأوردت أمثلة يومية من مختلف الأقاليم عن رفض السلطات لقبول قوائم الحزب، فذكرت يوم 26 جوان رفض تسجيل المرشحين الاتحاديين بأغلب دوائر إقليم وازازات وإقليم مراكش وإقليم الدار البيضاء وإقليم بني ملال، ولم يقتصر الأمر على منعهم بل في بعض الأماكن تم اعتقال كل من تقدم بترشيحه، وفي يوم 29 جوان 1963 وقبل يومين من آخر أجل لقبول الترشيحات كتبت الصحيفة: "سلطات إقليم أغادير تمنع بصفة جماعية قبول ترشيح أي مناضل اتحادي للانتخابات البلدية والقروية"⁽⁶⁵⁹⁾.

ونسجت الصحافة الاستقلالية على نفس المنوال، فتحدثت عن رفض لعدد كبير من مرشحي الحزب، وكتبت صحيفة العلم: "البوادر تبرهن على أن السلطة ستستعمل نفس الوسائل التي استعملتها في الانتخابات التشريعية، اعتقال المرشحين وتعذيبهم وسيلة لتزييف الديمقراطية"⁽⁶⁶⁰⁾.

ورغم تدمره فقد أصدر حزب الاستقلال بيانا يوم 03 جويلية، أعلن فيه عزمه على خوض الانتخابات، إيمانا منه بالديمقراطية وبأحقية الشعب في حكم نفسه وتسيير شؤونه، مؤكدا على تبرمه من الجو الذي يرافق هذه العملية، ومبديا أسفه على ما واجهه مناضلوه خلال تقديم الترشيحات⁽⁶⁶¹⁾، وقدم الحزب ممثليه في معظم المقاعد، البالغ عددها 11039 مقعدا، وتشكل 805 مجلسا جماعيا⁽⁶⁶²⁾.

انطلقت الحملة الانتخابية يوم 08 جويلية وسط شكاوى حزب الاستقلال من تجنيد السلطات الحاكمة لإمكاناتها ضد القوى الوطنية، ووسط الحديث عن الحملة التي يمارسها أعوان الإدارة ضد مرشحي الحزب لصالح حزب أقديرة، والقمع المسلط على المرشحين الوطنيين بالمنع والترهيب، وبدأت المجابهة بين حزب الاستقلال وبين وزير الداخلية الجديد الحمياني، فشنت صحافة الحزب حملة إعلامية عليه وعلى انحيازه وموظفيه لصالح جبهة قديرة، مما كان يضطر وزارة الداخلية لإصدار بلاغات للرد على التهم الموجهة بين الفينة والأخرى⁽⁶⁶³⁾.

⁶⁵⁹ - جريدة التحرير، عدد: 1062، مصدر سابق. / جريدة التحرير، عدد: 1065، (29 جوان 1963)، ص: 01.

⁶⁶⁰ - جريدة العلم، عدد: 4965، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁶¹ - بيان حزب الاستقلال، 03 جويلية 1963، جريدة العلم، عدد: 4965، (04 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁶² - جريدة العلم، "الاستقاليون ترشحوا في معظم المقاعد"، عدد: 4968، (08 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁶³ - جريدة العلم، "السلطات الحاكمة تفتتح حملة الانتخابات بتجنيد إمكاناتها ضد القوى الوطنية"، عدد: 4969، (09 جويلية 1963)، ص: 01. / جريدة العلم، "يا وزير الداخلية"، عدد: 4970، (10 جويلية 1963)، ص: 01.

وبعد أن كانت حملة الحزب تتوجه في الأيام الأولى للدفاع عن حظوظ الحزب في الفوز في الاستحقاق القادم، فإنه ومنذ منتصف جويلية وبعد قيام الغرفة الدستورية بإلغاء عضوية علال الفاسي من مجلس النواب، على إثر طعن تقدم به منافسه على مقعد النيابة في الانتخابات السابقة أحمد أباحيني، فقد تغيرت لهجة الحزب كلياً وبلغ الغضب منتهاه وأخذت صحافة الحزب تشن حملات عنيفة على النظام، وأضحت افتتاحيات جريدة العلم تذكر بلهجة وأسلوب صحافة حزب الاتحاد الوطني⁽⁶⁶⁴⁾. وبدأت لهجة الحزب توحى بعدم الرغبة في مواصلة حملة الانتخابات، فكتبت العلم يوم 15 جويلية: "الظروف التي تجري فيها الانتخابات تهدم كل دعاية عن الديمقراطية والحرية في المغرب، ما يعرفه العالم عن وضعية الحكم في المغرب لا يستطيع ستار الدعاية أن يحجبه"⁽⁶⁶⁵⁾، ويوم 17 جويلية تحدثت الصحيفة عن كون المجالس البلدية القادمة ليست منتخبة ولا تعبر عن إرادة الشعب، وأن الانتخابات المزيفة لا تنتج ديمقراطية صحيحة⁽⁶⁶⁶⁾، كما تواصلت على الميدان المواجهات بين أنصار الحزب وموظفي الدولة، وتواصلت معها حملة القمع والاعتقالات المسلطة على مناضلي الحزب ومرشحيه⁽⁶⁶⁷⁾. وأضيف لما سبق من التضييق المسلط على الحزب، محاكمة جرائده يوم 18 جويلية، حيث تسليط غرامات ثقيلة على كل من جريدة (العلم) و(الأمة الإفريقية)، جراء متابعتهم على ما تم نشره من أخبار التلاعب وشراء الدم، الذي تم أثناء الانتخابات التشريعية وما صاحبها من تعسف وقمع⁽⁶⁶⁸⁾، فجاء هذا الحدث ليشكل الضربة الأخيرة لجهود حزب الاستقلال في مواصلة طريق الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، ولتعلن اللجنة التنفيذية للحزب المجتمعة يوم 23 جويلية 1963، قرارها بمقاطعتها للانتخابات المحلية المقبلة⁽⁶⁶⁹⁾.

⁶⁶⁴ - جريدة العلم، عدد: 4973، (13 جويلية 1963)، ص: 01. / الوردني، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 213.

⁶⁶⁵ - جريدة العلم، "الظروف التي تجري فيها الانتخابات، تهدم كل دعاية عن الديمقراطية والحرية في المغرب"، عدد: 4974، (15 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁶⁶ - جريدة العلم، "الانتخابات المزيفة لا تنتج ديمقراطية صحيحة"، عدد: 4976، (17 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁶⁷ - جريدة العلم، عدد: 4977، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁶⁸ - جريدة العلم، عدد: 4979، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁶⁹ - بلاغ حزب الاستقلال، 23 جويلية، جريدة العلم، عدد: 4983، (25 جويلية 1963)، ص: 01.

وقد تحدث بلاغ الحزب عن الرغبة التي كانت تدفع الحزب للمشاركة في الانتخابات بهدف السير بالمغرب نحو نظام ديمقراطي سليم، وأملا في تكوين مؤسسات ديمقراطية تمكن الشعب من تسيير شؤونه، وبناء على كل ما وقفت عليه قيادة الحزب من خلال التقارير الميدانية، من قمع وتعسف وضغوط وتلاعب وإخضاع للإدارة والقضاء، والإرهاب المسلط على مرشحي الحزب ومناضليه، وبعد تأكد الحزب من أن الحكومة لم تترك مجال الاختيار للشعب وهي عازمة على جعل الانتخابات وسيلة لتعيين أعضاء المجالس البلدية والقروية، فإن اللجنة التنفيذية للحزب قد قررت مقاطعة انتخابات المجالس المحلية، وتدعو المواطنين لعدم تركية وشرعنة هذه الانتخابات، التي لا تعبر عن إرادة الشعب، وليست وسيلة لتكوين مؤسسات دستورية ديمقراطية⁽⁶⁷⁰⁾.

وبدأت فوراً حملة الحزب لمقاطعة الانتخابات ودعوة المواطنين للعزوف عن المشاركة فيها، كما زادت حدة الهجوم على النظام وسياسياته ومواقفه، مثل موقفه من القضية الموريتانية، بمناسبة زيارة الرئيس السينغالي (سنغور) للمغرب، ومثل قضايا الاتفاقات المالية مع فرنسا، وصار حزب الاستقلال في خندق واحد مع طروحات ومواقف حزب الاتحاد الوطني⁽⁶⁷¹⁾.

أما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقد تواصلت هجمته الإعلامية ضد الحملة الميدانية التي تخوضها أجهزة النظام ضد مرشحيه، وكتبت صحيفة التحرير يوم 13 جويلية: "سلطات الحكم الإقطاعي تلجأ إلى أساليب التعذيب والتشريد للمرشحين الاتحاديين في مختلف أنحاء البلاد"⁽⁶⁷²⁾.

وفي ظل اشتداد تأزم الوضع بين الطرفين ومعاناة المناضلين والمرشحين على أرض الميدان ووضوح نوايا النظام في ترجيح كفة حزب أقديرة فقد عقدت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد اجتماعها المشهور، الذي فصلناه سابقاً، يوم 16 جويلية 1963، من أجل تحديد موقف الحزب من الاستمرار في العملية الانتخابية أو الانسحاب، وكان الاجتماع الذي شهد عملية الحصار والمداهمة واعتقال قيادة الحزب، قد انتهى لبيان يعلن مقاطعة الحزب للاستحقاق الانتخابي، فبعد أن استعرض البيان الكثير من الأمثلة الواقعية لحملة القمع التي طالت المناضلين والمرشحين، أكد على نوايا الحكم المطلق في انجاح (الجهة

⁶⁷⁰ - بيان حزب الاستقلال، 23 جويلية 1963، مصدر سابق.

⁶⁷¹ - جريدة العلم، "الشعب يضع الحكم في عزلة تامة"، عدد: 4984، (26 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁷² - جريدة التحرير، عدد: 1076، (13 جويلية 1963)، ص: 01.

الملكية)، بخلق أجواء الرعب والقمع والتهديد والارتشاء، وخلص إلى أنه لم يبق أي معنى للاستحقاق القادم، وبناء عليه فقد تقرر: - سحب كل الترشيحات التي تمت باسم الحزب، - بذل الجهود لدى التنظيمات الوطنية والتقدمية لمقاطعة الحكم أثناء الحملة الانتخابية⁽⁶⁷³⁾.

ومقاطعة الحزبين الوطنيين المعارضين، الاستقلال والاتحاد الوطني، فقد خلت الساحة لجهة قديرة ومرشحي النظام، وجاءت النتائج لتعبر بطريقة ساخرة على الوضع السياسي، الذي بلغته المغرب بعد سنوات قليلة من الاستقلال، وعكست حجم تكريس سلطة الحكم الفردي في عهد الحسن الثاني، فقد حصلت (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) على 9479 مقعدا من بين 11 ألف مستشار بلدي وقروي، واعترف النظام بـ 800 مقعد لصالح حزب الاستقلال المقاطع، ولم يعطي شيء لحزب الاتحاد الوطني، الذي كان هو من حصل أكبر قدر من الأصوات في الاستحقاق المحلي السابق⁽⁶⁷⁴⁾.

اتفق حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني على نجاح المقاطعة وعلى ضعف نسبة المشاركة، فحسب رأي حزب الاستقلال فإن نسبة المشاركين في الانتخابات لم تتجاوز نسبة 09 %⁽⁶⁷⁵⁾، أما حزب الاتحاد الوطني، الذي كانت قيادته في هذا الوقت رهن الاعتقال والتحقيق، فقد تحدث باسمها المهدي بن بركة، الذي أكد أن نسبة المشاركة لم تتعدى الـ 10 % في المدن و 30 % في البوادي⁽⁶⁷⁶⁾.

واتفق الحزبان أيضا في حملة الأوصاف والانتقادات التي وجهت للنظام، الذي بات ينعت بالحكم المطلق أيضا من قبل حزب الاستقلال، وفي الوقت الذي اضطرب صدور جريدة التحرير بسبب حملة القمع واعتقال كوادر حزب الاتحاد، وبات صدورها نادرا، فقد تولت جريدة العلم حملة مجابهة تصرفات النظام وتسليطه⁽⁶⁷⁷⁾، أما هذا الأخير، الذي وصف مقاطعة الحزبين بـ "الهروب الميداني والعجز عن العمل"⁽⁶⁷⁸⁾، فلم يلتفت لكل ذلك، ومضى في أسلوبه المعتاد برفض سياسة الأمر الواقع، ولم يكتفي

⁶⁷³ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 1، ص: 77، 78.

⁶⁷⁴ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 215.

⁶⁷⁵ - جريدة العلم، عدد: 4986، (29 جويلية 1963)، ص: 01.

⁶⁷⁶ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 215.

⁶⁷⁷ - جريدة العلم، عدد: 4986، مصدر سابق. / عدد: 4990، (02 أوت 1963)، ص: 01.

⁶⁷⁸ - جريدة العلم، عدد: 4986، مصدر سابق.

بهندسة نتائج الانتخابات البلدية بل أتبعها بتنظيم انتخابات للغرف التجارية والفلاحية والصناعية، أخرجت عناصر موالية له، أنهت سيطرة اليسار الوطني على هاته المؤسسات وأدت إلى إضعاف دورها السياسي والاقتصادي⁽⁶⁷⁹⁾.

ويشار إلى أن الجهاز النقابي التابع لحزب الاتحاد الوطني، قد حضر لوائح انتخابية بلدية خاصة به، غير ملتفت أبدا لما أصاب رفاقه من قمع واعتقال، مما ضاعف الشرخ الداخلي بين الجناح النقابي والسياسي، خصوصا مع ما كانت تروج له أجهزة النظام ووسائل إعلامه من استهداف رأس النقابة (المحجوب بن الصديق)، ضمن مخطط راديكاليو الحزب للإطاحة بالملك وحلفائه⁽⁶⁸⁰⁾.

2- البرلمان والحكومة:

بعد نهاية الاستحقاقات الانتخابية المهمة وترتيب النظام لمؤسساته الوطنية والمحلية، وضمان ولائها، دخل المغرب في صيف ساخن مليء بأخبار الاعتقالات والتحقيقات والقمع، التي طالت حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومناضله، وغيت قيادته تقريبا عن الساحة، في انتظار فصل الخريف الذي سيعرف بداية نشاط أول برلمان في تاريخ المغرب.

لقد كان من المقرر أن يشارك كل من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني في أشغال ذلك البرلمان، فقد كانت نيتهما، كما سبقت الإشارة إليه، أن يتصديا لسياسة النظام عبر تلك المؤسسة، وأن يلغما عملها ويسعيان لضرب انجازات القصر باستعمال وسائله وتشريعاته⁽⁶⁸¹⁾، لكن مع تسارع الأحداث وتصاعد القمع الموجه للمعارضة، والتزوير الفاضح الذي رافق الانتخابات البلدية، تراجع تفاؤل الحزبين الرئيسيين المناوئين في إمكانية تحقيق اختراق عبر تلك الوسيلة، وتناقص الأمل لديها في نجاح الطريق الديمقراطي⁽⁶⁸²⁾.

⁶⁷⁹ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص، ص: 215، 216. / جريدة العلم، عدد: 5012، (28 أوت 1963)، ص: 01.

⁶⁸⁰ - CHAMBERGEAT, **les élections communales au Maroc**, A.A.N, vol : 2,

الجابري، في غمار السياسة، مرجع سابق، ج: 1، ص: 78./ 123، 1963، p:

⁶⁸¹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 11.

⁶⁸² - جريدة العلم، عدد: 4990، مصدر سابق، ص: 01.

فأدلى علال الفاسي يوم 07 أوت 1963، بتصريح إلى جريدة الاستقلال، ذكر فيه أن البرلمان لن تكون له أي فعالية، لأنه لا يتوفر على الأغلبية الصحيحة، وأكد على غياب الاحترام لتلك المؤسسات المنتخبة، لأنها نتجت عن مهازل انتخابية وجاءت نتيجة لعمليات الطبخ والتزوير، وهو نفس المصير الذي ينتظره مجلس المستشارين، والذي سينتخب من أعضاء المجالس البلدية والقروية، وهذا الوضع حسب الفاسي ينذر بانفجار لا تعرف نتائجه⁽⁶⁸³⁾.

وقد جرت انتخابات مجلس المستشارين لانتخاب الغرفة الثانية من البرلمان، في منتصف شهر أكتوبر، وفي خضم ما سمي بحرب الرمال بين الجزائر والمغرب، وإذا كان حزب الاتحاد الوطني غائبا عن الساحة وقادته يستعدون للمثول أمام القضاء، فإن حزب الاستقلال قد أصدر بيانا أعلن فيه مقاطعته لهذا الحدث، ونفى تقديمه لأي لائحة أو مرشحين، ووصف ما جرى بالمهزلة وبالانتخابات المزيفة⁽⁶⁸⁴⁾.

ولم تختلف نتائج انتخاب مجلس المستشارين عما سبقها من عمليات انتخابية، فقد حصدت جبهة دعم المؤسسات الملكية 118 مقعدا من ضمن 120 مقعدا تشكل المجلس، ومثل هذا الاستحقاق فرصة للقصر لإعادة الاعتبار لجميع الوزراء الذين سقطوا في الانتخابات البرلمانية، مثل عبد الهادي بوطالب وأحمد أباحيني ومولاي أحمد العلوي ويوسف بلعباس والمحجوبي أحرسان وابن هيمة والساوي⁽⁶⁸⁵⁾.

وقبل افتتاح نشاط البرلمان الأول، الذي برمج ليوم 18 نوفمبر 1963، جاء تشكيل أول حكومة في عهد الدستور والبرلمان، يوم 12 نوفمبر 1963، وذلك نزولا عند متطلبات المرحلة، التي أفرزت وجود مجلس نواب، والذي يجب أن تعرض عليه الحكومة برنامجها، وباعتبار تغير الخريطة السياسية وبرز جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية كقوة سياسية أولى في البلاد بناء على نتائج الانتخابات⁽⁶⁸⁶⁾. وللمرة الأولى في تاريخ المغرب المستقل لم تأتي الحكومة نتيجة أزمة وزارية، إنما للظروف الدستورية الجديدة، لكن في نفس الوقت لم يمر تشكيل الحكومة بالإجراءات الدستورية المتعارف عليها، من

⁶⁸³ - جريدة العلم، "الرئيس علال يتحدث عن الانتخابات"، عدد: 4994، (07 أوت 1963)، ص: 01.

⁶⁸⁴ - بيان حزب الاستقلال، 16 أكتوبر، جريدة العلم، عدد: 5053، (16 أكتوبر 1963)، ص: 01.

⁶⁸⁵ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 215./جريدة العلم، عدد: 5052، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁸⁶ - جريدة العلم، "أول حكومة عهد البرلمان يرأسها السيد أبحيني"، عدد: 5078، (14 نوفمبر 1963)، ص: 01.

مشاورات واتصالات بالأحزاب، بل أعلن عنها بشكل مفاجئ بعد فترة قصيرة من الإشاعات والمشاورات السرية في نطاق ضيق⁽⁶⁸⁷⁾.

وقد عهد برئاسة هذه الحكومة إلى السيد أحمد أبا حنيني وزير العدل والقاضي السابق، وضمت كل من أحمد رضا أقديرة كوزير للخارجية عبد الهادي بوطالب وزير منتدب لدى الوزير الأول، وعبد القادر بن جلون وزيرا للعدل والمحجوبي أحرسان وزيرا للدفاع وإدريس السلاوي وزيرا للاقتصاد وعبد الرحمن الخطيب للداخلية، ويوسف بلعباس للتربية الوطنية ومحمد بن هيمة للأشغال العمومية والتهامي الوزاني للشغل، وعبد السلام الفاسي للبريد وأحمد العلوي للسياسة والعربي الشرايبي للصحة والحاج أحمد بركاش للأوقاف وعددا من كتاب الدولة⁽⁶⁸⁸⁾.

لقد سبق تشكيل هذه الحكومة ظهور أجواء من الالتفاف والتوحد حول الملك، باستثناء اليسار، بسبب نتائج حرب الرمال⁽⁶⁸⁹⁾، وكان يتوقع من الملك أن يسارع لتشكيل جبهة داخلية قوية لمواجهة التحديات الخارجية، وكذلك من أجل التصدي لليسار، الذي كانت المعركة معه في أشدها، خاصة بعد الموقف الأخير لأبرز قياداته؛ المهدي بن بركة المساند للجزائر، وقد أبدى حزب الاستقلال رغبة في الانضمام للحكومة، لكن الملك تجاهل ذلك وجاءت هاته الحكومة جبهوية مطلقة⁽⁶⁹⁰⁾، رغم وجود مصادر أكدت على حدوث اتصال بحزب الاستقلال، والذي اشترط مقابل مشاركته، إلغاء الانتخابات التي أفرزت فوز جبهة دعم المؤسسات الدستورية وإعادتها من جديد⁽⁶⁹¹⁾.

ورغم تخلي الملك عن رئاسة الجهاز التنفيذي لصالح شخص من السياسيين، لكن في نفس الوقت لم يتم احترام الأعراف الدستورية المتبعة في غالبية البلدان، حيث يقوم الملك بتعيين رئيس الحكومة ويقوم هو باختيار طاقمه الوزاري ثم يعرضهم على الملك، لكن الأخير هو من اختار جميع الوزراء⁽⁶⁹²⁾.

⁶⁸⁷ - المصدر نفسه، ص: 01.

⁶⁸⁸ - جريدة العلم، عدد: 5078، مصدر سابق، ص: 01.

⁶⁸⁹ - الوردغي، المغرب منذ وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 224.

⁶⁹⁰ - المرجع نفسه، ص، ص: 224، 225.

⁶⁹¹ - جريدة العلم، عدد: 5078، مصدر سابق. / le Monde, (12 Novembre 1963).

⁶⁹² - جريدة العلم، عدد: 5078، مصدر سابق.

وإذ عرفت هذه الحكومة تعيين أسماء جديدة، فإنها كانت قليلة وكانت الغالبية من عناصر جبهة دعم المؤسسات الملكية، ومن جملة الوزراء السابقين، الذين هزموا في آخر انتخابات تشريعية، وإذا كانت غلبة جبهة أقديرة على التشكيل الوزاري مفهومة، باعتبارها ذات الأغلبية في البرلمان وحزب السلطة الجديد، لكن الاحتفاظ بالوزراء، الذين أثبتوا فشلهم شعبيا في مواجهة المعارضة، ومنهم رئيس الحكومة أباحنيني نفسه، فيندرج ضمن التكتيك السياسي الذي ينتهجه الحسن الثاني وسبق شرحه، والقائم على تولية الأشخاص المعزولين سياسيا، من أجل ضمان ولائهم المطلق⁽⁶⁹³⁾.

وكان من الطبيعي أن يثير هذا الاختيار من الملك حفيظة المعارضة، المتمثلة في هذا الوقت في حزب الاستقلال، الذي وجه انتقادات كبيرة لهذه الحكومة واصفا إياها بغير الدستورية، والتي استندت في تأليفها على برلمان مزور، جاء بطريقة مخالفة لتعاليم الدستور وقوانينه، كما أنها حكومة شكلت بطريقة غير دستورية، وباختيار من الملك نفسه وليس من قبل أحزاب البرلمان، وأيضا هي حكومة شكلت من طيف واحد وأقصت بقية القوى الوطنية⁽⁶⁹⁴⁾.

وقد ارتكزت انتقادات حزب الاستقلال أيضا على تعيين رجل القصر أقديرة على رأس الدبلوماسية المغربية، خلفا للاستقلالي العريق بلافريج، ولم يرق للحزب العتيد تعيين هذا الليبرالي ذو الثقافة الفرنسية، الذي لا يؤمن بمحدود المغرب التاريخي، ويميل للتفاوض والتسويات السياسية، في هذا المنصب الحساس في هذا الوقت من تاريخ البلاد، الذي يصارع فيه المغرب على الصعيد الدولي والقاري، ويخوض معارك دبلوماسية كثيرة، كما أدان الحزب التخلي عن وزارتي موريتانيا والشؤون الإسلامية⁽⁶⁹⁵⁾.

أما فيما يخص موقف الاتحاد الوطني، ورغم أن قيادته كانت موزعة بين السجون والمنافي، وكان الحزب في خانة العدو رقم واحد للنظام القائم في المغرب، فقد تحدثت الصحافة الفرنسية عن اتصالات تمت بين القصر وممثل عن الحزب، الذي اشترط تخفيف حملة القمع المسلطة على الحزب وإعادة النظر في كل ما تعرضت له القيادة، مما قد يمكن من البحث في نقاط تلاقي في البرنامج الحكومي⁽⁶⁹⁶⁾.

⁶⁹³ - الوردني، المغرب منذ وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 224. / واتروري، مرجع سابق، ص: 361.

⁶⁹⁴ - جريدة العلم، عدد: 5078، مصدر سابق، ص: 01، 02.

⁶⁹⁵ - المصدر نفسه. / الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 14، 15.

⁶⁹⁶ - جريدة العلم، عدد: 5078، مصدر سابق. / Alen GERVIER, le Monde, (12 Novembre 1963).

وجاء افتتاح أشغال أول برلمان في تاريخ المغرب، يوم 18 نوفمبر 1963، عقب تشكيل الحكومة الجديدة، لتتوزع الأغلبية الطفيفة لحزب الملك الـFDIC، بانضمام عناصر جديدة من المستقلين، وأيضاً بإقصاء عدد من نواب حزب الاتحاد الوطني، نتيجة اعتقالهم والحكم على بعضهم غيباً مثل حالة القيادي البارز المهدي بن بركة⁽⁶⁹⁷⁾.

لقد أضحى البرلمان فرصة وميدان المعارضة للعمل ومواجهة النظام القائم بعد انسداد كل السبل السياسية الأخرى، ورغم الخلاف المبدئي مع السلطة ورغم رفضها نتائج الانتخابات البرلمانية والتشكيك فيها، فقد كان تعويل كل من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني قويا على الوجود في البرلمان من أجل التصدي لمشاريع السلطة والحكومة⁽⁶⁹⁸⁾.

ورغم أن الموقف المعلن من حزب الاستقلال هو ازدياد البرلمان المزيف واعتزام مقاطعته، وهو ما أكدته صحيفة الحزب بعنوان عريض يوم 16 نوفمبر 1963، "حزب الاستقلال يعلن مقاطعته كحزب للبرلمان المزيف"، لكن في البيان الذي صدر عن اللجنة التنفيذية للحزب، التي اجتمعت في الرباط يوم 15 نوفمبر 1963، وبناء على التفويض الممنوح لها من قبل مجلس الحزب، اجتمع يوم 2 و3 نوفمبر، فقد كان هناك موقف خاص من قيادة الحزب يؤكد على استنكار لا مشروعية البرلمان ويصفه بالمزور، لكن في نفس الوقت يعلن مشاركة نوابه في جلساته مراعاة للظروف الخاصة التي تمر بها البلاد⁽⁶⁹⁹⁾.

فبعد استعراض طويل للظروف، التي مرت فيها الانتخابات التشريعية وكل أشكال القمع والتزوير، خلاص البلاغ إلى: - تأكيد موقف الحزب في استنكار اللا مشروعية وفي رفضه تزكية تزوير الديمقراطية وإعلان مقاطعته كحزب لهذا البرلمان المزيف، - يطلب من نوابه حضور جلسات البرلمان لمواصلة كفاحهم في الظروف العصيبة، التي تجتازها البلاد، - يحتفظ الحزب باتخاذ أي موقف مغاير في الوقت المناسب، ويهيب بالنواب الاستقاليين، الذين هم النواب الشرعيون للشعب، أن يظلوا يقظين لدفع كل الأخطار ومواجهة كل الاحتمالات⁽⁷⁰⁰⁾.

⁶⁹⁷ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 19.

⁶⁹⁸ - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 225.

⁶⁹⁹ - بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، 15 نوفمبر 1963، جريدة العلم، عدد: 5080، (16 نوفمبر 1963)، ص: 01.

⁷⁰⁰ - المصدر نفسه.

وحسب تفسير الفاسي لهذا الموقف فهو "تأجيل تنفيذ"، أي أن هناك تأجيل لتنفيذ قرار الحزب وإعطاء فرصة للنظام لحل المشاكل المستعجلة، وكذلك مراعاة لسمعة المغرب في المحيط الدولي⁽⁷⁰¹⁾، أما حزب الاتحاد وأمام الوضع الذي يعيشه وانسداد أفاق النضال، فلم يعد أمامه سوى ساحة البرلمان ليحافظ على وجوده السياسي ويواصل مبارزة النظام، وقد برر بوعبيد موقف الحزب من المشاركة في البرلمان قائلا: "إن الإتحاد يقبل اللعبة إذا قبل الحكم قانونه في اللعبة، وينوي الإتحاد القيام بعمل مشترك في البرلمان مع منتخبي حزب الاستقلال، الذين يوجدون في المعارضة وذلك حول نقاط واضحة"⁽⁷⁰²⁾.

3- أبرز المواجهات السياسية بين المعارضة والسلطة خلال هذه الفترة:

عقب الانتخابات البلدية انزاح موقف حزب الاستقلال لأقصى درجات الراديكالية ضد النظام، وفي غياب صحافة حزب الاتحاد الوطني، الواقع تحت مقصلة القمع والتعذيب، استلمت صحافة حزب الاستقلال مشعل الحملات الإعلامية اللاذعة ضد السلطة، وباتت هناك عناوين عريضة مثل: "الحكم يتلاعب بالديمقراطية ويقامر بالحرية"، "الحكم أضاع سمعة المغرب في الخارج وعزله إفريقيا وفي البلاد العربية"، وفي ذكرى نفي الملك العاشرة، 20 أوت 1963، كتبت صحيفة العلم: "قصة عشر سنوات من المؤامرة على الثورة والتحرر والسيادة"⁽⁷⁰³⁾.

وبعد خفوت قصير بسبب حرب الحدود عادت معارضة حزب الاستقلال لتبرز عقب إقصائه من التشكيل الحكومي، الذي أعلن عنه يوم 12 نوفمبر 1963، وعلت نبرته من جديد ضد سياسات وتوجهات النظام الحاكم، وقد تركزت معارضته في هذه الفترة حول قضيتين، القضية الدستورية والمواجهة البرلمانية، وقضية الحدود والأقاليم المغتصبة كما كان يصف في أدبياته⁽⁷⁰⁴⁾.

وبالنسبة لقضية الحدود فقد برز خلاف جوهري بين ثلاثة توجهات مغربية، النظام وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني، فالنظام المغربي قد مال نحو سياسة الأمر الواقع، وعبر عن ذلك وزير

⁷⁰¹ -الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 18.

⁷⁰² -BOUABID, le Monde, (22 novembre 1963).

⁷⁰³ - جريدة العلم، عدد: 4990، مصدر سابق، ص: 01/. عدد: 4999، (13 أوت 1963)، ص: 01/. عدد:

5004، (20 أوت 1963)، ص: 01.

⁷⁰⁴ - جريدة العلم، عدد: 5079، (15 نوفمبر 1963)، ص: 01/. عدد: 5080، مصدر سابق، ص: 01.

خارجيته الجديد؛ أقديرة، الذي استبدل نظرية حزب الاستقلال حول "الحدود التاريخية"، بنظرية "الحدود الحقيقية"⁽⁷⁰⁵⁾، وأبدى اقتناعا بوجهة نظر لجنة المصالحة، التي شكلها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية بأديس أبابا، وأظهر ارتياحه لتشكيلتها وعملها، وقد استند في موقفه هذا على دعم الحسن الثاني⁽⁷⁰⁶⁾.

ورغم أن لجنة المصالحة الإفريقية قد انتهت إلى الحكم بأولوية الحدود الموروثة عن الاستعمار ورفضت الإدعاءات المغربية، فإن الحسن الثاني أظهر تقاربا مع الجزائر، وقام بإعادة سفيره إليها وصرح قائلا: "إن الشعب المغربي أراد أن يعيش في أخوة تامة مع الشعب الجزائري"، ثم قام في 20 فبراير 1964، بقبول الاتفاق، الذي توصلت إليه لجنة المصالحة، والذي وضع حدا نهائيا لمشكل الحدود، ونفس الأمر ينسحب على القضية الموريتانية حيث أظهر النظام المغربي برودة في التعامل معها وانتهى الأمر بوزير الخارجية أقديرة يعلن عدم اعتبار موريتانيا إقليميا مغربيا⁽⁷⁰⁷⁾.

أما حزب الاستقلال فلم يبرح موقفه التاريخي المناهض لعودة "الأقاليم المغتصبة"، التي ألحقها فرنسا حسبها بالجزائر، واستغل هذه النقطة ليخوض حملة ضد ما رآه تحاذلا من نظام البلاد الرسمي في الدفاع عن "قضية الأمة، التي ضحت من أجلها والجيش الذي قاتل في سبيلها"⁽⁷⁰⁸⁾، وكان الحزب يبدي انزعاجه ولا يعول على ما سيسفر عنه مؤتمر أديس أبابا لوزراء خارجية الدول الإفريقية، الذي سيفصل في المشكل بين البلدين، وظل متمسكا بكون الجزائريين وحلفائهم من الأفارقة سيتشبثون بطروحاتهم وستحتفظ الجزائر بكامل حدودها، ولن يستعيد المغرب أبدا أيا من تلك الأراضي التي يطالب بها الحزب⁽⁷⁰⁹⁾.

وقد أبدى حزب الاتحاد الوطني القوات الشعبية، الذي أعلن أبرز زعمائه، المهدي بن بركة مساندته للجزائر فيما سبق، ارتياحه لنتائج المؤتمر الإفريقي، التي جنبت البلدين حربا تافهة، ودعا لتعاون البلدين واستغلال مشترك لمواردهم الطبيعية من أجل النهوض، كما أن موقف اتحاد طلبة المغرب القريب

⁷⁰⁵ - الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 14.

⁷⁰⁶ - جريدة العلم، "في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية"، عدد: 5082، (19 نوفمبر 1963)، ص، ص: 01، 03. / الوردني،

المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 26.

⁷⁰⁷ - الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 27، 30.

⁷⁰⁸ - جريدة العلم، عدد: 5079، مصدر سابق، ص: 01.

⁷⁰⁹ - المصدر نفسه. / عدد: 5080، مصدر سابق، ص: 01.

في التوجه من حزب الاتحاد الوطني، لم يكن بعيدا عن موقف هذا الأخير، فقد ندد أيضا بالعنف الذي وقع بين البلدين وبارك وقف إطلاق النار، لكنه في نفس الوقت أعلن أنه يضع الدولة أمام مسؤولياتها إزاء مشكل الحدود⁽⁷¹⁰⁾.

وجاءت قضية العفو الملكي، الذي صدر في حق المتعاونين مع نظام الحماية ممن كانوا في عرف الوطنيين خونة وعملاء، بظهير 08 نوفمبر 1963، وشمل 158 شخصا ممن سبق إدانتهم، لتشعل الخلاف والنزاع أكثر بين الأحزاب الوطنية المعارضة وبين النظام، ففي الوقت الذي كان قادة المقاومة وأبطال ملحمة 1953-1955، مرميين في المعتقلات يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب والقمع بدار المقرري، جاءت هذه الخطوة من النظام⁽⁷¹¹⁾.

ولم يكن منتظرا من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سوى إدانة هذه الخطوة الاستفزازية⁽⁷¹²⁾، التي جاءت لتبيض صفحة الخونة، الذين شهد الشعب المغربي على وقوفهم مع المستعمر ضد الوطن وضد الملك، وقد أثبتت ذلك في حقهم اللجنة التي شكلها الملك محمد الخامس بعد الاستقلال من الوطنيين والقانونيين والعلماء⁽⁷¹³⁾.

لقد مثل افتتاح البرلمان انطلاق جبهة جديدة من المواجهة بين النظام والمعارضة بشقيها الاستقلالي والاتحادي، وكانت نقطة انتخاب مكتب المجلس ووضع قانونه الأساسي، بداية المجاهدة في هذه المؤسسة الدستورية بين حزب الاستقلال وبين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، فيما بقي حزب الاتحاد الوطني في هذه الفترة في موقف الملاحظ المنتظر⁽⁷¹⁴⁾.

حاول بعض نواب الجبهة، معتمدين على أغليبيتهم، فرض مكتب المجلس، فقدم الدكتور الخطيب ملتמسا بتعيين مكتب مؤقت يتكون من ثلاثة أعضاء من الFDIC، وإثنان من حزب الاستقلال وواحد من حزب الاتحاد الوطني، لكنه جوبه برفض حزب الاستقلال، الذي تمسك بمطلب تعيين مكتب

⁷¹⁰ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 26. / جريدة العلم، عدد: 5072، مصدر سابق، ص: 01.

⁷¹¹ - جريدة العلم، عدد: 5083، (20 نوفمبر 1963)، ص: 01. / واتربوري، مرجع سابق، ص: 280.

⁷¹² - الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس، مرجع سابق، ص: 222.

⁷¹³ - جريدة العلم، "في القائمة البيضاء"، عدد: 5084، (21 نوفمبر 1963)، ص: 01، ص: 02.

⁷¹⁴ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 20.

مؤقت يتزأسه النائب الأكبر سنا في البرلمان، عملا بما هو جار في البلدان الديمقراطية، فلم يلتفت أعضاء الجبهة لمطالب الاستقلاليين وصوتوا على ملتصم الخطيب بالوقوف، مما أدى إلى انسحاب نواب حزب الاستقلال من قاعة المجلس احتجاجا، ثم وجهوا رسالة إلى الملك الحسن الثاني يفسرون فيها موقفهم ويحتجون على تصرفات أعضاء الجبهة⁽⁷¹⁵⁾.

وبعد المكتب المسير بدأ الخلاف حول القانون الأساسي للمجلس، فقد قدم مكتب المجلس المؤقت، الذي انتخب عنوة عن حزب الاستقلال، مشروع قانون داخلي يوم 28 نوفمبر 1963⁽⁷¹⁶⁾، وبعد مهلة لدراسته التأم المجلس يوم 02 ديسمبر، وهو الاجتماع الذي عرف هجمة حادة من النواب الاستقلاليين على اللائحة الداخلية المقدمة، والتي وصفت باللائحة الفرنسية دما ولحما، وقدم عبد الخالق الطريس مداخلة شرح فيها مضمون اللائحة وأظهر مدى تطابقها مع القانون الفرنسي، وقدم علال الفاسي بيانا إلى النواب حلل فيه 16 فصلا من اللائحة تخالف الدستور بشكل كلي⁽⁷¹⁷⁾.

وانتهى الأمر بفرض الأمر الواقع وتقرير اللائحة الداخلية وكذلك بانتخاب الدكتور الخطيب رئيسا للمجلس، ومعه مكتب يتكون من سبعة أعضاء من حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وستة من أعضاء حزبي الاستقلال والإتحاد، ورغم الحملة الشعواء التي قادها نواب وصحافة حزب الاستقلال على حزب الإتحاد الوطني على حياده، حد اتهام حزب الاتحاد بمساندة حزب جبهة أفديرة، لكن الحزب اليساري حافظ على موقفه السليبي لأنه كان ناقما على الحزبين المتنازعين على المناصب في المجلس⁽⁷¹⁸⁾.

وعكس البرلمان فقد شهد مجلس المستشارين بسلاسة تعيين الجبهاوي مفضل الشرقاوي رئيسا له، في توزيع للأدوار بين قطبي الFDIC، الحركة الشعبية التي أمسك أحد قياديين الخطيب برئاسة البرلمان، والأحرار المستقلين الذين ترأسوا مجلس المستشارين⁽⁷¹⁹⁾.

⁷¹⁵ - جريدة العلم، عدد: 5083، مصدر سابق.

⁷¹⁶ - جريدة العلم، "اجتماع قصير لمجلس النواب"، عدد: 5091، (29 نوفمبر 1963)، ص: 01.

⁷¹⁷ - جريدة العلم، عدد: 5094، (03 ديسمبر 1963)، ص: 01. / عدد: 5095، (04 ديسمبر 1963)، ص: 01.

⁷¹⁸ - جريدة العلم، عدد: 5103، (13 ديسمبر 1963)، ص: 01. / عدد: 5107، (18 ديسمبر 1963)، ص: 01. /

الورديني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 24.

⁷¹⁹ - جريدة العلم، "انتخاب رئيس مجلس المستشارين بالاقتراع السري"، عدد: 5102، (12 ديسمبر 1963)، ص: 01.

وبعد حسم مسألة رئاسة المجلسين، بدأت مباشرة المواجهة حول مداولات المجلس، وبدأت معركة أخرى حول مناقشة ميزانية سنة 1964، التي سعى نواب الجبهة لمنع عرضها على البرلمان بتعطيل أشغاله، وبما أن القانون التنظيمي للمالية يلزم بالفصل في الميزانية في آجال عشرين يوما من تاريخ إيداعها لديه، فإن الأجل انتهى دون قيام البرلمان بتلك المهمة مما دفع صحافة حزب الاستقلال لتهاجم بشدة نواب الجبهة وكذلك النظام الرسمي، متهمه إياهم بالتعمد في تعطيل الأشغال لتمكين الحكم المطلق من فرض الميزانية التي يريد⁽⁷²⁰⁾، وقد دفع هذا الوضع النائب الاتحادي محمد التبر ليتدخل أمام مجلس النواب قائلا: "إنكم لا ترون يا حضرة الأعضاء في هذا المجلس إلى الألقاب الشرفية والتعويضات التي يمنحها وتعملون في نفس الوقت على تجميد أشغاله"⁽⁷²¹⁾.

انطلقت سنة 1964 بعرض حكومة أبا حنيي برنامجها على البرلمان، في شكل تصريح تلاه رئيسها، وقد جوبه بانتقاد حاد وهجوم لاذع من نواب حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني، حيث اعتبر حزب الاستقلال أن ذلك التصريح لا يرقى إلى البرنامج الحكومي وهو مجرد إنشاء بسيط يستطيع أي تلميذ أن ينجزه، وهو مجرد عموميات عكست غموض سياسية الحكومة وعجزها⁽⁷²²⁾، بينما ركز الاتحاديون انتقاداتهم على تناقض رئيس الحكومة بحديثه عن الحريات الديمقراطية في الوقت الذي يعاني فيه رفاقهم ويلات الاعتقال والتعذيب⁽⁷²³⁾.

وأعيد في شهر فبراير 1964، طرح مشروع الميزانية المؤجل أمام البرلمان، وفي الوقت الذي لقي هذا المشروع انتقاد حتى بعض نواب جبهة أقديرة، واعتراف جريدة الأخير بترهل الجهاز الإداري وفساده وتكاليفه العالية والميزانية الضخمة التي يستنزفها من ميزانية الدولة⁽⁷²⁴⁾، فإن المعارضة لم تر في ذلك المشروع سوى مواصلة لسياسة الضغط على المواطنين البسطاء واستمرار عجز النظام عن النهوض بأعباء البلاد ومتطلبات الشعب، ورغم تلك الانتقادات والملاحظات الواقعية، فقد مر مشروع الميزانية نتيجة

⁷²⁰ - جريدة العلم، عدد: 5106، (17 ديسمبر 1963)، ص: 01. / عدد: 5114، (26 ديسمبر 1963)، ص: 01.

⁷²¹ - الورديغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 24.

⁷²² - جريدة العلم، عدد: 5122، (14/13 يناير 1964)، ص: 01.

⁷²³ - الورديغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 61، 62.

⁷²⁴ - Les Phares, N: 138, (29 février 1964).

أغلبية جبهة أقديرة ب 67 صوتا مقابل 55 صوتا⁽⁷²⁵⁾، وقد مثل هذا الموقف بداية توحيد المعارضة الاستقلالية والاتحادية برلمانيا.

انعقدت الدورة البرلمانية الثانية ابتداء من يوم 18 مايو 1964، بعد أسابيع من التأجيل، وقد تزامنت مع زيادات كبيرة في سعر السكر وفرض مجموعة ضرائب جديدة، خارج إرادة وعلم البرلمان المجتمع، وبعد يومين من بداية الدورة، انسحب كل من نواب حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية احتجاجا على خرق لائحة القانون الداخلي للمجلس، الذي جسده تصريح رئيس الحكومة حول مشاريع قوانين لم تعرض على البرلمان ولجانه المختصة للمناقشة، علاوة على أن مكتب المجلس لم يدرج ذلك التصريح في جدول أعماله⁽⁷²⁶⁾.

وأمام الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة، التي تعصف بالبلاد وأمام تعنت النظام الرسمي وتجاوز الحكومة لسلطة البرلمان، أقدم الفريق النيابي للاتحاد الوطني على خطوة مهمة كان لها صداها السياسي والشعبي في تلك الفترة، حيث ومعتمدا على الفصل 81 من الدستور، قدم ملتمس رقابة ضد حكومة أبا حنيي، والذي يتيح حسب الدستور الإطاحة بالحكومة في حال المصادقة عليه من قبل النواب⁽⁷²⁷⁾. أدى تقديم هذا الملتمس الاتحادي والذي شهد مؤازرة نواب حزب الاستقلال الـ 41 إلى معركة حامية الوطيس داخل قاعة البرلمان بين نواب المعارضة وبين أعضاء الحكومة ونواب أحزابها، وطيلة أيام عديدة تحول ذلك الملتمس إلى محاكمة شعبية للنظام الرسمي، تابعها المغاربة عبر شاشة التلفزيون وأمواج الإذاعة، فقد سمح بيبث تلك الجلسات ظنا من النظام أن الدائرة ستدور على نواب المعارضة⁽⁷²⁸⁾.

وعندما فشل ممثلو الحكومة في مواجهة الخناق والهجمة التي قادها نواب الاتحاد مدعومين بنواب حزب الاستقلال، لجأ كل من أبا حنيي وأقديرة ومولاي أحمد العلوي (وزير الإعلام)، وعبد الرحمن

⁷²⁵ - جريدة العلم، عدد: 5176، (17 مارس 1964)، ص: 01. /الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 69.

⁷²⁶ - جريدة العلم، عدد: 5238، (19 مايو 1964)، ص: 01. / عدد: 5241، (22 مايو 1964)، ص: 01.

⁷²⁷ - اليوسفي، مصدر سابق، ص: 100. / ملتمس الرقابة من حزب الاتحاد الوطني ضد حكومة أبا حنيي، وثيقة منشورة، الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 201، 202.

⁷²⁸ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 79، 80. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 100.

الخطيب (وزير الداخلية)، إلى أسلوب الاستفزاز والمبارزة السياسية، فتحدى كل من عبد الرحمن الخطيب وأحمد العلوي الفريق الاتحادي أن يتبرؤوا من قيادات الخارج والمقصود بهم (المهدي بن بركة)، ووعدوا بالاستقالة من منصبهما إذا حدث ذلك⁽⁷²⁹⁾.

وقد تكفل رئيس الفريق النيابي للاتحاد عبد اللطيف بن جلون وبتوجيه من عبد الرحمن اليوسفي بالرد على التحدي، وفي يوم مشهود انتظره جميع المغاربة ألقى الدكتور بن جلون كلمة جامعة أفحم فيها أعضاء الحكومة والوزراء المتحدين، واستعرض فيها تاريخ أولئك الذين يجرمون الآن وينتقصون من قيمة المهدي بن بركة ورفاقه من قدماء المقاومين فذكر بعلاقات ومواقف كل من عبد الرحمن الخطيب والعلوي زمن الحماية، وفضح تعاون الوزير الأول أبا حنيني وتواطؤه مع السلطان المزور بن عرفة، فمثلت هذه المداخلة محاكمة حقيقية للنظام ورموزه، ورغم ذلك فقد ختم رئيس الكتلة النيابية اليسارية كلمته بتوجيه نداء إلى الملك الحسن الثاني من أجل العفو عن المعتقلين والمصالحة الوطنية⁽⁷³⁰⁾.

وبعد عدة جلسات حامية ونقاش حاد وكبير شهد تدخل 26 نائبا، تابعه المغاربة عبر وسائل الإعلام، وشدهم لأيام عديدة انتهى ذلك السجال بحصول ملتئم الرقابة يوم 25 جوان 1964، على ستين صوتا، وفشل في تحصيل الأغلبية المطلقة، ونجت الحكومة من التأنيب والاستقالة بفضل أريحية الأغلبية البرلمانية⁽⁷³¹⁾.

ورفض المجلس الأعلى للقضاء في الـ 19 مايو 1964، الطعن، الذي تقدم به المحاميان النائب (محمد التبر) و(عبد القادر بن جلون)، ضد الأحكام الصادرة في حق البصري ورفاقه، وبذلك انتهت أي محاولة للإطاحة بتلك الأحكام عبر القضاء، ولم يبق سوى سبيل العفو الملكي، ومن هذا الوقت بدأت النداءات تطلق من مختلف الجهات، من النواب الاتحاديين ومن قيادة حزب الاستقلال ومن شخصيات يسارية أوروبية وحتى من قبل صحافة أقديرة من أجل تخفيف الحكم على المدانين⁽⁷³²⁾.

⁷²⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 80. / اليوسفي، مصدر سابق، ص: 100.

⁷³⁰ - اليوسفي، مصدر سابق، ص - ص: 100 - 103. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 80، 81. / كلمة عبد اللطيف بن جلون، وثيقة منشورة، اليوسفي، مصدر سابق، ص - ص: 105 - 108.

⁷³¹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 202. / جريدة العلم، عدد: 5271، (26 جوان 1964)، ص: 01.

⁷³² - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص - ص: 91 - 93. / بيرو، مرجع سابق، ص: 90، 91.

وبعد حادثة تصفية شيخ العرب يوم 07 أوت 1964، حدث تعديل حكومي خرج بموجبه رضا أقديرة وإدريس السلاوي وعبد القادر بن جلون من مناصبهم الوزارية، واستلم أوفقيير الداخلية وأضحى أحمد الدليمي مديرا للأمن الوطني، وقد جاء هذا التعديل في إطار محاولة القصر لامتناس غضب نواب الحركة الشعبية، الذين هددوا انسجام الأغلبية الموالية، وكادوا يقفون مع المعارضة، فأعطوا ضمانات بتعديل وزاري، يدخل بموجبه بعض أعضاء الحركة الشعبية للحكومة⁽⁷³³⁾.

وبمناسبة العيد الحادي عشر لثورة الملك والشعب، تم يوم 19 أوت 1964 تخفيف عقوبة الإعدام على كل من البصري وعمر بن جلون والديوري إلى السجن المؤبد، وعاد بوعبيد إلى المغرب بعد أن غادره لفترة، وقد أرجع البعض ذلك التخفيف نتيجة لسقوط شيخ العرب وزوال تهديده، والذي كان دمه فداء للمحكومين الثلاثة⁽⁷³⁴⁾.

ولابد أن نشير هنا إلى أنه في الفترة التي تلت عملية جويلية 1963 ضد الاتحاد الوطني وحملة القمع الرهيبة التي تعرض له عناصره وأدت لتغييبه عن الفعل السياسي، قد لعب الطلبة دورا محوريا في استمرار حضور التنظيم ميدانيا، كما يؤكد على ذلك المهدي بن بركة: "من خلال المعارك الطلابية وعن طريق قرارات مؤتمراتهم السنوية، بقي الطلبة وحدهم في الميدان بعد قمع يوليو 1963، متحدين قوات القمع البوليسية ومتعهدين لنضالية الجماهير الكادحة"⁽⁷³⁵⁾.

فقد أبدى الطلبة خلال هذه الفترة مواقف راديكالية ضد النظام وقراراته، فأثناء حرب الرمال ساند قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تصريحات المهدي بن بركة، مما أدى إلى الحكم بالإعدام غيابيا على حميد برادة، أحد قادة التنظيم، وبعد فترة اعتقل رئيس التنظيم (محمد الحلوي)، بسبب انتقاده للحكم على برادة، وغداة صدور الحكم على قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في بداية سنة 1964، تظاهر الطلبة المغاربة في أوروبا واحتلوا السفارات المغربية هناك، ضد تلك الأحكام وضد القمع⁽⁷³⁶⁾.

⁷³³ - واتروري، مرجع سابق، ص: 330.

⁷³⁴ - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 314. / 93. ص: بيرو، مرجع سابق، ص: 93.

⁷³⁵ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 11، 12.

⁷³⁶ - واتروري، مرجع سابق، ص: 283، 284. / (10 février 1964). / le Jeune Afrique, N: 170, 283.

الأمر الذي أزعج النظام الرسمي كثيرا، وجعله يصدر في الـ 15 أكتوبر 1964 ظهيرا يلغي به ظهيرا سنة 1961، الذي كان يعتبر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب جمعية ذات منفعة عمومية، بل وصل الأمر إلى مطالبة الوكيل العام بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في نفس اليوم 15 أكتوبر 1964، بدعوى أن قانونه الأساسي لم يعد مطابقا للقانون الرسمي، الذي يمنع غير الطلبة من الانضمام إليه، في إشارة إلى التلاميذ الثانويين، لكن محكمة الرباط أبطلت قرار الوكيل العام في 30 ديسمبر 1964⁽⁷³⁷⁾.

4- الحياة الحزبية من الانتخابات التشريعية إلى حل البرلمان (مايو 1963 - منتصف 1965).

كان الجميع يدرك أن جبهة دعم المؤسسات الدستورية لم تكن بذاك الحزب المتجانس، وأنها مجرد تجمع سياسي ضم مجموعة من الشخصيات السياسية، كان يجمعها الولاء للملك والعداء للوطنيين أكثر من أي شيء آخر، وإن كانت الحركة الشعبية تمثل تيارا داخل ذلك التجمع السياسي، باعتبارها نخبة قروية، فإن ما عداها من الأعضاء من نخبة الرباط وجدوا صعوبة في التعايش معها، ووجدت أقديرة صعوبة في السيطرة على الأغلبية من حزبه الـ FDIC داخل البرلمان، كما حدث في مناقشة ميزانية الأشغال العمومية، عندما هدد عشرة من نواب الحركة الشعبية بالوقوف مع المعارضة الاستقلالية والاتحادية، وهو ما هدد الأغلبية المصطنعة، ورغم عدم وقوع ذلك فعليا لكن الأمر أعطى إشارات على هشاشة ما يسمى بجبهة دعم المؤسسات الدستورية⁽⁷³⁸⁾.

ويهدف الخروج من تأثير الحركة الشعبية وترسيخا للانقسام، الذي ظل مؤجلا ومدفونا، ونتيجة مباشرة لطلب أحرضان من نوابه خلال الدورة يناير البرلمانية، الانفصال عن كتلة الـ FDIC، أقدم عددا من أنصار أقديرة من مثقفي الرباط والنخبة الحضرية والوزراء داخل جبهة دعم المؤسسات الملكية، على تأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي يوم 14 أبريل 1964، والذي استلهم نفس برنامج الـ FDIC، لكنه لم يكن يضم أي عضو من الحركة الشعبية ومن الحزب الدستوري الديمقراطي للوزاني، وقد انضم إلى الحزب الجديد بعض الشخصيات الوطنية المحايدة مثل الغزاوي ويوسف بلعباس ومحمد الزغاري⁽⁷³⁹⁾.

⁷³⁷ - واتروبولي، مرجع سابق، ص: 284.

⁷³⁸ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 129.

⁷³⁹ - واتروبولي، مرجع سابق، ص: 330.

أسندت رئاسة الحزب الجديد إلى أحمد أبا حنيني بينما وضع أقديرة كأمين عام له، وكان من مسيريه كل من عبد الرحمن الخطيب ويوسف بلعباس ومولاي أحمد العلوي ومفضل الشرقاوي والتهامي الوزاني، وقد أظهر تأسيس الحزب فشل التحالف الذي شكل بين أنصار الملك، وقرب إنحيار الـFDIC، وكذلك أعطى انطبعا عن فشل البرلمان، وقد تنبأت صحافة حزب الاستقلال بذلك التفكك، حيث تحدثت عن أغلبية وهيكل سياسي صنع لمهمة معينة وليصادق على ميزانية وقانون معين ثم يتم إنحياؤه⁽⁷⁴⁰⁾.

وقد أدت الظروف التي صاحبت تشكيل جبهة دعم المؤسسات الدستورية إلى بروز الخلافات أيضا داخل جسد الحركة الشعبية، حيث قبل رئيسها أحرضان أمر التكتل على مضض نتيجة نفوره من التحالفات ومن سياسي المدن المغربية الكبرى، وازدادت الخلافات بمناسبة الانتخابات التشريعية التي أفرزت سقوط أحرضان وصعود الخطيب، ورغم ذلك عين أحرضان في منصب وزير وأبعد الخطيب⁽⁷⁴¹⁾. ونتيجة الأزمة التي حدثت في مايو- جوان 1964، بمناسبة ملتقى الرقابة، الذي قدمته المعارضة، وعرف تمرد بعض نواب الحركة الشعبية، وتدخل القصر على إثره ليحدث تعديلا وزاريا يرضي به نواب الأخيرة، فقد وُعد كل من الخطيب وبعض النواب مثل الكوكبي والشراي وبوخطة بمنصب وزارية، ولكن أحرضان تدخل وعوض هؤلاء بكل من عبد السلام بن عيسى وحدو الشيكرك، فعم شعور بالخيانة لدى جماعة الخطيب⁽⁷⁴²⁾.

تجمعت نواة حول الكوكبي، نائب رئيس البرلمان وبتوجيه من الخطيب، شرعت تلك المجموعة في عرقلة أعمال الحكومة، وتسببت في هزيمتها في يناير 65، عندما صوتت مع المعارضة ضد مشروع ميزانية الأشغال العمومية، ومن هذه الفترة بدأت هذه المجموعة تبدي سخطها على أحرضان وتصفه بالدكتاتور والعنصري والمتطرف للأمازيغية، وأدى هذا إلى إصدار أنصار أحرضان لجريدة خاصة باسم (الحركة)، ضد جريدة (المغرب العربي)، التي كان يديرها الخطيب، ورغم كل المساعي التي بذلت من خلال تأسيس لجنة تحكيم، فإن الشقاق بدأ يترسخ من هذه الفترة وستلعب عوامل قادمة دورا في تفاقمه⁽⁷⁴³⁾.

⁷⁴⁰ - جريدة العلم، عدد: 5459، (01 فبراير 1965)، ص: 01.

⁷⁴¹ - واتروري، مرجع سابق، ص، ص: 328، 329.

⁷⁴² - المرجع نفسه، ص: 331.

⁷⁴³ - نفسه، ص: 331.

أما في ما يخص الوضع الداخلي للحزب المعارض الرئيسي للاتحاد الوطني، فقد أثرت حملة القمع على العلاقة المتضعضعة أصلا بين الحزب والنقابة، وساهمت في زيادة الفجوة وتأكيد الانفصال، ووصل الأمر بقيام الجهاز النقابي، الذي كان يملك مطبعة (أمبريجيما)، التي تطبع صحيفة التحرير، برفع دعوى قضائية ضد محمد البصري بعد قرار الإعدام الذي صدر بحقه، بحجة وجود مبالغ مترتبة عليه للمطبعة، نتيجة تكاليف طبع الجريدة، وطالب الجهاز النقابي بحجز المبالغ التي كانت في الحساب البريدي للجريدة، ولم يكتفي بهذا بل تبنى صحيفة الجهاز سياسة نقل الأخبار فقط، من دون إضفاء أي صبغة أيديولوجية عليها، في نوع من الحياد والابتعاد عن النضال السياسي ومؤازرة الحزب⁽⁷⁴⁴⁾.

وفي هذا السياق أقدمت قيادة الاتحاد المغربي للشغل على حل جامعة البريد وتوقيف مسؤوليها المعارضين لقيادة التنظيم وإعلام وزير البريد بذلك، وشكلت بديلا عنها لجنة مؤقتة للتسيير والتنظيم، وفي غياب عمر بن جلون، الذي كان خلال هذه الفترة معتقلا على خلفية أحداث صيف 1963، قام موظفو البريد من رفاقه وأنصاره بعقد مؤتمر يومي 23 و 24 مايو 1964، متحدين القيادة ومشكلين نقابة مستقلة ولاؤها لحزب الاتحاد الوطني⁽⁷⁴⁵⁾.

لقد كان بن بركة، الذي لمع نجمه عالميا وبات مناضلا بارزا في حركة العالم الثالث، وفي غياب أي نشاط سياسي أو إعلامي لقيادة التنظيم خلال هذه الفترة، هو المعبر عن اليسار المغربي ورمزه، وقد تبوأ العديد من المناصب في منظمات التضامن الإفريقي الآسيوي، وكان كثيرا ما يكتب عما يجري في المغرب من قمع واضطهاد للحركة التقدمية وعما يمارسه النظام من تجاوزات في حق عموم الشعب⁽⁷⁴⁶⁾.

وفيما تعلق بنشاط حزب الاستقلال فقد عقد مؤتمره السابع، ابتداء من يوم 12 فبراير 1965، والذي جاء في خضم توجه الحزب نحو معارضة النظام القائم، ورغم حضور وزراء النظام؛ أقديرة وأباحيني، اللذين أملا في التهدة مع الحزب في ظل معارضته الشديدة للمخطط الثلاثي، الذي يقوم على التمويل الأمريكي، فإن نبرة زعيم الحزب الفاسي كانت شديدة وعالية وواضحة في المعارضة⁽⁷⁴⁷⁾.

⁷⁴⁴ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 79.

⁷⁴⁵ - والتروري، مرجع سابق، ص: 303.

⁷⁴⁶ - ELMANDJRA, op-cit. / مصدر سابق. بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق.

⁷⁴⁷ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 130، 131.

ولم تبتعد تصريحات الفاسي خلال هذا المؤتمر عن تصريحات رفيقه القديم بن بركة، فقد خاطب الحضور قائلا: "وجب القضاء على الإقطاعية والطبقات المسيطرة"، وأبدى أسفه على أولى حكومات المغرب بعد الاستقلال، التي تكونت من الإقطاعيين والعملاء وتسببت في تحريف ثورة المغرب⁽⁷⁴⁸⁾.

تحدث الفاسي مطولا بكلام مقتبس من النظريات الاشتراكية اليسارية واقترب من أطروحات ماركس عن ضرورة سيادة العدالة الاجتماعية والعمل على إنشاء مجتمع دون طبقات، يضمن فيه لكل مواطن حقوق متساوية في العمل والإنتاج بفضل توزيع عادل لمنتجات البلاد، التي وجب استغلالها لصالح الأمة جمعاء، وضرورة محاربة الاحتكار والامتياز⁽⁷⁴⁹⁾.

ولم يقف النظام والقصر يتفرجان على كلام وهجومات علال الفاسي، بل بادر إلى مجموعة ردود، كان منها ما كتبه الوزير عبد الرحمن الكوهن المقرب من الملك في جريدته: "إن حزب الاستقلال لم يقدم إلا شعارات غلفت جدران معرض الدار البيضاء، فلم يقدم أي برنامج أو تخطيط موضوعي، وإن الرئيس علال الفاسي كان في عالم الحجاز، وكان يحاول إقناع الناس بأن حزب الاستقلال منذ أن غادر الحكومة منذ سنتين أصبح المغرب يعيش أحواله"⁽⁷⁵⁰⁾.

وتعرضت جرائد الحزب (الأمة الإفريقية) و(الاستقلال) للحجز والمحكمة بعد نشرها لكلام المصلح جمال الدين الأفغاني: "العرش بالشعب والشعب بالعرش"، الذي ورد على لسان علال الفاسي في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر، وشهد يوم 17 مارس 1965، محاكمة يومية (الأمة الإفريقية)، ومثول مديرها المناضل (إدريس الفلاح)، أمام المحكمة الإقليمية بالرباط، وقد ترفع المناضل الاتحادي المعطي بوعبيد، دفاعا عن الجريدة الاستقلالية وعن حرية الصحافة، لكن رفضت كل حجة وأدين الجريدة بشدة على تلك المقولة، التي اعتبرت مخلة بالأمن العام⁽⁷⁵¹⁾.

والحقيقة أن تصريحات علال الفاسي لم تثر حفيظة النظام الرسمي فقط، بل حتى بعض حلفاء الحزب وقادته البرجوازيين، الذين شاهدوا الزعيم في خطابه أمام المؤتمر يتحول إلى منظر ماركسي ويورد

⁷⁴⁸ - جريدة العلم، عدد: 5470، (13 فبراير 1965)، ص: 04.

⁷⁴⁹ - جريدة العلم، عدد: 5471، (15 فبراير 1965).

⁷⁵⁰ - Maroc Espoir, N°:(25 février 1965).

⁷⁵¹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 133، 134.

كلاما اشتراكيا متطرفا، ناقلا عن الأفغاني قوله: "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض، تستنبت ما تسد به الرمح، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟"(752).

لكن رغم معارضة الكثير من أولئك البرجوازيين التقليديين لذلك الكلام والتوجه، لكنهم كانوا راضين عن قيادة علال الفاسي للحزب، بل سعداء لتمكنه من الاحتفاظ بحيويته وحركيته وطاقته لقيادة الحزب والحفاظ عليه في ذلك الظرف السياسي العصيب، في مواجهة آلة النظام وتقلبات الساحة السياسية ومنافسة التنظيمات والأحزاب والأفكار(753).

ورغم نجاح علال الفاسي في جر الحزب خلال هذه السنوات إلى المعارضة ومناكفة النظام، فإن الحزب العتيد، الذي أبقته نتائج الانتخابات في الصدارة رغم كل عمليات التزوير، قد أصيب بحالة جمود وتوقف عن مد نفوذه وعن التوسع، وأصبح تابعا كلية لحركية ونشاط زعيمه الفاسي، كما أن الحزب قد حافظ على طابعه الهجين القائم على البرجوازية التقليدية وعلى الموظفين المفرنسين وأيضا على المثقفين المعربين، لكن في نفس الوقت حافظ على طابعه الحضري، وستكون الشرعية التاريخية التي تدثر بها الحزب وجعلته يحافظ على خزانة من الأتباع، هي نفسها التي ستضعف الحزب وتمنعه من التطور والانبعاث، وسيبقى الحزب يراقب الأحداث ويتطلع جل قياديه للتقرب من النظام وامتيازاته(754).

وفي سياق التطورات التي عرفت الساحة الحزبية وعملية التفكك والتحول، التي أملت بالتنظيمات السياسية، فقد تم حظر الحزب الشيوعي نهائيا من المغرب، عقب رفض حكومة أبا حيني طلب النقض الذي تقدم به الحزب ضد قرار محكمة الاستئناف بالرباط، الذي أقر حله بصفة نهائية، وقد استندت المحكمة في حكمها على ما ورد في خطاب سابق للملك الراحل محمد الخامس، الراض للماركسية اللينينة، التي يعتقد بها الحزب الشيوعي المغربي(755).

752 - خطاب علال الفاسي، جريدة العلم، عدد: 5470، مصدر سابق، ص: 04.

753 - واتروري، مرجع سابق، ص: 254.

754 - المرجع نفسه، ص - ص: 254 - 256.

755 - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 118.

المبحث الرابع: انتفاضة (23 مارس 1965)، ونتائجها على الوضع السياسي الداخلي.

كانت سنة 1965 مفصلية في الحياة السياسية المغربية، بما احتوته من أحداث سياسية فارقة، وكأنها جاءت لتكون خاتمة لعقد كامل من استقلال المغرب، مثل حقبة سياسية رغم اختلاف مراحلها ورغم تقلباتها، فقد كانت عهدا متميزا ومؤثرا، ومثلت بجد فترة المخاض السياسي لميلاد المغرب الجديد ومعادلته السياسية، فسنة 1965 هي حد فاصل بين تاريخ سياسي وآخر، وستكون أحداث 23 مارس 1965 علامة بارزة في تلك السنة وفي التاريخ المغربي ككل، لن يكون ما بعدها مثل ما كان قبلها.

1- الوضع السياسي الذي مهد لأحداث (23 مارس 1965).

استمر مع بداية سنة 1965 الصراع السياسي داخل البرلمان، بين المعارضة وبين الأحزاب الموالية للنظام والقصر، وكانت إحدى مظاهر ذلك الصراع قضية الإصلاح الفلاحي، الذي شهد عقد جلسات من أجله بناء على طلب المعارضة الوطنية التقدمية⁽⁷⁵⁶⁾.

وقد عرفت جلسات هذه القضية خلافات كبيرة بين مكونات البرلمان، وبين أقطاب المعارضة نفسها، فقد كان هناك خلاف جوهري بين فريق الاتحاد الوطني وبين الفريق الاستقلالي، ورغم الاتفاق العام حتى مع جزء من الموالاة في ضرورة تأميم واسترجاع أراضي المعمرين الأجانب، لكن كان هناك خلاف حول طريقة تقسيم تلك الأراضي، فقام نواب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بانتقاد المشروع الذي تقدم به حزب الاستقلال، والذي لا يعالج مشكلة التوزيع بل يترك التصرف للحكومة أبا حنيني، وكان نواب حزب الاستقلال يكافحون لاسترجاع تلك الأراضي من المعمرين ويدفعون ليكون ذلك من دون تعويض للفرنسيين، لكن من منطلق أن جزء مهم منهم كان من كبار الملاك والإقطاع، فقد كانوا ضد تخريب تلك الأراضي والأموال عبر تقسيمها وتوزيعها على من لا ينميها⁽⁷⁵⁷⁾.

ثم جاءت أيضا قضية المخطط الثلاثي لتثير أيضا أجواء من الخلاف والصراع داخل قبة البرلمان وعبر الصحافة، فهذا المشروع الذي حدد نسبة النمو الاقتصادي في نسبة 3.5 % قد أثار حفيظة

⁷⁵⁶ - جريدة المحرر، "ماهي الأسباب الحقيقية لتأجيل الجلسات العامة لمجلس النواب؟"، عدد: 37، (25 فبراير 1965)، ص:

⁷⁵⁷ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 120، 121.

حزب الاتحاد الوطني، لأنه في نظره كان يهدف إلى الإبقاء على حالة البؤس حتى سنة 1967، بسبب أن نسبة النمو هي نفسها نسبة نمو السكان، وأدانه بأشد العبارات القاسية⁽⁷⁵⁸⁾.

أما حزب الاستقلال فقد كان يؤاخذ على هذا المخطط اعتماده على التمويل الأجنبي، وكان يصفه بـ"التخطيط الممنوح"، وقد امتنع ممثلو الحزب في المجلس الثاني (مجلس المستشارين) عن حضور الجلسة العلنية للمجلس الأعلى للتخطيط، وشن الحزب حملة على هذا المخطط الموجه من المؤسسات المالية الدولية، وفضح الحزب تخصيص مليارين ونصف من ميزانية المخطط لبناء القصور الملكية، وأربع مليارات لبناء ثكنات عسكرية، بدل المساكن لعموم المغاربة الفقراء⁽⁷⁵⁹⁾.

وقد شهدت سنة 1965 صعوبات جمة للاقتصاد المغربي، فقد ارتفعت نسبة العجز إلى 35 مليون درهم، وانخفضت مدخرات البلاد من العملة إلى 72 مليون درهم، مقابل 86 مليون درهم قبل أربع سنوات، مما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة تقشف هاجمتها جميع الأحزاب، حيث بات المغرب متخلفا في معدلات التنمية حتى عن معظم دول العالم الثالث المستقلة حديثا⁽⁷⁶⁰⁾.

ولم يدخر حزب الاستقلال جهدا في مهاجمة سياسة الحكومة والتبذير والفساد، الذي أوصل البلاد إلى تلك الوضعية، وهاجم إنشاء ضرائب جديدة بهدف التخفيف من عجز الميزانية⁽⁷⁶¹⁾، وهو نفس موقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي احتج على غياب تمويل الإصلاح الفلاحي وعملية استرجاع أراضي المعمرين، بالإضافة لعملية القروض لتمويل ميزانية التجهيز، لكن مداورات الميزانية كانت تنتهي دوما بتصويت أغلبية جبهة أقديرة ضد حزبي الاستقلال والاتحاد، باستثناء ميزانية وزارة الأشغال العمومية لبن هيمة التي سقطت كما سبق الإشارة إليه بسبب تمرد عدد من نواب الجبهة التابعين لتيار الدكتور الخطيب⁽⁷⁶²⁾.

⁷⁵⁸ - المصدر نفسه، ص: 124.

⁷⁵⁹ - جريدة العلم، عدد: 5448، (19 يناير 1965)، ص: 01.

⁷⁶⁰ - فرعمورين، مرجع سابق، ص: 86. / الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 124، 125.

⁷⁶¹ - جريدة العلم، عدد: 5435، (04 يناير 1965)، ص: 01.

⁷⁶² - جريدة المحرر، "ميزانية 1965 لن تستطيع الخروج بالمغرب من وضعه الخطير باعتراف الوزراء"، عدد: 34، (04 فبراير 1965)، ص، ص: 01، 03.

وكانت نهاية سنة 1964 قد شهدت عودة صدور جريدة جديدة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت تسمية (المحرر)، باتت هي سلاحه في المواجهة الإعلامية ومعارضة النظام، وهي التي قادت في هذه الفترة الهجمة على سياسات الحكومة الاقتصادية⁽⁷⁶³⁾.

فكتبت الصحيفة في عدد 04 فبراير 1965: "ميزانية سنة 1965 لن تستطيع الخروج من المغرب من وضعه باعتراف الوزراء"، وتحدثت عن تخفيضات في الاعتمادات الموجهة للميدان الاجتماعي، وعلقت على ردود الوزراء على الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد قائلة: "وكنا نعتقد هذه السنة أن المسؤولين على الاقتصاد الوطني سيأتوننا بالحلول الكفيلة بإخراج البلاد من الوضع الخطير، الذي ازدادت خطورته بمجيء 300 ألف مخلوق جديد، ولكنهم قدموا لنا تخفيضا بنسبة 10 % من إمكانيات مواجهة الحاجيات، لقد اعترف وزير التعليم بما جاء في ملاحظة جميع النواب، لأن قضية التعليم يعيشها الكل ولأن المشكل يتعلق بمليون وخمسة مائة ألف طفل في سن الدراسة والحل الذي جاءنا به السيد الوزير هو إقفال المدارس الإقليمية لتكوين إطار التعليم"⁽⁷⁶⁴⁾.

ورغم أن العجز قد مس مختلف القطاعات والصعوبات المالية قد أملت بجميع الوزارات، لكن كان ظاهرا أن الجميع كان مركزا على قطاع التعليم، الذي شكل هاجسا مع اتخاذ قرارات مصيرية مست بمستقبل الأجيال الصاعدة، خاصة من أبناء الفقراء، وفي هذا الصدد نقلت جريدة الاتحاد الوطني الجديدة تدخل النائب (عبد الواحد الراضي)، في البرلمان حول ميزانية التعليم، والتي تسببت، حسب ما ذكر، في حرمان أطفال الفئات الفقيرة من ارتياد المدرسة، حيث أن 70 % من أبناء الفلاحين ستسلمهم وزارة التعليم إلى التشرذم، ومما جاء في مداخلة النائب: "فعلى الصعيد المالي، يمكن القول بأن الوسائل التي وضعت هذه السنة رهن وزارة التربية الوطنية غير كافية لتدارك التأخر في ميدان الحاجيات الجديدة الناتجة عن أشياء كثيرة في مقدمتها التضاعف الديموغرافي، الذي تجاوز نسبة 3 %، وفي الواقع أن الحكومة طبقا لسياستها التقشفية خفضت 10 % من اعتمادات الوزارة"⁽⁷⁶⁵⁾.

⁷⁶³ - جريدة المحرر، عدد: 34، مصدر سابق، ص، ص: 01، 03/. عدد: 35، (11 فبراير 1965).

⁷⁶⁴ - جريدة المحرر، عدد: 34، مصدر سابق، ص: 01.

⁷⁶⁵ - المصدر نفسه.

كان ظاهرا من خلال الكتابات الصحفية أن الأزمة السياسية قد تراجعت قليلا في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة، وبات حديث الجميع عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، ووصول البلاد إلى حالة انسداد في جميع القطاعات والعجز الكبير، الذي تواجهه الحكومة في توفير الشغل والتدريس والصحة للملايين من المغاربة⁽⁷⁶⁶⁾.

واستغل حزب الاتحاد الوطني عودة صحافته للظهور ليبدأ في توجيه سهامه ضد سياسة النظام، وعاد الحديث عن حقوق العمال والموظفين في الإضراب من أجل مطالبهم الشرعية، وبالموازاة كان فريق الاتحاد النيابي لا يتوقف عن توجيه المساءلات للوزراء والمرافعة ضد مخططات الحكومة التي تتجه بالبلاد نحو الإفلاس والانهيار، مثل مساءلة وزير الشغل والشؤون الاجتماعية في موضوع تجميد أجور الموظفين والعمال، الذي يستمر منذ سنوات عديدة⁽⁷⁶⁷⁾.

عاد الحديث من جديد عن الإضرابات القطاعية مثل إضراب عمال الملاحة الجوية وإضراب طلبة المدارس العليا للأساتذة، وعاد أيضا الحديث عن سوء إدارة المال العام والتلاعب في الصفقات العمومية، كما تواصل الهجوم على المخطط الثلاثي، الذي وصف بـ"تصميم التخلف"، وكانت الصحف المعارضة لا تتوقف عن سرد أخبار غلق مراكز التكوين وتجميد المشاريع وتسريح العمال⁽⁷⁶⁸⁾.

كان للأزمة الاقتصادية انعكاس على الجميع وعلى رأسهم الملك الحسن الثاني، والذي تحت تأثير وطأة الفشل الاقتصادي وتفكك حزب الجبهة وعجزه حكوميا وبرلمانيا، عاود الاتصال بالمعارضة، ففي نهاية سنة 1964 اتصل القصر عبر مدير ديوان الملك إدريس المحمدي بعبد الرحمن اليوسفي ليعلمه برغبة الملك في عدم إقصاء اليسار من الحياة السياسية، ودار الحديث عن حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطياف، لكن ممثل اليسار لم يبدى حماسا لهذه الأفكار، لأن سياسة التسويات الجزئية والجرعات لن تكفي لتحل مشكل البلاد العويص⁽⁷⁶⁹⁾.

⁷⁶⁶ - جريدة المحرر، عدد: 35، مصدر سابق. / عدد: 37، مصدر سابق. / بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 08، 07.

⁷⁶⁷ - جريدة المحرر، عدد: 35، مصدر سابق، ص: 01.

⁷⁶⁸ - المصدر نفسه. / عدد: 37، مصدر سابق.

⁷⁶⁹ - MURATER , op-cit, p, p: 131, 132.

وكان الملك قد استقبل في شهر سبتمبر 1964؛ بوعبيد، ودار النقاش حول الأفاق الاقتصادية واتفقا على ضرورة التدخل العاجل لإصلاح الوضع الصعب، وأبلغ بوعبيد ملاحظاته للملك عن ضرورة توفر مناخ سياسي ملائم، يمهد لحلحلة الأزمة الاقتصادية عبر عفو شامل على المدانين والمعتقلين، لكن الملك لم يعطي جوابا واضحا ويبدو أنه كان بحاجة لبعض الأحداث الهامة ليقنع بهذا الكلام⁽⁷⁷⁰⁾. وبمناسبة خطاب عيد الاستقلال الموافق ليوم 03 مارس 1965 عاد الملك، إحساسا منه بخطورة الوضع، ليتحدث عن حكومة الوحدة الوطنية، التي يجب أن يعهد إليها بمواجهة الحالة الاقتصادية العسيرة، وكذلك إنجاز التصميم الثلاثي، وكان ذلك اعترافا ضمينا منه بالفشل أو على الأقل هذا ما قرأته المعارضة في كلامه⁽⁷⁷¹⁾.

رفض حزب الاتحاد الوطني هذا الاقتراح رفضا مطلقا، انطلاقا من رفضه للحلول الجزئية وموقفه من كون حكومة الوحدة الوطنية لن تكون أبدا بديلا عن حل شامل للوضعية السياسية، وكذلك رفضه للتصميم الثلاثي، الذي هو ليس خطأ فحسب بل جريمة، وحيث أن اليسار يختلف جذريا في الرؤية الاقتصادية مع النظام القائم في عهد الحسن الثاني⁽⁷⁷²⁾.

وطالما لم يبادر النظام إلى خطوات حقيقية نحو المصالحة الشاملة والتي تبدأ بإطلاق سراح المعتقلين والعفو عن المدانين، ويغير من سياسته جذريا، فلا معنى لأي حكومة وحدة وطنية، وكما وصف بن بركة: "نعم، لقد اعترف العرش يوم 03 مارس 1965 بهذا الفشل، ولكنه لم يستخلص منه النتيجة المطلوبة، بل ذهب يبحث عن أسبابه في تعاقب الفصول وطباع البشر"⁽⁷⁷³⁾.

2- انفجار انتفاضة (23 مارس 1965).

نتيجة السياسة الفرنسية الاستعمارية، التي أبقت المغرب في حالة تخلف تعليمي، فقد كانت نسبة الأمية عالية جدا، وبعد سنوات من العمل الجاد بعد الاستقلال من أجل النهوض بالتعليم، بالكاد

⁷⁷⁰ - MURATER , **op-cit**, p, p: 131, 132.

⁷⁷¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 08. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 134.

⁷⁷² - جريدة المحرر، "التصميم الثلاثي ليس خطأ فحسب، بل إنه جريمة في حق الشعب المغربي"، عدد: 42، (01 أبريل 1965)، ص: 01. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 134، 135.

⁷⁷³ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص: 08. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 135.

انخفضت النسبة من الأميين في منتصف الستينات إلى 89 %، وبالنسبة للشعب فقد كان أكبر مكسب من تحصيل الاستقلال هو إمكانية توفير فرصة لا تعوز لضمان المستقبل، وبات حصول أبنائهم على الشهادة هو الأمل الوحيد لتحسين ظروف عيشهم والارتقاء اجتماعيا⁽⁷⁷⁴⁾.

وزاد من تلك النزعة أن المغرب شهد فراغا إداريا بعد رحيل الفرنسيين والإسبان واليهود، مما أدى إلى التحاق 200 ألف شاب مغربي بالوظائف الشاغرة، وتحسنت ظروف كثيرين، مما زاد في يقين الأغلبية الكادحة في نجاعة التعليم، لكن بعد سنوات من الاستقلال كانت الدولة وهيكلها الإداري قد بلغت درجة التشبع⁽⁷⁷⁵⁾.

لقد اندفعت الجماهير تسجل أبنائها في المدارس الابتدائية، لكن الدولة لم تستطع خلال عشر سنوات من الاستقلال سوى ضمان تدرس 45 % من الأطفال البالغة أعمارهم بين سبع سنوات وأربع عشرة سنة، وفي الوقت كان ثلاثمائة ألف طفل جديد يقفون كل سنة على أبواب المدارس، كانت الدولة في سنة 1965 تتوجه إلى تقليص اعتمادات التعليم نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد، مما أدى إلى أن طفلا من كل ثلاثة أطفال سيحرمون من التعليم⁽⁷⁷⁶⁾.

لم تجد الحكومة من سبيل لمواجهة عجزها الاقتصادي وفشلها في توفير إمكانية التمدن للجميع سوى كبح الآلة المدرسية، والتخفيف من عدد المتدربين عبر طرد جزء منهم، فصدرت يوم 09 فبراير 1965؛ مذكرة حكومية نصت على أنه لا يتوجه إلى السنة الرابعة من التعليم الثانوي سوى التلاميذ القادرين على متابعة الدراسة في إحدى الشعب المتخصصة من المرحلة الثانية من التعليم الثانوي، وهم المزدادون بعد سنة 1948، أما من هم فوق سن الـ 18 فلا يمكنهم ذلك، وليس لهم الحق في اجتياز شهادة البكالوريا ويجب أن يصرفوا من الثانويات⁽⁷⁷⁷⁾.

عُثم المنشور الذي أصدره الوزير يوسف بلعباس، على المدارس يوم 22 مارس 1965، ليفاجئ التلاميذ الذين ضيعوا سنوات عديدة في المراحل السابقة، نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم، بسبب نقص

⁷⁷⁴ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 86. / بيرو، مرجع سابق، ص: 95.

⁷⁷⁵ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 87.

فيرمورين، مرجع سابق، ص: 86. / بيرو، مرجع سابق، ص: 95، 96. / BOHKHARI, op-cit, p: 143. - ⁷⁷⁶

⁷⁷⁷ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 87.

مقاعد التمدرس ونقص المعلمين وضعف السياسة التعليمية، بتعليق المذكرة القاضية بطردهم من مقاعدهم إلى الشارع وحرمانهم من اجتياز شهادة البكالوريا، التي ضحوا كثيرا هم وأهلهم من أجل الوصول إليها⁽⁷⁷⁸⁾.

تجمع التلاميذ حول الأماكن التي علق بها المنشور، وبدأ الغضب والامتعاض ينتشر عبر الثانويات والمدارس، وفي يوم 23 مارس نزل الطلاب الثانويين إلى شوارع الدار البيضاء يتظاهرون بشكل سلمي، ويهتفون بشعارات تطالب بحقهم في التعليم، مثل: "إنهم لا يريدون أن يتعلم الفقراء"، وشيئا فشيئا وأمام الغضب المتصاعد بدأت التظاهرات تتوجه نحو أعمال العنف، فأحرقت السيارات وكسرت واجهات المحلات وهوجمت البنايات الفخمة⁽⁷⁷⁹⁾.

حاولت الشرطة السيطرة على الوضع، اعتقلت بعض التلاميذ وأطلقت الرصاص لتفريق المحتشدين، فأدى ذلك إلى انتشار الذعر وسط أهاليهم، فالتحقوا بهم في الشوارع، ثم انضم للمحتجين الغاضبين ألوف من العاطلين المتكدسين على تخوم مدينة الدار البيضاء، وعجزت الشرطة عن التعامل مع الوضع، بل حوَصر أفرادها في ثكناتهم وهربوا عبر السطوح، وبدأت أعمال تخريب ونهب كبيرة للمدينة⁽⁷⁸⁰⁾.

فوجئ النظام الذي لم يتحسب للوضع رغم التحذيرات السياسية والأمنية من مصالح الاستخبارات، بإرهاصات انفلات الوضع، وأمام حالة الذعر التي تفشت بين أجهزته، انتقل الجنرال أوفقيير المفزوع المسعور من الأحداث بواسطة طائرة مروحية مصحوبا بمجموعة من القناصة من فرقة النخبة، وانقض على الحشود المتظاهرة في الشوارع من السماء يمحطهم بوابل من الرصاص، وفي نفس الوقت هجمت الدبابات على المدينة، وزحفت نحوها أربعمئة شاحنة معبئة بالجنود، الذين لم يتوانوا عن إفراغ رشاشاتهم في الجموع⁽⁷⁸¹⁾.

⁷⁷⁸ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 82. / بيرو، مرجع سابق، ص: 96.

BOUKHARI, **op-cit**, p: 143.

⁷⁷⁹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 83. / BOUKHARI, **op-cit**, p: 143.

⁷⁸⁰ - BOUKHARI, **op-cit**, p: 144.

⁷⁸¹ - **Ibid**, p: 146.

وأمام تساقط مئات الضحايا تفجر حقد المواطنين المقموعين اتجاه النظام والملوك شخصيا، وبدأت صيحات: "يسقط الحسن" و"الحسن القاتل"، وانتشرت الرسومات التي تصوره جزارا مخضبا بالدم، وأحرقت صورته ومثله بدمى ترمز له⁽⁷⁸²⁾.

دامت المواجهات الدامية ثلاثة أيام، ولم تتوانى قوات الجيش والشرطة عن استخدام كل وسائل القمع وأطلقت الرصاص بلا رحمة على المتظاهرين وفرض حصر التجوال من الساعة الثامنة ليلا وحتى الساعة السابعة صباحا، وحملت الشاحنات ليلا جثث القتلى التي تناثرت عبر الطرقات والأرصفة، لتدفن تحت إشراف ضباط مصالح الأمن والCAB1، في حفر جماعية في بوسكورة، الواقع على طريق المطار⁽⁷⁸³⁾.

وبعد ثلاثة أيام هدأت الأمور بمدينة الدار البيضاء، والتفت أوقفي إلى إخماد التظاهرات في باقي المدن المغربية، في فاس والرباط، وبدأ الحديث عن العدد الموهول من الضحايا، فبينما كانت بلاغات الحكومة تتحدث عن عدد محدود من القتلى بلغ 07 في اليوم الثاني و70 في نهاية الأحداث، فإن ضباط الاستخبارات البخاري، يؤكد على أن الرقم الحقيقي للقتلى تجاوز الـ 1500 ضحية⁽⁷⁸⁴⁾.

ونتيجة أخبار الأعداد الموهولة من القتلى والمعتقلين، فقد تداعى جميع طلبة وتلاميذ المغرب للإضراب عن الدراسة، بينما احتل الطلبة المغاربة في الخارج مقرات السفارات والقنصليات المغربية في كل من الجزائر وباريس وبلغراد ودمشق وموسكو، منددين بالقمع الوحشي، الذي طال نظرائهم وأبناء شعبهم داخل وطنهم، وعبروا عن مطلق تضامنهم مع المتظاهرين ومطالبهم بحضور الصحافة الدولية، وفي باريس تم تنظيم تظاهرة كبرى، تلي فيها بلاغ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبلاغات التضامن من مختلف الهيئات الدولية المساندة والمتضامنة مع طلبة المغرب⁽⁷⁸⁵⁾.

داخليا ورغم مسارعة النظام لمنع صدور العديد من الصحف وحجز بعضها بعد صدورها مثل جريدتي: (العلم والرأي)، الخاصة بحزب الاستقلال، أو جرائد (المحرر والأهداف وليبيراسيون)، الخاصة

⁷⁸² - بيرو، مرجع سابق، ص: 96. / BOUKHARI, **op-cit**, p:146.

⁷⁸³ - بيرو، مرجع سابق، ص: 96. / BOUKHARI, **op-cit**, p:146.

⁷⁸⁴ - جريدة العلم، عدد: 5505، (25 مارس 1965)، ص: 01. / BOUKHARI, **op-cit**, p:147.

⁷⁸⁵ - جريدة العلم، عدد: 5509، (30 مارس 1965)، ص: 01. / جريدة المحرر، عدد: 43، (08 أبريل 1965)، ص: 01.

بحزب الاتحاد الوطني، فإن الأعداد التي وصلت إلى القراء كانت تفيض بالعناوين التي تهاجم النظام وأجهزته وتحمله المسؤولية المطلقة عما حدث، كما أنها أيضا أسهبت في الحديث عن القمع وأعداد القتلى والمعتقلين⁽⁷⁸⁶⁾.

حاول نواب البرلمان بمختلف توجهاتهم الإبقاء على شيء من الحياء السياسي، فشكّلوا لجنة تحقيق برلمانية، لعلهم يحفظون بها شيئا من وجه المؤسسة السياسي والدستوري ويهدؤون بها الخواطر، لكن عاد النواب أنفسهم بعد ثلاثة أيام ليشتكوا داخل قبة البرلمان من منع اللجنة من التحقيق في الحوادث، وتدخل القضاء ليكمل مهمة الجيش والأمن، فتم الحكم على المئات من التلاميذ والطلبة خلال تلك الأيام بأحكام قاسية سجنًا وتغريمًا⁽⁷⁸⁷⁾.

وظهر الحسن الثاني يوم 29 مارس 1965، على شاشة التليفزيون وبُث خطابه عبر الأثير، ليرد الهجوم للمعارضة وأحزابها ومنظماتها، وليفاجئ الشعب بنبرته الحادة، فقد توجه للشعب قائلا: "وضعتني أمام الاختبار يا شعبي العزيز"، وقدم عرضا بائسا وسوداويا عن حال الاقتصاد المنهار وخاطب الشعب: "ليس لي ما أعذكُم به إلا الدم والعرق والدموع"، وشن هجوما لاذعا على حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني، وحملهم مسؤولية إشعال الفتنة⁽⁷⁸⁸⁾، ولم يستثنى الملك من هجومه أعضاء البرلمان، حيث وصفهم بالثرثارين وبالذين يسعون فقط خلف مصالحهم الشخصية من تعويضات وحصانة⁽⁷⁸⁹⁾.

كما هاجم الحسن الثاني المثقفين، وكان قصده يتوجه نحو الأساتذة وجموع المناضلين المتعلمين، الذين قد يكونون وراء الأحداث فخاطبهم: "أقول لكم إنه لا خطر على أي دولة من الشبيهة بالمثقف، وأنتم أشباه المثقفين، وليتكم كنتم جهالا"، ثم أفصح عن اتهامه قائلا: "أتوجه إلى الأساتذة وأقول لهم إنه من عادة الرجال وعادة المثقفين بالخصوص أن تكون لهم الشجاعة الكافية للتعبير عن أفكارهم لا أن يستغلوا التلاميذ ولا أن يستتروا وراء الأطفال"، وختم الملك حديثه بالدعوة للوحدة الوطنية⁽⁷⁹⁰⁾.

⁷⁸⁶ - جريدة العلم، عدد: 5505، مصدر سابق. / جريدة المحرر، عدد: 42، مصدر سابق، ص: 01.

⁷⁸⁷ - جريدة المحرر، عدد: 42، مصدر سابق. / جريدة العلم، عدد: 5508، (29/28 مارس 1965)، ص: 01.

⁷⁸⁸ - بيرو، مرجع سابق، ص: 100.

⁷⁸⁹ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 141.

⁷⁹⁰ - فيرومروين، مرجع سابق، ص: 88. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 141.

وإذا كان خطاب الملك يحمل كثير من الإشارات، الدالة على تحميله اليسار وحزب الاتحاد الوطني مسؤولية انفجار تلك الحوادث، فقد اختلفت المصادر في علاقة الاتحاد الوطني بتلك الانتفاضة، فبينما يتحدث المفكر عابد الجابري عن علاقة مباشرة لمناضلي الحزب بالشرارة الأولى للانتفاضة عبر تنظيم وداديات المدارس الثانوية، التابع لشبيبة الاتحاد، وحسب الجابري، القيادي في حزب الاتحاد الوطني آنذاك والقريب من الأحداث بحكم إدارته لإحدى الثانويات، التي انطلقت منها الأحداث بمدينة الدار البيضاء، فإنه يؤكد أن تلك الوداديات، الحركة والمؤطرة من طلبة الأقسام الثانوية النهائية، قد بادرت بالاحتجاج على المنشور الوزاري داخل الثانويات، ثم تطور الأمر لتقود الطلبة خلفها إلى الشارع⁽⁷⁹¹⁾.

ويورد الجابري حوارا بين الملك الحسن الثاني وعبد الرحيم بوعبيد أياما بعد الحوادث، في هذا السياق، حيث يسأل الملك الحسن الثاني بوعبيد عن سر هتاف التلاميذ ضده وقولهم: "يسقط الحسن الثاني"، وعدم هتافهم ضد وزير التعليم، الذي أصدر القرار، في إشارة ضمنية واتهام مبطن لوجود محرك سياسي للأحداث، والذي لن يكون سوى اليسار وعبد الرحيم بوعبيد بالذات، لكن بوعبيد أجاب أن ذلك راجع ربما لأنهم يعرفون أن لا أحد في الحكومة مسؤول عن شيء ويتصرف بإرادته⁽⁷⁹²⁾.

لكن مصادر أخرى كثيرة تذهب لتؤكد غياب العلاقة المباشرة بين الانتفاضة وبين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأن قيادة الحزب قد فوجئت بالأحداث مثلها مثل أي جهة مغربية أخرى، ففي تصريح لعبد الرحمن اليوسفي لجريدة فرنسية، ذكر أنه خلال تلك الحوادث كان في سويسرا طريح الفراش نتيجة نزلة برد، فزاره المهدي بن بركة بمجموعة جرائد تتحدث عما وقع بالمغرب، وكان متفاجئا كليا بما حدث⁽⁷⁹³⁾، وكتب عبد الرحيم بوعبيد لاحقا: "إن الإضرابات والمظاهرات التي انفجرت في مارس 1965، في أغلب مدن المغرب تبرز ذاتها السمات الخصوصية لهذه الحركة، البنيات الجامعية أو النظام التعليمي ليسا لوحدهما في قفص الاتهام، فهذه الحركة الطلابية كانت في علاقة مباشرة مع الأزمة الاجتماعية والسياسية والكساد الاقتصادي وتركيز الثروات في أيدي حفنة من السكان"⁽⁷⁹⁴⁾.

⁷⁹¹ - الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 82، 83.

⁷⁹² - المصدر نفسه، ص: 84.

⁷⁹³ - بابانا العلوي، مرجع سابق، ص: 336. / أشقرا، مرجع سابق، ص: 80.

⁷⁹⁴ - أشقرا، مرجع سابق، ص: 80.

وإذا كان هناك إجماع على الخلفية الاجتماعية للأحداث وتأثير الأزمة الاقتصادية في ذلك التحرك، وابتعاد الأحزاب السياسية، لكن هذا لا يمنع من وجود دور ولو خفي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمحرك مباشر للأحداث، خصوصا مع التوتر والأزمة التي كانت مشتتة بينه وبين النظام القائم والقصر طيلة الأشهر التي سبقت الأحداث⁽⁷⁹⁵⁾.

3- ما بعد أحداث (23 مارس 1965).

بعد مرور أسبوع على الأحداث الدامية كان جليا من الصحف الوطنية، أن تلك العاصفة قد خلفت أثارا بارزة وعميقة في الشارع المغربي والساحة السياسية على السواء، كان الجميع يشير إلى مكن الخلل وسبب الأزمة، ومثلما ذكرت لسان حال حزب القوات الشعبية، لم يكن منبع الانفجار الشعبي منبثقا من الخارج، إن الكارثة الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى خطورتها، واستشهدت بكلام الملك نفسه، الذي لم يختلف عن المعارضة في تشخيص السبب المباشر للأزمة⁽⁷⁹⁶⁾.

وحسب جريدة المحرر دائما، فإن الهوة التي تفصل الحكام عن الجماهير الشعبية المستغلة والχανقة قد ازدادت اتساعا وأصبح غير ممكن تخطيطها، وبالنسبة لجريدة العلم فإن الآثار الداخلية والخارجية للأحداث والتوتر الذي نشأ عنها والانطباعات التي تشكلت لدى المواطنين والأجانب على السواء، لن يحوها مرور الأيام ولا الهدوء الذي أعقب العاصفة⁽⁷⁹⁷⁾.

وعلى وقع محاكمات التلاميذ وأخبار أعداد القتلى المهولة، استأنفت الحياة السياسية بمناقشة البرلمان للتصميم الثلاثي، وقد زادت الأحداث من تمسك المعارضة برفض هذا التصميم، الذي يفاقم سياسة التفجير والتخلف والتبعية، رغم إصرار الحكومة والقصر على تمريره، ولم تنفع مذكرة علال الفاسي، التي تقدم بها إلى المجلس بهدف إدخال تعديلين يخصان الفلاحة والتعليم، ولا تدخلات فريقه النيابي المنتقدة للمخطط، ولا أيضا مقاطعة الفريق النيابي للاتحاد الوطني ولا هجومات الصحافة المعارضة، في ثني الأغلبية الموالية على تمرير هذا التصميم، والذي تم بـ 61 صوتا مقابل 31 صوتا معارضا⁽⁷⁹⁸⁾.

⁷⁹⁵ - المرجع نفسه، ص - ص: 81 - 83. / الورديني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 141، 142.

⁷⁹⁶ - جريدة المحرر، عدد: 42، مصدر سابق، ص: 01.

⁷⁹⁷ - المصدر نفسه. / جريدة العلم، عدد: 5509، مصدر سابق.

⁷⁹⁸ - جريدة المحرر، عدد: 43، مصدر سابق، ص: 01. / جريدة العلم، عدد: 5508، مصدر سابق.

ولم تمنع الخلافات بين المعارضة والنظام من تعاطي الحزبين الرئيسيين مع نداء الملك من أجل الوحدة الوطنية، فحزب الاستقلال، الذي لم تكن معارضته راديكالية ولا تهدف إلى تغيير جذري للنظام، جاء رده سريعا عبر تصريح لزعيمه الفاسي في اليوم الموالي لخطاب الملك، حدد فيه شروط الحزب ومطالبه، والذي تمثل في برلمان شرعي تفرزه انتخابات حقيقية، والتوحد على أساس برنامج يعتمد الإصلاح الزراعي والتصنيع، وأكد رئيس الحزب على التمسك بوحدة القوى الوطنية المخلصة⁽⁷⁹⁹⁾.

أما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والذي كان المعني المباشر بنداء الوحدة الوطنية بصفته المعارض الرئيسي، وكونه الواقع في دائرة التوتر والخلاف مع القصر، والمعني الأول بما وقع من صدام بين جموع الكادحين والنظام، فقد انطلقت الاتصالات من جديد بينه وبين القصر⁽⁸⁰⁰⁾.

وفي هذا الإطار استقبل الملك يوم 10 أبريل 1965 بمنطقة إفران عبد الرحيم بوعبيد، بهدف مناقشة الوضع العام وبحث التقارب الممكن مع اليسار، طرح الملك فكرة حكومة وحدة وطنية أو حكومة تناوب، وطلب بوعبيد بعفو عام على المعتقلين، واستقبل أيضا المحجوب بن الصديق رأس الاتحاد المغربي للشغل، الذي طالب بإصدار مذكرة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، مذكرا بأنه قد نبه إلى الوضعية الاقتصادية الكارثية منذ شهر جوان 1964⁽⁸⁰¹⁾.

كان المتابعون للشأن المغربي يتوقعون انطلاق يد الملك بالقمع اتجاه المعارضة أكثر بعد حوادث مارس الدامية، وبعد ما أظهر أوفقيير من تطرف في استخدام العنف ضد الشعب، ولكن بعد أسبوعين من الانتفاضة وبمناسبة عيد الأضحى أعلن الملك يوم 13 أبريل 1965، عفو عن المعتقلين السياسيين، الذين توبعوا بتهمة المساس بالأمن الداخلي⁽⁸⁰²⁾.

⁷⁹⁹ - جريدة العلم، "حزب الاستقلال نادى دائما بوجود وحدة القوى الوطنية المخلصة"، عدد: 5511، (01 أبريل 1965)، ص: 01.

⁸⁰⁰ - DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 322.

⁸⁰¹ - جريدة العلم، "جلالة الملك يبدأ سلسلة من الاستشارات الملكية"، عدد: 5521، (14 أبريل 1965)، ص: 01. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 144. / الجابري، في غمار السياسة، مصدر سابق، ج: 2، ص: 84. / DAOUD-MONDJIB, **op-cit**, p: 323.

⁸⁰² - جريدة العلم، "بعد خطاب جلالته الملك في العفو عن المعتقلين السياسيين، الإفراج عن 65 مواطنا"، عدد: 5522، (15 أبريل 1965)، ص: 01.

أظهر الملك من خلال خطابه رغبة في تهدئة الأجواء، وأبدى استجابة لطلبات المعارضة في اللقاءات الثنائية التي عقدت، وعبر عن ذلك بنيته في إحلال الوفاق والصلح: "ولهذا فقد صح عزمي على أن أحل الوثام والتآزر محل الخصام والتنافر، وأطهر القلوب من البغضاء والشحناء والأحقاد، كل ذلك تمهيدا وسعيا لتحقيق مشروع الوحدة الوطنية، لتتضافر الجهود وتتكامل العزائم ويجمع شمل الأمة"⁽⁸⁰³⁾، ولاحقا صرح الملك بخصوص هذه الخطوة: "كان هذا من أجل خلق جو من التهدئة، لأني قدرت شخصا أنه يجب فعل شيء في ظل التصعيد"⁽⁸⁰⁴⁾.

وحسب وصف الملك، فقد تغلب تسامحه وحلمه على العتب والعقاب وطال عفوه حتى أولئك الذين تأمروا على العرش، ممن جردوا من حقوقهم المدنية والسياسية، والذين أدينوا في قضايا تمس بأمن الدولة، وأبرزهم الفقيه البصري وعمر بن جلون ومومن الديوري، ومعهم العشرات من الموقوفين منذ جويلية 1963، وإضافة إلى هؤلاء فقد شمل العفو المتعاونين مع الحماية في قضية السلطان بن عرفة، وكذلك المتهمين في قضية تمرد عدي وببهي سنة 1957، والموقوفين في تمرد الريف سنة 1958⁽⁸⁰⁵⁾.

ومباشرة عقب خطاب الملك أصدرت الأوامر إلى وزير الداخلية والعدل من أجل تنفيذ مقتضيات الأمر الملكي، وتشكلت فوراً لجنة لبحث الأمر وتحديد من يشملهم العفو من المعتقلين، ظلت مجمعة طيلة يوم 14 أبريل 1965، ومباشرة عقب خطاب الملك ذاك، تدفقت عائلات المعتقلين وحشود غفيرة من الجماهير لترابط أمام سجون الدار البيضاء والقنيطرة وفاس ومكناس، منتظرة تحرير السجناء، وفي مساء ذلك اليوم تم إطلاق سراح 65 معتقلاً منهم البصري ورفاقه، ولتبدأ أفراح الاستقبال ويشكل موكب ضخم رافق المحررين من القنيطرة وحتى الدار البيضاء، حيث أغلقت الطرق بآلاف المواطنين والسيارات، وفور وصولهم إلى الدار البيضاء تقاطرت عليهم الوفود المهنئة⁽⁸⁰⁶⁾.

وفي المقابل أظهرت المعارضة رضا وترحيبا بالخطوة، فجاء في افتتاحية جريدة حزب الاستقلال: "لا يسعنا إلا أن نبارك الخطوة التي خطاها جلالة الملك في سبيل تصفية الجو، بإعلانه العفو

⁸⁰³ - خطاب الملك الحسن الثاني، 13 أبريل 1965، جريدة المحرر، عدد: 45، (15 أبريل 1965)، ص: 01.

⁸⁰⁴ - HASSANE II , **op-cit**, p: 106.

⁸⁰⁵ - جريدة العلم، عدد: 5522، مصدر سابق. / عدد: 5523، (16 أبريل 1965). / جريدة المحرر، عدد: 45، مصدر سابق.

⁸⁰⁶ - جريدة المحرر، عدد: 45، مصدر سابق. / عدد: 46، (20 أبريل 1965)، ص: 01.

الكامل"⁽⁸⁰⁷⁾، أما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقد اعتبر أن قرار الملك قد لاقى استحسانا طيبا في جميع الأوساط الشعبية، وأنه بادرة طيبة يمكن أن تساهم في الخروج بالبلاد من الحالة السيئة التي تتخبط فيها، وكتبت صحيفة المحرر يوم 20 أبريل 1965: "ومما لا شك فيه أن هذا التدبير يعد خطوة إيجابية، نود من خلالها أن نرى بوادر التخلي عن سياسة استنكرها الجميع"⁽⁸⁰⁸⁾.

وقد اتفقا الحزبين المعارضين على ضرورة عدم الاكتفاء بهذا العفو، بل يجب أن يتجاوز الأمر إلى القضاء على كل المخلفات، التي أفستت الجو السياسي في البلاد، ووقف سياسة القمع والاضطهاد حسب حزب الاستقلال⁽⁸⁰⁹⁾، وحسب حزب الاتحاد الوطني، فإن تغيير الوضعية السياسية القائمة يتطلب إلغاء جميع الظروف الاستثنائية وترك الحريات العامة تأخذ طريقها وضمانتها⁽⁸¹⁰⁾.

وبموازاة ذلك العفو وأجواء التهدئة انطلقت حملة استشارات ملكية بهدف قيام حكومة وطنية، بدأها مدير الديوان الملكي إدريس المحمدي، بلقاءات مع بعض قيادات الأحزاب، في محاولة جس النبض العام، وقد أظهرت قيادات حزب الاتحاد الوطني ترحيبا بهذه المشاورات، التي رأت فيها توجهها نحو حلحلة المشكلة الرئيسية في البلاد في إطارها الواقعي والصحيح⁽⁸¹¹⁾.

وبدأ الحسن الثاني من يوم 20 أبريل 1965، في استقبال قيادات الأحزاب والمنظمات والتشاور معهم وسلمهم "مذكرة توجيهية"، عبارة عن مشروع برنامج ورؤية سياسية من أجل دراستها والإجابة عما ورد فيها⁽⁸¹²⁾، وقد كانت توقعات حزب الاستقلال تتوجه إزاء تغيير حكومي وشيك يسمح بوجود حكومة وحدة وطنية، لكن خاب الظن عندما تبين أن المذكرة لا تتطرق لمسألة تشكيل الحكومة بل تقتصر على ثلاثة خطوط رئيسية: التعليم والفلاحة والسوق الأوروبية المشتركة⁽⁸¹³⁾.

807 - جريدة العلم، عدد: 5522، مصدر سابق.

808 - جريدة المحرر، عدد: 45، مصدر سابق. / عدد: 46، مصدر سابق.

809 - جريدة العلم، عدد: 5522، مصدر سابق. / جريدة المحرر، عدد: 46، مصدر سابق.

810 - جريدة العلم، عدد: 5523، مصدر سابق، ص: 01.

811 - جريدة المحرر، عدد: 46، مصدر سابق.

812 - جريدة العلم، "ماذا وراء الاستشارات السياسية"، عدد: 5530، (23 أبريل 1965)، ص: 01. / اليوسفي، مصدر سابق،

ص: 109.

813 - جريدة العلم، عدد: 5530، ص: 01. / عدد: 5534، (28 أبريل 1965)، ص: 01.

وقد تمت الأحزاب والنقابات يوم 28 أبريل 1965، ردودها الرئيسية على مذكرة الملك بعد دراستها⁽⁸¹⁴⁾، فكانت موافقة حزبي الأغلبية، الحركة الشعبية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، من دون قيد أو شرط على سياسة الملك، بينما كان رد حزب الاستقلال يتمحور حول طبيعة المشاركة في الحكم، والذي لن يكون إلا أساس انتخابات حرة تعطي برلمانا حقيقيا صادق التمثيل الشعبي، أما حزب الاتحاد الوطني فقد رأى أن المذكرة تتجاهل المؤسسات الدستورية غير الشرعية، ودعا إلى العودة إلى حياة ديمقراطية شرعية وإلى تطبيق إصلاح زراعي وتأميم أراضي المعمرين، وإلى التقارب مع الجزائر⁽⁸¹⁵⁾.

ورغم الخلاف في وجهة النظر فقد سمحت ردود الأحزاب على الملك بالدخول في مرحلة هدنة سياسية، كان القصر خلالها يناقش اقتراحات المعارضة، واستمرت الاتصالات بخصوص إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية ومشاركة جميع الأحزاب فيها⁽⁸¹⁶⁾.

وكانت إحدى نتائج انتفاضة 23 مارس 1965 عودة التواصل بين القصر وبين رأس المعارضة المنفي في الخارج، المهدي بن بركة، والذي بقي وضعه غامضا ومبهما اتجاه العفو الملكي، فرغم أنه شمل رفاقه المتشددين، لكن كلام الملك احتمل وجها آخر بالنسبة له: "ولقد كان بودي أن يشمل عفوي هذا جميع الذين صدرت بشأنهم أحكاما لما ارتكبوه من جريمة المس بأمن الدولة الخارجي، لو لا فرارهم من عدالة بلادهم ولجوئهم إلى الخارج واستمرار ضلالتهم"⁽⁸¹⁷⁾.

وقد بعث الحسن الثاني في أعقاب أحداث مارس، رسالة عبر ابن عمه وصهره الأمير مولاي علي، إلى بن بركة، فاستدعى مولاي علي شقيق المهدي إلى منزله بفرنسا حيث كان سفيراً هناك، وبلغه رسالة الملك: "أحتاج أستاذي القديم في الرياضيات، هناك معادلة تحتاج حلاً بالمغرب"⁽⁸¹⁸⁾.

وفي يوم 15 أبريل 1965 التقى الأمير مولاي علي المهدي بن بركة سرا، في منزل شقيقه عبد القادر بفرنكفورت، وبلغه رسالة الملك: "عد إلى المغرب، هناك مناخ جديد يتشكل، جلالة الملك يريدك

⁸¹⁴ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 151.

⁸¹⁵ - جريدة العلم، عدد: 5534، مصدر سابق. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 149، 150.

⁸¹⁶ - الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 151.

⁸¹⁷ - جريدة العلم، عدد: 5522، مصدر سابق.

⁸¹⁸ - HASSANE II, **op-cit**, p- p: 106- 112.

معنا، إنه ينتظر"، ورد المهدي قائلا: "حسنًا بما أنك أنت المبعوث، وبما أن جلالة الملك من طلب ذلك، أخبره أنني سأعود إلى المغرب خلال الخمسة عشر يوما القادمة"⁽⁸¹⁹⁾.

4- فشل مشروع الوحدة الوطنية وإعلان حالة الاستثناء ونهاية مرحلة سياسية:

مع بداية الاتصالات بين القصر وبين المهدي بن بركة، بعث عبد الرحيم بوعبيد في شهر أبريل 1965 بمحمد لحبابي إلى فرنسا، ليمثل حلقة الوصل بين بن بركة وبين قيادات حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الداخل، من أجل بلورة موقف اتجاه مشروع القصر بخصوص حكومة الوحدة الوطنية، وكان اليوسفي متابعا للمفاوضات الثنائية بين بن بركة ومبعوث الملك⁽⁸²⁰⁾.

طرح المهدي بن بركة شروطه على مبعوث الملك، ومنها تساؤله عن موقف القوات المسلحة من مشاركة حزب الاتحاد الوطني في الحكومة، وكان رد مولاي علي أن الملك يمسك بزمام الجيش في يده، ولا توجد هناك مشكلة، فأنخرط المهدي في المفاوضات وقدم تصوره للوضع السياسي الذي يريده ولطبيعة المشاركة التي يؤمن بها، والتي تتمثل في عقد لمدة سنتين برنامج محدد ومسؤوليات واضحة، وخريطة إصلاح جذري، خاصة الإصلاح الزراعي، واقترح المهدي حكومة يقودها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مع مشاركة شخصيات مستقلة يختارها الملك⁽⁸²¹⁾.

أبلغ المهدي بن بركة الملك عبر عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان المتفاوض الداخلي باسم الحزب، رغبة الحزب في حل البرلمان وفق ما يخوله الدستور، وذلك من أجل حلحلة مشكل الشرعية، الذي تسببت فيه انتخابات 1963 المزورة، وبخصوص موضوع عودته للبلاد فقد أرجعها حتى يتفرغ من مسؤولياته الدولية، والتي تتعلق برئاسته للجنة تحضير مؤتمر القارات الثلاث، المزعم عقده بالعاصمة الكويتية هافانا في مطلع سنة 1966⁽⁸²²⁾.

⁸¹⁹ – Ibid, p: 112.

⁸²⁰ – اليوسفي، مصدر سابق، ص: 110.

⁸²¹ – DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 324.

⁸²² – Aek BENBARKA, **op-cit**, p, p: 208, 209./ DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 324./ 110. ص: مصدر سابق، ص: 110.

والحقيقة أن موقف حزب الاتحاد الوطني بخصوص مشروع الملك، لم يكن واحدا، فقد تمثلت فيه عدة اتجاهات ونزعات، فبالإضافة لموقف الخارج، الذي قاده المهدي بن بركة، كان هناك موقف تيار يلتف حول قادة النقابة وحول عبد الله إبراهيم، يطالب بدمقرطة المؤسسات ويركز على الأزمة الدستورية، ويطرح قضايا التصنيع ومحاربة الامتيازات، وهناك تيار تقوده المجموعة البرلمانية ويلتف حول عبد اللطيف بن جلون، أكثر اعتدالا وأبدى قبولا بالمشاركة في الحكومة⁽⁸²³⁾.

أما حزب الاستقلال فإنه بقي متمسكا بالعودة إلى الشرعية الدستورية عبر حل البرلمان، فقد بات من الضروري إعادة المشروعية إلى الأمة واستشارة الشعب بتنظيم انتخابات جديدة وحرّة، سلمية وديمقراطية⁽⁸²⁴⁾، وعليه فالحزب لن يشارك في حكومة غير شرعية، تواجه برلمان مصنوع ليس له اختصاص، وتتعامل مع مجالس بلدية ومحلية لا تتمتع بثقة الشعب، وفي نظر الحزب فإن حكومة الوحدة الوطنية القائمة على جمع أحزاب من مختلف الأفاق هي مجرد حيلة ومناورة ومشروع فاشل⁽⁸²⁵⁾.

وبالنسبة لأحزاب الأغلبية البرلمانية، التي تكوّن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، الحركة الشعبية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، ولأنها تعرف أن مصيرها متعلق بإرادة القصر وجهود الإدارة وأن لاحظ لها في أي استحقاق شعبي بعيد عن الدعم الرسمي، فإنها لم تبدي أي امتعاض على الواقع السياسي والاقتصادي، وظلت متمسكة بالمؤسسات القائمة، وهو ما دفع بجريدة العلم الاستقلالية للاستهزاء بالوزراء الذين يعلمون بإجراء الاستشارات لتغييرهم ولا يقومون بأي رد فعل يحفظ كرامتهم⁽⁸²⁶⁾.

ونتيجة التصلب في المواقف وضعف الثقة بين الأطراف، فإن المفاوضات حول مشروع الوحدة الوطنية أخذت تتعقد ووصلت في النهاية إلى باب مسدود، فبالنسبة للمهدي بن بركة فإن مبادرة الحسن الثاني، بالعفو عن المعتقلين وعرضه مشاركة الأحزاب المعارضة في الحكومة، لم تكن سوى نتيجة خوفه

⁸²³ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 324./

الورديغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص، ص: 152، 153.

⁸²⁴ - جريدة العلم، "اليوم تفتتح الدورة الجديدة للبرلمان، ما مصير البرلمان الحالي، هل التنويم أم الحل؟"، عدد: 5536، (30 أبريل 1965)، ص: 01.

⁸²⁵ - الورديغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق: 152.

⁸²⁶ - جريدة العلم، عدد: 5536، مصدر سابق، ص: 01.

على نفسه وعرشه، ولم تكن المفاوضات التي قام بها مع قيادة اليسار سوى مناورة لريح الوقت وتبريد الحماس الشعبي⁽⁸²⁷⁾.

واستقبل الملك يوم 19 مايو 1965، كل من عبد الرحمن اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد⁽⁸²⁸⁾، وعندما أكدا له استعداد بن بركة للعودة بناء على اتفاق مكتوب فإن الملك أجاب بأن الوقت قد فات وأن لا فائدة من ذلك الآن لأنه لم يعد عندما استدعيته⁽⁸²⁹⁾.

وفي اليوم التالي 20 مايو 1965، أدلى عبد الرحيم بوعبيد بتصريح لجريدة لوفيغارو الفرنسية، أجاب فيه عن بعض التساؤلات، ومما ورد فيه: "لقد استجبنا لنداء الملك وذهبنا للقاءه، إننا لا نريد أن نخوض سياسة الهدم والزيادة في تأزم الحالة وتدهورها، لكننا لا نريد الوحدة الوطنية التي هي مغالطة، ولهذا فقد اقترحنا على الملك عقد ذو أجل محدود إذا اقتضى الأمر، لكي يتاح لتشكيلة منسجمة أن تظهر جدواها وفعاليتها، وأن تكافح ضد الإقطاعيات وأن تخلق جوا جديدا"، وأضاف بوعبيد: "إننا نجيء على نداء الملك في الفترة الخطيرة، التي تجتازها بلادنا ونأمل أن يفهم مقصودنا"⁽⁸³⁰⁾.

من جهته كتب بن بركة في شهر جوان نصا، نشر لاحقا بعد اختطافه، هاجم فيه نظام الحكم بحدة وانتقد القصر والملك انتقادا لاذعا، كما يظهر في هذا المقتطف: "فلقد كان القصر يعتقد أنه يستطيع إنقاذ نفسه بسلوك سياسة ديماغوجية رخيصة، وسط الدعاية لمشاريع خيالية تموت قبل ولادتها، وهاهو اليوم يواجه حالة جديدة، وقد فشلت السياسة الاقتصادية لأنها كانت تعمل فقط على إرضاء مصالح الاستعمار الجديد، ومصالح دولة الامتيازات والاستغلال، وفشلت التجربة الدستورية لأنها فرضت على الشعب في ديسمبر 1962، بأسلوب حكم جائر"⁽⁸³¹⁾.

وقدم المهدي بن بركة في هذا النص شروطه وتصوره وتصور الحزب للمشاركة في مشروع الوحدة الوطنية، والحلول الملائمة للظروف الراهنة، والتي هي نفسها الشروط والتصورات التي احتواها تقريره الذي

⁸²⁷ - رسالة المهدي بن بركة إلى زوجته، 03 مايو 1965. / رسالة بن بركة الثانية إلى زوجته، الملاحق، ص، ص: 538، 539

⁸²⁸ - اليوسفي، يذكر أن تاريخ هذا اللقاء هو 26 أبريل 1965. اليوسفي، مصدر سابق، ص: 110.

⁸²⁹ - DAOUD- MONDJIB, **op-cit**, p: 324.

⁸³⁰ - جريدة المحرر، "من أجل حكومة مسؤولة"، عدد: 57، (28 مايو 1965)، ص: 01.

⁸³¹ - بن بركة، الاختيار الثوري، مصدر سابق، ص، ص: 7، 8.

قدمه سنة 1962 للمؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من أجل تسوية ممكنة مع القصر، على أساس تحقيق ديمقراطية سليمة وتطبيق إصلاح زراعي جذري، والتزام سياسة تضامن كلي مع النظم الثورية في البلاد العربية والإفريقية، فهي لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن⁽⁸³²⁾.

وسواء كان الملك جادا في مشروع حكومة الوحدة الوطنية أم كان ذلك مجرد مناورة سياسية لربح الوقت، فقد أعلن يوم 07 جوان 1965 عن فشل ذلك المشروع وطويت صفحته: "ولقد مرت ثلاثة أشهر على ندائنا للوحدة الوطنية تخللتها اتصالات واستفسارات، قمنا بها بالأخص مع مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، ، واتبعنا ذلك بحوار مباشر صريح لم تقض معه محاولتنا، بكل أسف، تحقيق الائتلاف الذي توخيناه"⁽⁸³³⁾.

وكانت نتيجة ذلك الفشل في توحيد القوى السياسية هو إعلان حالة الاستثناء "الطوارئ"، في نفس خطاب الملك الذي ألقاه يوم 07 جوان 1965، والذي قدم فيه المبررات، التي دفعته لذلك الخيار، حيث تعذر عليه إنشاء حكومة ائتلاف وطني في ظل غياب الأغلبية المريحة، التي تضمن حكومة مستقرة، ولم يرد المجازفة بإعادة تشكيل حكومة مثل سابقتها، لا تحظى بالدعم الكافي من البرلمان، كما أن خيار حل البرلمان وإعادة الانتخابات في أجل قصير، لم يكن أيضا ذو جدوى من منظور الملك، بسبب أن الخلل والإبهام الموجود في الدستور لن ينتج سوى وضع سياسيا مماثلا ولو أعيدت الانتخابات⁽⁸³⁴⁾.

وبناء على المبررات التي ساقها، حيث أن الدستور بحاجة لمراجعة جذرية، وأن البلاد تحتاز أزمة حكم وسلطة، وهي مهددة بغياب الاستقرار باستمرار الوضع السياسي السائد، ولأن فترة تسود فيها السكينة القلوب وتخدم خلالها حدة الضغائن ويخلق معها جوا أكثر ملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية اللازمة لتعبئة الشعب للعمل والبناء، باتت ضرورية، واستعمالا لحقه الدستوري ولصلاحياته، فقد لجأ الملك لإعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان⁽⁸³⁵⁾.

⁸³² - المصدر نفسه، ص: 10.

⁸³³ - خطاب الملك الحسن الثاني، يوم 07 جوان 1965، جريدة المحرر، عدد: 60، (09 جوان 1965)، ص، ص: 01، 02.

⁸³⁴ - المصدر نفسه.

⁸³⁵ - نفسه.

وإلى حين عودة المؤسسات الدستورية فإن الملك استحوذ على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، واستعاد رئاسة الحكومة وأعلن عن اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لتسيير الدولة، كما تعهد بحفظ كل الحريات الأساسية للمواطنين واحترام حق الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية في النشاط، مع استمرار المنتخبين المحليين في عملهم ومسؤولياتهم إلى حين تنظيم انتخابات أخرى⁽⁸³⁶⁾.

وفي اليوم الموالي لهذا القرار تم حل حكومة أبا حيني وتأليف حكومة جديدة برئاسة الملك، أصبح فيها أوفقيير وزيرا للداخلية وأحمد بلافريج ممثلا شخصيا للملك، وأصبح أحمد الدليمي مديرا للأمن الوطني، وتم اختيار الوزراء في هذه الحكومة على أساس صفتهم الشخصية وليست الحزبية⁽⁸³⁷⁾.

والحقيقة أنه كانت هناك مجموعة أسباب موضوعية تقف خلف قرار الملك باللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء، وأولها خيبته من التجربة البرلمانية، حيث لم تتوفر له الأغلبية الكافية لتسيير الحياة السياسية بسلاسة، ومكن ذلك المعارضة من منبر مهم تسبب عدة مرات في إحراج بالغ لنظام الملك وفي إظهار فشل حكومته، وفاقم تلك الخيبة الصعوبة البالغة، التي وجدها القصر في التحكم في الأغلبية غير المتجانسة، حيث مثّلت هزيمة الموالاتة في البرلمان يوم 07 جوان، على إثر التصويت على مقترح حزب الاستقلال بمنع الأجانب من النشر الصحفي بالمغرب، نتيجة تمرد جزء من نواب الحركة الشعبية، سببا مباشرا في حل البرلمان في نفس اليوم، ويضاف لذلك غياب الفعالية التي أظهرها البرلمان كمؤسسة سياسية، حيث أنه ولمدة سنتين لم يضع سوى ثلاثة قوانين وأصبح مسرحا للصراع والتنازع السياسي⁽⁸³⁸⁾.

والسبب الثاني كان رغبة الملك في استرضاء الشعب، الذي تفاقم نقمه على سير البرلمان وعلى النواب، الذين كان ينظر إليهم كمستفيدين غير جديرين، والأهم من ذلك هو نية الملك في استرضاء جزء مهم من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الناقم على النظام السياسي القائم ومؤسساته، خاصة لما وعد الملك بمراجعة الدستور⁽⁸³⁹⁾.

836 - خطاب الملك الحسن الثاني، يوم 07 جوان 1965، مصدر سابق.

837 - المصدر نفسه. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 155. / واتروري، مرجع سابق، ص: 332.

838 - واتروري، مرجع سابق، ص، ص: 331، 349، 350.

839 - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 89. / جريدة المحرر، عدد: 60، مصدر سابق.

وأظهر موقف حزب الاتحاد الوطني المرشح بقرار الملك صدق تلك النية، حيث وصف خطابه
بذي الأهمية التاريخية وأنه يشكل نقطة هامة في تاريخ المغرب الحديث، ورغم أن حالة الاستثناء في نظر
الحزب لا تضيف جديدا في الوضعية التي يعيشها الشعب، لكنه يلي ثلاثة مطالب أساسية كافح من
أجلها الشعب طويلا:

- العدول عن التجربة السياسية الخاطئة التي أوصلت البلاد إلى التدهور والانحلال.
 - إعداد دستور سليم تنبثق عنه مؤسسات دستورية سليمة، تعكس إرادة الجماهير.
 - إقامة نظام اقتصادي واجتماعي يلي رغبة الجماهير وأهدافها في توزيع عادل للدخل الوطني .
- وبذلك ظهر تقاطع رغبة قيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مع رغبة الملك، بعد سنوات
من الخلاف والتناطح، وإن لم يشمل ذلك كل قيادة الحزب بل قيادة الداخل ممثلة في عبد الرحيم بوعبيد
وبعض المعتدلين معه⁽⁸⁴⁰⁾.

وعلى عكس موقف الاتحاد الوطني فقد أظهر حزب الاستقلال قلقا بالغاً على مصير الديمقراطية
في البلاد بإعلان حالة الاستثناء التي مكنت الملك من الاستحواذ على كل السلط، ودعا الحزب إلى إنهاء
هاته الحالة فور اتخاذ الإجراءات المؤدية إلى قيام الآليات الديمقراطية، أي فور تنظيم انتخابات
جديدة⁽⁸⁴¹⁾.

وكان للأحداث الأخيرة، انتفاضة مارس والتعديل الوزاري وحل البرلمان، تأثيرها البالغ على
أحزاب النظام، حيث تفكك الحزب الاشتراكي الديمقراطي ومن ورائه جبهة دعم المؤسسات الملكية، فقد
استقال كل من أبا حنيني ويوسف بلعباس والغزاوي من الحزب الاشتراكي وتبعهم جل المؤسسين، بعد
تأكدهم أن خطوة أقديرة قد زالت عند الملك وأن مكانته قد تزعزعت ولم يعد رجله الأول، ونتج عن
ذلك اختفاء هاته الكيانات السياسية التي شغلت المغاربة لفترة من الزمن⁽⁸⁴²⁾.

⁸⁴⁰ - جريدة المحرر، "مراجعة الدستور"، عدد: 60، (09 جوان 1965). / الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق،

ص: 156، 157.

⁸⁴¹ - الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 157.

⁸⁴² - واتروبوري، مرجع سابق، ص: 351، 352. / الوردني، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 154.

ونفس المصير واجهته الحركة الشعبية، فنتيجة الخلاف الحاد داخل الحزب، الذي تطرقنا له سابقا، بين مجموعة أحرضان ومجموعة الخطيب، فلم يكن الحزب موحدا في القرار إزاء الأزمة التي استجدت منتصف سنة 1965، فقد وقع اختيار الملك على الخطيب لرأس حكومة الوحدة الوطنية، لكنه بالغ في وضع الشروط للقبول بالمهمة وأجهض المشروع، وحين شكل الملك الحكومة التي واكبت حالة الاستثناء قبل أحرضان المشاركة فيها واعتذر الخطيب بدعوى المرض⁽⁸⁴³⁾، وكان الخطيب قد عارض علنا حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، التي لا يوجد ما يبررها⁽⁸⁴⁴⁾.

وأدى قبول أحرضان المشاركة في حكومة الملك في جوان 1965 إلى احتجاج مجموعة الخطيب عليه، فقام بطرد كل من الإخوة الوكوتي وبوخربة ومحمد البكاي من الحزب، ورغم أنه لم يمس بوضع الخطيب، لكن الأخير شن عليه حملة صحفية عبر جريدة (المغرب العربي)، وطالب بعقد مؤتمر للحركة للفصل في النزاع، وقد انحاز أوفقير وزير الداخلية لصالح أحرضان وأغلق مكاتب صحيفة الخطيب، فبدأ الأخير مساعيه لتأسيس حزب مستقل، وبعد سنتين من الصراع سيتم الفراق الرسمي بين الطرفين ويحتفظ أحرضان بالحركة الشعبية، بينما سيؤسس الخطيب الحركة الشعبية الديمقراطية⁽⁸⁴⁵⁾.

وبعيدا عن مواقف الأحزاب من إعلان حالة الاستثناء ونظرتها إليها، فقد كانت منعطفا تاريخيا مثل نهاية عهد من تاريخ المغرب، واعتبر انتصارا ساحقا للملك على الحركة الوطنية، حيث تمكن الملك من إنهاء حالة التنافس السياسي ودور الأحزاب لصالح الحكم الفردي، واستحوذ على جميع السلطات بعد سنوات من نضال الوطنيين من أجل تحجيم سلطات القصر وتحويل المغرب إلى ملكية دستورية⁽⁸⁴⁶⁾.

وقد مكنت حالة الطوارئ الملك من إدارة البلاد بيد من حديد، وتمكن خلالها من ترويض المعارضة وفرض منطقه وإقصاء من يريد، فخلال خطاب الاحتفال بعيد ثورة الملك والشعب يوم 20 أوت 1965، وبعد عشر سنوات من عودة الملك محمد الخامس المظفرة أعلن الحسن الثاني استثناء بن بركة من حالة العفو المعلن سابقا، وهذا ما سيمهد لاختطافه وتصفيته بعد أشهر قليلة، بينما سيُدفع

⁸⁴³ - واتروري، مرجع سابق، ص: 331، 332. / الوردغي، المغرب من حرب الرمال، مرجع سابق، ص: 160.

⁸⁴⁴ - Jeune Afrique, N°: 237, (20 Juin 1965).

⁸⁴⁵ - واتروري، مرجع سابق، ص: 332، 333.

⁸⁴⁶ - فيرمورين، مرجع سابق، ص: 89.

الفقيه البصري لمغادرة المغرب سنة 1966 إلى المنفى الاضطراري لسنوات طويلة⁽⁸⁴⁷⁾، وسيلقى حمل قيادة اليسار وحزب الاتحاد الوطني على عاتق بوعبيد واليوسفي بعد ابتعاد قيادة الاتحاد الوطني للشغل ودخولها في تحالفات وتفاهمات أخرى⁽⁸⁴⁸⁾.

لقد كانت انتفاضة 23 مارس حدثا فارقا في التاريخ المغربي المعاصر، فقد تسببت بشكل مباشر في إنهاء عهد سياسي من عمر البلاد، والذي ميز العشرية الأولى من الاستقلال، عهد طبعه التنافس بين القوى التي تتواجد على الساحة السياسية، ومزاحمتها القصر على سيطرته التاريخية وإمساكه بمقاليد البلاد وحكم الشعب المغربي.

وجاءت حالة الاستثناء كنتيجة مباشرة لتلك الانتفاضة، حيث قضى الحسن الثاني على طموحات الطبقة السياسية واستغل خلافاتها وتنافسها وتعصبها لمشاريعها، لينفرد بالحكم وقيادة البلاد وينهي رسميا الحراك الديمقراطي، الذي بدأه والده الملك محمد الخامس، ويؤسس لمرحلة قادمة يكون فيها الصراع أشد مع جيل جديد من الشباب الراض لأسلوبه في الحكم، بعد أن تمكن بطريقة أو بأخرى من إقصاء الجيل التاريخي، الذي رافق والده محمد الخامس نحو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية ووضع أسس الدولة المغربية الحديثة.

⁸⁴⁷ - بيرو، مرجع سابق، ص- ص: 101 - 106.

⁸⁴⁸ - واتروري، مرجع سابق، ص: 304.

خاتمة

خاتمة:

إنّ دراسة موضوع من قبيل الصراع السياسي في بلد في مرحلة ما بعد الاستقلال، ولمدة عشر سنوات سيكون غاية في الصعوبة، نتيجة غزارة الأحداث والتفاصيل، ونتيجة الغموض الذي يكتنف الكثير من الحثيات، وسيظل البحث قاصرا عن التطرق لكامل تلك المرحلة، والإجابة عن كل الأسئلة المطروحة خلالها، ومهما حاولنا إقحام التحليل والتعليل، وبحث خلفيات المجريات، وتفسير الوقائع، فإن طبيعة الموضوع وغزارة المادة وكثرة الأحداث والشخوص والمحطات، تفرض علينا الغرق في السرد والنقل. وبعد هذه الدراسة التفصيلية، وتحت سقف الإشكالية المطروحة، وفي حدود ما سمحت به المادة العلمية المتوفرة، كانت هاته أبرز النتائج المتوصل إليها باختصار شديد:

- مثلت مرحلة الحماية، فترة مهمة من تاريخ المغرب الأقصى المعاصر، بما أدخلته من تغييرات جوهرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغربية، وبما استحدثته من تأثير في المنظومة الفكرية والمرجعية المحلية، وستكون عناصر الخارطة السياسية المغربية التي ستستلم حقبة ما بعد الاستقلال هي نتاج هاته المرحلة.

- شكلت عودة السلطان محمد بن يوسف من المنفى يوم 16 نوفمبر 1955، اعترافا ضمينا من فرنسا باستقلال المغرب، بعد فشل مشروعها في استبداله بابن عمه محمد بن عرفة، وجاء هذا التحول في السياسة الفرنسية نتيجة أعمال الكفاح الوطني الذي خاضه الوطنيون سياسيا وعسكريا منذ تاريخ 20 أوت 1953، وأكثر من ذلك نتيجة تخوف فرنسا من المشروع التحرري الوحدوي، الذي انطلق وشمل كل بلدان المغرب العربي.

- أدت الظروف العاطفية التي أحاطت بعزل السلطان محمد بن يوسف ثم عودته إلى العرش المغربي، إلى وقوع الحركة الوطنية في فخ التنازل عن مشروعها السياسي الوطني، والتماهي مع مشروع الملك، والتحول إلى مجرد بيدق، مهمته تسهيل تنفيذ سياسية ورزنامة القصر.

- مثلت المرحلة من عودة السلطان وحتى نهاية سنة 1957، مرحلة انتقالية، تميزت بوجود نوع من التعايش بين مختلف أقطاب الطبقة السياسية، بهدف التعاون على بناء مؤسسات المغرب الوليد، وقد

وظف القصر الوطنيين في هذه الفترة، من أجل تمهيد الساحة السياسية، ومن أجل إرضاخ وترويض الشعب المغربي.

- حزب الاستقلال الذي كان رائد العمل الوطني والمطالبة بالاستقلال، لم يكن ذلك الهيكل الصلب المبني على عقيدة موحدة، لكن كان مجرد تجمع وطني، وحده مطلب الحصول على الاستقلال، وعجل استرجاع السيادة الوطنية بظهور كثير من الخلافات والشقاكات داخل صفه.

- لعب حزب الاستقلال دورا محوريا في إجهاض خيار الكفاح المسلح، وفي القضاء على التنظيمات المسلحة التي ولدت في فترة النضال ضد الحماية، واستمرت لفترة ما بعد الاستقلال.

- كانت الفترة ما بين 1958 و1960، المرحلة التي خرجت فيها الصراعات المؤجلة ما بين أقطاب الساحة السياسية للعلن، فبدأ التنارع ما بين تيارى حزب الاستقلال؛ التقليدي والرايديكالي، وما بين القوة التقليدية المحيطة بالقصر وما بين الوطنيين، وما بين الجيش الرسمي وبين جيش التحرير، وما بين النظام وبين اليسار.

- كان للقصر دور مهم في تفجير حزب الاستقلال، عبر اللعب على الشرخ التاريخي الموجود بين مكوناته، واستغلال تدوير قيادة الجهاز التنفيذي بين جناحي الحزب، من أجل إذكاء الحقد وإشعال الفتنة.

- أخطأت قيادات اليسار خطأ تاريخيا، حين ظنت أنها تستطيع التصدي للقصر بمفردها، وتحييش الشعب فقط اعتمادا على قدرتها الذاتية وعلى حيويتها وصدق مبادئها، وحين ساهمت في إضعاف حزب الاستقلال، الذي كان يمكن لو بقي موحدا، أن يكون أكثر فاعلية في مواجهة سياسات ومناورات المخزن.

- لم يكن تحالف القصر مع الوطنيين سوى ظرفيا، من أجل استعادة قوته وشرعيته، التي أضعفتها سنوات الحماية، وما إن ضمن سيطرته من جديد على مؤسسات البلاد، أقصى الوطنيين، وتحالف من جديد مع الإقطاع التقليدي، الذي أعاد تشكيل نفسه وأعاد التموقع.

- لم يكن محمد الخامس دوغمائيا ولا متشددا في التعامل مع الطبقة السياسية، وكان يمكن بعيدا عن تأثير ابنه الحسن الثاني، أن يحدث تعاون ثنائي تكون نتيجته ملكية دستورية، وديمقراطية سليمة، تنهض بالمغرب وتجنّب الكثير من المآسي والدماء.
- لم يكن الحسن الثاني يؤمن نهائيا بالطبقة السياسية المغربية ودورها، ولا بالتعدد والديمقراطية، ولا بالتعايش مع الآخر، وكل تعامله مع ذلك، كان فقط في سياق ربح الوقت والخداع والتحايل من أجل فرض مشروعه.
- لا يستبعد أن الحسن الثاني هو من أبعد محمد الخامس من طريقه، حين فشل في جعله يمشي وفق مخططه هو في حكم المغرب.
- نجح الحسن الثاني في الفترة ما بين 1960 و1963، في هندسة الساحة السياسية، وفي تنصيب مؤسسات وطنية شكلية، وفي فرض ديمقراطية مصطنعة.
- انتبه الوطنيون متأخرين، للأخطاء السياسية التي اقترفوها، عشية الحصول على الاستقلال، والقبول بالتسويات الملعمة، التي أجهضت مشروع الوحدة المغاربية، وأعادت تقوية المخزن التقليدي، كما اكتشف الوطنيون خطأ التحالف غير المشروط مع القصر وأولية برنامجه، وكذلك أدركوا خطأ التشرذم والانقسام، الذي أضعف الصف، الأمر الذي فتح عليه أبواب القمع والتضييق.
- كانت الفترة بداية من منتصف 1963 وحتى منتصف سنة 1965، المرحلة التي استهل معها المغرب العهد الذي سيسمي لاحقا سنوات الرصاص، وهي حقبة قمع الخصوم السياسيين وتغييب الناشطين، وانتهاج العنف كوسيلة للتعامل مع الطبقة السياسية المعارضة.
- كانت أحداث 23 مارس 1963، هي النتيجة الحتمية، للمسار الذي قاد إليه الحسن الثاني البلاد، عبر القمع والإقصاء وتهميش الطبقات الفقيرة، وكانت أيضا تمثل النسق الجديد في العلاقة الثنائية بين الشعب والسلطة، المبنية على الرفض والتمرد، وعلى الإخضاع بالقوة، والذي لن تفيق منه المغرب إلا بعد مرور عقود كثيرة.
- مثلت العشرية الأولى من تاريخ المغرب المستقل، الممتدة من عودة السلطان محمد بن يوسف من المنفى واسترجاع الاستقلال وحتى تاريخ انتفاضة الدار البيضاء في 23 مارس 1965، الفترة التي

أسست لما سيأتي من تاريخ المغرب المستقل، وهي الحقبة التي نشأت فيها المعادلة المغربية المعاصرة، المبنية على إمساك القصر بكل خيوط اللعبة السياسية المغربية، وترك هامش ضئيل، سيسمح للطبقة السياسية أن تناور من خلاله، لا للتغيير أو التأثير، لكن فقط من أجل تحميل واجهة النظام الملكي العتيق بمسوح ديمقراطية وإصباح شيء من الحداثة عليه.

- لقد فاز الحسن الثاني ومعسكره الليبرالي الموالي للغرب الرأسمالي، بمعركة إعادة بناء وهندسة المغرب الجديد، وفشل الوطنيون بمختلف مشاربهم، الإسلامية العروبية، والديمقراطية العصرية الحداثية، واليسارية الثورية، وتأسس مغرب جديد، مثله مثل كثير من البلاد العربية سيظل يعاني أزمة سلطة وهوية.

لقد مثل فرض حالة الاستثناء في جوان 1965، من قبل الملك الحسن الثاني، نهاية فترة تاريخية من حياة المغرب الحديث، فقد كانت ضربة للعملية السياسية التي خلفها والده الراحل محمد الخامس، وخطا لكل الخارطة السياسية التاريخية التي ولدت نتيجة تدافع طويل، بدأ مع ولادة الحركة الوطنية بداية الثلاثينات، وكانت هذه الوضعية فرصة ذهبية للحسن الثاني ليعيد تشكيل خارطة جديدة، طوع فيها جزء من المعارضة التاريخية، وأقصى بعضها بالقتل والنفي، وأعاد تشكيل معادلة جديدة الكلمة العليا فيها لعناصره وأجهزته الأمنية القوية.

وعلى اختلاف مراحلها وتقلباتها، فقد كانت العشرية الأولى من تاريخ المغرب، محل الدراسة، فترة غنية زاخرة بصنوف التدافع السياسي وصراع المشاريع والأفكار والأحزاب والتيارات، وسيشعر كل دارس لها وكل متابع لما جاء بعدها، أنها كانت استثناء حقيقيا وأنها حملت فعلا تباشير حياة ديمقراطية، لم تستطع الصمود ولم تستطع النجاة من نزوة الملكية الشمولية، وخسرت المعركة في مواجهة حسابات الحسن الثاني وتفضيله ساحة سياسية طيبة، وميله لبناء دولة عسكرية بوليسية، سيكون هو أول من يدفع ثمن تغولها في قادم الأيام.

الملاحق

الملاحق:



الشهادة التي منحت للشباب المشارك في إنجاز طريق الوحدة المغربية، سنة 1957.

المصدر: <http://taounate.net/archives/8388>

ملحق رقم: 01



شيخ العرب (أحمد أكوليز).

المصدر:

<https://scopresse.com/portrait/763.html>



عباس المسيعدي

المصدر:

http://www.rifland.8m.net/abbas_almasaadi.htm



عبد الكريم بن عبد الله

المصدر :

برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.

بعض رموز العمل المسلح المغربي.

ملحق رقم: 02

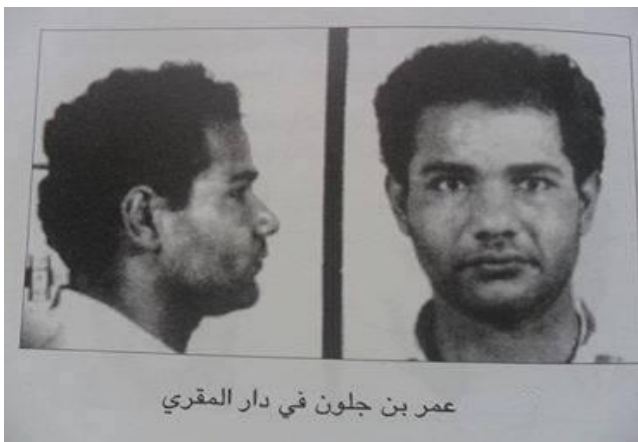


بعض قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
في دار المقرّي، أثناء الاستنطاق في جويلية 1963.

المصدر:

[https://twitter.com/ucef79/s](https://twitter.com/ucef79/status/473897777475641344)

tatus/473897777475641344



ملحق رقم: 03





خديجة المذكوري، المرأة الوحيدة المتهمة

في قضية مؤامرة جويلية 1963.

المصدر:

<http://www.nachrat.com/2019/03/23/>

الذاكرة النضالية ليسار المغربي: المناضلة خديجة المذكوري

ملحق رقم: 04

١٠
١٥/٥/٦٥

ميرزى غبطة
تجبة واشم افان

حان المل هو ان يصلح لنا الحكومة ادرا اية ومة
تريفة واه انفع على افندة لمتاها لمدة معينة
(مستحيين مثلاً)

والحقيقة ان معرفت الحس الثماني
بشر واضح وما ينزال يعقو المعنطين الحكوميين
والبشر الحكوميين السمن من المناوسن الا بسا
فاسوا المستلوا نزل ١٩٦٦. ثم ان الجيش رونا
وراءه من المظالم المستعمارية لا يمكنهم ان
يسلموا الحكم بهذه السهولة.

اما الحالة في المغرب بعد تغيرت رأيا لها مع
بعض حركات الارهابية اشهر حركات التي جعلت
الحس بمخاط على نفسه وعمرته. ولذلك هو يادم
بما يسمى العبير. ومع الممارضة مع الاشرار
انزاليب حكومة جديدة. ليرانه سرور لم استقام
اما يدخلنا لعدة سياسية تحت شعار الثورة
الرجسية نكوا بها سميا، لعمدة من الانتهازين
والحكومة ونكوا دورنا هم نيز قسهم وتقليل الشعب
الهم لن ينقل مثل هذه الامور.
و قد يقتل الحس من مهورنا خاصا لمراس
من رصيرة ما ريس موكام على له جلب رايي
والمل والى ملنا العودة الى الرماة عاجلا
بشرعت له نبع الرأه التي مره اخوان عليه

رسالة المهدي بن بركة إلى زوجته، 03 مايو 1963.

المصدر:

جاك، ديرجي، فردريك بلوكان، خفايا اغتيال المهدي بن بركة - كشف جريمة دولية، تر: محمد
صبح، قدمس، بيروت، 2006.

ملحق رقم: 05

عزيزي حبيبة
 حبيبة واشرافا
 لم اتمكن من مكاتبتك منذ اكثر من شهر لان
 لم اتوفيق من السفر و بمجرد احوالي
 اكرا انشغلت بالسفر من جديد الى الجزائر
 ورجعت منها سبعة في الخمس ومرض
 الامعاء الزحمان العراش ثلاثة ايام
 وان اليوم بتمتع العافية وحي
 اشد الشوق لزيارتك بعد اسبوع بحول
 الله اذا اتممت الانشغال المعقدة
 اخبار المغرب سارة من حيث التطور
 العام والمجاويزات مستمرة مع المحسن
 ولكن غير جدي وانما يريد ربح الوقت
 و"تبريد" الحماس الشعبي، ولا خوار
 واعلمون لذبح ومهتمون قبل كل شيء
 باعادة تنظيم الحزب على اسس جديدة

رسالة المهدي الثانية لزوجته.

المصدر: برنامج بن بركة اللغز، الجزيرة الوثائقية، 2012.

ملحق رقم: 06



حملة حزب الاتحاد الوطني لمقاطعة دستور سنة 1962.

المصدر:

<https://www.hespress.com/histoire/383524.html>

ملحق رقم: 07

16 septembre 1958

TRÈS SECRET

NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

Valeur A/1
Date 2.9.1958

Parti de l'Istiqlal Soussi

Ci-après copie de deux notes adressées par les
Renseignements généraux d'Agadir à la D.G.S.N. de Rabat.

(Forme respectée)

AGADIR, le 27.8.1958

"Le 25 août, vers 23 heures, AHMED OU EL HALW et
"BAAKILI, ex-trésorier du Parti de l'Istiqlal, ont tenu
"à la Kasbah, une réunion à laquelle assistaient une ving-
"taine de militants.

"Au cours de la séance, AHMED OU EL HALW a montré
"aux assistants les nouvelles cartes d'adhésion qu'il a
"rapportées de Casablanca et qui portaient comme en-tête
"la mention suivante:

"PARTI DE L'ISTIQLAL SOUSSI".

"(à noter qu'effectivement l'intéressé est arrivé le même
"jour dans notre ville, venant de Casablanca où il était
"depuis un mois environ). Après quoi il leur a demandé
"que, désormais, les réunions doivent être tenues secrète-
"ment dans des maisons privées, en ajoutant que les Ser-
"vices de Police les surveillent et sont toujours à leurs
"trousses, ce qui est a-t-il déclaré, conforme au régime
"de l'ancienne police du Protectorat.

DESTINATAIRE

M. HUNT

(avez-vous les précédents à ce sujet).

.....

وثيقة سرية، تتحدث عن رغبة السوسيين في تأسيس حزب خاص بهم موازي لحزب الاستقلال.

المصدر:

<https://www.alousboue.com/13531/>

ملحق رقم: 08

مذكرة استخبارية

قيمة: A/1

التاريخ: 1958.9.2

حزب الاستقلال السوسي

-

فيما يلي نسخة من مذكرتين أرسلتهما الاستخبارات العامة بأكادير إلى قيادة الأمن الوطني بالرباط.

أغادير: 1958.8.27 (صيغة أصلية).

في الـ 25 أوت، نحو الحادية عشر ليلا، أحمد أولحاج وباعقيلي، أمين مال سابق لحزب الاستقلال، عقدا اجتماعا في القصبة حضره نحو العشرين مناضلا. خلال الجلسة أظهر أحمد أولحاج للحضور بطاقات الانخراط الجديدة، التي جلبها من الدار البيضاء، والتي حملت كشعار العبارة التالية:

"حزب الاستقلال السوسي".

(لاحظ أن الطرف المعني وصل بالفعل في نفس اليوم إلى مدينتنا ، قادمًا من الدار البيضاء حيث كان منذ حوالي شهر)، بعد ذلك طلب منهم أن تعقد الاجتماعات من الآن وصاعدا بشكل سري وفي المنازل الخاصة، وأضاف أن مصالح الشرطة متيقظة وتتعبهم، حسب ما قال، تماما كما كان الأمر على عهد شرطة الحماية.

.....

المرسل إليه:

م. هونت (M.HUNT)

(هل لديك سوابق عن الموضوع؟؟)

الوثيقة السابقة مترجمة

ملحق رقم: 09



"بعض مناضلي القضية المغاربية، في ليبيا، 24 سبتمبر 1951".

الهاشمي الطود، صالح التواتي (الجزائر)، حمادي العزيز، محمود الخفيف (عمر المختار)، عبد الحميد الوجدي، محمد عرعار (الجزائر).



"البعثة العسكرية، من مناضلي المغرب العربي، التي أرسلها الأمير الخطابى للتدرب في العراق".

الهادي عمرات (تونس)، حدو أقشيش، (المغرب) يوسف العبيدي (تونس)، عبد الحميد الوجدي، محمد إبراهيم القاضي، الهاشمي الطود، ضابط عراقي، حمادي العزيز (جالس).

المصدر: بريسشيس

<http://www.presshes.com/articles/28661>

الملحق رقم: 10



جواز سفر المناضل عبد الله الصنهاجي



جواز سفر المناضل عباس المسيعدي، ويظهر الإسم الحركي الذي كان يستخدمه:

عبد القادر الدمناتي

المصدر: مدونة الأستاذ محمد لومة.

<http://louma.info/category/%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d8%b1/>

ملحق رقم: 11



الباحث بين قبري بطلي المقاومة، المرحوم محمد الزرقطوني والرحوم محمد الفقيه البصري،

يوم 25 فيفري 2018.

ووراء القبرين يظهر قبر المرحوم محمد خيضر.

ملحق رقم: 12

قائمة المصادر والمراجع:

• المصادر:

وتشمل مجموعة الوثائق الأصلية المصورة، والوثائق المطبوعة المنشورة على غير شكلها الأصلي، ومجموعة الصحف المصدرية، التي واكبت الأحداث ونقلت تفاصيلها في حينها، وكذلك مجموعة المذكرات الشخصية للشخصيات السياسية التي صنعت الأحداث، وأيضا الشهادات الشفهية.

أولا: الوثائق الأرشيفية:

أ- الوثائق الأصلية:

- 1- وثيقة تتحدث عن تأسيس حزب سوسي أمازيغي يحمل اسم: حزب الاستقلال السوسي.
- 2- رسالة المهدي بن بركة إلى زوجته، 03 مايو 1965، (1).
- 3- رسالة المهدي بن بركة الثانية إلى زوجته (2).
- 4- الشهادة التي منحت للشباب المشاركين في إنجاز طريق الوحدة المغربية.

ب- الوثائق المطبوعة:

أ- باللغة العربية:

- 1- بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وثيقة منشورة، جريدة التحرير، عدد: 897، (12 ديسمبر 1962).
- 2- بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول انتخابات مجلس النواب، 02 مايو 1963، ملاحق، بن بركة، الاختيار الثوري.
- 3- بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 02 مايو 1963، جريدة التحرير، عدد: 1016، (03 مايو 1963).
- 4- بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، جريدة التحرير، عدد: 1033، (23 مايو 1963).
- 5- بيان جيش تحرير المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ.
- 6- بيان جيش تحرير المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ.
- 7- بيان الزهيري وبناني، قاسم الزهيري، أزمة بعد أخرى.
- 8- بيان حزب الاستقلال حول اعتقال النواب، جريدة العلم، عدد: 4945، (10 جوان 1963).
- 9- بيان حزب الاستقلال، 03 جويلية 1963، جريدة العلم، عدد: 4965، (04 جويلية 1963).
- 10- بيان حزب الاستقلال، 23 جويلية 1963، جريدة العلم، عدد: 4983، (25 جويلية 1963).
- 11- بيان حزب الاستقلال بخصوص مقاطعة انتخابات مجلس المستشارين، 15 أكتوبر 1963، جريدة العلم، عدد: 5053، (16 أكتوبر 1963).

- 12- بيان وزارة الأنباء المغربية، 09 أكتوبر 1963، عن حوادث الحدود، جريدة العلم، عدد: 5048، (10 أكتوبر 1963).
- 13- بيان لاسيل سان كلود، ملحق 09، روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين.
- 14- بيان مناضلي جيش التحرير والمقاومة عن قضية الصحراء، آيت إيدر، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب.
- 15- بيان المهدي بن بركة، يوم: 17 أكتوبر 1963، بخصوص حرب الرمال، ملحق كتاب المهدي بن بركة، الاختيار الثوري.
- 16- بيان محمد عبد الرزاق ومحمد منصور، 11 يناير 1959، جريدة العلم، عدد: 3238، (18 يناير 1959).
- 17- بلاغ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 02 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 340، (03 مارس 1961).
- 18- بلاغ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليوم 14 نوفمبر 1962، جريدة التحرير، عدد: 873، (16 نوفمبر 1962).
- 19- بلاغ جيش التحرير رقم: 29، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب
- 20- بلاغ جيش التحرير رقم (38)، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب
- 21- بلاغ جيش التحرير رقم (32)، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب
- 22- بلاغ جيش التحرير رقم (37)، جريدة العلم، عدد: 2902.
- 23- بلاغ جيش التحرير رقم: 59، جريدة التحرير، عدد: 96، (07 جويلية 1959).
- 24- بلاغ الجامعة الوطنية للموظفين، 17 جوان 1961، جريدة التحرير، عدد: 432، (17 جوان 1961).
- 25- بلاغ الديوان الملكي، ليوم 22 مارس 1956، جريدة العلم، عدد: 2118، (23 مارس 1956).
- 26- بلاغ الديوان الملكي، 12 مايو 1956، جريدة العلم، عدد: 2268، (13 مايو 1956).
- 27- بلاغ الديوان الملكي، 16 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2960، (16 أبريل 1958).
- 28- بلاغ الديوان الملكي، 29 أوت 1959، جريدة العلم، عدد: 3461، (31 أوت 1959).
- 29- بلاغ من الديوان الملكي، 04 ديسمبر 1959، جريدة التحرير، عدد: 248، (06 ديسمبر 1959).
- 30- بلاغ من الديوان الملكي، جريدة العلم، عدد : 4095، (21 مايو 1960).
- 31- بلاغ من الديوان الملكي حول حوادث اسطاط، جريدة التحرير، عدد: 371، (08 أبريل 1961).
- 32- بلاغ الديوان الملكي، 04 نوفمبر 1962، جريدة التحرير، عدد: 864، (06 نوفمبر 1962).
- 33- بلاغ الديوان الملكي ليوم 04 يناير 1963، جريدة العلم، عدد: 4809، (05 يناير 1963).
- 34- بلاغ وزارة الأنباء، 12 يناير 1961، جريدة التحرير، عدد: 296، (12 يناير 1961).
- 35- بلاغ وزارة الداخلية، 09 سبتمبر 1958، جريدة العلم، عدد: 3108، (10 سبتمبر 1958).
- 36- بلاغ حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 08 نوفمبر 1962، جريدة التحرير، عدد: 866، (08 نوفمبر 1962).

- 37- بلاغ حزب الاستقلال، 24 جويلية، جريدة العلم، عدد: 4983، (25 جويلية 1963).
- 38- بلاغ الحزب الدستوري الديمقراطي، 10 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 346، (10 مارس 1961).
- 39- بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 16 أبريل 1962، جريدة التحرير، عدد: 693، (17 أبريل 1962).
- 40- بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، 01 جوان 1962، جريدة التحرير، عدد: 735، (03 جوان 1962).
- 41- بلاغ اللجنة السياسية لحزب الاستقلال، 20 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2965، (21 أبريل 1958).
- 42- بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، 15 نوفمبر 1963، جريدة العلم، عدد: 5080، (16 نوفمبر 1963).
- 43- بلاغ محمد الوزاني، معينو، ذكريات ومذكرات، ج: 6.
- 44- بلاغ التشريعات الملكية، 26 فبراير 1961، جريدة العلم، عدد: 4228، (26 فبراير 1961).
- 45- بن بركة المهدي، الاختيار الثوري، دار الطليعة، بيروت، 1966.
- 46- بن بركة المهدي، محاضرة حول الجماعة القروية، أمام أعوان وزارة الداخلية، أكادال، الرباط، 1957، نشر محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد: 06، أوت 2002.
- 47- بن بركة المهدي، محاضرة نحو مجتمع جديد، تطوان، 31 جويلية 1958، نشر محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد: 06، أوت 2002.
- 48- بن بركة المهدي، محاضرة مسؤوليتنا، الدار البيضاء، 19 مايو 1957، نشرها محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد: 06، أوت 2002.
- 49- البروتوكول المرفق لإعلان الاستقلال، ملحق 11، روم لاندو.
- 50- بروتوكول 06 جويلية 1961، الموقع بين فرحات عباس والحسن الثاني، الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس.
- 51- كلمة الأمير الحسن في مهرجان الشبيبة الاستقلالية، جريدة العلم، عدد: 2121، (26 مارس 1956).
- 52- كلمة عبد اللطيف بن جلون في ختام تقديم ملتئم الرقابة، اليوسفي، أحاديث فيما جرى، ص- ص: 105-108.
- 53- محضر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ.
- 54- ميثاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ملحق بن بركة، الاختيار الثوري.
- 55- ملتئم الرقابة من حزب الاتحاد الوطني ضد حكومة أباحيني، الوردغي، المغرب من حرب الرمال وحتى حالة الاستثناء.

- 56- مرسوم إلغاء الاحتكار النقابي، 19 أكتوبر 1960، جريدة العلم، عدد: 4115، (20 أكتوبر 1960).
- 57- مشروع الدستور، الوردغي، المغرب من وفاة محمد الخامس.
- 58- مذكرة الاتحاد المغربي للشغل عن وضع المغرب، 14 جوان 1961، جريدة التحرير، عدد: 429، (14 جوان 1961).
- 59- مذكرة حزب الاتحاد الوطني إلى الملك، 13 مارس 1961، بوعبيد، شهادات وتأملات، ص، ص: 343، 345.
- 60- مذكرة جوابية من علال الفاسي إلى السيد الطيب بن هيمة، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ.
- 61- مذكرة من علال الفاسي لأعضاء مكتب حزب الاستقلال، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ.
- 62- نداء جيش التحرير، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب.
- 63- نداء الملك، 24 مايو 1959، جريدة العلم، عدد: 4098، (24 مايو 1960).
- 64- الفقيه البصري، المناورات لتشتيت جيش تحرير الصحراء، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب.
- 65- القانون الأساسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وثيقة مطبوعة، ملحق بن بركة، الاختيار الثوري.
- 66- قرار الإضراب العام لمكتب الاتحاد المغرب للشغل، 03 جوان 1961، جريدة التحرير، عدد: 423، (07 جوان 1961).
- 67- قرارات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وثيقة منشورة، ملحق، بن بركة، الاختيار الثوري.
- 68- رسالة استقالة وزراء حزب الاستقلال من الحكومة، 15 أبريل 1958، جريدة العلم، عدد: 2960، (16 أبريل 1958).
- 69- رسالة بلال فريج إلى بوعبيد، 24 نوفمبر 1958، جريدة العلم، عدد: 3185، (25 نوفمبر 1958).
- 70- رسالة من علال الفاسي لأحمد بلال فريج، مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ.
- 71- رسالة عمر بن جلون إلى المحجوب بن الصديق، ملحق، الطيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية.
- 72- رسالة محمد الوزاني، معينو، ذكريات ومذكرات، ج: 6.
- 73- رسالة الحاج السلام أمزيان إلى زكي مبارك، زكي مبارك، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب.
- 74- التقرير السري بين فرنسا وإسبانيا، وثيقة منشورة، آيت إيدر، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب.
- 75- التقرير المذهبي للمؤتمر الثاني، جريدة التحرير، عدد: 727، (26 مايو 1962).
- 76- خطاب الأمير الحسن، 14 مايو 1956، جريدة العلم، عدد: 2169، (14 مايو 1956).

- 77- خطاب المهدي، الرباط 08 جوان 1962، جريدة التحرير، عدد: 741، (10 جوان 1962).
- 78- خطاب الملك، يوم 09 أبريل 1956 بتطوان، جريدة العلم، عدد: 2136، (10 أبريل 1956).
- 79- خطاب الملك بأغادير 25 مايو 1959، جريدة العلم، عدد: 3366، (26 مايو 1959).
- 80- خطاب الملك، يوم 23 مايو 1960، جريدة العلم، عدد: 4098، (24 مايو 1960).
- 81- خطاب تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم، بوعبيد، شهادات وتأملات.
- 82- خطاب الملك الحسن الثاني، 03 مارس 1961، جريدة التحرير، عدد: 341، (04 مارس 1961)، ص: 01، 03.
- 83- خطاب الملك الحسن الثاني، 17 أبريل 1963، جريدة العلم، عدد: 4898، (19 أبريل 1963).
- 84- خطاب الملك الحسن الثاني، 13 أبريل 1965، جريدة المحرر، عدد: 45، (15 أبريل 1965).
- 85- خطاب الملك الحسن الثاني، يوم 07 جوان 1965، جريدة المحرر، عدد: 60، (09 جوان 1965).
- 86- خطاب العرش، 18 نوفمبر 1955، ملحق 10، روم لاندو.

ب- باللغة الفرنسية:

- 1-Conférence de presse de M. Ahmed Réda GUEDIRA, Annuaire de l'Afrique du Nord : Vol. 2, 1963, p: 882.
- 2-Dahir n° 1-63-826, Annuaire de l'Afrique du Nord : Vol. 2, 1963, p: 877.
- 3-Parti de l'istiqlal, **document 1944-1946**, librairie bal chambery, Paris, 1946.
- 4- Rapport du Mehdi BenBarka, aux ONU, 08 Octobre 1948, colloque Mehdi Ben Berka de l'indépendance a la tricontinentale, karthala, paris, 1997.

ثانيا: الشهادات الشفهية.

- 1- آيت إيدر محمد بن سعيد، شهادة شفهية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.
- 2- بوشنا أحمد، شهادة شفهية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.
- 3- بناني عثمان، صهر بن بركة، شهادة شفهية، برنامج بن بركة اللغز، الجزيرة الوثائقية، 2012.
- 4- بن بلة أحمد، شهادة شفهية، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة.
- 5- بن بركة البشير، شهادة شفهية، برنامج بن بركة اللغز، الجزيرة الوثائقية، 2012.

- 6- بن بركة المهدي، كلمة مسجلة، أمام الشباب المشارك في مشروع طريق الوحدة، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.
- 7- البصري الفقيه، شهادة شفوية، برنامج arte، 2001.
- 8- برادة حميد، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، قناة arte، 2001.
- 9- الطود الهاشمي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.
- 10- اليوسفي عبد الرحمن، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، art، 2001.
- 11- ماو (المناضل)، شهادة شفوية، بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.
- 12- مبارك زكي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة اللغز، قناة الجزيرة، 2012.
- 13- عواد أحمد، سكرتير المهدي بن بركة، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.
- 14- عثمان أحمد، مدير سابق للديوان الملكي، شهادة شفوية، برنامج بن بركة المعادلة المغربية، arte، 2001.

ثالثا: المذكرات.

أ- باللغة العربية.

- 1- أوفقيير فاطمة، حدائق الملك، تر: حسن عمر، ط: 3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2010.
- 2- آيت إيدر محمد بنسعيد:
- هكذا تكلم محمد بن سعيد، منشورات محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، 2018.
- وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، نشر مركز محمد بن سعيد آيت إيدر، الدار البيضاء، 2011.
- 3- بوزار نذير، التاريخ الحقيقي لجيش التحرير الوطني المغربي 1955-1956، ترجمة وتحقيق: عبد الرحيم الوردغي، دار أبي رقرق، الرباط، 2008.
- 4- بوطالب عبد الهادي، نصف قرن في السياسة، تقديم: د محمد سبيلا، منشورات الزمن، الرباط، 2001.
- 5- بوعبيد عبد الرحيم، شهادات وتأملات، ط: 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2018.
- 6- بن بوعزة الطيب، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، تقديم: محمد اليازغي، ترجمة: عبد الله رشد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1992.
- 7- الجابري محمد عابد، في غمار السياسة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ج: 01، 02، 03.
- 8- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط: 02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- 9- الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية - مرحلة الانطلاق والكفاح 1930-1934، مؤسسة محمد حسن الوزان، الطبعة الأولى، 1984.
- 10- الكوكبي بن عبد الله، معركتنا ضد الحزب الوحيد، منشورات إفريقيا، الرباط، 2000.
- 11- الزهيري قاسم، أزمة بعد أخرى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

- 12- الحسن الثاني، التحدي، المطبعة الملكية، الرباط، 1983.
- 13- اليوسفي عبد الرحمن، أحاديث في ما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودركة، إعداد مبارك بودركة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2018.
- 14- معينو أحمد:
- المجلس الوطني الاستشاري ومعارضة حزب الشورى والاستقلال 1956-1959، الدار البيضاء، 1986.
- ذكريات ومذكرات، مطبعة سبارطيل، طنجة، (د س)، ج: 06.
- 15- مشحود رابح، مذكرات المجاهد والدبلوماسي رابح محشود، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ج: 01.
- 16- مؤسسة علال الفاسي، الزعيم علال الفاسي رسائل تشهد على التاريخ، تنسيق وتقديم شيبه ماء العينين، ط: 2، مطبعة الرسالة، 2006، ج: 1.
- 17- السوسي مختار، معتقل الصحراء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2011.
- 18- العرائشي الحسن، انطلاق المقاومة المغربية وتطورها، مطبعة الرسالة، الرباط، 1982.
- 19- العراقي الغالي، ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات الحديد والجمهر والغبار، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.
- 20- فور إدغار، مذكرات إدغار فور، ترجمة: حافظ الجمالي، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1986.
- 21- الصنهاجي عبد الله، مذكراتي في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير 1947-1956، مطبعة فضالة، 1987.
- 22- القادري أبوبكر، مذكراتي في الحركة الوطنية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ج: 2.
- 23- الرداد عبد الله، من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية، تقديم وتحقيق أحمد معينو، مطابع سلا، سلا، 1990.
- 24- التجكاني المهدي المومني، دار بريشة أو قصة مختطف، تقديم وتعليق: الحاج أحمد معينو، ط: 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1987.

ب- باللغة الفرنسية.

- 1-BEN BARKA Mehdi , Jacques BERQUE et d'autre, la réforme agraire au Maghreb, François Maspéro, paris, 1966
- 2-BEN BARKA Mehdi, problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb, 4 entretiens avec Ben barka, Tribune libre, recueillis par Raymond Jean, Plon, paris, 1959.
- 3-BOUKHARI Ahmed, le secret –Benbarka et le Maroc, Lafon, Cedex, 2002.

4-CATROUX Général:

- Deux missions en Moyen-Orient, 1919-1922, Paris, Plon, 1958.
- Lyauty le Marocain, Hachette, Paris, 1952.

5-DIOURI Moumen:

- réalités marocaines-la dynastie allaouite de l'usurpation a l'impasse, Harmattan, paris,1987.
- DIOURI Moumen, Réquisitoire contre un despote, pour une république au Maroc, edit Albatros, Paris, s a.

6- Guillaume. A.General:

- les berbers Marocains et la pacification dans l'atlas central, Paris, Jullard, 1946.
- le Général Guillaume- homme de guerre, Editions France-Empire, paris, 1977.

7- HASSANE II, la mémoire d'un roi, entretiens avec Eric laurent, Plon, Paris, 1993.

8- LAHBABI Mohamed, Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle, préface de Mehdi BEN BARKA, Editions techniques nord-africaines, Rabat,1957.

رابعاً: المحاضرات:

- باللغة الفرنسية:

1- ELMANDJRA Mehdi, Ben Barka l'internationaliste, colloque Mehdi Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale.

2- HARBI Med, Ben Barka et les nationalistes arabes, colloque Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale.

3- SAAF Abdallah, Ben barka et les communistes, colloque Mehdi Ben Barka de l'indépendance a la tricontinentale, organisé par université de Paris 8 et l'institut Maghreb-Europe, 17-18 novembre 1995, sous la direction de René Gallissot et Jacques Kergoat, Karthala,1997.

خامسا: الجرائد.

أ- باللغة العربية.

1- جريدة العلم:

- جريدة العلم، "الخطوط الرئيسية لخطاب العرش"، عدد: 1996، (20 نوفمبر 1955).
- جريدة العلم، "مؤتمر بناء"، عدد: 2004، (30 نوفمبر 1955).
- جريدة العلم، "البكاي يقبل تشكيل الحكومة المغربية"، عدد: 2005، (01 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "السيد البكاي يؤلف الحكومة"، عدد: 2012، (08 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "وحدة المغرب"، عدد: 2016، (12 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "بيني يقابل بلافريج"، عدد: 2026، (22 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "الصحف الإسبانية تنصح الوطنيين بعد الاستعجال"، عدد: 2034، (30 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "الملك يوجه رسالة لرئيس الجمهورية في شأن المفاوضات"، عدد: 2035، (31 ديسمبر 1955).
- جريدة العلم، "إلغاء الحكم المباشر من الآن"، عدد: 2037، (02 يناير 1956).
- جريدة العلم، "اجتماع بين الخليفة والجنرال فالينو"، العدد: 2039، (05 يناير 1956).
- جريدة العلم، "الجنرال فالينو يصرح"، عدد: 2040، (06 يناير 1956).
- جريدة العلم، "في الوحدة المغربية"، عدد: 2047، (12 يناير 1956).
- جريدة العلم، "اعتراف إسبانيا بمبدأ استقلال المغرب"، عدد: 2050، (15 يناير 1956).
- جريدة العلم، "كل معاهدة بين المغرب وفرنسا يجب أن تحترم مبادئ عقد الجزيرة الثلاثة"، عدد: 2071، (05 فبراير 1956).
- جريدة العلم، "استئناف المفاوضات المغربية الفرنسي مساء أمس"، عدد: 2089، (23 فبراير 1956).
- جريدة العلم، "حديث صحفي للسيد رضى قديرة"، عدد: 2092، (26 فبراير 1956).
- جريدة العلم، "تطور جديد في سير المفاوضات المغربية الفرنسية"، عدد: 2095، (29 فبراير 1956).
- جريدة العلم، "من كفاح إلى آخر"، عدد: 2113، (18 مارس 1956).
- جريدة العلم، "ندوة صحفية للزعيم علال"، عدد: 2114، (19 مارس 1956).
- جريدة العلم، "جلالة الملك: رحلتنا إلى إسبانيا ستكون فاتحة عهد جديد"، عدد: 2127، (01 أبريل 1956).
- جريدة العلم، "الأمن العام مشكلة الساعة في المغرب"، عدد: 2149، (23 أبريل 1956).
- جريدة العلم، "المحادثات المغربية الفرنسية لتكوين الجيش المغربي"، عدد: 2150، (24 أبريل 1956).
- جريدة العلم، "النواة الأولى للجيش المغربي"، عدد: 2152، (26 أبريل 1956).
- جريدة العلم، "رئيس أركان القوات الملكية المسلحة"، عدد: 2157، (01 مايو 1956).
- جريدة العلم، "جلالة الملك يهنئ ضباط الجيش ويحثهم على العمل"، عدد: 2171، (16 مايو 1956).
- جريدة العلم، "عبد الله إبراهيم يتحدث عن قانون الحريات"، عدد: 2776، (08 يناير 1958).

- جريدة العلم، "حرب الأعصاب"، عدد: 2779، (11 يناير 1958).
- جريدة العلم، "هؤلاء الذين يخربون الدولة"، عدد: 2788، (21 يناير 1958).
- جريدة العلم، "تدابير حكومية للمحافظة على الأمن"، عدد: 2902، (14 فبراير 1958).
- جريدة العلم، "إحداث لجنة للتطهير وتعيين أعضائها"، عدد: 2949، (04 أبريل 1958).
- جريدة العلم، "استشارات جلالة الملك لحل الأزمة"، عدد: 2962، (18 أبريل 1958).
- جريدة العلم، "جلالة الملك يستمع لآراء مختلف الهيئات بالمجلس الوطني الاستشاري"، عدد: 2964، (20 أبريل 1958).
- جريدة العلم، "الانسجام الوزاري والصحافة الاستعمارية"، عدد: 2971، (27 أبريل 1958).
- جريدة العلم، "عهد ملكي للحكومة الجديدة"، عدد: 2981، (07 مايو 1958).
- جريدة العلم، "اليوم يتم تنصيب الحكومة الجديدة"، ملحق خاص، عدد: 2987، (12 مايو 1958).
- جريدة العلم، "سياسة الحكومة"، عدد: 2988، (13 مايو 1958).
- جريدة العلم، "التطهير يدخل في طور السرعة والانجاز"، عدد: 3007، (01 جوان 1958).
- جريدة العلم، "انقلاب ثوري في بغداد"، عدد: 3051، (15 جويلية 1958).
- جريدة العلم، "صوت الطلبة"، عدد: 3075، (08 أوت 1958).
- جريدة العلم، "لجنة التطهير تحكم على الخونة"، عدد: 3087، (20 أوت 1958).
- جريدة العلم، "مؤتمر الحزب يوم 11 يناير المقبل"، عدد: 3125، (27 سبتمبر 1958).
- جريدة العلم، "قاضي التحقيق بفاس يحقق مع الخطيب وأحرضان"، عدد: 3136، (08 أكتوبر 1958).
- جريدة العلم، "مهام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب"، عدد: 3141، (13 أكتوبر 1958).
- جريدة العلم، "الملك يقبل استقالة حكومة بلافريج"، عدد: 3194، (04 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "لجنة البحث الملكية بالناضور"، عدد: 3196، (06 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "رئيس لجنة البحث الملكية يتحدث عن مشاكل الريف"، عدد: 3200، (10 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "الأزمة الوزارية تقترب من نهايتها"، عدد: 3201، (11 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "جلالة الملك يكلف عبد الله إبراهيم بتشكيل الحكومة"، عدد: 3207، (17 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "عبد الله إبراهيم يوالي استشاراته"، عدد: 3208، (18 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "عدي ويهيي يحاكم"، عدد: 3210، (20 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "رئيس الحكومة المعين ينهي استشاراته أمس"، عدد: 3112، (22 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "محكمة المتهم الثاني"، عدد: 3214، (24 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "أوهري يصرح في محكمة العدل"، عدد: 3215، (25 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "انخفاض 17.55 % من قيمة الفرنك"، عدد: 3218، (28 ديسمبر 1958).
- جريدة العلم، "متابعة لحسن اليوسي"، عدد: 3221، (31 ديسمبر 1958).

- جريدة العلم، "زعيم علال يطلب، تطهير الحزب من الخونة والمارقين"، عدد: 3233، (12 يناير 1959).
- جريدة العلم، "في المجلس الوطني الاستشاري"، عدد: 3242، (22 يناير 1959).
- نداء علال الفاسي، 26 يناير 1959، جريدة العلم، عدد: 3247، (27 يناير 1959).
- جريدة العلم، "نقابة التعليم الرسمي تنسحب من الجامعة الوطنية"، عدد: 3253، (02 فبراير 1959).
- جريدة العلم، "العمال يسحبون ثقتهم من مسيري الاتحاد المغربي للشغل"، عدد: 3255، (04 فبراير 1959).
- جريدة العلم، "آلاف العمال يطالبون بالحرية النقابية"، عدد: 3309، (30 مارس 1959).
- جريدة العلم، "الخطوط العريضة لبرنامج حزب الاستقلال"، عدد: 3348، (08 مايو 1959).
- جريدة العلم، "عصابات إرهابية تضطهد الفائزين في الانتخابات"، عدد: 4107، (03 جوان 1960).
- جريدة العلم، "برنامج واضح"، عدد: 4113، (10 جوان 1960).
- جريدة العلم، "محكمة الدار البيضاء تلغي انتخابات الغرف التجارية"، عدد: 4023، (22 جوان 1960).
- جريدة العلم، "الحكومة الحاضرة ليس لها سند شعبي"، عدد: 3394، (24 جوان 1959).
- جريدة العلم، "إغتيال غير عادي"، عدد: 4042، (19 مارس 1960).
- جريدة العلم، "عناصر الفتنة تدعو إلى الإضراب"، عدد: 4047، (25 مارس 1960).
- جريدة العلم، "اعتقال البشير المتمرد"، عدد: 4066، (16 أبريل 1960).
- جريدة العلم، "الإذاعة المغربية وانتخابات الغرف التجارية"، عدد: 4082، (05 مايو 1960).
- جريدة العلم، "غدا يدعى النخبون"، عدد: 4084، (07 مايو 1960).
- جريدة العلم، "النتائج النهائية لانتخابات الغرف التجارية والصناعية"، عدد: 4087، (11 مايو 1960).
- جريدة العلم، "مرشحون للغرف التجارية والصناعية يطعنون في الانتخاب"، عدد: 4088، (12 مايو 1960).
- جريدة العلم، "إنحيار حكومة عبد الله إبراهيم"، عدد: 4094، (20 مايو 1960).
- جريدة العلم، "الاستشارات الملكية لحل الأزمة الحكومية"، عدد: 4096، (22 مايو 1960).
- جريدة العلم، "الحكومة تكذب إدعاء الرأي العام"، عدد: 4036، (06 جويلية 1960).
- جريدة العلم، "اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال"، عدد: 4040، (12 جويلية 1960).
- جريدة العلم، "مظاهرات هائلة في موريطانيا"، عدد: 4080، (09 سبتمبر 1960).
- جريدة العلم، "سمو ولي العهد يوضح قضية موريطانيا"، عدد: 4102، (05 أكتوبر 1960).
- جريدة العلم، "ابتهاج الشعب بإلغاء القرار الجائر"، عدد: 4115، (20 أكتوبر 1960).
- جريدة العلم، "جلالة الملك ينصب مجلس الدستور غدا"، عدد: 4130، (06 نوفمبر 1960).
- جريدة العلم، "اللجنة الأولى"، عدد: 4131، (08 نوفمبر 1960).
- جريدة العلم، "حملة التهريج والتضليل"، عدد: 4195، (20 يناير 1961).
- جريدة العلم، "ضريبة الترتيب"، عدد: 4207، (03 فبراير 1961).
- جريدة العلم، "قضية الجلاء بين حزب الاستقلال وخصومه"، عدد: 4210، (05 فبراير 1961).

- جريدة العلم، "تصريحات مخزية"، عدد: 4223، (21 فبراير 1961).
- جريدة العلم، "حزب الاستقلال مستعد لكل التنازلات"، عدد: 4235، (05 مارس 1961).
- جريدة العلم، "جلالة الملك يؤدي صلاة العيد وسط آلاف المواطنين"، عدد: 4248، (19 مارس 1961).
- جريدة العلم، "العدالة تنصف الدويري من المهرجين"، عدد: 4343، (09 جويلية 1961).
- جريدة العلم، "المجلس الوطني لحزب الاستقلال يبدأ بأشغاله بمراكش"، عدد: 4435، (22 أكتوبر 1961).
- جريدة العلم، "الانفصاليون بين التحدي والجبن"، عدد: 4510، (18 يناير 1962).
- علال الفاسي، "عندما تنتصر الشيخوخة على المشيخة"، جريدة العلم، عدد: 4625، (31 مايو 1962).
- جريدة العلم، "مصير الديمقراطية في المغرب"، عدد: 4874، (22 مارس 1963).
- جريدة العلم، "هزيمة الحكومة في مجلس النواب تدفع بها إلى التفكير في تأجيل انتخابات البلديات"، عدد: 4932، (25 مايو 1963).
- جريدة العلم، "حيثيات التغيير الوزاري الجديد"، عدد: 4943، (07 جوان 1963).
- جريدة العلم، "الاستقلاليون ترشحوا في معظم المقاعد"، عدد: 4968، (08 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "السلطات الحاكمة تفتتح حملة الانتخابات بتجنيد إمكاناتها ضد القوى الوطنية"، عدد: 4969، (09 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "يا وزير الداخلية"، عدد: 4970، (10 جويلية 1963).
- جريدة العالم، "الظروف التي تجري فيها الانتخابات، تهدم كل دعاية عن الديمقراطية والحرية في المغرب"، عدد: 4974، (15 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "الانتخابات المزيفة لا تنتج ديمقراطية صحيحة"، عدد: 4976، (17 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "اضطهاد الحرية"، عدد: 4977، (18 جويلية 1963).
- مواطن، "ليس هذا هو الحل"، جريدة العلم، عدد: 4977، (18 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "الشعب يضع الحكم في عزلة تامة"، عدد: 4984، (26 جويلية 1963).
- جريدة العلم، "الرئيس علال يتحدث عن الانتخابات"، عدد: 4994، (07 أوت 1963).
- جريدة العلم، "حوادث الكتاب الأبيض تسجل"، عدد: 5000، (14 أوت 1963).
- جريدة العلم، "رأي مواطن"، عدد: 5010، (27 أوت 1963).
- جريدة العلم، "العالم يتهدهد لاتفاق بماكو"، عدد: 5067، (01 نوفمبر 1963).
- جريدة العلم، "الرئيس علال يعلن في تقريره السياسي"، عدد: 5069، (04 نوفمبر 1963).
- جريدة العلم، "أول حكومة عهد البرلمان يرأسها السيد أبحيني"، عدد: 5078، (14 نوفمبر 1963).
- جريدة العلم، "في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية"، عدد: 5082، (19 نوفمبر 1963).
- جريدة العلم، "في القائمة البيضاء"، عدد: 5084، (21 نوفمبر 1963).
- جريدة العلم، "اجتماع قصير لمجلس النواب"، عدد: 5091، (29 نوفمبر 1963).

- جريدة العلم، "انتخاب رئيس مجلس المستشارين بالاقتراع السري"، عدد: 5102، (12 ديسمبر 1963).
- جريدة العلم، "تطورات الأحداث في المغرب الشرقي والدار البيضاء"، عدد: 5261، (15 جوان 1964).
- جريدة العلم، "حزب الاستقلال نادى دائما بوجود وحدة القوى الوطنية المخلصة"، عدد: 5511، (01 أبريل 1965).

- جريدة العلم، "جلالة الملك يبدأ سلسلة من الاستشارات الملكية"، عدد: 5521، (14 أبريل 1965).
- جريدة العلم، "بعد خطاب جلالة الملك في العفو عن المعتقلين السياسيين، الإفراج عن 65 مواطنا"، عدد: 5522، (15 أبريل 1965).

- جريدة العلم، "ماذا وراء الاستشارات السياسية"، عدد: 5530، (23 أبريل 1965).
- جريدة العلم، "اليوم تفتتح الدورة الجديدة للبرلمان، ما مصير البرلمان الحالي، هل التنويم أم الحل؟"، عدد: 5536، (30 أبريل 1965).

- عدد: 1995، (18 نوفمبر 1955)، عدد: 1998، (22 نوفمبر 1955)، عدد: 1999، (24 نوفمبر 1955)، عدد: 2000، (25 نوفمبر 1955)، عدد: 2001، (26 نوفمبر 1955)، عدد: 2002، (27 نوفمبر 1955)، عدد: 2003، (29 نوفمبر 1955)، عدد: 2007، (03 ديسمبر 1955)، عدد: 2008، (04 ديسمبر 1955)، عدد: 2009، (05 ديسمبر 1955)، عدد: 2010، (06 ديسمبر 1955)، عدد: 2011، (07 ديسمبر 1955)، عدد: 2018، (14 ديسمبر 1955)، عدد: 2015، (11 ديسمبر 1955)، عدد: 2027، (23 ديسمبر 1955)، عدد: 2028، (24 ديسمبر 1955)، عدد: 2042، (08 يناير 1956)، عدد: 2043، (10 يناير 1956)، عدد: 2051، (16 يناير 1956)، عدد: 2049، (17 يناير 1956)، عدد: 2063، (28 يناير 1956)، عدد: 2068، (02 فبراير 1956)، عدد: 2069، (03 فبراير 1956)، عدد: 2070، (04 فبراير 1956)، عدد: 2076، (10 فبراير 1956)، عدد: 2078، (12 فبراير 1956)، عدد: 2081، (15 فبراير 1956)، عدد: 2083، (17 فبراير 1956)، عدد: 2084، (18 فبراير 1956)، عدد: 2087، (21 فبراير 1956)، عدد: 2090، (24 فبراير 1956)، عدد: 2091، (25 فبراير 1956)، عدد: 2094، (28 فبراير 1956)، عدد: 2102، (07 مارس 1956)، عدد: 2103، (08 مارس 1956)، عدد: 2104، (09 مارس 1956)، عدد: 2115، (20 مارس 1956)، عدد: 2118، (23 مارس 1956)، عدد: 2121، (26 مارس 1956)، عدد: 2124، (29 مارس 1956)، عدد: 2125، (30 مارس 1956)، عدد: 2126، (31 مارس 1956)، عدد: 2133، (07 أبريل 1956)، عدد: 2136، (10 أبريل 1956)، عدد: 2137، (11 أبريل 1956)، عدد: 2141، (15 أبريل 1956)، عدد: 2142، (16 أبريل 1956)، عدد: 2146، (20 أبريل 1956)، عدد: 2147، (21 أبريل 1956)، عدد: 2153، (27 أبريل 1956)، عدد: 2154، (28 أبريل 1956)، عدد: 2155، (29 أبريل 1956)، عدد: 2160، (04 مايو 1956)، عدد: 2162، (06 مايو 1956)، عدد: 2163، (07 مايو 1956)، عدد: 2164، (09 مايو 1956)، عدد: 2268، (13 مايو 1956)، عدد: 2169، (14 مايو 1956).

(1956)، عدد: 2173، (17 مايو 1956)، عدد: 2174، (18 مايو 1956)، عدد: 2177، (27 مايو 1956)، عدد: 2185، (29 مايو 1956)، عدد: 2186، (30 مايو 1956)، عدد: 2192، (05 جوان 1956)، عدد: 2195، (08 جوان 1956)، عدد: 2209، (22 جوان 1956)، عدد: 2210، (23 جوان 1956)، عدد: 2213، (26 جوان 1956)، عدد: 2215، (28 جوان 1956)، عدد: 2217، (30 جوان 1956)، عدد: 2218، (01 جويلية 1956)، عدد: 2220، (03 جويلية 1956)، عدد: 2221، (04 جويلية 1956)، عدد: 2223، (06 جويلية 1956)، عدد: 2233، (16 جويلية 1956)، عدد: 2249، (01 أوت 1956)، عدد: 2250، (03 أوت 1956)، عدد: 2251، (04 أوت 1956)، عدد: 2252، (05 أوت 1956)، عدد: 2263، (16 أوت 1956)، عدد: 2265، (18 أوت 1956)، عدد: 2266، (19 أوت 1956)، عدد: 2267، (20 أوت 1956)، عدد: 2271، (24 أوت 1956)، عدد: 2272، (25 أوت 1956)، عدد: 2303، (25 سبتمبر 1956)، عدد: 2311، (03 أكتوبر 1956)، عدد: 2322، (15 أكتوبر 1956)، عدد: 2330، (23 أكتوبر 1956)، عدد: 2333، (26 أكتوبر 1956)، عدد: 2359، (21 نوفمبر 1956)، عدد: 2690، (17 أكتوبر 1957)، عدد: 2691، (18 أكتوبر 1957)، عدد: 2695، (22 أكتوبر 1957)، عدد: 2698، (25 أكتوبر 1957)، عدد: 2704، (31 أكتوبر 1957)، عدد: 2715، (12 نوفمبر 1957)، عدد: 2740، (07 ديسمبر 1957)، عدد: 2920، (05 مارس 1958)، عدد: 2928، (14 مارس 1958)، عدد: 2948، (03 أبريل 1958)، عدد: 2950، (05 أبريل 1958)، عدد: 2951، (06 أبريل 1958)، عدد: 2960، (16 أبريل 1958)، عدد: 2961، (17 أبريل 1958)، عدد: 2965، (21 أبريل 1958)، عدد: 2980، (06 مايو 1958)، عدد: 2983، (09 مايو 1958)، عدد: 2986، (12 مايو 1958)، عدد: 3010، (04 جوان 1958)، عدد: 3011، (05 جوان 1958)، عدد: 3044، (08 جويلية 1958)، عدد: 3048، (12 جويلية 1958)، عدد: 3052، (16 جويلية 1958)، عدد: 3054، (18 جويلية 1958)، عدد: 3095، (28 أوت 1958)، عدد: 3098، (31 أوت 1958)، عدد: 3108، (10 سبتمبر 1958)، عدد: 3140، (12 أكتوبر 1958)، عدد: 3143، (15 أكتوبر 1958)، عدد: 3151، (23 أكتوبر 1958)، عدد: 3164، (05 نوفمبر 1958)، عدد: 3168، (09 نوفمبر 1958)، عدد: 3179، (19 نوفمبر 1958)، عدد: 3180، (20 نوفمبر 1958)، عدد: 3181، (21 نوفمبر 1958)، عدد: 3185، (25 نوفمبر 1958)، عدد: 3186، (26 نوفمبر 1958)، عدد: 3187، (27 نوفمبر 1958)، عدد: 3199، (09 ديسمبر 1958)، عدد: 3203، (13 ديسمبر 1958)، عدد: 3213، (23 ديسمبر 1958)، عدد: 3217، (27 ديسمبر 1958)، عدد: 3220، (30 ديسمبر 1958)، عدد: 3223، (02 يناير 1959)، عدد: 3232، (11 يناير 1959)، عدد: 3238، (18 يناير 1959)، عدد: 3240، (20 يناير 1959)، عدد: 3241، (21 يناير 1959)، عدد: 3243، (23 يناير 1959)، عدد: 3244، (24 يناير 1959)، عدد: 3252، (01 فبراير 1959)، عدد: 3256، (05 فبراير 1959)، عدد: 3260، (09 فبراير 1959)،

عدد: 3261، (10 فبراير 1959)، عدد: 3268، (17 فبراير 1959)، عدد: 3269، (18 فبراير 1959)،
 عدد: 3283، (04 مارس 1959)، عدد: 3293، (14 مارس 1959)، عدد: 3300، (21 مارس
 1959)، عدد: 3305، (26 مارس 1959)، عدد: 3307، (28 مارس 1959)، عدد: 3310،
 (31 مارس 1959)، عدد: 3314، (04 أبريل 1959)، عدد: 3316، (06 أبريل 1959)، عدد:
 3330، (20 أبريل 1959)، عدد: 3332، (22 أبريل 1959)، عدد: 3334، (24 أبريل 1959)، عدد:
 3336، (25 أبريل 1959)، عدد: 3339، (28 أبريل 1959)، عدد: 3346، (06 مايو 1959)، عدد:
 3362، (22 مايو 1959)، عدد: 3364، (24 مايو 1959)، عدد: 3366، (26 مايو 1959)، عدد:
 3394، (24 جوان 1959)، عدد: 3403، (03 جويلية 1959)، عدد: 3461، (31 أوت 1959)،
 عدد: 3469، (08 سبتمبر 1959)، عدد: 3541، (19 نوفمبر 1959)، عدد: 3977، (05 يناير
 1960)، عدد: 3978، (06 يناير 1960)، عدد: 3980، (08 يناير 1960)، عدد: 3982، (10 يناير
 1960)، عدد: 3983، (11 يناير 1960)، عدد: 3984، (13 يناير 1960)، عدد: 4043، (20 مارس
 1960)، عدد: 4044، (21 مارس 1960)، عدد: 4048، (26 مارس 1960)، عدد: 4055، (03
 أبريل 1960)، عدد: 4086، (10 مايو 1960)، عدد: 4095، (21 مايو 1960)، عدد: 4098،
 (24 مايو 1960)، عدد: 4099، (25 مايو 1960)، عدد: 4101، (27 مايو 1960)، عدد: 4104،
 (30 مايو 1960)، عدد: 4105، (31 مايو 1960)، عدد: 4106، (01 جوان 1960)، عدد: 4042،
 (14 جويلية 1960)، عدد: 4075، (03 سبتمبر 1960)، عدد: 4118، (23 أكتوبر 1960)، عدد:
 4120، (26 أكتوبر 1960)، عدد: 4121، (27 أكتوبر 1960)، عدد: 4122، (28 أكتوبر 1960)،
 عدد: 4123، (29 أكتوبر 1960)، عدد: 4127، (03 نوفمبر 1960)، عدد: 4167، (18 ديسمبر
 1960)، عدد: 4194، (19 يناير 1961)، عدد: 4211، (09 فبراير 1961)، عدد: 4219، (17 فبراير
 1961)، عدد: 4228، (26 فبراير 1961)، عدد: 4229، (27 فبراير 1961)، عدد: 4233، (03
 مارس 1961)، عدد: 4236، (06 مارس 1961)، عدد: 4238، (08 مارس 1961)، عدد: 4245،
 (16 مارس 1961)، عدد: 4246، (17 مارس 1961)، عدد: 4250، (22 مارس 1961)، عدد:
 4251، (23 مارس 1961)، عدد: 4252، (24 مارس 1961)، عدد: 4253، (25 مارس 1961)،
 عدد: 4254، (26 مارس 1961)، عدد: 4278، (25 أبريل 1961)، عدد: 4293، (12 مايو 1961)،
 عدد: 4299، (19 مايو 1961)، عدد: 4365، (02 أوت 1961)، عدد: 4506، (13 يناير
 1962)، عدد: 4507، (14 يناير 1962)، عدد: 4508، (16 يناير 1962)، عدد: 4509، (17 يناير
 1962)، عدد: 4769، (20 نوفمبر 1962)، عدد: 4809، (05 يناير 1963)، (06 يناير 1963)،
 عدد: 4811، (08 يناير 1963)، عدد: 4810، عدد: 4817، (15 يناير 1963)، عدد: 4860، (06
 مارس 1963)، عدد: 4894، (15 أبريل 1963)، عدد: 4898، (19 أبريل 1963)، عدد: 4899،
 (20 أبريل 1963)، عدد: 4900، (22 أبريل 1963)، عدد: 4904، (26 أبريل 1963)، عدد: 4905،

(27 أبريل 1963)، عدد: 4909، (02 مايو 1963)، عدد: 4910، (03 مايو 1963)، عدد: 4911،
 (04 مايو 1963)، عدد: 4917، (10 مايو 1963)، عدد: 4918، (11 مايو 1963)، عدد: 4919،
 (12 مايو 1963)، عدد: 4925، (18 مايو 1963)، عدد: 4927، (20 مايو 1963)، عدد: 4930،
 (23 مايو 1963)، عدد: 4934، (28 مايو 1963)، عدد: 4942، (06 جوان 1963)، عدد: 4945،
 (10 جوان 1963)، عدد: 4953، (20 جوان 1963)، عدد: 4958، (26 جوان 1963)، عدد:
 4965، (04 جويلية 1963)، عدد: 4973، (13 جويلية 1963)، عدد: 4979، (20 جويلية 1963)،
 عدد: 4983، (25 جويلية 1963)، عدد: 4986، (29 جويلية 1963)، عدد: 4990، (02 أوت
 1963)، عدد: 4999، (13 أوت 1963)، عدد: 5004، (20 أوت 1963)، عدد: 5012، (28 أوت
 1963)، عدد: 5051، (14 أكتوبر 1963)، عدد: 5052، (15 أكتوبر 1963)، عدد: 5053، (16
 أكتوبر 1963)، عدد: 5072، (07 نوفمبر 1963)، عدد: 5079، (15 نوفمبر 1963)، عدد: 5080،
 (16 نوفمبر 1963)، عدد: 5083، (20 نوفمبر 1963)، عدد: 5094، (03 ديسمبر 1963)، عدد:
 5095، (04 ديسمبر 1963)، عدد: 5103، (13 ديسمبر 1963)، عدد: 5106، (17 ديسمبر
 1963)، عدد: 5107، (18 ديسمبر 1963)، عدد: 5114، (26 ديسمبر 1963)، عدد: 5115، (27
 ديسمبر 1963)، عدد: 5122، (14/13 يناير 1964)، عدد: 5176، (17 مارس 1964)، عدد:
 5238، (19 مايو 1964)، عدد: 5241، (22 مايو 1964)، عدد: 5271، (26 جوان 1964)، عدد:
 5435، (04 يناير 1965)، عدد: 5448، (19 يناير 1965)، عدد: 5459، (01 فبراير 1965)، عدد:
 5470، (13 فبراير 1965)، عدد: 5471، (15 فبراير 1965)، عدد: 5505، (25 مارس 1965)،
 عدد: 5508، (29/28 مارس 1965)، عدد: 5509، (30 مارس 1965)، عدد: 5523، (16 أبريل
 1965)، عدد: 5534، (28 أبريل 1965).

2- جريدة التحرير:

- جريدة التحرير، "خطوة إيجابية أخرى نحو تدعيم التحرر الاقتصادي"، عدد: 106، (17 جويلية 1959).
- جريدة التحرير، "السيد عبد الرحيم بوعبيد يتحدث عن البنك المغربية للتنمية الاقتصادية"، عدد: 115، (26 جويلية 1959)، ص: 01.
- محمد عابد الجابري، جريدة التحرير، "صباح النور"، عدد: 120، (31 جويلية 1959).
- جريدة التحرير، "الطلبة يدخلون ميدان النضال الشعبي"، عدد: 148، (28 أوت 1959).
- جريدة التحرير، "مأساة المقاومة"، عدد: 225، (13 نوفمبر 1959).
- جريدة التحرير، "على هامش عمليات تسجيل الناخبين"، عدد: 239، (27 نوفمبر 1959).
- جريدة التحرير، "طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين"، عدد: 246، (04 ديسمبر 1959).

- جريدة التحرير، "البوليس يحجز عدد أمس من جريدة التحرير في مجموع المغرب"، عدد: 247، (05 ديسمبر 1959).
- جريدة التحرير، "اللجوء إلى المحاكم"، عدد: 248، (06 ديسمبر 1959).
- جريدة التحرير، "مناورة جديدة ضد التحرير"، عدد: 253، (11 ديسمبر 1959).
- جريدة التحرير، "الحريات العامة ضرورية لتعاون المحكومين مع الحاكمين"، عدد: 259، (01 ديسمبر 1960).
- جريدة التحرير، "محاكمة الزميلة لافانكارد تبتدئ أمس"، عدد: 264، (07 ديسمبر 1960).
- جريدة التحرير، "وفود المؤتمر الإفريقي تصل أمس إلى الدار البيضاء"، عدد: 289، (04 يناير 1961).
- جريدة التحرير، "بداية تنبئ بالنهاية"، عدد: 299، (15 يناير 1961).
- جريدة التحرير، "تصدع خطير في حظيرة الحكومة"، عدد: 301، (18 يناير 1961).
- جريدة التحرير، "استفحال الأزمة السياسية بالمغرب، انفجار مجلس الدستور المعين"، عدد: 302، (19 يناير 1961).
- جريدة التحرير، "أزمة تنظيم دستوري، لا أزمة حكومة"، عدد: 304، (21 يناير 1961).
- جريدة التحرير، "أكادير والترتيب، الشعب يتسائل ويحاسب"، عدد: 313، (01 فبراير 1961).
- جريدة التحرير، "للمرة الرابعة تحجز التحرير"، عدد: 320، (09 فبراير 1961).
- جريدة التحرير، "الطلبة يعلنون معارضتهم للتجربة الحالية"، عدد: 327، (17 فبراير 1961).
- جريدة التحرير، "لقد كان أكثر من ملك"، عدد: 339، (02 مارس 1961).
- جريدة التحرير، "الهدف العالي المنشود، حياة نياية بالمعنى الصحيح"، عدد: 342، (05 مارس 1961).
- جريدة التحرير، "اللجنة الإدارية الوطنية تقرر"، عدد: 343، (07 مارس 1961).
- جريدة التحرير، "الإرهاب يخيم على مدينة إسقاط"، عدد: 349، (14 مارس 1961).
- محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 370، (07 أبريل 1961).
- جريدة التحرير، "ماذا تم في قضية اسطاط؟"، عدد: 370، (07 أبريل 1961).
- جريدة التحرير، "ضرورة نشر تقرير لجنة التحقيق حول حوادث اسطاط"، عدد: 372، (09 أبريل 1961).
- جريدة التحرير، "ماذا بعد حوادث اسطاط"، عدد: 376، (14 أبريل 1961).
- محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 394، (04 مايو 1961).
- جريدة التحرير، "حكومة للسلامة العامة"، عدد: 395، (05 مايو 1961).
- جريدة التحرير، "في طريق إجماع وطني كامل"، عدد: 396، (06 مايو 1961).
- جريدة التحرير، "فضيحة مشروع المجموعة الكيماوي في أسفي"، عدد: 397، (07 مايو 1961).
- جريدة التحرير، "من ذيول مشروع أسفي"، عدد: 398، (09 مايو 1961).
- جريدة التحرير، "إفلاس تجربة 20 ماي 60 - 20 ماي 61"، عدد: 405 - 409، (17 - 21 مايو 1961).
- محمد عابد الجابري، "صباح النور"، جريدة التحرير، عدد: 422، (06 جوان 1961).

- جريدة التحرير، "إضراب عام في سوس وطنجة تضامنا مع منكوبي أغادير"، عدد: 422، (06 جوان 1961).
- جريدة التحرير، "الموظفون عازمون على شن الإضراب"، عدد: 430، (15 جوان 1961).
- جريدة التحرير، "آخر ساعة"، عدد: 433، (18 جوان 1961).
- جريدة التحرير، "المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقرر"، عدد: 434، (20 جوان 1961).
- جريدة التحرير، "على عتبة سنة 1962"، عدد: 602، (31 ديسمبر 1961).
- جريدة التحرير، "عصابات البوليس الإرهابي تبدأ نشاطها من جديد"، عدد: 627، (30 يناير 1962).
- عبد الرحمن اليوسفي، "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"، جريدة التحرير، عدد: 718، (16 مايو 1962).

- جريدة التحرير، "دعوة جديدة ضد التحرير"، عدد: 754، (26 جوان 1962).
- المهدي بن بركة، "تدهور أسلوب الحكم"، جريدة التحرير، عدد: 775، (20 جويلية 1962).
- جريدة التحرير، "الشهر الدستوري في المغرب العربي"، عدد: 788، (04 أوت 1962).
- جريدة التحرير، "الحكم الفردي والحزب الواحد"، عدد: 801، (19 أوت 1962).
- جريدة التحرير، "استعدادا لفرض الدستور السري الممنوح، الأجنبي الصنع"، عدد: 828، (25 سبتمبر 1962).
- جريدة التحرير، "حول الدستور المصنوع"، عدد: 869، (11/12 نوفمبر 1962).
- جريدة التحرير، "فضيحة الاستفتاء"، عدد: 895، (09/08 ديسمبر 1962).
- المهدي بن بركة، "الحضيض"، جريدة التحرير، عدد: 980، (21 مارس 1963).
- جريدة التحرير، "الأخوان المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد يوضحان"، عدد: 996، (10 أبريل 1963)، ص، ص: 01، 04.

- جريدة التحرير، "قرار مفاجئ لكن لا غرابة فيه"، عدد: 1004، (19 أبريل 1963).
- جريدة التحرير، "المغرب يدخل عهد باتيستا ونوري السعيد"، عدد: 1043، (04 جوان 1963).
- جريدة التحرير، "بعد تأخير الانتخابات البلدية والقروية"، عدد: 1044، (05 جوان 1963).
- جريدة التحرير، "استمرار تجربة الحكم الفردي المطلق"، عدد: 1046، (07 جوان 1963).
- جريدة التحرير، "اعتقال مناضلين اتحاديين بالقنيطرة والدار البيضاء"، عدد: 1055، (18 جوان 1963).

- عدد: 07، (08 أبريل 1959)، عدد: 90، (01 جويلية 1959)، عدد: 91، (02 جويلية 1959)، عدد: 92، (03 جويلية 1959)، عدد: 96، (07 جويلية 1959)، عدد: 97، (08 جويلية 1959)، عدد: 100، (11 جويلية 1959)، عدد: 107، (18 جويلية 1959)، عدد: 112، (23 جويلية 1959)، عدد: 122، (02 أوت 1959)، عدد: 124، (04 أوت 1959)، عدد: 128، (08 أوت 1959)، عدد: 145، (25 أوت 1959)، عدد: 158، (07 سبتمبر 1959)، عدد: 237، (25 نوفمبر 1959)، عدد: 249، (07 ديسمبر 1959)، عدد: 250، (08 ديسمبر 1959)، عدد: 263، (06 ديسمبر 1960)، عدد: 265، (08 ديسمبر 1960)، عدد: 266، (09 ديسمبر 1960)، عدد: 267، (10 ديسمبر 1960)، عدد: 268، (11 ديسمبر 1960)، عدد: 272، (16 ديسمبر 1960)، عدد: 273، (17 ديسمبر 1960)،

عدد: 275، (19 ديسمبر 1960)، عدد: 276، (20 ديسمبر 1960)، عدد: 278، (22 ديسمبر 1960)، عدد: 287،
 (01 يناير 1961)، عدد: 290، (05 يناير 1961)، عدد: 293، (08 يناير 1961)، عدد: 296، (12 يناير 1961)،
 عدد: 300، (17 يناير 1961)، عدد: 325، (15 فبراير 1961)، عدد: 340، (03 مارس 1961)، عدد: 341، (04
 مارس 1961)، عدد: 346، (10 مارس 1961)، عدد: 347، (11 مارس 1961)، عدد: 348، (12 مارس 1961)،
 عدد: 352، (17 مارس 1961)، عدد: 357، (23 مارس 1961)، عدد: 358، (24 مارس 1961)، عدد: 359، (25
 مارس 1961)، عدد: 366، (02 أبريل 1961)، عدد: 369، (06 أبريل 1961)، عدد: 371، (08 أبريل 1961)،
 عدد: 373، (11 أبريل 1961)، عدد: 382، (21 أبريل 1961)، عدد: 387، (26 أبريل 1961)، عدد: 390، (29
 أبريل 1961)، عدد: 391، (30 أبريل 1961)، عدد: 393، (03 مايو 1961)، عدد: 399، (10 مايو 1961)، عدد:
 400، (11 مايو 1961)، عدد: 401، (12 مايو 1961)، عدد: 403، (14 مايو 1961)، عدد: 412، (25 مايو
 1961)، عدد: 413، (26 مايو 1961)، عدد: 420، (03 جوان 1961)، عدد: 423، (07 جوان 1961)، عدد:
 425، (09 جوان 1961)، عدد: 426، (10 جوان 1961)، عدد: 427، (11 جوان 1961)، عدد: 428، (13 جوان
 1961)، عدد: 429، (14 جوان 1961)، عدد: 431، (16 جوان 1961)، عدد: 435، (21 جوان 1961)، عدد:
 445، (02 جويلية 1961)، عدد: 452، (11 جويلية 1961)، عدد: 456، (16 جويلية 1961)، عدد: 465، (26
 جويلية 1961)، عدد: 528، (07 أكتوبر 1961)، عدد: 529، (08 أكتوبر 1961)، عدد: 530، (10 أكتوبر
 1961)، عدد: 569، (24 نوفمبر 1961)، عدد: 575، (01 ديسمبر 1961)، عدد: 577، (03 ديسمبر 1961)،
 عدد: 581، (08 ديسمبر 1961)، عدد: 584، (12 ديسمبر 1961)، عدد: 587، (15 ديسمبر 1961)، عدد: 591،
 (20 ديسمبر 1961)، عدد: 592، 21 ديسمبر 1961، عدد: 593، (22 ديسمبر 1961)، عدد: 596، (25 ديسمبر
 1961)، عدد: 616، (17 يناير 1962)، عدد: 623، (25 يناير 1962)، عدد: 712، (09 مايو 1962)، عدد:
 716، (13 مايو 1962)، عدد: 719، (17 مايو 1962)، عدد: 723، (22 مايو 1962)، عدد: 725، (24 مايو
 1962)، عدد: 726، (25 مايو 1962)، عدد: 729، (28 مايو 1962)، عدد: 730، (29 مايو 1962)، عدد:
 732، (31 مايو 1962)، عدد: 733، (01 جوان 1962)، عدد: 735، (03 جوان 1962)، عدد: 736، (05 جوان
 1962)، عدد: 738، (07 جوان 1962)، عدد: 739، (08 جوان 1962)، عدد: 741، (10 جوان 1962)، عدد:
 773، (18 جويلية 1962)، عدد: 800، (18 أوت 1962)، عدد: 816، (08/09/10 سبتمبر 1962)، عدد:
 837، (05 أكتوبر 1962)، عدد: 851، (21/22 أكتوبر 1962)، عدد: 864، (06 نوفمبر 1962)، عدد: 865،
 (07 نوفمبر 1962)، عدد: 866، (08 نوفمبر 1962)، عدد: 873، (16 نوفمبر 1962)، عدد: 874، (17 نوفمبر
 1962)، عدد: 875، (18/19 نوفمبر 1962)، عدد: 876، (20 نوفمبر 1962)، عدد: 877، (21 نوفمبر 1962)،
 (22 نوفمبر 1962)، عدد: 879، (23 نوفمبر 1962)، عدد: 880، (24 نوفمبر 1962)، عدد: 881، (25 نوفمبر 1962)، عدد:
 882، (26 نوفمبر 1962)، عدد: 883، (27 نوفمبر 1962)، عدد: 884، (28 نوفمبر 1962)، عدد: 891، (05
 ديسمبر 1962)، عدد: 893، (07 ديسمبر 1962)، عدد: 897، (12 ديسمبر 1962)، عدد: 902، (18 ديسمبر
 1962)، عدد: 916، (04 يناير 1963)، عدد: 917، (05 يناير 1963)، عدد: 918، (06 يناير 1963)، عدد:
 957، (21 فبراير 1963)، عدد: 1001، (16 أبريل 1963)، عدد: 1003، (18 أبريل 1963)، عدد: 1006، (21/22
 أبريل 1963)، عدد: 1007، (23 أبريل 1963)، عدد: 1008، (24 أبريل 1963)، عدد: 1012، (28/29 أبريل
 1963)، عدد: 1016، (03 مايو 1963)، عدد: 1019، (07 مايو 1963)، عدد: 1020، (08 مايو 1963)، عدد:
 1021، (09 مايو 1963)، عدد: 1023، (11 مايو 1963)، عدد: 1025، (13 مايو 1963)، عدد: 1026، (14

مايو 1963)، عدد: 1027، (15 مايو 1963)، عدد: 1029، (18 مايو 1963)، عدد: 1030، (19/20 مايو 1963)، عدد: 1031، (21 مايو 1963)، عدد: 1033، (23 مايو 1963)، عدد: 1041، (01 جوان 1963)، عدد: 1045، (06 جوان 1963)، عدد: 1048، (09/10 جوان 1963)، عدد: 1056، (19 جوان 1963)، عدد: 1057، (20 جوان 1963)، عدد: 1058، (21 جوان 1963)، عدد: 1059، (22 جوان 1963)، عدد: 1060، (23/24 جوان 1963)، عدد: 1061، (25 جوان 1963)، عدد: 1062، (26 جوان 1963)، عدد: 1063، (27 جوان 1963)، عدد: 1064، (28 جوان 1963)، عدد: 1065، (29 جوان 1963)، عدد: 1076، (13 جويلية 1963)، عدد: 1168، (10 أكتوبر 1963).

4- **جريدة الرأي العام**: عدد: 01، (16 أبريل 1947)، عدد: 271، (29 يناير 1956)، عدد: (16 مايو 1956)، عدد: (27 جوان 1956)، عدد: (14 أكتوبر 1956)، عدد: 334، (06 ديسمبر 1956)، عدد: 565، (06 أوت 1957)، عدد: 746، (16 ديسمبر 1959)، عدد: 747، (19 ديسمبر 1959)، عدد: 829، (10 مارس 1960)، عدد: 848، (29 مارس 1960)، عدد: 851، (01 أبريل 1960)، عدد: 863، (13 أبريل 1960)، عدد: 864، (14 أبريل 1960)، عدد: 895، (15 مايو 1960)، عدد: 899، (19 مايو 1960)، عدد: 900، (20 مايو 1960)، عدد: 916، (05 جوان 1960)، عدد: 934، (23 جوان 1960).

5- جريدة المحرر:

- جريدة المحرر، "ميزانية 1965 لن تستطيع الخروج بالمغرب من وضعه الخطير باعتراف الوزراء"، عدد: 34، (04 فبراير 1965).
 - جريدة المحرر، "ماهي الأسباب الحقيقية لتأجيل الجلسات العامة لمجلس النواب؟"، عدد: 37، (25 فبراير 1965).
 - جريدة المحرر، "التصميم الثلاثي ليس خطأ فحسب، بل إنه جريمة في حق الشعب المغربي"، عدد: 42، (01 أبريل 1965).
 - جريدة المحرر، "من أجل حكومة مسؤولة"، عدد: 57، (28 مايو 1965).
 - جريدة المحرر، "مراجعة الدستور"، عدد: 60، (09 جوان 1965).
 - عدد: 35، (11 فبراير 1965)، عدد: 43، (08 أبريل 1965)، عدد: 45، (15 أبريل 1965)، عدد: 46، (20 أبريل 1965).

6- **جريدة الفتح**: عدد: 257، (01 جويلية 1931/02 صفر 1350 هـ).

7- **جريدة السعادة**: عدد: (21 يناير 1955)، عدد: (26 أكتوبر 1955)،

8- **جريدة حياة الشعب**، (27 نوفمبر 1959).

9- جريدة الشعب:

- المهدي بن بركة، "الاستعمار الجديد والاستقلال المزيف"، جريدة الشعب، (06 أبريل 1963).
 - محمد باهي، "الوجه السياسي للمغرب بعد الانتخابات، الشعب"، ج: 1، عدد: 145، (31 مايو 1963)، ص: 04.
 - محمد باهي، "الوجه السياسي للمغرب بعد الانتخابات، الشعب"، ج: 2، عدد: 146، (01 جوان 1963)، ص: 06.
 - محمد باهي، "الوجه السياسي للمغرب بعد الانتخابات"، ج: 3، عدد: 147، الشعب، (03 جوان 1963).

- محمد باهي، "الوجه السياسي للمغرب، الفائزون الحقيقيون"، ج: 4، الشعب، عدد: 148، (04 جوان 1963)، ص: 04.

- المهدي بن بركة، "الإصلاح الزراعي في المغرب"، جريدة الشعب، (13 جوان 1963).

- جريدة الشعب، "الأخ يزيد يصرح"، عدد: 266، (17 أكتوبر 1963).

- باهي محمد، "مغرب الحسن الثاني"، جريدة الشعب، عدد: 266، (17 أكتوبر 1963).

- عدد: 107، (17 أبريل 1963)، عدد: 160، (18 جوان 1963)، عدد: 161، (19 جوان 1963).

ب- باللغة الفرنسية.

1- **L'Action Du Peuple**: "le peuple marocaine revendique", (01 Juillet 1937).

2- **AL-Istiqlal**: N°: 18, (27 juille 1956), N°: 67, (29 juin 1957), N°: 90, (07 Décembre 1957), N°: 95, (11 janvier 1958), N°: 109, (20 Avril 1958), N°: 237, (06 Mai 1961), N°: 239, (20 Mai 1961).

3- **Les Phares**: N° :04, (26 octobre 1959), N°: 10, (05 décembre 1959), N°: 21, (20 février 1960), N°: 23, (05 Mars 1960), N° : 24, (12 Mars 1960), N° : 29, (14 Avril 1960), N°: 34, (21 mai 1960), N°: 52, (14 Juillet 1962), N°: 71, (23 Novembre 1962), N°: 77, (04 Janvier 1963), N°: 105, (20 juillet 1963), N°: 110, (23 aout 1963), N°: 112, (07 septembre 1963), N: 138, (29 février 1964).

- "les Parties Politiques Marocaines au lendemain des élections", N° :97, (25 Mai 1963).

4- **Le Monde**:

- Jean LACOUTURE, "Le parti de l'istiqlal est menacé d'une grave scission", Le Monde, 02 juillet 1958.

-Jean LACOUTURE, "Le Maroc a besoin avant tout d'unité et de stabilité", Le Monde, (01 juin 1959).

- Jean LACOUTURE, "Nous objectifs est de construire la démocratie", le Monde, (10 Juin 1960).

- LOUIS GRAVIER, "Mohammed V préside à l'élaboration des mesures destinées à rétablir l'ordre dans le Rif si son appel au calme n'est pas entendu", le monde, (07 janvier 1959).

- Louis GRAVIER, "Mohammed V décide de faire saisir (At Tahrir) et de poursuivre ses responsables", le Monde, (16 decembre 1959).

- Jean LACOUTURE, "Le conflit entre partisans et adversaires du gouvernement marocain se prolonge sur un double front", le Monde, (28 mars 1960).

- Jean LACOUTURE, "Nous objectifs est de construire la démocratie", le Monde, (10 Juin 1960).
- Louis GRAVIER, "Hassan II assumera comme son père la direction du gouvernement chérifien", le Monde, (06 Mars 1961).
- "le Maroc en marche", N°: 5527, (25 Octobre 1962).
- BOUABID, le Monde, (22 novembre 1963).
- Bertrand Le Gendre, "Maurice Duverger, professeur de droit et de sciences politiques, journaliste et éditeur", Le Monde, 26 décembre 2014.
- N°: (18 Octobre 1955), N°: (25 Octobre 1955), N°: (08 janvier 1959), N°: (10 Janvier 1959), N°: (17 janvier 1959), N°: (12 Novembre 1963).
- 5- **le Jeune Afrique**: N: 170, (10 février 1964), N°: 237, (20 Juin 1965).
- 6- **Maroc Espoir**: N°:(25 février 1965).

سادسا: الدوريات

- 1- الجابري محمد عابد، مواقف، إضاءات وشهادات، عدد: 6، (أوت 2002)، دار النشر المغربية، 2002.

• المراجع:

أولاً: الكتب.

أ- باللغة العربية:

- 1- ابن الحاج محمد بن الفاطمي السلمي، إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، تقديم: عبد الله كنون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.
- 2- ابن مليح عبد الله، التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار، البنيات السياسية، تر: محمد ناجي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.
- 3- ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج: 2.
- 4- أعراب مصطفى، الريف: بين القصر، جيش التحرير و حزب الاستقلال، منشورات اختلاف، الرباط، 2001.
- 5- أفيلال رشيد، عبد الرزاق أفيلال- كفاح نقابي في صفوف حزب الاستقلال، ط: 1، مطبعة الرسالة، الرباط، 2012.
- 6- أشقرا عثمان، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقديمية 1959- 1999، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001.
- 7- بابانا العلوي عيسى، أبعاد ملك الحسن الثاني، ترجمة: عبد الرحيم حزل، دار نشر المعرفة، الرباط، 2001.

- 8- بوتان موريس، الحسن الثاني.. ديغول، بن بركة، ما أعرفهم عنهم، ترجمة: رشيد بهونست، مراجعة: عثمان بناني، دفاتر وجهة نظر، الرباط، 2014.
- 9- بيرو جيل، صديقنا الملك، تر: ميشيل خوري، دار الطباعة للنشر والتوزيع، دمشق، 2002.
- 10- بلقزيز عبد العزيز، مفضل العربي، البقالي أمينة، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، م د و ع، بيروت، 1992.
- 11- برنار ستيفان، تاريخ الصراع الفرنسي المغربي، 1943-1956، تر: حسان المعروف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.
- 12- جبرو عبد اللطيف:
 - المهدي بن بركة، الرياضيات مدرسة للوطنية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط:2، 1986.
 - المهدي بن بركة، بناء الوطن معركة أقوياء النفوس، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986.
 - المهدي بن بركة في مواجهة العاصفة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1991.
 - المهدي بن بركة في الرباط 1962-1963، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 19
 - عدي وبهي - حكاية عصيان تافيلالت، دار أبي رقراق، الرباط، 2011.
- 13- جوهري مصطفى، المناضل الأستاذ محمد الرشيد ملين: أصالة فكر متجدد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 2002.
- 14- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، مطابع سلا، ج: 25، ملحق: 02.
- 15- الجراري عبد الله، من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، ط:1، مطبعة الأمانة، الرباط، 1971، ج: 2.
- 16- ديرجي جاك، فريدريك، خفايا اغتيال المهدي بن بركة، كشف جريمة دولية، ترجمة: محمد صبح قدمس، بيروت، 2005.
- 17- الهروي الهادي، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.
- 18- واتروري جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط: 3، مؤسسة الغني، الرباط، 2013.
- 19- وولف جون، ملحمة عبد الخالق الطريس، حقيقة نظام الحماية الفرنسية الإسبانية في المغرب، تر: محمد الشريف، مراجعة: جعفر ابن الحاج السلمي، نشر جمعية تطاوين أسمى، تطوان، 2003.
- 20- وحيد محمد، الهلال الأسود (1953-1956) التأسيس والاستئصال، محاولة لإثراء تاريخ المقاومة الوطنية المغربية، سوماكرام، الدار البيضاء، 2013.
- 21- الوردغي عبد الرحيم:
 - الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956-1961، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1982.
 - المغرب منذ وفاة محمد الخامس إلى حرب الرمال 1961-1963، المطبعة الجديدة، الرباط، 1983.

- المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963-1965، مطبعة الساحل، الرباط، 1986.
- المناضل شيخ محمد بن العربي العلوي، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1996.
- زعيم الليبرالية المغربية أحمد رضا اجديرة 1922-1995، طبع أمبريال، الرباط، 1998.
- الموجز في تاريخ الأحزاب السياسية المغربية وتطورها، مطبعة إليت، الرباط، 1996.
- 22- الزاكي عبد الصمد، عدي وبيهي: العامل المتمرد، مطابع الرباط نت، الرباط، (د، ط)، 2015.
- 23- لاندو روم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1980.
- 24- لومة محمد، السعيد بونعيلات، مكافح مغربي يتذكر، سلسلة منتدى الأمة للدراسات، 2013.
- 25- لوفو ريمي، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة: محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الرباط، 2011.
- 26- لخواجه محمد، عباس المسعيدي الشجرة التي تخفي غابة جيش التحرير، دار أبي رقراق، الرباط، 2012.
- 27- مؤسسة العلم، أحمد بلافريج، إسم خالد في ذاكرة الوطن، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، د س.
- 28- مبارك زكي، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديرانت، الرباط، 2003.
- 29- سان برو شارل، محمد الخامس أو الملكية الشعبية، ترجمة: دار مرسوم، منشورات مرسوم، الرباط، 2015.
- 30- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغربي الإسلامي، بيروت، 1992، ج: 01.
- 31- العمراني سعيد، انتفاضة الريف كما رواها لي أبي، تقديم: محمد أمزيان، طبع سليكي أخوين، طنجة، 2014.
- 32- الفيلاي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ج: 10.
- 33- فيرمورين بيير، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، إفريقيا للنشر، الدار البيضاء، ط: 2، 2014.
- 34- الصقلي العربي الصقلي، مذكرات من التراث المغربي، نورد أورجانيزاسيون، الرباط، 1986.
- 35- القادري أبو بكر، الحاج عمر بن عبد الجليل، صور من حياته ومواقف من جهاده، دار الرسالة للطبع والنشر والإعلام، الدار البيضاء، 1988.
- 36- الفلاوي عبد الصادق، أبي الحاج التهامي الفلاوي، الأوبة، منشورات مرسوم، الرباط، 2004.
- 37- خباش حميد، الدكتور عبد الكريم الخطيب: مسار كفاح، منتدى الحوار، 2006.
- 38- ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، نشر المجلة المغربية لعلوم الاجتماع السياسي، دار الاعتصام، الدار البيضاء، 2001.
- 39- غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987.

ب- باللغة الفرنسية:

- 1- BALTA Paul, le Grand Magreb, des indépendances à l'an 2000, laphomic, paris, Alger, 1990.
- 2- BEN BARKA Abdelkader, El mehdi ben Benbarka mon frère, Robert Lafont, paris, 1966.
- 3- BENOIST Jacques – PERRIN Méchin, Lyautey l'africain ou le rêve immolé: (1854 – 1934), Paris, (S.E), 1998.
- 4- BERNARD Stephane, Franco-Marocaine conflit 1943-1956, new haven and london, yale university press, 1968.
- 5- BOUAZIZ Mostafa, aux origines de la koutla démocratique, edit: faculté des lettres, Casablanca ,1997.
- 6- BUTTIN Maurice, Ben Barka, Hassan II, De Gaulle: ce que je sais d'eux, Karthala, paris, 2010.
- 7- CHAMBERGEAT, les élections communales au Maroc, A.A.N, vol : 2, 1963.
- 8- CLEMENT Claude, Oufkir, édité: Jean Dullis, Paris, 1974.
- 9- DAOUD Zakya – MONDJIB Maati, Ben Barka, édition Michalon, Paris, 1996.
- 10- DURAND André, François MAURIAC (France) (1885-1970), comptoir littéraire, (s a).
- 11- FANJAS Romain, Alerte en Afrique du nord, J.pyronet, 1953.
- 12- GAUDIO Attilio:
 - Allal Elfassi ou l'histoire de l'istiglal, edit :Alain moreau, 1972.
 - Guerres et Paix aux Maroc, karthala, Paris, 1991.
- 13- JULIEN Charles-André:
 - l'Afrique du nord en marche, René julliard, Paris, 1952
 - le Maroc face aux impérialisme 1415-1956, Edition J.A , Paris, 1978.
- 14- LACOUTURE Jean , Profils perdus, éditions A.M.Métailié, Paris, 1983.
- 15- LAROUÏ Abdallah, l'Algérie et le Sahara Marocain, Serar, Casablanca, 1976.

- 16- LAUBADER André, Reformes des Pouvoir publiques au Maroc, Paris, 1949.
- 17- M'BAREK Zaky, Résistance et l'Armée de libération, portée politiques , liquidation 1953- 1958, Tanger 1987.
- 18- MONTEIL Vincent, Maroc, edit: petit planete, (s a).
- 19- MOURAD Kamal-Eddine, le Maroc a la recherche d'une révolution, sindibad, paris, 1972.
- 20- MURATET Roger, On a tue BENBARKA, Palon, Paris, 1967.
- 21- ODINOT Paul, role politique des confréries religieuses et des zaouias au Maroc, le fouque, Oran, 1930.
- 22- OVED Georges, la gauche française et le nationalisme Marocain 1905- 1955, l'harmattan, tome: 2.
- 23- PALAZZOLI Claude, Maroc Poltique, Sindibad, Paris, 1974.
- 24- PEDRON François, Echec du Rois, Table ronde, paris, sa.
- 25- SMITH Stephan, Oufkir un destin Marocain, levy, Paris, 1999.

ثانيا: الجرائد الحديثة.

- 1- جريدة المساء الأسبوعي: الهاشمي طود، حوار ، (02 أفريل) 2012.
- 2- جريدة الشرق الأوسط: حميد برادة، حوار، عدد: 10095، (19 جويلية 2006)
- 3- جريدة الخبر الجزائرية: عدد: (31 جانفي 2019).
- 4- جريدة المساء المغربية: جمال سلام أمزيان، "محمد سلام أمزيان، والدي كما سمعت عنه وعرفته"، جريدة المساء، 08 أبريل 2013.

ثالثا: الدوريات.

أ- باللغة العربية:

- 1- حربي محمد، "الاختيار الثوري لبن بركة"، مجلة السؤال، (أكتوبر/ نوفمبر 1995).
- 2- مجلة دعوة الحق، "الحاج محمد أباحنيني في ذمة الله"، عدد: 276، (صفر 1410/ سبتمبر 1989).
- 3- الريحاني سعيد، "الأخوة المنسية، مواطن جزائري رسم العلم المغربي وآخر هو صاحب فكرة عيد العرش"، مجلة الأسبوع الصحفي، (01 أفريل 2016).

4- تواصل، نشرية تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، عدد: 09،
(يناير 2009).

5- الغالي خالد، "عبد الحى الكتاني رجل التناقضات"، مجلة زمان، العدد: 20، (09 جوان 2015).

ب- باللغة الفرنسية:

1- François MAURIAC, " la drame marocaine", Témoignage chrétien, N°: 465, (27 mars 1953).

2- TEL QUEL N° : 603, (21 Janvier 2014), N°: 642, (17 octobre 2014).

3- Zakya DAOUD, "Ben Barka – son rôle dans l'évolution du Maroc", recherches internationales, N°: 77, (Mars 2006)

4- Zaki M'BAREK, "Resistance et armée de libération marocaine," Al-assas, N°: 08, (27 janvier 1977).

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراة، جامعة قسنطينة 2007/2008.

خامساً: المواقع الإلكترونية.

01- <https://www.achac.com/memoires-combattantes/alphonse-juin-1888-1967>. أطلع عليه بتاريخ: 05 جويلية 2019.

02- <http://www.dr-mfalnbhan.com/> /الاستاذ-احمد-بنسودة/

أطلع عليه بتاريخ: 14 جويلية 2019.

03- <https://jjkhmhbm.skyrock.com/2925756025-posted-on-2010-09-08.html>. أطلع عليه بتاريخ: 04 جويلية 2019.

04- <https://www.youtube.com/watch?v=m0gzhUFl-PE>

اطلع عليه بتاريخ 18 مارس 2019.

05- <https://www.maghress.com/almassae/22105>. 29 أبريل 2018. أطلع عليه بتاريخ،

06- <https://www.youtube.com/watch?v=5ioSRByEE7A>

اطلع عليه بتاريخ 30 جويلية 2018

07- علي يعة، موسوعة الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>

اطلع عليه بتاريخ: 30 أوت 2019.

- 08 http://mourassiloun.com/node/4650-أطلع عليه بتاريخ: 31 أوت 2019.
- 09-https://www.maghress.com/almaghribia/169261
- اطلع عليه بتاريخ: 08 ديسمبر 2018.
- 10- https://hamiani.blogspot.com/2016/07/ahmed-el-hamiani-khatat.html .اطلع عليه بتاريخ: 19 سبتمبر 2019
- 11- https://www.ambagabon.ma/article/57eme-anniversaire-de-independance-du-royaume-du-maroc .اطلع عليه بتاريخ: 20 سبتمبر 2019
- 12- http://taounate.net/archives/8388 .اطلع عليه بتاريخ: 20 نوفمبر 2019
- 13- https://scopresse.com/portrait/763.html .اطلع عليه بتاريخ: 20 سبتمبر 2019
- 14- http://www.rifland.8m.net/abbas_almasaadi.htm .اطلع عليه بتاريخ: 20 نوفمبر 2019
- 15- https://twitter.com/ucef79/status/473897777475641344 .اطلع عليه بتاريخ: 09 أوت 2019
- 16- http://www.nachrat.com/2019/03/23/ .اطلع عليه بتاريخ: 15 سبتمبر 2019
- 17- https://www.hespress.com/histoire/383524.html .اطلع عليه بتاريخ: 20 نوفمبر 2019
- 18- https://www.alousboue.com/13531/.اطلع عليه بتاريخ: 09 جويلية 2019
- 19- http://www.presshes.com/articles/28661 .اطلع عليه بتاريخ: 09 جويلية 2019
- 20- http://louma.info/category/%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d8%b1/.اطلع عليه بتاريخ: 20 نوفمبر 2019

فهرس الأعلام :

472، 471، 462، 461، 460، 458، 430

473، 476، 480، 481، 499، 511، 512

516، 524، 526

أوحدو موحا: 220، 284، 286، 290

أوحنا جون: 371

أوالحسن اليوسي السعيد: 293

أوسعيد حدو: 191

أوميمون حدو: 292، 293

أوعسو الطاهر: 65، 182، 279

أوريول فنسنت: 52، 54

أحجي الحسين: 256، 264

أحساين (القايد): 188

أحرضان المحجوبي: 55، 76، 89، 139، 159، 164

165، 167، 168، 169، 179، 182، 183

190، 191، 192، 193، 194، 209، 210

266، 283، 284، 285، 296، 317، 354

365، 382، 383، 394، 412، 414، 428

430، 436، 441، 446، 453، 459، 488

500، 501، 526

إيرود: 59

آيت إيدر محمد بنسعيد: 84، 86، 141، 144، 169

172، 239، 309، 311، 314، 317، 320

326، 329، 482

آيت أحمد حسين: 465، 466

أكوليز أحمد: 481

أنجاي عبد الرحمن: 285

الأعور المدني: 85

أ-

إبراهيم عبد الله: 49، 78، 87، 100، 119، 123

125، 128، 129، 132، 134، 141، 179

196، 209، 213، 214، 215، 216، 218

219، 222، 224، 225، 226، 227، 228

230، 232، 234، 235، 238، 239، 241

242، 243، 244، 245، 246، 247، 248

249، 250، 252، 253، 254، 256، 257

258، 259، 260، 261، 262، 267، 268

271، 275، 288، 289، 291، 294، 295

300، 301، 302، 309، 311، 312، 319

322، 323، 326، 327، 328، 332، 333

338، 339، 344، 345، 353، 358، 363

369، 373، 375، 382، 383، 385، 386

387، 390، 392، 397، 399، 400، 401

406، 408، 409، 412، 411، 412، 425

455، 521

أبا حنيني أحمد: 226، 227، 328، 430، 436

441

أبا حنيني أحمد: 311، 454، 484، 488، 489

490، 496، 497، 498، 501، 502، 504

505، 524، 525

الإبراهيمي المكي: 267، 270

أبرقاش (حدو الريفي): 191

الإدريسي (الطبيب): 154

أوفقيز: 78، 98، 105، 109، 115، 160، 161

162، 165، 290، 318، 353، 403، 404

باتشيش ميلان: 85.

بوبو محمد بن الحاج: 156، 170.

بوعبيد عبد الرحيم: 48، 49، 51، 60، 61، 62،
64، 67، 73، 74، 75، 78، 94، 99، 100،
103، 105، 109، 116، 117، 119، 112،
121، 122، 123، 125، 128، 130، 131،
134، 138، 140، 141، 142، 143، 145،
146، 152، 153، 159، 189، 190، 196،
199، 200، 202، 213، 215، 216، 217،
220، 221، 222، 223، 224، 226، 227،
228، 229، 231، 232، 233، 234، 239،
240، 242، 243، 244، 245، 246، 249،
250، 252، 254، 257، 263، 289، 310،
312، 327، 329، 330، 342، 343، 344،
345، 351، 352، 354، 355، 357، 358،
359، 360، 361، 371، 375، 387، 390،
392، 397، 399، 401، 403، 424، 425،
427، 431، 433، 438، 448، 453، 456،
458، 471، 473، 474، 477، 492، 499،
509، 514، 516، 520، 522، 525، 527.

بوعبيد المعطي: 227، 344، 397، 399، 401،
403، 406، 424، 438، 450، 451، 446،
471، 503.

بوهلال جميل: 371.

بوزار نذير: 84، 85، 123، 140، 141، 144،
164، 165.

بوزاليم عبد الله: 476.

البوحميدي السيد: 327.

أقديرة أحمد رضا: 101، 102، 105، 107،
109، 153، 160، 161، 162، 163، 165،
166، 168، 193، 194، 209، 210، 236،
237، 238، 274، 275، 276، 284، 285،
306، 309، 310، 327، 330، 332، 338،
361، 362، 364، 365، 373، 378، 389،
390، 391، 405، 407، 420، 422، 424،
428، 429، 430، 431، 432، 434، 436،
437، 439، 440، 441، 443، 444، 445،
446، 447، 448، 449، 452، 454، 464،
465، 471، 483، 485، 486، 489، 490،
493، 495، 496، 497، 498، 499، 500،
501، 506، 525.

أقديرة عبد المجيد: 361.

أقديرة عبد السلام: 50.

أقجوج مسعود: 286.

أقبلي محمد: 321، 322.

أمزيان محمد الحاج سلام: 159، 286، 287،
288، 290.

أمزيان (الجنرال): 288.

الأفغاني جمال الدين: 503، 504.

أراغون لويس: 471، 475.

أرطاخو ألبرتو مارتين: 112.

أرسلان شكيب: 41، 119.

إسماعيل (السلطان): 25.

إتزر جورج: 62، 63، 138.

ب-

باهي محمد: 465.

بالطا بول: 82.

البكاي مبارك: 55، 61، 62، 64، 65، 66، 89،
 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102،
 103، 104، 105، 109، 110، 114، 159،
 168، 181، 185، 196، 210، 211، 212،
 215، 223، 244، 274، 277، 286،
 327، 337، 362.
 البكاي محمد: 526.
 بلافريج أحمد: 39، 40، 45، 48، 49، 61، 70،
 75، 76، 88، 94، 101، 104، 110، 112،
 117، 118، 119، 120، 121، 122، 125،
 127، 133، 140، 142، 174، 195، 196،
 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219،
 222، 223، 224، 225، 229، 337، 267،
 272، 273، 263، 275، 284، 291، 295،
 304، 316، 319، 327، 348، 364، 370،
 381، 428، 490، 524.
 بكداش أحمد: 52.
 بلهاشمي أحمد: 261.
 بلحسن (محامي): 47.
 بلماحي: 263.
 بلمختار (الدكتور): 264، 327.
 بلير (الرائد): 241.
 بلعباس يوسف: 227، 249، 436، 441، 488،
 489، 500، 501، 510، 525.
 بلعربي (الكومندار): 188.
 بلقناوي محمد: 194.
 بلغيثي أحمد: 305.
 بناني الهاشمي: 377، 380، 389.
 بناني محمد: 250، 254، 255، 256.

بوطالب عبد الهادي: 64، 100، 241، 263،
 264، 266، 327، 387، 388، 411، 412،
 413، 423، 424، 436، 441، 466، 488،
 489.
 بوطالب محمد: 268.
 بوكرين (القبطان): 188.
 بولسون إيريك: 471.
 بومدين هوارى: 82، 85.
 بونعيلات السعيد: 85، 142، 309، 311، 476،
 478.
 بونيفاس: 58.
 بوستة احمد: 281، 340، 364، 365، 381،
 428، 449.
 بوسليخين عبد الحميد: 158.
 البوعزاوي الرداد: 309.
 بورقيبة الحبيب: 125.
 بوضياف محمد: 85، 148.
 بوتان موريس: 291.
 بوتفليقة عبد العزيز: 465.
 بو الشوى امبارك: 481.
 بوخرطة: 501، 526.
 البزوي الحسين: 321.
 بيدران فرنسوا: 458.
 بيناي أنطوان: 60، 61، 67، 71، 104،
 بينو كريستيان: 106، 107، 313.
 ييجو (الجنرال): 31، 34.
 بيران (الملازم): 175.
 البيضاوي عمر: 84.
 البيضاوي بوشعيب: 84.
 البيضاوي عبد الرحمان: 83.

بن بلة أحمد: 84، 451، 464، 465، 466، 467، 478.

بن بركة المهدي: 27, 37, 48, 51, 53, 54,
61, 65, 64, 68, 73, 74, 76, 77, 78,
82, 86, 87, 94, 96, 102, 103, 117,
118, 120, 121, 122, 125, 126, 128,
129, 130, 131, 132, 133, 134, 135,
136, 138, 140, 142, 143, 144, 145,
154, 155, 156, 157, 160, 165, 166,
167, 168, 169, 170, 173, 175, 176,
181, 189, 190, 197, 198, 199, 200,
201, 202, 203, 204, 212, 213, 214,
216, 218, 219, 221, 223, 224, 230,
232, 235, 237, 239, 242, 243, 245,
246, 247, 248, 249, 251, 252, 254,
255, 256, 257, 258, 259, 261, 263,
264, 265, 271, 276, 277, 279, 291,
294, 295, 300, 301, 303, 308, 309,
310, 312, 319, 328, 332, 338, 339,
340, 344, 346, 351, 353, 354, 359,
371, 382, 384, 386, 387, 390, 391,
392, 393, 394, 395, 396, 397, 398,
399, 400, 401, 402, 403, 404, 405,
407, 408, 409, 422, 423, 430, 431,
433, 436, 438, 448, 451, 453, 454,
455, 456, 457, 458, 469, 470, 472,
476, 477, 478, 486, 491, 493, 498,
499, 502, 503, 509, 514, 519, 520,
521, 522, 526.

بن بركة عبد القادر: 300، 308، 519.

بن العباس البشير: 216، 224، 437.
 بن عبد الجليل عمر، 39، 40، 41، 42، 44، 45،
 48، 53، 64، 69، 83، 94، 117، 118،
 127، 130، 133، 138، 196، 213، 216،
 224، 226، 245، 272، 381.
 بن عبد الجليل المهدي: 370، 371.
 بن عبد الله عبد الكريم: 156، 294.
 بن عبد الله علال: 58، 158، 219، 479.
 بن عبد الحفيظ مولاي عبد الله: 66.
 بن عبد العالي عبد الرحمن: 225، 235.
 بن عبود المهدي: 85.
 بن علال الحاج: 167.
 بن عمر إدريس (الكومندار): 109، 160، 161،
 188، 318.
 بن عمر علال: 176.
 بن عرفة محمد: 57، 58، 60، 62، 64، 66،
 67، 88، 158، 431، 479، 498، 517.
 بن عمار عبد الرحمن: 261.
 بن العربي (الكومندار): 318.
 بن سودة أحمد: 100، 241، 263، 264، 266،
 307، 387، 388، 413.
 بن سينا: 306.
 بن سليمان الفاطمي: 61، 64، 66، 72، 89،
 94، 102، 147، 181.
 بن سليمان عبد الكريم: 373، 375.
 بن سليمان يحيى: 340.
 بن سعود أحمد: 45.
 بن سعيد عمر: 309.
 بن عيسى عبد السلام: 501.
 بن الصديق المحجوب: 87، 118، 128، 129،
 132، 134، 199، 202، 214، 215، 216،
 219، 226، 232، 240، 243، 244، 245،
 246، 247، 248، 249، 250، 252، 254،
 256، 267، 268، 269، 270، 300، 303،
 327، 337، 358، 375، 385، 386، 387،
 388، 389، 390، 397، 399، 401، 406،
 407، 454، 471، 487، 516.
 بن الشراذي: 445.
 بن التهامي البشير: 240، 321، 322، 393.
 بيو غابريال: 46.
 البصري الفقيه: 59، 73، 75، 76، 77، 82،
 84، 86، 102، 118، 124، 125، 128،
 134، 138، 139، 144، 160، 164، 165،
 166، 169، 170، 173، 176، 214، 215،
 216، 218، 232، 239، 243، 245، 246،
 248، 249، 256، 257، 259، 263، 264،
 300، 303، 305، 306، 307، 308، 309،
 310، 311، 318، 319، 321، 327، 358،
 375، 381، 386، 387، 390، 391، 392،
 393، 399، 401، 402، 403، 424، 438،
 453، 454، 455، 456، 458، 459، 461،
 462، 463، 471، 472، 475، 476، 477،
 478، 479، 482، 498، 499، 502،
 517، 527.
 براسو أنطونيو: 314.
 برادة الحسين: 85، 142.
 برادة حميد: 457، 465، 478، 499.
 برادة عبد القادر: 158.
 بريطل الفاطمي: 194.

بريك محمد: 381.

بركاش محمد: 194، 361.

بركاش أحمد: 194، 361، 489.

برنو: 57.

البخاري أحمد: 19، 439، 452، 459، 462.

512.

بتسيتا: 449.

ج -

الجابوني أحمد: 380.

الجابري محمد عابد: 102، 132، 182، 239.

306، 307، 360، 384، 386، 387، 399.

400، 457، 458، 463، 479، 514.

الجبلي عبد السلام: 84، 86، 139، 455، 456.

476، 478.

جسوس بن سالم: 448.

جبرو عبد اللطيف: 247، 308، 463.

جوليان شارل أوندري: 32، 168، 470، 475.

الجيلالي نباتي: 53.

جيرار: 51.

جوان ألفونس (الجنرال): 51، 52، 74، 213.

جولي: 61.

جوهر أحمد: 481.

الجهاضم (الدكتور): 154.

جزوليط محمد: 268.

جورسلان: 296.

الجندي: 405.

جرمان رابح: 406.

د -

الداودي العقيد: 164.

الدباغ: 448.

دوبوا أوندري: 68، 103، 113.

الدويري احمد: 100، 156، 196، 216، 224.

226، 227، 249، 270، 271، 334، 337.

338، 348، 351، 364، 365، 369، 370.

371، 372، 374، 375، 381، 389، 405.

428، 432، 437، 441، 445، 449، 453.

دوكاستيا: 314، 316.

دولاتور بوايي: 68.

الديب فتحي: 140.

الدويري احمد: 40، 41، 44، 163، 455.

الدويري مومن: 156، 164، 361، 451، 454.

455، 456، 461، 462، 471، 472، 473.

474، 475، 476، 480، 481، 499، 517.

الدويري عبد الكريم: 154.

دينا (الأميرة): 85.

ديغول: 38، 46، 48، 51، 429، 450.

الدكالي بوشعيب: 84، 85، 309، 311.

الدكالي مولاي ادريس بن احمد: 380.

الدليمي أحمد: 318، 499، 524.

الدغمومي أحمد: 85.

الدويري محمد: 106، 204، 225، 232، 235.

257، 261، 279، 281.

ديفاري لوكوك (الجنرال): 187، 291، 292.

ديفرجي موريس: 421، 476.

دانيال عاطف: 467.

ه -

هاشم محمد: 270، 271.

الهبة أحمد: 31.
الزياني أمهروق: 182، 191.
هيملرشولد: 347.
زيان محمد: 194.
هيدا سيلاسي: 407.
الزيات عبد الرحمن: 309.
هنري الرابع: 88.
الزموري الحسن: 361.

و-

واتريوري جون: 181، 261، 299، 448.
الزناكي عبد الله: 380.
زنيير المهدي: 50.
الزروالي المفضل: 159.
الزرقطوني محمد: 59، 75، 83، 84.
الزغاري محمد: 101، 102، 105، 109، 114، 414، 500.
الوجدي عبد الحميد: 81.
وهرا موحا: 292، 293، 294.

ح-

الحبابي محمد: 232، 438، 520.
الحبيب محمد: 50.
الحبيب (مفتش): 257.
الحبيب محمد: 249.
حجاج: 167.
حجي محمد: 264.
الحدادي عبد الله: 150.
الحجوي: 58.
الحسين (الملك): 85.
الحسن الأول: 354.
الحسن (الثاني): 48، 56، 70، 78، 88، 98، 100، 101، 105، 131، 141، 147، 149، 153، 154، 155، 156، 157، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 170، 172، 174، 175، 176، 188، 189، 193، 202، 205، 212، 228، 235.
الوزاني محمد بن الحسن: 39، 40، 41، 42، 45.
46، 49، 158، 209، 210، 266، 274.
275، 284، 327، 330، 335، 347، 365.
412، 414، 425، 429، 436، 449، 441، 500.
الوزاني التهامي: 100، 263، 264، 441، 489، 501.
الوزاني إبراهيم: 158.
الوطني أحميدو: 74.
الوكوتي: 501، 526.
الوكوتي عبد الله: 284، 285.
ولد الحاج عبد الله سعد: 85.
ولد بابانا حرمة: 317.
الوردي مبارك: 309.

ز-

الزاهيري قاسم: 249، 250، 254، 255، 256، 272.

طود عبد السلام: 158.

الطويل الناصري: 85.

الطويل مبارك: 156.

الطريس عبد الخالق: 110، 111، 113، 119.

381، 437، 495.

الطاهري محمد: 381.

الطاهيري محمد: 229، 232، 272، 340، 441.

طروخيلو: 310.

ي-

اليازغي محمد: 438، 441، 458.

يزيد محمد: 466، 467.

اليزيدي محمد: 39، 40، 41، 42، 44، 45، 48.

50، 61، 64، 70، 74، 76، 79، 83، 94.

100، 103، 116، 117، 118، 119، 121.

125، 133، 138، 146، 153، 224، 226.

247، 248، 381.

اليزيدي أحمد: 53، 106، 214، 216، 220.

232، 249، 284، 288.

البوسفي عبد الرحمن: 73، 74، 75، 77، 82.

84، 85، 87، 118، 125، 128، 138.

139، 145، 152، 176، 239، 243، 257.

259، 263، 264، 305، 306، 307، 308.

309، 319، 320، 321، 327، 343، 345.

353، 358، 359، 386، 387، 390، 393.

395، 399، 400، 401، 403، 406، 411.

433، 438، 453، 454، 463، 472، 475.

476، 477، 498، 508، 514، 520، 527.

يوسف مولاي (السلطان): 73، 87، 112، 194.

241، 287، 288، 289، 290، 291، 294.

300، 301، 302، 303، 309، 310، 312.

316، 317، 324، 326، 328، 329، 330.

331، 333، 334، 335، 337، 340، 342.

343، 350، 351، 353، 354، 355، 356.

357، 358، 359، 360، 361، 362، 363.

364، 367، 382، 388، 408، 414، 416.

417، 424، 426، 431، 433، 435، 439.

442، 443، 444، 445، 446، 448، 450.

454، 455، 456، 458، 459، 460، 462.

465، 466، 467، 472، 475، 477، 482.

486، 490، 493، 495، 498، 508، 509.

512، 513، 514، 518، 519، 521، 526.

527.

الحسن بن المهدي (مولاي): 112.

حسن (القايد): 318.

حسان (المولى): 363.

حشاد فرحات: 53، 87.

الخنصالي أحمد: 80.

الخلوي محمد: 499.

الخلو محمد: 249.

حركات: 268.

حيدر الجيلالي: 309.

حربي محمد: 397.

الحمياني أحمد: 447، 448، 483.

حليمي جيزيل: 470.

الخلاوي (ابراهيم مسليل): 480، 481.

ط -

طود الهاشمي: 81، 156، 283.

اليوسي الحسن: 90، 98، 101، 102، 131،
141، 165، 179، 180، 182، 183، 184،
185، 188، 189، 190، 191، 192، 195،
196، 197، 198، 199، 204، 275، 292،
293، 294، 293، 301، 302، 303، 337.
يعتة علي: 296.

كـ

كايتا موديو: 345.
كاسياجيرا: 313.
كاسترو فيديل: 392.
كاترو (الجنرال)، ص: 38.
الكوهن عبد الرحمن: 503.
كلوزيل برتراند: 34.
الكتاني عبد الحي: 32، 33، 55، 57، 61، 63،
67، 88، 279.
الكتاني أبو الفيض: 32.
الكتاني (الجنرال): 109، 160، 161، 188،
288، 293، 346، 347.
كونيج: 61.
كوئي م روني: 104.
كنون عبد الله: 113.
الكوير: 114.
كوئي (الجنرال): 187، 291.
كليمون كلود: 458.
كرانفال: 63، 64.

لـ

ليوتي (المارشال): 27، 29، 30، 31، 33، 34،
38، 50.
لابون إيريك: 49، 74.

لاكوست فرنسيس: 59، 63.
لوفو ريمي: 177، 190، 280.
لاكوتير جون: 246.
لمومبا باتريس: 346، 347.

مـ

المانوزي: 164.
الماسي عبد العزيز: 85.
ماسيجيلي ريني: 46.
ماركس: 503.
مارتن: 452، 453، 462.
مبارك زكي: 165.
المدور: 268.
المهدي (الخليفة): 112.
موبوتو: 346، 347.
مولاي علي (الأمير): 519، 520.
مولي غي: 110.
مورو (الضابط): 171.
موريك فرنسوا: 69.
محمد الكبير بن البشير: 32.

محمد الخامس: 31، 32، 33، 41، 45، 46، 48،
51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61،
62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70،
71، 72، 76، 77، 86، 88، 89، 92، 93،
95، 96، 98، 101، 102، 104، 105،
106، 108، 110، 111، 112، 113، 114،
115، 116، 117، 119، 124، 129، 135،
136، 138، 140، 144، 145، 146، 147،
148، 152، 153، 156، 157، 159،
160، 161، 163، 166، 168، 169، 175.

المسيحيدي عباس: 75، 85، 89، 139، 140،
141، 142، 143، 144، 151، 156، 164،
166، 167، 168، 174، 175، 185، 283،
300.

مسعود محمد: 473.

المسفيوي ابن حمو: 164، 318، 319، 478.

المعطي (الرقبيات): 317.

معينو أحمد: 327، 414.

معمر مولود: 49.

المعمر محمد: 46.

المقري أحمد: 46، 57، 64، 98، 278، 460،

461، 462، 494.

المتوكي عبد المالك: 31.

المتوكل الهاشمي: 309.

المذبح محمد: 227، 303، 455، 458، 466،

475.

المذكوري إدريس: 256، 377، 378، 389.

المذكوري خديجة: 470، 475.

ن -

الناصر المكي: 39، 41، 210، 285.

نباتي الجيلالي: 50.

نوجاس (الجنرال): 43، 46، 68.

النعمان التهامي: 84، 309، 311.

النجاعي أحمد منصور: 100.

النميشي (القبطان): 109، 160، 318.

نكروما: 345.

س -

سارتر جون بول: 471، 475.

سباطة عبد الفتاح: 455، 476.

181، 182، 183، 184، 186، 187، 188،
189، 195، 196، 197، 201، 205، 209،
212، 213، 214، 216، 217، 223، 224،
226، 227، 231، 239، 241، 244، 252،
286، 288، 289، 292، 295، 305، 306،
311، 316، 320، 321، 326، 327، 328،
329، 331، 346، 350، 351، 353، 354،
355، 356، 360، 361، 365، 366، 367،
368، 373، 375، 385، 392، 393، 396،
407، 409، 410، 412، 413، 416، 417،
419، 420، 427، 430، 442، 443، 447،
449، 454، 460، 461، 464، 479، 494،
504، 526، 527.

المحمدي إدريس: 73، 100، 105، 106، 109،
114، 119، 168، 169، 180، 185، 190،
196، 209، 216، 224، 225، 226، 232،
233، 235، 249، 257، 258، 276، 288،
316، 327، 331، 333، 508، 518.

المطاعي البشير: 321.

ميريك (الكونيل): 89، 183.

ميتيران فرانسوا: 471، 475.

مكوار أحمد: 42، 44، 118.

المكناسي محمد: 85.

ملين رشيد: 101، 102، 193، 194، 209،

210، 276، 327، 365، 412، 414.

منصور محمد: 250، 254، 255، 309، 399،

401، 438، 463.

مسواك عبد الهادي: 161، 294.

المسكيني صالح: 87.

- سبتي: 79. عواد عبد الحميد: 381.
- السبتي الطاهر: 154. عوشار: 320.
- السوسي المختار: 100، 196، 200، 278. العياشي محمد بن حمو: 380.
- السللاوي عمر: 154. العيادي (القبطان): 475.
- السللاوي إدريس: 338، 405، 432، 441. العرايشي سليمان: 84، 85.
- 488، 489، 499. العرايشي الحسن: 84، 139.
- سليمان (الكومندار): 466. العلوي مصطفى بالعربي: 455، 458.
- السفياني العربي: 158. العلوي المهدي: 438، 441، 475، 476.
- السيكني: 156. العلوي مولاي أحمد: 49، 339، 359، 430.
- سيكوتوري: 236، 345. 436، 441، 488، 489، 497، 498، 501.
- سنغور: 485. العلوي مولاي عبد الحفيظ: 318.
- السرفاتي إبراهيم: 263. العلوي محمد بن العربي: 57، 147، 188، 196.
- السكوري محمد: 309. 225، 263، 293، 310، 320، 377، 399.
- ستينهارت: 370. 402، 424، 425.
- السعيد نوري: 449. عمار التهامي: 224، 227، 256، 399، 401.
- سكوت: 452. 424.
- ستيفن: 452. عمور محمد: 50.
- ستيغ تيودور: 34. عمور التهامي: 406.
- ع- العمراوي عبد العزيز: 42.
- عباس فرحات: 345، 464. العراقي حمزة: 441.
- العبار يحيى: 156. العراقي حسن: 473.
- عبد العزيز (السلطان): 23، 24، 38. العراقي محمد: 50، 381.
- عبد الحفيظ (السلطان): 24، 32، 33، 38. العراقي الغالي: 85، 142، 143، 156، 283.
- عبد الناصر (الرئيس): 76، 345، 346، 392. 293.
- عبد الرزاق محمد: 118، 224، 250، 254. العراقي عبد الواحد: 158.
- 255، 264، 272، 378، 389، 390، 401. عسو الطاهر: 68، 288.
- عبد المنعم (العقيد): 140. عمور التهامي: 418.
- عواد محمد: 188، 216، 226، 227. عصمان أحمد: 405.
- عواد الفقيه: 225. العشعاشي: 459.

ف-

فرانكو: 110، 112، 113، 114، 314.

فرج عبد المالك (الدكتور): 101، 216.

فركوند (الجنرال): 314.

الفرقاني الحبيب: 473.

الفرجاني محمد: 474.

الفلوس عبد الكريم: 381.

ص-

الصبحي حاج محمد: 65.

الصنهاجي عبد الله: 81، 82، 83، 85، 139.

144، 167، 220، 263، 264، 266، 286.

309.

صفي الدين حسن: 85، 142، 144، 309.

الصغير الحسين: 156.

الصقلي المهدي: 284.

صحراوي عبد القادر: 438.

ق-

القادري أبوبكر: 41، 44، 251، 272، 281.

381، 437، 441.

القادري عبد الحفيظ: 381.

القباچ محمد: 39.

القباچ عباس: 50، 473، 474، 475، 476.

القلاوي التهامي: 31، 32، 52، 55، 56، 57.

58، 59، 61، 63، 64، 65، 67، 83، 88.

175، 176، 181، 183، 279.

القلاوي عبد الصادق: 88.

القلاوي الحسن: 150.

القنداني الطيب: 31.

القاي بلحاج: 85.

قليو أحمد: 256.

الفاسي علاء: 39، 40، 41، 42، 44، 49، 58.

61، 64، 65، 66، 75، 76، 81، 82، 84.

85، 86، 94، 97، 103، 104، 108، 111.

116، 117، 118، 119، 121، 122، 123.

124، 125، 126، 127، 128، 133، 137.

139، 142، 143، 146، 147، 152، 157.

159، 165، 166، 173، 183، 184، 186.

187، 194، 195، 196، 213، 215، 216.

221، 222، 223، 224، 225، 226، 228.

238، 239، 245، 247، 248، 250، 251.

256، 257، 260، 261، 267، 271، 272.

273، 275، 280، 281، 282، 288، 297.

310، 317، 327، 330، 338، 342، 353.

354، 364، 365، 369، 381، 382، 402.

412، 414، 417، 418، 424، 426، 427.

428، 430، 434، 437، 439، 440، 441.

442، 445، 446، 468، 484، 488، 492.

495، 502، 503، 504، 515، 516.

الفاسي عبد الكبير: 76، 82، 84، 85، 123.

138، 139، 141، 142، 143، 381.

الفاسي عبد السلام: 391، 489.

الفاسي محمد: 45، 64، 70، 94، 100، 118.

213.

فور إدغار: 60، 61، 62، 63، 64، 78، 143.

فور موريس: 314.

الفجيجي الفقيه: 84، 170، 476.

الفلاح إدريس: 503.

فالينو رفايل غارسيا: 85، 112، 113.

ر-

التجكاني المهدي المومني: 158، 159.
التيباري محمد: 87، 372.
التبر محمد: 471، 496، 498.
التمسماني عبد السلام: 186.
تبيو: 203.
تويا (العقيد): 316.
تيانو: 404.

خ-

خدار حسين: 476.
الخطيب محمد: 55.

الخطيب عبد الكريم: 56، 76، 84، 85، 86،
123، 139، 141، 142، 143، 144، 159،
164، 165، 166، 167، 171، 172، 173،
175، 190، 191، 192، 210، 218، 266،
283، 284، 285، 296، 321، 354، 365،
382، 383، 428، 430، 436، 467، 494،
495، 501، 506، 526.
الخطيب عبد الرحمن: 489، 498، 501.
الخطابي (الأمير محمد بن عبد الكريم): 28، 32، 37،
38، 39، 75، 80، 84، 122، 140، 281،
282، 283، 285، 286، 287، 290، 341،
342، 391، 394، 425.
خيزر محمد: 84.
الخيار: 180، 182، 183.

ذ-

الذهبي محمد: 309.

غ-

الغول (الضابط): 321، 366، 367.

الراضي عبد الواحد: 438، 507.
روزفلت: 45.
الروداني إبراهيم: 74، 141، 156.
رودز روبرت: 105.
الريسوني: 159.
الريفي حمادي العزيز: 81.
الرقاقي محمد: 194.

ش-

الشامي عبد الحي: 249، 257.
الشافعي مولاي: 321.
شيخ العرب: 164، 169، 454، 456، 457،
459، 471، 476، 477، 478، 479، 480،
481، 482، 499.
الشيكر مسعود: 214، 215، 216، 227، 413.
الشيكر حدو: 501.
شيرمان: 61.
شنطر أحمد: 85.
الشراذي: 501.
الشرايبي العربي: 156، 489.
الشرقاوي أحمد: 41، 44، 446.
الشرقاوي محمد: 100، 105، 109، 115، 327.
الشرقاوي محمد (المقاوم): 158.
الشرقاوي مفضل: 194، 405، 495، 501.
الشرقاوي (القبطان): 161.
الشرقي الطيب: 470.

ت-

التازي عبد الحق: 381.

الغزاوي محمد: 48، 50، 51، 79، 109، 154،
156، 159، 160، 168، 169، 209، 228،
310، 318، 320، 348، 428، 500، 525.
غازي محمد: 41، 42، 45، 53.
غيوم (الجنرال): 38، 54، 56، 58، 213.
غلاب عبد الكريم: 381، 434.
الغماري أحمد: 473.

فهرس الأماكن:

أ-

أكدز: 87.

أكنول: 136، 168.

أغادير: 149، 153، 170، 172، 238، 270،
300، 303، 320، 334، 341، 342، 376.

425، 461، 473، 474، 479، 483.

أطار: 174، 313.

أزرو: 183، 450.

أكدال: 203.

الإليزي (قصر): 106.

إسبانيا: 49، 82، 84، 85، 86، 110، 111، 113،
112، 114، 115، 119، 124، 140، 155،
171، 173، 174، 177، 209، 286، 287.

289، 293، 314، 315، 316، 326.

إسنادة: 288.

آسفي: 279، 297، 369، 376.

أصيلا: 113.

أفورار: 80.

إفران: 283، 516.

أرفود: 185، 186، 318.

الأراضي المنخفضة: 434.

الاتحاد السوفياتي: 53، 277، 470.

إتزر: 49، 183، 186.

ب-

الأطلس: 27، 28، 31، 55، 73، 86، 137، 148،
153، 164، 166، 170، 183، 184، 293،
322، 433، 436.

أجدير: 220، 284، 289.

أديس أبابا: 493.

أولاد السبع: 321.

إيطاليا: 51، 142، 187، 252.

إيكس ليان: 60، 61، 62، 64، 65، 66، 71، 77،
88، 101، 116، 117، 121، 123، 131، 135،
136، 137، 138، 139، 141، 142، 143.

147، 150، 158، 394، 396.

إيموزار مرموشة: 86، 137، 283.

إيفني: 153، 174، 322.

ألمانيا: 317، 405، 430، 455.

أغبالو نكردوس: 54.

أمريكا: 59.

أمريكا اللاتينية: 310.

آيت عمار: 136.

آيت باعمران: 153، 170، 173، 174، 313،
315.

آيت بها: 177.

آيث حذيفة: 297.

باريس: 34، 41، 43، 48، 49، 58، 60، 62، 63،
64، 66، 67، 105، 108، 109، 110، 119،
122، 125، 142، 144، 150، 168، 192،
316، 347، 350، 362، 434، 451، 454،
512.

باب زعير: 164.

بوفكران: 43.

بوبكر: 434، 481.

بولمان: 183، 184، 283.

بوعرفة: 220، 248، 260، 318.

بوسكورة: 512.

بوردي: 136، 168.

بوزنياد: 86.

بوزنيب: 137.

بوزنيقة: 363، 423.

بويكرن: 175، 318.

بن مسيك (حي): 495.

بريطانيا: 31، 46.

بركبة: 86.

بركان: 87، 221.

بلغراد: 512.

بيروت: 100، 101.

بماكو: 467، 468.

بني يزناسن: 137.

بني ملال: 184، 230، 240، 260، 321، 322،

393، 483.

بشار: 173، 464.

رغوية: 173.

بياسيسنيروس: 314.

بثموكرين: 173، 318.

البحر المتوسط: 260.
برشيد: 260.
البروج: 180.
بريمة: 58.
بغداد: 451.

ج

جبل حمدون: 54.

جبل تاركاي: 150.

جبل أبو ييلان: 220.

جبل أزلف: 315.

الجديدة: 298.

الجزائر: 31، 34، 35، 38، 46، 58، 66، 76، 83،

85، 86، 149، 156، 164، 165، 166، 169،

172، 173، 226، 282، 286، 301، 341،

342، 345، 346، 391، 394، 406، 419،

426، 450، 451، 452، 453، 455، 456،

464، 465، 468، 469، 470، 471، 477،

478، 481، 482، 488، 489، 493، 512،

519.

الجزيرة الخضراء: 23، 111.

الجزر الخالدات: 171.

جزر كناريا: 174.

جنان الرهوني: 84.

جنيف: 321، 468.

جرادة: 87، 236.

د

دامبير: 351.

الدار البيضاء: 24، 34، 41، 42، 44، 50، 53،

54، 56، 57، 58، 59، 65، 69، 73، 74، 75،

وادي سوس: 79، 85، 169، 376، 425، 461، 479.	82، 83، 87، 100، 105، 106، 128، 129، 130، 136، 138، 141، 145، 149، 150، 155، 168، 179، 180، 204، 209، 217، 219، 220، 221، 240، 248، 252، 257، 262، 268، 270، 271، 295، 296، 297، 298، 299، 303، 334، 336، 344، 345، 349، 356، 357، 363، 368، 375، 376، 377، 388، 399، 404، 406، 407، 423، 430، 438، 441، 445، 452، 453، 455، 459، 463، 474، 481، 483، 503، 511، 512، 514، 517.
والماس: 58، 220، 284.	دار بريشة: 158، 159.
الواحة (حي): 481.	دار المقرى: 460، 461، 462، 494.
وارزازات: 75، 153، 170، 260، 299، 445، 483.	دكالة: 27، 199.
وجدة: 57، 58، 82، 87، 137، 148، 220، 248، 284، 297، 425، 438، 459، 456، 481.	دكار: 314.
الولايات المتحدة الأمريكية: 105، 375، 430، 446.	دهانات: 59.
وزان: 261.	ديور الجامع (حي): 74.
ز-	الدرب الكبير: 74.
الرمول: 173.	درب العفو: 74.
زكدو: 173.	دار بريشة: 165، 166.
زموور: 223.	درعة: 172.
زيوربخ: 392.	دمشق: 451، 512.
ح-	ه-
الحوز: 27.	هافانا: 520.
الحسيمة: 199، 205، 235، 286، 289، 331، 445.	الهند: 31.
حاسي بيضا: 465، 466، 467.	الهند الصينية: 38.
ط-	و-
طنجة: 73، 74، 75، 113، 124، 142، 151، 214، 228، 256، 257، 259، 262، 296، 298، 376، 438.	وادي زم: 136.
طاطا: 83.	
الطانطان: 317، 327.	
طرفاية: 174، 316.	

ي-

مدريد: 61، 75، 94، 100، 101، 119، 136،
142، 144، 146، 149، 164، 169، 176،
285، 290، 313، 316، 454.
مدغشقر: 56، 58، 62، 63، 64.

يوغسلافيا: 87.

يعقوب المنصور: 438.

ك-

موسكو: 512.
موريتانيا: 156، 173، 313، 314، 320، 321،
343، 344، 490، 593.
مراكش: 31، 43، 44، 55، 56، 57، 58، 59،
71، 73، 82، 83، 88، 138، 146، 153، 164،
169، 170، 172، 179، 257، 298، 321،
341، 364، 366، 367، 381، 382، 390،
483.
ميدلت: 43، 183، 184، 185، 186، 187،
188.

كورسيكا: 48، 49، 56.

كاريان سونترال: 53، 69.

كليمية: 54.

كلميم: 318.

كولومبيا: 181.

كراندوا: 188.

كتامة: 202.

الكونغو: 346، 347.

كوبا: 394.

ل-

مكناس: 25، 43، 57، 60، 73، 148، 149،
191، 196، 291، 298، 341، 438، 517.
المكسيك: 101.
مليانة: 84.
مليلية: 290، 293.
مصر: 84، 85، 140، 181، 187، 201، 301،
317، 345، 467، 468.
المغرب العربي: 82، 85، 86، 139، 140، 146،
501، 526.
المحاميد: 465.
المحمدية: 352، 363، 375.
مركالة: 173.
مريت: 183.
المشور (القصر): 88، 186، 352، 363.
مشرع حمادي: 481.

لبنان: 38، 301.

ليبيا: 345.

لعلو (سجن): 48، 73، 306.

لاسيل سان كلود: 67، 71، 104، 108، 116،

135.

الليمون (حي): 74.

لندن: 112.

لشبونة: 316.

اللوزية: 363.

لوزان: 467.

م-

مالي: 345.

ن-

نيس: 35، 67.

نيويورك: 75، 181، 310.

الناطور: 83، 84، 89، 142، 168، 169، 220.

286، 306، 428، 472.

س-

سان سيباستيان: 314.

سان سير: 51.

السويس (حي): 334.

سويسرا: 362، 514.

سوريا: 38، 45، 46، 84، 436، 467.

سوق الأربعاء الغرب: 158.

سطات: 298، 367، 368.

سيدي جابر: 230.

سيدي سليمان: 298.

سيدي أحمد لعروصي: 317.

سيدي معروف: 402.

سيلان: 345.

سلا: 39، 47، 52، 55، 58، 61، 65، 90، 128.

163، 168، 190، 392، 394، 441.

السنغال: 464.

ستيرا: 174.

ع-

العراق: 45، 81، 84، 286، 301، 455.

العرائش: 298.

عنابة: 51.

عين الشعير: 171.

عين قادوس (سجن): 284.

عين مومن: 290.

العيون: 315.

عين حرودة: 363.

ف-

فاس: 24، 26، 32، 33، 39، 41، 42، 47، 48.

52، 53، 55، 57، 64، 66، 79، 83، 97، 102.

107، 108، 113، 128، 137، 146، 158.

164، 166، 167، 168، 179، 190، 191.

192، 203، 272، 279، 283، 284، 286.

293، 297، 298، 311، 324، 326، 328.

341، 363، 379، 390، 441، 512، 517.

فرنسا: 23، 24، 29، 31، 32، 33، 35، 37، 38.

42، 44، 45، 46، 49، 51، 54، 59، 62، 63.

66، 67، 68، 70، 71، 72، 73، 74، 76، 77.

78، 86، 88، 92، 94، 97، 99، 104، 105.

108، 109، 110، 112، 113، 114، 116.

120، 124، 136، 137، 138، 142، 147.

148، 150، 152، 156، 160، 161، 162.

163، 169، 170، 171، 172، 173، 177.

181، 187، 194، 228، 229، 233، 235.

236، 237، 282، 291، 313، 315، 317.

420، 430، 342، 346، 450، 452، 470.

471، 484، 519، 520.

فلسطين: 81، 83.

فيجي: 107، 177، 467.

فم الأعشار: 173.

فيتنام: 201.

فلورنسا: 251.

فندق هنري الرابع: 93.

فندق المنصور: 407، 430.

117، 126، 128، 146، 149، 153، 163،
168، 170، 176، 179، 186، 187، 188،
189، 191، 192، 195، 196، 198، 200،
228، 240، 256، 257، 268، 269، 272،
276، 280، 286، 291، 296، 298، 304،
305، 306، 308، 311، 316، 317، 318،
319، 328، 329، 334، 349، 353، 354،
356، 363، 379، 380، 388، 389، 393،
394، 404، 412، 413، 422، 423، 424،
438، 446، 451، 452، 460، 472، 491

500، 503، 504، 512.

روسيا: 38، 49.

روما: 112.

الريف: 27، 28، 44، 66، 75، 76، 80، 86،
136، 137، 144، 147، 149، 151، 152،
159، 164، 166، 173، 183، 186، 188،
220، 221، 223، 242، 274، 280، 281،
282، 283، 284، 286، 287، 287، 290،
291، 323، 344، 383، 425، 517.

الريش: 185.

ش-

الشاوية: 27، 345.

الشام: 38.

شفشاون: 159.

الشمام: 173.

ت-

تاوانات: 168، 202، 203، 284.

تازة: 86، 136، 137، 148، 150، 152، 168،

182، 183، 284، 298.

فرنكفورت: 519.

فضالة: 441.

ص-

الصحراء الغربية: 315.

صفرو: 55، 183، 293.

الصين: 201، 394.

الصويرة: 298، 441.

الصخوريات: 363.

ق-

القاهرة: 53، 58، 64، 66، 75، 76، 81، 82، 84،

85، 86، 116، 117، 119، 123، 124، 129،

130، 141، 164، 166، 286، 289، 341،

391، 451، 470.

القبائل: 46، 296، 465.

القبّة: 478.

القنيطرة: 149، 165، 290، 298، 334، 341،

391، 438، 452، 454، 459، 471، 476،

517.

قصر السوق: 43، 180، 185، 186.

قصر المامونية: 413.

قلعة السراغنة: 40.

القصر الكبير: 81، 159، 298.

قصبّة موحا أوسعيد: 190.

ر-

الراشيدية: 186.

الرباط: 25، 39، 40، 47، 48، 49، 52، 53، 57،

65، 67، 68، 74، 76، 79، 82، 87، 86، 88،

89، 92، 99، 103، 109، 110، 114، 115،

خليفة: 136، 183، 450.	تالوين: 174، 176.
خرىكة: 136، 180، 268، 341، 379، 445.	تافيلالت: 89، 180، 182، 184، 185، 187.
ض:	188، 190، 195، 196، 198، 291، 318.
ضريح المولى حسان: 352.	تافروات: 85.
غ-	تارودانت: 141.
الغابون: 43، 49، 128، 129.	تادلة: 80، 184، 292، 293.
غينيا: 345.	تاهلا: 220، 284.
غانا: 345.	تدارت: 75.
	توات: 464.
	تونس: 46، 49، 53، 68، 125، 214، 218.
	253، 308، 354.
	تطوان: 39، 84، 85، 112، 115، 119، 142.
	158، 164، 247، 281، 287، 297، 300.
	334.
	تيزي وسلي: 86، 136، 169، 285.
	تيكورارين: 464.
	تينجوب: 466، 467.
	تيندوف: 173، 464.
	تينفوشي: 173.
	تيكة: 173.
	تلا مغير: 169.
	تلمسان: 40، 465.
	التمارة (حي): 132، 139، 363، 386، 392.
	تفزا: 174.
	تبركونت: 174.
	تندارة: 220.
	تركيا: 46.
	خ-
	الخميسات: 43، 136، 153، 170، 221، 284.